حدایق الندیه
فی
شرح فوائد الصمدیه
المشتهر بالسید علی خان ره

انتشارات علامه

تهران، خیابان بوذرجمهری
بازار شیرازی

2264
.112
.741
1970

2264.112.741.1970
Ibn Ma'sum
Hada'iq al-nadiyah fi sharh
Fawa'id al-samadiyah

Princeton University Library
32101 073838300

Ibn Ma'ṣūm, 'Alī ibn Aḥmad

هذا الكتاب
المسمّى بحدايق الندية
فى شرح فوائد الصمدية
المشتهر بالسيّد على خان (ره)

تهران - خیابان بوذرجمهری بازار سرای

مرکز پخش: اصفهان کتابفروشی مهدوی

2264
.112
.741
1970

وبه ثقتي

هذا الكتاب المسمى بالحدائق الندية
في شرح قواعد الصمدية المشتهر بالسيد
خان الكبير على الله مقامه ورفع اعلامه
بعالي مآثره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الصمد بما له من المحامد الابدية والشكر له على انعامه التي وجهت نحوه نصر فيها بالفوائد الشاسعة
احمده حمد من نزه شانه العلي عن الاشياء والنظائر ففاز بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد جميع المواريد
المصادر واشكره شكر من ايقن بانه العالم بما في الصدور والضمائر فحاز بذلك من الالطاف الكافية الشافية
ما اشرق به الباطن والظاهر واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له المتقدس بذاته عن تكلمات صدقا
وعدلا لا مبدل لكلماته سبحانه والفاعل لما يشاء لا معقب لحكمه في فعله عم الانام كرما وجودا فكلت عقول الكلا
عن ان تقوم بوصف مجرد فضله تنزهت ذاته العلية عن سمات الحدوث فاين فضلك ان يحوطها ظرف فاين
اوظرف مكان واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث من خلاصة العرب المهذب بالكرم المخصوص
عليه لباب الظفر بنيل الامر بالمعروف باجل الاسماء واشرف الالقاب الموصوف في كتابه الباقي الباطل من بين يديه
ولا من خلفه بفصل الخطاب اصلى واسلم عليه وعلى اله الذين اشرقت بضوء انوارهم بهجة الدين وانتصب بفهم
وخفوق اعلامهم اعلام النحو واليقين الهادين باعزهم ومهمهم الى اوضح المسالك المالكين انفة الفضل فما
منهم الا مالك لها وابن مالك منبع الفضيلة والمجد ومنبت النبوة والولاية وعلى اصحابه الاكرمين اولي الفواتح
والنجوة المقبلين اناءه الناجين بحوزة صلوة وسلاما ارجو بهما النجاة الوافرة وانال بهما جميل الذكر الدنيا
وجزيل الاجر في الاخرة اما بعد فيقول الفقير الى ربه الغني المغني علي صفي الدين المدعو بابن احمد نظام الدين
الحسيني الحنفي انالها الله تعالى من فضله الغني غنى ان تعلم العربية من اتم ما نصرف اليه الهمم العلية وهو

٣

المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما الذريعة الى السعادة الابدية
والتخلص من الشقاوة السرمدية لا جرم انه لا يحصى ما فيه المسلف والخلف من مصنف ومؤلف وان من احسن
ما صنف فيه المختصر المسمى بالفوائد الصمدية صنفه شيخنا الامام العلامة والهمام الفهامة سيد
العلماء المحققين سند العظماء المدققين نادرة دهره وفذ زمانه ناقعة عصره ولو انه ما لاذ المجتهدون وشرفهم
بحر اولا اليهم من معترهم شيخنا بهاء الدين محمد العاملي سقى الله ثراه وجعل مجبوحة الفردوس مثواه فانه
كتاب منقح في بابه فلذا انطوى من هذا العلم على لب لبابه اشتمل على اجله ومقرراته وقواعده وضوابطه
مثله ما دخل اليلحد من باب الاشتغال رائد الا وكان عليه بفرائد الفوائد عائد لكنه ربما احتاج بعض
المباحث الى توضيح العبارة وتقريح ما اومى اليه بديع الاشارة ولم يقع له مع ذلك شيخ يبذل له مضمونه بين
من خبايا ما كنونه فاستخرت الله تعالى وشرحته شرحا يكشف مونه ويظهر من مطاويه كنوزه ويرفع نجاه
ويسقل شوارده وصعابه مع فوائد الحقتها وفرائد نسقتها نظمتها فجاء بحمد الله سبحانه وفيا
بالمراد منها صافيا للرواد والوراد ومنطويا على درر الفوائد بحلوا على غرر الفرائد وسميته بالحدائق الناضرة
في شرح الفوائد الصمدية وحرجت عباراته وقربت صريح كلامه بمخفى اشارته فاصد ابتوفيق الله
مزاجها واستنبا بنور التائيد منهاجها وعمدتي في النقل فيه على الكتب المعتبرة كما يصدقه انشاء الله من حبره
حبره والله الهادي الى الصواب واليه سبحانه المرجع والمآب لتقدم امام المقصود كلاما مختطرا يتعلق ببرجمة المصنف
فنقول والامام الفاضل المحقق المحرر المحدث الفقيه المجتهد النحوي الكبير هو الذي ازمة الفضائل والعلوم
محرز قصبات السبق في حلبتي المنطوق والمفهوم شيخ العلماء وحامل لوائه بدر الفضل كوكب سمائه ابو الفضائل
بهاء الدين محمد بن شيخ عز الدين حسين بن الشيخ عبد الصمد ابن الشيخ الامام شمس الدين محمد بن علي بن حسن
ابن محمد بن صالح الجبعي العاملي الحارثي الهمداني رحمه الله تعم مولده عند عجز والشمس يوم الاربعاء سابع
عشر ذي الحجة الحرام سنة ثلث وخمسين وتسعمائة كذا نقل من خط والده رحمه الله تعم كان رحمه الله افضل طائفته
ادبا وافهم ملك للعلوم فؤادا واعمل فيها ذهنا واسم وجادا اخي المعالي ووضع رفع ما شاء ووضع فاصبح
وهو المختلف اليه والمتفق عليه حجة فاطعة وبحجته ساطعة بر يحتك المشاورون ومنه يحتك الممارون
لم يكن في زمانه من مجاريه في الاداب بل لا يقاربه ولا يدانيه اليه ترجع الاقوال اذا تشعبت وعليه تحمل الاراء
اذا تشعبت فلله هو من امام البيت كذا في بذكره ناجا اذا رخص له من سهل اليمن منها جا فاصبح اكليل
البها مكللا وتيجان الفخار مظللا وناهيك بيتها الذين من مجامعه عبد الفضل اليه المنتهى وكان لله

سلك

سلك في اوائل عمره نهج السياحة واتخذ الفقر ذخرا وسلاحا فطوى الارض وذرع منها العرض فكان مدة سياحته ثلثين سنة لا يلذ بنوم ولا يطيب له سنة الى ان اقام ببلاد العجم تابعا لسلطانها واقيا من المكاره ارفع مكانها نعالت تلك الدولة في قيمته وغالبت في نشر لطيمته ورسا بها رسو بثير وازدحم عليه الصغير والكبير فانبعث ياض صنبها ان بغوادي فضله وروايحه وطابت بلاد فارس بغوالي ادبه وروائحه هناك ظهرت فضائله وتحققت فواضله فاض بدوا وفاض محاره صنف المصنايف لظاهره والف التاليف الباهره فاحيا بها من الفضل عافيا وابدى بها من العلم خافيا ولم يزل مع ذلك مشوش البال كثير الهم والبلبال انقاما من الايحاش الى السلطان موتر اللغربة على الاسبطان يؤمل العود على السياحة ويرجو الاقلاع عن تلك الساحة ورغبته عن دار الفناء الى دار البقاء فلم يقدر له حتى جواد قضاه طواه عن غده امسه فعطل له المدارس واصبح ربوع الفضل وهي دوارس فانا لله وانا اليه راجعون وحكى لي بعض اجلاء الاصحاب ان الشيخ رحمه الله قصد زيارة المقابر قبل وفاته باياما قلائل في جمع من اصحابه فلما استقر بهم الجلوس حتى قال لهم الشيخ اسمعتم ما سمعته قالوا ما سمعنا شيئا وسئلوه عما سمعه فلم يجبهم ورجع الى داره فاغلق بابه فلم يلبث ان اهاب داعي الردى فاجابه وانتقل من دار الفناء الى دار البقاء ومن محل الحجبة الى محل اللقاء ولم يخبر احدا ما سمعه وكانت وفاته ثاني عشر شوال سنة احدى وثلثين والف باصبهان ونقل قبل دفنه الى طوس فدفن بها في داره وقربا من الحضرة الرضوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتحية والجبعي بضم الجيم وفتح الباء الموحدة وعين مهملة مكسورة نسبة الى جبع وهي قرية من قرى جبل عامل والعاملي بفتح العين المهملة وبعدها الف فميم مكسورة نسبة الى جبل عاملة قطر بارض الشام الى جهة الجنوب من اعمال مدينة صفد بعد بها اقامتها مدة والا فمولده بعلبك على ما سمع منها وعاملة احد اولاد سبا اقام بهذا القطر برهة فنسب اليه والحارثي نسبة الى ابي زهير الحرث بن عبد الله الاعور الهمداني لكوني نسبة الصنرة ينتهي النسب كان من اصحاب امير المؤمنين علي عليه السلام قال ابن ابي داود كان هو ومن فقه الناس وافرضهم تعلم الفرايض من علي عليه السلام سنة خمس وستين من الهجرة والهمداني نسبة الى همدان بسكون الميم بجيلة من اليمن ومن تصانيفه التبصير المسمى بالعروة الوثقى والتفسير المسمى بعين الحيوة والحبل المتين وعشر والثمين وشرح الاربعين والجامع العباسي الفارسي ومفتاح الفلاح والزبدة في الاصول والرسالة الهلالية والاثني عشرية الحسن والجوهر الصلوتية ثم الصومية وخلاصة الحساب والمخلاة والكشكول وتشريح الافلاك والهيئة

الاشعة البهية

بسم الله

الاسطر لابيته وحواشي الكشاف وحاشيته على البيضاوي وحاشيته على خلاصة الرجال وديباجة الحديث
والفوائد الصمدية في علم العربية والتهذيب في النحو وحاشية الفقيه وله غير ذلك من الرسائل المختصرة
والفوائد المحررة رحمه الله تعالى والله سبحانه اعلم وهذا اوان الشروع في المقصود واطلاع الشروع في افق
الوجود وشما الصفوان شاء الله تعالى قال الشيخ الامام ومولانا المصنف روح الله روحه ونور ضريحه
بسم الباء اما للاستعانة او المصاحبة وقد رجح الاولى باشعارها بكون ذكر الاسم الكريم عند ابتداء الفعل
وسيلة الى وقوعه على الوجه الاكمل الانم حتى كانه لا يتاتى ولا يوجد بدون التبرك بذكره والمصاحبة غريبة عن
ذلك الاشعار واما متعلق الباء فقد يخاص وعام فعل واسم موخرا ومقدما والكل هذه الثمانية اولاها
اعني الخاص الفعلي الموخر اذ العام كمطلق الابتداء يومئ بظاهره وقصر الاستعانة على ابتداء الفعل فيفوت
شمولها بجملته والخاص الاسمي كقرائني مثلا يوجب بادية تقدير باضمار خبره اذ تعلق الظرف به يمنع جعله
خبرا عنه والمقدم كاقرء بسم الله يفوت معه قصر الاستعانة على اسمه جل وعلا قال المصنف في المفتاح
وكسرت الباء لاختصاصها بلزوم الجر والحرفية والاسم لغة علامة الشيء وهيئة عشر لغات وسياتي معنا اصطلاحا
وهو عند البصريين من الاسماء العشرة التي حذفت اعجازها واسكنت اوائلها وادخل عليها مبتدؤها همزة
وصلا لان مزدلفهم ان يبتدؤا بمتحرك ويقفوا على ساكن واشتقاقه من السمو وهو الارتفاع ومن السمة
عند الكوفيين وهي العلامة واصله وسم حذفت الواو ونقلت حركتها الى ما قبلها همزة الوصل ليقل اعلاله قال
الزجاج هذا غلط لانا لا نعرف شيئا دخلت عليه الف الوصل فيما حذفت فاء فعله نحو عدة وزنة فلو كان
من الوسم كان تصغيره وسيما كما ان تصغير عدة وعيد حذف الالف لكثرة الاستعمال وطوالت الباء عوضا
عنها ولا تحذف في غير ذلك كبسم ربنا ولاسم الله قال ابن درستويه لا يقاس خط الصحف الشريفة على
اصله الا حذف الهمزة وعوض منها حرف التقريض ثم جعل علما للذات المقدسة الجامعة لصفات الكمال
وزعم بعضهم انه اسم جنس موضوع لمفهوم الواجب لوجود لذاته والمستحق للعبودية وكل منها كلي
مخصوص رد قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ولو كان الامر على ما زعم لما افاد قولنا لا اله الا الله
التوحيد لان المفهوم من حيث هو محتمل للكثرة ولا نزاع في ان هذه الجملة كلمة توحيد ايضا فالمراد بالاله
في هذه الكلمة اما المعبود بحق فيلزم استثناء شيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في
الوجود الا موجود واجب الا الفرد الذي هو خالق العالم انتهى لكن قال عضد الدين في شرحه على التلخيص

وبعده

وفيه بحث لان الله اذا كان علما للفرد الموجود منه لم يكن حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته
والمتصف به يحتمل المتعدد كالاله يحق فلا يحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب الا باستثناء على وجه يحقق
التوحيد وايضا لما انحصر الاله بحق فيه كان استثناؤه اخراج جميع ما يحق للمستثنى منه فمناط التوحيد على
نفي وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع او الواجب لذاته وهو يكفي
لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله يجوز العقل كونه معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا
يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته نعم كونه بمعنى
الشخص انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى ان تم وهو حسن الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان من رحم بالكسر بعد
نقله الى رحم بالضم وبعد تنزيل المتعدي منزلة اللازم كما في قولهم فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا
تصاغ من متعد والرحمة رقة وانعطاف تقتضي التفضل واسماؤه تعالى انما يطلق باعتبار الغايات دون
المبادي فالمراد ههنا التفضل او ارادته والرحمن ابلغ من الرحيم جريا على القاعدة المشهورة من ان زيادة
المبنى تدل على زيادة المعنى وذلك ان الاول يدل على جلائل النعم والثاني على دقايقها وما جرى ان على
الوصفية من باب تعدد الاوصاف على المشهور ويجوز على ذلك من حيث الصناعة قطعهما مرفوعين و
منصوبين وبالتفريق قال ابن جني في الخصايص وما احسنه ههنا وذلك ان الله تعالى اذا وصف فليس الغرض
من ذلك تعريفه بما يتبعه من صفته لان هذا الاسم لا يعترض شك فيه فيحتاج الى وصفه بالتخصيص لانه
الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه تسمية اسمائه جل وعلا كالاوصاف التابعة للاسم واذا لم يعترض
شك فيه لم تجئ صفته للتخليص بل للثناء للثناء على الله تعالى واذا كان ثناء فالعدول عن اعراب الاول
اولى به وذلك ان اتباعه اعرابه جار في اللفظ مجرى ما يتبع للتخليص والتخصيص فاذا هو عدل عن اعرابه
علم انه للمدح او للذم في غير هذا عن الله تعالى فلم يبق ههنا الا المدح فلذلك قوي عندنا الخلاف الاحد
بتلك الاوجه التي ذكرناها انتهى وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام الى انهما مجروران اما الرحمن
فعلى البدلية من لفظ الجلالة ولا يجوز كونه وصفا لانه نص علما بالغلبة واما الرحيم فلكونه وصفا
للرحمن فلا يجوز كونه وصفا للجلالة لان البدل لا يتقدم على الوصف قال في المغني فالسؤال الذي
سئله الزمخشري وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد
فياض غير متجه ومما يوضح ان الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا
الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انتهى وابتدا المصنف كتابه بالبسملة

اقتداء بالكتاب العزيز وما عليه الاجماع ولانه امر ذو بال فينبغي افتتاحه بما ورد به الخبر كل امر ذي بال لم يبدء فيه ببسم الله فهو ابتر ثم اتبعها بالحمد لما روي ايضا كل امر ذي بال لم يبدء فيه بالحمد وفي رواية بحمد الله فهو اقطع والتوفيق بينهما بحمل الاول في الاول على الحقيقي وفي الثاني على الاضافي او العرفي او كلاهما على العرفي احسن اسم تفضيل من حسن يحسن وضم كلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع سكون اللام الاولى لغة الحجازيين وبها جاء التنزيل والاخريان لغتا تميم ومثلها في جميع اللغات الثلث كلما كان على نحو كتف وعلم فان كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع الاول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد والمراد بالكلمة ههنا الكلمة التي تطلق على الجمل المفيدة ليصح كون الخبر قوله هو حمدك اللهم كلمة ولا يصح حملها على الكلمة الاصطلاحية كما ذكر بعض العلماء المعاصرين ان يبتدأ بها الكلام اي يشرع بها في الكلام الذي يهتم به حملا للكلام على الكامل منه وفي التعبير بالابتداء اشارة الى الحديث الوارد في الحمد المتقدم ذكره وخير خبر اصله اخير خبر حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في شر وقد يستعملان على الاصل بقلة وفي خير وخبر جناس التصحيف يختم به المرام اي يجعل خاتمة له والمرام مصدر ميمي من رام يروم اي طلب هو ههنا بمعنى المفعول الذي هو كونه بمعنى المصدر في يبتدأ ويختم صناعة الطباق حمدك اللهم اي حمدك يا الله واياك والخطاب للكاف على اسمه تعالى للدلالة على انه فوق عنده حرف الاقبال وداعي التوجه الى جنابه على الكمال حتى خاطبه وحرف النداء من اللهم محذوف عوض منه الميم في آخره على الاصح كما سنبينه في موضعه انشاء الله تعالى والنداء بالياء مع كونها للبعيد هو تعالى اقرب من حبل الوريد للاشارة الى هضم نفسه الاسبعا لها عن مظان القرب وذكر اسمه تعالى بعد الكاف الوافية بالدلالة على ذاته من غير احتياج الى امر خارج للارشاد الى التبرك به والتوصل الى نداته بها المفيدة لهضم نفسه كما ذكرنا ودفع للتفخيم المستفاد من الخطاب فان قلت مقصد من قوله احسن كلمة الخ آخره بداية كتابه بالحمد يحصل له الفضل الوارد في ذلك فهذا البدء بحمد فضلا عن ان يكون حمدا مبدوا به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد قلت حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد او غيره فالثناء على حمده ثناء عليه سلوكه هذه الطريقة دون غيرها تمام الكلام في الوجه الاول اشارة الى ان طرق التعبير في مثل هذا المقام غير منحصرة وعمل بمقتضى لكل جديد لذة قال النيشابوري في تفسيره اول ما بلغت الروح على سرة آدم عطس فقال الحمد لله رب العالمين فاخرج الله تعالى من صلبه كل نبي وولي الى يوم القيامة فحمدوا الله رب العالمين فصار الحمد سنة في ولد آدم وخاتمة مبنية على الحمد فاحمدان يكون اول اعمالك الحمد

على جزيل الانعام والصلوة والسلام على سيد الانام الله البرين الكرام سيما عمه

معرفا بكلمة الحمد فكان المعرف لاحظ هذا المعنى حيث عبر بالابتداء والاخبار على جزيل متعلق بالحمد
اى على عظيم الانعام وهو ايضا النعمة وعرفت النعمة بانها المنفعة المقصودة على جهة الاحسان الى الغير
وانما لم يتعرض للمنعم بل اشعارا بقصور العبارة عن الاحاطة به ولان الاتيان باختصاص بعض دون اخر
لتذهب نفس السامع كل مذهب والصلوة بمعنى الرحمة على ما هو المشهور من انها من الله مجازا اذ حقيقة
بمعنى الدعاء من الله وغيره وقيل هي منه نفس الرحمة ومن الملئكة الاستغفار ومن الادميين التضرع والاول
اقوى للزوم الثاني الاشتراك والمجاز خير منه والسلام اسم من التسليم وهو التحية وجمع بينهما لعلا بظن
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وغاية السؤال بهما عائدة على السائل لان الله تعالى
قد انعم على رسوله من المنزلة والزلفى ما لا يوثر فيه صلوة مصل ولا سلام مسلم كما نطقت به الاخبار و
صرحت به العلماء الاخيار وهما اثما معطوفان على الحمد فيكونان موصوفين بالاحسنية والاخيرية واما
مبتدان فهما وخبرهما جملة مستانفة على سيد الانام متعلق بالتسليم وهو مطلوب للاول معنى لا يجوز تعلقه
بان جعلناه عطفا على الحمد وان جعلناه مبتدا فهو خبر المبتدا والمعطوف عليه فيتعلق بكائنان ونحوه والسيد
من شانه قومه يسودهم فهو سيد وزنه فيعل فاصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت ياء في ياء وفيه استعماله
في غير الله تعالى وجل وينهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا ومن السنة قوله انا سيد ولد ادم و
في المقتفى لابن منير حكاية ثلثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله وغيره والمنع واطلاقه على الله حكاه
عن مالك والمنع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روى عن انه قيل له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد
عرفت ان في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك والانام كسحاب والانام بالمد والانيم كامير هو الخلق او الجن
والانس او جميع ما على وجه الارض كذا في ق وآله آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه كذا في ص و
آله ص بنو هاشم وبنو المطلب المومنون وقيل قرابته الادنون وقيل اتقياء المومنين واصله اهل
بدليل تصغيره على اهيل ابدلت الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء الفا لم
يجئ في موضع حتى يقاس عليه اما قلب الهمزة الفا فشايع وقيل اصله اول واختار هذا غير واحد من
المحققين ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلاء المذكرين فلا يقال ال الاسكاف ولا ال المكة ولا ال
فاطمة وعن الاخفش الهم قالوا ال المدينة وال البصرة ولا يجوز اضافته الى المضمر عند الكسائي وابي جعفر
النحاس وان سبك واجازها غيرهم وهو الصحيح البرين جمع بار وهو من الجموع المطردة في كل فاعل صحيح العين
كافر وكفرة وفاجر وفجرة والبر الصلة والخير الكرام جمع كريم والكرم ايثار الغير بالخير سيما ابن عمه

لا سيما

لاسيما ابن هي رفت لا تحفيفا مع انها مرادة كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وهو
مصرف في لاسيما حكاه بعض الائمة وغيره ليكن ذكر البلبلي في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما
بلا لا نظير له في كلام العرب والصواب انه لم يسمع في كلام العرب ولعل مراده مضى حذا الا في غير القسم واما
في القسم فشايع كما في الاية وقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك واوصالي
اي لا ابرح قال بعض المحققين وهو يعني استعمال سيما بدون لا كثيرا انما هو وجد في كلام المتاخرين من علماء العجم ينبغي
تحريره وقال العلامة اثير الدين ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز حذف لا من لاسيما لان حذف الحرف
خارج عن القياس فلا يقال بشئ منه لا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا
من الافعال طلبا للاختصار فاصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما وضع منها دالا على معنى الفعل او
اختص بحروف وضعه لا يناسب الحذف انتهى وهي اعني لا لنفي الجنس وستى كتل وزنا ومعنى وعينه الاصل
واو وهو اسم لا عند الجمهور وما بعد لا سيما اذا كان مفردا اما مجرور على اضافتها اليه وما زايدة واما
مرفوع خبر مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت نكرة موصوفة والجر
اولى من هذا الوجه لقلة حذف بعد الجملة الواقعة صلة وصفة كما صرح به الرضي وعلى انه يقدح في
اطراده لزوم اطلاق ما على من يعقل وهو مع وعلى الوجهين ففتحة بناء لا اعراب لانه مضاف واما منصوب على
تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة كما يقع التمييز بعد مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة
والفتحة بنائية مثلها في لا رجل وقيل على الاستثناء في الوجهين فمنع جواز نصبه اذا كان معرفة وهم ورد
بان المستثنى مخرج مما بعدها داخل من باب الاول والاجب بانه مخرج مما يفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها
وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا قيل ويقدح في الاستثناء اقترانها بالواو ولا يقال جاء القوم ولا زيدا
اذ القول بزيادتها ضعيف بل قيل اقترانها بها واجب قال تغلب من استعملها على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل فهو مخطئ واجيب بان مراد القائل بالاستثناء ان لا سيما مع واو وبدونها تنزل منزلة اداة
الاستثناء وعلى التقادير الاول خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل ابن عمه موجود والجملة حالية
اذ معنى لا سيما مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة كما قاله الرضي فينبغي ان يكون الصلوة والسلام
عليه ابلغ من الصلوة والتسليم على غيره من الال وعند الاخفش ما خبر لا ويلزم قطع ستى عن الاضافة من
غير عوض وقيل ويلزم كون خبر لا معرفة واجيب بانه قد يقدر ما نكرة موصوفة او يكون قد رجع الى قول
سيبويه في لا رجل فانه ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا لما ناقضه قاله ابن هشام في المغني ولا يخفى

واجيب

ان

ان الجواب الثاني لا يجدي نفعا فيما نحن فيه كما اشار اليه بعض المحققين وفي الهيتيات لابي علي الفارسي
اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا تهمله وستى حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام قال ابن هشام و
يرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفرد وعدم تكرره لا وذلك واجب مع الحال المفرد كما
تقول رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وجاءني الذي ما مثلي عن شقي الاعراض اتما عن الاول
فبالتزام دخول الواو عند اعتقاد انه منصوب على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد
لان سيما لا يكون خبرا بل هو اسم لا التبرئة فلم يلزم دخول الواو الحال على اسم مفرد واما على الثاني
فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى وان انتفى لفظا والتكرير اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري
في قوله تعم فلا اقتحم العقبة انه في المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجهه لك هنا ان قولك قام القوم
لا سيما ثلاثة زيدا في معنى قولك لا سيما ثلاثة لزيد في حكم القيام ولا اوفى منه بها على ما تقرر في ان المذكور بعد لا
سيما اولى بالحكم انتهى وقد ناقش في كلا الجوابين بما لا نطول بذكره وقد بقي مضل كلام لا سيما طويتا
هنا على عزة ولعلنا نلم به في مبحث الاستثناء على عجل بدل من قوله ابن عمه او عطف بيان ويحتمل الاوجه
الثلثة المذكورة في الاعراب فان لم فيما عدا وسم الخط النصب هو امير المؤمنين ابو الحسن علي بن ابي طالب بن
عبد مناف بن عبد المطلب واسمه شيبة الحمد وعنده يجتمع نسبه بنسب النبي صلعم فهو ابن عمه لان ابا طالب اخو عبد
الله بن عبد المطلب وهو ابن هاشم واسمه عمرو بن عبد مناف واسمه المغيرة بن قصي واسمه زيد بن كلاب بن مرة
كعب بن لوي بن غالب بن فهر بن كنانة ولقب فاطمة بنت اسد بن هاشم بن عبد مناف وهي اول هاشمية ولدت
هاشميا قال ابن الصباغ المالكي ولد علي عليه السلام بمكة المشرفة داخل البيت الحرام يوم الجمعة الثالث
عشر من شهر الله الاصم رجب الفرد الحرام سنة ثلثين من عام الفيل قبل الهجرة بتلك وعشرين سنة و
قيل بخمس وعشرين وقبل المبعث باثنتي عشرة سنة وقيل بعشر سنين ولم يولد في البيت الحرام قبله
احد سواه ومي وفضيلة خصه الله تعالى بها اجلالا له واعلاما لمرتبته واظهارا لتكرمه وكان عليه
السلام هاشميا من هاشميين واول من ولده هاشم مرتين انتهى وحكى ابو عمر الزاهد في كتاب الموالفات قال
قال ابن الاعرابي كانت فاطمة بنت اسد امام علي وحاملة بعلي وابو طالب غائب فوضعته فسمته اسد النحي
به ذكرا بها فلما قدم ابو طالب سماه عليا انتهى وفي ذلك يقول ابو طالب بعينه بعلي كي يدوم له عز
العلو وفخر العز دومه وهو اول من امن بالله تعالى ورسوله صلعم قال ابن عباس وانس وزيد بن ارقم و
سلمان الفارسي وجماعة ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ولم يعبد الاصنام قط وهو اخو رسول

الله

اقسم بالمواخاة وصهره على فاطمة سيدة نساء العالمين وابو السبطين وسيد العلماء الربانيين و
الشجعان المشهورين والزهاد المذكورين اخرج الطبراني وابن حاتم عن ابن عباس قال لما انزل الله
يا ايها الذين امنوا وعلى امير ها وشريفها واخرج ابن عساكر عن ابن عباس قال لما نزلت لعلي من كتاب الله ما
نزل في علي هذا وانا لو ذهبت اذكر سيرة من مناقبه الجليلة واوصافه الجميلة لخرجت عن المقصود وكنت
كمن قال لذكاء ما اوزك ولحضاره ما اغزرك وفي الكتب المفردة لذلك ما فيه الكفاية وقد صح النقل
انه ضربه عبد الرحمن بن ملجم ليلة الجمعة الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم سنة اربعين من
الهجرة ومات من ضربته ليلة الاحد وهي الليلة الثالثة من ليلة ضرب واختلف في موضع دفنه
المشهور انه بالغرية موضع معروف وهو الذي يزار الان وما كان المقصود من التعرض لهذا الخبر
من ذكره الا التبرك به ولان المصنف قد نوه باسمه الشريف فكان علينا ذكر شيء من ترجمته الشريفة
وانما خصته بالذكر لما فيه من بزاغة الاستهلال لانه الواضع لعلم النحو كما سيأتي انشاء الله الذي نصبه
اي رفعه واقامه علما للاسلام العلم بالتحريك ما ينصب في الطريق ليهتدي به وفيه استعارة مرشحة
شبههم عليه السلام بالعلم وقرنها بما يلائم المستعار منه وهو النصب والاسلام عبارة عن الاقرار باللسان
وقيل الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان فيكون مرادفا للايمان وهو في الاصل
الانقياد والاتباع ولا يطلق على غيرها هذا الدين الشريف ورفضه لكسر الاصنام جمع صنم بالتحريك وهو
هو ما اتخذ الها من دون الله كالوثن ويقال انه معرب شمس يشير الى كسره الصنم الذي كان على
البيت بما رفعه النبي صلى على منكبه انما عبر عنه بالجمع اشارة الى عظمه لانه كان اكبر اصنامهم فكانه
كان عندهم بمنزلة اصنام كثيرة وحكاية كثرة الصنم المذكور ما ذكره في الرياض النضرة قال روى
عن علي عليه السلام انه قال حملني رسول الله الى الكعبة قال لي رسول الله اجلس فجلست الى جنب الكعبة فصعد على منكبي فذهبت
لاهض به فرأى مني ضعفا تحته فقال لي اجلس فجلست فنزل لي وجلس لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اصعد
على منكبي فصعدت على منكبه فنهضني فانه يخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء حتى صعدت البيت وفي
شواهد النبوة سئل رسول الله عليا عليهما السلام حين صعد على منكبه كيف تراك قال على عليه السلام اراني كان
الحجب قد ارتفعت وتخيل لي اني لو شئت لنلت افق السماء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم طوبى لك يا علي
لك احمل الحق اينما توجه وصعدت البيت كان عليه تمثال من صفر او نحاس وهو اكبر اصنامهم وتنحى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال لي اقذف صنمهم الاكبر وكان مرتديا على البيت بابا من حديد الى الارض فقال رسول الله صلى

١٢

جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا فجعلت ذا وله اوقال غالجه عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه
ومن خلفه حتى اسمكنت منه قال لي رسول الله ﷺ اقذف به فقذفت به فتكسرت الهواوير فذاك الحائر فما
صعد حتى الساعة ويحك انه كان من قواويرد رواه الطبراني وقال اخرجه احمد ورواه الرويدي ثم ان عليا اراد
ان يبني فالقى نفسه من ثوب ليتراب ناديا وشفقة على البنيه ولما وقع على الارض تبسم فسئله البنيه عن
تبسمه قال اني القيت نفسي من هذا المكان الرفيع وما اصابني الم قال كيف يصيبك الم لقد
رفعك محمد ﷺ وانزلك جبرئيل انتهى قلت وفي كتاب مناقب المؤيد الخوارزمي ما يشعر بان هذه الحكاية
كانت قبل الهجرة وصرح في المواهب اللدنية بان ذلك كان يوم بعاث وهو ظاهر والله اعلم جازم اي قاطع
من الجزم وهو لغة القطع اعناق النواصب اللئام الاعناق جمع لعنق وهو الجيد والنواصب والناصبية
اهل النصب بفتح النون وسكون الصاد المهملة المبتدعون ببغض علي لانهم نصبوا له اي عادوه ويقال
نصبت لفلان اذا عاديته واللوم ضد الكرم في الاخلاق والحب ببغض على فوق اللوم لما ورد في
ذلك من الآثار الكثيرة والاخبار الشهيرة منها ما رواه عبد الله بن سبع قال سمعت رسول الله يقول
من زعم انه يحبني بما جئت به وهو يبغض عليا فهو كاذب ليس هو مني ومن وضع علم النحو لحفظ الكلام اتفق
العلماء على ان من وضع علم النحو وابتدعه وانشاه على اقم قال ابو القاسم الزجاجي واما الذي حدثنا ابو
جعفر محمد بن مسلم الطبري حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي حدثنا سعيد بن
مسلم الباهلي حدثنا ابي عن جده عن ابي الاسود الدئلي قال قال دخلت على علي بن ابي طالب فرايته متفكرا
فقلت له فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول
العربية فقلت ان فعلت هذا حييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلث فالقى الي صحيفة
فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبا عن المسمى والفعل ما انبا عن
حركة المسمى والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود
ان الاشياء ثلثة ظاهر ومضمر وشئ ليس بظاهر ولا مضمر وانما تفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر
ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء وعرضتها عليه كان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان
وان وليت ولعل وكان وذكر اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم احبها منها فقال بلى هي منها فردها
فيها انتهى ثم من عناية الله سبحانه بهذه اللغة عن فيض لها في كل زمان قوما يبحثون عن حقايق هذا
العلم ودقايقه حتى صنفوا فيه الكتب المعتبرة والرسائل المحررة واشرب قلوب بحبه هذا العلم حتى انه

يعلموا

يتعلموا من العرب ولا له غرض من اصلاح لغتهم لطفا من الله تعم بهذه اللغة الشريفة لئلا تضيع او
تختل قواعدها فبقيت على مر الزمان وهي مشيدة الاركان وما احسن ما انشده العلامة ابن الدين
ابو حيان لنفسه من قصيدة طويلة يمدح فيها النحو وسيبويه والخليل ثم خصها بمدح ابن الاحمر هو العلم
لا كالعلم شئ تراوده لقد فاز باعنه والنجح قاصده وما فضل الا ن الا لعلمه وما امتاز الا ناس الا
الذهن واقده وقد قصرنا عما رناه وعلومنا يطول علينا حصرها وكتابه وفي كلها الخير ولكن اصلها
هو النحو فاحذر من جهول يعانده وناهيك من علم على مشيد مبانيه اكرم بالذي هو شاهده وفاز الا
هذا العلم تنبيه شاة جهابذة نحاريره وتقاصده ولقد ابدع المصنف في براعة الاستهلال من ذكر
الكلمة والكلام والابتدا والخبر والعلم والرفع والنصب والكسر والجزم وهو من محاسن البديع المرعوف بها
وبعد بالبناء على الضم لقطعه عن الاضافة لفظا وهو ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهنا صالح للامرين
باعتبار اللفظ والثاني باعتبار الرقم والواو للاستيناف والعامل في الظرف ما يفهم من الستياق من
مثل اقول واعلم فهذه الفاء زايدة دخلت على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقيل
الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض عنها الواو وتجنيفا لدلالة الفاء عليها والاشارة مجازية لان
الحقيقة انما يكون للمشاهد المحسوس الحاضر فاذا اشير بها الى المعدوم او الموجودات المجردة او المادية
الغايبة عن الحس كان ذلك مجازا لتنزيلها لحضوره عند العقل منزلة المحسوس الحاضر ثم الاشارة هنا الى
المتن المعبر عنه بالفوائد الصمدية والمراد منها اما الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني
المخصوصة واما المعاني المخصوصة من حيث عبر عنها بالالفاظ المخصوصة اما عن النفوس المخصوصة
من حيث دلالتها على الالفاظ المخصوصة اولا والمعاني ثانيا واما المركب من الثلثة او الاثنين منها
ليس شئ منها حضورية في الخارج كالنفوس اما الالفاظ فلعدم حضورها في الخارج مجتمعة واما المعاني
فظاهر واما المركبات فلاشتمالها الا قل على جزء معدوم في الخارج ثم مجموع النفوس الحاضرة ليس الا
شخصا ما هو معنى المتن وهو مطلق النفوس الدالة على تلك الالفاظ فان الفاظ الكتب ليست من الاعلام
الشخصية والا كان اطلاقها على غير شخص واحد اما يتمي مجازا بل من الاعلام الجنسية الموضوعة لاشارة
الى الحقايق الكلية وليس لها حضور في الخارج فعلى تقدير الاشارة الى النفوس تكون الاشارة الى الارواح
في الذهن هكذا حرره غير واحد من المحققين وهو التحقيق فما وقع في كثير من كتب المؤلفين من ان الاشارة
في مثل هذا اذا كانت الى حقيقة ذهنية تكون حقيقية وتارة تكون مجازية بحسب وضع الخطبة ليس بشئ الفوائد الصمدية هي

١٣

للعهد الحضوري نحو هذا الرجل والفوائد جمع فايدة وسيأتي معناها لغة وعرفا والصمدية نسبة الى الصمد
الصمد على ما تقرر من ان المركب الاضافي المعرف بصمده بمعجزة تكون النسبة الى عجزه ويحذف لها
الصمد لان العجز هو المقصود بما قوله كالزبيري نسبة الى ابن الزبير وكذا اذا كان كسيبويهي كلاهما في
نسبة الى ام كلثوم والحق بها ما حيف فيه من الآخر كاشهلي نسبة الى عبد الاشهل ومنافي نسبة الى عبد
مناف وشبه هنا كذلك واما بناء فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه كعبشمي نسبة الى عبد شمس شاذ
والمحفوظ منه الفاظ يسيرة فلا يقاس عليه في علم العربية اي كائنة وهي على شبيهة ملابسة بها بين اللفظ
والمعنى بالجهة الظرفية فتارة يجعل المعنى ظرفا للفظ كما فعل المصنف من جهة كونه حاضرا له لخدا
بجوابه بحيث لا يخرج ظرف عن ظرف من المعنى وهو اشارة يقال هذه الآية في حكم كذا وهذا
الكتاب في علم كذا فان يجعل اللفظ ظرفا للمعنى يقال كما هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع
ان الالفاظ اوعية المعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس والمراد بعلم العربية هنا علم النحو
فقط اذ لم يشتمل الكتاب على غيره وكثيرا ما يطلق عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه
كما صرح به بعضهم حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان وهو لبعض علم الادب علم يحترز به عن
الخطا في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري وغيره بانتظامه الى اثنى عشر قسما فمنها
اصول والبحث فيها اما عن المفردات فان كان من حيث جواهرها ومواداتها فهو علم اللغة وان كان من
صورها وهيئاتها فهو علم التصريف ان كان من حيث انتساب بعضها ببعض بالاصالة والفرعية فهو
علم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق او موزونة او غير موزونة فان كان باعتبار هيئاتها
التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها المعاني غايرة لاصل المعنى
فهو علم المعاني وان كان باعتبار تلك الافادة في مراتب الوضوح فهو علم البيان واما عن المركبات
الموزونة فان كان من حيث وزنها فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية
ومنها فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بوجوه الكتابة فهو علم الخط او يختص بالنظر باعتبار
النظر في محاسنه ومقابيحه من حيث هو منظوم وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص المنثور
وهو علم انشاء النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشئ منهما بل يكون شاملا لهما
وهو علم المحاضرات ومنه النوادر واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم
يجعله قسما برأسه هو الاولى فتكون الافنان ثلثة عشر قسما حوت اي جمعت او احرزت يقال

حواه

من هذا الفن فافهم وتعلم ومعرفة المبتدئ بها هم وتضمنت على فوائد جليلة في قواعد الاعراب وفرائد لم يطلع عليها الا اولوا الالباب وضمنتها للاخ الاعز

حواه اى جمعها واحرزه من هذا الفن اى فن العربية والانشاء وهذا ايضا احترازية ومن للتبعيض فما نكرة موصوفة اى شيئا نفعه اعم من نفع ما لم يتحوه فيجوز ان يكون الجار والمجرور حالا منها او موصولة بمعنى الذى فلا يجوز الحالية ح بل الجار والمجرور متعلق بجوز لا غير ومعرفته للمبتدئ في هذا العلم وهو الذى ابتدء فيه ولم يصل منه الى الحالة يستقل فيها بتصوير المسائل فان بلغ الى الحالة يستقل فيها بتصوير المسائل فهو المتوسط وان استقل بالتصوير واستحفظ غالب احكام ذلك العلم وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهى اهتم من معرفة ما لم يتحوه تضمنت اى اشتملت على فوائد جمع فائدة وهى لغة ما حصل لك او ما حصلت من علم او مال وعرفا ما يترتب من المصلحة على فعل من حيث يترتب عليه وهو من حيث انه على طرف الفعل وغايته يسمى غاية فيختلفان اعتبارا ويتعاندان الافعال الاختيارية وغيرها واما الغرض فقد يفسر بما لاجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى علة غائية له باعتبار فان العلة بالقياس الى الفعل والغرض بالقياس الى الفاعل وعلى هذا لا يلزم فيه ان يترتب فيكون اعم من الفائدة والغاية ومن ثم لك قد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها وقد يفسر بفائدة مترتبة على الشيء من حيث سعى في طلوبة بالاقدام عليه وعلى هذا يجب فيه الترتب فيكون اخص من الفائدة والغاية مطلقا جليلة اى عظيمة من جل الشيء اذا عظم ومنه الجلى للامر العظيم في قواعد الاعراب اى النحو وانما سمى به مع انه باحث من الاعراب والبناء معا لكون اشرافه هو لاصل الاستملاء على الاصح ويطلق الاجزاء ايضا على اجراء الالفاظ المركبة على ما يقتضيه الاحكام النحوية كما يقال اعرب هذه القصيدة اذا تتبع الفاظها وبين كيفية جراءها على قواعد النحو فلو اريد هذا المعنى ايضا هنا لصح وفرائد جمع فريدة وهى الدرة الكبيرة او الفريدة الدرة الكبار التى نظمت ونصلت بغيرها والمراد بها هيهنا النكت الحسان والفوائد المرغوب فيها لم يطلع كيفعل اى لم يظهر عليها الا اولوا الالباب وهم اولو العقول جمع لب فان لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب فضله بالنسبة كما سيأتي بيانه الالباب اى العقول جمع لب فان لب كل شيء خالصه ولب الانسان عقله اذ هو سبب فضله بالنسبة كما هذا الذاتين قال ابن القيم في كتاب الطرق الحكمية ولفظ اللب يجمع العقل بجميع معانيه ويجرى كقوله تعالى لاولى الالباب قال ولم يرد لفظ اللب مفردا الا مضافا كقوله تعالى ما دليتم من ناقصتا العقل والدين ابعض لب الرجل الحازم من احد كن او مضافا اليه كقوله نظم جرير يعير قوما فقال

ان العيون التى في طرفها حور قتلننا ثم لم يحيين قتلانا

وصنفتها اى صنفتها واضافتها للاخ الاعز اى لاجله وفي القاموس

الاعز

عبد الصمد جعله الله من العلماء العاملين ونفعه بها وجميع المؤمنين تأمل على خمس حدائق الحديقة الأولى ما يتعلق

١ الاعز الغير ابي تراب عبد الصمد بن حسين بن عبد الصمد العاملي وهو اخوه الاصغر كان شيخا فاضلا نبيلا الا
انه لم يكن في رتبة اخيه وله مخلف الى زماننا هذا مستوطنون ببلاد العجم والصمد السيد المصمود اليه في
الحوائج من صمد اذا قصد والدائم الرفيع وعمران عباس الصمد السيد الذي كمل في سوده وفتره المشبهة
لعنهم الله بالمصمت الذي لا جوف له وزد بان ذلك لا يكون الا من صفة الجسم تعالى الله عن ذلك علوا
كبيرا جعله الله اي صيره وسمى جملة خبرية لفظا انشائية معنى من العلماء العاملين تعليمهم والمتعلمين له بذلك
نهاية في افادة الخير لما ورد في ذلك من الاخبار وصحيح الآثار ونفعه بها وجميع المؤمنين الايمان اخص من
الاسلام اذ هو اقرار باللسان ومعرفة بالجنان وعمل بالاركان والاسلام هو الاول فقط او تمام ما ذكر فانه
كما مر في عدة اقوال الخ والكلام في ذلك يطول وليس هذا محله ويشتمل اي هذه الفوائد الصمدية على
خمس حدائق جمع حديقة وهي الروضة ذات الشجر والبستان من النخل وكل ما احاط به البناء او القطعة
من النخل كما في القاموس وعينه استعاذه مطلقة فان قلت هذه الحدائق هي نفس الفوائد ولا معنى لاشتمال
الشيء على نفسه قلت شملها لها عليها من قبيل اشتمال الكل على اجزائه باعتبار ان المشتمل مجموع الاجزاء او
المشتمل عليه كل واحد منها او ان الاول مجموعها معا والثاني مجموعها لا معا على احاد الاجزاء بالاسر
يحتمل ان يراد بالفوائد الالفاظ والمنقوش وبالحدائق المعاني او بالعكس فيصح ان يقال الالفاظ قوالب
المعاني كما يصح ان يقال ان المعاني قوالب الالفاظ باعتبارين كما مر ووجه الحصر في هذه الخمسة ان المذكور
فيها اما مقصود بالذات لا غير او ما يتوصل به اليه مع شيء مقصود بالذات الثاني الحديقة الاولى والاولى
اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالاسما او لا الاولى الحديقة الثانية والثاني اما ان يبحث فيه عما يتعلق بالافعال
او لا الاولى الحديقة الثالثة والثاني اما ان يبحث فيه عن الجمل او عن المفردات الاولى الحديقة الرابعة
والثاني الحديقة الخامسة ولا يضر خروج الدنباجة لان المراد حصر المقصود بالذات وما يتوصل به اليه
الحديقة الاولى فيها اوردت نقيضه من بيان تعريف العلم الذي هو بصدده وفائدته وموضوعه وتعريفه
موضوعه واشياء اخر مر عليك بالتفصيل فتنبه وانما قدم ذلك لما قد تقرر من انه من اراد الخوض
بعلم من العلوم على الوجه الاكمل ينبغي له ان يتصور اولا حقيقة ذلك العلم بحده ليحصل الاحاطة
بجهته الوحدانية التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيما من فوات ما يعنيه والاشتغال بما
لا يعنيه وان يعرف فائدته وغايته ليصون سعيه عن العبث وان يعرف موضوعه الذي به يصير علما ليكون
على بينة وبصيرة في طلبه فبين ذلك كله مقدما له فقال الحمز اي هذه غرة بضم الغين المعجمة وتشديد

الراء

١٧

الراء المهملة وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم والغرة من الشهر ليلة استهلال القمر وفي الصحاح غرة كل شئ اوله واكرمه وعلى القولين الاولين يكون فيه استعارة مطلقة النحو قال ابو الفتح بن جني في الخصايص هو في الاصل مصدر شايع اي نحوت نحوا كقصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما ان الفقه في الاصل مصدر فقهت الشئ اي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وذكر له نظائر في قصره ما كان شايعا في جنسه على احد انواعه قال وقد استعملته العرب بظرفا انشد ابو الحسن يحدو بها كل فتى هنات وهن نحو البيت عامدات انتهى قيل وانما سمي هذا العلم به لان معرفة المرفوعين انما هي على الواو والالف والاسود كما تقدم قال انما سمي هذا النحو نحوا لانه انتحى اي قصد على الاسود فسمي به تبركا بذكره بلفظه الشريف واصطلاحا علم وهو كالجنس يدخل فيه جميع العلوم على تفاوت انواعها بقوانين الفاظ العرب القوانين جمع قانون وهو في الاصل لفظ يوناني او سرياني موضوع لمسطر الكتاب وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقولنا كل فاعل يجب رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره ونرادفه القاعدة والاصل الضابط وهذا فصل اخرج به ما ليس بقوانين الفاظ العرب وعلم اللغة فانه ليس بقواعد كلية بل بجزئيات وقوله من حيث الاعراب والبناء اخرج به ما عدا العلم المقصود فانطبق التعريف عليه جامعا مانعا واعلم ان هذا الحد جار على عرف الناس الآن من جعل علم التصريف قسما برأسه غير داخل في علم النحو والمتعارف قديما شمول علم النحو له وكثيرا ما يخرج مسائل من احد الفنين الى الآخر لما بينهما من شدة الارتباط ولم يكن السلف كسيبويه فمن بعده يفردون احدهما عن الآخر بالتصنيف الا ما كان من ابي عثمان المازني وتلاه ابو الفتح بن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن هشام وغيرهم كالمصنف هنا وفي التمهيد وممن سلك حذوه المتقدمين من المتاخرين جمال الدين بن مالك وناظر الجيش وابو حيان وعليه فيقال عوضا من قولهم من حيث الاعراب والبناء من حيث الافراد والتركيب فايدته حفظ اللسان عن الخطاء في المقال اي في الكلام والاستعانة على فهم كتاب الله تعالى والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم بعضا فيما وضعت له ومن ثم كانت معرفته واجبة لان تعلم الشرايع الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب ثم اللحن من اقبح الاشياء في الاشتقاق قال بعضهم لان اقرء فاسقط احب الي من ان اقرء فالحن وكتب كاتب لابي موسى الاشعري الى عمر من ابو موسى الاشعري فكتب اليه عمر عزمت عليك لما وقفت كاتبك سوطا وذكر ابو عبيد ان هذا الكاتب هو حصين بن ابي الحر العنبري واولاده ينكرون ذلك اشد الانكار وقال رجل لبنيه يا بني اصلحوا من السنتكم فان الرجل تنوبه النائبة فيحب ان يحكم فيها فيتسع من

١٨

لجنه ذا بتة وتوهموا لا يجد من يعبر لسانه والله در من قال النحو يبسط من لسان الالكن والمرء تعظمه
اذا لم يلحن فاذا طلبت من العلوم اجلها فاجلها منه يقيم الالسن وموضوعه موضوع كل علم
ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية وهي اللاحقة له اولجزئه او لعرضي اعم ذاتية كالبحث اللاحق للانسان
لا بواسطة وكالحركة الارادية اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان ولا شك انه جزء الانسان وكالتعجب
العارض للانسان بواسطة التعجب الكلمة والكلام هذا تمام الاقوال الثلثة في موضوع علم النحو فقد
قيل ان موضوعه الكلمة فقط لانها يبحث فيه عن الاعراب والبناء وما يتعلق بهما والاعراب زوال
اللاحقة بالكلمة واما الحكم على بعض الجمل بالاعراب المحلي فلشبهها بمنزلة المفرد وقوعها موقعه وقيل
ان موضوعه الكلام فقط لان الكلمة لعدم استقلالها وحدها وعدم حسن السكوت عليها لا تقع محكوما
الا في ضمن الكلام بل لا يظهر الاعراب والبناء في احرفها الا في ضمنه لا سيما عند من ذهب الى انه قبل التركيب
والمبنية وقيل موضوعه كلاهما نظرا الى كلا الوجهين وقيل بناء على تقارن القدماء من ادراج علم الصرف
تحت النحو وعليه فكان على المصنف ان لا يذكر الا موضوع علم النحو مجردا عن غيره لان كتابه ليشتمل الا علم
لاغير واستمداده من الكلام العربي ومسائله المطالب التي يبرهن عليها فيه كقولنا ان الفاعل مرفوع و
المفعول منصوب والى غير ذلك وال في الكلمة والكلام للعهد الذهني اي المصطلح عليها عند النحاة
فالكلمة شرعا هي الكلام على حقيقة الكلمة والكلام لانها يبحث عنها والقلم فصيحة اي اذا عرفت ان
موضوع علم الكلمة والكلام فالكلمة والكلام للعهد الذكري فان المعرفة اذا كان اعيدت معرفة كانت عين
الاولى كما اذا اعيد النكرة منكرة وهذا اغلبي لا كلي وفيه كلام طويل ليس هذا محله وهي لغة يقال
للجمل المفيدة والقصيدة كقولهم قل وكلمة الله هي العليا اي لا اله الا الله وقولهم كلمة الحويدرة او قصيدته
والحويدرة لقب شاعر تصغير حادة واسمه قطبة بن محصن وانما لقب حويدرة انه قيل له انشدنا فقال انشدكم
كلمة الحويدرة يعني قصيدته التي مستهلها ابكرت سمية غدوة فتمتع وغدت غدوة مفارق ليربع
وهو اما من باب الاطلاق الجزء مرادا به الكل او من باب الاستعارة المصرحة من حيث ان الكلام لارتباط
اجزائه بعضها ببعض كالكلمة الواحدة واصطلاحا عند المنطقي الصوت اذا على ما قيل وعند النحوي
لفظ اي ملفوظ وهو في الاصل مصدر بمعنى الرمي مطلقا ثم خص بالرمي من الفم ثم عم فصار من باب
اطلاق المصدر على اسم المفعول كالخلق بمعنى المخلوق الا ان هذه الاطلاق صار بحقيقة عرفية و
المتبادر بمعنى المخلوق مجاز لغوي واشتهر تعريفا للفظ بانه صوت مشتمل على بعض الحروف الهجائية

لكن

لكن انتقد بانه لا يشمل اللفظ البسيط فمن ثم اجيب بتعريفه ما قيل صوت معتمد على مقطع اعم
حقيقة او حكما فالاول كزيد والثاني كالمنوي في قم المقدر بانت بناء على جواز استعمال المشترك
في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة فيهما او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة في احدهما مجازا في الاخر
لا مخلص عندها في المسئلة وهم لا كثر الابدعوانه موضوع لاحد معنييها كما قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وانما لم يقل لفظ لكونه والاصل مصدرا ومن حقه ان لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة الكلية
من شانها ذلك مع ان اللفظ احصر لو عبر بالقول بدلا عن اللفظ لكان اولى لان القول اخص منه لاختصاصه
بالموضوع على الاشهر فكل قول لفظ ولا عكس بالمعنى المتقدم ولم يكن بحاجة الى التقييد بقوله موضوع
والوضع لغة جعل الشيء في حيز معين واصطلاحا قيل تخصيص شيء بشيء ما واطلق التخصيص ليعم المختص
قبل تعيين شيء لشيء بحيث اذا علم الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني ويسمى الاول دالا والثاني مدلولا ومفرد
وهو ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى المقصود حين الجزئية كزيد فان اجزاءه وهي حروفه الثلاثة
التي هي زاي وياء ودال لا يدل كل منها لا يدل على معنى ووقع في عبارة كثير من المؤلفين ان المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء
معناه فان اجزاء زيد هي الزاء والياء والدال لا تدل على معنى في الرجل وهو غلط لان الزاء والياء والدال
ليست اجزاءه بل هذه اسام سميت بها اجزاءه وسميت بها لدلالتها على معنى اتما يقال للحروف المباني وبطلوا باء
الحرف في المعاني التي سميت الاسماء والافعال مبنية عليه بعض المحققين واندرج في المفرد ما لا جزء له كهمزة
الاستفهام وما له جزء غير دال على معنى كما مر وما له جزء دال على معنى ليس جزء المعنى المقصود كعبد الله علما
وما له جزء دال على معنى هو جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق علما
للانسان فالمعنى غير مقصود في عبد الله والدلالة غير مقصودة في الحيوان الناطق فافترقا فان بعضهم اعلم
ان الافراد للفظ بالذات وللمعنى بالعرض يظهر لك بالتامل الصادق في حقيقتها فجعله صفة للفظ كما
وقع في عبارة اولى من جعله صفة للمعنى كما وقع في عبارة ابن الحاجب انتهى هذا مفهوم هذه الكلمة واما المعرف
فاللفظ وان كان ذا التعريف بمثابة الجنس وهو انما يؤتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير
المعرف الا انه يؤتى به لبيانه ما عدا له للتعرف وهذا معنى الاخراج بالجنس كما افاده ابن هشام في شرح اللمحة
فلذلك لا يقال يخرج عنه او يقال ان الجنس هنا وهو اللفظ لما كان اخص من الفصل من وجه صح الاخراج به من
جهة خصوصه انما يتضح للجنسية دون الفصلية فلكونه اظهر اوضحنا الكلمة فقدم وجعل جنسا واخرج به ما
ليس بلفظ كالدوال الاربعة وهي الاشارات والنصب والعقود والخطوط فانها موضوعة وليست بكلمات وخرج

بالموضوع

بالموضوع غير الموضوع كالمهملات والمحرفات والالفاظ الدالة بالطبع والعقل والمفرد المركب هو ما يدل
جزؤه على جزء معناه فان حسن السكوت عليه فهو الكلام والا فهو الناقص كزيد قائم وعبد الله غير علم و
اورد ان النحو خبر مفرد مع انه لا يصدق عليه تعريفه ويصدق عليه تعريف المركب لان جزئه وهو المادة
يدل على الحدث وجزئه الاخر وهو الهيئة يدل على الزمان وعلى نسبة ذلك الحدث الى الفاعل المعين والمبهم على
الخلاف في ذلك والتحقيق هو الاول فانتقض التعريف جمعا ومنعا واجيب بان المراد بالجزء المعتبر في التركيب ما
يكون مرتبا في التسمع والهيئة مع المادة ليست كذلك بل يوجد ان مسموعين معا فلا انتقاض هذا واما اخراج
المركب بقيد المفرد على القول بانه موضوع والا فقد خرج بقيد الوضع كما هو مذهب جمع من المحققين منهم
الرازي وابن الحاجب وابن مالك قالوا ليس المركب بموضوع ودلالته على معنى عقلية لا وضعية واحتج له ابن
مالك في كتاب التفصيل على المفصل بوجهين احدهما ان من لا يعرف من كلام العرب الا لفظين مفردين صالحين
لاسناد احدهما الى الاخر فانه لا يفتقر عند سماعهما مع الاسناد الى معرفة معنى الاسناد بل يدركه ضرورة وفيهما
ان الدال بالوضع لا بد من اختصاصه ومنع الاستيناف وفيه كما كان في المفردات والمركبات القائمة مقامها فلو كان
الكلام دالا بالوضع وجب ان لم يكن لنا ان نتكلم بكلام لم يسبق اليه كما لا يستعمل في المفرد الا ما سبق
استعماله وفي عدم ذلك برهان على ان الكلام ليس دالا بالوضع انتهى والاصح كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور
ان المركب موضوع اي ما لنوع لا بالشخص فيكون خارجا بقيد المفرد كما قررناه وبانه ان الوضع اما شخصي
ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة ونوعي ان تعلق بالفاظ معينة يعرف بها مفردات
قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل وكل اسم مفعول
منه على زنة مفعول الى غير ذلك من القوانين التصريفية او يعرف بها مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى
علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية
فالوضع جار في المفردات والمركبات معا بينهما ان الاول زاد ابن مالك في التسهيل في تعريف الكلمة قيد
الاستقلال لاخراج ابعاض الكلمات كحروف المضارعة والف المفاعلة وتاء فاطمة وياء الذي فانها ليست
بكلمات لعدم استقلالها ومن اسقط هذا القيد كالمصنف راى ما اجنح اليه الرضي من انها وما هي فيه كلمتان صارتا
لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة على انه اورد على ابن مالك ان مقتضى هذه الزيادة مخرج ضمير الفاعل كقمت
مثلا فانه غير مستقل مع انه كلمة واجيب بانه المراد بالاستقلال ما يشتمل المستقل بمرادفه وبان الاصل
في الضمير ان يكون مستقلا نحو انا وانت وهو فلا يضر عروض اتصاله لمعنى الثاني للفرنسية معنا فانه

كما يطلق على ما يقابل المركب كما هنا يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع على احده كما في باب الاعراب والبناء
وعلى مقابل المضاف وشبهه كما في باب النداء ولا النافية للجنس وعلى ما يقابل الجملة كما في قولهم الاصل
الخبر ان يكون مفردا وعلى ما يقابل العلم المرتجل والاضافي والاسنادي كما في باب العلم وعلى معنى الواحد كما في
باب اسماء العدد لا يقال فاستعماله حينئذ في التعريف مخل لانا نقول انما يكون استعمال الالفاظ المشتركة في الحدود
مخلا اذا لم تقم قرينة بتعيين المقصود اما اذا قامت قرينة ضيعته فلا وقدم تعريف الكلمة على الكلام لانها
جزؤه والجزء مقدم على الكل طبعا فقدمها وضعا ليوافق الوضع والطبع ومن قدم الكلام فلانه المقصود
بالذات وهي اي الكلمة باعتبار مفهومها اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الانواع منحصرة فيها كما
يجيء ليكون في مقام البيان والتقسيم ايضا اذ الاصل فيه ان يكون حاصرا والدليل على هذا الانحصار ثلثة
احدها الاثر وهو ما روي عن امير المؤمنين ع وقدم الثاني الاستقراء التام من ائمة العربية فانهم تتبعوا كلمات
العرب فلم يظفروا بغير هذه الثلثة ولو كان ثم نوع اخر لعثروا عليه الثالث الدليل العقلي وهم في ذلك
عبارات احدها ان الكلمة موضوعة كما ستعرفه وكل ذات لا محالة لان الوضع من اسباب الدلالة وح نقول
اما ان تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية او لا الاول الحرف والثاني اما ان يدل على اقترانها باحد الازمنة
الثلثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم ومنها ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها او لا فان لم
يصح فهو الحرف وان صح فاما ان تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا فان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم
ومنها ان العبارات بحسب المعبر عنه والمعبر عنه من المعاني ثلث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات
والحدث يدل على اثباتها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف وذكر ابو جعفر
ابن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل لانه خلف عن الفعل ولم يقل به الناس احد غيره ولم يلتفت
اليه احد واعلم ان بقسيم الكلمة الى هذه الثلثة من تقسيم الكل الى جزئياته كانقسام الحيوان الى انسان وفرس
وغيرهما فيصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه وبهذا يندفع ما قد يقال ان العطف بالواو والجمع يقتضي
ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة ومن جعلها اقساما للكلام فهو من تقسيم الكل الى اجزائه كانقسام
المركب الى فعل وعمل فلا يصح اطلاق المقسم على كل من اقسامه فائدة قال بعض المحققين جرت عادة
ارباب التاليف بتعقيب الحدود بالتقسيمات وفائدته اما تكميل معرفة المحدود او تحصيل مفهوم الاقسام
ببيان ما يختص بكل من الاحكام انتهى وسمي الاسم اسما اخذا من السمة او من السمو على ما تقدم لانه علامة
على مسماه او لسموه على اخويه باستغنائه عنهما للاخبار به وعنه ولهذا تقدم عليهما في الذكر والفعل فعلا
للدلالة

ووجه حصر الكلمة في الثلثة

ووجه تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة

ووجه تقسيم الكلمة الى الاسم والفعل والحرف

لدلالته بالتضمن على الفعل اللغوي الذي هو الحدث واتبع بالاسم للاخبار به لا عنه والحرف خرج الكلم على حرف اي طرف من الكلام من حيث انه لا يدل على معنى في نفسه ولذلك لا يقع عمدة في الكلام بخلاف فهما وهذا اخرج عنهما والكلام لغة يطلق على ستة معان الخط وشرط ان يكون معبرا عنه باللفظ المقيد منه شيئهم ما يبدو في الصحف كلام الله تعالى والاشارة المفهمة ومنه قوله اذا كلمتني بالعيون الفواتر ردت عليها بالدموع البوادر واللفظ الذي لا يفيد نحو هل ومنه الحديث هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام الناس فانها تبطل ولو كان بالكلمة الواحدة وما يفهم من خال الشيء وهو المسمى بالحال ومنه قوله شكى الي جملي طول السرى ومعلوم ان الجمل لا يتكلم وانما فهمت الشكوى بحسب ان حاله اسم الحديث الذي هو التكليم ومنه قوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية اي بكلمك هندا وما في النفس من المعنى ويعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم بنفسك معنى قام زيد وقعد عمرو فيسمى ذلك الذي يختلجك كلاما وهو المسمى بحديث النفس ومنه قول الاخطل ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا قال ابو حيان وهذا الذي يصح ان ذلك كله على سبيل المجاز لا على سبيل الحقيقة الا ترى الى خلاف الزاعمين ذلك واشتراطهم اللفظ اي الملفوظ او عبر عنه بالقول كان اولى لما حاز به عما ليس بلفظ وان كان حيا مفيدا اي دال على معنى يحسن السكوت عليه لان الفائدة في الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية لا التامة التي هي الافرادية اذ هي غير معتد بها في نظرهم والمراد بحسن السكوت عليه ان لا يكون مفتقرا الى شيء كافتقار المحكوم عليه بالمحكوم به وعكسه فلا اثر لافتقاده الى المتعلقات من المفاعيل ونحوها وهل المراد سكوت المتكلم او السامع او هما اقوال ارجحها الاول بخلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة له وخرج به ما لا افادة له كالمركب الاضافي والمزجي والاسنادي المسمى بكذا قرناها ودخل فيه ما لا يجهل معناه كالتمر فوقنا والارض تحتنا والنار حارة الا ان يراد بالمفيد المفيد بالفعل فالمسمى كلاما وعليه يحمل جمع وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل ونقله عن سيبويه وغيره والمحققون بل الاكثرون على خلافه والا لم يكن شيء من القضايا البديهية مع كثرتها كلاما مع انها خبر بلا شك وكل خبر كلام ونازع ابو حيان في شرحه على التسهيل فيما نقل ابن مالك عن سيبويه وقال انا اعلم احدا منع قال زيد النار حارة ولا قال الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة يحبون ان نضرب القضايا فيجعلونها اليت بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان

لا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان ويلزمهم بانهم لما شرحوا الكلام بانه الذي يفيد
السامع علما لم يكن يعلم ان الكلام اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ما تم طرقه ثانيا وقد علم
مضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار مرة ثانية لانه لم يفده علما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد
كلاما وغير كلام بحسب افادته السامع هف انتهى قوله بالاسناد وهو ضم احد الكلمتين الى الاخرى
ليفيد المخاطب فائدة تامة وانما للتبعية او الاستعانة او الالصاق والمصاحبة متعلق بالهند او بمقدر
مصدر اي افادة منه متلبسة به وذكره من قبيل التصريح بما علم التزاما لان المفيد بالمعنى المذكور مسند
للاسناد لكن لما كانت دلالة الالتزام موجودة في التعريف صح ترك ذكر المقصود من الحد بيان المهية وهي لا
تعرف الا بذكر جميع اجزائها تصريحا وقد يقال انه احترز به عن مثل غلام زيد عمرو على سبيل التعداد لانها
وان لفظا مفيدة مع انه ليس بكلام قطعا فتم واعتبر بعضهم في الكلام القصد اي قصد المتكلم افادة السامع
لاخراج كلام النائم ونحوه فانه غار عن القصد فقد يمنع كون ذلك ليس بكلام كما صححه بوحيان ونوسلم فلا
حاجة الى التصريح بالقصد كما في التصريح لان حسن السكوت شكون المتكلم بحيث يصح ان يكون قاصدا لما تكلم به اذ
لانه فاخرج به قد خرج بقيد الافادة واعتبر بعضهم اتحاد الناطق ايضا احترازا من ان يصطلح شخصان على
ان يذكر احدهما اسما او فعلا ويذكر الاخر خبر المبتدأ او فاعل الفعل قال ابن مالك وهذا غير محتاج اليه وجهه
احدهما انه كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا كذلك لا يعتبر اتحاد الناطق في كون الكلام كلاما او
الثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اختصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى
وفيه الوجه الاول لتسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يصح البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل
على نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ولا يقوم الا بمحل واحد نسبة عليه المراد
قال بعضهم وهذا يغني عن اعتبار اتحاد الناطق لم ينقل عن نحوي فيما نعلم وانما ذكره بعض من تكلم في الاصول
انتهى قال البدر الدماميني في شرحه على التسهيل ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم
الاسنوي حيث ذكر هذه المسئلة في كتابه المسمى بالكوكب الدري الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على
الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا منها لو وكل وكيلين بطلاق زوجته فقال
احدهما فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق وقال ان بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام
لم يقع الطلاق والا وقع وقد علمت استحالة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتامله انتهى قلت
تامله فوجدته محض نقول على الاسنوي فانه لم يقل بذلك في كتابه المذكور اصلا وهذا عبارته قال بعد ان ذكر

المسئلة

اشتراط اتحاد الناطق في الكلام

المسئلة وصحح عدم اشتراط ذلك في الكلام ومن فروعها اذا كان له وكيلان باعنا او عبدا ووقفه او غير ذلك واتفقا على ان يقول احدهما مثلا هذا ويقول الثاني هو لا استحضر فيها الا ان نقلا انتهى كلامه من الكوكب الدري منه ومنه نقلت فاين ما نقله عن بناء الحكم المشرح على المسئلة وهل هذا الا تشنيع بحت والاثنانية اي لا يحصل الكلام الا في ضمن اسمين ولها اربع صور مبتدأ وخبر كزيد قائم ومبتدأ وفاعل او نائب سد مسد الخبر نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران واسم وفعل وفاعل نحو هيهات العقيق وملفوظين كان الاسمان كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب زيد قائم او احدهما مقدرا كزيد في جواب من قام او في ضمن فعل واسم هو فاعله او نائب عنه كقام زيد وضرب عمرو وملفوظين كانا كما ذكر او مقدرين كنعم في جواب قام زيد او احدهما مقدرا نحو بلى في جواب الم يقم احد اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين قال البعض المحققين والاولى ان جعل في بمعنى عن وجه عدنا في الكلام الا فيما ذكر ان التركيب العقلي الثنائي بهذه الثلاثة لا يعدوها اما ستة اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف والكلام لا بد له من الاسناد وهو لا بد له من المسند والمسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين ليكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه او في فعل واسم ليكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه واما الاقسام الباقية ففي الفعل المسند اليه مفقود وكذا في الفعل والحرف وفي الحرفين المسند والمسند اليه كلاهما مفقودان في الاسم والحرف احدهما مفقود اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه وان جعلته مسندا اليه فلا مسند فما نحو ان زيدا فلسد بها مسدا دعوى خلاف الا على حيث جعل ذلك كلاما وذهب ابن طلحة الى ان اللفظة الواحدة وجوبا وتقديرا قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام وجعل من ذلك نعم لا في الجواب هو خلاف المشهور والصحيح ما مر فعلم ان مدار الكلام على المسند والمسند اليه ان اتى من اكثر منهما وله اربع صور جملتان واما شرط وجزاء نحو ان قام زيد قمت وقسم وجوابه نحو حلف بالله لزيد قائم وفعل واسمان نحو كان زيد قائما او ثلثة نحو علمت زيدا فاضلا او اربعة نحو علمت زيدا عمرا فاضلا فصوتا ليف الكلام سند تنبيها ان الاول يقسم الكلام الى خبر وانشاء لانه ان احتمل التصديق والتكذيب كان خبرا والا فانشاء والاصح اختصاصها فيها كما عليه الجمهور من النحاة وغيرهم واهل البيان خلافا لمن ذهب كثيرا الى انقسامه الى خبر وطلب وانشاء فالوا لان الكلام اما ان يحتمل التصديق والتكذيب او لا الاول الخبر الثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشاء وان لم يقترن بل تاخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشاء وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه قال بعض المحققين ونعم ما قال لك ان تجعل الخلاف بين من

انقطاع الكلام الى الخبر والانشاء

٢٥ نفى الخلاف القسمة وثلثها لفظيا فمن ثنتها جعل لفظ الطلب قال ان الكلام خبر وطلب كما مر مالك في
اول الانشاء ان قال انه خبر وانشاء لمعنى واحد وهو فلا يحتمل التصديق والتكذيب غيران له قسما
مخالفين ما يأتي وجود معناه عن وجود لفظه وما يقارن وجوده معناه وجود لفظه ومن ثلثها جعل
لفظ الطلب اسما للقسم الاول من ذلك المعنى ولفظ الانشاء للقسم الثاني منه انتهى الثاني الخلاف
المشهور عند النظار في كون الخبر والطلب بديهيين فلا يحتاجان الى التعريف ولا يحتاجان اليه جار في
الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف في الكلام بجدام لا بعض كبار الائمة
حكاه بعض المتاخرين هذا ايضاح لكل واحد من الكلم الثلث بحده وبعض خواص الاسم والفعل وما
يعرف به الحرف الاسم كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله والدلالة عليه الى
ضميمة وقوله كلمة شامل للكلام الثلث وقوله معناها مستقل يخرج الحرف فان معناه غير مستقل كما
سيأتي في حده عن قريب انشاء الله وقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل يخرج
للفعل فانه مقترن باحدها كما سيأتي والمراد بعدم الاقتران كونه بحسب الوضع الاول الذي دخل اسما الالف
نحو زيد وهيهات لانها دال على المعنى المستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لها لان الوضع
الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن ودخل نحو زيد ويكرم
عليين لان معناها العلمي غير مقترن بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المسلخة نحو عسى وكاد لان
معانيها مستقلة مقترنة في الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لها فانها فيه موضوعة لهذا الحدث و
الزمان ويخرج عنه المضارع المشترك بين الحال والاستقبال على راي انه في الوضع الاول لاحد
الزمانين معينا واللبس انما حصل عند التركيب بالاشتراك وكذا يخرج اسما الفاعل والمفعول لانهما وان
كانا لا يعملان الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليه بالعارض لا مدلولا
بحسب الوضع الاول وكذا نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا في
نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر بحسب الوضع واما نحو اصبوح وغبوق فلم يقترن
بزمان معين من الازمنة المذكورة وان اقترن بالزمان لان معناها ما يصلح لان يقع ماضيا او حالا او
مستقبلا وبهذا يحتاج الى تجديد صيغة لافادة احدها كما صبح يصبح ولا ينتقض الحد بلفظ
الماضي والمستقبل لانهما يدلان على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي
انقضى والذي لم يأت فالمعنى ماض زمانه او محذوف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجوبا انه لو سلم

٢٤ انه له فالماضي حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس
مدلول شيء منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم تحققها كالمصدر ولما حد الاسم اخذ بذكر
بعض خواصه ليزداد الطالب معرفة به فقال ويختص الاسم بالجر اي بدخوله عليه لانه من خواصه
هو الكثرة التي يجلبها العامل في احرفه سواء كان عامله حرفا او مضافا فخاصة الشيء اصطلاحا
ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره فان وجد في جميع افراده فهي خاصة شاملة ثم ان لم توجد في شيء
من اغياره فهي خاصة حقيقية والا فاضافية هذا هو المشهور قال بعض المحققين من شراح الكافية
خاصة الشيء عند النحاة ما لا توجد بدون ذلك الشيء وبوجد ذلك الشيء بدونها صرح به المصنف في شرح
المنظومة وغيره وما اشتمل من جواز شمولها الجميع افراد الشيء فهو عند المنطقي انهى واما الحد
فهو المعرف الجامع المانع سواء دل على تجرد الماهية كالحيوان الناطق في تعريف الانسان ويخص عند
المنطقي باسم الحد لا كالحيوان الضاحك في تعريفه ويسمى عندهم ان قلت الذي يسبق الى الفهم الفهم
من اختصاص شيء باخر هو كونه مقصودا على الاخر لان معناه كونه بحيث يختص الاخر ولا يعم غيره وكان
عليه ان يقول ويختص الجر بالاسم قلت الاصل لفظ الخصوص وما يتفرع منه انما يستعمل بادخال الباء
على المقصور عليه عن مآله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره وذلك كما لو قلنا
ويختص الجر بالاسم وهذا له هو الاستعمال العربي الذي يسبق الى الفهم لكن شاع في العرف ادخال الباء
على المقصور عنه الخاصة كما استعمله المصنف وذلك ثابت بناء على جعل التخصيص مجازا عن التمييز
مشهورا في العرف او على تضمين معنى التميز والاقتران فيلاحظ المعنيان معا وحاصله يرجع الى ملاحظة
معنى التميز لان تخصيص شيء لشيء في قوة تميز الاخر به وهو لائق بمثل هذا المقام كما لا يخفى والى
بعضهم لا هذا الاستعمال وشدد النكير على من خالفه قيل وانما اختص الاسم بالجر لكونه اثر حرف
الجر وهو من خواص الاسم فكذا الجر والا لزم تخلف الاثر عن المؤثر قال الفاضل الهندي وفيه نظر او
وجهه انه لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد يثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان من
خواص الفعل وانرها وهو النصب لا يختص الفعل به بل يدخل في الاسم بمؤثر اخر واجيب بان ذلك انما اذا
كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب اما اذا كان للاثر مؤثرات شتى له مؤثر خاص فلا وهو ههنا كذلك
اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وهو بناء على ان العامل في المضاف اليه حرف الجر مقدرا والاصح خلافه
كما سيأتي واحسن ما قيل في تعليل ذلك ان الاسم محل الاعراب والمضاع فرع فحط الاعراب المفروع عن

اعراب الاصل بجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجزم ومنع الجر عنه لئلا يرد اعراب الفرع
على الثلثة ويختص بدخول اللام الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال المخرج نحو
لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو ولولا لدخولهن على الفعل والمراد باللام المذكورة اللام
المعرفة اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتى اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة
قيل وانما اختص بها لانها موضوعة لتعريف الذات والموضوع للذات هو الاسم وفيه نظر ويجوز
ان يراد باللام ما هو اعم من المعرفة فيدخل الموصولة والزائدة ويحمل دخولها على المضارع
كالمجذع في قوله الى وتبصر خير من زيارة عير على انه ضرورة خلافا للاخفش وبعض الكوفيين وابن مالك
فانه يقدر في تعبيره باللام اشارة الى اختياره مذهب سيبويه فيها اشتهر عنه ان اداة التعريف هي اللام
وحدها وسيأتي تفصيل الاقوال فيها انشاء الله تعالى ويختص بدخول التنوين عليه وهو الاصل مصدر
نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون تثبت لفظا لا خطا استغناء عنها بتكرار الحركة فتخرج
بقولنا لا خطا سائر النونات الزائدة ساكنة كانت وغيرها فانها تثبت خطا وهذا الحد احسن الحدود و
اخصرها كما قيل وانواعه ستة على المشهور والمختص بالاسم منها اربعة الاول تنوين التمكين وهو اللاحق
للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بالف وتاء والجمع غير المنصرف اعلاما بثبوته على اصالته بخلافهما
الحرف فانه مبني ولا الفعل فيمنع من التصرف وتسمى تنوين الامكنية ايضا تنوين التصرف وذلك نحو زيد ورجل و
رجال الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها وتقع
سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وسيبويه اخو زعم بعضهم
ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب بقرائن بعد جعله علما قال الرضي وانا لا ارى مانعا عن ان يكون
تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول
التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكير انتهى وعلى هذا يكون تنوين
التنكير المختص بالصوت واسم الفعل هو المتمحض للدلالة على التنكير كما قاله بعضهم الثالث تنوين
المقابلة وهو اللاحق للجمع بالف وتاء نحو مسلمات جعل في مقابلة النون في جمع المذكر السالم اذ ليس للتنكير
والكلية بيت بمعرفات وتنوين التمكير لا يجامع العلتين ولا للتنكير لانه انما يلحق المبنيات كما مر ولا عوضا
عن المضاف اليه لذلا اضافة ولا عن الفتحة نصبا كما قيل والالم يوجد في الرفع والجر على ان الفتحة قد
عوضت عنها الكسرة فاما هذا العوض الثاني فعين كونه للمقابلة وهو معنى مناسب يمكن ابداؤه الرابع

تنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا عن حرف اصلي او زايد او فضلة اليه مضافا او جملة فالاول كجوار وغواش فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الاصح وهو مذهب سيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحتها الناشئة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش والثاني كجذل فان تنوينه عوض عن الالف في جاذل قاله ابن مالك قال ابن هشام والذي يظهر انه للصرف وهذا يجري بالكسرة الثالث تنوين كل وبعض واذا حذف المضاف اليها نحو وكلا فضلنا بعضهم على بعض تاما ما تعد عوضه الاسماء الحسنى والمحققون على ان التنوين في ذلك للتمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه الرابع اللاحق لاذ في نحو رأيتهم حينئذ ينظرون اي حين بلغت الروح الحلقوم فحذف الجملة المضاف اليها تخفيفا وعوض عنها التنوين وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش هو للتمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وانما اختص الاسم بهذه الاقسام الاربعة من التنوين لانها المعان لا توجد الا فيه واما النوعان الاخران فاحدهما تنوين المرنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حروف الاطلاق وهو الالف والواو والياء في انشاد كثير من تميم كقوله وقوله ان اصبت لقد اصابا وكذا الاعاريض المصرعة والمقفاة كقوله فقابلنه عند ذكرى حبيب وعرفان وقوله فقابلنك من ذكرى حبيب بمنزل والفرق بين المقفية والمصرع ان المقفية على المشهور جعل العروض الموافق للضرب في الوزن موافقا له في الروي والمصرع جعل العروض الذي حقه ان يخالف الضرب في الوزن موافقا له فيه والعروض اسم لاخر جزء في النصف الاول من البيت والضرب اسم لاخر جزء من البيت والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة واما القافية فالمختار عندهم من اقوال سبعة انها عبارة عن المتحرك قبل الساكنين الى اخر البيت وتمامها ايضا ان كان كما قرر في محله وظاهر كلام الجماعة ان هذا التنوين يحصل للمرنم وبه صرح ابن يعيش زاعما ان المرنم يحصل بالتنوين نفسها لا انها حروف اعن وتبعه السيد في شرح اللباب فقال هذا التنوين يستعمل في القوافي للتطريب وذلك لان حرف العلة مد في المعلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان المرنم غنة في الخيشوم انتهى وعلى هذا يكون تسميته بتنوين الترنم حقيقة والمحققون على انه جيء به لقطع الترنم الحاصل من حرف الاطلاق لقبوله لمد الصوت بها فاذا انشد اولم يترنم اجاز بالتنوين بدلا منه لقطعه فعلى هذا يكون تسميته امتجازا من باب الحذف اي تنوين ترك الترنم او من باب النقض كقولهم داود الفياسي في الحديث القدرية مجوس هذه الامة وداود ينفي القياس القدرية ينفون القدرة ويقولون الامر انف قاله ابن

عقيل

عقيل وهو مبني على ان القدرية طائفة ينكرون ان الله تعالى قدر الاشياء في القدم وقد انقرضوا
وصار القدرية لقبا للمعتزلة لاسنادهم افعال العباد الى انفسهم واثباتهم القدرة فيها هم فقول
ابن هشام في حواشي التسهيل ان قول ابن عقيل ليس بشيء لان القدرية ابتدعوا القدر لانفسهم مبني على
الثاني وكلام ابن عقيل على الاول نبه عليه النقي الشمني في حاشية المغني الثاني تنوين الغالي وهو
اللاحق للقوافي المقيدة اي التي اخرها ساكن ليس حرف مد كقوله كان قفيرا معدما قال وان
وكذا الاعاريض المصرعة كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق وسمي غاليا من الغلو اما لقلة وقوعه
في الكلام او لتجاوزه حد الوزن وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فاذا جيء به اذن بالوقف وجعله
ابن يعيش عن نوع المرنم والذي يصح ان تسميه هذين القسمين تنوينا مجازا لعدم اختصاصها بالاسم
ومجامعتها الالف وثبوتها خطا ووقفا وحذفها في الوصل نص عليه ابن مالك في التسهيل وذر ابعضهم
تنوين الترنم وهو اللاحق بالاعراب كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم
كقوله سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد تنوين
الحكاية مثل ان تسمي رجلا بغافلة لبيت فتحكيه بتنوينه وجعل ابن الخباز كلا من تنوين ما لا ينصرف
وتنوين المنادى وتنمابراسه فيكون الاقسام على هذا عشرة ونظمها بعضهم فقال اقسام تنوينهم
عشر عليك بها فان فقتهما من خبرها احوزا مكن وعوض وقابل والمنكر ندرتم واحد اضطر
قال وما همزا ويختص بالنداء بالمد مع كسر النون وضمها وهو دعامي الكلمة بحرف نائب عن
ادعو كيا زيد ويا فل بمعنى يا رجل قيل وانما اختص به لان المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون الا
اسما فكان الاولى ان يختص بمطلق المفعول به لا بخصوص النداء واجيب بان للنداء خاصة خفية لا
يدركها المبتدئ بخلاف النداء والمقصود من ذكر الخواص تقريب الفهم من المبتدئ والا فالحد مغن عنها
تنبيه اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقيانا قبل غارة سنجال
والحرف في يا ليتني كنت معهم يا ربت كاسية في الدنيا عار يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا
لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جاد وقيل هي للنداء والمنادى محذوف و
قيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ولها دعا كهذا
البيت وامر كذلك الآية وفي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلها نحو يا ادم اسكن انت يا نوح اهبط نحو
يا مالك ليقض علينا والا في للتنبيه قاله ابن هشام في المغني ويختص بالتثنية والجمع لان فيهما

معنى النعت والنعت من خواص الاسم لان المراد منه اختصاص المنعوت ليفيد الاخبار عنه ٣٠
الفعل والحرف لا يخبر عنهما فلا يصح نعتهما وهذا التعليل احسن من غيره واما نحو يضرب ويضربن
فالتثنية والجمع انما ورد على الضمير الذي هو الاسم لا الفعل وقول الحجاج باجرسي اضربا عنقه اي
اضرب وقوله تعالى ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني فليس الاول تثنية ولا الثاني جمعا
اذ التثنية ضم مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى و
الجمع ضم مثله او اكثر في اللفظ غيره في المعنى واضربا وارجعون بمعنى اتكيدا وارجعون كما ذكرنا ولا نكير ضم شيء
الى مثله في اللفظ وتثنية للتاكيد قالت النحاة والغالب في التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم
اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي
ضم شيء الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك و
قوله فارجع البصر كرتين ليكون اللفظ في صورة المثنى وليس به قال الرضي تبعا لصاحب الكشاف
وجعل بعضهم التصغير ايضا من خواصه واورد عليه ما احيسه ودفع بانه شاذ انتهى قلت مثله قول
الشاعر ياما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤلياكن الضال والسمر قال ابن هشام في المغني لم يسمع
تصغير افعل في التعجب الا في احسن وما ملحه وكان الجوهري وكان النحويين مع هذا قاسوه حملا له على افعل
التفضيل لشبهه به وزنا واصلا ومبالغة افاده للمبالغة ولم يحك ابن مالك فيما سواه الا عن ابن
كيسان وليس كذلك قال ابو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغر سنه انتهى وقيل وهو مما اقيم فيه
الفعل مقام المصدر للدلالة عليه بلفظه وقيل ان التصغير راجع الى المتعجب منه اي هن مليحات
على معنى الشفقة نحو يا بنية فهو مما وضع في غير موضعه كتاء قامت هند وقيل انه راجع الى ما لابسها
واقعة على السبب الخفي والتصغير يناسب الخفاء لكن لما لم يمكن تصغيرها جعلوا علامة التصغير
في فعل التعجب الذي هو خبر عنها والفعل كلمة معناها مستقل بالمفهومية اي لا يحتاج في تعقله و تعريف الفعل
الدلالة عليه بها الى ضم ضميمة كما قلنا في الاسم واعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان الحدث
الذي هو المصدر والزمان والنسبة الى الفاعل وهي نسبة حكمية ملحوظة من حيث انها حالة بين
بين طرفيها والة لتعرف حالها مرتبطا احدهما بالاخر ولا خفاء في ان هذه النسبة معنى حرفي لا
يستقل بالمفهومية والمراد بالاستقلال معنى الفعل ليس تلك النسبة ووصف المعنى بالاقتران
بالزمان يعين كون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معنا المطابق بقبل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن

٣١

التضمني وقوله كلمة شامل للكلمات الثلث وقوله معناها مستقل يخرج الحرف وقوله مقترن بأحد الأوضاع الثلثة مقدم ذكرها يخرج الاسم لانه تخرج للاسم لانه غير مقترن كما مر والمراد بقرانه باحدها اقرانه بحسب الوضع الاول ليخرج الاسماء الأفعال وتدخل الافعال المسلوخة الاقتران معناها بالزمان بحسب الوضع الاول كما مر بيانه ويختص الفعل بقد الحرفية اذا كان منفيا غير مثبت مجردا عن ناصب وجازم وحرف تنفيس نحو قد يقوم وهي معه كالجزء فلا يفصل منه شيء بالقسم كقولهم فقد والله بين لي عنائي وسمع قد لعمري بت ساجيا وقد يحذف ما بعدها للدليل كقول النابغة اوفت الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وانما اختص بها لانها لمعان لا تصلح الا له وهي تستدعي احدها تقرب الماضي من الحال نحو قد قامت الصلوة التأني التحقيق نحو قد يعلم الله الثالث التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يجيء الكلام على هذه المعاني في حروف المعاني الرابع النفي حكى ابن سيدة قد كنت وخبر فعرفه بنصب عرف والياء شاذ فهي للتشبيه بقوله وقيما انفي قد نصب الجوب بعدها قال ابن هشام وهو يتوجه حمله على خلاف ذلك الخامس التكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجن بفرصنا والاحسن الاستشهاد على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الفقعا تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب السادس التوقع نحو قد يقدم المسافر وهو مع المضارع واضح وقيل مع الماضي فاثبته الاكثرون قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ويختص بلم لانها لنفي الفعل وهو معنى لا يتصور الا فيه وهي مختصة بالمضارع كسائر الحروف كلمة معناها غير مستقل بالمفهومية اي يحتاج في تعقله والدلالة عليها الى ضم غيرها لانها انما يكون ملحوظا باعتبار انه آلة للغير فيحتاج الى ملاحظة الغير حيث انه متبوع له فلا يكون مستقلا كالابتداء الذي هو مدلول لفظ من قولك سرت من البصرة فانه لا يتصور ولا يتميز الا بذكر السير والبصرة ولا يعقل الا بعقلهما وقس على ذلك سائر المعاني والحروف واما الابتداء الذي هو مدلول لفظ الابتداء فهو معنى مستقل ملحوظ للعقل بالذات يمكن ان يحكم عليه وبه ولا يرد الاسماء الموضوعة للنسب لان معانيها مفهوم ما كلية مستقلة بالمفهومية هذا وتحقيق المقام يتوقف على تمهيد مقدمات احديها ان وضع الحروف كلها من وضع الموضوع له خاص وان وضع الاسماء الموضوعة للنسب انما هو من قبيل وضع العام الموضوع له الثانية ان النسبة بين الامرين انما يتعقل بتعقلهما ان علما فعلما وان خاصا فخاصا غايته ان افراد النسب ليست الا حصصها لها لا الافراد حقيقية اذ مفهوم الكلية والجزئية محصوص بالمعاني المستقلة الثالثة ان مدار كون مدلول اللفظ

مستقلا

والمقترن باحدها ايقرن بكلا بوايتي من خواص احويه تقسيم الاسم فوضع لذا قسم عين كزيد للذات

مستقلا بالمفهومية منه على احد امرين اما ان يكون ملحوظا بالذات ليعرف احواله لا بالتبع بان يكون
الة لملاحظة ما هو حالة من احواله او بان يكون اللفظ الدال عليه كافيا في احضاره في الذهن بحيث لا
يتوقف على ذكر صفته وان لوحظ بالتبع اذا تمهد هذا فنقول انما كانت مدلولات الحروف غير مستقلة
بالمفهومية لانها لما كانت بموجب المقدمة الاولى موضوعة لتسب جزئية توقف تعقلها بمقتضى المقدمة
الثانية على تعقل متعلقاتها المعينة ثم لما كان تعقلها الة لملاحظة تلك المتعلقات ولم تكف الفاظ
الحروف في احضارها في الذهن بل لا بد معها من الضمائم وهي الالفاظ الدالة على تلك المتعلقات لم يكن مدلولاتها بمقتضى
مدلولات الاسماء الموضوعة للتسب فانها لما كانت موضوعة لتسب كلية يكفي في تعقلها تعقل متعلقاتها
اجمالا وكانت مركوزة في احضارها تلك المتعلقات كانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية لكن لما كانت لا
تستعمل في مفهوماتها الا مضافة الى متعلقاتها بخصوصها لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
فاندفع ما يتوهم من خلال حد الاسم بها جمعا وحد الحرف منعا فقوله كلمة شامل للكلمات الثلث فما بعد
مخرج للاسم والفعل وقوله ولا مقترن باحدها قيد لتحقيق ماهية الحرف لا للاحتراز عن شيء ولا يجب
القيد ان يكون للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية
لابن معط وانما قلنا انه لا يحتاج في الحقيقة الى حد الحرف لانه كلمة محصورة ويعرف بما يتميز الحرف بعدم
قبول شيء من خواص احويه الاسم والفعل المذكورة او غيرها وانما قيد بذلك مع ان الحد مغن عنه تسهيلا
على المبتدي وتفهيما له لان حد الحرف مما اطال فيه المحققون الكلام واضطربت فيه اراء الائمة الاعلام
نحن بحمد الله قد اتينا بلباب التحقيق فعليك بالتمسك به فانه بذلك حقيق تنبيه قال ابن الخباز في شرح
الدرة فاما مقتضاه ان تميز الحرف بعدم قبوله شيئا من خواص احويه وذلك لا يتم حتى يتوقف معرفة الحرف على
معرفة تلك الخواص وفيها ما هو حرف فيلزم الدور واجيب بان توقف معرفة الحرف على تلك الخواص انما
هو من حيث انها علامات واما توقفها عليه فمن حيث انها حروف فاختلف الجهة فلا دور وهذا تقسيم
للاسم من تقسيم الكلي الى جزئياته وهو ان يقسم اليه قيود متباينة او متغايرة فقط ليحصل من انضمام كل
قيد اليه قسم منه الاسم ان وضع لذات اي معنى قائم بنفسه بقرينة مقابلة فاسم عين وقد يقال اسم شخص
وهما بمعنى والاول اشهر كزيد ورجل او وضع لحدث اي معنى قائم بغيره او وصف عنه كالضرب والمشي او
لم يصف كالطول والقصر فاسم مصدر كضرب وقول بعضهم ان العين يطلق على المعنى نحو عين البقر و
عين المرأة فكيف يجعل قسما للمعنى لان شيء لا يكون قسما لنفسه وغيره لان العين مشترك بين الشخص والجاسوسة تنبيه المراد بالقيد

قسم العين من المعنى

بالعين

فانهم معنى كضرب والمنسوب اليه حدث فمشتق كضارب ايضا ان وضع لشئ بعينه فمعرفة

بالغير كونه فاعلا له اى بحيث يصح ان يشتق منه اسم محمول عليه كالضارب من الضرب او كونه حاصلا
فى الغير ومختصا به بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر تحقيقا كالضرب فى الضارب او تقديرا
كالاصوات القائمة بالاجسام والعلوم والمعارف القائمة بالمجردات والصفات القائمة بذاته تعالى فان
شيئا من هذه الامور سوى الاجسام غير مشار اليه بحسب الحس لكن كل واحد منها بحالة لو امكن الاشارة
اليه حسا لكانت الاشارة اليه عين الاشارة الى ما حل فيه ان كان محلا لشئ وغير الاشارة الى محله ان كان
حالا فى محله واما تفسيره بالتبعية فى التحيز فينقض بصفتى البارى تعالى وصفات المجردات بل بالصفات
الاعتبارية للتحيزات كذا قرره بعض المحققين فى حاشيته او وضع لمنسوب اليه حدث نسبة تقييدية
فمشتق وهو اعنى المنسوب اليه الحدث اما ان يكون ذاتا اى مبهمة لا تعين لها اصلا وليس موصوفة
وهو اما ان ينسب اليه الحدث على الوجه الحدوث وهو اسم الفاعل كضارب او على وجه الثبوت وهو الصفة
المشبهة كحسن او وقوعه عليه وهو اسم المفعول كمضروب او موصوفة على غيره فيه وهو اسم التفضيل
كافضل واما ان يكون ذاتا متعينة باعتبار فاما ان يعتبر كونه زمانا للحدث وهو اسم الزمان او كونه
مكانا له وهو اسم المكان او كونه آلة لحصوله وهو اسم الآلة وانما قلنا انه متعين فى هذه الثلثة
باعتبار دون الصفة لان معنى مقام مثلا مكان فيه القيام لا شئ آخر او ذات فيه القيام بخلاف القائم
فان معناه ذات قائمة القيام كذا قرره غير واحد من المحققين قلت والمراد بالذات هنا ما يستقل
بالمفهومية لا ما يقوم بنفسه ليدخل نحو مفهوم ومضمر مما يقوم بغيره من المشتقات وايضا معنى
اضرب اذا رجع وحى كلمة لا تستعمل الا مع شئ بين بينها توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر خرج بالشرط
نحو جاءنى زيد وايضا مقتصر عليه لفظا وتقديرا وبالتوافق نحو جاءنى وقت العصر وايضا وبامكان الاستغناء نحو
اختصم زيد وعمر وايضا فلا يقال فى شئ من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله سماعا كما فى
اوحال حذف عاملها وصاحبها الخ وارجع الى بقية الاسم جوعا او قولا راجعا الاسم ان وضع
لشئ بعينه فمعرفة والمراد ليستعمل فى شئ بعينه وليس المراد التعين الشخصى بل التعين بوجه ما وقيد
الحقيقة مرادا ليستعمل فى شئ بعينه من حيث انه بعينه وحاصله الاشارة الى معين عند السامع
حيث هو معين بوجه ما وبهذا يخرج النكرات عن التعريف لان معانيها وان وجب تعيينها عند السامع
لكن ليس فى اللفظ اشارة اليه بخلاف الضمائر الراجعة اليها فان فيها اشارة الى ذلك التعين
وكذا المعرف بلام العهد اذا كان المعهود منكرا كما فى قوله تعالى ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول

بالحرف او الصفة المشبهة

زيادة

الجنس

٣٤ الرسول فاق الاول نكرة والثاني معرفة ولا فرق بينهما الا بما ذكرنا من الاشتراك وعدمه ثم الشيء
المذكور في التعريف اعم مما وضع له اللفظ كما في الاعلام ومما وضع لما يصدق عليه كسائر المعارف
وهذا مبني على ما اشتهر من ان المعتبر في المعرفة هو التعين عند الاستعمال دون الوضع سواء كان
معينا في الوضع ام لا ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان
لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في شخص اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليس موضوعة
لواحد منها والا لكانت في غير محلها ولا لكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة وضعا بعد
افراد المتكلم وهو بط اتفاقا اذ لا يمكن ان يتصور واضع للغة اصطلاحا كل واحد من الخصوص التي
يطلق عليها لفظة انا فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل لتلك الافراد ويكون الغرض عن وضعها
له استعمالها له في افراده المعينة دون غيره وقس عليه سائر المعارف سوى العلم وبهذا صرح العلامة التفتازاني
ان ما سوى العلم انما وضع لمعان كلية لتستعمل في افرادها المعينة هذا هو المشهور عن اهل العربية ونسب الى
الجمهور ولكن انتقده بعض المتاخرين باستلزامه كون هذه الالفاظ الشايعة الاستعمال مجازات لا حقايق
لها اذ لم تستعمل فيما وضعت له اذ من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا مستبعد جدا
كيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز الحقيقة ولما احتاج من نفى الاستلزام
الى ان يقتصر في ذلك بامثلة نادرة قال والحق ما افاده بعض المحققين من ان انها موضوعة لكل واحد
من جزئيات تلك المفهومات الكلية وضعا واحدا عاما وتلك المفهومات جعلها الواضع آلة للاحظتها
عند الوضع فلا يستلزم الاشتراك ولا كونها مجازا في شيء منها ولا وجود المجاز بدون الحقيقة وتعريف
المعرفة محمول على ظاهره فتفهم والمعارف على المشهور كلها سبعة باد خال المعرف باللام كما ذهب اليه ابن
مالك واختاره المصنف وجد لا نحصاف فيها ان التعين المشار اليه في لفظ المعرفة اما ان يفيد جوهر اللفظ
وهو العلم وهو اما جنسي ان كان الخاص المعهود جنسا مفهميا كاسامة او شخصي ان كان فردا منها
كزيد او بقيده حرف وهو قسمان اما لا يحتاج الى القصد هو معرف اللام وما يحتاج اليه هو المعرف بلذا
او بقيده الفرعي في الكلام وهو المضمر او بقيده الاشارة الحسية الى نفسه هو اسم الاشارة العقلية الى
نسبة معلومة للسامع تامة خبرية وهو الموصول او لا وهو لا اضافة الى غير معين لا بقيده تعيينا فهو
المضاف الى احد الخمسة الاول من المعارف العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرة وبما
بعده بقية المعارف وهو نوعان كما عرف شخصي جنسي فالشخصي قسمان نوعان اولى العلم كزيد فخرج

الوضع الاستعمال

وما يؤلف كالقبائل كفهر وابلاد كعدن والخيل كالعوق والابل كشدنم والبقر كعفار والغنم كهيلة
والكلاب كواشق وينقسم الى مرتجل وما استعمل مرة الامر علما كاسعاد ونقس ومرهب ومنقول وهو
الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله اما من اسم عين كاسد وثور او اسم معنى كفضل وزياد او من
مشتق اما وصف لفاعل كحارث وخاتم وحسل ولمفعول كمنصور ومحمد وعزيز ذلك وما وقع للابن فعط
في الغيبة من ان محمدا لم يرتجل حيث قال ثم الذي في الناس منه مفرد مرتجل مثاله محمد فمنهو ظاهر او
اما من فعل اما ماض كشمر ويعب او مضارع كيشكر ويتغلب او امر كاصمت بقطع الهمزة ليدل على النقل علم
لجزء معينه وقيل هو علم جنس لكل مكان قفر كاسامة وكثر تعيمه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام
كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين واما من جملة اما فعلية كشاب قرناها
او اسمية كزيد منطلق وليس بمسموع ولكنهم قاسوا عليه التقسيم الى مرتجل ومنقول هو راي الاكثرين
وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يضر جهل اصلها وقيل هو ظاهر مذهب سيبويه وقيل كلها مرتجلة و
هو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد فيه وضعه لنقل من محل اخر الى هذا وموافقها للنكرات
بالعرض لا بالقصد قالوا والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول و
الامر مرتجل وينقسم ايضا الى مفرد كزيد وهند والى مركب وهو ثلثة انواع مركب اسنادي كبرق نحره و
شاب قرناه وحكمه الحكاية كقوله كذبتم وبيت الله لا ننكحونها بنى شاب قرناها تصر وتحلب ومزجي
وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة تاء التانيث فيبنى الاول على الفتح ما لم يكن اخره با
مبنيا على السكون ليتكون بتعلبك معكوب واما الثاني فتعرب ما لم يكن اسم صوت كويه من سيبويه فيبنى على الكسر
واضافي وهو الغالب وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله كعبد الله وابي سعيد حكمه ان يجر
الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة والعلم لجنسه ستة اثلثة انواع اعني الانواع الثلثة كالسباع و
الخمسة من نحو اسامة وام عريط للاسد العقرب واعيان انواع كهيان بريان للمجهول العمر والذئب والضبا
للمذكر وامو ومعنوية كسبحان للتسبيح وديار للبيئة وبرة للمبرة وفجار للفجرة ثم العلم باعتبار ذاته اشخصيا
كان او جنسيا اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمر واولقب وهو ما يقصد احدهما
كالمصطفى والمرتضى وتاج الدين في المدح وقفة وبطة وعايد الكلب في الذم او كنية وهو ما صدر بابه
او ام كابي الحسن وام كلثوم وابي مضا للذكر وام عريط للعقرب وزاد الرضي او بنت كابن اوى وبنت دان
قالوا والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا

وفي اللقب والكنية

يعظم

يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف بان تخاطب باسمها وورد بعضهم
بقول الشاعر مقصدا بالمحاسن كما له بثوق كاد يجذب ابيه فلما ان رأيت ابي ارتاع ورد ولم ارد بنيه
ابا لذبيه قال فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من المعنى الاصلي وسلبه عن المكنى به واجيب بانه لعل مراد
الرضي به ان الكنية من حيث انها كنية لا يعظم المكنى بها الا مطلقا وافادتها للتعظيم فيما ذكر ليس من حيث
انها كنية بل لخصوص المادة فلا اعتراض فليتامل وقال شعبان في الفيته بكنية عظم وخير في اللقب و
قيل في تبت يدا ابي لهب تهكم او لاحمرار يغرم في وجهه او لاسم عبد العزى وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين
له كابي الحسن لامير المؤمنين علي وقد يكنى في الصغر فقط الا لان يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك كابي
القاسم واذا الجمع لاسم واللقب اخر اللقب عن الاسم غالبا لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شيء من
معنى النعت فلو ابى ابو اولا لاقوى من الاسم فلم يجتمعا ومن غير الغالب قوله انا ابن من رقيا عمرو وجدي
ابوه منذ زقاء السماء والاترتيب بين الكنية وغيرها ثم ان كان اللقب مما قبله مفردين اضيف
الاسم الى اللقب نحو هذا زيد بطة وسعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم كانك قلت
هذا صاحب هذا الاسم ولم يجز عند البصريين وجمهور هم في ذلك الا الاضافة واجاز الكوفيون فيه
الاتباع والقطع بالرفع والنصب بهوا وبالهو لقولهم هذا يحيى عيسنا ولما اذا لم يكونا مفردين فلا
يقرن الاتباع شوا كانا مركبين نحو هذا عبد الله نفسه انا فة او احدهما مركبا نحو هذا زيد عايد الكلب
وهذا عبد الله نبطة وصرح بعض المحققين المتاخرين بجواز الاضافة اذا كان مجرد الاسم مفردا تنبيه
محل الاضافة في المفردين حيث لا مانع كان لم يكون الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب وصفا
في الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على ذلك ابن خروف
قاله في التصريح تتمة ومن العلم ما كني به عن كذا ان وفلانة فيجري مجرى المكنى عنه واسماء
الايام عند الجمهور اعلام نوهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال للمح كالحارث والعباس ثم غلبت
فصارت كالذبان فالت مشتق من معنى القطع والجمعة بمعنى الاجتماع وبانيهما من الواحد والثاني و
الثالث والرابع والخامس ذهب المبرد الى انها اخير اعلام ولا مانع للتعريف فاذا اضفت فكرواية
والاول اصح واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك ابن كلمة اسمها وضربت فعلا ماض
فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول
هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قاله الرضي ولا يبطل التصغير العلمية شوا كان تصغير ترخيم او تحقير

٢٧

وما قيل ان تصغير العرجيم بطيطها مردود بقول الشاعر وكان حريث في عطائه عجاها اريد الحريث بن
وعلة ولو كان منكرا لادخل عليه اللام قاله ابن جني قالوا وقد ينكر العلم ويصير واذا لك بوجهين احدهما
ان يريد به مسمى بكذا وجعل منه قولهم لا ينكر يزيد بن ثابت والثاني ان يريد به الصفة كقولهم لكل
فرعون موسى اي لكل جبار فرعاء ولكل مبطل محق قال بعض المحققين ولا يخفى ان مدار التعريف هو
الوضع فباستعمال العلم في احد هذين المعنيين وهو مجاز قطعا لم يخرج عن كونه معرفة فالقول بانكاره
مبني على المسامحة وهو حسن وقدم المصنف التمثيل للعلم بناء على انه اعرف المعارف وهو قول الفراء
وبعض البصريين والكوفيين في ترتيبها اختلاف سيأتي ذكره في الخاتمة نعم والثاني من المعارف
المعرف بالاداة نحو الرجل وكونها الى الان مذهب الخليل والهمزة عنده اصلية قطعية حذفت للوصل
لكثرة الاستعمال وصححه ابن مالك ونقل عن سيبويه ما يوافقه وكونها ال ايضا لكن بخلاف هذه الهمزة
فهي عنده زائدة معلل بها في الوضع المشهور وعنها انها اللام وحدها والهمزة وصلية جيء بها
لتعذر الابتداء بالساكن وفتحت مع ان الاصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل ابو حيان هذا
القول عن جميع النحويين الا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط الى المحققين ونظهر فائدة الخلاف في نحو قام
القوم فعلى الاول حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم تكن ثم همزة حتى يقال حذفت بل اجتلبت لها
لعدم الحاجة لتحرك ما قبل اللام وذهب المبرد الى ان اداة التعريف هي الهمزة وجيء باللام للفرق بينها و
بين همزة الاستفهام فائدة قال المرادي في الجنى اعلم ان من جعل حرف التعريف ثنائيا وهمزة اصلية عبر
عنه بال ولا يحسن ان يقول الالف اللام كما لا يقال في قد الفاء والدال وكذلك ذكر عن الخليل قال
ابن جني كان يقول ال ولا يقول الالف اللام ومن جعله اللام وحدها عبر عنه باللام كما فعل
المتأخرون ومن جعله ثنائيا وهمزته همزة وصل زائدة فله ان يقول ال وان يقول الالف اللام
فله التعبير بالامرين والاول اقيس انتهى وبني على كل قول اما جنسية او عهدية او زائدة فالجنسية
ان خلفها كل من دون تجوز نحو ان الانسان لفي خسر فهي لشمول الافراد وان خلفها بتجوز نحو انت
الرجل ادبا ففي لشمول خصايص الجنس مبالغة وان لم يخلفها كل نحو جعلنا من الماء كل شيء حي فهي
للحقيقة والعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة معهود احضوريا نحو اليوم
اكملت لكم دينكم او معهودا ذهنيا نحو فيا ليتني كنت معكم والزايدة نوعان لازمة وغير لازمة

٣٨ فالاولى كالتى فى الاسما الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالوا فتحوا الاعلام
بشرط مفارقتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات فانهم لم يعرفوا ولا ارتجالها كالتمول او لغلبتها
على بعض من سمى به فى الاصل كالبيت للكعبة والمدينة للطيبة والنجم للثريا وهلة فى الاصل للمرة
الذهنى قنبيه ان البتة غير لازمة كما يشعر به ما فى الصحاح حيث قال الا افعله بتة ولا افعله
البتة لكل امر راجعة فيه نصبه على المصدر وكذا فى العباب للصغانى والقاموس لمحمد بن يعقوب
نقل عن سيبويه انها لازمة مع كونها للتعريف وقطع الهمزة بهما فى والثانية اعنى غير الاولى نوعان
واقعة فى الفصيح بكثرة اولا فالاولى هى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها كحرث وعباس نقول
فيهما الحرث العباس وهو يتوقف على السماع فلا يقال فى محمد واحمد المحمد والاحمد والثانية ضربان واقعة فى
شعر او شاذ نادر من النثر فالاولى الداخلة على علم لا للمح الاصل كعمر ويزيد فى قوله فاعدام العمر وعن اسيرها
حراس ابواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا اما الداخلة على الوليد فللمح الاصل والثانية
كالداخلة على ما هو واجب التنكير كالحال فى نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير
ارسلها العراك ولم يخرجن الا عزمنها الاذل على قراءة من فتح اليا ولم يعتبر الاذل مفعولا مطلقا
على حذف مضاف اى خروج الاذل ومن اعتبر ذلك لم يحتج الى دعوى الزيادة مسئلة اجاز الكوفيون وبعض
البصريين وكثير من المتاخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك قال الجنة هى المأوى وعرفت
برجل حسن الوجه ضرب اليد الظهر والبطن اذ فى الوجه الظهر والبطن المنفوعين يقدر ولا والا
ومنه فى الامثلة وقيد ابن مالك جوازه بغير الصلة قال الزمخشرى وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل
اسما المسميات وقال ابو شامة فى قوله بدأت ببسم الله فى النظم اولا ان الاصل نظمى فجوابنا انها عن
الظاهر عن ضمير المخاطب المعروف عن كلامهم انما هو المثل بضمير الغائب قاله فى المغنى والشائع فى المعانى
اسم الاشارة مخفوذا بالف ساكنة للمفرد المذكر ويقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف ذائة بهاء
مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهمزة مضمومة بعد همزة مضمومة قال الشـ هذا وه الدفتر حين
دفر فى كف قوم فاجد مصوتيرى وبكسر الهاء وضمها وفى كتاب ابى الحسن الهجيم انما حركت الهاء فيهما
للضرورة والاصل فيها ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثى الاصل احدث
لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح قاله فى التصريح وفى الدر المصون اختلف
البصريون هل عينه واو او ياء فيكون من ذوى او ذيت ثم حذفت لامه تخفيفا او قلبت الفا لتحركها وانفتاح

فاقبلها

والبصريون يجعلون عينه واوا فيكون

ما قبلها وهذا كله على سبيل التمرين والا فهذا مبني والمبني لا يدخله التغيير وقال ابو حيان لو قيل ان ذا في هذا الوضع نحو ما وان والا لفاعل بنفسها غير منقلبة عن شيء واصل الاسماء المبنية ان يوضع على حرف او حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب للسيرافي وللخفش ونقله عن قوم انتهى الرابع من المعارف الموصول الاسمي نحو الذي للمفرد المذكر العاقل وغيره والتي للمفردة المؤنثة كذلك والخامس من المعارف المضمر نحو هو وسيأتي الكلام على هذه الثلاثة مستوفى في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينظر تنبيه في الضمير العائد الى النكرة او بعبارة هذا احدها انه نكرة مطلقا الثالث ان رجع الى واجب التنكير كما في ربه رجلا فهو نكرة والا فمعرفة وانما قلنا ان رجلا في المثال واجب التنكير لانه تمييز والتمييز واجب التنكير الرابع ان رجع الى نكرة مخصوصة بصفة او حكم نحو ربه رجلا كريما واخيه رجلا نبيها فهو معرفة والا فنكرة والحق ان الضمير العائد الى نكرة معرفة مطلقا لان التعريف هو لتعذر الاشارة الى معلوم خاص ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه هذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة وهذا يجري عليه حكم المعارف اتفاقا والسادس من المعارف المضاف الى احدها اي احد الخمسة ولو بواسطة نحو غلام ابيك معنى مفعول مطلق اي اضافة مفيدة معنى واحرز به عن المضاف الى احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وانما يتعرف بالاضافة ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما سيأتي بيانه في باب الاضافة لنشتقم والسابع من المعارف المعرف بالنداء نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح الخلاف عند مالك وذكر النداء وضوحا واغفل اكثرهم هذا النوع لكونه داخلا في المعرف بال بناء على ان تعريفه بها مقدر وهو مذهب المقدمين قال ابو حيان انه الذي صححه اصحابنا او لكونه نوع الضمير لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب واستظهره بعضهم والمفهوم من ظاهر قول سيبويه ان تعريفه بالاشارة والمواجهة قال ابن مالك ان كان الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم الاشارة فلان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى والنحويون قالوا وهو اظهر وابعد من التكلف فجعله قسما ثابتا بارسم اولى تنبيهات الاول كتب المصنف الهامش انما اخر ذكره بعض المعرف بالنداء عن المضاف الى احدها لئلا يرد عليه ما ورد على ابن الحاجب انتهى يريد ان ابن الحاجب اخر ذكر المضاف الى احدها عن جميع المعارف فاورد واعليه انه يلزم من ذلك تصحيح اضافة المنادى ايضا والمشاء لا يقضيان اليه صلا فاخر المشكوك منهما عن ذلك وهم صبا الفوائد الضيائية المصنف عن ذلك فقال لا يلزم تصحيح الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد ما اورده انتهى

قال عصام الدين لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى كل واحد من الجملة الثانية فهذا لترتيب اذ هما استعملا المصنف المعارف ثم او من ذكره والذي عليه الجمهور ان الاعرف المضمر ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف وربتبة المضاف الى المضمر فهو في رتبة العلم ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة وعند ابن كيسان ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ثم العلم الشامل عن اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب ما يضاف اليه وقد يعرض للمعرف فما بحسبه مبايا او وفاقا كقول من لا شركه واسمه لمن قال له من انا فلان ومنه انا يوسف فانما لم تستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من انزل عليه القرآن وعلى من يجعل له الملائكة ومن حضر بغرها وقد اختلف في اعرفها اختلافا كثيرا حتى قال ابن هشام سمعت من يقول انه قد قيل في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال ابو حيان يذهب احد الى ان المضاف لغير واحد يستثنى تمام اقرأ واسم الله تعالى فهو اعرف المعارف بالاجماع انتهى قال بعض المحققين وقد يقال لا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام في التفاصيل القابلة للانواع والا فيكون الضمير وضع لشيء بعينه بل لشيء لا بعينه فنكرة كرجل وفرس ولبيت الا هنا للاستثناء كما قد يتوهم وانما سمي بذلك لاقترانه بلاء النافية نحو قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله

تنبيه قال بعض المحققين تقسيم الاسم الى المعرفة والنكرة المراد به منع الخلو لا منع الجمع ايضا لثبوتهما في المقرون بال الجنسية كالليث في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ومن ثمة جوزوا في الجملة بعد ان تكون حالا وصفة انتهى قال بعضهم وفيه نظر فان المتبادر من التقسيم منع الجمع والخلو معا والاستدلال على الاجتماع بالمقرون بال الجنسية انما يتم لو كان يعد في اصطلاح القوم نكرة حقيقة كما انه عند معرفة حقيقة وكلامهم كالتصريح او صريح في خلافه انتهى وايضا تقسيم اخص للاسم باعتبار التذكير والتانيث ان وجد فيه اي في الاسم علامة التانيث وهي التاء المبدلة هاء في الوقف خلافا لمن زعم ان التانيث بالهاء وانها ابدل تاء في الوصل الالف المقصورة والهمزة التي قبلها مدة وهي عند البعض تبدل من الالف المقصورة ومذهب الكوفيين والزجاج ان الهمزة ليست مبدلة من الالف وانما هي علامة التانيث ومذهب ابي الالف الهمزة معا علامات التانيث وزاد الكوفيون في علامة التانيث

ام وهند واخت والالف والتاء في نحو مسلمات وما نحوه من الالف انما سمي علامة التانيث لدلالته
الارتفاع وذهب الزمخشري الى ان الياء في نحو قوسي ايضا علامة التانيث والاخفش والمازني في نحو
قوم وقومين فالفاعل مشترك الرضي والاولى ان يقال الياء في هذه الصيغة بحالها موضوعة للمؤنث
كالتاء والالف في اسم الاشارة معناه وعلى حرف واحد واما الياء في قوسين فالاولى انه اسم لاحرف التانيث
انتهى ولو كان وجودها بتقدير اي مقدرا فاوجد فيه علامة التانيث لفظا كتاء وقيمة كانت
مؤنث والا فمذكر وهو الاصل لدليلين احدهما انه ما
من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشخص مذكر والثاني انه لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا يحصل
الا بزيادة وعلى هذا فكان الاولى تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشمل على سلب تعريف المؤنث
والسلب سلوب والايجاب بالعقل فجعل في الذكر كذلك تنبيهات الاول لا يتحقق التذكير والتانيث
في الاسماء الا اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتانيثه باعتبار
الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجا يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان التذكير في
الهجا لا يجوز الا في الشعر قاله المرادي في شرح التسهيل الثاني لا يقتضي من علامات التانيث الا التاء
لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف وربما قدرت تاء
في الصفات المختصة بالمؤنث على وزن فاعل او مفعل كحايض ومرضع ان اريد النسب اي ذات حيض وذات رضاع
وقيل شخص حايض وانسان مرضع عند سيبويه بمعنى النسب اي ذات حيض وذات رضاع عند الخليل لاختصاصها
بالمؤنث كما ذهب اليه الكوفيون لورود الضمير بلا اختصاص المرضعة مع الاختصاص وسمعا في
نحو العين والاذن قال الرضي ودليل كون التاء مقدرا دون الالف رجوعها في التصغير في نحو
هنيدة وهند وقدير في قدر واما الزايد على الثلاثي محكوم فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
اذ هو الاصل قد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديدية وثريتية انتهى الثالث يعرف تانيث ما لم
يظهر العلامة فيه بتصغيره ان كان المكبر ثلاثيا ويقع في غير شذوذا كما ذكر وبوصفه بخاص
لا الصفات ليشمل النعت نحو مرتعها اذن واعيه فيها عين جاريه بكاس من معين بيضا ولحم
نحو ذارك واسعة والحال نحو وليلمان الريح عاصفة وبضمير نحو والشمس وضحيها والا فالتاء اليه
نحو تلك الدار وبتجرد عدده عن الثلاثة الى العشرة نحو ثلث ارذع وعشر رجل وبجمعه على مثال
خاص بالمؤنث كفولهم في الصفات كطوالق وحوائض او على مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن فعال

والمؤنث ان كان ذا فرج حقيقي والا فلفظي تقسيم اخر الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض

٤٢ وذراع وكراع وبهمين مجمعها في المؤنث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا كسكان وامكن ويعلم ايضا بالحاق علامة التانيث بفعله المسند اليه نحو طلعت الشمس والتقت الشاق والمؤنث ينقسم الى حقيقي التانيث ولفظيه وهو ان كان ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كصابئة وحبلى انثى او مقدرها كزينب سعاد حقيقي التانيث ولا يكون الا حيوانا والا يكن ذا فرج سواء كان ظاهر العلامة كغرفة وصحراء وبشرى او مقدرها كما تقدم فلفظي التانيث وهو قد يكون حيوانا ايضا كدجاجة وحمامة ذكر فائدة تان الاولى قد يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى فالاول كقوله ترى جلالا منهم اسيفا كانما يضم الى كشحيه كفا مخضبا ذكر على معنى العضو الثاني كقول بعضهم جائتني كتابا فاحفظ فيما حكاه الاصمعي عن ابي عمرو قال سمعت جلا من اهل اليمن يقول فلان لغوب جائته كتابي فاحفظ فما فهمت ما اقول جائته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فانها اللغوب قال الاحمق ومن تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث المخبر عنه لتانيث الخبر نحو قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا انث المصدر المسند الى ان الفعل هو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم التانيث اذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على ان الاصل هذا الغلب يكون في التثنية والجمع في عود الضمير والوصف والعدد قاله في الاشباه والنظائر هذا تقسيم اخر للفعل الفعل اما ان يقترن بزمان سابق وضعا فماض كتب المنقطع انهاك كثيرا ما يقولون الفعل مقترن ويريدون الحدث اعني فعل اللغو وهو المراد ههنا وقوله فماض خبر مبتدا محذوف اي فهو ماض ويمكن ان يرد عليه ان الضمير راجع الى الحدث وليس هو المراد ههنا وقد يدفع بمراعاة الاستخدام انتهى كلامه الاستخدام هو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره الاخر وبيانه ههنا ان الفعل له معنيان اصطلاحي ولغوي فاراد بقوله اللغو ثم عاد عليه الضمير يريد به المعنى الاخر وهو الاصطلاحي وينبغي ان يراد بالحدث تمام مدلول مادة الكلمة او صيغتها لئلا يحتمل المقسم الامرين فانه جعله مقترنا بالحال كما سنراه وليس حدثه المقترن بالحال مدلول مادته بل مدلول صيغته كما سنبينه بخلاف الماضي والمضارع فان حدثهما المقترن بالزمان السابق والمستقبل والحال انما هو مدلول مادتهما فيكون حدث الامر غير مندرج في الحدث الذي هو المقسم ويصح ان يراد بالفعل الذي هو المقسم الفعل الاصطلاحي ويراد بافترانه اقتران حدثه بتضمنا على المعنى المذكور فيكون الاقسام داخلة فيه وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب ولما يضرب ونحو ذلك من المضارع الذي نصرف الى المعنى الماضي مادة لا كما سيأتي ولا جعله بان ضربت ضربت واشربت هريدا للاشتاء ونحو ذلك مما الماضي فيه مصروف

الفعل اما

الاستخدام

الحال

ويختص بالحقوق احدى التاءات الاربع اوبزمان مستقبل اوحالا اوصنعا فمضارع

الى الحال او الاستقبال نحو غفر الله لك فان دلالته على ذلك ليس من حيث اصل الوضع وانما هي
لعارض وسمي هذا الفعل ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمنا في التقسيم لانه خبا على الاصل انه
هو مبني على بنائه ويختص اي الماضي بالحقوق احدى التاءات الاربع وهي راجعة الى قائين تاء التانيث
الساكنة وهي تلحقه منصرفا كان او جامدا الا في فعل التعجب وجبذا في المدح وما عدا وما خلا وحاشا
في الاستثناء وكفى في قولهم كفى بهند ولا يقدح في كونها افعالا ماضية لان العرب لما رفعت تذكير فاعلها
واختصت الساكنة به لانها انما سكنت للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء وكانت اولى بالسكون لخفته
لتحجر نقل الفعل بتركيبه تعناه ابدا من الحدث والزمان والمتحرك بخلاف غيره فانه خفيف لبساطة معناه
غالبا والمراد بالساكنة بالذات فلا يضر تحركها العارض كالتقاء الساكنين نحو قالت الشاعرة العزيز وقالت
اخرج بكسر الاول وضم الثانية في قراءة ابي عمرو والتقييد بالساكنة للاحتراز عن المتحركة فانها للحق الاسما
كقائمة والحروف كربت وثمة الا ان حركتها في الاسم حركة اعراب وفي الحرف حركة بناء وقد تكون في الاسم
حركة بناء كهاؤلاء ولا حول والا قوة والثانية تاء الفاعل قال ابن مالك وتقييد هذه التاء باضافتها الى الفاعل
اولى من تقييدها بالاضافة الى المتكلم او المخاطب لان الفاعل يعتبرها وذكره مانع من دخول تاء الخطاب
اللاحقة لانت فانها حرف وقد اتصل باسم فلو قبل بدل تاء الفاعل تاء الخطاب او المخاطب لدخل في
انت فيلزم كونها اتصلت به فعلا انتهى وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها فاعل فلا بد لها من
فعل وهو ما اتصلت به وهي تنقسم الى ثلثة انواع تاء المتكلم نحو ضربت بضمها وتاء المخاطب نحو ضربت
بفتحها وتاء المخاطبة نحو ضربت بكسرها فالتاءات اربع وهذا تقسيم من المصنف وفي العباب وقد
انفردت تاء التانيث بلحاقها بنعم كما انفردت تا الفاعل بلحاقها بتبارك كذا قيل وقال الشهاب الخفاجي
ان تبارك تقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله وهو حسن بناء على ان السماع والا
فلا عبرة بما للغة لا تثبت بالقياس او يقترن الفعل بزمان مستقبل وهو بكسر الباء وفتحها والاول
ارجح والثاني اشهر وهو الزمان الممتد من بعد زمانه ان التكلم الى آخر زمان الامكان او بزمان حال او
هو زمان التكلم وليس هو وما تا لثامن الزمان خارجا عن الماضي والمستقبل بل هو آخر ما لفظ من اواخر
الماضي واوايل المستقبل وضعا فمضاع وهو حقيقة في المستقبل والحال مع قرينة هذا قوله وقيد بقرينة قوله
آخر احدها انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال الثاني عكسه الثالث انه حقيقة في الحال لا يستعمل
في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا الرابع عكسه وما ذهب اليه المصنف هو المشهور وهو ظاهر كلام سيبويه على

الفعل المضارع

ما ذكره

فلذكره ابو حيان في الارتشاف قال ابن الخباز في شرحه على المفصل وهو الصحيح لانه يطلق عليها الطلاق ما كالطلاق الثلاث فوجب القول بكثرة المشتركات واختار الرضي القول الاول من الاقوال الاربعة وهو كونه حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال قال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقوله وضعا اي باصل الوضع فلا ينتقض منعه بالماضي المنصرف الى الحال والاستقبال لعارض كما مر ولا جمعا انصرف منه الى المضي باداة تحولها والمجاز متى ولو الغرابة غالبا واذ وردا وقد القليلة دائما والتحقيقية وبعض المواضع التي ينصرف ذلك الى المضي لكن ليس ذلك باصل الوضع فلا ينقض وسمي هذا الفعل مضارعا من المضارعة وهي المشابهة لمشابهته الاسم في ان كلا منهما تطرى عليه بعد التركيب بان يختلف شعاب على صيغة واحدة فيفتقر بالتمييز بينهما الى الاعراب فالاسم كما في نحو ما احسن زيدا اذا قصد النفي وتنصب اذا قصد التعجب وتخفض مع رفع احسن اذا قصد الاستفهام عاملا احسن منه والفعل كما في نحو لا اكل سمكا وتشرب لبنا ان رفع فقد اردت النفي عن الاول والجملة الثاني وتنصب اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن وتجزم اذا اردت النهي عن كل منهما وقضيته ذلك الاشتراك في الاعراب لكن لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب الا ان الرافع والناصب والخافض انما هو حرف المعاني المتعاقبة على المضارع يميزها غير ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولام الناهية في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم استدعيا الى الاعراب من المضارع فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعه فيه هذا قول ابن مالك قال وهو اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص دخول لام الابتداء ومحاذاة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور تعم اعما جتى بالاعراب لاجله بخلاف الثاني لعصبتها قال ابن هشام وهذا مركب من البصريين والكوفيين فان البصريين لا يسلمون دعواه ويرون فاعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلمه وادعى ان الاعراب بالشبه والكوفيون يسلمون دعواه ويرون فاعرابه اصالة كالاسم وابن مالك يسلمه وادعى ان الاعراب بالشبه ويختص المضارع بالتنزيل اي بسبب الاستقبال فاللام للعهد وهي بمنزلة الجزء منه ولذا لم يعمل فيه مع اختصاصها وكذا كل حرف اختص بشيء وتنزل منزلة الجزء فانه لا يعمل بخلافه فالمتنزل وليت السين مقطعة من سوف خلافا للكوفيين ولامدة الاستقبال فيها اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف توسيع ذلك انها نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال والواضح من عباراتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال كالمد والمغني وانما اختص المضارع بها لانها اختصت بالاستقبال وهو معنى يختص

مذهب

قال

قال ابن هشام وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل مجوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة ولعل من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومأ الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان كان الحين لم يصرح به في سورة براءة فقال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجود الرحمة فهي توكد الوعد كما توكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى ويختص بلم وكذا كل الجوازم وانما اختص بلم لانها لمعنى لا يصلح الا له وهو قلبه ماضيا وذهب قوم الى انها تدخل على لفظ الماضي فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي فيه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ فان المراد في الجحد الذاتي والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له قاله ابن مالك في شرح الكافية وتميز المضارع بلم مغن عن علامته الاخيرة وان ثبتت او تنوه الاختصاص به ويختص بافساحه باحمد زوايد اثنتي اي الزوايد التي جمعها كلمة انيت اي ادركت وانها سميت زوايد لانها ليست اصلية في الفعل وتسمى حروف المضارعة واذا اريد تمييز المضارعة بها اشترط في الهمزة ان تكون للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا وفي النون ان تكون للمتكلم ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا او مخلطا للمعظم نفسه او ادغاما وفي الياء ان تكون للغايب المذكر واحدا كان او اثنين او جماعة او لجمع الغايبات وفي التاء ان تكون للمخاطب او احدكان او اثنين او جماعة مذكرا كان او مؤنثا او للغايبة او للغايبتين وبهذا يظهر ان تعبير المصنف بانيت اسهل بالنسبة الى التعبير عنها بنيابين وبانثى وغير ذلك وانما اشترطنا هذا الشرط لان هذه الحروف بعد ما وجد في الماضي نحو اكرم شذ بابا وضربت العلم ويممت عمرا واسمك الكتاب فلا يصح حينئذ ان تميز بالمضارع ولا يكون مختصا بها او تقترن بالحال وقد عرف معناه فقط بفتح الفاء وسكون الطاء اي مخصوصا فامر مخرج بعد الوضع المضارع فانه وان دل في بعض الاحيان على الحال فقط الا انه في اصل الوضع مشترك بين الحال والاستقبال قاله المصنف في الحاشية قلت وهذا مخالف لما عليه جميع النحويين من ان الامر مقترن بالاستقبال فقط والا لزم تحصيل الحاصل قال شيخ شيوخنا العلامة محمد الحفوشي في شرحه على تهذيب المصنف والحق ان يقال ان فسر الامر بطلب الفعل على جهة الاستعلاء كما هو عند ارباب الاصول فهو للحال كما ذكره وان فسر بانه حدث واقع في زمن الاستقبال فهو للمستقبل انتهى واشبعنا الامام العلامة محمد بن علي الشماع في تحقيق المقام بما يتبين معه كلام المصنف بما لا مزيد عليه هو غاية ما يقال فيه ونصه النحو عند النحاة ان الامر بالصيغة قسم من الفعل بالاستقبال وهو تحت المضارع لانه

موضوع في اصل اللغة بالوضع النوعي على وجه القانون الكلي لطلب ادخال حقيقة الفعل او فرد منها
منتشر في الجنس في الوجود على النحو الذي لذلك الفعل من الوجود من فاعل معين بالخطاب او من معنى الطلب
مستفاد من نفس الصيغة بسبب وضعها له او من لام الامر المقدرة والطلب لكونه نسبة يقتضي بطبعه التعلق
بمطلوب فيحمل معنى هذه الصيغة الحدث من احد امكنة المعنى الى المتكلم وهو الطلب الحال والاخر مسند
في اللفظ الى المخاطب وهو ما تعلق بايقاعه المستقبل والاول مدلول هيئة الكلمة والثاني مدلول مادتها
والمقصر باللفظ انما هو افهام الحدث الاول والثاني انما وقع قيدا له وان كان الغرض من ايقاعها الاول هو
التوصل به الى وقوع الثاني فمن نظر الى جانب اللفظ حكم بان الامر للاستقبال ومن نظر الى جانب المعنى حكم
بانه للحال لكن الاول اتى به بصيغ الحال لفنون البلاغة عن الاحوال اللفظية والثاني اتى به بعارف العلوم
المتكفلة بالمباحث المعنوية فالجري على خلاف ذلك خلط بين الاصطلاحين فان اجتمع على كونه للاستقبال
على كل حال بانه انما يدل عليه بالتضمن لان دلالته عليه من جهة كونه فعلا وعلى الحال لا لتزم لان دلالته
عليه انما هي لضرورة وقوعه انشاء لكن كلامنا انما هو في الزمان الذي يقترن به الحدث في الفهم عن لفظ
الفعل عارضنا بالمثل بان نقول هو انما يدل على الحال بالتضمن لان دلالته عليه من حيث كونه فعلا و
المعتبر في فعليته انما هو الحدث الذي وضع له لا الحدث الذي وضع له او وقع عليه ما وضع له وعلى الاستقبال
بالالتزام لان دلالته عليه لضرورة امتناع تحصيل الحاصل غاية ما في الباب وفور غاية جانب اللفظ او جبت
ان نقول انه يتضمن كلا الزمانين لتضمنه كلا الحدثين فتدبر هذا الكلام كلا مر سمي هذا الفعل امرا انما
عند المصر فظاهر لكونه موضوعا لطلب الفعل على جهة الاستعلاء واستعماله عند في ذلك مجازا كما
صرح به الزبدة واما عند النحويين فلاستعماله غالبا في طلب الفعل على جهة الاستعلاء ويعرف فيما يعين
عن فيتميز بفهم الامر منه اي من نفسه لا بانضمام غيره اليه ليخرج نحو لتقم فانه وان فهم الامر منه لكن ليس
من الصيغة نفسها بل بانضمام اللام والمراد بالامر المفهوم الامر اللغوي فلا يقال اخذ الامر فيما يعرف به
الامر يستلزم الدور ولا بد مع فهم الامر منه من قوله احذف في التأكيد الثقيلة او الخفيفة نحو يوم تقوم
فلو فهم الامر من كلامه لم يقبل احذف في التأكيد معنى اسم فعل كفر اي بمعنى انزل ودراك بمعنى ادرك او
مصدر كضربا بزيدا او حرف نحو كلا بمعنى انته او مثلها ولم يفهم منها الامر فهي مصاع نحو ليسجنن و
ليكونا او فعل تعجب نحو احسن بزيد فانه ليس بامر على الاصح بل على صورته تنبيه كل من فنون التأكيد
اصل برأسه عند سيبويه والبصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع ومعناها التأكيد قال

الخليل والتوكيد بالنون لانه ابلغ قال في المفصل ويدل له قوله تعالى لنسفعن وليكونا من الصاغرين فان لام القسم لما كانت اشد حرصا على الجملة من الكينونة صار غرضا من خصائص الفعل واما قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله فان احضروا الشهود فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف وتوكيدها صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله فانزل سكينة علينا وبارك علينا وشذ قوله دامن سعدى ان رحمت متيما لوالك لم يك للصبابة جانحا والذي سهله انه بمعنى افعل واما المضارع فله حالان ذكرهما الاخفش احدهما ان يكون توكيده بها واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا اجوابا للقسم غير مفصول من لامه بفاصل مخوا والله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيدهما ان كان منفيا مخوا والله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير لا تفتؤ او كان حالا كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرئ او كان مفصولا عن اللام نحو والله ان قمتم او قلتم لالى الله تحشرون الثانية ان يكون مرتبا من الواجب ذلك اذا كان شرطا لان الشرطية المؤكدة بها نحو واما تخافن فانبذ هتن فاما ترين ومن ترك توكيده قوله ناصاح اما تجدني غير جحدة فما النخلات الجذل من شيمي وهو قليل وقيل يختص بالضرورة الثالث ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة الطلب كقوله نعم ولا يحسبن الله غافلا الرابع ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بما الشرطية كقوله نعم واقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك فارث الخامس ان يكون قلادة ذلك بعد علم وبعد اداة جحد غير ما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما اخره شيخا على كرسيه معما وكقوله من يثقفن منهم فليس بايب هذه تبصرة تتعلق باحكام اقسام الفعل واذ قد تحققت هذا فلنرجع الى الافعال فاعلم ان كل افعال مختصة فالفعل الماضي مبني وهو على وفق الاصل اذ الاصل في الافعال البناء لاستغنائها عن الاعراب بالاختلاف صيغتها لاختلاف المعاني المعتورة عليها وبناؤه على الفتح تشبيها كان امن ثلاثيا او خماسيا او سداسيا او ليزيد على ذلك وبني على الحركة لمشابهته المضارع في الجملة كوقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاءني الذي قام وشرطا وجزاء نحو ان ضربتني ضربتك والا فانت مذنب وخبرا نحو زيد قد ضرب وخص بالفتحة طلبا للخفة الا اذا كان آخره الفا سواء كان منقلبة عن واو او ياء نحو غزا ورمى فان اصلها غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيكون مبنيا على السكون للاعلال المذكور وهذا مفهوم كلامه وهو خلاف ما صرح به النحاة من ان المعتل الاخر مبني على الفتح تقديرا والسكون عارض ولهذا اذا قدر سكون الاخر وجعت الواو والياء فقيل غزوا ورمين وقيل نعم وقع

او اتصل به ضمير رفع متحرك او فاعل الفعل المضارع اذا اتصل به نون اناث كيضربن بنيا على السكون ان لم تؤكد مباشرة

في شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ما هو نص كلام المصنف ونصه منه اخذ فانه قال ويبنى الماضي على الفتح الا اذا اتصل آخره نحو ضربوا ونحوه لكن تعقبه المحقق اللقاني في حاشيته عليه فقال في كون الفعل اصله آخره الف مستثنى من قوله على الفتح نظر لان وجود الالف فرع عن فتح ما انقلب عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف فانها الان آخر قلت هذا سهو في البناء مقتضاه ان الحرف الاصلي فلا يكون السكون في الالف بناء انتهى وهو في محله او اتصل به ضمير رفع متحرك فيكون مبنيا على السكون ايضا نحو ضربت بثلثت التاء كراهة توالي اربع حركات فيها هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل وخرج بقيد الرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه مفعول وليس كالفاعل في شدة الاتصال وبالمتحرك الساكن عين الواو وهو في هاتين الحالتين مبنى على الفتح كما اذا تجرد وقد شمل ذلك كله عموم المستثنى منه او اتصل به واو الجماعة فيكون مبنيا على الضم لمجانسة الواو نحو ضربوا واما نحو دعوا واشتروا فالاصل دعوو اشتريو اولا بها مضمومة واشتريوا بيا مضمومة فقلبت الواو والياء الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين هي والواو وكذا قال غير واحد وقد اتضح انه لا يتعين ذلك بل يجوز ان يقال استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين هي والواو الجماعة وذهب بعضهم الى ان الماضي مبني على الفتح مطلقا واما نحو ضربوا فالسكون فيه الضم عارض شبها اوجبهما ما ذكر قال بعضهم وهو التحقيق ولا يناني ذلك قولهم الاصل في المبنى ان يسكن لان ذلك في المبنى من حيث هو وهذا في الماضي فقط قال بعض المحققين ويعارض القول بان نحو ضربوا مبني على الضم تصريحهم عند الكلام على الغاء البناء ان الضم لا يدخل البناء الفعل وكذا الكسر والمشابه والفعل الماضي اذا اتصل به نون اناث سواء كان ضميرا ام حرفا ولم يقيدها بالمباشرة لانها لا تكون الا كذلك بخلاف نحو اضربن واضربن وبيضربن البناء على السكون وقد الى الاصل من بناء الفعل لقوة شبهه بالاسم المقتضي لاعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل وبنى على السكون لانه الاصل البناء ولك تعليل الحكمين معا بالحمل على الماضي المتصل بضمير رفع متحرك وتعليلها فيما اذا كانت النون ضميرا بان الضمير يرد الاشياء الى اصلها وفيما اذا كانت حرفا بالحمل عليه طردا للباب وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء معتد بالاعراب لانها محله السكون ولم تعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وجزاه ابو حيان في شرح التسهيل الى التسهيل وابن طلحة وطائفة من النحويين وزاد به على ابن مالك ودعوى الاتفاق على بنائه اذا اتصلت به نون تاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مباشرة

ب بناء الفعل الماضي

ه ه

ای مفصلة

اى متصلة به من غير حاجز لفظا او تقديرا فيبنى على الفتح كيضربن من نحو زيد ليضربن او لا فلا هذا
مذهب الجمهور وعلة البناء تركيبه وصيرورته معها كالكلمة الواحدة فلو دخل الاعراب قبلها لزم
دخوله فى وسطها لكلمة ولا اعراب الوسط ولو دخل عليها لزم دخوله على الحرف ولاحظ للحرف فى الاعراب
وقيل هو معرب مطلقا وان ما اتصل به نون التاكيد مبنى باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب
لكن لما اشغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الحرف صار الاعراب مقدرا كما
فى غلامى على ما ذهب اليه بعضهم ويقيده بقوله مباشرة احتراز عن المفصول بينهما وبين الفعل بالف الاثنين
او واو الجماعة او ياء المخاطبة فان الفعل باق على اعرابه معها نحو قوله تعالى ولا تتبعان فان الالف
حاجز لفظا ونحو لتبلون ولا يصدنك فان الواو فى الاول حاجز لفظا وفى الثانى تقديرا ونحو فاما
ترين فان الياء حاجز لفظا وذهب قوم الى البناء مطلقا لانه اتصل به ما يختص بالفعل اما قوله
فاما تريحضرو الشهود افضرورة كما تقدم واما ما حكى عن الامام ابى الفتح بن جنى من قوله دل هذا
على ان نون التاكيد لا يختص بالفعل فغريب وورد ابن مالك هذا المذهب بدليله بانه كان يلزم بناء
المجزوم والمرفوع بحرف التنفيس والمسند الى ياء المخاطبة لانها تختص بالفعل بل هى اليق من جهة
انها ناسبت لفظا ومعنى والنون ناسبت لفظا لا معنى لان معناها يصلح للاسم وهو التاكيد قاله
المرادى فى شرح التسهيل والا يتصل به نون اناث ولا نون تاكيد مباشرة من وقوع ان تجرد عن ناصب
وجازم اى عن كل ناصب وجازم والنكرة فى الاثبات قد تكون للعموم واما قول على بن ابى طالب مخاطبا
النبى صلى الله عليهما واليها محمد نفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا فعلى تقدير الجازم
وهو لام الطلب لفقد التالى لو ابدلت لو واو كما قالوا فى وراث ووجاه تراث وتجاه واما قولهم
امرئ القيس اليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فليس قوله اشرب مجزوما وانما هو
مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة او على انه زاد كسرة من قوله اشرب غير منزلة عضد فانهم قد يجرون
المنفصل مجرى المتصل كما قالوا فى عضد بالضم عضد بالسكون كذلك قيل فى ربع بالضم ربع بالسكون
قاله ابن هشام فى شرح الشذور وعنه اجوبة احدها حذف لام الطلب فى الاول والثانى حذف حركة الاعراب
والثانى وكلاهما تم اختلف فى جوازه اما حذف لام الطلب فالذى حققته فى المغنى وصححه غيره انه مختص
بالشعر وقيل باطراده فى نحو قال له ليفعل وعليه الكسائى وقيل بجوازه بعد القول مطلقا وعليه ابن مالك
وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال فى البيت انه لا يعرف قائله مع حتمه له لان يكون دعاء بلفظ الخبر

٥٠

مثل يغفر لك الله ويرحمك وحذف الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة وإقامة حركة الإعراب
فقيل بجوازه مطلقا وعليه ابن مالك وقال ابن أبي عمرو وحكاه عن لغة تميم وخرج عليه بيت من القرآن
منها قوله وبعولتهن فيمن أسكن التاء وقول الشاعر وقد بذا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب
غير مستحقب وقيل بالمنع مطلقا وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بذا ذاك فاليوم اسقى وقيل
بالجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان وإذا ثبت نقل ابن عمرو كان حجة على الذين
قالوه في الجمع وسيأتي بيان الخلاف وارفع المضارع في الحديقة الرابعة انتهى فلينظر والا يتجرد عن
ناصب وجازم فمنصوب مجرد واحد عن أربعة سيأتي ذكرها في حديقة الأفعال أو يجزم مجرد وسيأتي
عدها تامة وفعل الأمر المبني على وفق الأصل كما مر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب
فيبنى على السكون إذا كان صحيحا لم يتصل بآخره ألف الاثنين ولا واو الجماعة ولا ياء المخاطبة نحو
اضرب وانطلق واستخرج فإن مضارعه يجزم بالسكون إلا إذا كان مضعفا مجردا فيجوز تحريكه بالكسر
الثلث وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام وعلى حذف
النون إذا اتصل بآخر المذكورات سواء كان صحيحا أو معتلا نحو اضربا واغزوا واخشيا وادميا و
اغزوا واخشوا وادموا واضربي واغزي واخشي وادمي فإن مضارعه يجزم بحذفها وعلى حذف حرف علة إذا
كان معتلا ولم يتصل به نون الإناث ولا نون التأكيد المباشرة نحو اغز واخش وادم فإن مضارعه يجزم
بحذفه فإن اتصلت به نون الإناث بني على السكون نحو اغزون واخشين وادمن يا هندات أو نون التأكيد
بني على الفتح نحو اغزوّن واخشيّن وادمنّ يا زيدان بالتشديد في الموضعين هذا هو الأصح عند جمهور البصريين
وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أنه مقتطع من المضارع فهو معرب مجزوم بلام الأمر إلا
أنها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والأصل لتقم ولتقعد فحذف اللام للتخفيف وتبعها
حرف المضارعة واختاره ابن هشام في المغني قال ويقولهم أقول لأن الأمر معنى فحقه أن يؤدى
بالحرف ولأنه ناب النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل
وكونه أمرا أو خبرا خارج من مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله لتقم أنت يا بن خير
قريش كي ليقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
ولأنك تقول اغز واخش وادم واضربا واضربوا واضربي كما في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولأن المحققين على أن الأفعال الأنشاء مجردة عن الزمان كبعت واشتريت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك

افعالا بان تجردها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة
وح فيشكل فعليته فاذا ادعى اتصاله لهم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى ينصره قول الدماميني
في شرحه لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لا دلالة له
على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار
دلالته على الحدث المطلوب من المخاطب على زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته
بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء قال وكذا اذا قلنا بان
الانشاء لابد له من زمان حال كما ذهب اليه بعضهم في سائر الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول له زمان
من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو
فعل وح فالانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حال فقط وليست اللام فيه لا لتحول
من ضرورة وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا زمنه الحال من حيث
هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولاشك انه فعل بهذا الاعتبار انتهى وفيه
بحث يظهر من مراجعة كلام شيخنا الدماميني عند ذكر الامر في تقسيم الفعل فليرجع اليه هذا فصل في حد
الاعراب والبناء وانواعهما الاعراب لغة يطلق على معان كثيرة قال ابن فلاح في المغني في نقله من اللغة الى اصطلاح
النحويين خمسة وجه احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله ﷺ الثيب تعرب عنها لسانها
اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق من قولهم
عربت معدة البعير اذا فسدت واعربتها انا اصلحتها والهمزة للسلب كما يقولون اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته
والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه الثالث انه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب
والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغير الذي لحقه وظاهر التغير ذا
وان كان صلاحا في المعنى الرابع انه منقول من التعجب ومنه امرء ما اجود اذا كانت متعجبة الى وجهها والمعنى على هذا
ان المتكلم بالاعراب يتعجب السامع الخامس انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة
ليست من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية انتهى ويجوز كونه من الوجه الثالث
بعلاقة التضاد واصطلاحا على القول بانه لفظي اثر من حركة او حرف او سكون او حذف يجلبه بقتضى الكلام و
كسرها اي يحدثه العامل وهو ما اثر في اخر الكلمة اثره الله تعلق بالمعنى التركيبي مخالفا ما لا يجلبه عامل كحركة
النقل والاتباع والحكاية والتقاء الساكنين فليس اعرابا في اخر الحامد من اسم متمكن وفعل مضارع مجرد عن نون

٥١ غيهنة

معنى الاعراب اللغوي

الاتباع

الامات والتوكيد اذ لا يعرب من الكلمات سواها والتقييد بالاخر ليدل على ان المحل الاعراب لا للاخر ابر عن شيء اذ العامل لا يجلب اثرا في غير الاخر خلافا للكوفيين والمراد بما كان حقيقة كدار زيد او حكما منزلته كدار يد وكذا الافعال الخمسة فان علامات الاعراب فيها النون وحذفها واليت اخر الكلمة والاتصالة بالاخر بالضمير الذي هو فاعل لكن الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتا عشرة فان الاعراب فيهما في جزءي الكلمة واما الجزء الثاني فمبني لان هشام الذي يظهر لي في الجواب ان محل النون وهو بمنزلة التنوين وهو لا يخرج ما قبله عن ان يكون اخرا كما ان النون في نحو مسلمان ومسلمون كذلك لا يخفى ان ادخال ذلك كله انما هو بالعناية والا فالحد غير شامل له فالاحسن ان يقال الجزء الاخر او ما ينزل منزلته في الاخر حقيقة او مجازا واما كان الاعراب الاخر لانه صفة المعرب هي لا تكون الا بعد تمام الموصوف لفظا اي ملفوظا به او يعبر عنه بالنظر كزيد يقوم وان زيدا ان يقوم ومررت بزيد ولم يقم او تقديرا اي مقدرا وجود المانع كالفتى ويخشى وان الفتى ولن يخشى ومررت بالفتى ولم يقم الفتى وهما الان من الاثر وبقيتهما هو المعروف وقسمه بعضهم الى الظاهر ومقدر ومنوي وخص المقدر بما الفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو الملهى والمنوي بما الفه غير منقلبة عن شيء نحو جبلى وارطى وبغير الالف كغلامي حقا له والجمع ثم القول بان الاعراب لفظي هو اختيار ابن خروف والشلوبين والاستاذ ابي علي وابن الخباز وذهب اليه ابن مالك وقال انه مذهب المحققين وعلى القول بانه معنوي هو تغيير اخر الكلمة او ما ينزل منزلته لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا قيل ويدل عليه انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركات وما يجري مجريها اعرابا لم يضف اليه الاعراب لان الشيء لا يضاف الى نفسه قال ابن مالك وهذا قول ضعيف عن لا تامل له لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى وتقاربهما واقعة في كلامهم بجماع واكثر ذلك فيما يفيد اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرناه هذا والقول به مذهب كثير من المتاخرين بل جعله ابن ابان قول اكثر اهل العربية وقسمه الى اللفظي والتقديري هو المعروف ايضا كما مر في اللفظي وقسمه بعضهم الى لفظي وتقديري ومحلي وفسر المحلي بموضع الاسم المبني بمعنى انه لو كان مبنيا كلمة معربة لظهر فيه الاعراب تنبيهان الاول ما فسرنا به العامل هو معناه الاعم وهو الذي ينبغي ارادته هنا لينطبق على عامل الاسم والفعل وله معنى خص وهو ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب وهذا انما ينطبق على عامل الاسم كون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العامل اثرين في محل واحد فلا يجتمع فلا تصح ارادته في هذا الباب اذ المقصود تعريف الاعراب بطه

الالف الزائدة

سواء

سواء كان في الاسم او في الفعل وبهذا يندفع ما توهمه بعضهم من استلزام الدور في تعريف الاعراب الثاني
الاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم من الحرف ثم من الاسم والاصل مخالفته مع المعمول في النوع فان كانا
من نوع واحد فلشبههما ما لا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل العامل ولا يؤثر العامل اثرين مختلفين
واحد فلا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد بمحبان خلافا للفراء ونحو قام و
قعد زيد ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولان قاله في الارتشاف فائدة الصحيح في الاعراب انه زائد على
ماهية الكلمة كما جزم به ابو حيان خلافا لابن مالك في انه جزء منها وبعضها وذكر الزجاجي في اسرار النحو ان
الكلام سابق على الاعراب في المرتبة وهل لفظت العرب به رفعا او غيره ثم اعربت اثر ذلك شيء لا يعلمه الا الله
انظر ما ذكرته به مصرحا في اول شرح المقدمة الآجرومية فان ذلك يسبق به الكلام كتقدم الجسم الاسود والابيض
خلافا للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب
لا بد ان يعرض فيه ما ليس في حكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام قاله في الهمع وهو عند البصريين اصل
في الاسماء وفرع في الافعال كما مر وعند الكوفيين اصل فيهما وعند بعض اثر الفعل المختص بحق بالاعراب
من الاسم قال ابو حيان وهو من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير مفعة والاعراب جنس تحته انواع وانواعه
عند النحاة اربعة بالاستقراء رفع بحركة او حرف ونصب بذلك او بحذف وخفض بحركة او حرف وجزم
جر وجزم بالسكون او حذف وانما كانت اربعة لانه اما سكون وهو واحد او حركة وهي ثلاثة وغير ما مر في الجزم
ليس باعراب وانما هو عدم الاعراب قال في الهمع وهو مذهب الكوفيين وفيه نظر لانهما ان الاول والبقية بالانواع
كما فعل او لمن عبر بعضهم بالالقاب لان نحو الالقاب مساواة كل منها البقية والملقبان يطلق كل منهما
على البقية كان يقال الرفع النصب على الملقب كان يقال الاعراب الرفع وكل منها ممنوع لاستلزام الاول
حمل الشيء على مباينه والثاني حمل الاخص على الاعم فثبت ان هذه الامور انواع داخلة تحت الاعراب وهو
جنس لها الا انها القاب له وهو ملقب بها قاله القاضي وشرح التسهيل وغيره وانما قال او لانه يمكن ان
يقال ان من عبر بالالقاب فمراده القاب الانواع فيصح التعبير بها ايضا الثاني خبر قوله انواعه مجموع قوله
رفع ونصب وجر وجزم لا بجر الرفع والواو في معطوف عليه والا لزم ان يكون كل من الاربعة انواعه وتحقق
ذلك ان العطف للتابع يلحق من ربط الشيء بالمعطوف عليه بشيء وربما يتقدم فيفيد ربط المجموع او ارتباط
بالمجموع وما نحن فيه من قبل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف لانه مثل المعطوف والتابع مقصود
بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق

٥٣

اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب جرى اعراب الكل على الكل دفعا للتحكم ونظيره ذلك قولهم جاءني القوم ثلثة ثلاثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فالمستحق للمجموع اعراب واحد الا انه اجري على الاسمين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صوتية وما قيل من ان العطف مقدم على الربط مما تحكم كذا قال عضد الدين في شرح الكافية وقدم الرفع كما فعله اكثرون اذ هو اشرف لانه اعراب العمدة ولا يخفى ما فيه من كلام ثم النصب لاشتراك الاسم والفعل فيه ولان عامله قد يكون فعلا والعمل له بالاصالة فيكون معموله اصلا بالتنبيه الى الجر وثم الجر لاختصاصه بالاسم وسببويه قدم النصب لانه اوسع مجالا فان انواعه اكثر قال ابو حيان ولو قدم الجر لانه يختص بالاسم لان الاعراب فيه اصل لا يجاريه فالاول من انواع الاعراب وهما الرفع والنصب يوجدان في كل واحد من الاسم والفعل نحو زيد يقوم واذ زيد ان يقوم اما وجودهما في الاسم فبالاصالة لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والفاعل والمفعول لا يكونان الا اسمين واما وجودهما في الفعل فبطريق الحمل والتفريع على الاسم وذلك لقوة عاميهما بالاستقلال والثالث من الانواع وهو الخفض يختص بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره لما يتعلق به فلا يمكن حمل غيره عليه لضعفه والرابع وهو الجزم يختص بالفعل لكونه كالعوض عن الجر فيه لما فاته من المشاركة فجعل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب وقيل انما اختص به لانه لو دخل الاسم لادى وجوده الى عدمه كان باطلا وذلك ان المنون من الاسماء اذا جزم التقى ساكنان الحرف المجزوم والتنوين فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه وغير المنون يحمل عليه قال ابو حيان والصواب في ذلك ما ذكره بعض اصحابنا ان الغرض امتناع الجزم من الفعل والجزم من الاسم ولحوق تاء التأنيث للماضي واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي اللغات في ذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤالات اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما يسأل عما كان يجب ثبوتيا فامتنع والذي كان يجب فيا سأهنا جاء الفعل المضارع اذا اضيف اليه اسما الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا ينصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الاول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجحاف لو حذفت الحركة بعد حذف التنوين اذ الذي في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلم الان من جهة واحدة انتهى والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا على القول بانه لفظي كيفية وهي في الاصل الهيئة التي يكون عليها الشيء حال وجوده والمراد بها هنا هيئة من شبه الاعراب لا يجلبها عامل ولا يختلف

العوامل وليت حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فقولنا من شبه الاعراب بيان للهيئة
اى من الحالة المشابهة للاعراب في كونها حركة ضم او فتح او كسر او سكون وفي كونها في اخر الكلمة لا في اولها
ولا في حشوها وعلى الثاني لزوم اخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال وحد المضارع هذا قابل الحمل
على القولين لكن الاولى حمله على الاول كما جعلنا ليطابق حد المعرب اذ هو لفظي كما عرفت ولا يخفى
انه تحمل على انهما حملناه لاحياجه الى زيادة فيه ليتم بها والا فهو ناقص اما اذا حملناه على الاول
فلاحياجه الى ما ذكرناه فيه من بيان الكيفية والا انتقض بكل كيفية لا يجلبها عامل في الكلمة سواء
كانت في اول الكلمة او في حشوها او الى تقييدها بكونها ليست حكاية نحو من زيد في جواب من قال رايت
زيدا فان الصحيح انها ليست حركة اعراب خلافا للكوفيين واتباعا لما بعده كقراءة بعضهم الحمد لله
بكسر الدال ونقلا كقراءة ورش الم نعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله كما ذكرنا
والا انتقض بذلك كله ايضا واما اذا حملناه على الثاني فلاحياجه الى تقييد الكيفية بكونها في الاخر
والا انتقض بما علت والى تقييدها بكونها لغير عامل والا انتقض بمثل لزوم ما الفتح للاعلال بقلب
يائه الفا فان قلت كيف خفي على المصنف اختلال هذا الحد قلت لظنه انه قصد بتعريفه تعريف اللفظ وهو
قد اجيز فيه ان يكون اعم من المعرف كما قرر في محله تنبيهان الاول قال في المصباح محل البناء اخر الكلمة
لا يكون فيما نزل منزلته فيما اعلم انتهى قال بعض المحققين وفيه نظر وقد صرحوا بان نحو ياجا وبامنصور
مبني على لغة من لا ينتظر مبنيا على هذه الضمة التي على العين دون اللام التي هي الاخر وكذا نحو يا رجلين ويا
مسلمين وبانيفان وبانيدون واحد عشر وبعلبك وبين بين وبوم بوم وبيت بيت وقوما وقوموا وقومي
وامثالها فالبناء في هذه كلها واقع فيما نزل منزلة الاخر فتبصر انتهى الثاني ليس المراد بقولهم الاخر والبنا
محلهما الاخر ان يكونا على الحرف الاخير من الكلمة لان الحرف على ما قرر في محله صفة والحركات والسكون
من صفات الاجسام فلا تحل الصفات بل المراد انه لما كان ياتي عقيب الاخير بلا فصل بعض حروف المد
سمي الحرف متحركا كانما تحركت الحرف الى مخرج حرف المد وبعضد ذلك سكون الحرف بالحركة اذ بعد
الحرف لكنها من شرط اتصالها به يتوهم انها معه بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد
صارت حرف مد تاما فاعلمه انتهى ملخصا من اللآلي الدرية لشيخ شيوخنا الحرفوشية وفي كلامه
طويل اضربنا عن ذكره طلبا للايجاز والبناء ايضا جنس تحته انواع وانواعه اربعة الاستقراء
ضم وكسر وفتح وسكون ويقال فيه وقف وهو الاصل لخفته واسكنها بالاصل وهو عدم الحركة فلا

يبنى عليها الاسباب كالتاء التأنيث في نحو لمسلمات وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عوضا للابتداء بها الكلام الابتداء وكونها اصلا في التمكين كاول وكشبهها بالمعرب كضرب قاله في التصريح تنبيهات الاول لم نر في المصنف التعبير في جانبي الاعراب والبناء فعبر في الموضعين بالاول وابن الحاجب فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب ورجح بعض شراح كلامه بانه تماما لم يقل بحركات البناء والوقف انواعا لفقدها فيكون جنسا تحتها ما بالنظر الى الاصل اذ الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالفعل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يتعدد هذه الاشياء فظر الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع وعاند الجانب الاصل الثاني انما سمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين او لانهم رفعوها ثانيا والثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا ثانيا والثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم قاله في التصريح الثالث اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقان من غير ترتيب والاول هو الاقوى قاله في التبيين وهو خلاف لا ثمرة له الرابع اختلفوا في القاب المعربات والمبنيات هل يطلق كل منها على الاخر فقال مثلا للمعرب مضموم والمبني مرفوع عام على ثلثة مذاهب فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وذلك بعد منهم ومنهم من قال يجوز مجازا او للمجاز لا بد لهم من قرينة وذلك القرينة تنبيه منهم من قال يجوز اطلاق اسم البناء على الاعراب ولا يعكس قاله الشيخ بهاء الدين النحاس في تعليقته على المغرب وفي شرح الكافية للرضي اذا اطلق الضم والكسر والفتح في عبارات البصريين فهي لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع الكوفيين يطلق على حركات الاعراب ايضا الكوفيون يطلقون على القاب احد النوعين على الاخر مطلقا انتهى فالاول من انواع البناء وهو الضم والكسر يوجدان في كل واحد من الاسم والحرف لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد وانما لم يوجد الفعل لكونهما ثقيلين لاحتياجهما الى احد العضلتين او كليهما والفعل يثقل كما عرف فلم يجمعوا بين ثقلين اما وجود الضم في الاسم نحو حيث وبنيت عند غير تميم لافتقارها الى جملة افتقارا لازما وكان البناء على حركة فرقا بين ما اصله البناء وبين ما اعرب عليه للاشعار بان لها اصلا في الاعراب وكانت الحركة ضمة لشبهها بالغايات ووجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر اخواتها فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد الاضافة وذهب الزجاج الى ان حيث موصولة وليست مضافة فهي بمنزلة الذي كذا قيل

الالقاب المعربات والمبنيات

ترتيبه

٥٧

وبنيه نصرة قد يفتح للخفة وتكسر على اصل التقاء الساكنين ويقال هوت وحاث بثلاث لغات ايضا
فيها ففيها عشر لغات وزائد بعضهم سنكتسد رجم من حيث لا يعلمون بالكسر محتمل لغة فقعس ولغة
البناء على الكسر وهي ظرف مكان نقاما قال الاخفش وترد للزمان ووافقه ابن هشام في المعنى والغالب كونها
في محل نصب بالظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث القت رحلها ابن قشعم و
جوز قوم وقوعها مفعولا به في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته قالوا ولا تكون ظرفا لانه يقتضي
لا يكون في مكان اعلم منه في مكان ولان المعنى انه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا
في المكان وعلى هذا فالناصب لها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم لا به لان افعل التفضيل لا ينصب
المفعول به الا ان اوله بعالم وراى بعضهم وقال ابو حيان الظاهر ايرادها على الظرفية المجازية بمعنى
اعلم معنى ما يعدى الى الظرف فالتقدير الله انفذ علما حيث يجعل اى هو نافذ العلم في هذا الموضع قاله
ابن هشام ولم يقع اسما الا في خلافا لابن مالك ولا دليل في قوله ان حيث استقر من ابت راعيه حمى فيه غرة
واما ان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فان قيل يؤدي الى جعل المكان حالا في المكان قلنا هو نظير
قولك ان في مكة دار زيد ونظيره في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة انتهى قال ابو حيان والصحيح
انها لا تتصرف لكنها جرت بمن كثيرا وبغير شاذا وعلى والباء والى ولدى ولم تجئ فاعلا ولا مفعولا
به ولا مبتدا انتهى وسيأتي الكلام على لزوم اضافتها الى الجملة في بحث الاضافة انشاء الله تعالى واما وجود
الكسر في الاسم فنحو من عند اهل الحجاز مطلقا ان يديه معين ولم يضف ولم يعرف بال ولم يصغر
وبنى لتضمنها معنى لام التعريف وكان البناء على حركة اشعارا بان له اصلا في الاعراب وكانت كسرة لانها
الاصل الخالص من التقاء الساكنين واكثر بني تميم يوافقهم الا في حالة الرفع فيعربه اعرابا لا ينصرف
للعلمية والعدل عن الامس منهم من اعربه كذلك مطلقا فان فقد شرط من الشروط المتقدمة ظلا خلافا
في اعرابه وصرفه وان استعملت المجردة المؤبدة معينة ظرفا كان بنو تميم على الكسر بالاجماع لتضمنه معنى
الحرف وقد نظم العلامة شرف المدرسين الشيخ عبد الرحمن عيسى المرشدي شرحنا امس فقال اجرده
عن ال امسا اذا شئت بنا ولا تضف ولا تقل امس مصغرا وافرد ذا وعين ظرفا فجامع هذه بين
بالاتفاق عند كل العرب وان فقدت واحدا فاعرب بلا خلاف دون الاخير ومع خلاف بينهم شهير
في فقدك الاخير منها وحده كامس خير من غد فقده فاكثر الحجازيين قالوا بانيا ايضا كما لو كان
ظرفا بينا اما التميميون قالوا يعرب ممنوع صرفا البعض مدة وبعضهم اعربه مصرفا فاشكر لنظم

بالشرقط

بالشروط فدونك فيه وقد علمت ان اكثر التميميين يوافقون الحجازيين الا في حالة الرفع وغير الاكثر يغير
الصرف مطلقا هذا هو المشهور عنهم فالاولى ان يقال بدل البيت الاخير وحكمهم يختص ذا الاعراب
بحال رفع فافهم الصواب واما وجود الرفع الضم في الحرف فنحو منذ وتصلح للتمثيل لوجود الضم
في الاسم فانها في لغة من جر بها حرف وفي لغة من رفع بها اسم وبنيت الاسمية لفظها اعراضا عن مراعاته
في المعنى لان معنى قولك ما رأيته منذ يوم الجمعة لولا المدة يوم الجمعة فقد تضمنت المضاف اليه كثير من قبل و
بعد عند الحذف وكانت البناء على حركة لما مر وكانت ضمة لشبهها بالغايات تنبيه قال ابن الدهان
في الغرة لم يبن من الحروف على الضم الا منذ قال بعض المحققين وهو منقوض بنحو رب بالضم في لغة و
الكاف في ذلكم وذا الكاف والتاء في انما وانتم وانتن والحاء في اياه واياها واياهم واياهن و
اما وجود الكسر فيه فنحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث نحو لزيد قال الرضي وتفل فيها مع
جميع المظهرات والاخيران وهما الفتح والسكون يوجدان في الكلم الثلث الاسم والفعل والحرف اما
السكون فلخفته واما الفتح فلانه اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر
فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة
الواحدة الجاذبة الى اسفل تنبيه الكلم ليس جمعا للكلمة خلافا للجرجاني وجماعة لانه يجوز وتذكير
ضميره والغالب على الجمع التانيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على
اسم الجمع خلاف ذلك بل هو اسم جنس لدلالته على المهية من حيث هي وهل هو افرادي او جمعي خلاف
ذهب الاول الجماعة تمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والمختار عند المحققين الثاني فهو
ما لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين لا يطلق الا على ما فوق العشرة فوجود الضم الاسم
نحو اين اسفهة امية كانت او شرطية وبنيت لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط وكان البناء على
حركة لما مر وكانت فتحة لاستثقال الضم والكسر بعد الياء ووجوده في الفعل نحو قام وضرب
كان بناؤه على الفتح لما مر ووجوده في الحرف نحو سوف وبنيت على الحركة وكانت فتحة لما قلنا واين
وسوف مر الكلام فيهما وقال البصريون متى وسوف ونحوهما انما بنيا لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
ويقال فيه سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخير وسي بحذف وقلب الوسط ياء مبنيا لغة في التخفيف
حكاه صاحب المحكم وانفرد بذكر الاخير وجوز اللام عليها نحو لسوف يعطيك ربك قال ابو حيان وانما
امتنع دخول اللام على البتة لكراهة توالي الحركات في لسيدرج ثم طرد الباقة قال ابن اياز والغالب على

سوف

٥٩ سوف تستعمانها في الوعيد والتهديد على السواء تستعمانها في الوعد وقد تستعمل سوف في الوعد والسين في الوعيد انتهى ووجود التكون في الاسم نحو كم سواء كانت استفهامية بمعنى أي عدد أو خبرية بمعنى عدد كثير وبنيت في الموضعين لشبهها بالحرف وضعا للمتضمن الاستفهامية همزة الاستفهام والخبرية حرف تكثير أما محققا وضعه نحو رب ومن الجديته وأما مقدرا وسنستوفي الكلام عليها في حديقة المفردات أثم نعم ووجوده في الفعل نحو قم على الاصح عند جمهور البصريين كعامر ووجوده في الحرف نحو هل وقد تكون حركات البناء مقدرة كتقدير الضم في نحاة سيبويه والفتح في نحو لا فتى الا علي فائدة اذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء مبنيا فلا يسئل عن سبب بنائه لمجيئه على اصله ثم ان جاء مبنيا على السكون فلا يسئل ايضا عن سبب بنائه عليه لذلك على ذلك وعلى حركة يسئل عنه سئوالان لم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب مبنيا على السكون سئل عنه سئوال واحد لم بني او على حركة سئل عنه ثلثة اسئولة لم بني ولم عدل الى الحركة ولم كانت الحركة كذا ذكرنا ذلك كله بنماذج من الامثلة هذا فصل علامة الرفع وهو ما يحدثه عامل سواء كان لفظيا او معنويا او هذا هو النوع الاول من انواع الاعراب وهي اربع بالاستقراء الا زايد عليها فان قلت ما وجه جمع المصنف العلامة جمع كثرة والعلامات كلها اربع وجمع الكثرة اقله باتفاق النحاة لعدد عشر قلت قد يعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء وانما اراد التنبيه على مسئلة عرض ذكرها السعد التفتازاني في التلويح والمشهور خلافها وهي ان جمعي الكثرة والقلة متفقان باعتبار المبدء مفترقان باعتبار المنتهى فمبدء كل منهما الثلثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة قال وهذا اوفق بالاستعمال الا ان صرح بخلافه كثير من الثقات فيصح على هذا تعبير المصنف من غير تجوز وبهذا يحصل استشكال اتفاق الفقهاء على من قرر لهم يقبل منه تقريرها بثلثة ولا حاجة الى دعوى المجاز واستشكالها بعدم قبول التقرير من الناطق بحقايق الالفاظ في الاقارير بالمجاز والعلامات الاربع احديها الضمة وهي الاصل لانها الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند عدمها ولذلك قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الضمة عند عدمها لكونها الخ الواو المولدة عنها عند اشباعها انما من حروف المد واللين فكان الاولى ان يقدم الواو عليها كما فعل صبا الاجرومية وغيره لكنه اراد ان يرتب على تقديمها تقديم المثنى على الجموع في المواضع التي تنوب فيها هذه الفروع كما سيأتي فقدمها فلخلاف ذلك عرى فايدة والثالثة

علامة الرفع

فعل علامة الرفع

الواو

الواو وسمي بعضا فرع نائب عن الضمة عند تعذرها لكونها متولدة منها عند اشباعها كما قلنا في
بنتها والرابعة النون وسمي بعضا كذلك لكونها مفارقة للواو في المخرج ولهذا تدغم فيها ولكل من هذه
العلائم مواضع تخصها فاما الضمة فتكون علامة للرفع اصالة في اربعة مواضع احدها الاسم المفرد
والمراد به ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة منصرفا كان نحو جاءني زيد او غير منصرف نحو قال
ابراهيم لوقوع نحو جاءت هند او مذكرا كما مر ظاهرة فيه الضمة او مقدرة كقام عمر وقال موسى بتنبيه
قال بعضهم استشكل هذا الاطلاق بان من المفرد ما لا يرفع بالضمة كملحقات المثنى والمجموع ويمكن
الجواب بان هذه القاعدة واغلبها غالبية وبان الالف واللام في المفرد للجنس لا ان المراد بالمثنى ما
لا يشتمل المثنى حقيقة او حكما وكذا المجموع فانهما الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء مفرده اما بزيادة
ليت عوضا كصنو وصنوان او نقص كتخمة وتخم او بتغير شكل من غير زيادة ولا نقصان كاسد واسد
او مع زيادة كرجل ورجال او مع نقص كرسول ورسل او معهما كغلام وغلمان بتحقيقا كما مر او بتقديرا
كفلك تماثل الجمع والواحد فيها يتحدان في الصورة نحو في الفلك المشحون وترى الفلك فيه مواخر
فالضمة فيه اذا كان مفردا ضمة نقل واذا كان جمعا ضمة اسد واما جنب وان كان يطلق على الواحد
الجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب والزيدان جنب والزيدون جنب فانهم لم يعدوه من هذا الباب وان
امكن التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب وذلك لانه لو لم يسمع له تثنية يقوم دليلا
على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلافه مدلولا لانه بل استعمل بلفظ واحد في الحالة الثلث بخلاف
فلك فانه سمع تثنيته حيث قيل فلكان فدل ذلك على انهم قصدوا تغيير اللفظ عند اختلاف المدلول
فلك بالجمع بسبل المثنى تقديرا فكان الفرق ظاهرا واضحا واما من ثنى جنبا فقد جمعه نصا قال
ابن مالك في باب مثلة الجمع من التسهيل الاصح كونه بمعنى باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير
التغيير انتهى تنبيها ان الاول لما ذكرناه من التقسيم هو تقسيم ابن مالك واعترض عليه بانه لا محرز فيه
لان صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع
غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير
التغيير كما يؤخذ من كلامه قال في التصريح وفي الجواب الثاني نظر الثاني يرد على اطلاق ان جمع
التكسير فالاولى رفع بالضمة كملحقات جمع المذكر السالم نحو سنين وارضين ويجاب بانه هذه القاعدة
واغلبها غالبية كما تقدم وبان المراد بجمع التكسير جنسه فائدة ان الاولى يفارق جمع التكسير جمع السلامة

في اربعة

في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة يختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثاني انه قد يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان المسند الى جمع السلامة لا يؤنث وتؤنث مع الكسرة قاله ابو البقاء ذكره في التصريح الثاني مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والقلة افعال وافعل وافعلة وفعلة ومطلق الصحيح وما عداه للجمع كثرة والمراد بالقليل من الثلثة الى العشرة وعيز ذلك وقد نظم بعضهم جموع القلة فقال الا ان افعالا مثالا و افعلا وفعلة للجمع القليل وافعله كجمل واجمال وفلس وافلس وفيته صلد والقذال والقذلة و من جمعه جمع المصحح كله كزيدون والهندات بخلاف مقبلة وتالتها الجمع المؤنث السالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده سواء كان اسما او وصفا وعبر بعضهم بما جمع بالف وتاء مزيدتين وهو اولى ليشمل ما كان مفرده مذكرا كاصطبلات والحمامات وما سلم فيه بناء الواحد وما تغير فيه ذلك كسجدات لا يقال يرد على تعبير المصنف انا نقول التعبير بها جرى على الغالب وان في الكلام حذف مضاف اي بصيغة جمع المؤنث السالم او حذف معطوف اي الجمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالف وتاء من جمع المذكر ولا ما تغير فيه بناء مفرده لان صيغته صيغة جمع المؤنث السالم في عرف النحاة وان كان في الحقيقة جمع مذكر او مكسرا وانه لم يلتفت لما جمع بالالف والتاء من جمع المذكر او المكسر لقلته وذهابهم الى الوف ذكرها هو لاغلب الاكثر لا ما هو الاقل والاندر واراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء مزيدتين مجازا بطريق ذكر الملزوم واراده اللازم لان جمع المؤنث السالم في عرف النحاة واقع على الجمع بالالف والتاء والملازمة العرفية يكفي في صحة المجاز فان قلت يلزم ان يكون الجمع المؤنث السالم مستعملا اما في حقيقته ومجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجاز فقط ان استعمل في معنى شامل لهما وعلى التقديرين يلزم المجاز على الخلاف في جواز الاول قلت هو مجاز مشهور على انه يمكن ان يدعى ان بخواصطبلات وحمامات جمع مؤنث سالم حقيقة عرفية لا مجازا تنبيه بها ان الاول قوله السالم صفة الجمع كما قال بعضهم وجوز بعض المحققين كونه صفة للمؤنث فانه موصوف بالسلامة حقيقة لانه واقع على المفرد الثاني اورد على قولهم ما جمع بالف وتاء مزيدتين ان الذي جمع بهما هو المفرد وليس هو المراد في مقام الجمع المذكور واجيب بان الذي جمع بهما معنى الكلمة وقع عليه ما جمع بهما وهو المجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره اليه لا المفرد قبل ضم غيره اليه بطيا الذي جمع بالف وتاء قياسا مطردا خمسة انواع احدها ذو التاء مطلقا الا نحو شاة وشفة وامرأة و

الجمع القلة والكثرة

الجمع المؤنث السالم

امرأة فعلانة وفعلة ونقل في امتيازات وأموات ويحتاج الى نقل من العرب الثاني علم المؤنث مطلقا
الأنحو قطام علما لغة من تتى واشترط ابن ابي الربيع الفعل الثالث صفة مذكر لا يعقل بخلاف صفة
المؤنث والعاقل الرابع مصغرة بخلاف مصغر المؤنث الخامس اسم الجنس المؤنث بالألف الا فعلاء
فعلان او افعل غير منقولين الى الاسمية وتجمع حوف المعجم فما كان فيه الف جاز قصره ومده بالاجماع
فيقال فيه على القصر بايات بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باءات بالاقرار بالهمزة وذا بعها الفعل
المضارع الذي لم يتصل به ما يوجب بناءه كما مر او ينقل اعرابه كما اذا اتصل به ضمير تثنية او ضمير جمع او ضمير
المؤنث المخاطبة فيكون علامة رفعه ما استعرفه ولا فرق بين ان يكون الفعل المضارع المذكور صحيح الآخر
او معتله فاذا كان معتلا كانت الضمة فيه مقدرة نحو يدعو ويخشى كما سيأتي واما الالف فتكون علامة
نيابته عن الضمة في موضع رفع وهو المثنى وحده المصنف تبعا لابن هشام والاوضح بقوله وهو
دل على اثنين واغنى عن المعاطفين قال شارحه وقوله ما وضع لجنس وقوله لاثنين فصل اول بخرج ما
وضع لاقل كرجل او لاكثر كصنوان وقوله اغنى عن المعاطفين فصل ثان يخرج نحو كلا وكلتا واثنين واثنتين
وشفع وزوج وزوجا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر انتهى واعترض بعضهم على
هذا التعريف بانه صادق على الضمير انما وعلى اثنين واثنتين انهى مغنيه عن انت وانت ورجل ورجل
واعمر واعمر وزيد على الاخيرين بحث اذ ما صدق على كل من الاثنين والاثنتين ذات متصفة بالاثنينية
مطلقا دون تعرض لكونه رجلا او امرأة فتدبر وزاد بعضهم في الحد قوله من لفظه اخرا زا لعمرين و
القمرين من الفاظ التغليب فليس مثنى بل ملحق به وسكوت المصنف عن ذلك لعدم عده في الملحقات اذ الاصل
ادخاله في حد المثنى والمسئلة موضع خلاف فمن اخرجه من باب المثنى واد خله في ملحقات ابن مالك في تسهيله
حيث قال وما العرب باعراب المثنى مخالفا لمفرده او غير صالح للتجريد وعطف مثله عليه فملحق به وقال ابن
هشام والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حملوا على المثنى واوضح ذلك في
بعض تعاليقه بزيادة فقال اخراج هذا النوع من باب المثنى لا يعرف لغير ابن مالك ولا يجد احد يذكره فيما
حمل على المثنى سواه لعلمهم بشمول اسم المثنى له وذلك انما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحو انهى
فان قلت هذا انما يصح عند من لم يشترط اتفاق المعنى في التثنية كابن مالك تبعا لابن اياز ي واما عند
من اشترطه فلا يصح وقد ذهب الى اشتراطه اكثر المتاخرين فلا يقال العينين للشمس والذهب والحمراوين في
قوله جاذبا لعين حين تعمى هواه عينه وانثنى بالعينين قلت قال العلامة الفناري في شرح التلخيص بناء

على هذا

الضارع

معتلا

المثنى

على هذا القول يكون مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له
قال في شرح المفتاح واما بيان التغليب والعلاقة فيه وانه من اى نوع منه فلم ار احدا خاض حوله
انتهى وقال الدماميني في المنهل اقول يمكن ان يجعل ما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول
ابي بكر مثلا بلفظ وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تخفيفا وظاهر كلامهم في
المشاكلة ان جهة التجوز هي وقوع مدلول هذا اللفظ في صحبة الآخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل
ما العلاقة فيه المجاورة انتهى وكون ما ذكره هو ظاهر كلامهم في جهة التجوز ليس على اطلاقه قال
المحقق الشريف في شرح المفتاح المشاكلة هي ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين
ذلك الشيء والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة
لمزيد الحسن كما بين التشبيه وجزائها وان لم تكن فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز
في الجملة والا فلا وجه للتعبير عنه انتهى وفي فصول البدايع والتحقيق ان عد الصحبة علاقة باعتبار
انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة
تصحح الاستعمال فتكون قبله انتهى تنبيهات الاول قال بعض المحققين هي هنا اشكال وهو ان التغليب
مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لانا نقول الكل في معنى مجازي
اذ اللفظ لم يوضع له الا انا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع والجواب
ما اشار اليه المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا
باللفظ وهو هنا اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما
بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقية والمجازية بجواز ان لا يكون هناك
ارتباط بجعلها معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمالات الالفاظ انتهى الثاني في هذا
النوع من نحو القمرين والعمرين مسموع يحفظ ولا يقاس عليه نادرة يغلب الاشرف كالابوين ونادرة الاخف
كالعمرين ونادرة الاعظم نحو مجرى البحرين قال في الهمع وانما كان هذا من قبيل التغليب لان المراد بالبحرين
الملح والعذب والبحر خاص بالملح كذا قيل وهو دعوى اختصاصه مبنية على المشهور والا فقد صرح جماعة من
اهل اللغة ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب الثالث يشترط
في كل ما يثنى عند الاكثرين سبعة امور الافراد والاعراب وعدم التركيب والتنكير فالعلم ينكر ويثنى
واتفاق اللفظ واتفاق المعنى وقد علم ما فيهما وان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء استغنا

٥٣

البيان وهذه الشروط تعتبر في الجمع ايضا كما صرح به في الهمع وغيره الرابع الا يسمى اذا ثنى وكان صحيحا غير مهموز او مضعفا منزلته لحقته العلامة من غير تغيير كرجلان وامرأتان ورجلوان وظبيان وشذ اليانا وحضيان ومهموزا فان كان ما قبل الهمزة الف زايدة والهمزة اصل فرت كراءان في قراءة بعضهم الفاف وتشديد التاء المهملة وهو الناسك او مبدلة من اصل فاقرارها اولى ككمثا ان في كمثا اصله كمأ وشذ كمأتان او ملحقة باصل فقلبها واوا او ياء كعليا وان في علياء اصلها عليايء بثلاث الحقها بقرطاس ثم ابدلت الياء همزة او بدلا من الف التانيث كحمراوان في حمراء او كان معتلا منقوصا كالحقته العلامة من غير تغيير ايضا شواردها تكفاضيان في قاض او مقصورا فالف ان كان زايدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او بجهولة الاصل امیلت قلبت ياء كحجليان في حجلى وفتيان في فتى ومتيان في متى مستمر بها والا فواو كعصوان في عصا وكذا وان في كذا مستمر بها وملحقاتها اى ملحقات المثنى والمراد بها الفاظ شابهته في الدلالة على معناه وليست منه لفقدها اعتبر فيه من الشروط وهي خمسة الفاظ كلا للمذكرين وكلتا للمؤنثين ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر ويكونان ملحقين للمثنى حالكونهما مضافين للمذكر مبنيين على التغليب والتاويل الى مضمر وهو ثلاثة الفاظ كما وهما ونا نحو كلا كما وكلاهما وكلانا فلا تكون الالف فيهما علامته للرفع مالم يكونا كذلك واما اذا اضيفا الى ظاهر فالفهما الارفه واعرابهما بالحركات مقدرة عليها لانها لا تقبل الحركات وذلك لانهما باعتبار لفظهما مفردان وباعتبار معناهما مثنيان فلفظهما يقتضي الاعراب بالحركات ومعناهما يقتضي الاعراب بالحروف فروعي منهما كلا الاعتبارين فاذا اضيفا الى الظاهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظهما الذي هو الاصل واعربا بالحركات التي هي الاصل نحو جاءني كلا اخويك رايت كلا اخويك مررت بكلا اخويك واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع واعربا بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما او وراء هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء وغيره قال الرضي ولا ادري ما صحة انتهى وزعم بعضهم انهما في لغة الجمهور مفردان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما جوازا ونصبا للتشبيه بالفتى على ولدى قال ابن مالك وفي لغة كنانة دليل على ضعف ضعف هذا القول تتمة ولكون كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى جاز في الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى وقد اجتمع الامران في قوله

كلانا ماجن جدا لجري بينهما ... فدا قلعا وكلا انفهما راب

وقال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولم تجرنا

٥٥

خلافا لهما قال ابن طاهر وقوم لا يجوزون كلا ما قام لانهم جعلوهما غير حقيقة والثالث الملحقان الآخر اثنان للمذكرين وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز واثنتان في لغة تميم وكالاهما للمؤنثين ولم يقيدهما بما مر في الملحقين السابقين لانهما ملحقة بالمثنى مطلقا سواء اضيف الى مضمر ام لا لان وضعها وضع المثنى وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا اثنة لانثنت تنبيهات الاول قيل هذا الاطلاق يوهم جواز اضافة الثلثة الى كل ضمير وليس كذلك فانها لا تضاف الى ضمير مثنى فلا يقال جاء الرجلان وامرأتان اثنتاهما او اثنتاهما قياسا على اخويه ثلاثتهم لان ضمير المثنية نصب في الاصل فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه وقد اجبت عن ذلك في شرح الارشاد وأوردت ما ذكره الحريري في درة الغواص في هذا البحث وكملت عليه فليرجع اليه الثاني الحق بالمثنى ما سمي به كزيدان علما فيرفع بالالف كهو وينصب ويجر بالياء مثله ايضا كما سيأتي ويجوز ان يجري مجرى سلمان فيعرب باعراب لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الالف واللام جر بالكسرة الثالث نون المثنى لا يجوز الا كسرها مطلقا عند البصريين واجاز الكسائي والفراء فتحها مع الياء لا مع الالف واجاز بعضهم وضمها مع الالف لغة واما مع الياء فلا يجوز حكاه الشيباني وقيل من العرب من يجعلها معتقب الاعراب فعلى هذا تفتح مع الياء نصبا تكسر جرا وحذفها للاضافة كثير ولشبه الاضافة في اثنى عشر واثنتي عشرة والتقدير الاضافة نحو رأيت يدي ورجلي زيد ولتقصير الصلة مطلقا عند سيبويه والفراء خلافا للمبرد اذ قصر ذلك على قولك اللذان واللتان قاله في الارتشاف واما الواو فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضع غير احدهما الجمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده ومن ثم سمي سالما وسمي بالجمع الذي على حد المثنى لشبهه له في كونه اعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة وقد يقال له الجمع بالواو والنون تسمية له باشرف حالتيه الجمع على الهجائين لكونها يأتي على وجهين تارة بالواو وتارة بالياء قال الشيخ خالد في شرح المفصل وقد عد بعضهم لهذا الواو ثمانية معانٍ فقال هي علامة الجمع والتلاوة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحروف الاعراب والتذكير انتهى وغير الاخير مما لا يخفى ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط احدها الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة وعلامة الثاني ان يكون لمذكر فلا يجمع نحو زينب ولا حائض الثالث ان يكون العاقل فلا يجمع نحو سابق علما لكلب وسابق صفة لفرس ثم يشترط ان يكون اما علما غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع نحو

الجمع المذكر السالم

نحو بر قنبر وهمكرب واما صفة بقبل التاء او تدل على التفضيل نحو قائم ومذنب والافضل فلا
يجمع هذا الجمع نحو جريح وصبور وسكران واجازه ابن هشام في الاوضح تنبيهات الاول ينبغي تقييد
تاء الثانيث بكونها غير عوض فلو كانت عوضا عن فاء الكلمة نحو عدة او لامها نحو ثبة وجعل ما هي فيه
علما جاز جمعه بالواو والنون كعدون وثبون ما لم يكثر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره كشفاة او
يعتل لامه كذية فيلزم جمعه بالالف والتاء كذيات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز
في عدة الاعداة ولا يجوز عدون الثاني قال ابن مالك المراد بالذكر المسمى به اللفظ فان تذكير الاسما
ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء الثانيث فلو سميت رجلا بزينب وسعد جاز ان يقال
في جمعه زينبون كما لو سميت بزيد هونت جمع بالف وتاء كزيدات الثالث التصغير قائم مقام الوصف فلذلك
لو صغر رجل وغلام جمع بالواو والنون مع انه ليس بعلم ولا صفة وذلك لان التصغير وصف في المعنى
قاله المرادي وكذا المنسوب نحو بصري وبصريون الرابع ما وقع في الاوضح من التعبير بلفظ العاقل او
المشهود وقال غير واحد الاولى التعبير بالعالم ليشمل فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل
لايهام العقل المنع من اطلاق الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا بل ودينه ليس قياسا بل
مقصورا على السماع صرح بذلك التسهيل وانه جمع مجازي لجعل الواحد بمنزلة متعدد قال المكودي
اشترط المازني في العلم ان لا يكون معدولا ولا يجوز في نحو عمر ان يجمع هذا الجمع بل ان لا ينثنى ولا
يجمع مطلقا والجمهور على خلافه فان قلت الاسم العلم اذا جمع لاجل العلمية منضمة وحدة ان تثنية العلم
جمعه يقتضي اخراجه عن حقيقته كونه علما اذ تصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده
لموضوعه لكونه لم يوضع علما الا مفردا فهو دال على الوحدة والتثنية والجمع يدلان على التعدد
والوحدة والتعدد متضادان قلت اجيب بان معنى كلامهم ان الاسم اذا كان علما بشرط صح ايراد
الجمع عليه وذلك بعد ان نكره وليس المراد انه يبقى علما ويجمع على ذلك الحال فتؤول الامر الى ما يشترط
وجوده شرط للاعدام على العدم وعدمه شرط لثبوت ذلك الحكم وقد نظم الدماميني في ذلك لغز
فقال ايا علماء الهند لازال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعد الم تكم شخص غريب يحتوي
بارتشاده عند السؤال لقصده وها هو ببكما تعترفهم عليه لهدوه الى سبل رشده فيسئل ما
امر شرطتم وجوده لحكم فلم تقض النجاة برده فلما وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا
بفقده وهذا لغز في العذابة غاية فهل من جواب تغنمون بذره السادس قال بعضهم ان اريد بجمع المذكر

ما هو جمع في الاصل او في الحال ورد عليه جمع جعلت نونه لتعقيب الاعراب نحو قنسرين فانه يعرب بالحركات
والياء ملتزمة كالالف في المثنى كذلك وان اريد الجمع في الحال خرج الجمع العلم المعرب بالواو والياء
انتهى واجاب بعض المحققين باختيار الاخير ولا يضر خروج جمع العلم لانه شاذ والشاذ يتبع حكم الاسم اذا جمع
هذا الجمع كما اذا ثني من نحو فاطمة من غير تغيير ولا يستثنى الا المنقوص والمقصور فان اخرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يضم ما قبل اخر المنقوص في الرفع ويكسر في غيره مناسبة للحرف نحو جاء القاضون
ورايت القاضين ومررت بالقاضين ويفتح ما قبل اخر المقصور دلالة على ما حذف نحو ولهم عندنا لمن
المصطفين وملحقاته وقد مر معناها وهي اربعة انواع اسماء جموع وهي اولو بمعنى صاحب اسم جمع لا واحد
له من لفظه بل من معناه وهو ذو وكقوله ولا يأتل اولوا الفضل منكم وتكتب بواو بعد الالف حملا على اولو
وكتبت اولو بالواو فرقا للا المشبه بالى وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى تسعين بادخال الغاية فيكلها
اسما جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلثون جمعا لثلاثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين وثلثين
على تسعة لوجوب اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الكلمات
تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع كذا قيل قال بعض المحققين وفي كلا التعليلين نظر اما
الاول فان اريد الاطلاق على سبيل الحقيقة فالصحة على ثلثين ممنوعة لجواز كون عشرين منقولا عرفيا
من معنى الجمع الى هذا العدد المعين واطلاق المنقول على المعنى الاصلي مجاز وان اريد به الاطلاق على
سبيل الحقيقة وعلى سبيل المجاز فمسلم لكن بطلان الثاني ممنوع لجواز ان يكون استعمال عشرين في ثلثين
على سبيل المجاز وقس على ذلك اخواتها واما الثاني فان اريد انه لا تعيين في الجموع اصلا فهو ممنوع لجواز
وضع الجمع لشيء معين وان اريد انه لا تعيين في الجموع من حيث انها جموع فمسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون
عشرين جمعا انتهى والاولى ان يقال هذه الاعداد ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من
تكرار مراتب الاعداد فهذه الاعداد كالوان انها لا واحد لها من لفظها ومن اسماء الجموع المذكور عالمون
بفتح اللام اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الاجناس فزيد ليس بعالم بل من العالم وانما لم يكن جمعا
لعالم لاختصاصه بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون اخص من مفرده ولذلك ابى سيبويه
ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين وهذا قول
مالك ومن تبعه وذهب كثير الى انه جمع لعالم فيكون جمع تصحيح لم يستوف الشروط من حيث ان عالما
اسم جنس وليس بعلم ولا صفة وبالجملة فهو من ملحقات الجمع المذكور الثاني جموع تصحيح لم يستوف

الشروط

الشرط منها اهلون وقابلون جمع اهل وقابل لانهما ليسا علمين ولا صفتين ولان قابلا غير عاقل
الثالث جموع تكسير منها ارضون بفتح الراء جمع ارض وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها وابة وهو
كل ما كان جمعا للاثنين فحذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم تكسر كمرة وعضين وعضة وعرضين
بخلاف نحو تمرة لعدم الحذف ونحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء وبحو يدوم لعدم التعويض
شذ بون واخون ونحو سنبت لان العوض غير الهاء وشذ بنون ونحو شاة وشفة لتكسيرها على
شياة وشفاة الرابع ما سمي به منذ اوما الحق بهكزيدون علما وعليون اسما لاعلى الجنة وهو
الاصل جمع على بكسر العين واللام واليله ووزنه فيعل من العلو وتنهيهما ان الاول يجوز في هذا النوع
المسمى به ان يجري بحركات على النون وان يجري بحركات ظاهرة على النون منونة ان لم يكن
اعجميا فان كان كقنسرين امتنع التنوين واعراب اعراب الا ينصرف ودون هذا ان يجري بحركات في
لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة كحمدون او يجري بحركات في لزوم
الواو والاعراب بالحركات الثلث على النون منونة ودون هذا لزوم الواو وفتح النون مطلقا نكره
الشيرازي وبعضهم بجرهما بين وباب سنين وان لم يكن علما يجري على اثنين بالتنوين على لغة علم وبدونه على
لغة بعضهم قال وكان لنا ابو حسن على ابا براو نحن له بنين وقال دعاك فلم تجد فان سنينه لعبن
بنا شيبا وشيبننا مردا وبعضهم يقر هذه اللغة لغة لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع
المذكر السالم وكل ما حمل عليه الثاني نون الجمع المذكور وملحقاته مفتوحة وقد تكسر ضرورة وقل
من العرب من يكسرها على الاصل لسقوط للاضافة وفي صلة كقراءة اللحن والمقيمي الصلوة بحذف التاء
وفي الذي كقوله وان الذي جاءت بفلج دماؤهم اي وان الذين وقيل لام ساكنة كقراءة من قرء غير مغير
الله بفتح الهاء وفي شذوذ كقراءة الاعمش وما هم بضاري به في ضرورة كقوله لو كنتم منجدين
استغثكم فاله في الارتشاف والثاني الاسماء الستة وهي ابوه واخوه وحموها انث الضمير لان الحم
قريب المرء من زوجها كما به قد يطلق قريب الرجل من زوجته كما بها وصرح في القاموس باطلاقه
عليهما بلا تفضيل وفوه وهنوه وذو مال اي صاحبه لكن ذو يقتضي تعظيم ما اضيف اليه والوسوسة
بها بخلاف صاحبها والاسماء الستة علم بالغلبة على هذه الاشلة كلفظ العيالة في عرف
الفقهاء والمحدثين ومنهم من عدها خمسة بنقص الحرف نكرا جواز اتمامه والحق الجواز في لغة قليلة
ولقلتها وعدم شهرتها انكرها من انكر وكان على المصنف التنبيه على قلته لئلا يتوهم انها لغة قال

ابن مالك

ابن مالك ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب ولحظي من الفضل باو وفر نصيب وقال غيره احد
الافصح فيه النقص اي حذف الاخر وجعل ما قبله الخ وفيه اعرب بالحركات الثلث ظاهرة عليه قال
ابن هشام وهذه اللغة مع كونها اكثر استعمالا هي افصح قياسا لان ما كان ناقصا في الافراد تحققا
يبقى على نقصه الاضافة كما في يد لما حذف لانها في الافراد وجعل الاعراب على ما قبل اللام استصحبوا
ذلك حال الاضافة فاعربت بالحركات قبل وهو اسم يكتفى به عن ابيم الاجناس كرجل وفرس غير ذلك
وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة واحترز باضافة ذو الطائية عن ذو الموصولة فيلزمها
الواو ومبنية على السكون لا على الواو خلافا لمن رسم وتسمى ذو الطائية لانها انما تكون في لغة طي و
قد تعرب كهذه بحسبي من ذي عندهم ما كفانيا في رواية ذي بالياء فكان الاحسن تقييدها
بالمعربة كما في الكافية والعمدة لابن مالك لان الاحتراز انما هو عن ذو بمعنى الذي فاما على لغة اعرابها
فانها مجراة مجرى ذو بمعنى صاحب فينبغي ادخالها وانما تكون الواو علامة للرفع نيابة عن الضمة في
هذه الاسماء وكذا الالف والياء عن الفتحة والكسرة فيها كما سيأتي في حالة كونها مفردة فلو كانت
مثناة او مجموعة اعربت اعراب المثنى وذلك المجموع مكبرة فلو كانت مصغرة اعربت بحركات ظاهرة
وذلك في غير ذو اذ هي لا يصغر مضافة الى غير الياء وعدل عن قول الكبرياء المتكلم لان التقييد بذلك
كما قاله ابن هشام خواذ ليس لنا ما يضاف اليها سواها سواء كان الاضافة لفظا كما مر او تقديرا كقوله
خالط من سلمى خياشيم وفا اذ التقدير خياشيمها وفاها فلو كانت مضافة الى الياء اعربت على الاصح
بحركات مقدرة كما سيأتي وكلها تضاف الى الياء الا ذو فانها لا تستعمل الا مضافة لغير الياء بل للضمير
الى ضمير صلاحا وامانا قوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذوو فضل اوجز زاد بعضهم قيدا بها
وهو ان يكون غير منسوب اليها فلو نسب اليها كانت معربة بالحركات وهو مستغنى عنه بقيد الاضافة
قيل وقد يستغنى عن ذكر هذه القيود بالنطق بالاسماء المذكورة كذلك واعتذر عمن لم يذكرها بذلك
وهو غير سديد او لا استغناء عن ذكرها لان النطق بها كذلك يوهم ان الشرط اضافتها الى ضمير الغائب
خاصة فلذلك لم يكتف المصنف ببيانه بالمثال وكذا ابن الحاجب مع اكتفائه بذكره في غيره نعم لا اكتفاء بنطق
فوه كذلك عن تقييده بالخلو من الميم صحيح فان لم يخل منها اعرب بحركات ظاهرة مع تضعيف ميمه وفتحها
منقوصا او بحركات مقدرة مقصورا كعسى فلذلك ثلثت فائدة تضعيفها وقصرها ونقصها اتباعها للميم فهذه
عشر لغات كاملة ذكرها ابو حيان في ارتشاف وغيره واقتصر في التسهيل على تسع بتبيينها الاولى اذ كر

والنون في المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى او جمع او مخاطبة نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فصل علائم النصب حسن الفتحة والالف والياء والكسرة

من اعراب هذه الاسماء حركات مقدرة حال اضافتها للياء قال بعض المحققين لا يظهر في واو الفرق بينه وبين ملتي تحكم الا ان يقال في حال النصب ملتي لوجب الحكم لان الياء في اعرابه بدل عنه فلما قيل في مطلقا علم ان الياء المدغمة في في الاحوال الثلث على نحو واحد واقا اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون حال اضافته انتهى وقد يقال في الفرق ان الياء في اعيدت حال الاضافة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرف واحد بخلافها في ملتي فانها لم تعد الياء لا يخص النقص بالهن بل يجوز في الاب والاخ والحم بقلة ومنه قول ذي الرمة ما بال اقذاء عدت في الكرم ومن يغاير ابه فما ظلم وحكى ابو زيد جاءني لخلف والفراء هذا حمك وقصرهن ومن قصرهن قوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول بعضهم مكره ما خاك لا بطل وقولهم للرئة حماء حكاه الاصمعي واما النون فتكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الفعل المضارع المتصل به ضمير رفع لمثنى وهو الالف سواء كان ذو الضمير حاضرا او غائبا والنون بعده مكسورة غالبا وقد تفتح بفتحها وبرز قائد بضمها او لجمع وهو الواو كذلك او لمؤنثة مخاطبة وهو الياء والنون بعدها مفتوحة نحو يفعلان بالياء المثناة التحتية للاثنين الغائبين وتفعلان بالتاء المثناة الفوقية للاثنين المخاطبين والمثنيتين المخاطبتين والغائبتين ويفعلون بالياء التحتية المثناة للجماعة الذكور الغائبين وتفعلون بالتاء المثناة الفوقية لجماعة الذكور المخاطبين وتفعلين للواحدة المخاطبة وتسمى هذه الافعال الامثلة الخمسة لانها ليست افعالا لاما باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة تكنى بها عن كل فعل كان بمثابتها فان تفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما وكذلك البسائط وانما حسبوها نظرا الى لفظها كما هو الاثبت بنظر القرن ولو عبر المصنف هنا بذلك ولم يصرح بالضمير لكان اولى ليكون الالف والواو اعم من ان يكونا ضميرين نحو الزيدان يفعلان والزيدون يفعلون او علامتين نحو يفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون واما ياء المخاطبة فلا تكون الا ضميرا فصل في علامات النصب علائم النصب هو ما يحدثه عامله سواء كان العامل اسما او فعلا او حرفا خمس لا زايد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الفتحة وهي الاصل العام ولهذا لا يقوم غيرها مقامها الا عند تعذرها ومن ثم قدمها والثانية الالف وهي فرع نائب عن الفتحة عند تعذرها لكونها ناشئة عنها عند اشباعها فهي بينها والثالثة الياء وهي ايضا فرع نائب عند تعذرها لكونها من الالف فنائب كاخيها والرابعة الكسرة وهي ايضا

علائم النصب

وحذف النون والفتحة والاسم المفرد والجمع المكسر والمصنع والالف في الاسماء الستة والياء في المثنى والجمع
وملحقاتهما والكسرة في جمع المؤنث السالم وحذف النون في الافعال الخمسة

كذلك لكونها اصل الياء التي هي علامة النصب في بعض المواضع فنابت حملا على فرعها والخامسة حذف
النون وهو ايضا فرع ناب عن الفتحة عند تعذرها لانها لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق الا ان
يكون حذفها علامة للنصب لكل من هذه العلامات مواضع تخصها فاما الفتحة التي هي الاصل
فتكون علامة للنصب في كل من هذه العلامات في ثلثة مواضع احدها الاسم المفرد المقدم ذكره سواء كان
منصرفا كرايت زيدا او غير منصرف كرايت احمد ظاهرة في الفتحة كما مر او مقدرة كرايت موسى والثاني
الجمع المكسر المقدم بيانه منصرفا كان كرايت رجالا او غير منصرف كدخلت مساجد ظاهرة في الفتحة
كما مر او مقدرة كقوله تعالى ولا تحلوا الاية منكم والثالث الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب من
نواصبه الاتي ذكرها ولم يتصل معه ذلك باحر مبني يوجب بناءه او ينقل اعرابه كما مر صحيحا كان اخره
نحو لن يضرب او معتلا نحو لن يخشى فالفتحة في هذا مقدرة كما سيأتي بيانه واما الالف فتكون علامة
للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الاسماء الستة المقدم ذكرها نحو رايت اباك الا خوا
واما الياء فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضعين وهما المثنى والجمع المذكر السالم
المقدم ذكرهما وملحقاتهما وقد مر ذكرها نحو رايت الزيدين والزيدين بفتح ما قبل الياء في الاول
وكسرها في الثاني ورايت الرجلين كليهما والمرئين كليتهما وعدت عشرين من الدراهم ونحو على
هذا واما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في موضع واحد وهو الجمع المؤنث السالم
المقدم بيانه نحو رايت الهندات وحل عليه اولات وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذات
بمعنى صاحبة نحو وان كن اولات حمل وكتبت اللواتي وبعد الف حملا على مذكره اولغوا وما سمع من منكسرها
وانما نصب هذا الجمع بالكسرة حملا للنصب على الجر كما في نصبه وهو الجمع المذكر السالم وقضيته اطلاقه
ان الكسرة علامة النصب فيهم وان كان محذوف اللام كثبة ولغة وهو ما ذهب اليه البصريون وذهب
بعضهم الى ان المحذوف لما لم يرد اليه اللام في حال الجمع يكون نصبه بالفتحة وابن مالك في التسهيل
على ان ذلك لغة والكسرة فيه اعراب خلافا للاخفش والمبرد وانها بناء واما حذف النون فتكون
علامة للنصب نيابة عن الفتحة عند تعذرها في موضع واحد وهو الافعال الخمسة المقدم ذكرها
نحو الزيدان لن يفعلا ومن على هذا واما قوله تعالى الا ان يعفون فالواو فيه لام الكلمة والنون
ضمير النسوة عائد الى المطلقات ووزنه يفعلن فلهذا لم يحذف عند دخول الناصب بخلاف قولك
الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين والنون علامة الرفع فتحذف عند دخول الناصب

فقوله

٢٢ فتقول لن يعفو قال لم يعفوا ارب واصله يعفوون بواوين اولا هما لام الكلمة والثانية واو الجماعة فاستثقلت الضمة على الواو وقبلها ضمة وبعدها واو ساكنة فحذفت الضمة فالتقى ساكنان وهما واو ان فحذفت الاولى ثم دخل الناصب فحذف النون ووزنه يعفوا وانما حذفت الاولى حذفا دون الثانية لانها جزء الكلمة والثانية كلمة وحذف جزء اسهل من حذف كلمة ولانها اخر الفعل والحذف بالاخر اولى ولانها لانها تدل على معنى بخلاف الثانية وحذف ما لا يدل اولى من حذف ما يدل ولهذه الاوجه الثلاثة حذفوا لام الكلمة في غاز وقاض ونحوهما دون التنوين لانه حرف بمعنى وهو كلمة مستقلة ولانه وصف بانه اخر وبزيد وجهها واتباعا وهو انه صحيح والياء معتلة قاله ابن هشام في شرح الشذور وتنبيه قال ابن هشام في شرح اللمحة سميت الافعال المذكورة خمسة على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة انتهى قال بعض المحققين وفيه بحث من وجهين احدهما قد مناه من عدها خمسة نظرا الى اللفظ هو الاسب بنظر الفن والثاني ان تسميتها خمسة ليس مبنيا على ادراج المخاطبين تحت المخاطبين بل على ادراج الغائبتين ايضا تحت المخاطبين كما علم مما مر في علامات الرفع ومن هنا توجه الفتح في قوله والاحسن ان تعد ستة اذ الاحسن على رايه بناء على ما بينا ان تعد سبعة قال وفصل في علامات الجر وعلائم الجر وهو ما يحدثه عامله سواء كان العامل حرفا ام اسما ثلث لا زيد عليها بالاستقراء اصالة ونيابة احديها الكسرة وهي الاصل فيها لما مر ولذا قدمها والثانية الياء وهي فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لانها تنشأ عنها عند اشباعها فهي بنتها فقامت مقامها والثالثة الفتحة وهي ايضا فرع نائب عن الكسرة عند تعذرها لان الكسرة نابت عنها في جمع المؤنث السالم فكافئتها هنا فاما الكسرة فتكون علامة للجر اصالة في ثلثة مواضع احديها الاسم المفرد والثاني لجمع المكسر المقدم ذكرهما والمنصرفين بفتح ما قبل الياء صفة للمفرد والجمع واما غير المنصرفين فجرهما بالفتحة كما سيأتي والمراد بالمنصرف ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الامكنية وجرا بالكسرة وقد تلخص مما مر هنا ان الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفين يرفعان بالضمة وينصبان بالفتحة ويجران بالكسرة هذا هو الاصل نحو جاء زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال وما عدا ذلك فرع كما اتضح ويتضح والثالث لجمع المؤنث السالم فهو يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة نحو جاءت

المفردات

الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات وكذا ما حمل عليه واما الياء فتكون علامة للجر
نيابة عن الكسرة في ثلثة مواضع احدها الاسما الستة المقدم ذكرها فتلخص انها ترفع بالواو
وتنصب بالالف وتجر بالياء نيابة عن الحركات هذا هو المشهور من اقوال عشرة ذكرها ابو
حيان في الارتشاف وشرحه على التسهيل وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاج من البصريين
وهشام من الكوفيين وردّ بان الاعراب زايد على الكلمة فيودي الى بقا فيك وذي مال على
حرف واحد ولا نظير لذلك واجاب الرضي بانه لا محذور في جعل الاعراب من نفس الكلمة لغرض
التخفيف فيقصر على ما يصلح للاعراب من نفسها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من
نفسها اعني علامة التثنية والجمع دون ممن نفس المثنى والمجموع انتهى قالوا وانما اعربت هذه الاسما
بالحروف لانهم لما اعربوا المثنى والمجموع بالحروف زادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك
لئلا يكون بينهما وبين الاحاد منافرة تامة ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات الا انها اقوى
منها لان كل علة كحركتين فكرهوا استبداد المثنى والمجموع الفرعين عن المفرد بالاعراب بالاقوى
فاختاروا لهذه الاسما وجعلوها معربة بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالاصل وهو
الحركة وبالاقوى وهو الحرف وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل المثنى والمجموع ثلثة
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسما الستة لمشابهتها لهما في ان معانيها
منبئة عن التعدد كالاخ للاخ والاب للابن مع وجوب حوف صالح للاعراب او لحوفها صالح للاعراب
سلما بخلاف ساير الاسما المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف
خصوها بما ذكر بحالة اضافتها للقوي المشابهة بظهور التعدد وقال ابو حيان والصحيح انها معربة
بحركات مقدرة في الحروف وانما اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا قلت قام ابوك فاصله ابوك
بوزن فرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار ابوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت
واذا قلت رايت اباك فاصله ابوا بوزن فرسك قيل فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
وقيل ذهبت حركة الباء لتتبع حركة الواو ثم انقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا
قلت مررت بابيك فاصله مررت بابوك على وزن بفرسك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو
فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء كما انقلبت
في مبرن قال وهذا الاتباع وجد نظيره في امرء وابنم على احد اللغتين فيهما فتقول هذا امرؤ ومررت

٧٣

اخوه وابناه ومررت بأخيه وابنيه وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان اخوه وابناه معربان من مكانين فالحركة في الراء والنون ليست اتباعا لحركة الهمزة والميم واللغة الاخرى فيهما فتح الراء والنون في الاحوال الثلثة ولم يسمع باثبات الياء ولا بحذفها بالواو والنون ولا بتكسير قال وهذا المذهب من اتباع ما قبل الاخر للاخر هو مذهب سيبويه والفارسي والجمهور من البصريين واصحابنا انتهى قال الدماميني ولاخفاء بما في هذه التقديرات من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه تنبيه لا يرد على ما ظهر لي وجه بعد اليهود بخط امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام كتبه علي بن اسحاق بن ابي طالب قيل لان خطه ذلك بالكوفي والياء فيه قريبة من الواو في الشكل فتشتبه على من قرء خطه الياء بالواو فظنها واوا وانما هي ياء وهذا الخط المعروف الان انما هو حادث قال ابن خلكان اول من فصل هذا الخط هبة من خط الكوفي وابرزها في هذه الصورة علي ابن مقلة الوزير انتهى وقيل بل ابي واود وهو محمول على الحكاية وعليه حديث قابل بن حجر من محمد رسول الله الى شيخ المهاجرين ابي امية قال ابن الوردي في شرح النخبة الوردية عند ان الواو في ابوهنا انما ينبه على الاصل في الخط ولا ينطق بها في اللفظ كالواو في الصلوة والزكوة فاعرفه فهو حسن انتهى وفي شرح الكافية لابن مالك يمكن ان يكون من الحكاية ما كتب بود في خط الصحابة فلان ابن ابو فلان بالواو كانه قال فلان ابن المقول فيه ابو فلان والمختار عند المحققين ان يقرء بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرء الصلوة والزكوة بالالف وان كانتا مكتوبتين بالواو وتنبيها على ان المنطوق منقلب عن واو انتهى وقال الشيخ خالد الازهري في التصريح وعند ان تقرء بالواو ولوجهين احدهما ان الفرض انه محكي وقرائته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانها غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضعها بالواو فيكون من استعمال الاسم على اول احواله وذلك لا يغير انتهى والثاني والثالث المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما فملخص ان المثنى يرفع بالالف والجمع بالواو وكلاهما مجران وينصبان بالياء نيابة عن الحركات الثلث وكذا ملحقاتهما وانما اعربا بذلك لعدم بالحروف لانهما فرعا الواحد وفي آخرها حروف تصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابها ليكون اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات واختص المثنى في الرفع بالالف والمجموع فيه بالواو لان المثنى اكثر دورانا في الكلام من الجمع والالف خفيفة و

الواو ثقيلة بالتنبيه اليه فجعلوا الخفيف في الكثير والثقيل في القليل الكثير في كلامهم ما يخفون
ويقل ما يثقلون قاله ابن مالك في شرح الفصول وعنه نظر اذ لقائل ان يقول لم يجعلوا
الالف علامة للنصب والجر في المثنى والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل فيخرج الى التعليل
اخر نعم هذا يصلح تعليلا لجعل الالف علامة للتثنية والواو علامة للجمع والصواب ان يقال انما
اعرب المثنى والمجموع هذا الاعراب المعين اى بالالف في المثنى والواو في المجموع رفعا والياء فيهما
جرا ونصبا لان الالف كان قد جلب بقلب الاعراب في المثنى علامة للتثنية والواو في الجمع علامة
للجمع ثم اختيلحان الاعراب كما سبق الاعراب لرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الالف للمثنى والواو
للمجموع علامة للرفع فيهما فلم يبق الا الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها لانه علامة الاصلية
الكسرة وبقي بعض الياء وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات وفرق ما بين المثنى والمجموع
بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة المثنى وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة
المجموع وكسرت النون المزيدة لرفع توهم اضافة او افراد في المثنى لانها ساكنة في الاصل الاول
في مجريا ان كان يكون بالكسرة وفتح نون المزيدة ايضا لرفع توهم اضافة او افراد في الجمع
للفرق في نحو المصطفين وطرد الباب في الباقي واما الفتحة فيكون علامة للجر نيابة عن الكسرة
عند تعذرها في موضع واحد وهو غير المنصرف ويقال له الا ينصرف وهو ما فيه علتان من تسع
من علل فرع او واحدة تقوم مقام العلتين وسيأتي بيانها ان شاء الله تعالى في اخر الحد بقيد الثانية
سواء كان مفردا او جمع تكسير كقوله تعم واوحينا الى ابرهيم واسمعيل ويعلون له ما يشاء
من محاريب وتماثيل واذا دخلت عليه ال او اضيف جر بالكسرة كما سيأتي نحو وانتم عاكفون في
المساجد وخلقنا الانسان في احسن تقويم تنبيهات الاول قيل يرد عليه نحو عرفات من قوله تعم
فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير
منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشري وغيره او لا يوصف بالانصراف وعدمه كما ذهب
اليه بعضهم قاله الدماميني في شرح التسهيل قال بعض المحققين والاوجه ان يجاب بان الغرض
كما هو ظاهر بيان غير المنصرف من حيث انه غير منصرف وجر مثل عرفات بالكسرة على القول بانه
غير منصرف كما ذهب اليه الجمهور واختاره ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما ليس من هذه الحيثية
بل هو من حيث انه كان في الاصل مجرا بالكسرة فقصد اشباه ذلك الحكم انتهى الثاني قال بعضهم

الذي

وعلامتا الجزم السكون والحذف فالسكون في الصحاح صحيحا والحذف فيه معتلا

الذي لا يندفع مثل جواد من نحو مررت فان الفتحة ليست علامة للجر نيابة عن الكسرة لا لفظا ولا تقديرا والا كان مفتوحا لفظا لخفة انتهى واجيب بان الفتحة مقدرة وان كانت في نفسها خفيفة لكنها لما كانت هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بالاستثقال اعطي نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فقدرت على ان المقدر ومن كلام المصنف فيما سيأتي ان المقدر هنا في حالة الجر هي الكسرة لا الفتحة كما ستراه وعلامتا الجزم هو حذف الحركة المفهوم من كلام المصنف فيما سيأتي ان المقدر هنا والحرف المجانس لاصالة ونيابة احديهما السكون وهو حذف الحركة وهو الاصل لذا قدمه والثانية الحذف وهو اسقاط حرف العلة والنون المجانس وهو فرع نائب عن السكون اذ الاصل الاعراب ان يكون بالحركات والسكون وما كان بالحروف او بالحذف كان على خلاف ذلك فاما السكون فيكون علامة للجزم اصالة لفظا او تقديرا في موضع واحد وهو الفعل المضارع حال كونه صحيحا وهو في اصطلاح النحويين ما ليس آخره حرف علة اي واوا والفا وياء ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر بل لا يضر ذكره نعم يحتاج ذلك على اصطلاح القراء فان الصحيح عندهم ما ليس احد اصوله حروف علة سواء كان فاء او عينا او لاما وسميت هذه الاحرف احرف علة لان من شانها ان تقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله وقيده بذلك لاخراج المعتل فان حكمه سيأتي وينبغي تقييده ايضا بكونه غير متصل به شيء مما مر مخولم يلد ولم يولد ولم يكن الذين واما الحذف فيكون علامة للجزم نيابة عن السكون في موضعين احدهما فيما اي في الفعل المضارع حال كونه معتلا وهو في اصطلاح النحويين ما آخره حرف علة ولذلك لم يحتج الى ذكر الاخر كما مر بخلافه في اصطلاح القراء فانه ما احد اصوله حرف علة وانما جزم بحذف الاخر نيابة عن السكون لان احرف العلة لضعفها بكونها صفات كالحركات في الخفة فتسلط عليها العامل تسلطه على الحركات وذلك نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم بحذف اخرهن والحركات دالة عليهن واما قوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشى بإثبات الالف التي هي لام الفعل وهذه الالف لغة حرى بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا قاله ابو زيد وقال ابن هشام ان لاء الثانية نافية فالواو للاستيناف اي وانت لا تخشى واما قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضيها ولا تملق فضرورة

قدر لاجلها الجزم في الجميع على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب ظاهرا او مقدرا
قاله ابن مالك وقيل هذه الاحرف اشباع والحرف الاصلية محذوفة للجازم تنبيها على
الاول مما ذكره من تعليله الجزم في الافعال المذكورة لحذف حروف العلة انما يمشي على قول
ابن السراج ومن تابعه ممن يرى هذه الافعال لا تقدر فيه الاعراب بالضمة في حالة الرفع و
الفتحة في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب انما قدر في الاسم لانه فيه اصل فيجب
المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة في تقديره فيه وجعل الجازم كالدواء
المسهل ان وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب
فيها فعلية لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة الجزوم
والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به
وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة نفسه فظهر ان من يقول بعدم التقدير يقول
ان الجزم بحذف حرف العلة ومن يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس بحذف الاخير بل بحذف
الحركة وحذف الاخر للفرق نبه عليه ابن هشام وغيره وقول المصنف هنا ان الحذف علامة
الجزم اى الجزم به لا يناسب ما ذهب اليه فيما سيأتي في عنقريب ان شاء الله تعالى من ان الفعل المضارع
مقدر فيه الاعراب فتدبر الثاني اذا كان حرف العلة بدلا من همزة كيقرء مضارع قرء ويقرؤ
مضارع اقرأ ويوضؤ مضارع وضؤ بضم الضاد المعجمة بمعنى حسن وجمل جاز فيه وجهان
حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل
هو بدل قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة
كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة مستحقا وليس همزة فيحذف كما
يحذف حرف العلة المحض في يغزو ويخشى ويرمي قاله ابن النحاس وقال ابن هشام في الاوضح ان
كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي ويمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه وان كان
قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض وهو
الاكثر والاعتداد به انتهى وما ذكره من جواز الامرين فهو قول ابن عصفور والتصحيح القول بوجوب
الاثبات وهو ما عليه الاكثرون فلا يناسب في ذلك ما اقتضاه كلام المصنف هنا الاحتمال يناء على
هذا القول في الافعال الخمسة يعني الامثلة الخمسة المقدم ذكرها فيلخص انها ترفع بثبوت النون

وتنصب

وتنصب في تجزم بحذفها نحو يفعلون ولم يفعلوا ولن تفعلوا حملوا النصب على الجزم كما حملوا على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم لان الجزم نظير الجر في الاختصاص ويفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وقد استعمل الفم في تعداد هذه العلامات وذكر مواضعها اما فعله صاحب الاجرومية قيل وهي من ارذل العبارات لما فيها من تشويش الخاطر على المبتدئ بكثرة التكرار وكان الاولى ان يبين ما جاء على غير الاصل ويترك ما جاء على الاصل اذ الامر مبين كما فعله اكثر المؤلفين في مختصراتهم ومطولاتهم هذا فصل في الاعراب التقديري تعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه فينبغي ما عداه ظاهر الاعراب تقدير الاعراب حركة كان او حرفا في سبعة اشياء من اسم او فعل كما هو المشهور اي على ما هو المشهور عند النحويين واما غير المشهور ففوق السبعة كما سنبينه فمطلقا اي فيقدر تقديرا مطلقا او حال كونه مطلقا او زمانا مطلقا اي في الحالات الثلثة الرفع والنصب والجر اما الرفع والنصب والجزم فالثلث الاول في الاسم المقصور وهو كل اسم معرب بالحركات اخره الف لازمة قبلها فتحة كموسى لتعذر تحريك الالف مع بقاء كونها الفا وسمي مقصورا من القصر لامتناع مده او لانه مقصور عن الحركة والقصر الحبس قال الرضي والاولى اولى لما يلزم على هذا من اطلاق المقصور على المضاف الى الياء انتهى وفيه ان المراد من قوله يلزم اللزوم بحسب الظاهر دون التحقيق لان ما ذكر وجه مناسبة للتسمية ووجه المناسبة لا يوجب التسمية كما هو مشهور قال صاحب المفتاح لاعتبار التناسب في التسمية منزلة اقدام رتبة ما شاهد بينهما من التزال ما تعجبت فاياك التسوية بين تسمية انسان له حمرة ناجرو بين تسميته ناجرو ان زلت فان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال تخصيصه بالمسمى واعتبار المعنى في الوصف لصحة اطلاقه عليه فايراد احدهما عن الاخر انتهى وقال بعضهم للان تجعل المقصور من القصر كهب كالعنب خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور وتبنيه في تمثيله بموسى اشارة الى اختياره قول ابن فلاح اليمني من ان المقصور الغير المنصرف يعرب بالحركات الثلث تقديرا قال لان الكسرة انما امتنعت فيما لا ينصرف كاحسن للثقل ولا ثقل مع التقدير والذي عليه الجمهور ان اعرابه بالحركات الثلث مقدرة مخصوص بالمنصرف منه كموسى اما غير المنصرف منه فالمقدر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة لعدم دخولها فيه في الاسم المعرب بالحركات المضاف الى الياء كغلامي لان اتيانهم الاتيان بحركة قبل الياء تجانسها هي الكسرة فاذا استحق

الاسم الاعراب بالتركيب لم يكن المبني بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل الواحد في الآن الواحد كثير
متماثلين او مختلفين وهذا يرد على ابن مالك في دعواه ان الكسرة لم تقدر في حالة الجر بل هي
لاعراب لانها استحقته قبل التركيب كذا قال غير واحد قال بعض محققي المتاخرين وفي الحكم بتقدم
كسرة المناسبة مع تقدم عامل الجر حائط قال الدماميني في شرح التسهيل وينبغي لابن مالك ان
يزعم في نحو غلامي ان الجر فيه ظاهر ان يقول في نحو مسلمات ان تاء جمع بالف وتاء مزيدتين انه
في حال النصب كذلك انتهى وذهب الجرجاني وابن الخشاب والمعافري ونقله الرضي عن النحاة
ان نحو غلامي مبني لاضافته الى المبني والحق انه معرب مقدر الاعراب كما ذهب اليه المتقدمون خلافا
للمحققين بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامان والاضافة الى المبني مطلقا ليست من
اسباب البناء وقال ابو البقاء في اللباب ذهب قوم الى انه غير مبني اذ لا علة فيه توجب البناء وغير
معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة اعرابه وسموه حضيا والذي ذهبوا اليه فاسد
لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم اياه حضيا خطاء لان الحضي كرحيق
واحكام المذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا انتهى وتقدم الثلث
الاخر وهي الرفع والنصب والجزم في المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة كيضربان من نحو
قولك هل تضربان وان لا تضربان ولا تضربان تان بدان مقدرة في كل ذلك الاعراب هذا
مفهوم كلامه وهو سهو فقد رحمه الله فان الاعراب انما يقدر في الصورة الاولى فقط وهي
قولنا هل تضربان فانه المقدر فيه ثبوت النون والاصل هل تضربانن بثلاث نونات الاولى
نون الرفع والثانية نون التاكيد الثقيلة حذفت نون الرفع لثقل اجتماع النونات فحيث
حذف قدر ثبوتها لانها علامة الرفع بخلاف نحو ان لا تضربان من قولك امرأتكما بازيدان
لا تضربان عمرا فان اصله قبل دخول الناصب لا تضربان بتخفيف نون الرفع ولا نافية فدخل
الناصب فحذف نون الرفع علامة للنصب ثم اكد بالنون الثقيلة وجاز تاكيدها لكون
لا النافية فانه يجوز تاكيده بها بعدها بقلة كما مر وكذا نحو لا تضربان وحركت نون
التاكيد في الصور الثلث لالتقاء الساكنين الالف المدغمة ولم يحذف الالف لئلا
يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات المقصود منها وحركت بالكسر تشبيها بنون التثنية
الواقعة بعد الالف وقد ظهر ان المضارع المتصل به نون تاكيد غير مباشرة لا يقدر فيه الا الرفع

فقط بخلاف النصب والجزم فانهما فيه لفظيتان واحتز بقيد غير المباشرة عن المباشرة
فان الفعل مبنى معهما كما مر واظن ان المصنف رحمه الله تبع في هذا السهو ابن هشام في الاوضح
لكن ابن هشام لم يذكر التقدير الا في صورة الجزم والمصنف قاس النصب عليه على ان تاكيد
المضارع بالنون بعد الناصب غير مسموع ولا يجوز الا في نحو المثال الذي ذكرناه على تقدير
ان يكون لا نافية وان مصدرية والا فيجوز تقديرها ناهية فتكون مفسرة لا مصدرية فيجب
الجزم ويجوز الرفع ايضا على تقدير لا نافية وان مفسرة تتمتة ويقدر الاعراب بالحركات فقط
ايضا اعني الرفع والنصب والجر في الاسم الذي يكون آخره للادغام كجاء قاضي ورايت قاضي
ومررت بقاضي بكسر الضاد وتشديد الياء المفتوحة في الثلث والاصل قاضيي بياءين محركة
وساكنة ادغمت احديهما في الاخرى فالمانع من ظهور الحركة استحالة ظهورها لوجوب ادغام
حرف الاعراب فتكون واجب الادغام لا يكون الا ساكنا ومثل ابو حيان للمدغم في حالة الرفع
بنحو وهل داود جالوت بادغام ذال داود في جيم جالوت فداود مرفوع بضمة مقدرة وفي
حالة النصب بنحو وترى الناس سكارى بادغام التاء في السين فالناس منصوب بفتحة مقدرة
وفي حالة الجر بنحو والعاديات ضبحا بادغام التاء في الضاد فالعاديات مجرور بكسرة مقدرة
ويقدر ايضا في الحكايات على قول البصريين بنحو من زيد لمن قال جاء زيد ومن زيدا لمن قال رايت
زيدا ومن زيد لمن قال مررت بزيد ويقدر مطلقا في الحروف نحو جاءني ابو القوم ورايت با
القوم ومررت بابي القوم بانه لما اسقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالبناء الساكنين لم يبق
الاعراب عن اللفظ بالبناء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار تقديريا وهذه الصور الثلث
زيادة على السبعة التي ذكرها المصنف وظاهر كلام المصنف انها غير مشهورة وليس كذلك وتقدير
الاعراب وقفا وجوازي في حالة الرفع والجر لا غير كائن في الاسم المنقوص وهو كل اسم معرب
بالحركات آخره ياء لازمة بعد كسرة كقاض تقول جاءني قاض ومررت بقاض مقدرة الضمة والكسرة
لاستثقالها على الياء واما الفتحة فتظهر لخفتها عليها نحو فليدع ناديه وينبغي على رأي ابن
فلاح ومحاو المصنف كما افهمه ما مر من تمثيله بموسى ان لا يكون هنا فرق بين ما كان على صيغة
منتهى الجموع وغيره في ان الكسرة مقدرة كما تقدم في المقصور فتامل واما على مذهب
الجمهور فلا يقدر فيما كان على صيغة منتهى الجموع الا الضمة والفتحة واما الكسرة فلا لعدم

ورفعا ونصبا في المصاغ المعتل بالالف كيحيى ورفعا في المصاغ المعتل بالواو والياء كيدعو ويرمي

دخولها فيه قالوا وانما لم تظهر الفتحة فيه لنيابتها عن حركة ثقيلة كما تقدم وقد جاء ظهورها عن بعض العرب قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى موالبا وهي لغة قليلة واختارها يونس والكسائي وسمي هذا الاسم منقوصا لكونه نقص بعض الحركات منه وقيل لحذف لامه بسبب التنوين تنبيه قال ابن هشام في بعض كتبه ليستثنى من هذه القاعدة منقوص هو اول جزءين جعل مجموعهما اسما واحدا على لغة من جعلها اسمين مضافا فيهما نص عليه من النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهما لثقل التركيب قال ابو حيان فما اعرب من مركب اعراب مضافين واخراوله ما ياء محو رايت معدكرب ونزلت قلا فانه يقدر في اخر الاول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استصحابا للحكمة في حالة البناء ومنع الصرف انتهى فان قلت في هذه الصورة واردة على كلام المصنف قلت لا ورود لانه منقوص في ذلك على التحقيق كما يظهر بتامل تعريفه السابق واما استثناء ابن هشام فبناء على الظاهر دون نفس الامر قاله بعض المحققين ورفعا ونصبا اي في حالتي الرفع والنصب لاغير كائن في الفعل المضاعف المعتل بالالف لتعذر تحريكها كيحيى ويخشى واما الجزم فقدر تبينه كل الف رابعة فصاعدا سبقت بيا كتب بالالف سواء كانت منقلبة عن ياء او واو كيحيى واحيا والدنيا كراهة اجتماع اليائين الا في يحيى علما فانها تكتب بالياء للعلمية ولا بقاس عليه مثله وقيل للفرق بينه فعلا وبينه اسما وانما لم يعكسوا لان الاسم اخف من الفعل فكان احمل لاجتماع المثلين فيه وبنى على هذا الخلاف الخلاف في كتابته بعد التسمية فان علمناه كتبناه بالالف لانه قد زالت علميته وان علمناه بالفرق كتبناه بالياء الان الاسمية موجودة فيه انتهى وفيه بحث فقد نقل عن بعض المحققين ان العلم المنكر يبنى على تعريفه وعلميته فراجعه ورفعا اي في حالة الرفع فقط كائن في الفعل المضاعف المعتل بالواو والياء لثقل الضمة عليهما كيدعو ويرمي واما في حالة النصب فلا يقدر لخفة الفتحة فتظهر وقد تظهر الضمة في الضرورة كقوله اذا قلت على الغلب لم تصت وحسن لا تنفك تعزه بالوجد وقوله فعوضني عنها لقاء ولم تكن تساوي عفرى غير جزء وقد تقدر ايضا الفتحة كقوله وما سودتني عامر عن وراثة ابي الله ان اسمو بام ولا اب تنبيه قدر ان من يقول بتقدير الحركات في المعتل يقول ارتجزه بحذف الحركة ومن يقول بعدم تقديرها فيه يقول ان جزمه بحذف اخره والضمة

٨٢ جمع بين تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مخالف للقولين جميعا وقد تبع في ذلك
ابن هشام في اكثر مؤلفاته وفي الجمع المذكر السالم المضاف الى الياء كمسلمي لان علامة الرفع فيه
الواو وقد ابدلت في حالة الرفع بالياء وذلك لان اصله مسلمو ي اجتمعت الواو والياء سبقت
احديهما بالسكون فقلبت ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء اتماما للتخفيف فلما
لم تبق الواو لفظا قدرت ضرورة ولا يجوز الحكم بان هذه الياء المنقلبة عن الواو وعلامة الرفع
كما كانت علامة الجمع لان تكون الواو علامة الجمع من حيث هي حرف لين وهو باق وعلامة الرفع
من حيث خصوصية الواو وهو زائل بالابدال واما في حالتي النصب والجر فاعرابه لفظي يخفى بايت
مسلمي وعمرت بمسلمي لان الياء التي بها اعرابهما هي الحاملتين ثباته لفظا غاية ما هناك انها
مدغمة فيما بعدها والادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته بخلاف الابدال فان قيل خصوصية الواو
وان لم تبق لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في
حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا على غير المنصرف وعلى جمع المؤنث السالم
في النصب بالاعراب اللفظي لوجود البدل فيهما وهو الفتحة في الاول والكسرة في الثاني قالجواب
عن ذلك اما اولا فبان ذلك من قبيل الحمل والحمل في باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما
والرفع واما ثانيا فبان الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي يعتبر قطعا واما لان الزائل
بالاعلال في حكم الباقي واذا كان في حكم الموجود يكون الرفع بالواو التقديري لا انا لا نعني بالاعراب
التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان كلمة واحدة
اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة في غير المنصرف والفتحة في جمع المؤنث
السالم فانهما ليس في حكم الموجود قاله نجم الدين سعيد في شرح الكافية ثم القول بان الاعراب في
هذه الحالة مقدر كما ذكره المصنف هو مذهب ابن الحاجب وابن مالك وزعم ابو حيان انه لا تحقيق
فيه لان المقدر ما لم يوجد الواو وفيها موجودة الا انها انقلبت ياء كما في مغزان فكذلك هنا وما
درى علم ان هذا هو الذي لا تحقيق فيه نبيه من ذهب الى ان الاعراب في الاسماء الستة والمثنى
والمجموع على حده بحركات مقدرة فيحتاج الى حد هذا في قسم التقدير كما لا يخفى الحديقة
الثانية فيما يتعلق بالاسماء وذكر غيرها من الافعال والحروف لاستطراد او ضرورة تعلق
الاسماء بها كما ستراه آخر تقسم الاسم ضربان معرب ومبني لانه ان اشبه الحرف شبها قويا يدنيه منه في وضعه

او معناه

او معناه او استعماله او افتقاره او اهماله او لفظه فمبني والا فشبه الحرف بان علم من شبهه فمعرب هذا مذهب ابن مالك وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غير ذلك واجيب بانه لم ينفرد بما نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن الفواس عن ابي علي الفارسي وغيره وصرح به ابن جني في الخصائص وابو البقاء في التعليقين وابن السراج في الاصول والزجاجي في الجمل وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين وذهب الزمخشري والجزولي وابن معط وجماعة اخرون الى ان سبب البناء ليس الشبه المذكور وحده بل والوقوع موقع المبني والمناسبة المبني والاضافة الى المبني وزاد بعضهم غير ذلك ثم على كلا القولين هل التسبب يجوز للبناء او موجبه قولان ذهب الشيخ عبد القاهر الى الاول مستدلا باتي للموصول والجمهور الى الثاني واعتذروا عن اعرابها وبحاجون الى الاعتذار عن اعراب بعد الاسمية فانهم قالوا ببنائها مع جواز الاعراب ويعني بالشبه الوضعي ان يكون الاسم موضوعا في الاصل على حرف او حرفين كتاء فتت ونا من فتنا والشبه المعنوي ان يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى والثاني كهنا والشبه الاستعمالي ان يكون الاسم نائبا عن الفعل ولا ينوب عامل كهيهات والشبه الافتقاري ان يكون الاسم لازم الافتقار الى جملة يتم بها معناها كالذي والشبه الاهمالي ان يكون الاسم مشبها للحرف في كونه لا عاملا ولا معمولا كاوائل السور والاسماء قبل التركيب وادخل بعضهم هذا القسم تحت الشبه الاستعمالي والشبه اللفظي ان يكون الاسم مشبها للحرف في صورة لفظه كحاشا الاتية بنيت لشبهها بحاشا الحرفية ذكره ابن مالك واورد عليه ان تجرد الشبه لفظا غير كاف بدليل الاسمية التي بمعنى النعمة اذ هي معربة قطعا مع مشابهتها لفظا التي هي حرف جر بنيت هات الاول قد يجمع في مبني شبهان فاكثر ومنه المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والمخاطبة والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه طردا للباب والثاني مما ذكرناه من ان اوائل السور مبنية للشبه الاهمالي انما هو على القول بانها لا محل لها من الاعراب لانها من المشابهة التي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر او نصب بافرء او جر بالقسم والله اعلم الثالث الاصح اختصاص الاسم في المعرب والمبني خلافا لمن اثبت واسطة بينهما لا توصف بالاعراب

الفعل المضارع المعرب والمبني

والبناء

٨٤ ولا بالبناء وذلك في اشياء منها الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لا
معربة ولا مبنية لفقد موجب الاعراب والبناء والسكون ناجزها وصلا بعد ساكن نحو
قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك وهو مختار ابي حيان وتبعه جماعة من المحققين
واختار ابن مالك انها مبنية كما مر والزمخشري انها معربة ومنها المنادى المفرد نحو يا زيد
ذهب قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في المفصل والصحيح انه مبني ومنها
المضاف الى ياء المتكلم وقد مر الكلام عليه الرابع اذا عارض الشبه للحرف معارض يقتضي
الاعراب اعتبر فيقدح في تاثير الشبه وذلك كاضافة اي الشرطية والموصولة والاستفهامية
وتثنيتها فيمن وتين واللذين واللتين وسيأتي الكلام على كل منها في محلها الثالث الخامس
المعرب ان تمكنا وامكن ان لم يمنع من الصرف والا فغير امكن والمعربات من الاسماء بقرينة
السياق انواع منها ما يرد مرفوعا ومنها ما يرد منصوبا لا غير ومنها ما يرد مجرورا لا غير ومنها
ما يرد منصوبا وغير منصوب النوع الاول ما يرد مرفوعا لا غير بضم الراء بناء لقطعها
عما اضيف اليه لفظا ونية معنى كقبل وبعد اي لا غير ومنع ابن هشام في شرح الشذور قطعها
بعدا قال لا يجوز حذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس واما ما يقع في عبارة العلماء
من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط
المسئلة فقال في المغني قولهم لا غير لحن انتهى وقد استعمل في مواضع من كتابه المذكور فيكون
قوله هنا شاهدا عليه باب كتاب اللحن والصحيح جوازه من غير توقف وقد ذكره جماعة من ائمة
العربية منهم ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب وابن مالك في شرح الكافية وابو
حيان وابن الحاجب في الكافية والزمخشري في المفصل وتبعهما شارحوا كلامهما ومنهم
محققون قال الرضي ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لاء التبرئة وليس نحو افعل هذا لا
غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس انتهى قال الاندلسي وهو علم الدين
القاسم ابن احمد اللورقي في شرح المفصل اما لا غير فابو العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل
قبل وبعد واما ليس غير فكذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا
يظهر لانها هنا للاستثناء انتهى وقال محمد بن يعقوب في لقاء موس قولهم لا غير لحن غير
جيد لان لا غير كذا مسموع في قول الشاعر جوابا به تنجو عمتك فورنا لغير عمل اسلك الاغير

قال وقد احتج بهذا ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكان قولهم لحن ما حوذ من
قول السيرافي في الحذف انما يستعمل اذا كان الاول غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها
من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يجاز وبذلك مورد السماع انتهى كلامه وقد سمع انتهى
ولا هذه للتبرئة كما صرح به الرضي والظاهر من كلام المفتاح والتلخيص انها عاطفة و
هو اي ما يرد مرفوعا لاغير اربعة الاول الفاعل وبدء به لكونه الاصل في استحقاق الرفع
عند الاكثر وقيل الاصل هو المبتداء قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدء
هو الاصل في استحقاق الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه وذلك لان المبتدء يكون
معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم في التقدير وقبل ان يقترن به غيره قال والذي عليه
حذاق اصحابنا ان الفاعل هو الاصل لا مذ يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام
من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعاني لولا الوقوع له قال الرفع انما
هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز ان يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا
ورفع المبتداء والخبر لم يكن لامر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحقاق وتشبيه بالفاعل
من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذي بعده كافتقار
الفاعل الى الفعل الذي قبله ولذلك رفع المبتدء والخبر انتهى وقيل كل منهما اصل هو
مرتضى الرضي قال ابن هشام في شرح اللمحة وبالجملة فان هذا الخلاف طويل الذيل
عديم النيل قال الدماميني في شرح التسهيل بل تظهر جدوى الخلاف في اولوية المقدم
عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقي
فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقي مبتدأ كما اذا قيل من قام فقيل في جوابه زيد فانه
يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كون زيد مبتدأ والتقدير زيد قام فان
قلنا الفاعل اصل رجح الاول وان قلنا المبتدأ اصل رجح الثاني انتهى وان قلنا كل منهما اصل
استوى التقديران لفقد المرجح فتظهر جدوى الخلاف كما رايت وهو اي الفاعل لغة
من اوجد الفعل واصطلاحا ما اي اسم او ما قام به اسند اليه اي نسب اليه والمراد بالاسناد
هذا التعلق سواء تعلق بها ادراك الوقوع او ادراك عدم الوقوع او الطلب والانشاء
فالحاصل ما قام زيد سبب لوقوع الاسناد وفي ان قام زيد فرض الوقوع لا فرض الوقوع

الاول الفاعل

فلا حاجة

فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد
اعم من الاسناد ايجابا او سلبا او تحققا او مفروضا كذا قال بعضهم العامل فيه الظرف
متعلق بالعامل اي في ذلك الاسم او الما قلبه سواء كان الفاعل فعلا او ما يشبهه في العمل من
المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل فخرج المبتدا نحو زيد قام
وزيد قائم فان زيدا فيهما مسند اليه لكن المسند غير عامل فيه نعم على قول بعض ان المبتدا يرتفع
بالخبر هو عامل فيه فيبقى دخلا وهو قول ضعيف قائما به حال من العامل اي حال كونه قائما
بالاسم او المقول به لا بقيد يخرج عن هذا التعريف الفاعل في نحو قرب زيدا وما ان عمرو فان القرب والكون
لا يقومان بزيد وعمرو قما اسند اليه العامل على طريق القيام فكان عليه ان يقول على جهة القيام
به كما قال غيره ليدخل نحو ذلك لانا نقول معنى القيام الاختصاص الناعت كما تقدم بيانه وقد
جعل القرب والكون نعتا لزيد واضحة ولو لا القيام لكان الدال على القيام كانا قال بعضهم بقي
ان اسناد القائم وامثاله الى فاعلها ليس قائما به بل متحدا الآن يقال المراد قيام المبدا كما في الفعل
انتهى يخرج بهذا القيد نائب الفاعل بناء على انه لا يقوم فاعلا اصطلاحا نحو ضرب عمرو فانه
وان صدق عليه انه اسم اسند اليه العامل فيه لكن ليس العامل فيه قائما به بل واقعا عليه وارد
عليه ان ضرب عمرو يدل على قيام الفعل المبني للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعني عمرو
وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج نائب الفاعل بهذا القيد ثم اجاب هذا المعترض ان هذا الكلام
مبني على ان الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل دون المبني للمفعول انتهى وللبعض
المحققين هنا تحقيق نفيس لا بأس لايراده بما له من العلاقة قال الفاعل اذا صدر عنه الفعل المتعدي
لا بد هناك من حصول اثر حسي او معنوي ناشئ من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتاثير
من الفاعل او غيره من حيث الصدور بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت الى قيام ذلك
الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث قام به الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر
المبني للفاعل واذا نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث وقع عليه الفعل كان
ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل
بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول
معنى قولهم ان المصدر المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمصدر المبني للمفعول جزء من الفعل

وهو ظاهر ومضمر فالظاهر ظاهر والمضمر بارز ومستتر والمستتر يجب في الفعل لغيبة
مواضع فعل الامر للواحد المذكر والمصاغ المبدوء بتاء خطاب للواحد

المجهول اعتبار الكونين في مفهوميهما فمعنى ضرب زيد كونه بحيث قام به الضرب ومعنى ضرب عمرو
كونه بحيث وقع عليه الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعلوم وكونه بحيث قام
به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من له ادنى خراق وانصاف باهل العلم لا يقال فلا يتجه
ان المصدر المبني للمفعول اذا كان جزء من المجهول كان على طريقة القيام لانه مبتدء على فهم منها
قيام الكونين في مفهومي المعلوم والمجهول وقد تبين ان الملحوظ فيها الاثر من حيث القيام الاول
ومن حيث الوقوع في الثاني فلا يتحقق طريقة القيام فيه واما الفعل اللازم فلا يتحقق فيه الا
المصدر المبني للفاعل والعامل بالمصدر الذي هو الاثر لانه لم يتعد الى المفعول ويستعمل
مجازا في الفاعل انتهى قلت فيه نظر لان الاول المختلف في العامل في الفاعل الرفع فقيل هو المسند حقيقة
ان خلا من من والباء الزائدتين وحكما ان جرا باحدهما نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او بأحد
المسند نحو ولو لا دفع الله الناس وهو مذهب الجمهور وعليه المصنف وقيل الفاعل الاسناد وهو مذهب
خلف وابن جني وذهب بعض الكوفيين الى انه احداث الفعل واجابوا عن تحركت الشجرة واهلكهم الدهر
وعرض زيد بانه لما صدر من الشجرة ما هو كحركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك
وداعا على زيد اسباب المرض جعل كل واحد كانه فاعل الثاني قد ينصب الفاعل شذوذا افاده المعنى
كقولهم خرق الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واما
فزائدة بعضهم فلقيني ادخل من زيد بكلمات بنصب آدم ورفع كلمات فيمكن حمله على الاصل لان من
تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وهو اولى الفاعل فثمان فتم ظاهر وفتم مضمر وسيأتي حكمه انه انما
وضع لمتكلم او مخاطب وغائب والظاهر ما عداه فالظاهر ظاهر لا يحتاج الى بيان لظهوره
كجاء زيد واقام الزيدان والمضمر فتمان بارز وهو ما له صورة في اللفظ كفعت وستر وهو
ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى والاستتار اي استتار الضمير يجب في الفعل في ستة مواضع
احدها فعل الامر للواحد المذكر كقم بخلاف فعل الامر للمثنى او المجموع او الواحدة فانه يبرز في
الجميع نحو قوما وقوموا وقومي وذهب الاخفش والمازني الى ان الياء في قومي حرف دال على
والفاعل مستتر كهو قيل ويليها الجمع بر علامتي التانيث في نحو قومن قال ابن هشام في شرح اللمحة
وليس بشيء لان الناء للخطاب مثلها في انت تقوم والياء وحدها للتانيث والثاني والثالث
الرابع الفعل المضارع المبدوء بتاء خطاب للواحد كتقوم بخلاف المبدوء بتا الغائبة نحو هند تقوم

او بالهمزة او بالنون والفعل الاستثنا وفعل التعجب والحق بذلك نحو زيد قام او يقوم

فان الاسناد جايز فيه لا واجب بخلاف المبدو بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يتعين في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المبدو بالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا كاقوم واضرب او المبدو بالنون للمتكلم ومعه مذكر كان او مؤنثا كنقوم ونضرب والخامس الفعل الاستثنائي كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو ما خلا زيد وما عدا عمرا وليس بكر ولا يكون زيد اخا الدافع خلا وعدا ولا يكون وليس ضمير مستتر وجوبا عايد على البعض المفهوم من كلية الثابتوا وعلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل الثابت او على المصدر المفهوم من الفعل ايضا خلافا للاخفش في بيانه وباب الاستثناء ان تعالى والسادس فعل التعجب كما احسن الزيدين وفي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية وانهما موضعين اخرين في غير الفعل يجب فيهما الاسناد احدهما اسم الفعل غير الماضي كاوه وواه والثاني المصدر النايب عن فعله نحو ضربا الزيدين ففيهما ايضا ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فالمواضع مطلقا ثمانية وعد ابن هشام في الاوضح تما يجب فيه الاسناد افعل التفضيل وهو غير ظاهر فيه لانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه ابوه اذا لم يعرب ابوه مبتدا ولقد احسن المصنف في عدم ذكره له والحق بذلك التاسع بالمذكور من المواضع التي يجب فيها الاسناد نحو زيد قام او زيد يقوم ففي كل منهما ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية والملحق لذلك جماعة منهم ابن هشام في الاوضح خلافا لابن يعيش وابن مالك وذلك انهما قسما المستتر الى المستتر وجوبا والمستتر جوازا فالاول ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المستتر في المواضع المذكورة اولا والثاني ما يخلفه ذلك وهو المرفوع بفعل الغايب نحو زيد قام او يقوم او الغايبة نحو هند قامت او تقوم او الصفة المحضة نحو زيد قايم او مضروب وحسن او اسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات قالا فالضمير في هذه الامثلة وما شابهها مستتر جوازا بدليل انه يخلفه الظاهر والضمير المنفصل فيقال قام ابوه وما قام الا ابوه وتعقبهما ابن هشام بان استتار الضمير في نحو زيد قام واجب لا جايز اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا لقام وكون الظاهر او الضمير المنفصل قد يقع في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجب اثبات جواز الاستتار له وذلك لان التركيب زيد قام ابوه او ما قام الا هو خبر تركيب زيد قام وليس الكلام فيه انما زيد قام فضمير واجب الاستتار دايما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت

ومما يظهر من الضمائر في بعض هذه المواضع كقوم انا فتاكيد للضمير المستتر لا فاعل وكذا قال الرضي بوجوب الاستتار في ذلك
في جميع الصفات ومما نفاه من ان يكون هو في نحو قام هو فاعل فيه بحث قال في التصريح
والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو في نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان
يكون توكيدا ونقل المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل
مكرمك هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له و
ابرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق البصريين والكوفيين قال والنظر الجيد ان يقال ما ذهب
اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو اما ان يريد بالجواز الاستتار انه
يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من القواعد
وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه انتهى
وقال المحقق اللقاني في حاشيته على الاوضح قول ابن مالك ومن وافقه ما يخالفه ذلك ليس معناه
ان ذلك يخالفه في تاديته معناه بل في رفع عامله اياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم
وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا
وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار بجوزه ظهوره انتهى ولما كان ههنا مظنة
سؤال وهو ان يقال ان نحو قم انت واقوم انا قد ظهر فيه الضمير وقد ذكرتم ان من المواضع
التي يجب فيها استتاره اشار الى الجواب عن ذلك بقوله وما يظهر من الضمائر في بعض
هذه المواضع كقوم انا فتاكيد للضمير المستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا
ولا تفعل الا انت وهو كمت انا في كون انا تاكيدا للفاعل الذي هو ضمير رابز متصل فلا
نقض به وسيأتي تتمة ذكر المضمر في المبنيات ان شاء الله تعالى فلينظر هذه بتصرف
في لحوق علامة التانيث بعامل الفاعل وجوبا او جوازا او رجحان الاول او الثاني وتلازم
الفعل المسند الى الفاعل اي تلحقه وجوبا من لازم الشيء اذا لم يفارقه جامدا كان او متصرفا
تاما او ناقصا علامة التانيث وهي التاء في آخره ان كان ماضيا وفي اوله ان كان مضارعا
ان كان فاعله اي فاعل الفعل المسند الى الفاعل ظاهرا حقيقي التانيث وهو ما له فرج
كامرأة اذا لم يفصل بينهما في غير باب نعم وبئس كما سيأتي تبيانه ايذانا من اول الامر بانيث
الفاعل مفردا كان كقامت هند وتقوم هند او مثنى كقامت الهندان وتقوم الهندان او

٨٩

مجموعا

أو ضمير متصلا مطلقا كهند قامت والشمس طلعت

مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات وتقوم الهندات واجاز الكوفيون قام الهندات
واختاره ابو علي واستدلوا بالآية اذا جاءكم المؤمنات وبقوله عشية قامت الناياحات
وشقفت جيوب بايدكماتم وخدود والجواب عن الآية ان حذف التاء فيها للفصل بالفضلة
وعن البيت بانه على تقدير موصوف اى النسوة النايحات فرعي حال المحذوف وحكى
سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وقيل هو شاذ
لا يقاس عليه وقيل يقاس على قلة وجازه الاخفش والرماني وانكره المبرد قال الرضي و
لا وجه لانكاره ما حكاه سيبويه مع امانته وثقته قال الشاعر اذا قالت خذام فصدقوها
فان القول ما قالت خذام واما قول الاخر تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما فهل انا الا من
او مضر فضرورة اذ قدر الفعل ماضيا فان قدر مضارعا واصله تتمنى فحذف احدى التاءين
كما قال تقم فانذرهم وان لفظي فللضرورة قال ابن هشام في شرح الشذور وفي هذا الحذف
ثلثة اقوال اصحها انه للتانيث تنبيه قال بعضهم علم من تعبيرهم بالهندان والهندات
من امثلة الفاعلة المذكور عدم الاعتداد بالفاصل وعد الفصل بها كالا فصل
لتنزيلها من مصحوبها منزلة الجزء وهذا انما يلغز به فيقال اى صورة يجب فيها تانيث الفعل
مع كون فاعله المونث مفصولا عنه وان شئت نظمت ذلك فقل اين عد التانيث للفعل
لديهم حتما مع الفصل انتهى وكان فاعل الفعل ضميرا متصلا لغائبة مطلقا اى سواء كان
حقيقي التانيث او لفظيه كهند قامت وتقوم والشمس طلعت وتطلع وانما وجب هنا
مطلقا لئلا يتوهم ان تم فاعل المذكر اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس
طلع قرنها وقد يجوز تركها في الشعر ان كان التانيث مجازيا كقوله فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها واجازه ابن كيسان في النثر ايضا فيقال الشمس طلع كما
يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك
بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه عنه علم انه
مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكره بعد ثبوت ان هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة
بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال
انما ثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيده ما قاله ابن

كيسان

وقال الخيار مع الظاهر اللفظي كطلعت الشمس او طلع الشمس ويرجح ذكرها مع الفصل بغير الا
نحو دخلت الدار هند او دخل الدار هند

كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف
الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا ذهود ليل على ان قائله يجيز النقل قال وعلى
رواية تخفيف الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة وفي هذا التاويل
نظر لان الهاء في ابقالها تاء تانيث قاله في التصريح واحترز بالمنفصل عن المتصل نحو هند
ما قام الا هي او يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي او يطلع الا هي فالتذكير واجب لعدم
التوهم الذي يحصل هنا لان الفعل لا يكون له فاعلان والتقييد بالغاية احتراز عن
الحاضرة نحو قمت وقمنا فانه لا يميز تانيثه وان كان ضميرا متصلا المؤنث واما نحو طلحة
علما لرجل فلا يجوز في ضميره المتصل الحاق التاء فلا يقال طلحة قامت واجازه بعض الكوفيين
نظرا الى اللفظ وهو بعيد اذ يلزم منه اشتباه المذكر بالمؤنث فيحصل اللبس مع انتفاء القرينة
المؤنث
وهو محذور وقال الخيار في الحاق علامة التانيث الفعل وتركها مع ظاهر اللفظي في السعة
كطلعت الشمس وتطلع الشمس او طلع الشمس ويطلع الشمس ما لم يكن علما للمذكر الحقيقي نحو طلحة
فليس فيه خيار بل يجب التذكير خلافا لبعض الكوفيين وانما جاز هنا الوجهان لانه مؤنث
لفظا غير مؤنث معنى فجاز الامران باعتبار الوجهين ومثله جمع التكسير للمذكر نحو قالت
الزيود وقال الزيود او المؤنث كقامت الهنود وقام الهنود واسم الجمع للمذكر كقامت قومك
كاورقت ظ
وقام قومك او المؤنث كقامت النساء وقام النساء واسم الجنس كما ورقت الشجر واورق الشجر
فالتانيث في ذلك كله على التاويل بالجمع واما جمع تصحيح المؤنث كما مر كذا قيل وقضيته هذا التعليل جواز
الوجهين في نحو جاءا البنون والبنات لتغير نظم المفرد فيهما وبه صرح ابن مالك في التسهيل
بل نقل الرضي والشاطبي الاجماع على ذلك وقال الخيار ايضا مع المؤنث الحقيقي المنفصل فان
شئت ذكرت العلامة وان شئت تركتها لكن يرجح ذكرها مع الفصل بغير الا الاستثنائية
الايجابية نحو دخلت الدار هند لان المسند اليه في الحقيقة هو المؤنث سواء كان ثم فصل او
لم يكن وانما اختير تركها مع الفصل لطول الكلام ولان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت
العناية به فوصلا الفعل كالعوض عن تاء التانيث فاجازوا الامرين واليه اشار ممثلا بقوله او
دخل الدار هند قال الشاعر ان امرءا غره منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا المغرور
وقال

وتركها مع الفصل بها نحو ما قام الا امرئة وكذا في باب نعم وبئس نحو نعم المرئة هند

٩٢ وقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير التانيث وما ذكره المصنف هو الصحيح المشهور والتقييد بالحقيقي هو المفهوم من تمثيله فلو كان المؤنث غير حقيقي وفصل ترجح تركها اظهارا للفصل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها كذا قالوا قال الدماميني والذي يظهر لي عكس ذلك وهو ان يكون الاتيان بالعلامة في الصور المذكورة ارجح بدليل كثرته في الكلام الغير المنثور فيه جدا فوقع فيه من ذلك ما يزيد على ما في موضع والوارد فيه بترك العلامة محسون موضعا او نحوها واكثر به احد الاستعمالين دليل وحجته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن فصيح وبهذا ترجح تركها مع الفصل بها الا بالا نحو ما قام الا امرئة مع جواز ما قامت الا امرئة على المرجوحية والبصريون الا الاخفش اوجبوا الترك قالوا لان الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف والتقدير ما قام احد الا امرئة واما المذكور بعد الا فهو بدل منه وخصص بعضهم جواز التانيث بالشعر كقوله ما برات من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم والصحيح جوازه في النثر ايضا نظرا الى ظاهر اللفظ ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم بضم التاء من يرى ورفع مساكنهم ويرجح الترك ايضا في باب نعم وبئس نحو نعم وبئست المرئة هند مع جواز نعمت وبئست المرئة هند فالتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرئة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه او ذموه عموما ثم خصوا من اراد وا مدحه او ذمه مبالغة بذكره مرتين والتانيث على مقتضى اللفظ تنبيه حكم الوصف حكم الفعل المذكور فلا بد من العلامة ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا نحو زيد قائمة امه ويجوز الوجهان في اللفظي نحو اليوم طالعة او طالع الشمس تتمة اللغة المشهورة ان لا يلحق عامل الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا علامة تدل على تثنيته او جمعه كما دلت التاء على تانيثه لانهما يعلمان من لفظه دائما بخلاف تانيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث مع ان في الالحاق هنا فائدة تقل بخلافه ثمة ومن العرب من الحق ظاهرا او ضميرا منفصلا الف التثنية وواو الجمع ونون الاناث فيقول قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات وما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن ومنه قوله ع او يخرجهم قال ابو حيان في الارتشاف وذكر بعضهم انها من لغة ازد شنوءة وابهم سيبويه نقال واعلم ان من العرب من يقول ضربني

كذا ظ

قومك

٩٣ قومك وضربا بني اخواك وليسيها بعضهم لغة اكلوني البراغيث وابن مالك يقول العرب يتعاقبون فيكم ملائكة قال والمختار انها علامات تدل على التثنية والجمع وذهب بعض النحاة الى انها ضمائر واختلفوا فقال قوم ما بعدها بدل منها وقال قوم مبتدأ والجملة السابقة خبر وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة وكثرة ورود ذلك يدل على انها غير ضعيفة انتهى ثم الصحيح انها لا تمتنع مع المفردين والمقترنات المعاطفة خلافا للخضراوي مسئلة تتعلق بالفاعل والاصل في الراجح في الفاعل الذي ينبغي ان يكون عليه ان لم يمنع مانع تقدمه على المفعول بان يلي العامل لانه كالجزء منه ولذا لم يكن له اخر الفعل اذا كان ضمير المكرا هتهم توالي اربع حركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول والاصل فيه تاخره عن الفاعل لانه فضلة فقد

جاء يجوز خلاف الاصل فيتقدم المفعول ويتاخر الفاعل كما في قوله تعالى ولقد ال فرعون النذر وقول الشاعر جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر ويجب ذلك الاصل اذا خيف اللبس في الفاعل لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز الفاعل من المفعول سواء كانا مقصورين ام اسم اشارة ام موصولين ام مضافين الى الياء نحو ضرب موسى عيسى وهذا ذاك او من في الدار من على الباب او غلامك فينعين في مثل هذه ان يكون الاول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور محتجا بان العرب يجيز مصغر عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاهمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ان يقال زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زال تلك دعوهم كون تلك اسمها ودعوهم الخبر وبالعكس هل الكلام قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جوازهما في ذلك في ضرب موسى عيسى لان اللبس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها انتهى ولو كان ثم ما يومئ من معنى اللبس من قرينة لفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الطريف او اتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى سعدا او اتصال ضمير اثنين في الاول نحو ضرب فتاه موسى او معنوية نحو اوضعت الصغرى الكبرى لا يجب ذلك الاصل بل يجوز تقدم

المفعول

او كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول متاخرا عن الفعل اذا اتصل به ضمير المفعول واتصل المفعول وهو غير متصل

المفعول

المفعول تنبيه معنى وجوب تقديم الفاعل في الصورة المذكورة انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندي قال بعضهم ويمكن ان يقال لم ينبه ههنا لانه تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى او كان الفاعل ضميرا متصلا وكان المفعول متاخرا عن الفعل والفاعل معا فيجب ذلك الاصل ايضا سواء كان الضمير بارزا كضرب زيدا او مستترا كزيد ضرب غلامه سواء كان اسما ظاهرا كما مر او مضمرا منفصلا كما ضرب الا اياك او متصلا كضربك وقيد بكونه متاخرا لئلا ينتقض بجوز زيدا ضربت وانما وجب الاصل هنا لتعذر التاخير من حيث ان الفاعل متصل وتاخيره مع كونه كذلك لا يمكن ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تاخير الفاعل وتقديم المفعول عليه اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه وقوله يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم اذ لو قدم الفاعل واخر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وموضع مخصوصة سيأتي ذكرها في بحث الضمائر انشاء تعم واجازه الاخفش وابن جني البصريان وابو عبد الله من الكوفيين في غير ضرورة بقلة وتبعهم ابن مالك نظرا الى ان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه والشواهد على وروده كثيرة جدا منها ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كما احلم ذا الحلم اثواب سودد وفي نداه ذا الندا في ذرى المجد وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقوله لما عصت اصحابه مضعبا اتى اليه الكيد صانعا باصبع وقوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله لما رانى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور ينتصر وقوله تعفى حلالها هند عن حلى قال الدماميني ولم ار بعضهم تاويل هذه الشواهد الدالة عليه وهو بعيد اذا تامل قال ابن هشام في الاوضح والصحيح جوازه في الشعر فقط وهو لا نصا لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه او اتصل المفعول اي ويجب تاخير الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا هو اي والحال ان الفاعل غير ضمير متصل وغيره اما ضمير منفصل نحو ما ضرب الا انا او ظاهر نحو ضرب زيد فلو قدم الفاعل والحال كذلك لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وقد تقدم انه

٩٥

لا يعدل عن الاتصال مع امكانه وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانه لو كان متصلا لوجب
التقديم نحو اكرمت كما مر وما وقع منها اى من الفاعل والمفعول بعد الا او بعد معناها وهو
انما فانها بمعنى الا في افادة الحصر على ما هو المشهور عند النحاة والاصوليين والمراد انها بمعنى ما
والا لا بمعنى الا فقط ففي العبارة تسامح وهل يسمى بمعنى ما والا حتى كانها لفظان مترادفان او
متضمنة معنى ذلك الصحيح الثاني وانما لم يقل او انما لان لو اقتصر في انما ضرب عمرا زيد وانما
ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل الا الفاعل والمفعول وبما انما وقع بعد معنى الا لان انما
تتضمن معنى ما والا ومعنى النفي ملحوظ في صدر الكلام ومعنى الا قبل الحوجزء من الكلام
فالفاعل والمفعول واقعان بعد معنى الا لا بعد انما وجب تاخره فيجب تاخر الفاعل في نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وانما ضرب عمرا زيدا اذ المقصد حصر مضربية عمرو في زيد اى ليس لعمرو ضارب
الا زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه وقيل ما ضرب زيدا الا
عمرا وانما ضرب زيد عمرا كان معناه الحضار ضاربية زيد في عمرو اى ليس لزيد مضروب الا
عمرو مع جواز كونه مضربا لغير زيد وهذا عكس الاول فينقلب المعنى ويجب تاخر المفعول
في نحو ما ضرب زيدا الا عمرو وانما ضرب زيد عمرا كما وجب تاخر الفاعل فيهما تقدم لئلا
ينقلب الحصر المطلوب اذا قدم وخالف الكسائي في المحصور بالا واجاز تقديمه مطلقا واستدل
عليه فاعلا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبن بطلا ومفعولا بقوله
تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها ووافقه ابن الانباري والفراء
وجماعة على جوازه في هذه المسئلة دون الاولى فارقين بان الفاعل اذا تاخر وكان المفعول
المقصور عليه متقدما كان تاخيره في اللفظ فقط لانه من المعلوم انه متقدم في النية فحصل
للمقصور عليه تاخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان المقصور عليه الفاعل متقدما
فانه عند تقدمه وقع كل من الفاعل والمفعول في مرتبته فلم يحصل ما يقتضي تغير الحال من
تقديم غير المحصور المقصور عليه لفظا ورتبة وانما اجاز ذلك في الاداة دون انما لان المقصور عليه
بالا معلوم تقدم او تاخر فان اقتران الاسم بالا دليل على القصر عليه بخلاف انما فانه لا دليل
معها على القصر الا تاخير المقصور عليه وذهب الزجاج الى عدم وجوب تاخيره مع انما
ايضا قال بل قد يكون المتاخر غير مقصور ايضا ويفهم بالقرينة حكاه شيخ بهاء الدين السبكي

وغيره

وغيره فنقل بعضهم الاجماع على وجوب التاخير معها غير مرضي تكميل قد يحذف الفعل لقيام قرينة تدل عليه جوازا اذا اجيب به نفي كقولك بلى زيدا لمن قال ما قام احد او استفهام محقق كقولك زيدا لمن قال من قام او مقدر كقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية ليبك بالبنا للمفعول كانه قيل من يبكيه فقال الضارع وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف جزء منها والتقليل في الحذف اولى قال بعض المحققين وفيه بحث فان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة في باب الاضمار على شريطة التفسير انتهى ويحذف وجوبا اذا حذف ثم فسر لرفع الابهام الناشي عن الحذف نحو توله تعم وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور ولو ذكر معه كان ضايعا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد وقد يحذف الفعل والفاعل معا جوازا للقرينة نحو نعم لمن قال اقام زيد

الثاني نائب الفاعل ويسمى ايضا مفعولا لما لم يسم فاعله وهذه العبارة لابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره قال ابن هشام وشيء اولى من عبارة الجمهور لما في عبارتهم من الطول والخفا وصدقها على نحو دينارا من قولك اعطي زيد دينارا فهو مفعول لاعطي واعطي مما لم يسم فاعله ولان نائب الفاعل قد يكون مفعولا وغيره انتهى قال بعضهم لانها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له اصلا وهو المكفوف من الفعل بما الزائدة نحو قلما وطالما واجيب بان عبارتهم صدقت على ما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحث لو اطلعوا فهم منه ذلك فلا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره وقد يجاب بان المراد بالصدق الصدق عليه في بادي النظر وذلك كاف في الاولوية وانما جعل نائب الفاعل تلو الفاعل لشدة اتصاله به حتى ذهب كثير البصريين والجرجاني والمخشري والنحاة اولى الى انه فاعل وهو اي نائب الفاعل المفعول الذي لم يسم فاعله او ما في حكمه المحذوف فاعله لغرض ما قال ابو حيان وذكر المتاخرون ان الباعث على حذف الفاعل بعد نظمك لذلك اربعون وجوزتي وحذفه للخوف والابهام والوزن والاعظام والعلم والجهل والاحتقار والتعميم

الوقار والايثار القائم مقامه بضم الميم اسم مكان من اقام اى مقام الفاعل في اسناد الفعل
اليه ووجوب تاخيره عنه واستحقاقه للاتصال به ولامتناع حذفه وتانيث عامله لتانيثه
كذا قيل وعنه انه ان اريد قيامه مقامه في اصل الاسناد اليه فهذا المعنى ثابت له قبل
صيرورته نائب فاعل وان اريد قيامه مقامه في الاسناد اليه على جهة قيامه به و
وقوعه عليه فقط انه لا مجال لهذا المعنى اصلا مع خفاء المراد اذ لم يعلم جميع هذه الاحكام
والمراد بالفاعل الفاعل النحوي فلا اشكال بنحو انبت الربيع البقل وصيغة فعله المسند
اليه فعِل بضم اوله وكسر ما قبل اخره ان كان ماضيا او يُفعَل بضم اوله وفتح ما قبل اخره
ان كان مضارعا والمراد بهما التمثيل اى فعل او يفعل ونحوهما ليعم نحو فعل واستفعل و
يفعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها واقتصر على الثلاثي لكونه اصلا
وما قيل من ان المراد بهما الماضي المجهول او المضارع المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بعقد
المشتهرة كما في لكل فرعون موسى اى لكل ظالم عادل ففيه ان الصفة المشتهرة بها فعل او
يفعل فهو الماضي المجهول او المضارع المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول المضارع
المجهول مطلقا كذا قيل بتنبيهات الاول اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام وباع ففيه
لغات ثلث الاولى الكسر مخلصا كقيل وبيع وهي اللغة العليا الثانية الكسر مشما ضما تنبيها
على ان الضم هو الاصل ومعنى الاشمام الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر وهي اللغة الوسطى
الثالثة الضم مخلصا نحو قول وبوع وهي اضعفها ويجري اللغات الثلاث في نحو خاف
وانقاد مما اعل عينه واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف نحو شد ومد قال ابن هشام
والحق قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهي لغة بني ضبة وبعض تميم وقرء علقمة ردت
الينا ولوردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال انها باذى من اشتم في قيل وبيع
اشتم هنا انتهى قال في التصريح وعلى الكسر يلغز ويقال ما وجه رفع الماء في قولهم ان الماء
بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان زيدا الماء في الحوض اذا صب فحذف الفاعل و
اقيم عنه المفعول وكسرت الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء انتهى الثاني لا يجاوز الفاعل
في هذا الباب من ان يكون فعلا او اسم مفعول او مصدرا فالفعل نحو ضرب او يضرب عمرو
واسم مفعول نحو زيد مضروب غلاماه والمصدر نحو عجبت من اكل الطعام تبتين اكل ودفع

الطعام بمعنى من اكل الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع ٩٨
كما يجوز ان تقدره في موضع نصب على ان الفاعل محذوف ولم يبن عنه شيء كما في او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما قاله ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب سعيد وبرفع عمرو
هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز بالاجماع ان يكون فاعلا اجازه الجمهور ومنعه الاخفش والاباذي
واختاره الشلوبين واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم زيد ومن اكل الطعا
في الايضاح اجاز جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر وتقدير المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله
ويكون ما بعده مرفوعا بالنيابة ومن الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل و
الصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا يصلح فيها ذلك انتهى
الثالث ظاهر كلامه حيث قال وصيغته فعله فعلا ويفعل ولم يعبر بالتغير او التحويل كما فعله
كثيرون ان صيغته اصل برأسه وهو مذهب الكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونقله في شرح الكافية
عن سيبويه والمازني وذهب جمهور البصريين الى انه فرع عن الفعل الفاعل ونقل عن سيبويه قال ابو حيان
وهذا الخلاف لا يجدي كثير فائدة الرابع فعله لا يبنى الا من متصرف واما الجامد فلا يبنى منه
افعال فيمكان وكاد واخواتها خلاف والجمهور على جواز البناء منها وعليه فالاصح ان لا يقاس
خبرها بل ان قلنا ان نحو في الظرف فيتم والا تعين غير المصدر ولا يقع نائب الفاعل ثانيا في مفعولي
باب علمت فلا يقال علم قائم زيدا ولا ثالث مفاعيل باب اعلمت فلا يقال اعلم قائم زيد اعمرا او
علل ذلك بان كلا من هذين المفعولين مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني
في باب اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه فامتنع قال الرضي وفيما قالوا نظر لان كون الشيء مسندا ومسندا اليه شيء اخر في حالة واحدة
لا يضر كما في قولنا العجب ضرب زيد عمرا فانه عجب مسند الى ضرب ضرب مسند الى زيد واجب بالجر
فان كلا من المفعولين مسند ومسند اليه باسناد تام بخلاف المثال فان المصدر وان كان مسندا
اليه باسناد تام الا انه لم يكن مسندا باسناد تام وورد بان كون الاسناد تاما لا يعقل تاثيره في
المنع بتوجيه عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في نحو زيد معلوم ابوه قائما مع حصول الاسناد
التام فلو كان تمام الاسناد مانعا لما قام لارتفاع المانع وانما المؤثر في امتناع كون الشيء مسندا
ومسندا اليه هو قيام احد الشيئين بالاخر وذلك فيما يكون بالنسبة الى شيء واحد هذا والمنع

مطلقا

٩٩

مطلقا هو مذهب المتقدمين واما المتاخرون فاجازوه في الامن من اللبس وذلك كما اذا كان
الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر فيها معرفة نحو علم زيدا قائما وعلم
زيدا عمرا قائما لان التنكير يرشد الى ان الخبر في الاصل واما اذا حصل الالتباس فلا الا الرضى
والذي ارجحه انابة عن الفاعل في الثاني والثالث بجوز فيما سمعته كان الثاني او نكرة و
اللبس مرتفع مع التزام كل من المفعولين ذكره وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما
كان مبتدا فتقول في علمت ابدا ان علم زيدا ابوك ولا في اعلمت زيدا ابا ان اعلمت زيدا
ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فالمرفوع في المثال الاول الثاني المفعولين وفي المثال الاخر ثالث المفاعيل لا لبس مع
لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى عيسى قال هذا من حيث القياس ولاشك ان السماع لم يات
الا بقيام اول مفعولي علمت لكونه مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا
لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا والغير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس
المنعم ولا يقع نائب الفاعل مفعولا له سواء كان باللام او بدونها كما يقتضيه الاطلاق فلا يقال
ضرب تاديب والضرب للتاديب وهو مذهب الجمهور واجاز بعضهم وقوعه اذا كان باللام
معللا بان المنصوب انما امتنع لانه لو اقيم مقام الفاعل لصار فوعا فيفوت الاشعار بالعلية
بخلاف ما اذا كان باللام فان المفيد بالعلية هو اللام وهي موجودة فيه وورد بانه يلزم منه
جواز قيامه لو قامت قرينة تشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل بان النصب
في الظرف مشعر بالظرفية مع جواز قيامه نحو سير يوم الجمعة والجواب عن الاول بان وجود
القرينة محمول على فقدانها طردا للباب وعن الثاني بالفرق فان ذات الظرف تقتضي الظرفية
والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تعلم عليته
بالنصب لقصدها فافترقا وعلل الرضي المنع مطلقا بان النائب مناب الفاعل ينبغي ان يكون
مثله في كونه من مقومات الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ ضرب فعل
يفعل بلا عوض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور وليس من مقومات الفعل لا يقام مقام الفاعل
كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للتمر فلا يقال جئ للتمر انتهى ولا مفعولا معه لانا لواو
فيه تدل على المصاحبة فلو حذفت فاتت وخرج عن كونه مفعولا معه وجوها مانع من النيابة

للروم

للزوم الافضال اذ اصلها العطف فهي دليل الافضال ونائب الفاعل كالفاعل في الاثنا
ولانه ليس من ضروريات الفعل ولهذا امتنع نيابة التمييز والمستثنى ايضا واجاز الكسائي
نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طاب نفس واما الحال فانها وان كانت
من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من انيابة عن الفاعل الذي لابد
لكل فعل منه ويتعين المفعول به بانه اي لو قوعه موقع الفاعل اذا وجد في الكلام بلا واسطة
مع غيره من سايرالمفاعيل التي يقع موقع الفاعل وهي المفعول المطلق الذي ليس للتاكيد نظر في
الزمان والمكان والمجرور بحرف تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
فتعين زيد يتعين وجوب عند البصريين وفي ذلك لان غيره انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا
فاوجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الاصل
من غير موجب قال ابن هشام ولان المفعول به قد يكون فاعلا في المعنى كقولك اعطيت عمرا
درهما والاترى انك اخذ واوضح من هذا ضارب زيد عمرو الان الفعل صادر عن زيد وعمرو حتى
ان بعضهم جوز في هذا المفعول ان يرفع وصفه نحو ضارب زيد عمرو الجاهل برفع الجاهل
لانه تعت لمرفوع في المعنى انتهى وخالف الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا انهما هو
بتعين اولوية لكن الكوفيون اجازوا وقوع غيره مطلقا لقرائة ابي جعفر ليجزى قوما
بما كانوا يكسبون والاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول تمسكا بقرائة شاذة لولا
نزل عليه القران بالنصب في بقوله ما دام معينا بذكر قلبه وبابيات احر والكل متاول عند
المانعين قال بعض المحققين وحمل التعيين على الاولوية اشد مناسبة بقوله فيما ياتي
فالجميع سوا فان لم يكن اي فان لم يوجد المفعول به بلا واسطة في الكلام فالجميع اي جميع ما
سواه من المفاعيل سواء اي مستويته في الوقوع موقع الفاعل لا يفضل بعضها بعضا فاخذ في
بعد امن قولك ضرب زيد يوم الجمعة ضربا شديدا في داره واردت اقامة غيره اقمت ما شئت
نصب عليه غير واحد منهم الجزولي وابن الحاجب ورجح بعضهم المجرور لانه مفعول به وان كان
بواسطة ورجح بعضهم المصدر والظرفين لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح بعضهم المصدر
لذلك ولان دلالة الفعل عليه اقوى ورجح ابو حيان ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به
لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما

١٠١

كل ما كان ادخل في عناية المتكلم والهما من بذكره ويخصص الفعل به فهو اولى بالتأخير
وذلك اذا مفوض الى اختياره انتهى تنبيهات الاول يشترط في المصدر والظرف الاختصاص
والتصرف فلا يجوز ضرب ضرب شديد ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان
قيل ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن فالجواب الاختصاص
بالوصف ولا يجوز سبحان الله على ان يكون نائبا عن فاعل فعله المقدر اي يسبح سبحان
الله ولا جلس عندك ومعك لعدم التصرف والبصريون اقاموا موصوفا المصدر والظرف
مقام موصوفيهما فالتقدير ضرب ضرب شديد يضرب ولا صيم في زمن طويل صيم طويل و
اجازه الكوفيون ويشترط في المجرور ان لا يلزم الجار وجهها واحدا في الاستعمال كمذ ومنذ
ورب والكاف وما خصر بعتم او استثناء الثاني المجرور ان جر بحرف زائد فلا خلاف في
كونه هو النائب وحده وهو في محل رفع من النيابة كاحد في ما ضرب من احد وان جر بغيره
ففيه اقوال احدها وعليه الجمهور ان النائب هو المجرور وحده كما لو كان الجار زائدا
الثاني انه حرف الجر وحده وهو مذهب الفراء قال ابن هشام ولقد تعقبت ذلك لان الحروف
لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا الثالث انه الجار والمجرور معا هو قول ابن مالك قال
ابو حيان ولم يقل بذلك احد غيره وقال ابن هشام انه غير ظاهر لي لان نائب الفاعل مسند اليه
ولا اسناد الى مجموع الجار والمجرور الرابع ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحمل
ما يدل عليه الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها الخامس ان
النائب ضمير عائد الى المصدر المفهوم من الفعل وهو قول ابن درستويه الثالث ذا بنى فعل لما لم
للمفعول ففي النائب اقوال احدها ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد
وجعل ابو حيان هذا اختصاصا الى الجلوس المعهود لانه ضمير مجهول وعليه الكسائي وهشام
لانه لما حذف الفاعل اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم بها
المقصود فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فاعل لا ضمير وهو وعليه الفراء قال في الهمع الثالث
والرابع تمامه مرفوعا لا غير المبتدأ والخبر وسمي الاول مبتدأ تنبيها على ان حقه التقديم و
الثاني خبرا تنبيها على انه مناط الفائدة حتى كانه الخبر الذي هو كلام احمل التصديق والكذب
او انه يفيد الاخبار والاعلام فالمبتدأ هو الاسم حقيقة او حكما وهذا كالجنس شامل للمحدود

وغيره

١٠٢ وغيره من الاسماء المجرد عن العوامل جمع عامل وقد عرفت له معنيين والمقام صالح لكل
منهما اللفظية المنسوبة الى اللفظ نسبة الفرد الى كليته او المفعول الى المصدر والمراد بها
غير الزايدة اذ وجود الزايدة كالعدم وخرج به بقية الموقوعات فان قيل التجريد عن العوامل
يقتضي سبق وجودها ولم يوجد في المبتدا عامل قط قيل قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولك
للحقار ضع فيه التركيبة وقولهم سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وهو هنا من هذا
القبيل لا يقال التجريد سلب الوجود من حيث المعنى فالام في العوامل للاستغراق فيكون المعنى
المبتدا هو الاسم الذي لم يوجد فيه كل عامل لفظي وسلب الكل يوجب سلب العموم لا عموم السلب
فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول
العدم يكون بالافتراق ايضا لانا نقول اللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب
ماهية العوامل يستلزم سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا
من حيث المعنى لكنه ليس سلبا بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن
جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم فيكون المعنى هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وسلب العموم يحتمل شمول
العدم والافتراق الآتي الاول متعين ههنا بالقرينة وهو الاصطلاح على ان المبتدا هو الاسم
الذي لم يوجد فيه عامل لفظي قاله الفاضل الهندي مسندا اليه حال من الضمير المستكن
في قوله المجرد وخرج به الاسماء المعدودة واسما العدد والافعال واسما الحروف والمتحمي والاصوات
او الصفة عطف على قوله الاسم واو لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك ولا اثنا في
التعريف والمراد بالصفة المشتق الذي له عمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل او الجاري مجرى المشتق كالمنسوب حالكونها واقعة بعد نفي لحرف او اسم كما سيجيء
او استفهام كذلك رافعة حال ثانية من الصفة اي حال كونها رافعة لظاهر نحو ما قائم الزيدان او
ما في حكمه وهو الضمير المنفصل فانه في حكم الظاهر من حيث الاستقلال نحو ما انا قائما
الهتي هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون رفع الصفة للضمير المنفصل فاوجبوا في نحو ما قائم
انا كون الاسمين مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير وتبعهم الزمخشري والسهيلي ونقل ابن الحاجب
الاجماع على ذلك الخ اما اليه وهو وهم منه كما قال ابن هشام فظهر بطلان قول كثير من شراح كافيته من

ان المراد بالظاهر في قوله بنهار فقد لظاهر اللغوي ليتناول الضمير المنفصل فعدوا الى
اخراج الظاهر عن الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده وكيف وهو يصرح بالاجماع على ان
الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا بحجة الكوفيين ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا
عنه لا يقال قام انت فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا
يجهل معناه لانه تكون معه مشتركا بخلافه مع الفعل فانه تكون بارزا كعلمت ولان طلب
الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الوصف ولان المرفوع بالوصف
سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل قال ابن هشام ومما يقطع
به على بطلان مذهبهم قوله تعالى ان اغبانت عن الحتى وقول الشاعر خليلي ما واف
بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فان القول بان الضمير في الاية مبتدا كما زعم الزمخشري
مؤد الى فصل العامل عن معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن
الاثنين بالواحد واجاب الامام المجدبي عن الاية بمنع تعلق الجار بارغب المذكور ليلزم المحذور
بل يجعل متعلقا بمقدر بعد ان مدلول عليه بالمتقدم اي ان كنت ترغب عن الحتى وعن البيت
باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه
بقوله ما واف بعهدي والتقدير ما انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فما احد واف
بعهدي اي ان عدم وفيا مكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد وفيا بعهدي لان من سواكما
ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من
اقاطعه لم يف احد بعهدي لانتفائه بكما واد غامه انه احق بعدم الوفاء بتبينهما ان الاول اهمل
هذا العهد منقوض بالمجرور بلعل ولولا ورب في نحو لعل زيدا قائم ولولاك لكان كذا ورب رجل
صالح لقيته فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدا كما قاله ابن هشام في المغني
وغيره مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية غير الزائدة واجيب بانها في حكم الزائدة لشبهها
بها في كونها لا يتعلق بشيء الثاني قيل هذا العهد منقوض ايضا بقولهم لا نولك ان تفعل كذا
فان النول هنا مبتدا وان تفعل فاعل به مغن عن الخبر مع انه غير صفة انتهى وقد يجاب بمنع ان
تفعل فاعل به وانما هو خبر للنول كما قال ابو حيان الثالث ووقوع الصفة بعد نفي او استفهام
شرط لا دائم عند جمهور البصريين وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير شرط مع قبح واختاره

فان طابقت مفردا فوجهان نحو زيد قائم وما قائم الزيدان او قائما الزيدان او زيد قد ذكر المبتدا بعد ان

ابن مالك وذهب الاخفش والكوفيون الى جوازه دون قبح فان طابقت الصفة الواقعة
بعد نفي او استفهام اسما مرفوعا بها مفردا واقعا بعدها ففيه وجهان كون الصفة مبتدأ
وما بعدها مرفوعا سد مسد الخبر وكونها خبرا وما بعدها مبتدأ وقدم الخبر للاستفهام
الذي حقه الصدر وبخلاف ما اذا لم تطابق مفردا وعدم مطابقتها للمفرد اما بان لا تطابق
المذكور بعدها اصلا او تطابقه ولكن لا مفردا فالاول مثل قائم الزيدان وقائمان زيد
ففي الصورة الاولى تتعين ان تكون الصفة مبتدأ وما بعدها مرفوعا بها اذ لو كانت
خبرا لما بعدها لوجبت المطابقة في التثنية والجمع فان المطابقة واجبة في هذا النوع من
المبتدأ والخبر وفي الصورة الثانية ممتنعة لانها تركيب فاسد الثاني كقولك قائمان الزيدان و
قائمون الزيدون فتعين الصفة ان تكون خبرا مقدما اذ لو كان مرفوعا للظاهر هنا لما
ثنيت ولا جمعت على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ولما فرغ من حد المبتدأ
اراد ان يمثل له ليزداد وضوحا فقال نحو زيد قائم مثال للاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه مثله ان تصوموا خير لكم فان المؤول كالصريح وهل من خالق غير الله ويجب
درهم ولعل ابى المغوار منك قريب وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف
ومثله ان قائم الزيدان وغير مضروب العمران او قائم الزيدان مثال للصفة بعد حرف
استفهام ومثله هل قائم الزيدان ومتى قائم الزيدان واين قاعد الزيدان وكيف مقيم
العمران وكم ماكث البكران وانى ان قادم الخالدان اذ النفي والاستفهام بالاسم مثلهما
بالحرف فلا وجه لتخصيص الحرف كما صنع غير واحد او قائم زيد مثال للصفة المطابقة للمفرد
فقائم يجوز ان يكون مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر وزيد يجوز ان يكون مبتدأ محذوف الخبر
وما قبله خبرا مقدما كما تقدم فان رجح الاول بان الاصل المقدم الابتداء عورض بان الاصل
في الصفة الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وبما تقرر علم ان المبتدأ نوعان مبتدأ له
الخبر وهو الاسم المسند اليه ومبتدأ لا خبر له وهو الصفة واستغنت عن الخبر لانها في معنى
الفعل والفعل لا يخبر عنه لكن ظاهر مرفوع يغني عن الخبر وقد يجيء النوع الاول من المبتدأ محذوف
الخبر وجوبا وذلك في اربعة مسائل احديها بعد واو صريحة في المعية نحو كل رجل وضيعته
بفتح الضاد المعجمة اى حرفته وسميت بها لانها تضيع بالترك ولان صاحبها يضيع بتركها فكل

١٠٥

مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اى مقرونان وانما
حذف لدلالة الواو وما بعدها عليه المصحوبية ووجب الحذف لقيام الواو مقام مع
لو جئ بمع مكان الواو وكان كلاما تاما هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون و
الاخفش الى انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لانه مستقر وصحة معناه اى مع ضيعته واختاره ابن
خروف والتقييد بالصريح في المعية احتراز عن المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فلك
ان تاتي بالخبر وبقول مقرونان وان تحذفه اعتمادا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى
المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله وكل امرئ والموت يلتقيان تنبيه ذكر بعضهم
في نحو المثال المذكور انه كلام وهو ان الضمير في ضيعته لا يجوز ان يعود الى كل ولا الى رجل
اما الاول فلان التقدير عليه كل رجل وضيعته كل وهذا ليس المراد لانه مطلق وذاك
مقيد بالنسبة الاصحاب واما الثاني فلان كل رجل وضيعته رجل وهذا لا يصح ايضا لان المراد
ذكر شامل لجميع الافراد بمقتضاه العموم ورجل وحده لا يفيد ذلك والجواب ان الضمير يرجع
الى كل رجل وكما انه نائب عن افراد متكثرة فضميره نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل الى
رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا لان الضمير عين مرجعه فاذا كان
مرجعه عاما كان هو عاما كذلك ولذلك حكم بعضهم ان الضمير اذا عاد الى نكرة او فسر
كانت نكرة والثانية قبل الحال الممتنع كونها خبرا عن المبتدأ المذكور قبلها بان يكون المبتدأ
مصدرا عاملا فاعلا او اسما مفسرا لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا
قائما او مضافا الى المذكور نحو اكثر ضربي السويق ملتوتا او الى ما تؤول به نحو خطب ما يكون
الامير قائما فقائما في الصورة الاولى والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصح اخبارا
عن المبتدآت المذكورة لانها لا توصف بالبقيا ونحوه والاولى محتملة لان تكون من الفاعل
ومن المفعول كما قال الزمخشري وزعم ابو حيان انه لا يجوز كونها من المفعول الا بدليل لان
التقييدات بالاحوال والصفات في عود الضمائر لا تكون الا لاقرب مذكور والثانية متعينة
لان تكون من المفعول والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وسترى وما يكون المؤول بالكون
مصدرا عامله في معنى ذي الحال وهو الضمير المستتر فيها يقدر من الخبر المحذوف وجوبا
اختلف فيه فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انه ظرف زمان من مضى الى فعله والتقدير

ضربي زيدا اذا كان قائما في المعنى واذا كان في الاستقبال والخبر في الحقيقة متعلق
هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لانا قصته والحال من الضمير
المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو مفعول المصدر كزيد والسوط
والامير في الامثلة وانما لم تقدر كان ناقصة والمنصوب خبرها لامرين احدهما التزامهم
تنكيره فلا يقال ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو وموقعة
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال ابن هشام وهو اقوى دلالة على
انه حال لان الخبر لا يقترن بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل ونحوه لا يجاب
عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا اذ لا يمكن تقييد الا بعد حصوله ممكنا واللفظ
الشاذ مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط وجوب الحذف وذهب الاخفش وتبعه عضد
الدولة الى انه مصدر مضاف الى ذي الحال والتقدير ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما و
شربي السويق شربه واحتطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى ذي الحال و
هو الهاء وكذا شربه وكونه خبر ان الاكثر واحتطب واختاره ابن مالك والتسهيل قال ابن هشام
انه اولى لانه قدر اثنين وقدر واحدة ولان التقدير في اللفظ اولى انتهى قيل ولا ان حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع والمعدول عن ظاهر معنى كان التقدير
الى التامة الا ان يدل عليه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو ممنوع عند الاكثر الا ان
يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقدر مالك وزيدا
مالك وملابستك زيدا ولا يجوز تقدير الخبر بعد الحال كما نقله ابن السيد عن الكوفيين
لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما يجوز ان تقدره ثابت مثلا يجوز ان تقدره منتفي
ولا نرجح يكون من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما اذا كان حالا من زيد والعامل فيه مصدر
فيعمل في الحال فلا يسد مسد خبره لانها عن صلته وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف و
قيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ما قدمناه لان الخبر يجوز
وجوبا بسد الحال مسده قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في
المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل
منهما على معنى في والظرف قد سد مسد الخبر فكذا الحال انتهى تنبيه ان الاول تقييد المبتدا بكونه

مصدرا

مصدرا او مضافا اليه او مولا به يؤخذ منه ان المبتدا نفسه لا يكون اولا بالمصدر ولا يجوز ان يقدر
زيدا قائما خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في اسم مفسر لضمير ذي الحال احتراز
من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا يسد مسد الخبر نحو ضربي زيدا
قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا تغني عن الخبر لانها
ح من صلته وتقييد الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد فالرفع واجب
لصلاحيتها للخبرية وشذ قولهم لرجل حكموه عليهم واجازوا حكمهم حكمك مستمطا بتشديد الميم
وظاء مهملة اي حكمان لك مثبتا الثاني يجوز عند الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في الصور
الثالث وهي افعل المضاف الى المصدية نحو اخطب ما يكون الامير قائما ومنعه سيبويه قال الرضي
والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجاز فجاز جعله قائما ايضا بخلاف المصدر
الصريح كما في ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يوسن بالمجاز انتهى والثالث
بعد لولا الامتناعية ان كان كونا مطلقا نحو لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود ونحو فيما
حذف للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره ووجب لسد الجواب مسده وفي
الكلام على هذه المسئلة مستوفى في حديقة المفردات انشاء الله والرابعة بعد مبتدا صريح في
القسم نحو لعمرك او ليمين الله لاقومن اي لعمرك او ليمين الله قسمي فحذف الخبر للعلم به اذ تعين
ذلك للقسم دال على تعيين المحذوف ووجب الحذف لسد جوابه مسده ووجب تعينها للقسم ان اللام
لا تستعمل معها الا عينه ولا يجوز كونها خبرين والمحذوف المبتدا كما قال في الارتشاف وهي لا
تكون الا في الخبر قال ابو حيان وليت جواب قسم محذوف قيل لان القسم لا يدخل على القسم وفيه
نظر فقد ورد ليحلفن ان اردنا الا الحسنى والله يشهد انتهى وجوز ابن عصفور ان يكون المحذوف
في ذلك هو المبتدا والتقدير لقسمي عمرك والاول اولى لان الحذف بالاعجاز اولى منه بالاول
الاخران بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره نحو عهد الله لافعلن اي علي
فيجوز حذف على واثباتها لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن
الله واما نه الله تما هو صريح في القسم والعمر بضم العين وفتحها ويلزمه الفتح مع اللام لان القسم
موضع التخفيف لكثرة استعماله وهو مصدر محذوف الزوائد اصله تعمير لك ومعناه البقاء
والحياة فمعنى لعمرك لاقومن وحياتك لاقومن ويلزم الاضافة الى الظاهر والمضمر مع اللام ودون

والنحاة فيه كلام منتشر لا نطول بذكره ويجوز ادخال الباء عليه كقوله وقد بعرکم لا تبحرنا
وهبنا المنى ثم اصطلينا واعلم ان المصنف لو اخر ذكر هذه المسائل بعد الخبر لكان اولى كما فعله
المصنفون واذ قد تعرض لذلك هنا فلنتمم الفائدة بذكر حذف الخبر جوازا او وجوبا اما حذف
الخبر فعند قيام القرينة نحو قولك بعد الاستفهام عن الخبر عن زيد لمن قال من عندك اى عند
زيد والعطف عليه نحو زيد قائم وعمرو وقال الله تعالى اكلها دائم وظلها اى دائم وفي غير
ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات اى حل لكم قال ابن مالك وبعد
اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اى حاضر وهو قليل وتبعه ابن هشام في الاوضح وهو بناء
على ان اذا حرف اما القائل بانها للمكان فلا يقدر محذوفا بل يجعلها هي الخبر كما سيأتي
تحقيقه في حديقة المفردات انتهى واما حذف المبتدا جوازا فعند قيام القرينة ايضا نحو قولك
زيد لمن قال من هذا اى هذا زيد وهو كثير بعد الاستفهام قال الله تعالى وما ادريك ما
الحطمة نار الله اى هي نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود هل انبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء
فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اى فهم وان لم يشبهها وابل
فطل وان مسه الضر فيؤوس وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين قالوا ساحر او مجنون
سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الا يا في غير ذلك نحو قوله تعالى لم يلبثوا الا ساعة من نهار
بلاغ اى هذا بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اى هذه سورة وقد اجتمع حذف
كل من المبتدا والخبر جوازا في قوله تعالى سلام قوم منكرون اى سلام عليكم انتم قوم منكرون
فحذف خبر الاول ومبتداء الثاني وقد يحتمل المحذوف الامرين وكثير بعد الفاء نحو فيخرون
فعدة من ايام اخر فمنا استيسر من الهدى فنظرة الى ميسرة اى فالواجب كذا او فعليه وفعليكم
كذا وبالي في غيره نحو فصبر جميل اى امري او امثل ومثله طاعة وقول معروف اى امرنا او امثل
واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر وقال الواسطي الاولى كونه مبتدا
لان الخبر محط الفائدة وقال العبدلي الاولى كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز والاولى الحق
منه بالصدور والاول حكاه ابن اياز واما حذف المبتدا وجوبا فحيث كان مخبرا عنه بعت
مقطوع الى الرفع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد اى هو الحميد او لمجرد ذم نحو اعوذ بالله من ابليس

١٠٩ علق المؤمنين او يرحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين وان كانت النعت لغير ذلك كالتخصيص
نحو مررت بزيد الخياط خلاف الاظهار والحذف او اخبر عنه بمصدر جئ به بدلا من اللفظ بفعله
نحو سمع وطاعة قال وقالك خان ما اتى بك ههنا اى امرى سمع وطاعة وامرى خان او
بمخصوص نعم وبئس مؤخرا عنهما نحو نعم او بئس الرجل زيدا ذا قدر خبرا فان تقدم نحو زيد
نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير او بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن او لا فعلن اى في ذمتي يمين
او عمدا عكس قولهم لا فعلن واعلم ان الاصل في المبتدأ المسند اليه ان يكون معرفة لان الغرض
من الاخبار انما افادة المخاطب ما ليس عنده وينزله منزلته في علم ذلك الخبر والاخبار من
النكرة لا فايدة فيه ولا يكون المبتدأ نكرة الا مع حصول الفائدة فاذا حصلت الفايدة
فاخبر عن اى نكرة شئت وجد شيئا من الشرائط او لم يوجد فيجوز ان يقول كوكب انقض الساعة
ولا يقال رجل قائم هذا ما عول عليه المقدمون في ضابطة الابتداء بالنكرة وراى المتاخرين
انه ليس كل احد يهتدى الى مواطن الفائدة فتتبعوها واوانها فبعضهم الى تنقيح وتعيين موضعها
اورده السيوطي في الاشباه والنظائر وقال بعضهم ان الضابط في ذلك قرب النكرة من
المعرفة لاغير وفسروا قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة او بكونها
في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذا الضابط لا حاجة لنا بعداد الامكن
بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا فمنعناه والخبر هو الاسم بحقيقة او
حكما المجرد عن العوامل اللفظية والمراد بها غير الزائدة ليشمل نحو ما زيد بقائم عند البصريين
وان عمرو بذاهب عندهم وعند الجازيين ودخل فيه قسما المبتدا والاسماء المعدودة المسند
فخرج القسم الاول من المبتداء والاسماء المعدودة مبدا الى المبتدا ويجوز البناء بمعنى الى والضمير
الفايد الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتداء فلا حاجة الى اخراجه بزيادة
المغاير للصفة كما فعل ابن الحاجب في كافيته اذ هي بهذا المعنى ههنا للتاكيد تبنيها على الاول
شمل قولنا الاسم حقيقة او حكما نحو زيد قائم وبعض الفعل الماضي ضرب واما الخبر الجملة
فان قلنا انها ما قولة بالمفرد كما قاله ابن الحاجب خلت وهو المناسب لقول المصنف فيما مر ولا
يتاتى الكلام الا في اسمين او فعل واسم وان قلنا انها على صرافتها خبر من غير تاويل لم تدخل
هو مذهب المحققين من النحاة الثاني اختلفوا في عامل المبتدا والخبر فذهب البصريون الى ان

العامل

وهو مشتق وجامد فالمشتق غير الرافع لظاهر يتحمل ضميرا فيطابقه دائما بخلاف غيره نحو الكلمة
لفظ وهند قائم ابوها

١١٠ العامل في المبتدأ هو الابتداء وفروه بتجريد الاسم عن العوامل اللفظية والاستناد اليه والاستناد
الجزئي بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاستناد اليه او الاستناد ثم قال المانع
كالزمخشري والجزولي وابن الحاجب هذا للابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه اياها على
السواء وهو قضية كلام المصنف حيث حد المبتدأ والخبر كليهما بالتجرد وعقل الاندلسي عن
سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وحكى عن ابي علي وتلميذه ابي الفتح وهو مذهب جمهور
المتاخرين وقال الكسائي والفراء يرتفعان وقيل غير ذلك وهو اي الخبر قسمان قسم مشتق
وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد به هنا الدال على ذات مبهمة وهو المسمى صفة كضارب و
مضروب وحسن واحسن وفي حكمه المنسوب كمطلق المشتق فان اسم الزمان والمكان والاداة كحكم
الجامد المحض وهذا اصطلاح غير ما تقدم وقسم جامد وهو ما عدا المشتق بالمعنى المذكور
فالمشتق اما رافع لظاهر اولا غير الرافع لظاهر لفظا كما سيأتي او محلا نحو الكافر مغضوب
عليه يتحمل ضميرا اي ضمير المبتدأ وذلك لان المشتق بالمعنى المذكور في معنى الفعل فلا بد له من
فاعل ظاهر او مضمر فيطابقه اي يطابق المبتدأ دائما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فقولك
زيد والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات
قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستتر وجوبا عائد على المبتدأ وهو مطابق للمبتدأ كما ترى
والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون
وهذا الضمير يجب استتاره الا اذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز عند البصريين
وجوبا سواء خيف اللبس ام امن فالاول نحو غلام زيد ضارب هو اذا كانت الهاء للغلام اولم يبرز
الضمير لتوهم السامع ان الغلام هو الضارب والثاني نحو غلام هند ضاربة هي وذهب الكوفيون
الى جواز الامرين مع اللبس تمسكا بقوله فوصدري المجد ابوها وقد علمت بكنه
ذلك عدنان وقحطان واختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى في المذهب الكوفي شرط
ذاك ان لا يومن اللبس وراءهم حسن وصرح في غيرها من كتبه بوفاقهم وردت تمسكهم بالبيت بجواز
ان يكون ذو المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير وانا بنو ذو المجد
انا بنوها بخلاف غير اي المشتق غير الرافع لظاهر هو الجامد نحو الكلمة لفظ وهند اسد بشرا
الى السبع المفترس والمشتق الرافع لظاهر نحو هند قائم ابوها فلا يتحمل ان ضمير المبتدأ لا يطابقه

امّا

اما الجامد فلان تحمل الضمير فرع على ان يكون المتحمل صالحا لرفع ظاهر على الفاعلية وذلك
مفقود على الفعل وما في معناه ولا نظر في الجامد في ذلك واما المشتق الرافع لظاهر فلانه لا
يرفع فاعلين واما عدم مطابقتهما للمبتدا فلعدم تحملها للضمير بثنيهما ان الاول قضيته اطلاقه
ممثله بالكلمة لفظا ان الجامد لا يتحمل الضمير والاول بالمشتق وهو خلاف ما صرحوا به من ان
المؤول بالمشتق بمنزلته في تحمل الضمير ورفعه الظاهر بل في كلام ابي حيان ما يشير الى انه لا خلاف
في ذلك واما المطابقة في نحو الكلمة لفظ مع تحمله للضمير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث فاجروه على اصله لان المصدر لا يتحمل الضمير كما اقتضى كلام المعد توهم بعض فضلاء
العجم نيف وهو ما تاول هنا بالملفوظ من غير خلف نعم المصدر لا يتحمل ضميرا اذا لم يؤول بالصفة
وذلك اذا اخبر به عن عين وجعل العين نفس المعنى مجازا على قول سيبويه في نحو زيد عدل وهذا
لا يتصور في نحو الكلمة لفظوا اما على قول الكوفيين من ان المصدر يؤول بالصفة دائما فزيد عدل
ما تاول بعادل فهو متحمل للضمير اجماعا بدليل رفعه للظاهر نحو زيد عدل ابوه واما على قول
البصريين من انه على حذف مضاف اي ذو عدل فالخبر هو ذو وهو المتحمل لانه الماتاول بالمشتق
لا المصدر وهو يطابق المبتدا دائما فاذا قلت هند عدل والزيدان عدل كان التقدير ذات
عدل وذو عدل وقس على ذلك واعلم ان نحو هذا التفصيل يجري في الجامد المؤول بالمشتق
غير المصدر وان لم يات فيه الخلاف المذكور قال ابن مالك في شرح الكافية اذا اشرت الى رجل و
قلت هذا اسد كان لك فيه ثلثة اوجه احدها ان تنزله منزلة الاسد مبالغة دون التفات
الى تشبيه كقول الشنفرى لسان الفتى سبع عليه سدانه اذا لم ينم من عرسه فهو اكله والثاني ان
يقصد التشبيه فيقدر مثلا مضافا اليه ففي هذين الوجهين لا ضمير في اسد والوجه الثالث
ان تاول لفظ اسد بصفة وافيته بمعنى الاسدية وتجريه مجرى ما اولته فتحمله ضميرا وترفع به
ظاهرا او جرى على غير ما هو له كقولك هذا اسد ابناه وهذا ايضا شايع في النعت والحال
فمن النعت قول العرب مررت بقاع عرفج كله وكله تاكيد للضمير المرتفع بعرفج لان عرفجا
ضمن معنى خشن ومثله مررت بقوم عرب اجمعون فضمن عربا معنى فصحا ورفع به ضميرا واجمعون
توكيد انتهى الثاني ذهب الكوفيون الى ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم ياول
وعزى هذا القول الى الكسائي من الكوفيين وحده والى الرماني من البصريين لكن نقله بدر الدين

ابن مالك

قاعدة المجهول بثبوته للشئ عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ويؤخر وذلك الشئ المعلوم
يجعل مبتدأ ويقدم ولا يعدل عن ذلك في الغالب فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه ولم يعرف انه
اخوه زيد اخوك ولمن عرف ان له اخا ولم يعرف اسمه اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم في الصورتين

مالك في شرح الخلاصة عن الكوفيين كافة وسبقه الى هذا النقل صاحب البسيط هذا قاعدة
في تقديم المبتدا وتاخير الخبر اذا كانا معرفتين واما اذا كان الاسمان المتعرفان بحيث يستفيد
السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فالمجهول ثبوته منهما للشئ الاخر
عند السامع وهو كالطالب في اعتقاد المتكلم ان يحكم به عليه يجعل خبرا له ويؤخر عنه لانه
محكوم به وذلك الشئ الاخر المعلوم عند السامع الذي جهل ثبوت الاخر له يجعل مبتدأ ويقدم
لانه محكوم عليه والحاصل ان اتهما تحقق المتكلم او توهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعل
مبتدأ والاخر خبرا ولا يعدل عن ذلك في الاستعمال الغالب فيقال على القاعدة لمن عرف زيدا
باسمه وشخصه ولم يعرف انه اخوه واريد ان يعرف انه اخوه مزيد اخوك سواء عرفان له اخا ولم يعرف
ان زيدا اخوه او لم يعرف ان له اخا اصلا ويقال لمن عرف ان له اخا في الجملة ولم يعرف اسمه على
التعيين واريد ان يعرف اسم زيد اخوك زيد فالمبتدا هو المقدم في الصورتين وهو زيد الصورة
الاولى واخوك في الصورة الثانية وقد يعدل عن ذلك في غير الغالب فيجعل المطلوب بالحكم
عليه خبرا والاخر مبتدأ كقولك بعد تمام وصف القلم لغلام الاقاعي القائلات لغلام وارى
المعنى اشارته ايد عواسل وكان على مقتضى القاعدة ان يقال لغلام الاقاعي اذا المقصود
تشبيه مداد قلم الممدوح بالتمر في حلو الاعداء وبالعسل في حلو الاولياء وهذا مما اجاب عنه
البيانيون بانه من التشبيه المعكوس فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض به على القاعدة قال ابن هشام
وهو ضعيف لانه نادر الوقوع مخالف للاصول اللهم الا اذا اقتضى المقام المبالغة اليتة
اشار المصنف بان العدول اليه من غير الغالب لمخالفته القاعدة واما النحويون فيجعلونه من باب
تقديم الخبر على المبتدا جوازا لحصول القرينة المميزة بين المبتدا والخبر فنحو ذلك عندهم
جائز كثير الاستعمال ومثله قول الاخر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال
الاباعد فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على بني ابنائهم بانهم
مثل بنيهم لا عكسه وكان الاولى بالمصنف بمقتضى اثر النحويين لان كتابه في النحو لا في البيان
تنبيه ما ذكره من القاعدة طريقة اهل البيان وهو المشهور عند النحويين عند انتفاء القرينة
وهل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا لحصول الفائدة للسامع قدم الخبر او اخر وقيل
ان كان احدهما مشتقا والاخر اسما نحو الفاضل زيد تعين المشتق للخبرية وان تقدم والاسم

للابتدائية وان تاخرا لان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوب
اليه والصفة هي المنسوب وهو قول الفخر الرازي واجيب بان المعنى الشخص الذي له الصفة
صاحب هذا الاسم فتصير الصفة دالة على الذات ومسندا اليها والاسم دالا على الصفة
ومسندا وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في المرتبة وجب
الحكم لابتدائية المقدم نحو الله ربنا تكميل ويجب الحكم بابتدائية المقدم في صورتين احدهما
كون الاسمين نكرتين رضا الحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني اذ لو جوز تقديم الخبر
هنا لالتبس بالمبتدا فيفسد المعنى اذ كثيرا هو افضل منك لا من يخاطبك وبالعكس الثانية
كونهما مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم
يكن له ما يسوغ الابتدائية فهو خبر اتفاقا نحو خرق ثوبك وذهب خاتمك وان كان له
مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعله المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد
حسبنا الله نعم قاله ابن هشام في المغني وظاهر كلام ابن مالك ان ذلك عند سيبويه مخصوص
بما اذا كان اسم استفهام او اسم تفضيل يجب تقديم المبتدا اذا خيف التباسه بالفاعل نحو زيد
قام اذ لو مثل قام زيد لالتبس المبتدا بالفاعل لان اعتباره اقرب فامتنع وجوزه الاخفش
والمبرد اوكان الخبر محصورا فيه بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير
اذ لو اخر لالتبس المحصور بالمحصور فيه او كان المبتدا له صدر الكلام اما بنفسه كالاستفهام
والشرط والتعجب نحو من ابوك ومن يقم اقم وما احسن زيدا اذ لو اخر لخرج ما له صدر الكلام
عن صدريته او بغيره نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك فان لام الابتداء لها الصدر او كان ضمير
شان نحو هو زيد منطلق قيل لانه لو اخر لالتبس بالتوكيد وفيه نظر وقد يؤخر المبتدا او يقدم
الخبر جوازا لتوسعا في الكلام او رعيا لجانب وزن او قافية او سجع الى تقديم بعض اخوات الكلام
على بعض وجوبا بان يكون للخبر صدر الكلام اما بنفسه نحو من زيدا وبغيره نحو صبيحة اي يوم
السفر او يوقع المخبر فيه في لبس ظاهر نحو عند درهم ولي وطرا اذ لو اخر لالتبس بكونه صفة
للمبتدا لانه نكرة وطلبها للموصوف اشد من طلبها للخبر فالتزم تقديمه فعالا لالتباس او يكون
المبتدا محصورا فيه بالا لفظا نحو وما لك الا اتباع احمد او معنى نحو انما في الدار زيد
اذ لو اخر لاوهم الانحصار في الخبر كما مر في عكسه ويجوز ضمير منفصلا بالمبتدا على بعض تعلق

الخبر نحو على التمرة منها رنبدا وعلى مضاف اليه الخبر كقوله اهانك اخلالا ومابك قدرة
على ولكن ملاء عين حبيبها تمتة لا يخبر بالزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة
فان حصلت جاز كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا نحو نحن في شهر كذا ويوم طيب وقد يتعدد
الخبر لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وذلك اذا صح الاقتصار على كل واحد من الخبرين او الاخبار
نحو زيد فقيه شاعر كاتب ولك استعماله بالعطف نقاقا ولفظا فقط المتعدد لقيام فيه مقام خبر
واحد نحو الزمان حلو حامض ولا يجوز فيه العطف لان المجموع بمنزلة الواحد اذ المعنى مزيج
ابو علي نظرا الى اللفظ وقد يتعدد لتعدد صاحبه مثاحقيقة نحو سنوك فقيه ونحوي ومنجم او
حكما بان يكون المبتدا مفردا والجزاء منقسما لاخبار عليها نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا
لعب لهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر وهذا يجب فيه العطف تنبيها ان الاول المتمثل لكون
المبتدا عاما والزمان خاصا كنحن في شهر كذا ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح
كلامه وتعقبه ذلك العلامة ناظر الجيش بان العموم في نحن لا يعقل قال المالكي في حاشية
الاوضح ووجهه بعضهم بانه وان كان ضميرا منفصلا للمتكلم معظم نفسه والمشار له غيره
فهو عام لصلاحيته لكل متكلم لا يختص بمتكلم دون اخر انتهى ووجهه اخر يشمله للمتكلم
وجميع من سواه في ذلك الزمان والزمان خاص لانه عينه انتهى وهو اولى من التوجيه الاول قال
قال الاخفش وقولهم هذا حلو حامض انما اراد وا هذا احلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني
صفة للاول وليس قولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء والجمهور على انهما خبران في معنى خبر واحد
ونقل عن ابي علي الفارسي ان نحو حلو حامض فيه ضمير واحد يتحمله الثاني لان الاول نزل لعدم التام
منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامها وقال بعضهم الضمير يعود من معنى الكلام كانك قلت
هذا مزا لانه لا يجوز خلو الجزئين من الضمير ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا يكون
فيهما واحد لان عاملين لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير وكل
حلو وكل حامض ليس هذا الغرض منه وقيل كل منهما تحمل ضميرا واختاره ابو حيان وشيخي
العلامة محمد بن علي الشاعي قال ولهذا ارتفعا على الخبرية ولا يلزم من فرض صدقه لجمع بين الضدين
على الوجه المحال الا الحكم على المبتدا بكل منهما وهو على صراحته اذ لا يجوز الحكم الا بعد
تمام الكلام وبعد سماع الخبرين فالعقل يحكم حكما ضروريا باستناع اتصاف الشيء بهما ضدان على

فصل تدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف فتجعل المبتدا اسمها والخبر خبرها وتسمى
النواسخ وهي خمسة انواع الاول الافعال الناقصة

الموضوع الواحد الشخصي فلا تعتبر بسببه واحد منهما الى المبتدا الاحيث يعتبر ثانية كل منهما في
الاخر وتاثره عنه والخلاطه عرضي النوعين ثم يحكم على المبتدا بكيفية متوسطة بين
الكيفيتين فاذا قيل الرمان حلو حامض فكانه قيل الرمان فيه شوب من الحلاوة وشوب من الحموضة
ولا تضاد بينهما كما لا تضاد بين البياض الضعيف والسواد الضعيف بل ربما كان احدهما علة للاخر
لوجوب الحدود المشتركة بين الانواع هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام انتهى كلام شيخنا و
تظهر ثمرة الخلاف في محلهما او تحمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا
يتحمل الاول ضمير يعين رفع الرمان بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب الشارة
في التنبيه المرفوع وذكر ابو الفتح ابن جني انه راجع شيخا باعلى سيفا وعشرين سنة في عود الضمير
في هذا الفصل حتى يتبين له وذكر في البديع انه لا يجوز الفصل بين هذين الخبرين بالمبتدا ولا
تقديمها عليه عند الاكثرين واجازه بعضهم انتهى هذا فصل في ذكر ما يدخل المبتدا والخبر

في ذكر النواسخ

تدخل على المبتدا والخبر افعال وحروف وتعمل فيهما بدليل انك متى حذفتها انعقد الكلام
مبتدا وخبرا فتجعل المبتدا اسمها والخبر خبرها فتسمى الاول اسمها والثاني خبرها وقد يسمى
مرفوع كان فاعلا لشبهها له بالفاعل ومنصوبها مفعولا لشبهها له بالمفعول وهو مجاز قاله
ابن هشام وهو اصطلاح غير معروف وتسمى هذه الافعال والحروف النواسخ لازالتها حكم
المبتدا والخبر الثابت لهما قبل دخولها اخذا من النسخ ولغة هو الازالة وسمي من حيث سمي دخولها
لانها اما افعال او حروف كما ذكره ومن حيث عملها واختلاف احكام بعضها مع بعض خمسة انواع و
لم يذكر منها افعال القلوب مع اعترافه بان اصل مفعوليها المبتدا والخبر كما عليه الجمهور وقد ذكرها
في حدائقه الافعال وسيأتي الكلام هناك وكان الاولى ان يذكرها في جملة النواسخ فتكون

الاول الافعال الناقصة

الانواع ستة النوع الاول الافعال الناقصة وسميت بذلك لانها لا تتم بمرفوعها كلاما و
قيل لانها لا تدل على الحدث وليس بصحيح لما سيأتي وقد تسمى بالنواسخ من باب طلاق اسم الاعم
على الاخص وعرفها ابن الحاجب وتبعه المصنف والمهذب بما وضع لتقرير الفاعل على صفة اي لجعله
وتثبيته عليها قال الرضي وغيره كان ينبغي ان يعتبر الصفة فيقول على صفة هي صفة غير مصدر
والا انتقض بجميع الافعال الناقصة فان ضرب مثلا من قولنا ضرب زيد يقتضي الفاعل على صفة
لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل الناقص فتقرر الفاعل على

صفة

والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس

صفة بمعنى صيرورة فان كان في قولك كان زيد قائما لا يقرر زيدا على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود وكذا سائرها قال بعضهم والتحقيق انه لا حاجة الى ما ذكر من التقييد لان المتبادر من قولك هذا اللفظ موضوع لذلك المعنى هو الموضوع له لا غير والافعال التامة موضوعة لصفة وتقرر الفاعل عليها معا والافعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فتكون الصفة عن مدلولها انتهى وفيه نظر فتامل ولم يذكر سيبويه من هذه الافعال سوى صار وما دام وزالت قال وما كان نحوهن من الفعل لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وبه جزم المصنف في التهذيب وقال ابن مالك كل فعل لا يستغنى مرفوعه عن خبر عند صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم مقامه فهو من باب كان وميزها عن غيرها وقوع الا في الفارقة بعدها نحو وان كانت وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قال الرضى وقد يجوز تضمين كثير من الافعال الناقصة كما تقول لم تتعد هذا العشرة قال الله تعالى فمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك ظاهر عبارة المصنف انها غير محصورة حيث قال والمشهور منها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وليس فكان لثبوت خبرها لاسمها وفيها مضى مع الانقطاع عند الاكثر كما قال ابو حيان ومع التلبس عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك نحو كان زيد قائما وقد تكون للاستمرار والدوام ومنه الواردة في صفاته تعالى وصار للانتقال اسمها الى خبرها واصبح وامسى واضحى لثبوت خبرها لاسمها في جميع النهار والليل قال ابن الحباز ورايت كثيرا يتوهمون دلالة بات على النوم وبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما وقد تكون كاذ واصبح وامسى واضحى وظل وبات بمعنى صار كقوله تعالى فكانت هباء فاصبحتم بنعمته اخوانا فاظل وجهه مسودا وقوله الم تر ان ماءها ارتحلوا اخنى عليها الذى اخنى على لبد وقوله ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وقوله ابيت كانني اطوى بجبل وليس لنفى خبرها عن اسمها خلافا عند الجمهور وقال سيبويه وابن السراج مطلقا الا ان تاتى لاستثنى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان ان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به واستحسنه الرضى قال بعض المحققين وفيه نظر لان المراد بكونها للحال او كونها للمطلق انها كذلك بحسب الوضع فاذا كانت عند الاطلاق للحال فهى للحال البتة

انتهى

انتهى فتامل وتعمل هذه الافعال الثمانية عمل الا مطلقا سواء كانت موجبة او منفية صلة لما الظرفية او غير صلة والحق بها المصنف والمهذب ابرح وغاد وغدا وراح وعدها من المشهور وما زال وهو لثبوت خبرها الاسم على الاستمرار مذ قبله ويشترط فيه ان يكون ماضيا لبرال ماضي يزال الا ماضي يزيل فانه فعل متعد الى واحد ومعناه ما زيقال زال الضان اذا مضى معزه اى ميزه ومصدره الزيل والا ماضي يزول فانه قاصر ومعناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وما برح وما انفك وما فتئ مثلث التاء ويقال افتا ذكره الصغاني وهي تميمية وهذه الاربعة تعمل بشرط تقدم نفي او نهي او دعاء مثال النفي كما نطق به قوله تعالى ولا يزالون مختلفين الى ان برح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ اى تفتا ومثال النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين ومثال الدعاء قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقيد في الارتشاف بلا خاصة قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا خلاف بين النحويين في ان معنى هذه الاربعة متفقة وما دام وهي لتوقيت امر مبهمة بثبوت خبرها لاسمها ويعمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية كما نطق به كاعط ما دمت مصيبا دونها فلو لم تقدم ما لم يكن من هذا الباب نحو دمت مصيبا وكذا لو كانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مما كنت محسنا الا ان المعنى مدة دوام احسانك تنبيه قال بعضهم اتفقوا النحاة على ان كان ولحقوها افعال الا ليس فان الفارسي ومن تبعه ذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التانيث الساكنة بها انتهى قلت ودعوى الاتفاق ممنوعة فقد ذهب الزجاج ومن تبعه الى انها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتداء على صفته وعملها كلها رفع الاسم وهو المبتداء الذي تدخل عليه اى تجدد عليه وفاعل غير الاول لكونها عوامل لفظية وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه باق على رفعه لانه لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول بدليل اتصال الاسم بها اذا كان ضمير نحو هند قامت والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله ويشترط في المبتداء الذي يدخل عليه ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وان لا يلزم التقديم ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كان لنفسه ام لصحبة لفظ ام معنوي ونصب الخبر اى خبر المبتدا خلافا للكوفيين في انه انتصب على الحال واكثر النحاة لا يجوز رفع الخبر بعدها

على اضمار مبتداء محذوف فلا يقال كنت قائم اى انا وقد ورد فى الشعر ظاهرا الجواز فان كان
بتقدير لجاز الوجهان نحو كان الزيدان قائما وقاعدا ورفع اسمين بعدهما انكره الفراء وقال الجمهور
فيها ضمير شان والكسائى وابن الطراوة ولغاة ذكره فى الارتشاف بينهما ان الاولى اذا انتقض خبرها
بالا لم يخرج عن هذا العمل فى لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر حملا لها على ما فى الاعمال عند
انتقاض النفى كما حمل اهل الحجاز ما على ليس فى الاعمال عند انتفاء شروطها حكى ذلك عنهم
ابو عمرو بن العلاء فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى فجاء فقال يا ابا عمرو ما شئ بلغنى عنك انك تجيزه
قال وما هو قال بلغنى انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو ومن وارى الناس
ليس فى الارض تميمى الا وهو يرفع ولا حجازى الا وهو ينصب ثم قال لغير بعيد تعال انت يا يحيى
وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف امضيا الى ابى مهدية فلة الا الرفع فانه يابى وامضيا الى
المنجع من يهان التميمى فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد اليزيدى فمضينا الى ابى مهدية
فوجدناه قائما يصلى فلما قضى صلوته اقبل علينا فقال ما خطبكما فقلت جئناك لنسئلك عن
شئ من كلام العرب قال هاتيا له فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال انا امرء ما بالكذب على
كبر السن فاين الزعفران واين الحادى واين بنة الابل الصئارة فقال له خلف الاحمر ليس الخبر
الا العسل قال فما تصنع سودان هجرما لهم غير هذا القول فلما رايت ذلك قلت كيف تقول
ليس ملاك الامر الا طاعة الله نعم فقال هذا كلام لا يدخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله
نعالى والعمل بها ونصب فلقناه الرفع فابى وقال انا سمعته منذ ثم جئنا الى المنجع فقلنا له
كيف تقول ليس الطيب الا المسك فقال ليس الطيب الا المسك فرفع وجهدنا بان ينصب فلم يجب
فرجعنا الى ابى عمرو وعنده ابن عمر ولم يبرح بعد فاخبره بما سمعنا فاخرج عيسى خاتمه من يده
فدفعه الى ابى عمرو فقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو الثانى للخبر مع الاسم حالات فان كانا
معرفتين فالاسم هو المعلوم للمخاطب مطلقا فان علمهما وجهل انتساب احدهما الى الاخر فالاسم
هو الاعرف على المختار وما لم يكن الاخر اسم اشارة اتصل بها التنبيه فيتعين للاسمية فان لم
يكن احدهما اعرف فالتخيير هذا هو المشهور وقيل المتكلم بالخيار فى جعل اى المعرفتين شاء
الاسم والاخر الخبر وهى طريقة المقدمين وذهب الى ذلك من المتاخرين ابن مضاء ابن ظاهر و
الاستاذ ابو على وابن خروف وابن عصفور قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وان كانا نكرتين او كل منهما

سمعناه

علمهما

فيتعين

موضع

ويجوز في الكل توسط الخبر وفي ما سوى الخمسة الاول اخر تقدمه عليها

مستوفيا للخبر ايضا وان كان المستوفي لاحدهما فقط فهو الاسم وان كانا مختلفين فالمعرفة هو الاسم والنكرة هو الخبر ولا يعكس الا في الضرورة وجوزه ابن مالك اختيارا بشرط الفائدة او كون النكرة غير محضة للوصفية ومن ورود قوله فقضى قبل التفرق ياضباعا ولايك موقف منك الوداعا وقوله كان سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء ويجوز في الكل انحاء كل افعال الناقصة المشهور منها وغيره وادخال الحال على كل وكذا بعض منعه بعضهم وسيأتي الكلام عليه انتهى توسط الخبر بينها وبين الاسم خلافا لابن درستويه فليس ولا ابن مط في دام وذلك حيث لا مانع ولا موجب للتوسط فالاول كان يكون الخبر واجب التقديم عليها لصدارته نحو اين كان زيد او واجب التاخير كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيدا الا في الدار او خيف لبس نحو كان صاحبي عدوي والثاني كما اذا دخلت الاسم اداة حصر كان مع الفعل ما يقتضي التصدير وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام او كان الخبر ضميرا متصلا نحو كان زيد نجوا فالتوسط بمعنى سلب ضرورة الطرفين من التوسط وعدمه محله ما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما فقام او كان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر وقال الشاعر ما دام حافظ سري من وثقت فهو الذي ليت عنه وانبا ابدا هذا ان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع كان اعم تما توسط واجب وجاز بينهما الاول ذكر ابن مالك انه يمتنع التوسط في نحو كان غلام هند ضاربتها لعود الضمير من الخبر الى ما لبس الاسم يجب في نحو كان في الدار ساكنها لانتفاء الاسم بضمير الخبر في نحو كان في الدار رجل لكون الخبر ظرفا مستوفيا للابتداء ونوزع في الاول بان عود الضمير هنا على الاسم ورتبته التقديم فلا يمتنع وفي الاخير بانهما لا يقتضيا وجوب التوسط بل عدم التاخر ولا يمتنعان تقديم الخبر نحو في الدار كان صاحبها ساكنها في الدار كان رجل الثاني قضية اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقول زيد على جعل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدا المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد قال والاول هو الاصح كما في المغني قال اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى ويجوز في ما سوى الخمسة الاول اخر وهي التي في اولها ما تقدمه اي الخبر عليها

يمتنعان

ولو كان

اولو كان جملة على الاصح وذلك حيث لا موجب له كان يكون من ادوات الصدر نحو
ابن كان زيد ولا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او حيف
اللبس نحو كان صاحبي عدوي فجواز التقدم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك
نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع كان اعم مما تقدم وجب
او جاز كما قلناه في جواز التوسط وجاز تقدمه بدليل قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا
يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها
وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى
ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو عين لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم
العامل بدليل تجويزهم زيدا لم اضرب عمرو الم اضرب مع امتناع تقدم اضرب على لم ولو قال
بعضهم واحسن ما يستشهد به على ذلك بيت العروض اعلموا اني لكم حافظ شاهدا
كنت او غائبا وانما امتنع في الخمسة الاواخر لانها انما وما بعدها لانها اما نافية وهي من
ادوات الصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه ومنع ذلك في ذام متفق عليه واما
الامر بعد الاخوين فانما امتنع بما من هذه الافعال وان لم يكن النفي شرطا فعمله مختلف فيه
فالمنع مذهب البصريين والفراء واجازه بقية الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم بصيدها واختص
ابن كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله لان نفيه ايجاب فان كان النفي بغير ما جاز التقديم
خلافا للفراء واطلاقه المنع مع كل نافٍ يرده قوله ورجح الفتى للخبر ما ان رايته على
السن خير لا يزال يزيد واما توسطه بين النافي والمنفي فجائز مطلقا نحو ما قائما كان زيد
وما قائما ما زال زيد قاله غير واحد وحكى الرضي الاتفاق على منعه فيما النفي فيه شرط في العمل
وليس كذلك ولا يجوز توسطه بين ما ودام كما جزم به صاحب الايضاح والبدر بن مالك والرضي
بل ظاهر كلام الالفية انه مجمع عليه قال المرادي فيه نظر لان المنع معلل اما بعدم تصرفها
وهو لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع اتفاقهم على عدم تصرفها اما كونها موصولا
حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته فيه خلاف فقد اجازه كثيرا اذا لم يكن عاملا واختلف في تقديم
خبر ليس فاجازه قدما البصريين ومنعه الكوفيون والمبرد وابن السراج والجرجاني واكثر المتاخرين
قال ابن مالك في شرح الكافية والمنع احق بالتشديد ليس بما في النفي وعدم التصرف ولان معنى لا

يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها مع الاتفاق على فعليتها فليس اولى بذلك لمساواتها اياها في عدم
التصرف مع الاختلاف في فعليتها وفرق بينه وبين عسى وليس بان عسى متضمنة معنى ما له
صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قال بعض الائمة ومنع هذا الفرق بان ليس ايضا متضمنة
معنى ما له صدر الكلام وهو ما النافية انتهى وقد يجاب بمنع تضمن ليس معنى ما لان ليس
عنده لنفي الحال كما صرح به وما انما هو اعم فلم يتضمن معناها والنفي وان لزم صدر الكلام في
ما لم يلزمه فيما عداها تنبيه قال المرادي ينبغي ان يكون الخلاف في غير ليس المستثنى بها فيمتنع
التقديم فيها قولا واحدا وسبقه في ذلك شيخه ابو حيان فقال في باب الاستثناء من الارتشاف
من اجاز من النحويين تقديم خبر ليس عليها ينبغي ان لا يجيز ذلك هنا لانها تجري مجرى الا فكما
لا يجوز قام القوم زيدا الا لا يجوز قام القوم زيدا ليس ويجوز في ما عدا فتى وليس وزال ان
تكون تامة اي مستغنية عن الخبر كما ان معنى كونها ناقصة عدم الاستغناء عنه هذا هو الصحيح الذي
عليه المحققون وصحح نجم الائمة وفاضل الامة وذهب اكثرون الى ان معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان زعما منهم ان معنى نقصانها عدم دلالتها على الحدث كما مر قال نجم الائمة و
ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون
المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك
الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول انه
تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة لفوي هيهنا وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان فائدتان معا فكان يدل على
حصول حدث مطلق بقيد في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق بقيد فيه
كان لكن دلالته كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالته الخبر على الزمان المطلق عقلية
واما سائر الافعال الناقصة مخصوصا الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح والانتقال
ومثله اخواته وما دام الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على
الحدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى
واستدل ابن مالك على بطلان قولهم ايضا بعشرة اوجه ذكرها في شرح التسهيل الا انه استثنى
ليس فوافق الاكثرين على عدم دلالتها على الحدث واذا استعملت هذه الافعال تامة كانت بمعنى فعل

لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اى وان حصل صار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك
اى انتقل وبمعنى رجع نحو الى الله تصير الامور اى ترجع واصبح وامسى بمعنى دخل فى الصباح والمساء
نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اى حين تدخلون فى المساء وحين تدخلون فى الصباح
واضحى بمعنى دخل فى الضحى كقوله ومن فعلاته انى احسن القرى اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها
اى دخل فى الضحى وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم اى دام ظله وبات بمعنى عرس كقوله وبات
وبات له ليلة كليلة ذى العائر الارمد اى وعرس وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه
لا ابرح اى لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فكنت الخاتم فانفك اى انفصل ودام بمعنى بقى نحو
خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى يبقيان فقد تكون المعانى الخمسة عملها عمل ما زاد فقد ان
لا نما فلا زما او متعديا بالحرف فيهما وبنفسه فكذلك هى واما فنى وليس وزال وما تصرف من متصرفها
فلا تستعمل الا نواقص فى التسهيل فتى تستعمل تامة بمعنى سكن وطفا وحكى فى شرحه عن الفراء
فنأت عن الامر كرتبه وفأت لنا واطفأتها قال فى القاموس وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره فى تغليطه
انتهى وحكى ابو على فى الحلبيات وقوع زال تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اى لم ينتقل وذهب
الكوفيون الى ان ليس تكون غير عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجزى الفتى ليس الجمل ولعلم ان هذه
الافعال تتصرف الا ليس وما بفناق ودام عند الفراء واكثر المتاخرين وما عدا ما على قسمين ما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فلا يستعمل منها امر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو
البواقى فيستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر وما تصرف منها تصرفا تاما او ناقصا
يعمل عملها فيثبت لغير الماضى ما ثبت للماضى من العمل فالمضارع نحو ولم اك بغيا والامر نحو كونوا
حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا وقوله
قضى الله يا اسما ابيت زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض والمصدر كقوله بذل المحل
سادتى وقومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وكلها الا يستعمل منها اسم مفعول واما قولهم سيور
وهو ممكون الله فيقال ابو ان ابن جنى سئل شيخه ابا على الفارسى فقال ما اكل داء يعالج الحبة الطيب

تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون فى الافعال وفى الاسماء والتصرف فى الافعال اختلاف صيغ
الفعل باختلاف المعانى كضرب بنصب اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام فى
هذا الباب وعسى فى افعال المقاربة وهب وتعلم فى باب ظن وخلا وعدا وحاشا فى باب الاستثناء

مسئلتان تختص كان بجواز حذف نون مضارعها المجزوم بالسكون نحو لم اك بغيا بشرط عدم اتصالها
بضمير نصب او لا ساكن ومن ثم لم يجز في نحو لم يكنه ولم يكن الله ليغفر لهم

وصيغ التعجب الثلث ومنها نعم وبئس وحبذا وسيأتي ابوابها ومنها قل النافية وتبارك و
سقط في يده وهذا من جعل وينبغي في الاشهر وهلم على القول بانه امر وعم صباحا وارحب
المتصرف في الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فتكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا ومضافا
اليه ونحوه وعدم ان تقتصر به على بعض ذلك كاقتصارهم في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان
الله على النصب بالمصدرية وبعض الظروف على النصب بالظرفية او الجر بمن كما ياتي في باب
الاشارة انتهى تعقبها ان مسئلتان الاولى تختص كان دون اخواتها بجواز حذف نون مضارعها
مضارعها المجزوم بالسكون تخفيفا لكثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة نحو قوله تعالى
قالت انى يكون لي ولد ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا اصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو
لالتقاء الساكنين ثم النون للتخفيف والحذف فان الاول واجب والثاني جائز بخلاف نحو من
تكون له عاقبة الدار ونحو ونكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ونحو وتكونوا من بعده قوما
صالحين لان جزمه بحذف النون فلم يحذف لانها محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث
بحركة المناسبة فتغاطيت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها شبيهة بالحرف المد
اللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها يكون اعرابا مثلهن ويحذفن
للجازم كما يحذفن واختصاص كان بذلك بشرط عدم اتصاله اي اتصال نون مضارعها
المجزوم بضمير نصب او لا بحرف ساكن ومن ثم بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم اشارة الى المكان
الاعتباري اي ومن اجل اعتبار الشرط المذكور لم يجز حذف نون مضارع كان المجزوم بلم يكون
في نحو قوله صلعم لما طلب ان يقتل ابن الصياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه
ان لا يكنه فلا خير لك في قتله لاتصاله بالضمير المنصوب والضمائر ترد الاشياء الى اصولها
فلا يحذف معها بعض الاصول ولا في نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم لاتصاله بالساكن
وهو لام التعريف فالنون مكسورة لاجله فهي ضعاصيته لقوتها بالحركة وخالف يونس في هذا
فاجاز الحذف تمسكا بقوله اذا لم تلك الحاجات من همة الفتى فليس بمغن عنه عقد الرتائم
وقوله فان لم تلك المرات ابدت وساوسه فقد ابدت المرات جبهة ضيغم ووافقه ابن مالك وحمله
الجماعة على الضرورة كقوله ولست بآتيه فلا استطيعه والى اسقني اذ كان ماؤك ذا فضل
تنبيهان الاول زاد ابن هشام في الجامع الصغير والقطر اشتراط كون المضارع المذكور مستعملا في

ولكن في الناس مخبرون باعيانهم ان خيرا فخير وان شرا فشر اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثاني ورفعهما ونصبهما وعكس الاول فالاول اقوى

١٢٤ الوصل دون الوقف وقال في شرح القطر نص عليه ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف
عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهما السكت
كقولك عدْ ولم يعِدْ فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من
اجتلاب حرف لم يكن فيه لا يقال يلزم مثله في لم يع لان عادة الياء يؤدي الى الغاء الجازم
بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا انتهى وكان المصنف
لم يذكر هذا الشرط لعدم اعتباره عنده قال ابن هشام في الاوضح قال ابن مالك يجب هاء
السكت في الفعل اذا بقي على حرفين احدهما زايد نحو لم يعِهْ هذا مردود باجماع المسلمين على وجوب
الوقف على نحو ولم اك ومن يق بترك التاء انتهى وقد رايت موافقته لابن مالك في شرح
القطر فهو مشترك الالزام الثاني لا يختص هذا الحكم بمضاع كان التاء قطعته بل يكون في مضاع
التاء ايضا كقوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها بالرفع لكنه قليل والمسئلة الثانية لك في
كل موضع ذكر فيه بعد ان الشرطية وكان المحذوفة اسم مفرد يذكر بعده فاء الجزاء متلوة باسم
مضر دمع صحة تقدير فيه او معه نحوهما مما يصلح خبرا قبل فاء الجزاء نحو قولهم وفي بعض الكتب
مرفوع الى النبي صلى الله عليه واله وسلم الناس مخبرون باعيانهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
وقولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اربعة اوجه من الاعراب احدها
نصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف بعد
فاء الجزاء اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وان كان ما قتل به سيفا
فما يقتل به سيف وان كان ما قتل به خنجرا فما يقتل به خنجر الثاني رفعهما معا فالاول على انه اسم
لكان المحذوفة والثاني على تقدير مبتدا محذوف اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير وان كان
معه رمح في يده او عنك سيف فما يقتل به سيف الثالث نصبهما معا الاول على الخبرية لكان محذوفة
ايضا اي ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا او فيكون جزاؤهم خيرا وان كان ما قتل به سيفا فيكون
ما يقتل به سيفا الرابع عكس وجه الاول اي رفع الاول على انه اسم لكان محذوفة مع خبرها ونصب
الثاني بفعل لا يقال تقديره فيجزون اي خبرا كان محذوفة اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا
او فيكون الجزاء او جزاؤهم خيرا وان كان معه سيف فيكون ما يقتل به سيفا والوجه الاول
اقوى الوجوه الاربعة لان فيه اضمارا كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما

١٢٥

بكثرة مطرد والوجه الاخير اضعف الوجوه لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف انا
او كان مع اسمها بعد الفاء وكله قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه وذكر الثلثة و
الوجهان المتوسطان بين الاقوى والاضعف عند الاول والاخير متوسطان بين القوة و
الضعف لاشتمال كل منهما على احد الكثيرين واحد القليلين وظاهر كلامه ان هذين الوجهين
متكافئان وهو كذلك عند الشلوبين وقال ابن عصفور ورفعهما اولى بتينهما ان الاول
تقديره باقوى واضعف يقتضي قوة الثلثة وضعفها الاقتضاء افعل التفضيل المشاركة
والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي قد يراد بافعل في ذلك بها لا مشاركة فيه
فيكون الاقوى والاضعف بمعنى القوي والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه ونحو
وقال بعضهم ان افعل قد يقصد به تجاوز صاحبه بتباعد عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بعد
المشاركة في اصل الفعل فيفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير فيحصل كمال التفضيل وهو
المعنى الاوضح في افعل وصفاته تعالى وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف الصديق
رب السجن احب الي وقول عليه السلم لان اصوم يوما من شعبان احب الي ان افطر من رمضان
انتهى الثاني اذا لم يصح تقدير فيه او معه نحو انا في المسئلة تعين نصب الاول خبرا لكان نحو
اسرع كما تسير راكبا فراكب وان راجلا فراجلا ان كنت راكبا فانا راكب وان كنت راجلا فانا راجل
ومررت بآجر مقرونا بالآخر او بان وحدها ان عاد اسم كان الى المصدر متعد بحرف جر نحو المرور يقول
بما قتل ان سيف فسيفي اي ان كان قاتله بسيف فقاتله ايضا بسيف وحكى يعقوب مررت
برجل صالح اي لا صالح فطالح اي لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان يزد
وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار تبقدم ذكره الثالث علم من الثاني كان يجوز حذفها
مع اسمها بعد ان الشرطية بكثرة ويجوز ايضا بعد لو الشرطية بكثرة ويجوز اثبات بعد لو
الشرطية وذلك فيها بكثرة ايضا كقوله ع التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان
ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنه
السهل والجبل اي ولو كان الباغي ملكا وقد يحذف مع اسمها بعد غيرها كقوله من لد شولا
فالى اثلاثها اي من لدكانت شولا بتكميل والتزم حذف كان معوضا عنها ما بعد ان كثيرا
كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم يأكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخفرت ثم

حذف

١٢٠ حذف متعلق الجار لدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار وكان للانتصار فانفصل الضمير فصار أنت أن أنت ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوف فصار أن ما أنت ثم أدغمت النون في الميم لما بينهما من التقارب في المخرج فصار أما أنت فانفر وقد تخلف مع معمولها بعد أن الشرطية كقولهم افعل هذا أما لا فلا إن كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان واسمها وأدغمت نون أن فيها لتقارب مخرجهما ولا فاصلة للخبر المحذوف وهي عوض منه وقد تزاد بلفظ الماضي متوسطة بين الشبهين مثلان من ليس إجارا ومجرورا واطرد بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا وشذ قوله أنت تكون سيد نبيل إذا نهبت شمائل وقوله سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العرب النوع الثاني من أنواع النواسخ الأحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها بدأ ما لفظا فمن حيث كونها على ثلثة أحرف فصاعدا وليست على حرفين كهل وبل ولا حرف واحد كالواو والى هذا أشار ابن الخشاب بقوله ليست مهملة التنبيه ولا سخيفة التأليف ولبنائها على الفتح مثله وأما معنى فلان معانيها معاني الأفعال مثل أكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وتسمى أيضا بالنواسخ طلا فالأمة الأعم على الأخص وهي ستة وعدها سيبويه خمسة بانبساط أن المفتوحة لأنها فرع المكسورة وتبعه ابن مالك في التسهيل واورد أن قضيته هذا أن لا تعد كان فان أصل كان زيدا الأسد فقدمت الكاف فصار أن زيدا الأسد فقدمت كان فصار

بثبوته أو نفيه من الكلام السابق تقول زيد شجاع فتوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فاذا اردت نفي هذه التوهمة قلت بل كريم فتقول لكنه بخيل وقس على ذلك النفي والتوكيد نحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ اكدت ما افادته لو من الامتناع وقد يجيء للتوكيد دائما وقد يتعطى مع ذلك الاستدراك وكان بتشديد النون وهي حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام الخضراوي وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك بل ذهب بعضهم الى انها بسيطة وادعى صاحب البسيط انه قول اكثرهم واطلق الجمهور انها للتشبيه وهو معناها المتفق عليه وذهب جماعة منهم ابن السيد انها لا تكون لذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فانها في ذلك كله للظن لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه قال الرضي والاولى ان يقال هي في ذلك للتشبيه ايضا والمعنى كان زيدا شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه الا انه لما قام الوصف مقام الاسم وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كانك زيد قائم وكانك تمشي والاصل كانك رجل قائم تمشي انتهى ثم القائل بانها مركبة يقول بانها للتشبيه المؤكد لتركيبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد فكان زيدا اسد اصله ان زيدا كاسد قدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان للجوار فصارا حرفا واحدا مدلولا بهما على التشبيه والتاكيد والقائل بانها بسيطة يلزمه ان يكون لمطلق التشبيه لانها موضوعة له كالكاف فان قلت على القول بتركيبها ايتعلق الجار قلت قال ابن جني هو حرف لا يتعلق بشيء لفظا وقدره الموضع الذي يتعلق به الاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زايد لافادته التشبيه قال ابن هشام وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا يتعلق ابدا قال ولما رأى الزجاج ان الجار غير الزايد حقه التعلق قدر الكاف هيهنا اسما بمنزلة مثل فلزم ان يقدر له موضعا فقدره مبتدا اذا اضطر الى ان قدر له خبرا لم يتطوع به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ انتهى ورده الدماميني بان هذا تركيب وضعي لان واضع اللغة في معتقد هؤلاء هو الذي وضعه كذلك وليس من

الامور التی طرات فی الاستعمال من غیران یکون للوضع فیها مدخل انتهی ولا یخفی للتحقیق خلافا للکوفیین ولا حجة لهم فی قوله فاصبح بطن مکة مقشعلا کان الارض لیس بها هشام لانه تحمول علی التشبیه فان الارض بها هشام حقیقة بل هو مدفون فیها ولا للتقریب نحو کانک ما الدنیا لم تکن وبالاخرة لم تزل خلافا لهم ولا للتحسین الانشائی ولا للنفی نحو کانک ذاهب عنها الی ما انت ذاهب علیها خلافا للفارسی ولیت وقد یقال بابدال الیاء واو وادغامها فی التاء و لوت وهی للتمنی وهو طلب حصول شئ مستحیل او ممکن غیر متوقع علی سبیل المحبة کذا قیل والاولی ان یقال انها وحدها شئ مستحیل او ممکن غیر متوقع لان التمنی لیس بطلب لاستماع العلم بامتناعه ثم تعلقه بالاول کثیر کقوله فیا لیت الشباب یعود یوما فاخبره بما فعل المشیب وما الطف قول الدمامینی معقبا لبعض صدد هذا البیت مع التوریة للرشحة ومانی زمانی بما سائنی فجاءت بخوض غایات سعود ولصبحت بین الوری بالمشیب علیلا فلیت الشباب یعود وبالثانی قلیلا بخولیت مزهدا یحن الی عزه الیه ولکن یجب فی التمنی اذا کان متعلقه ممکنا کهذا ان لا یکون لذلک الشئ وقوعا وظاهرا فی وقوعه والا صار ترجیا ولا یکون فی الواجب فلا یقال لیت غدا یجیئ فائدة قال ابن جنی فی الخاطریات لانه یلیه حقه ای انقضه ایا لا یجوز ان یکون من قولهم لیت لی کذا وذلک ان المتمنی لشئ معترف لنقصه عنه وحاجته الیه فان قلت کیف یجوز الاشتقاق من الحروف وهل وما فی ذلک من الانکار وقد قالوا انعم له بکذا ای قال له نعم وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسالتک حاجة فلویتنی ای قلت لی لو ولا لیتنی ای قلت لی لا افان قیل فکان یجب علی هذا ان یکون فی قولهم لا له بلیته معنی التمنی کما ان فی انعم معنی الاجابة وفی لویتنی معنی التعذر وفی لا لیت معنی الترذیل قد یکون فی المشتق فعلا علی بعض ما فی المشتق منه کما سموا الحرم السالة وذلک انه لا ینال من حمله فهذه فعلة من اله وهو یقتضی لا یتاله وجاز الاشتقاق من الحروف لانه ضارع اصولها لانهم لا اذا کانت جامدة غیر مشتقة کما ان الا وایا کما انتهی ملخصا ولعل ولیت اصلها علل واللام لام الابتداء خلافا للمبرد کما حکاه عنه صاحب المفتاح بل اعل الغة فیها کما سیاتی ومعنی لتوقع مرجو او مخوف نحو لعل الحبیب واصل لعل الرجاء حاصل وقال ابن هشام وغیره ومختصر المعنی وقد ورد فی عوض لعل ابلغ الاسباب انبا الموا انما قاله جهلا او مخرفة وافکا انتهی قال الجماعة منهم لا تختص الکتابة وتکون للتقلیل کالاتی

حملوا عليه وقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبته يحمله على الترجي ويصرفه للمخاطبين
اى اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش ارفع عملك لعلنا نتغذى اى لنتغذى قالوا ولهذا جزم
بها عقيل كقوله ورواه السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وداع دعانا من يجيب الى الندا
فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب وقال الكوفيون وتكون للاستفهام وتبعهم ابن مالك وجعل منه قوله تعم وما يدريك لعله
يزكى وقوله لبعض الاضياف وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على
الترجي والحديث على الاشفاق تنبيهات الاول اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلام من
لا يستحيل عليه ترقب غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى
افعلوا الخير لعلكم ترحمون اى لترحموا ولا يستقيم ذلك في لعل الشاعة وقريب اذ لا معنى للتعليل
هنا وقيل هي لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون
التذكر والخشية واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرائيل الاية فتوبته يأس لا معنى تحتها
ولو كان تذكر احقيقيا لقبل منه والحق ما قاله سيبويه ان الرجاء والاشفاق متعلقان بالمخاطبين
والاصل في الكلمة ان لا يخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تقم حمل المخاطبين على ان يرجوا او
يشفقوا كما ان الشك في اذ كذلك ولا يجب ان يكون الرجاء او الاشفاق من المتكلم بلعل بل قد
يكون منه وقد يكون من المخاطب قد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال الثاني مجرور لعل
في موضع رفع بالابتدا لنزل لعل منزلة الجار الزايد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق
بعامل وقوله في البيت برتبي هو خبر ذلك المبتدا ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان لولا
جارة وقول الرجل جل يقول ذلك ونحوه الثالث في لعل ست عشرة لغة ذكرها في المع هي
فتح اللام الثانية وكسرها وعل بالوجهين ولعن بابدال اللام نونا وعن بحذف اللام من هذه ولان
بابدال العين همزة واللام نونا وان بحذف اللام من هذه وعن بابدال اللام راء وعن ولغن بالغين
المعجمة فيهما وعل بالمهملة وعل بالمعجمة ولعا ولون ولعلت انتهى وعملها اى عمل الاخوات المذكورة
عكس عمل كان وهو نصب المبتدا ورفع الخبر نحو ان الشاعة ايته ويشترط في اسمهن ما انتقد في
اسم ما انتقد في اسم كان واخواتها وشبه العمل في الخبر الى هذه الاحرف كمعاكستها وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انه باق على رفعه الاصلي وعملها فيه الرفع وهو المشهور

والجار

١٣٠ واجاز جماعة نصبه على انه لغة وممن قال بذلك ابن سلام وابن الطراوة وابن السيد الطليوسي وذكره
المصنف في حديقة المفردات كالحديث ان في قعر جهنم سبعين خريفا وقوله اذا اسود جنح الليل
الليل فلتات لكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما
محرفا وقوله بالبيت ام الصبي راجعا وحكى يونس لعل اباك منطلقا ولا يرد ذلك على قضية
كلام المصنف لانه قليل والجمهور على انكار ذلك وتاويل الشواهد فالقعر في الحديث مصدر قعرت
الشئ اي بلغت قعره وسبعين ظرف اي ان مدته بلوغ قعرها في سبعين عاما وباقي المنصوبات حال
ومفعول اي تلفاهم اسدا ويحكيان قادمة وافيل راجعا ويوجد منطلقا قال ابن هشام ولا يقدح
في هذين تكون ويكون كما ذهب اليه الكسائي لعدم تقدم ان ولو شرطيتين وعند نظر تبعه عدة
بعضهم من اخوات ان عسى لعلها اهملت ان في لغية فهي بمعنى لعل وشرط اسمها ان يكون ضميرا كقوله
فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاذورها وسح حرف وفاقا للسيرافي ونقله عن
سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليتها ولابن السراج في اطلاق القول بحرفيتها قاله
في الاوضح ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف لشذوذه او لذهابه الى ما ذهب اليه المبرد والفارسي
من انها باقية على اعمالها اهملت كاد ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس فان قلت قد رد
قولها باستلزامه قوله بالبناء على الفتح وعسى كالافتتاح على فعل ومنصوبه دون مرفوعه لا نظير
لذلك قلت قال ابن هشام لها ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدلولها ان الاعراب قبل
والمعنى بحاله انتهى ولا يتقدم احد معمولها على الاسم والخبر عليها مطلقا اي ظرفا او جارا ومجرورا
كان الخبر او غيره فلا يقال لزيدا ان قائم ولا قائم او عندك او في الدار ان زيدا وذلك لان لها صدر
الكلام لكنها كالموصول اذ تتم مع معمولها في تاويل المفرد فلا يتقدم عليها شئ منها قال الرضي
كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه
الاستفهام والتشبيه والتخصيص والعرض وغيرها لينبئ السامع في ذلك الكلام من اول الامر على ما
قصد المتكلم وكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة
فانها لا يدل على قسم من اقسامه بل هي لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير
المعنى الا انها مع ذلك وقعت موقع حرف ابتداء كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة فلكونها
مع جزئيها في تاويل المفرد وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف

فلو قدم ذلك المعمول على ان المصدرية فقال زيدا ان قائم لم يجز كما لم يجز قائم زيدا

اليه فلا تصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه الصدارة انتهى ولا يتقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل لانها انما اعملت بالحمل على الفعل المشابهة له فيما اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز تقدمه على اسمها حملا من الجواز بمعنى مقابلة الامتناع فيشمل ما تقدمه واجب وجائز نحو قوله تعالى ان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا فتقدم الخبر على الاسم في الاية الاولى واجب لانه لو اخر لزم ايلاء ان لام الابتداء الان وهو ممتنع وفي الثانية جائز على ما نص عليه الجرجاني واعتمده غيره من جواز كون اسم ان نكرة محضة وانما جاز ذلك مع الظرف والمجرور لانهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما وما الطف قول ابن عنين لشكوتاجوه كاني من اخبارها ان ولم يجز له احد في النحو تقدمها على حرف جر من ذاك يجري اليك فاصغ في ذراك مقدما فائدة انما جرت عادتهم بالتوسع في الظرف والمجرور لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان الا نادرا فضارع كل شيء كهربته ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا تدخل غيره كالمحارم تدخل حيث لا تدخل الاجنبية واجري الجار مع المجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل او معناه تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخبر هو الظرف والمجرور نفسهما وفي ذلك اقوال احدها وهو قول ابن كيسان ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف والمجرور خبرا مجاز وعليه جمع من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام الثاني هو قول ابي علي وتلميذه ابي الفتح انه الظرف والمجرور نفسهما وان العامل صار نسيا منسيا الثالث وهو مرتضى الرضي رحمه والسيد عبد الله انهما ومتعلقهما والاول هو التحقيق الثاني استثنى ابن هشام في الاوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز تقديم خبرها على اسمها مطلقا سواء كان ظرفا او غيره الثالث لا يجوز تقديم معمول خبرها هذه الاحرف عليها من مطلقا ولا على اسمها من الا اذا كان ظرفا او مجرورا واطلق المنع بعضهم ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا نحو ان زيدا طعامك اكل كثير قد يحذف كل من اسمها من وخبرها من فيجد الاسم عند الجمهور في فصيح الكلام وبكثرة اذا كان ضميرا شان كقوله ان من لام في بني بنت حسان المد واعصه في الخطوب وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وخرج عليه قوله ع ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اي ان الشان واما لم يجعل من في اثبتهن اسما لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين بعدها والشرط له الصدر فلم يعمل فيه ما قبله ومن حذف

١٣٢ غير شان ما حكاه الاخفش ليزيك ماخوذا خواك اى اتاك وقوله فليت دفعت اليهم عنى عقا
وقوله ولو كنت ضبتيا عرفت مقالى ولكن زنجى عظيم المشافر ويروى نجيا وقيل لا يجوز
حذفه فى الكلام الا اذا كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا فى الضرورة وقيل هو خاص
بالشعر مطلقا وصححه ابن عصفور والسخاوى فى شرح المفصل ويحذف الخبر اذا علم مطلقا
لمن اشترط تنكير الاسم فمن حذفه والاسم معرفة قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله والمسجد الحرام وقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وقوله سوى ان حيا من قريش
تفضل على الناس وان الاكارم منهم هلا اى تفضلوا ومن حذفه والاسم نكرة قوله ان محلا وان
مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا مهلا وقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لنا وقد عقد سيبويه
لهذا بابا فقال ان باب ان مالا وان ولدا والتزم الحذف فى ليت شعرى مردفا باستفهام
كقوله الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة بواد وحولى اذخر وجليل قيل لان الاستفهام فى
موضع نصب بشعرى واستشكل الرضى القول بسد الاستفهام مسد الخبر بان محل شعرى الذى
هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام
فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا شك لكثرة الاستعمال انتهى والشعر
بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصله ليت شعرى حذفوا الياء
فى الاضافة كما فى قولهم هو ابو عذرها فلعله لم تثبت عنده مصدرا بالهاء كالنشدة والا
فلا موجب لجعله المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة قاله الرضى وقطعها اى الحروف
المذكورة ما الزائدة فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية الذى هو سبب عملها
وصيرورتها حروف الابتداء تدخل على الجملتين نحو انما زيد قائم وقوله تعالى كانما يساقون
الى الموت ولذلك سميت ما هذه كافة والى هذا لمح بعضهم حيث قال وقد تلطف عزلوك لما
قلت ما اعطى وولوا من يذد اوما علمت بان ما حرف يكف عن العمل واذا تلاها الفعل
سميت مهيئة لانها هيئت هذه الحروف للدخول على الفعل بعد ان لم تكن له صالحة وقد
تعمل ليت مع لحوق ما قبل بل هو الارجح لعدم زوال اختصاصها بالاسماء فلا يقال لعلما قام زيد
خلافا لابن ابى الربيع وذهب الفراء الى وجوب الاعمال وروى قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد بالوهين فالرفع على ان ما كافة وذا مبتدا والحمام

فصل فى خبر لا النافية للجنس

بيان

بيان ولنا الخبر والنصب على ان ما زائدة وفا اسم ليت والهمام بيان ولنا الخبر قال ابن هشام
ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبرها محذوف فاى ليت الذى هو هذا الهمام
لنا ولكن احتمال المرجوح لان حذف العايد المرفوع بالابتداء فى صلة غير اى مع عدم طول الصلة
قليل انتهى وعدم طول الصلة ممنوع فى ذلك بل هى طويلة بالصفة وقد صرح هو بمثل ذلك فى
المغنى ذهب ابن السراج والزجاج والزمخشرى وتبعهم ابن مالك الى جواز اعمال الجميع قياسا على
ليما ومنعه سيبويه وغيره للسماع المشهور فيها دون ما عداها وخرج بقولنا الزايدة ما
المصدرية والموصولة فلا تكفان عن العمل نحو اعجبنى ان ما قمت اى قيامك ونحو يحسبون انما
نمدهم به من مال وبنين واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه اى ان الذى بدليل عود الضمير من به
وحمله عليها اذ لا يعود الضمير الا على الاسماء وكان عليه التصييد بها كما فعلنا وكانه لعدم على ان ما
فانه لا يصح ان يكون ما فيه الا زايدة فتدبر تنبيه هذا بحث لا بأس بالتعرض له وهو ان جماعة
من الاصوليين منهم الفخر الرازى والمحصول ذكروا ان انما الكافة التى مع ان نافية وان ذلك سبب
افادتها الحصر فى نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات وما للنفى فلا يجوز ان يتوجها معا
الى شئ واحد لانه تناقض وان لا بد من توجه النفى للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه
لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكى
واتباعه ومن النحويين كابى حيان وابن هشام قال فى المغنى ان ما ذكروه مبنى على مقدمتين
باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هى لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا
قايم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقايم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا ولكنها للنفى بل هى
بمنزلتها فى اخواتها اى ليما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسى
فى كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسى فى الشيرازيات ولا غيرها ولا قاله نحوى غيره وانما
قال الفارسى فى الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفى والا فى فصل الضمير كقوله
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى انتهى ويدفع هذا التهويل ما اجاب به العلامة النفتازانى
فى شرح المفتاح عن الاصوليين فقال المراد ان كلمتى ان وما فى الاصل كذلك فانسب ان يعتبر فيها
هذا المعنى انتهى وتوضيحه ان الاصوليين لم يريدوا ان كل واحد من الحرفين اعنى ان وما باق
على التركيب على معناه الاصلى لينتج عليهم ما ذكروه بل هو بيان مناسبة لضم احدهما معنى

طول

النف

والمصدر ان حل محل ان فتحت همزتها والا كسرت وان جاز الامران جاز الامران نحو اولم يكفهم انا
انزلنا وقال اني عبد الله

النفي والاثبات فان المفرد اين لما كان احدهما حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي
فاسب لك ان يضمن المركب منهما معنى النفي والاثبات معا قال المحقق الشريف وهذا المناسب
اقوى من الذي ذكرها علي ابن عيسى الربعي وعول عليه السكاكي في توجيه افادتها الحصر والمصدر ان حل
محل ان ومعمولها بان وجب ذلك فتحت همزتها وجوبا للفرق بينها وبين المكسورة ولا يحل
المصدر محل ان ومعمولها بان لا يجوز ذلك كسرت همزتها وجوبا وان جاز الامران وبها الحلواني
وعدمه جاز الامران اي فتح الهمزة وكسرها وسلم بتعبيره بالمصدر عما انعقد به على سيبويه حيث عبر
بالمفرد عن انه منقوض بنحو ظننت زيدا انه قائم حيث يجب فيه كسر ان مع جواز حلول المفرد
محلها وفي محل معمولها كما ذكر ابن مالك اذا علمت ذلك فيجب الفتح في ثمانية مواضع يجب فيها ان
يحل المصدر محل ان ومعمولها احدها ان يقع فاعلا نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا
الثاني ان يقع نائبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع نفر اي استماع نفر الثالث ان يقع مفعولا
لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم الرابع ان يقع في موضع رفع بالابتداء نحو ومن
آياته انك ترى الارض خاشعة اي رؤيتك الخامس ان يقع في موضع خبر اسم معنى غير قول ولا
صادق عليه خبرها نحو اعتقادي انه فاضل اي فضله بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه
فاضل حق السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة
الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون اي مثل نطقكم الثامن ان تقع معطوفة على شيء مما
ذكر نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم وانه فضلتكم اي نعمتي وتفضيلي او مبدلة منه نحو واذ
يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم اي كونها لكم ويجب الكسر في تسعة مواضع لا يجوز ان
يحل المصدر فيها محل ان ومعمولها احدها ان تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى قال اني عبد
الله الثاني ان يقع في ابتداء الكلام نحو انا انزلناه الا ان اولياء الله الثالث ان يقع في اول
الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الرابع ان تقع في اول الصفة كمررت برجل
انه فاضل الخامس ان تقع في اول الجملة الحالية كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا
من المؤمنين لكارهون السادس ان تقع في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ وانا
وحيث نحو جلست اذ انا او حيث ان زيدا جالس السابع ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم
انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون الثامن ان تكون جوابا للقسم نحو والكتاب

موضع الكسر والمفتوح

المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل تنبيهات الاول قال الدماميني
في المنهل قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول نحو قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لانها في اول
الحكم مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل اكرمتك فان قلت فالموجب
اذا للفتح انما هو وقوعها بعد الجار لا يكون محكية بالقول قلت والموجب بالكسر في الواقعة
بعد القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي وقد علم اقتمابراسه
فلتعد تلك ايضا قتمابراسه لا فرق فتامله الثاني قال ابن هشام قد اولع الفقها وغيرهم بفتح
ان بعد حيث وهو لحن فاحش لانها لا تضاف الا الى الجملة وان المفتوحة ومعمولاها في تاويل
المفرد انتهى وقد اوجب جماعة منهم الرضي وصاحب اللباب والسيد كون الدين فتحها نظرا الى
الافراد في المضاف اليه واجاز بعضهم الفتح والكسر نظرا الى كلا الوجهين وفي شرح التسهيل للدماميني
الفتح صحيح لان حيث تضاف الى الجملة والى المفرد كقوله وقطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم بيضي
المواضع حيث الى العمائم بجر الى فيجوز اذن في ان الواقعة بعد الوجهان فان قلت اضافة
حيث الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان
ومعمولها بتاويل مصدر وقع في موضع مبتدا محذوف الخبر على حد قوله اما ترى حيث سهيل
طالع برفع سهيل اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدا بعد حيث غير قليل انتهى وفي هذه
بحث اذ يلزم عليه جواز الفتح في جميع صور وجوب الكسر فتامل ويجوز الفتح والكسر في بقية مواضع
يجوز فيها حلول المصدر محل ان ومعمولها وعد منها احدها ان تقع ان خبرا عن قول ومخبرا عنه بقول
وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية
اي قولي احمد الله والكسر على انه بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله فلو انتفى القول الاول وجب
الفتح او الثاني او اختلف القائل وجب الكسر الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية كقوله وكنت اري
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فالفتح على معنى فاذا العبودية اي حاصلة كما
تقول خرجت فاذا الاسد والكسر على معنى فاذا هو عبد القفا الثالث ان تقع بعد فاء الجزاء
نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم فالفتح على معنى فله الغفران
والرحمة اي حاصل ان او فالحاصل الغفران والرحمة والكسر على معنى فهو غفور رحيم
الرابع ان تقع في موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فرنا فع والكسائي

بالفتح على تقدير لام العلة اى لانه والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم
ان صلوتك سكن لهم ومثله لبيك ان الحمد والنعمة الخامس ان تقع بعد فعل قسم ولا بعدها
كقوله اوتحلفى بربك العلى اذا بؤذيا لك التصى فالفتح بتقدير على والكسر على الجواب بالبصريين
يوجبونه ولو اضمر الفعل او ذكرت اللام تعين الكسر اجماعا نحو والله ان زيدا لقائم وحلفت ان
زيدا قائم السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالحة للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع
فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرء نافع وابوبكر بالكسر اما على الاستئناف او بالعطف
على جملة ان الاولى والباقون بالفتح بالعطف على ان لا تجوع السابع ان تقع بعد حتى ويختص الفتح
بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انه لا
يرجونه الثامن ان تقع بعد اما نحو اما انك فاضل بالفتح على انها بمعنى حقا وهو قليل والكسر
على انها حرف استفتاح بمنزلة الا استفتاحية التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم
والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض وان وصلها
فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناها لا بد
من بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من ان بعضهم يتوهمها بمنزلة اليمين فيقول لا جرم
لاتينك ولا جرم انك ذاهب ولا جرم لقد احسن والاسم المعطوف على اسماء هذه الاحرف
منصوب سواء كان قبل مضى الخبر او بعده كقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابى العباس و
الصيوفا فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضى الخبر وهو يدا ابى العباس وعطف العيوفا
جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مضى الخبر ويختص ان المكسورة وان المفتوحة لفظا المكسورة
حكما ولكن دون الثلثة الاخر برفعه اى رفع المعطوف على اسمائهن وذلك لانهن لما لم يغيرن
معنى الجملة كن كالعدم فيعطف على اسمائهن بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف الجمل لا
المفردات لان القائم مثلا فى ان زيدا قائم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين فان قلت هو اقائل
ان المفتوحة لا تغير معنى الجملة ممنوعة بل هى خلاف الاجماع قلت قد اشرنا الى الجواب بتشبيهها
بالمكسورة حكما قال ابن الحاجب ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها فى العطف
معاملة ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا يعطف على
اسم ان المكسورة دون غيرها او هو انه لا يجوز العطف مع المفتوحة المفتوحة تنقسم قسمين

قسم

فسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو ان تكون في حكم
المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة لاشتمال المفعول في باب
علمت على المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقائم
ولولا انها في حكم الجملة المستقلة لم يجز كسر ان الا ترى انك لا تقول اعجبني ان زيدا لقائم
بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم
يجز كسر ان فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة وانما انتصبا بعدها توفيرا لما
تقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه
المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيها وان كانت مفتوحة لفظا لانها
مكسورة معنى باعتبار ما ذكرناه وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على
اسمها بالرفع نحو قولك لعجبت ان زيدا قائم وعمرو فلا يجوز الا النصب ولا يستقيم الرفع
عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه
انتهى وعلى هذا التحقيق جرى ابن مالك وغيره قال في شرح الكافية وتلحق ان بان اذا كان موضعها
موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو لكن قال الرضي وغيره قاله ابن الحاجب مع هذا
التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد التسليم ان المفتوحة وما في حيزها بتقدير اسمين لا يخرجها
عن كونها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير المفرد وهذا مع ان الجواب ان وما في حيزها
ليست بتقدير اسمين بل هي مع ما قبلها الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان
مؤولان به قال واتما دعاه الى هذه التكلفان الذي رأى سيبويه مستشهدا على العطف على
محل المكسورة بقوله واذان من الله ورسوله الاية وكذا مستشهدا بقوله ولا فاعلوا
انا واياكم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من
الاول والتقدير انا بغاة واياكم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة
لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة
قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها لانهما حرفان
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والنصب في ومن
قاله لم يلتفت الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل المفتوحة مطلقا اذ لم

١٣٨

يبقى معها الابتداء بل هى مع ما فى حيزها فى تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وليس رفع المعطوف على هذه الاحرف المذكورة مطلقا بل بشرط

مُضى الخبر كقوله ﷺ تعم واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله برئ من المشركين ورسوله وقول الشاعر فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لقا الام النجيبة والاب

قوله

قول الاخر وما قصرت بى فى التناء خئولة ولكن حتى الطيب الاصل الخال واما اذا صح قبل مُضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو قائمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان على معمول واحد هو الخبر فينعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندنا كالمؤثر الحقيقى والاثر الواحد لا يصح عن مؤثرين مستقلين كما برهن عليه فى محله وخالف الكسائى والفراء فلم يشترطا هذا الشرط تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون وخرج على انه مبتداء حذف خبره والكلام على التقديم والتاخير ودل بخبر ما على خبر ان ولا يلزم منها حديث التوارد لان ان واخواتها لا تعمل فى الخبر شيئا عند الكوفيين كما مر لكن اشترط الفراء خفاء الاعراب نحو انك واياك الفتى وزيد ذاهبان ولم يخصص ذلك بالتثنية بل عممه فى الستة تمسكا بقوله ما الَّيْنى وانت بالمَيْس فى بلد ليس بها انيس وخرج على ان الاصل وانت معى والجملة حالية تنبيهات الاول فى محل الخلاف فى رفع الاسم قبل مضى الخبر انما هو حيث يتعين كون الخبر للاسمين نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو فى الدار فجايز باتفاق نبه عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد قال وهذا موضع يكثر فيه الوهم الثانى جواز رفع تالى العاطف فيما مر ونحوه متفق عليه واختلف فى تخريجه فقيل هو معطوف على محل اسم ان كما ذكره المصنف وهو قول نقله ابن هشام عن بعض البصريين وابو حيان فى الارتشاف عن الكوفيين والزجاج وجرى عليه ابن حاجب وابن مالك وشراح كلامهما وقيل هو معطوف على ضمير الخبر مبتدا محذوف الخبر وقيل معطوف على ضمير الخبر وهذا الوجهان لا خلاف فى تخريجه عليهما واما الاول فادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا ووقوع فى ذلك قال ابو حيان اتفقوا على جواز الرفع بعد مضى الخبر واختلفوا على ما اذا يرفع وذهب سيبويه والجرمى واجازه اصحابنا انه على المبتدا والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو الحسن بالمبرد والفارسى الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها

على محل اسم ان وما عطف

وقيل

ونقل النحاس عن الفراء والطوال انه انما يمتنع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول ومن
قال بشيء من هذه الاقوال لم يمنع القول بالابتداء قال فدعوى ابن مالك الاجماع على جواز رفع
المعطوف على اسم ان ولكن باطلة لما ذكرنا من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى والحق الذي عليه
المحققون المنع من رفع المعطوف على محل الاسم مطلقا سواء كان مضى الخبر ام لم يمض خفي
الاعراب ام لم يخف وذلك لان للعطف على المحل عندهم ثلثة شروط احدها امكان ظهور
ذلك المحل في الفصيح ولذلك لما جاز في نحو ليس زيد بقائم ولا جاءني من امرأة ان تسقط الباء
فتنصب ومن فترفع جاز ان يعطف على الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت
بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا باسقاط الباء لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد
المجرور خلافا لابن جني وجاز في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم نصب المعطوف
على محل المجرور لجواز مسح الرأس في الفصيح الثاني ان يكون الموضع يحق الاصالة فلا يجوز
هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لانها
بالفعل خلافا للبغداديين الثالث وجود المحرز اي الطالب للمحل فلذلك لم يجز عطف المرفوع
على المحل في هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا حق له لان الطالب لرفعه هو الابتداء الذي
هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع بعد مضي الخبر وقبله نحو
ان زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو قائمان قال ابن هشام واجاز بعض البصريين الاول لانهم
لم يشترطوا المحرز وصنعوا الثانية بما بعد اخره هو تواردا العاملين واجازه الكوفيون لانهم
لم يشترطوا ان لا تعمل في الخبر عندهم شيئا انتهى الثالث حكم التوابع ما عدا البدل حكم النسق
عند الجرمي والزجاج فيجوز الاتباع في مذهبهما في الثلثة بعد مضي الخبر لا قبله نحو ان زيدا
قائم العاقل او بطته او نفسه ومطلقا عند الكسائي والفراء لكن شرط اخفاء الاعراب عند الفراء
وحكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وحملوا عليه قوله تعالى ان ربي بقدف بالحق علام الغيوب
قال الزجاج علام الغيوب صفة لربي قال ابن عصفور والمحققون من البصريين لا يجوز في غير
المنون من التوابع الا النصب فقط الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقد رد سيبويه علام
الغيوب مبتدأ او بدلا من الفاعل فاعل يقذف وقال ابن مالك في شرح الكافية ونسب سيبويه
قائل انهم اجمعون ذاهبون الى الغلط مع انه من العرب الموثوق بعربيتهم وليس ذلك من سيبويه ببعيد

بل الاولى

بل الاولى ان يخرج على ان قائل ذلك اراد انهم مجموعون ذاهبون على ان يكون هم مبتدأ موكدا
بأجمعون خبرا عنه بذاهبون ثم حذف المبتدأ وبقي توكيده كما يحذف الموصوف ويبقى صفته
انتهى النوع الثالث من انواع النواسخ ما ولا النافيتان المشبهتان بليس في معنى النفي والجحود
والدخول على الجملة الاسمية ولذلك يعملان عملها عند الحجازيين فيرفعان المبتدأ وينصبان
الخبر وعلى لغتهم جا النزل قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال الشاعر يعز فلا شيء على الارض
باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فائدة وجدت بخط الصلاح الصفدي ما صورته سئل الشيخ
اثير الدين ابا حيان ادام الله فوائده كم ورد في القرآن العظيم اعمال ما اعمال ليس فقال ثلثة
مواطن احدها قالوا ما هذا بشرا والثاني ما هن امهاتهم والثالث فما منكم من احد عنه حاجزين
قال وزعم بعضهم ان حاجزين صفة لاحد وليس بشيء اذ الصفة مستغنى عنه والخبر محط الفائدة
انتهى وفيه نظر وبنو تميم يعملونها قال ابن الحاجب في شرح المفصل والنحويون ان لغة بني تميم في
ذلك على القياس ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او بالفعل له عمل في احدهما
وما يدخل على القسمين فالقياس ان لا يعمل في احدهما قلت لا اختلاف في اعمال لا التي لنفي الجنس
واذا صح اعمال لا باتفاق فلا بعد في اعمال ما فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على
الفعل قيل له فما المانع ان يكون ما الرافعة غير ما الداخلة على الفعل انتهى وفيه بحث ظاهر قال
ابن هشام وقرء على لغة تميم ما هذا بشر وما هن امهاتهم بالرفع وقرء ايضا ما هن بامهاتهم
بالجر بباء زائدة ويحتمل الحجازية والتميمية خلافا لابي علي والزمخشري زعما ان ليس تختص
بلغة النصب انتهى لطيفة مما يسئل الناس عنه اهل الادب قول الشاعر ومهفهف الاعطاف
قلت له انتصب فاجاب ما قال المحتجر ام فيقولون ما الذي اجاب به والجواب انه اشار الى انه تميمي
لانها له ما فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن ان يصرح بنسبته ويقول انا تميمي بنيتها
الاول قال ابن هشام في شرح اللمحة رفع المبتدأ ونصب الخبر بلا النافية لغة اهل الحجاز وعليها
نص عليه الزمخشري وابن الحاجب والمطرزي وغيرهم وكثير يظن اتفاق العرب على اعمالها ويخص
الخلاف بما وليس كذلك واذا اختلفوا في الاقوى الاشبه فكيف يجمعون على الضعيف وانما ضعف
شبه لا بليس لان ليس لنفي الحال وقد حققوا انهم لا يعملونها الا في الشعر انتهى فاما ليس فقد عرفت
تمام وفاما ما فقال في المغني اذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور للحال وورد عليهم ابن مالك

بنحو قوله تعمل عاليكون لي ان ابدا واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه واما الا
فالمنقول عن سيبويه ان المضارع يختص بها للاستقبال ونقله في المغني عن الاكثرين قال الدماميني
في شرح التسهيل ولم نزل الفضلاء يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي
بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصلح بدليل استقبال قال المرادي في الجنى ومذهب
الاخفش والمبرد وابن مالك عدم لزوم ذلك وانها قد تكون للحال انتهى الثاني قضية اطلاق المصنف
ان لا تعمل في الشعر وغيره وعليه كثير من النحويين وخصص بعضهم عملها بالشعر بل ظاهر عبارة
الرضي انه راى جمع النحاة وليس كذلك ولكون عمل هذين الحرفين على خلاف الاصل قال الجمهور
لم يعملها الحجازيون مطلقا بل بشرط اجتماع ثلثة امور فيها معا سوى ما ينفرد به كل منهما
كما سيأتي احدها بقاء النفي اي بقي خبرها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي تليها ليس به
فكيف تعمل ان مع زوال المشابهة بانتقاض النفي ولذلك وجب الرفع في نحو وما امرنا الا
واحدة وما تحملا الا رسول ولا رجل الا قاعد ولا زيد لما فعله حسن ولما قوله وما الدنيا
الا منجونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا والقدير الا
يدوم وان منجون ويعذب معذبا اي تعذبها وقال ابن مالك انه تكلف على ان سيبويه لا
يرى ان صيغة المفعول يكون بمعنى المصدر قال والاولى ان يجعل منجونا ومعذبا خبرين منصوبين
بما الحجازية لا بليس قال واقوى من هذا قول الاخر وما حق الذي يعتونها اذا وتسرق ليله
الا نكلا ولاجل هذا الشرط وجب الرفع في المعطوف بل لكن على الخبر نحو ما زيد قائما بل
اولكن قاعد على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجز نصبه بالعطف لانه موجب بتنبيهها الاول
بقيده ببقاء النفي وان كان اولى من تعبير بعضهم بعدم انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر
دون نفس الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك باق لا لشموله الانتقاض بالا
الاستثنائية ايضا كما راينا الا انه يرد عليه انتقاض النفي بالنسبة الى معمول الخبر دون نفس
الخبر نحو ما زيد قائما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب
باجماع فتدبر الثاني اذا انتقض النفي بكلمة غير نحو ما زيد غير قائم فالفراء يجيز النصب والبصريون
يوجبون الرفع الثالث ما ذكر من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور
والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا

هو

ويشترط في ما عدم زيادة ان معها

١٤٢ وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين قاله في التصريح والثاني تأخر الفعل عن اسمها فلو تقدم بطل العمل كقولهم ما ضيء من اعتب ولا قاعد رجل ويروى مبنيا على الاعمال وهو شاذ واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فقيل انتصابه اربعة اقوال قيل ان الفرزدق تميمي وسمع ان الحجازيين ينصبون الخبر ولم يعلم ان ذلك يختص بالتأخير دون التقديم فغلط على لغة غيره لا على لغته فان ذلك فلذلك لم يسقط الاحتجاج بلغته وقيل ان اعمال ما في الخبر لغة للعرب اذا تقدم وهذا دعوى وقيل ان مثلهم ينتصب على الحال وان الخبر العامل في الحال محذوف كانه قال وادما في الدنيا مماثلا لهم بشر وهذا ضعيف لان المعاني لا تعمل في الاحوال وتحذف وقيل ان مثلهم ينتصب على الظرف كما تقول ما احد مثل زيد وانت تريد ما احد فوقه في المنزلة ولا مكانه في الشرف قال ابن هشام الخضراوي في شرح الجمل وقيل مثلهم مبتدأ بني لاضافته مع اضافته للمبني الثالث تأخر معمول الخبر عن الاسم فلو قدم بطل العمل كقوله وقالوا اعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف فيمن نصب كلا لضعفها في العمل فلا تتصرف في خبرها ولا مفعوله الا اذا كان المعمول ظرفا او مجرورا فيجوز التقديم ولا يبطل العمل نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت مستغنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع في غيرها كما وقضية كلامه كغيره ان تقدم الخبر يمنع العمل وان كان ظرفا او مجرورا وصرح بذلك ابن مالك وقيل لا يمتنع حكاه بعضهم وهو المختار قياسا على معمول الخبر وعلى خبر ان واخواتها وقال غيره ما اصحح ابن مالك من منع تقدم الخبر الظرف لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول يمنع تقديم العامل بل لو عكس فصحح الجواز في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمنع تقدمه حيث يجوز تقدم العامل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر ويشترط فيما خاصة عدم زيادة ان الزائدة معها فلو زيدت بطل العمل كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صيرف ولكن انتم خزف لعدم زيادتها مع ليس المحمولة عليها فاذا زيدت معها بقيا في الاستعمال والقول بان ان هذه زائدة وانها بطل العمل هو قول البصريين وذهب الكوفيون الى جواز النصب معها وانها نافية مؤكدة وعليه خرج رواية ابن السكيت في البيت ذهبا وصيرفا بالنصب قال بعضهم وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا

على هذا

على هذا الخلاف قال الرضي وردّ على الكوفيين بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى
الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في
كلتيهما معنى التحقيق وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد شبهوها معنيا اخوان
وبها التقريب والتوقع فلم يكن لجمعهما التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا انتهى وانما اختصت
ما بهذا الشرط لانه لا يساوي مع لا فلا تزاد معها قيل وفي كتاب الاذهنة للمبرد ان انها تزاد
معها ايضا واستدل عليه بقول طائر المبين لا ان زلت ذا زجل قال اراد لا زلت وهو غريب

خاصة

شرط في لا تنكر معمولها اي اسمها وخبرها فلا تعمل في معرفة لا يقال لا زيد قائما فالواو ذلك
لضعف مشابهتها للبيس في خصوص النفي لان ليس لنفي الحال وهذه لمطلق النفي ومن ثم شدد
عملها حتى ذهب الاخفش والمبرد الى منعه وخالف ابن جني وابن الشجري في هذا الشرط فاجاز
اعمالها في المعارف وانشد للنابغة الجعدي وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا
عن حبها متراخيا وقوله المانعون وقال ابن مالك ويمكن عندي ان يجعل انا مرفوع فعل
مضمر ناصب باغيا فلما انفصل برز الضمير وانفصل ويجوز ان يجعل انا مبتدأ والفعل
المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل
لدلالة عليه انتهى مع انه اجاز في شرح التسهيل القياس عليه واعترف في التسهيل بالندور
فكلامه مختلف ومثله قول الاخر انكرتها بعد اعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران
جيرانا وعليه بنى ابو الطيب قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا
ولا المال باقيا وقيل هو لحن منه تنبيه يشترط في لا ايضا ان يكون لنفي الوحدة فقط نحو
لا رجل في الدار بل رجلان او رجال او لنفي الوحدة احتمالا مرجوحا ولنفي الجنس احتمالا
ظاهرا نحو لا رجل قائما ويقال في توكيده على الاول كما مر وعلى الثاني بل امرأة قال ابن هشام
وغلط كثير من النحويين فزعموا ان لا العاملة عمل ليس لا يكون الا نافية للوحدة ويرد عليهم
نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا انتهى فان كانت لنفي الجنس نصا امتنع ان عمله عمل ان
كما سيأتي قريبا انتهى تعالى فان لحقتها اي لحقت لا التاء لتانيث الكلمة او للمبالغة للنفي
كما في علامة او لهما معا فمضارع لان وحركت التاء لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور
لانها اخف الحركات وبالكسر على اصل التقاء الساكنين وبالضم جبرا لما لحقها من الوهن بجذف

احد

احد معمولیها لزوما كما سياتي فلات كلمتان لا التي فيه وتاء التانيث هذا هو المشهور الذي
عليه الجمهور وقال ابو عبيدة وابن الطراوة هي كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا التي فيه والتاء زائدة
في اول الحين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون تحين ما من مطعم قال الرضي وهو
ضعيف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لاتا وان ولات هنا
ولاتا وان ولانهنا وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا فهل هي ماضي ليت بمعنى نقيض واستعمل
للنفي او هي ليس بكسر التاء قلبت الياء الفا وابدلت السين تاء كما في ست قولان حكاهما في المغني ثم اختلف
في عملها كما اختلف في حقيقتها فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف
خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فينصب
الاسم وترفع الخبر وهذا مذهب الجمهور وانما تعمل عمل ليس لانها اقوى منها ومن ما ايضا في استحقاق العمل
لاختصاصها بالاسم واختلف في معمولها ايضا فذهب الفراء الى انها لا تعمل الا في الحين خاصة قيل وهو
قول سيبويه وعليه الجمهور وذهب الفارسي وجماعة الى انها تعمل في الحين وما رادفه كالساعة والاوان
والوقت وهو مختار ابن مالك والمصنف كما اشعر به قوله اختصت بالاحيان قال تعم ولات حين مناص
بالضم اي لات الحين حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الاخر وذلك لات
حين هوان ولكن قبلها اجتنبوا اذاي وخصه بعضهم بما ورد به السماع لا غير وهو كالتوسط بين المذهبين
وزعم جماعة منهم ابن عصفور انها عملت في هنا من قول الشاعر حنت نوار ولات هنا حنت وبدا
الذي كانت نوار اجنت فقالوا ان هنا اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف والتقدير وليس ذلك
الوقت وقت حنين قال ابن مالك وهو ضعيف لان فيه اخراج هنا عن الظرفية وهو من الظروف التي
لا تتصرف وفيه ايضا اعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة والاصح انها لم تعمل شيئا بل هي
مهملة لا اسم لها ولا خبر وهنا في موضع نصب على الظرفية لانه اشارة الى مكان وحنت مع ان مقدرة
قبلها في موضع رفع بالابتداء والخبر هنا والتقدير حنت نوار ولا هنالك حين كذا قال الفارسي وشذ
مجيء غير الظرف بعدها مرفوعا كقوله نهض عليك الهفة من خائف يبغي جوارك حيث لات مجير
وارتفاع مجير على الابتداء او على الفاعلية والتقدير حين لات له مجير ولات مهملة وزعم الفراء ان
لات تستعمل حرفا جارا للاسماء الزمان خاصة كما ان مذ ومنذ كذلك واشتد طلبوا صلحا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب بان الاصل ليس الاوان اوان صلح فحذف اسمها واما اضيف اليه خبرا

الثبوت مقدر فبني كما فعل بقبل وبعد الا ان الاوان لشبهه بنزال وزنا بني على الكسر ودون اضطرار ووجب حذف احد جزئيها من الاسم والخبر وكثر حذف اسمها وبقاء الخبر لكونه محط الفائدة نحو قوله تعز ولات حين مناص في القراءة المشهورة بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اي ليس الحين حين مناص وقرئ في الشواذ برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينئذ لهم قال بعضهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان يحذف المرفوع اي لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع نصب فوائد ما لم يتصرف وفي اصله تمتة لم يتعرض المصنف لذكرها النافية لا تاعمالها نادر كما ذهب ابن مالك بل ذهب الفراء واكثر البصريين الى المنع واجازه الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل التسهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة والاعمال لغة اهل العالية وبني ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة ويعتبر فيها من الشروط ما اعتبر في ما الا عدم زيادة ان فانها لا تعمل اصفق ثم زيد معها كلا نحو قول بعضهم ان احد خير من احد الا بالعافية وان ذلك نافع ولا صاك وانشد الكسائي ازهو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وخرج ابن جني وغيره على ذلك قراءة سعيد جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بتخفيف ان وكسرها لانتفاء التاكيد ونصب عبادا على الخبر وامثالكم على انه نعت لعبادا والمعنى ليس الاصنا الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الانصاف بالعقل فلو كانوا امثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم في العبادة من هو دونكم بعدم الحيوة والادراك النوع الرابع من انواع النواسخ لا النافية للجنس اي جنس اسمها ان مفردا فمفردا او مثنى فمثنى او جمعا فجمعا ومعنى نفي الجنس في المثنى والجمع نفي كل مثنى وكل جمع وخرج بالنافية لا الناهية فانها مختصة بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئا وبقوله للجنس النافية للوحدة والمراد نصا بقرينة المقام وذلك بحيث لا يشذ عنه فرد من افراده فخرجت النافية له احتمالا فانها يعلن عمل ليس كما مر تنبيه قال صاحب الفوائد الضيائية وغيره هذه العبادة محمولة على تقدير مضاف اي نافية لصفة الجنس فلا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه وتعقبه عصام الدين في حاشيته فقال فيه ان لا رجل بتقدير لا وجود لرجل وجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا

النافية للجنس

نفي

نفى عن الشئ يقال نفى الشئ لا يقال نفى صفة الشئ اذ نفى الشئ ليس الا نفى وجوده فنفى الصفة
صار بمعنى نفى غير الوجود فلا كما يكون لنفى صفة الشئ يكون لنفى الجنس فلو حملوا لا التى
لنفى الجنس على نفى صفة الجنس لم يتم التتميم بما هو لنفى الوجود ولو حمل على نفى الجنس لم يتم
فيما هو لنفى صفة الجنس فالابتداء والتتميم من ملاحظة بعض الافراد وح يصح عمل العباب على
ظاهرها فلا حاجة الى صرفها عنه انتهى وقال فى شرح الكافية سميت بذلك لانها للنفى عن الجنس
فالاضافة لادنى ملابسة والنفى عن الجنس يعم نفى الوجود ونفى الصفة انتهى والاولى ما جرى عليه فى
شرح الفريد من حمل العباب على ظاهرها لا على تقدير المضاف ولا على جعل الاضافة لادنى ملابسة
موجها للترجيح اعتبارا منه نفى الوجود يكون كلمة التهادة من افراده فائدة وتسمى لاهذه لا التبرئة
لانها تنفى الجنس وكانها تدل على البراءة منه قاله الاندلسى وقضية ذلك اطلاقها على النافية مطلقا
لا شتمالها على التبرى بل على كل ادوات النفى ولكنهم خصوها بهذه لانه فيها امكن من غيرها
لما فيها من تاكيد النفى قال الدماميني وجعلت نفس التبرئة مبالغة كما فى زيد عدل وعليه التبرئة
صفة للا بالتاويل المذكور ولا يقال انه على حذف مضاف اى ذات التبرئة لفوات المبالغة ويحتمل
ان تكون مضافة للتبرئة على حد قوله على لاحبنا يوم التقار اس نيدكم انتهى وفيه نظر وتعمل لا
المذكورة عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر لمناسبتها لها فى افادة المبالغة فانها للمبالغة فى النفى
كما ان للمبالغة فى الاثبات فيكون من باب حمل النظير على النظير او النقيض على النقيض كذا قال غير
واحد وانتقد بان اختصاص ان بالاثبات غير صحيح لصحة مثل قولنا ان زيدا ليس بقائم قطعا
انتهى وفيه بحث لان ان لتوكيد النسبة بين اسمها وخبرها وهى لا يكون الا ثبوتا وان كان نفس
خبرها نفيا بشرط عدم دخول الجار عليها فان دخل عليها كان العمل لها ووجب الجر عليها القوة
الجار ولان لا تحول بين العامل ومعموله بخلاف ان ولا تدخل غضب فى لا شئ قال ابن هشام وعن
الكوفيين ان لا هذه اسم بمعنى غير فان الخافض دخل عليها نفسها واما بعدها فخفض بالاضافة
وغيرهم يجيزها حرفا وليست هذه زائدة كما يتوهمون كان فى نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة
وهو المقتضى والانقطاع نعلم انهم قدروا بدون ما الزائدة المعترضة بين شيئين مفيدة البين وان لم يصح
اصل المعنى بسقاطه كما فى مسئلة غضب من لا شئ وكذا اذا كان يفوت باسقاطه معنى كما فى
مسئلة كان انتهى وضمنت لا الشئ بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد

فان كان اسمها مضافا او شبيها به نصب والا بنى على ما ينصب به نحو لا رجل في الدار ولا رجلين
في الدار

١٥٢ التركيب نحو لا خمسة عشر ولي حرف الجر معلقا بلا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى
الاسم الواحد قاله ابن جني وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبرها لانها صارت فضلة
نقله عن ابي علي واقره فان كان اسمها اي اسم لا مضافا الى نكرة او شبيها به اي بالمضاف وهو ما
اتصل به شئ من تمام معناه سواء كان ذلك الشئ مرفوعا نحو لا حسنا فعله مذموم او منصوبا
نحو لا طالعا جبلا حاضر او مجرورا نحو لا خيرا من زيد موجود وسمي مشبها به لعمله فيما بعده
المطوّل كالمضاف وسمي المطول والمطوّل من مطلت الحديدة اذا مددتها نصب اي ظهر نصبه كان معربا
بالتفاف كما مر وان لا يكن مضافا او شبيها به كان مفردا او مجموعا او مثنى بنى واختلف في علة بنائه
فقيل لتضمنه معنى لا الاستغراقية بدليل ظهوره في قوله الا من سبيل الى هند قال الرضي وهو الحق
لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة الا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من
رجل نص بالاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما
جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان ولا صح ما جاءني من رجل بل
رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوها انتهى وفيه
بحث اورده ابن الضايع بان المتضمن بمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم النكرة بعدها وقيل لتركبها
مع لا تركيب خمسة عشر وهو راي سيبويه والجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا قالوا لا فيها
رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب حرف الموجز كقوله انوروا اصيدكم ام تورين ودليل التركيب
البناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيدا تاكم فعلى التوسع باسقاط اللام والمعنى اصيدكم
تورا ام تورين قاله في التصريح قلت وفي الدليل بحث لجواز ان يكون تمام حذف فيه التنوين للضرورة
فتامل وبناؤه على ما كان ينصب به لو كان معربا فان كان ينصب بالفتحة بني عليها وذلك اذا كان
مفردا لفظا او معنى او لفظا فقط او جمع تكسير لمذكر او مؤنث نحو لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هند
في الدار ومنه لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وان كان ينصب بالياء بني عليها وذلك اذا
كان مثنى او مجموعا عليه نحو لا رجلين في الدار ولا مسلمين قادمين عندك وعن المبرد ان هذا معرب
لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل
به وان كان ينصب بالكسرة بني عليها من غير تنوين وذلك اذا كان تمام مجموع بالف وتاء نحو لا مسلمات
هذا قضية كلامه وهو قول الاكثرين وفيه ثلثة اقوال اخر احدها كهذا الا انه يتنون لان تنوينه
للمقابلة

للمقابلة لا للتبكيت فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن جروف الثاني انه يفتح لان الحركة ليست له بل المجموع المركب هو لا والاسم قاله المازني والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الرضي وابن هشام الثالث انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الحق لثبوته عن العرب وقد توهما قوله ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب بعد هذا للاختلاف ولذلك قيل لو وقفوا على التمام لما اختلفوا قال الرضي وانما بني هذا النوع على ما ينصب ليكون البناء على حركة اسالتي تستحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا شبيهه منه لان الاضافة نزعت جانب الاسمية فنقص الاسم بها ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك تبنيه نحو ولا ان في ليلة قبل الالف فيه نائبة عن الفتحة على لغة بلحارث فينبغي على الالف قال بعض المحققين ويمكن نظرا ان المنقول ان المبني في هذا اللغة معرب بحركات مقدرة على الالف فمقتضاه ذلك ان يكون بناؤه فيها على الفتح تقديرا لا على الالف ويشترط لعمل لا تنكيره اي تنكير اسمها الذي يوقوعه في سياق النفي على العموم وكذا خبرها اذ لا يخبر بمعرفة عن نكرة فلا تعمل في معرفة الا بتاويله بالنكرة كقوله تم اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر تضيته ولا ابا حسن لها وقوله لاهيم الليلة للمطي قبل التقدير لا مثل كسرى وكذا البواقي واليه جنح ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم وولا واحد من مسميات هذا الاسم وقال ابن مالك لا ياتل بتاويل واحد بل ياتل كل بما يليق وحكى الرضي عن الفراء انه اجاز اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا ابا له ههنا ولا هذا قال وهو بعيد غير مسموع ويشترط ايضا مباشرته اي مباشرة اسمها لها بان لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل فلو فصل بينها وبينه بعد عنها فلا تقدر على العمل فيه لانها عامل ضعيف اذ هي فرع وان فرع الفعل فهي فرع الفرع فتلخص مما مر الى هنا ان شروط لا في العمل اربعة الاول ان يقصد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص الثاني ان لا يدخل عليها جار الثالث ان يكون اسمها وخبرها نكرتين الرابع ان لا تفصل بينها وبين اسمها فاصل فاذا توفرت هذه الشروط عملت وجوبا ان افردت وجوازا ان كررت واختلف في عملها في الخبر مع التركيب فذهب قوم الى انه لا عمل لها فيه معه لضعفها به عن العمل فيما بعد عنها بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا والخبر خبر

فان عرفا او فصل اهملت وكررت نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة

١٣٩

المبتداء فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل
الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك وقيل بل هي عاملة في الاسم والخبر معا
هو مذهب الجمهور وصححه ابن مالك وقال لان كلا استحقت بالعمل من المناسبات بافي فليبق
ما ثبت بسببه ولا يضر التركيب كما يضر ان صيرت بهما بمنع العمل مع صيرورتها كشيء واحد ولو
كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد لما نعا من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم فلا يمنع عملها في
الخبر وايضا ان عمل لا في الخبر اولى من عملها في الاسم كان تاثيرها في معنى اشد من تاثيرها في لفظ
الاسم انتهى وينسب الى ظاهر مذهب سيبويه وصرح ابن هشام في حواشيه على التسهيل ان سيبويه
يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب
في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وبه صرح في المغني ايضا فالحاصل
في المسئلة ثلثة اقوال احدها اعمالها في الاسم دون الخبر الثاني عملها فيهما جميعا الثالث منعه
فيهما جميعا وانظم جدوى الخلاف في نحو قوله لا لغو ولا تاثيم فيها فعلى القول الاول والثالث
تكون فيها خبرا عن المبتدئين وعلى القول الثاني يمتنع لاستلزامه توارد عاملين على معمول واحد
فتكون فيها خبرا عن احد المبتدائين وخبر الاخر محذوفا دل عليه المذكور فان عرف اسمها او فصل
بينه وبينها بفاصل اهملت وجوبا والمعتبر في رجع ما بعدها الى الاصل ويرفع على انه مبتدا وخبره
خالف الكوفيون في التعريف فاجازوا بناء العلم وابو عثمان في الفصل فاجاز معه العمل ولكنه لا
يبنى وقد جاء في السعة لانها بدا بالبناء مع الفصل ليس مما اول عليه قاله ابن هشام في حواشي
التسهيل وكررت وجوبا عند سيبويه والجمهور وغير الضرورة اما مع المعرفة فليكون النكرة خبرا
لما فانها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة لان نفي الجنس هي تكرار النفي في الحقيقة واما
مع الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في التكرير بخلاف ما اذا كانت عاملة على انها فعلها
كان في هذه التنبيه وتكرارها مع المعرفة نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وقوله تعالى لا الشمس ينبغي
لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار ومع الفصل نحو لا في الدار رجل ولا امرأة وقوله تعالى
لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واجاز ابن كيسان والمبرد عدم التكرار محتجين بقوله لا نولك
ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي فلا هذا في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم
تكرارها والنول مصدر بمعنى التناول وهو فيها بمعنى المفعول اي ليس مما تناوله وما خوذ لهذا

الفصل

تبصرة ذلك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما على الاصل ورفعهما بالابتداء او على
على الاعمال كليس وفتح الاول ورفع الثاني بالعطف على المحل

الفعل اي لا ينبغي ان تاخذه وتلتزمه وله قال الرضي ومن عدم تكرارها ضرورة قوله بكت جزعا
واستر جعت اذ ذكرتها ان لا ايناد جوعها هذه تبصرة لك في كل موضع كررت فيه
لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة مفردة بلا فصل نحو لا حول اي عن المعصية ولا
قوة اي على الطاعة الا بالله خمسة اوجه من الاعراب بالنسبة الى المجموع احدها فتحهما اي فتح
ما بعد لاء الاولى وما بعد لاء الثانية على الاصل من جعل لا في الموضعين لنفي الجنس فتبنى
اسمها كما لو افردت كل منها عن صاحبتها وتقدر لكل منها خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة
موجودة لنا فالكلام حينئذ جملتان قال ابن الحاجب في شرح المفصل يبقى الاشكال في الاستثناء
الواقع بعد وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية
قال واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما
لتنزلهما منزلة شيء واحد انتهى ويجوز ان تقدر لهما خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لنا
اما عند سيبويه على ما نقله عنه ابن مالك فلان لا لا تعمل في الخبر مع التركيب فهي مع اسمها في موضع
رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لانها فيكون الكلام حينئذ جملة
واحدة نحو زيد وعمرو صاحبان واما عند الجمهور فانهما وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما انما
جاز ان تعملا فيه عملا واحدا كما ان في ان زيدا وان عمرا قائمان وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان
في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين والثاني
منعهما على جواز الالغاء عند التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة
او ملغاة كالاولى ومذهب سيبويه وغيره في هذا الوجه واحد واذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط
فلك ان تقدر لكل واحد خبرا فالكلام جملتان ولهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة او على
الاعمال اي اعمال الاكليس فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين ان جعلتهما معا عاملتين
عملها فلك ايضا ان تقدر خبرا واحدا او خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك وان جعلت
الاولى كليس فقط والثانية ملغاة او زايدة او بالعكس وجب تقدير خبرين ولا يجوز تقدير خبر
واحد لئلا يلزم محذور ان كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا وتوارد عاملين مختلفين على معمول
واحد والثالث فتح الاول على جعل لاء الاولى عاملة عمل ان ورفع الثاني على ان لا الثانية زايدة
لتاكيد النفي او ملغاة ورفعه بالعطف على المحل او محل لاء الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز

ان تقدر

او على اعمال الثانية كليس وعكس التشبيه على اعمال الاولى كليس والغاؤها وفتح ما دون
الاول ونصب الثاني بالعطف على لفظ لشابهة الفتح النصب

١٥١

ان تقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وما عطف عليه وعند غيره لابد لكل واحد من خبر منفرد
لئلا يجتمع لا والابتداء ورفع الخبر وهذا التقدير جائز في جعلها زائدة او ملغاة على حد
سواء ورفعه على اعمال الثانية كليس فيكون مرفوعا بها ويلزم تقديم خبرها على حيالها ولا
يجعل الخبر لهما جميعا والا لزم محذوف ان كما سبق في وجه الثاني ويكون الكلام على هذا الجملتين في
الرابع عكس الثالث وهو فتح الاول ورفع الثاني فرفع الاول على اعمال الاول كليس فيكون مرفوعا
بها او على الغائها فيكون مرفوعا بالابتداء وفتح الثاني على اعمال عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه
كالذي قبله سواء على المذهبين والخامس فتح الاول على انه الاولى عاملة عمل ان ونصب الثاني
على انه الثانية زايدة لتاكيد النفي ونصبه بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك في لفظه
عند غيره لانه لما اطرد في لا بنا اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية
فعطف عليه لفظ لشابهة الفتح فيه النصب واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان تقدر لهما
خبرا واحدا بعدهما لان خبرها بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وخبرها
بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده
جملتين كذا قرره الرضي وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل عندهم لا
وحدها فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام عندهم
جملتين ايضا وهذا الوجه ضعيف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة لان نصب الاسم
المفرد مع وجود لا ضعيف والقياس فيه بلا تنوين فهو عندهم كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله
الزمخشري منصوبا على اصلها فعل اي ولا ادى قوة تبنيهما ان الاول هذه الجملة الاوجه جائزة
من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع
على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائز الا اثنين وهما رفع الاول
على الالغاء او على الاعمال عمل ليس ونصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة وعد
وثلثين وجها قاله في التصريح الثاني اذا لم تتكرر لا مع المعطوف ووجب فتح الاول وجاز في الثاني
الرفع والنصب كقوله فلا ابا ابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا وروي وابن

بالرفع

بالرفع عطفا على محل لا مع اسمها وبالنصب عطفا على محل اسمها باعتبار محلها وربما فتح منونا
معه لاحكى الاخفش لا رجل ولا امرأة بالفتح وهو شاذ تميمة يكثر حذف خبرها اذا علم بالحال ويجب
عند التميميين والطائيين نحو قولهم لا ضير اى علينا ولا اله الا الله اى لنا او في الوجود ونحو
نحو ذلك فان جهل وجب ذكره عند جميع العرب نحو لا احد غير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى
تميم الحذف مطلقا فقد غلط وربما ابقى الخبر وحذف كاسمه نحو لا عليك اى لا باس ولا جناح والاصل فان
معا لئلا يكون اجحافا وقيل يحذف فان لان كل واحد ثبت له جواز الحذف فالضمير راجع الى
خبر ان وحجج بعضهم على ذلك قوله فخر نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا اى يا قوم

الخامس افعال المقاربة

لا قرار النوع الخامس من انواع النواسخ افعال المقاربة مصدق قارب وصيغته فاعل بفتح الثالث وقد
تاتي بمعنى الاصل وهو المراد هنا فالمقاربة بمعنى القرب وقد تسمى النواسخ ونواقص ايضا على نحو ما
مر وتسميتها بما قاله بحارفهل من باب تسمية الكل باسم جزئه كتسميتهم الكلام بالكلمة وبيته القول
عينا لانها باعتبار معانيها ثلثة اقسام ما يدل على قرب خبرها وما يدل على ترجيه وما يدل على الشروع
فيه كما يعلم من كلامه الاتي وانما خصوا المقاربة لكونها مرتبة وسطى بين افعال الرجاء وافعال الشروع
والوسط له حظ في كلا الطرفين فكان احق بالترجمة جزئية منها كذا قيل قال بعض المحققين والصواب
ان تسميتها بذلك من باب التغليب وذلك لان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما
تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء مجتمعة من غير تركيب باسم بعض منها يسمى تغليبا
كالقمرين والعمرين اذا تقرر ذلك ظهر لك ان تسمية جميع افعال المقاربة بما فعال المقاربة من التغليب لا
من تسمية الكل باسم الجزء فتامله انتهى وهي على ما عده ستة والا فهي اكثر من ذلك كما سنذكره انه
كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك والثلثة لدنو الخبر اى لقرب ثبوت خبرها
لاسمها وعسى وحلولق وحرى بفتح الراء والحاء المهملتين كذا في التصريح وقال الرضي وقد يستعمل
حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء وحلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما
صاحبها وحرى اى جدير او صاحليقا واصلها حرى بان يفعل وحلولق بان يقوم فحذف حرف الجر
كما هو القياس مع ان واتى ويقال ايضا وهو حرى اى ان يفعل بفتح الراء والنون على انه مصدر بمعنى
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول هم حرى ان يفعلوا واذا قلت هو حرى على فعيل او حرى بكسر
الراء كعلم ان يكون ثنيت وجمعت وانثت انتهى وقال ابن هشام في شرح الشذور لا اعرف من ذكر حرى

من التحرير

من النحويين غير ابن مالك وتبعهم ابو حيان انه ورثم فيها وانها حرى بالبقاء من اسم الافعل وابو حيان هو
الواهم بل ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا
انتهى ومن نص عليها ايضا القاضي عياض في مشارقه والانوار وكان ابو حيان رجع عن انكارها
فذكرها في لحته لاطلاعه بعد ذلك على ثبوتها وبهذا يدفع ما اشار اليه التصريح من تناقض كلاميه
والثالثة لرجائه اي رجاء المتكلم ثبوت الخبر للاسم في الاستقبال فهو من اضافة المصدر الى مفعوله
وحذف فاعله والرجا الطمع في المحبوب وقع ابن مالك في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة
كاد قال بعض الائمة وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه تبعيتهما ان الاول قد ناقض على الاشفاق
كالرجو قال ابن هشام في شرح اللمحة على طمع فيها تواه واشفاق فيها تخشاه وقد اجمعا في قوله تعالى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم قال ابن برى ويحتمل ان يقال انها
تلازم المعنيين لان المرجي للشئ طامع فيه مشفق ان لا يناله والاجود ان يقال انها للتوقع كما في
لعل فان كان المحبوب فهو الرجي والمكروه فهو الاشفاق الثاني القول بفعليته على مطلقا هو ما
عليه الجمهور وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وسيبويه فيما حكاه عنه السيرافي حيث
تتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا والصحيح الاول لاتصاله ضمائر الرفع البارزة
وتاء التانيث الساكنة بها وذلك من اثبات الفعل وانشا وطفق بفتح الطاء طفوقا وبكسرها طفقا
ويقال طبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ وعلق وهب والسنة للشروع فيه اي شروع اسمها في
خبرها وافعاله كثيرة انهاها بعضهم الى نيف وعشرين فعلا وافعال هذا الباب جميعا تعمل عمل
كان فترفع الاسم وترفع نصب الخبر فكاد كقوله نعم كاد يكون عليهم لبدا وكرب كقوله كرب
القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضبى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته ٢
بعض عرضه ليوافعها وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل سيبويه اخلولقت السما ان تمطر وانشا كقوله
انشات نطوف في الاموركما طوى الرحى الدوائر وطفق كقوله نعم وطفق يحصفان عليها من ورق
الجنة وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض الشارب المثل واخذ كقوله واخذت
اسئل والرسوم يجيبني وفي الاعتبار لجابته وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذلال المجير وهب كقوله هببت لوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت بالوم
مغرما. وحق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا بها وقد ورد نكرة محضة كقوله على مهج

يا تيك الله انه له كل يوم من خليفة امر تنبيه حكى تغلب مجئ الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى
زيد قائم قال ابن هشام ويخرج على انها ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر وهذه
الافعال وان كانت تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام فمن ذلك ان خبر كان قد يكون مفردا
وقد يكون جملة اسمية او فعلية وهذه الافعال اخبارها جملة فعلية مبتدوة بمضاع وانما كانت في
الامثلة المذكورة كلها او شذ مجئ خبرى كاد وعسى مفردا منصوبا كقوله فابت الى فهم وما كدت
ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وقوله الاخر اكرثت في العذل لما ذا لا تكرثن الى عسيت
صائما وقولهم في المثل عسى الغوير ابوسا قال ابن هشام كذا قالوا والصواب انه تام حذف فيه الخبر اى
يكون ابوسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا
نفس الصائم انتهى وما قاله من التقدير يأتي في البيت الاول ايضا كما هو ظاهر وعليه فلا شذوذ
واما قطرب فمحال الخبر محذوف اى يمسي مسحا ولبن هو مسحا كما توهمه بعضهم وربما جاء خبر
جعل جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وفعلية غير
مبتدوة بمضاع كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا قال ابن هشام في
شرح الشواهد وهذا لم او يحسن تقريره ووجه ان ذا منصوبة بجوابها على الصحيح المعمول المؤخر
في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وعنه رد على ابن مالك حيث قال
في التسهيل او فعلية مصدرة بماض قال ابن هشام في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها
ماض فان هذا هو محط الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجحا للشذوذ ولهذا لم يقل
احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما ثت يثقلني توبيخ شاذ فرجهة الشذوذ انما جعلوا
شذوذه من جهة دفع التسمح خاصة انتهى قال ابن مالك ومصدة بكلما كما في حديث البخاري وجعل
كلما جاء ليخرج رد في فيه بحجر قال في التوضيح وهذا مبني على الاصل متروك وذلك ان سائر ادوات
الشرط مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر الاصل ان يكون خبرها الخبر كان وقوعه مفردا وجملة
اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر فعلا ماضيا تنبيها على الاصل في مواضع انتهى
على هذا فلا يحسن ان يقال في البيتين والمثل على انه تام حذف فيه الخبر كما قاله ابن هشام والا انتفى
الغرض المذكور مع ان التقدير خلاف الظاهر تنبيه يشترط في الفعل المشتمل عليه جملة الخبر ان
يكون رافعا لضمير الاسم وهو من الاحكام التي اختصت باخبار هذه الافعال وذلك لانها انما جاءت

لتدل على قرب الخبر من الاسم او ترجي حصوله او شروع اسمها في خبرها كما مر فلا بد من ضمير يعود عليه واما قوله وابكيه حتى كاد مما ابثه يكلمني اجاره وملاعبه فشاذ او ماول بان اجاره بدل من الاسم ويجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق وما عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويغلب في خبر الفعلين الاولين وما كاد وكرب تجرده عن المصدرية نحو قوله تقم وما كاد وا يفعلون وقول الشاعر سقاني جوار الله خير جزائه وقد كربت اسباب قلبي تقطع وذلك لانهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرها ان يقترن غالبا بان الموضوعة للاستقبال ويقل اقترانها نظرا الى الاصل كقوله ابيتم قبول السلم منا فقد تم لذي الحربان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت عناقها ان تقطعا وخص المقاربة اقتران خبر كاد بالضرورة قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولم يذكر سيبويه في خبرهما الا التجرد انتهى قلت وليس كذلك بل هو قائل باقتران خبر كاد وذلك انه قال في قوله وما نهنهت نفسي بعدما كدت افعله ان الاصل ان افعله فاضمرت ان فاذا كان يقول باقترانه بقدر فلان يقول باقترانه صريحا اولى والذي ذكر ابن هشام وغيره ان الذي لم يذكر سيبويه في خبره الا التجرد وهو كرب قال وهو مردود بالسماع وقال المبرد في افعله في المضارع المذكور الاصل اضلها فحذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها قال ابن هشام وهو اولى من قول سيبويه لانه اضمر في موضع حقها ان لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد ولعله بنى ذلك على بقاء عملها انتهى ويغلب في خبر فعلين الاوسطين وما عسى واوشك اقترانها اي بان نحو قوله تقم عسى ربكم ان يرحمكم وقول الشاعر ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا وذلك لان عسى من افعال الترجي وهو مختص بالاستقبال فناسب اقتران خبرها بان الموضوعة له وكان القياس وجوب ذلك حتى ذهب البصريون والجمهور الى ان التجريد ضرورة واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت للترجي خلافا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكر الشاويين وتلامذة ابن الصنايع وابن ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للرجا قال ابن الصنايع والدليل على ذلك انك تقول زيد عسى ان يحج وهو شك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه لا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه المصنف تبعا

جماعة منهم ابن مالك وابنه فيشكل كون الغالب معها اقتران الغالب في عسى قاله في التصريح ومن
مجردها عنه قوله عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب والمروي في أمسيت فتح
التاء على الخطاب قاله ابن هشام تبعا لليمني وهو المشهور وقال الدماميني والتحفة الذي سمعته
غير مرة من مشايخنا بالديار المصرية ضمها وقول الآخر يوشك من فر من منية في بعض غراتها يوافقها
وقد يقوم البين مقام أن لكونها للاستقبال كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفى غلات
الكلى والجوانح ومعنى أن واجبة في خبر أخلولق وحري المقترن بها نحو خلولق السماء أن تمطر وحري زيد أن يقوم في خبر الفعلين الأخيرين دنا انشاء وطفق
ونحوها من أفعال الشروع ممتنعة لأنها في الأخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال نحو
انشأ عمرو يقرأ وطفق زيد يكتب وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة وقضيته كلام ابن مالك
بها كالمجرد عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل أنه لما ألغى مفرد لم يظهر مصدر بل
اسما كقوله أتى عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بأن أن وما بعدها تأويل المصدر
فيلزم في نحو عسى زيد أن يأتي الإخبار بالحدث عن الذات ولذلك ذهب سيبويه فيما حكاه عنه ابن مالك إلى
أن المقرون بها ليس خبرا بل مفعول به منصوب على نزع الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في الثاني
المذكور وقرب زيد من أن يقوم ثم حذف الجار توسعا أو يجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى
قارب زيد القيام والكوفيون يرون أن عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى قرب وأن والفعل بدل اشتمال
من فاعلها وورد بأنه رخ يكون بدلا لازما فيتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل أجيب
بأنه لا مانع من أن يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد
رأينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرد إذا كان ظاهرا وأجيب عن الإشكال من قبل الجمهور بأمور
أحدها أنه من باب زيد صوم وعدل الثاني إلى أنه على تقدير مضاف أي في الاسم نحو عسى حال زيد أن
يخرج أو في الخبر أي عسى زيد أن يخرج قال الرضي وفيه تكلف إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدا
لا في الاسم ولا في الخبر الثالث أن زيادة لا مصدرية وليس بشيء لأنها قد نصبت ولأنها لا تسقط إلا
قليلا الرابع أن المصدر الحاصل تأويل الوصف أي عسى زيد قائما ويرجحه مجيء كلامهم عسيت
صائما وهو يرجع إلى الجواب الأول عند الكوفيين لأن المصدر المخبر به عندهم بمعنى اسم الفاعل كما مر
الخامس الفرق بين المصدر وما يأول به ذكره صاحب العباب وانتضاه الشريف الجرجاني قال ابن هشام في

في شرح اللمحة والطف ما يقال في الجواب ما رأيته بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه وهو ان يقدر
الاخبار بالفعل مجردا عن ان ثم لما صح الاخبار به حتى ان لتفيد الترجي لا لتفيد السببية انتهى وافعال
هذا الباب عسى وانشا وكرب من المذكور وغيرها مما لم يذكر جامدة لا تتصرف ملازمة للمضي لصيغة
الماضي فلا يستعمل لها مضارع ولا امر ولا اسم فاعل ولا مصدر واستثنى منها اربعة وهي كاد واوشك
وطفق وجعل فقد جاء يكاد ويوشك ويطفق ويجعل اما كاد فكقوله تقع يكاد زيتها يضيء وحكى
ابن هشام استعمال مصدرها فالوا كادا كودا ومكادا ومكادة وحكى غيره كيدا بقلب الواو ياء وحكى
ابن مالك لها اسم فاعل وانشد اموت سأيوم الرجاء وانني يقينا لرهن بالذي انا كائده اي مما توعد
الذي انا كدت اياه قال ابن هشام في الاوضح والصواب ان كائده بالباء الموحدة والعمل من المكابدة و
هو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في شرح فيون كثير عنه انتهى وقال قرقبة حكى ملك انه
رجع عن ذلك وقال الصواب ما انشده ابن مالك الا انه لم يغير ما وقع في الاوضح لانه كان قد
شاء وبذلك صرح في شرح الشواهد الكبرى فقال والظاهر ما انشده الناظم وقد كنت افت
مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم انضح لي ان الحق معه انتهى واما اوشك فالمضي
فيها اظهر من الماضي حتى ان الاصمعي ابا علي انكر اجيء مضارعها وليس كذلك بل قد ورد في الشاهد
عليه وسمع لها اسم فاعل قال فانك موشك ان لا تراها وقال فموشكة ارضنا ان تعود خلاف
الانس وحوشا يبابا قال ابن هشام في حواشي سيبويه لابي داود المنذر حكاية ايشاك مصدر اوشك
وحكى ابو حيان منها الامر وفعل التفضيل اما طفق فقد حكى الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي
وكسرها في المضارع وطفق يطفق بالعكس وحكى مصدر طفق بالفتح طفقا ومصدر طفق بالكسر طفقا
واما جعل فحكى الكسائي ان البعير يجعل هم حتى يجعل اذا شرب الماء مجتر وفيه شاهد ثان وهو ورود
الخبر جملة فعلية غير مبدوءة بمضارع وحكى الجرجاني استعمال مضارع واسم فاعل من عسى وحكى قوم
استعمال اسم فاعل من كرب وحكى ابن افلح عنه مضارعا وانه يقال كرب يكرب كنصر ينصر تنبيه اشتهر
القول بين المعربين ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل معناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد
يفعل معناه انه فعله دليل الاول وان كاد والمنسوخ وقوله كادت النفس ان يقبض عليه مع
قوي حتوف ريطه وبرود ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد جعل المعربي ذلك لغزا فقال انحو
هذا العصر ما معى لفظه جوت في لساني جريم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت واذا اثبتت فالمعنى

١٥٨

مقام جمود والصحيح ان حكمها حكم سائر الافعال فى ان نفيها نفى واثباتها اثبات وبيانه ان معناها
المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وان معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها
منفى دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصوله وذلك
الفعل دليله اذا اخرج يده لم يكد يريها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها الا ان من لم ير قد يقارب
الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار يقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا
لكان الاخبار بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن العرف ان يقال المريض صلى فقارب الصلوة وان
كان ما صلى حتى قارب الصلوة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان ورد عن ذلك ما كادوا
يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب انه اخبار عن
حالهم فى اول الامر فانهم كانوا اول بدء من ذبحها بدليل ما نالى علينا من تعنتهم وتكررسؤالهم
ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم ان
هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل اخر
كما فهم فى الآية من قوله تعالى فذبحوها هذا تقرير ابن هشام فى المغنى وهو حاصل ما ذكره الرضى
عليه من الله الرضى هذا تتمة لما ذكر من مسايل هذا الباب وتختص عسى واوشك دون
ساير اخواتهما باستغنائهما عن الخبر ومثلهما اخلولق ولم يذكره لانه لم يذكره مع الخلف وقد
ذهب الخضراوى الى منع ذلك فيه وانما يستغنيان عن الخبر فى ما اذا وليهما ان والفعل نحو عسى
ان يقوم زيد واوشك ان يذهب عمرو فان وصلتها فى موضع رفع بهما على الفاعلية ولا يحتاجان
الى خبر وظاهر كلام الجماعة ان الفعل ذلك تام وذهب ابن مالك الى انه ناقص لان وصلتها
مسد جزيه كما فى احب الناس ان يزكوا قال اذ لم يقل احد ان حسب خرجت فى ذلك عن اصلها و
هو ظاهر عبارة المصنف بنبهات الاول انما يتعين استغناء الفعلين المذكورين عن الخبر فى الحالة
المذكورة اذا لم يل الفعل الذى بعد ان ظاهر نظمهم يصح رفعه بنحو عسى ان يقوم واوشك ان
تقعد فان وليه ظ بالصفة المذكورة كمثال المصنف تعين ذلك بل جاز فيه ثلثة اوجه احدها
والثانى الوجهان الاتيان فيما اذا قدمت الاسم وقلت زيد عسى ان يقوم وسياتى بيانهما وعلى هذا
يكون الاسم مبتدا مؤخر الاخير والثالث ان يكون ما بعد الفعل الذى بعد ان مرفوعا بعسى اسما
لها وان والفعل فى موضع نصب على الخبر تعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة والفعل الذى

بعد

بعدها

وإذا قلت زيد عسى أن يقوم فلك في جملتها أن تعملها في ضمير زيد وما بعدها خبرها وتفريغه عنها
اسم مغن عن الخبر ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع فعلى الأول تقول هند عست أن
تقوم والزيدان عسيا أن يقوما والزيدون عسوا أن يقوموا وعلى الثاني عسى في الجميع

١٥٩

بعد أن فاعله ضمير يعود على فاعل عسى وجاز عوده عليه وإن تأخر لتقدمه رتبة ومنع الشلوبين
هذا الوجه لتضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر وأجازه المبرد والسيرافي والفارسي ويظهر أثر
الخلاف في التأنيث والتثنية والجمع فتقول على مذهب غير الشلوبين عسى أن يقوما الزيدان و
عسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وقد يضمر في الفعل لأن الظاهر ليس مرفوعه
بل هو مرتفع بعسى وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول عسى أن يقوم الزيدان وعسى أن يقوم
الزيدون وعسى أن تقوم الهندات فلا تأتي في الفعل بضمير لأنه رفع الظاهر الذي بعده الثاني
يجوز أن تقدر العاملين تنازعا زيدا في المثال المذكور فيحتمل الإضمار في عسى على إعمال الثاني
فتكون ناقصة قاله ابن هشام في المغني وفيه نظر لأن أحد الفعلين جامد وسيأتي أن التنازع لا
يكون بين الجامدين ولا جامد وغير الثالث فإذا قلت عسى أن يضرب زيد عمرا امتنع كون زيد
اسم عسى إجماعا لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بالأجنبي وهو زيد ونظير
قوله عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا قاله في المغني وإذا قدمت على أحد الفعلين اسما وقلت
في عسى مثلا زيد عسى أن يقوم فلك وجهان أحدهما أعملها أي عسى في ضمير زيد فتكون مسندا إليه
وهو اسمها فما بعدها وهو أن والفعل في موضع نصب على أنه خبرها فتكون ناقصة وهل لغة تميم
والثاني تفريغها عنه أي تجريدها عن ضمير زيد في المثال المذكور فما بعدها وهو أن والفعل اسم
ما أول مغن عن الخبر فتكون مسندة إليه أي تامة ويظهر أثر ذلك أي المذكور من الوجهين في
حال التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث فعلى الوجه الأول وهو وجه الإضمار تقول
هند عست أن تقوم فهند مبتدأ وعست فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وأن
يقوم في موضع نصب على أنه خبر عست وعست ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ والزيدان
عسيا أن يقوما فالزيدان مبتدأ وعسيا فعل ماض ناقص والألف المنقلبة عنها اسمها وأن يقوما خبرها
وجملة عسيا ومعمولها خبر المبتدأ والزيدون عسوا أن يقوموا كذلك والهندات عسين أن يقمن
كذلك وعلى الوجه الثاني وهو التفريغ عن الضمير تقول هند عست أن تقوم والزيدان عسيا أن يقوما
والزيدون عسوا أن يقوموا والهندات عسين أن يقمن فقد عست مفرغة عن الضمير في أمثلة الجمع و
تي تامة وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي معرفوعها في موضع رفع على
الخبرية للمبتدأ قبلها وهو الأفصح وبه جاء التنزيل قال عز من قائل لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكون

١٥٠

خبرا نهم ولا تشاء من تشاء عسى ان يكن خبرا نهن فائدة يجوز في عسى اذا اسندت الى ضمير كسر سينها نحو فهل عسيتم ان توليتم قرء نافع بالكسر وغيره بالفتح وهو المختار وهنا انقضى كلام المصنف في النوع الاول من انواع المعربات من الاسماء وهو ما يرد مرفوعا لا غير ثم في النوع الثاني منها وهو ما يرد منصوبا لا غير فقال

النوع الثاني من انواع المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا لا غير وهو ثمانية بدليل الاستقراء ولما كان الاصل منها هو المفاعيل الخمسة وكان المفعول به اكثرها استعمالا واشهرها ذكرا وامكنها في النصب لشدة احتياجه اليه لانه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل قدمها باداء به فقال

الاول المفعول به ويقال له المفعول على حذف الصلة قال ابن هشام جروا اصطلاحهم على انه اذا قيل واطلق لم يرد الا المفعول به ولما كان اكثر المفاعيل دورا حفضوا اسمه اما كان حقه ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا بقيد الاطلاق انتهى والضمير في به يرجع الى ال الموصولة اي الذي يفعل به الفعل وكذا في المفعول له ومعه وفيه وهو لاسم الفضلة وهي عبارة عما يسوغ حذفه من اجزاء الكلام مطلقا الا لعارض قال ابن مالك في شرح العمدة هي عبارة عما زاد على ركني الاسناد كالمفعول والحال والتمييز فخرج بها العمدة وهي ما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل وشملت جميع المنصوبات الاصلة منها والمحمول عليه وقوله الواقع عليه الفعل اخرج سائر سائر المنصوبات اما بقية المفاعيل فلانه لا يقال في شيء منها ان الفعل واقع عليه بل يقال في المفعول المطلق انه واقع وفي غيره ان الفعل واقع له او معه او فيه واما غيرها فظاهر والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به بلا واسطة بحيث لا يعقل الا به نفيا كان او اثباتا فقط فاخرج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا واوجدت ضربا وخلق الله العالم وقيل ذكر الوقوع وارادة التعلق حقيقة ام مجازا له لا سبيل الى الاول لعدم الوضع ولا الى الثاني لعدم الانتقال بينهما قيل ووقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة عبارة عن التعلق المذكور فيكون ارادة التعلق من الوقوع حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع بيان الانتقال او يقال الوقوع لا ينفك عن التعلق فكان التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم واريد اللازم هذا وانما استغنى عن اضافة الفعل الى الفاعل كما فعل ابن الحاجب بجعله الفضلة هي الجزء فان فائدة اضافته اليه على ما ذكره رضي اخراج مثل زيد في ضرب زيد بالبناء للمفعول فانه لم يعتبر بناءه الى الفاعل ومثل ذلك خارج بالفضلة فانه عمدة ولو فعله ايضا لكان فيه لكن فائدة صرف الفعل عن المعنى الاصطلاحي في صفوستنا الوقوع اليه عن التجوز وشمول التعريف لمفعول عين الفعل عن التكلف فظهر

١٤١

قول بعضهم انه لا فائدة في الاصل اي الرابح والمفعول الذي ينبغي ان يكون عليه اذا لم يمنع مانع تاخره عنه اي عن الفعل وعن الفاعل ايضا بدليل ما ذكره في كلامه اثر الاصل في الفاعل تقدمه على المفعول نحو ودرس سليمان داود لان طالب الفعل للمسند اليه الذي لا مناص الا بد اشد من طلبه للمفضلة وذلك لان الفاعل منشأ الفعل والمفعول مورده ومتعلقه فالفعل ينشأ عن الفاعل ثم يصل الى المفعول وقد يجب هذا الاصل في مسائل احدها ان يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة او الخفيفة فلا يقال زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مؤكد بالنون وهو خبر عن زيد اي التصدر وتوكيد الفعل موذنا بكونه مؤكدا فتامل انتهى فان قلت فقد قال ابن مالك في الفصيح والرفع والنصب اجعل اعرابا فقدم مفعول الفعل المؤكد بالنون عليه قلت اجيب باحتمال ان يكون الحكم المذكور مفروضا في الاختيار وانه يجوز التقديم في الضرورة الثاني ان يحصل بتقديمه التباس بالمبتدا نحو موسى ضرب عيسى الثالثة ان يكون الفعل متعجبا نحو ما احسن فلانا يجوز زيدا ما احسن لانه يتصرف في معموله الرابعة ان يكون الفعل محرف مصدر تام عامل نحو كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز ان تضرب زيدا كرهت ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته الخامسة ان يكون الفعل مقرونا بلام الابتداء نحو ليحب الله المحسنين فلا يجوز المحسنين ليحب الله هذا ان لم يوجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا لعمرا لينصرن او بلام القسم نحو والله لافولن الحق فلا يجوز والله الحق لافولن السادسة ان يكون المفعول ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل اختلف في علة ذلك فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا يلتبس بان المكسورة ولا تدفع الفتحة الخفيفة هذا اللبس فان قلت هلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورين باللام المقدرة بل الجار وامثل قولك انك فاضل اكرمت قلت اجيب بان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء اظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر تقول اكرم زيدا انه فاضل لا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه ولم لا اكرم عمرا فقيل انه فاضل وانه جاهل فاعتبروا هذا اللبس من الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض وقد يتقدم اي المفعول به على الفعل لقوته في العمل ولاجل ذلك خامسا المفعول به على المفاعيل

كلها الا المفعول معه سواء في ذلك ولذلك عبر عنه بالتسهيل بمتعلق الفعل فتقدم جوازا
حيث لا موجب لتقدمه لا مانع منه لافادة الحصر اي حصر فعل الفاعل في المفعول نحو زيدا ضربت
اي لا غيره او حصله بحسب ما يقتضيه المقام هذا قول الجمهور وكاد اهل البيان يطبقون عليه وخالف في
ذلك ابن الحاجب في شرح المفصل الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس وهم واستدل على ذلك بقوله تعالى
فاعبد الله مخلصا له الدين اغنى عن افادة الحصر في الاية الاولى ولو لم يكن فما المانع من ذكر المحصور
في محل بغير صيغة الحصر كما قال تعالى واعبدوا ربكم وقال امر الا تعبدوا الا اياه بل قوله تعالى
بل الله فاعبد من اقوى ادلة الاختصاص فان قبلها لئن اشركت ليحبطن عملك ولو لم يكن للاختصاص
وكان معناها اعبد الله لما حصل الاضراب الذي هو معنى بل واعترض ابو حيان على مدعي الاختصاص
بنحو ما غير الله تامرونني اعبد واجيب بانه لما كان من اشرك بالله غيره كانه لم يعبد الله كان امرهم
ما اشرك كانه امر بتخصيص غير الله بالعبادة وورد صاحب الفلك الدائر الاختصاص بقوله تعالى كلا
هدينا ونوحا هدينا من قبل وهو من اقوى ما رد به واجيب بانه لا يدعى فيه اللزوم بل الغلبة وقد
يخرج الشيء عن الغالب قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد اجمع الاختصاص وعدمه في اية واحدة وهي
اغير الله تدعون ان كنتم صادقين بل اياه تدعون فان التقديم في الاولى قطعا اليس للاختصاص انتهى
وعلى قول الجمهور فشرطه ان لا يكون التقديم مستحقا تنبيه المشهور ان الحصر والاختصاص
مترادفان واخطأ تقي الدين السبكي التفرقة بينهما فقال اشتهر كلام الناس في تقديم ان المعمول يفيد
الاختصاص وقد يفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر وليس كذلك وانما الاختصاص شيء
والحصر شيء اخر والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة الحصر انما عبروا بالاختصاص والفرق بينهما
ان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوص من غير تعرض
لنفي غيره انتهى وقوله ان الفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظ الحصر ممنوع فقد ذكرها غير واحد
هذه مسئلة بيانية نطقنا بها تبعا للمصنف والا فالتقديم والتاخير اللذان يلزم النحوي النظر
فيهما انما ما اقتضته صناعته من الجواز والوجوب فقط لا ذكر فوائدهما ووجوبا في مسئلتين
اشار الى الاولى للزومه الصدارة اي صدر الكلام وذلك اذا تضمن معنى الاستفهام نحو من ضربت او
الشرط نحو ايا ما تدعوا او اضيف الى ما تضمن معنى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من
تضرب ضربت الثانية ان يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب اما وليس للعامل مصبوغير مقدم عليها

نحو

نحو فاما اليتيم فلا تقهر وقد تقدم ما نحو وتبلت فكبر بخلاف فاما اليوم فاضرب زيدا البتة فهما
الاول منع الكوفيون تقديم المفعول في نحو زيدا غلامه ضربت لانه متاخر في التقدير من وجوه
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه عامله والثالث بالنظر
الى مفعول ضرب لانه معموله فبقي الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قولك
واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط بخلاف زيدا ضرب غلامه لانه
متاخر من جهة المعمولية والمفعولية ومنعوا ايضا غلامه وغلام اخيه ضرب زيدا وما اذا اخذ
زيد على ان في اذا ضمير زيد لان المفسر منها هو الفاعل ولا يجوز ان تقدم قبل المفعول المقدم على
الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف نفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا بخلاف
ضرب غلامه زيدا فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقدمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيدا لانك
حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو الفضلة وذلك بان قدمته
على الفعل واجاز ذلك البصريون في المسائل الخمس قال الرضي وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي فالاول
ولان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل الخ واما اتصال ضمير
المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب بغلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد
عامله ولان المستثنى قد سد في الاخيرة مسد الفاعل ولورود السماع بما منعوه فنظير الاول قوله
كعيا اخوها وانفاد منهما ولو ابى بات بالتخليد في سقر ونظير الثانية قوله رايه مالف الذ الف
الحمد وشيقى بعيد المغرد ونظير الثالثة قوله شر بوصيها واخواله ركبت عنز بحدج جلا
ونظير الرابعة قوله ما شاء ان شاء ربي والذي هو لم يشا فلست تراه فاشيا ابدا ونظير الخامسة
قوله ما المرء ينفع الا ربه فعلا م يسمال لغير الله اما المعنزا البعير المهملة وسكون النون ثم
زاء معجمة والبيت الثالث اسم لغير نة من طسم سبيت فحملوها في هودج والطفوها بالقول والفعل
فقال هذا شر بوصي اي حين ضربت اكرم للتاء وشر منصوب على الظرفية بركبت اي ركبت في شر
بوصيها والحدج بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المهملة ثم جيم مركب للانثى كالمحفة فان قلت المقدر
في المسئلة مفعول به وهذا ظرف زمان فهما مغايران قلت المسئلة مفروضة فيما لم يذكر المفعول به
لان التقديم ليس مختصا به كما تقدم الثاني الناصب للمفعول به اما فعل متعد نحو ضرب سليمى داود
او اسم فاعل نحو ان الله بالغ امره او اسم مفعول نحو زيد مضروب غلامه وهما او اسم فعل نحو عليكم انفسكم

او مصدر

١٤٤

او مصدر نحو ولولا دفع الله الناس واما اسم تفضيل فلا ينصب المفعول به وان كان متعديا
وكذا الصفة المشبهة لانها لا تشتق الا من لازم والاصل كون الناصب مذكورا كما في هذه الامثلة
وقد يضمر جوازا اذا دل عليه دليل قالي او حالي فالاول كقوله تعالى قالوا خيرا اي انزل ربنا
خيرا بدليل ماذا انزل ربكم والثاني نحو قولك لمن ناهب لتفرمكة باضمار اترید او ووجوبا
وذلك فيما نصب على الاشتغال نحو زيدا ضربته او على النداء نحو يا عبد الله وسيأتي الكلام
عليهما او على الاختصاص نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف باضمار اخص او على التحذير ايا ك
نحو ايا ك والاسد اي اتياك باعد او احذر الاسد او بغيرها بشرط عطف وتكرار نحو راسك و
التسيف اي باعد او احذر الاسد او على الاغراء بشرط احدهما نحو المروءة والنجاءة وقوله اخاك اخاك
ان من لا اخا له كساع الى الهيجاء بغير سلاح باضمار الزم الثاني تمييز منصوب لا غير المفعول
المطلق سمي بذلك لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة من غير تقييد ومن ثم قدمه الزمخشري
وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل فلا يقال فيها المفعول به او فيه او معه
اما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل واحد من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا فان قلت هذا منتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه
مفعول ولم يشمله التعريف قلت اجيب بان اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا
اصطلاحيا قال ابن هشام وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي بالمفعول الا المفعول
به خاصة وتقول في غير مشبه للمفعول به وهو مصدر يؤكد عامله الناصب له وان لم يكن مشتقا
منه وتوكيده له باعتبار حدثه المفهوم منه مطابقة ان كان مصدرا وتضمنا ان كان غيره ويسمى
هذا النوع مبهما او المبين لنوعه او عدده اي نوع عامله او عدده وذلك باعتبار الحدث المفهوم
منه على حد ما تقرر ويسمى كل من هذين النوعين مختصا وموقتا ويدخل في قوله عدد الواحد لانه
عدد باجماع وخرج بقوله يؤكد عامله الى آخره المصدر في نحو قتلت اجلا لا لك وكرهت ضربك لا شفقا
التوكيد وبيان العدد ونحو الفجور الثاني في كرهت الفجور الفجور فانه وان كان مؤكدا لكن لا لعامله
ولا يرد على الحد المفعول به في نحو كرهت كراهتي لان المراد بكون المصدر مؤكدا لعامله او مبينا النوع
او عدده كونه كذلك بحسب لا لة اللفظ كما نبه عليه ابن الحاجب في مثاله وكراهتي على تقدير كونه
مفعولا به ليس بهذه المثابة ثم يرد عليه الخبر في نحو ضربا ضربتان وضربا ضرب اليم فانه مبين للعدد

الثاني المفعول المطلق

فالاول

في الاول والمنوع في الثاني او صفة بالهم فهو المفوض به وكذا الحال المؤكدة لعاملها اذا كان مصدرا
فلو قال وليس خبرا ولا حالا كما فعله ابن هشام في الاوضح لسلم من ذلك تنبيه قيل يرد على
هذا الحد نحو خلق الله السموات فان السموات مفعول مطلق على الصواب وليس بمصدر انتهى
وقد يمنع الورود باحتمال ذهابه الى ما عليه الجمهور من انها مفعول به لا مطلق مفعول والقائل
بانها مفعول مطلق جماعة من الائمة منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني وفخر الدين الرازي وجار الله
الزمخشري وابو عمرو بن الحاجب وجمال الدين بن هشام قالوا الان المفعول به ما كان موجودا قبل
الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كضربت زيدا فزيد كان موجودا قبل الضرب وانما
فعلت به النصب والمطلق المفعول ما كان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده كالسموات في خلق السموات
فانها لم تكن موجودة بل عدما محضا والله اوجدها وخلصها من العدم فكانت مفعولا مطلقا لا
مفعولا به قال ابن هشام والذي عرفت اكثر النحويين في هذه المسئلة انهم يمثلون المفعول المطلق
بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون
الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انها لا تختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال
والذوات جميعا قال وكذا البحث في انشاء كتابا وعلمت خيرا انتهى واجاب الجمهور بان المفعول به بالنسبة
الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم وجد الفاعل فيه شيئا الخ فان اثبات صفة غير الان
الوجود تستدعي ثبوت الموصوف ولا واما المفعول بالنسبة الى الايجاد فلا يقتضي ان يكون
موجودا ثم وجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لزم تحصيل الحاصل و
اما التزام كونه موجودا قبل الفعل على كل حال فدعوى لا دليل عليها نحو ضربت ضربا مثال
للمفعول المطلق المؤكد لعامله ومثله نحو قعدت جلوسا والله انبتكم من الارض نباتا وهل
العامل فيهما الفعل المذكور او مقدر بمعناه وقولان لفظه الاول قضيته كلام سيبويه على ما
قيل كما في التسهيل وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي ومرتضى الرضي عليه من الله الرضا
ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان في معناه وصل اليه كما وصل الى ما هو من لفظه ولان
الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجاة اليه والثاني هو مذهب الجمهور وكما قال ابن عقيل لان
الكثير كون المصدر من اللفظ للفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير اولى ضربت
ضرب الامير مثال للمفعول المطلق المبين لنوعه وهو عطف على ضربت ضربا بتقدير او ضربت

ضرب

ضرب الامير ليكون عطف مثال على مثال الا على ضربا فافهم والاصل ضربا مثل ضرب الامير فحذف
الموصوف ثم المضاف ومثله ضربته ضربا شديدا او ضربته الضرب بالمعهود فلو اردت
بالضرب الجنس كان من قبيل المؤكد على ما ذكره بعض المتاخرين او ضربت ضربتين مثال للمفعول
المطلق المبين لعدده ومثله فذكنا دكة واحدة وضربته ضربات وقد ينوب عن المصدر غيره
من صفته نحو اشتمل الصماء او ضميره نحو عبد الله ظننته جالسا نصب عبد الله واشارة اليه
كضربته ذلك الضرب ولا يشترط كونها متبعة بالمصدر وقول ابن مالك باشتراطه مردود بقولهم العرب
ظنت ذلك يشترون ثم الى الظن او مرادف له نحو شنيته بغضا واحببته مقتة او شاركه له في
مادته وهو ثلثة اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله انبتكم من الارض نباتا ومصدر
لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا الاصل اغتسالا وانباتا وتبتلا او دال على نوع منه كقعد القرفصاء
ورجع القهقرى والاصل قعد القعد القرفصاء ورجع الرجع القهقرى او دال على عدده كضربته
عشر ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او على آلته كضربته سوطا او سوطين واسوطا
والاصل ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات بسوط او كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض
نحو ولو تقول علينا بعض الاقاويل وما الاسنفهامية نحو فما تضرب زيدا اى اى ضرب تضرب زيدا
او ما الشرطية ما شئت فنم اى اى نوم شئت فنم والمصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع بل هو مفرد
دائما باتفاق قال الرضى اذا المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتحقق الفعل الا
المهية من حيث هي هي والقصد الى المهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها
والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فناقضا انتهى واما العدد فيثنى ويجمع باتفاق
لان العدد قد يكون اثنين فصاعدا وفي المصدر النوعي خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب الى جواز
تثنيته وجمعه قياسا لحصول ما يكون معه التثنية والجمع اذ النوع المميز اذا انضم اليه نوع اخر
ثبت الامر الذي يكون به التثنية واذا انضم اليه نوعان فصاعدا حصل ما يكون به الجمع فيجوز
ان تقول قمت قيامي زيد وعمرو وقتلت قتولا كثيرة ومنهم من منع في غير المسموع وهو ظاهر
مذهب سيبويه واختيار الشلوبين والاول هو الاشهر تنبيه عامل المفعول المطلق اما
مصدر نحو سيرك سير الجيش متعب او ما اشتق منه من فعل نحو وكلم الله موسى تكليما
او وصف نحو والصافات صفا او اسم مفعول نحو الخبز اكول اكلا وشرط الفعل التصرف والتمام

وعدم الالغاء ولا يقال ما احسن زيدا حسنا ولا احسن بزيد احسانا خلافا للمبرد لعدم التصرف فيهما فكما لا جامد لا مصدر له ولا يقال كان زيد قائما كونا على خلاف فيه ولا زيد قائم ظننت ظنا جزم به في التصريح وشرطا لوصف ان يكون دالا على الحدوث فلا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الهمم لوما واما بيضهم سربال اخيها فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع ولا ينتصب بغير الثلثة لا تقول نزال ولا لاصه سكوتا وزعم تغلب في نحو انا الرجل علما ان علما مفعول مطلق منصوب بالرجل على تاويله بالعالم قال ابو حيان وغيره هو غير محول عن الفاعل بتاويل الرجل بالكامل اى انت الكامل علما وليس مفعولا مطلقا ثم هو اعني المطلق يجوز حذف عامله لدليل قالي او حالي كقولك للقادم اولا ان قال سا قدم عليك خير مقدم اى قدمت ومنعه ابن مالك في عامل المؤكدة قال لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو ما انت الا سير ووجوبا في نحو سيرا وسقيا ورعيا تعقبه ابن عصفور بان ما ذكره ليس من التاكيد في شيء لان المصدر وعامله نائب منابه العامل اذا دل على ما يائي عليه وهو عوض منه بدليل امتناع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد انتهى قال ابن هشام في بعض حواشيه على الخلاصة والحق ان المصدر النائب عن عامله من قسم المصدر المؤكد ويجب حذف عامله اى المفعول المطلق سماعا ولا يقاس عليه لانه لا ضابط له يعرف به وذلك في مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف افعالها لمعرفتها مع كثرتها واحتياجهم اليها فدل على وجوب حذفها فنصبها بدل على عاملها وجعل المصدر عوضا منها من حيث انه بمعناها فهي في المعنى معللة بالكثرة الا انه لما لم يقدر على ضابط يعرف به فاكثر مما لم يكثر احتيج الى السماع فلذلك اسند الحذف اليه نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وجدعا اى جدع الله جدعا قال الرضي وكلا ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعا لله جدعا وشكرا لله شكرا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكائية نحمده على عظيم احسانه ونيّر برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء وامثالها ينبر بالاضافة او بحرف الجر فاعله نحو كتاب الله وصنعه الله ونحو سحقا له

وبعدا او مفعوله نحو ضربا الرقاب وسبحان الله وتحو شكرا له وعجبا منك ولم يكن من قبيل
النوع نحو مكرا ومكروها وسعيا لها فيجب حذف العامل في جميع هذه قياسا اذ قد عرفت
له ضابطا كليا كما ذكرناه وقال انما وجب حذفه مع الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا
بالفعل واستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو
موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله و
سبحان الله واما للقدام ما يدل عليه نحو كتاب الله وصبغة الله او لكون الكلام مما يستحسن
الفراغ منه بشروعه كلبيك فبقي المصدر بها لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكره هو مقصر
المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بتين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قام ظهورها الفعل
بل لم يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعدت وعد الله واستبح سبحان الله واحمد حمد الك انتهى ملخصا
وصرح بعضهم بانه اذا قلنا سقاك الله سقيا وحمدت الله حمدا مع التلفظ يكون خبرا لا انشاء
واذا كان انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين بريدانهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر
تركت الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم يجز ان تذكر المصدر انتهى وليس بشئ اذ ما وقع في الخطبة
المذكورة من كلام امير المؤمنين عليه السلام مراد به الخبر وهو من الفصاحة بحيث لا يخفى تبيين
من جملة المصادر المذكورة مصادر لم توضع افعالها اصلا فيقدر لها عامل من معناها على حد تعلم
جلوسا وهي ثلثة انواع احدها ما يستعمل مفردا فقط نحو افة وتفة لك اي قدرا لا افة وسحقا لا زيد
والتقة وسحقا للاظفار وذفرا اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل حكى
ابن الاعرابي في الدعاء على القوم بهرهم الله غلبهم الثاني ما يستعمل مضافا فقط نحو بله زيدا بالاضافة
الى المفعول اي تركه ويستعمل اسم فعل فتقول بله زيدا بالنصب اي دع زيدا واسماء الافعال كيف
فتقول بله زيدا بالرفع اي كيف زيدا الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد
وويحة وويلا له وويله اي حزنا له وحزنه وكبقية التقدير ظاهر من القبيل وقيل يقدر لويح بهم
لانها كلمة رحم والويل عذاب لانها كلمة عذاب ويجب حذفه قياسا فيما علم له من استقراء كلامهم
ضابطا كليا يدل على حذف الفعل معه لرفع ما فيه من القرينة الدالة على خصوص الفعل وقوع
ما يسد مسده ويجري عليه الرفع ذلك في مواضع منها ما وقع تفصيلا لعاقبة مضمون جملة تقدمت
طلبية كانت نحو قوله ثم فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فجملة قوله فشدوا الوثاق

١٢٩ مضمونه لشدة الوثاق وعاقبته اما قتل واما استرقاق او من او فداء فيفصل هذا المطلوب بقوله فاما
منا بعد واما فداء او جزية كقولك زيد يكتب فقرائه بعدا وبعدا وعمرو يشترى فاما بيعا واما
اكلا ومنه قوله لاجهدن فاما درا واقعة تحتى واما اوقوع السول والامل فذره ووقوع تفصيل
لعاقبة الجهد اى اما ادرء واما ابلغ وانما وجب الحذف فى هذه الصورة لوجود القرينة ونصب
المفعول المطلق لاشعاره بالعامل المحذوف وسد الجملة المقدمة مسد المناسبة له من جهة
انه تفصيل لعاقبة مضمونها بخلاف ما لو وقع غير تفصيل كنت منا او تفصيلا لا لعاقبة مضمون
جملة كزيد ليس فارسا فرسها او بعيدا ومنها ما وقع مؤكدا لنفسه او لغيره فالاول هو الواقع بعد جملة
هى نص فى معناه لا يحتمل من المصادر غيره نحو له علي الف اعترافا فجملة له علي الف نص فى الاقرار
لا يتطرق عليه احتمال غيره فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا مؤكد لا عترف الذى تضمنه الجملة
كما ان المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد هيهنا مضمون المفرد اى الفعل
مع ذو فاعل لان الفعل وحده ذال بطريق النص على الضرب واما فى مثلنا فالاعتراف
مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون حد جزئيها لا يقال مضمون الجملة ثبوت الالف عليه
ومفهوم الاعتراف مطلق لانا نقول هذا المطلق مندرج فى ذلك المقيد فهو ايضا مضمون
الجملة وسمى مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرار ما قبله فكان الذى قبله نفسه وقد جوز فيه الرفع جزا
لمبتدا محذوف اى هذا الكلام اعتراف والثانى هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فنصب
بدا نحو زيد قائم حقا فجملة زيد قائم قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونا ثابتا
بحسب الواقع فيكون حقا ولا يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاءت المعتمد
المذكور يصدقات بدا نصا فى الحقيقة وسمى مؤكدا لغيره لانه تجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا
فهو مؤثر والمؤكد متاثر والمؤثر غير المتاثر وانما وجب الحذف فى هاتين الصورتين لوجود القرينة
وهو نصب المصدر فيهما لاشعاره بالمحذوف وسد الجملتين فيهما مسده والمناسبة ظاهرة تنبيه
الاصح كما فى التسهيل منع تقديم هذين المصدرين فلا يقال اعترافا له على الف ولا حقا زيد قائم
لان العامل فيهما فعل مقدر يفسره مضمون الجملة اى عرفت بذلك اعترافا واحققه حقا والتاخير
ذلك الا بعد تمام الجملة قال الرضى وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين
فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل فلا يتقدم المصدران لضعف العامل ولا يكونان اذا من هذا الباب

قوله

وما انت الا سيرا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا ومررت به فاذا له صوت صوت حمار

ومنها ما وقع محصورا فيه بالا او بانما فكرناه بعد اسم لا يصلح خبرا عنه فالاول نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا والثاني نحو زيد سير سيرا والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سيرا وانما زيد يسير سيرا وقد يجيء ذلك معرفا نحو ما انت الا سير البريد وزيد السير السير فالاسم الذي جاء بعده المصدر في هذه الامثلة اسم عين والمصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك كله للقرينة التي هي نصب المصدر لاشتغاله بالمحذوف كما مر مع عدم صلاحيته للخبرية لو رفع وقيام الا وانما في الاول وطرو التكرير في الثاني مقام المحذوف فنبهاه ان الاول لو اقيم لم يكن ثم داع الى التكرير في الاقامة وانما قامت الا مقامها لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير فان لم يكن المصدر محصورا ولا مكررا لم يجب الحذف نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفت قلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم وعلل الرضي وجوب الحذف في هذه الصورة بان المتصور من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه وهو وضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك الله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التخصيص على الدوام والدرام لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فضعا العامل لازم الحذف وقد وقع له في باب المبتدا ما يأتي في هذا وذلك انه قال الاصل في سلام عليك سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث هذا هو الحق والاول غير مرضي ومنها ما وقع علاجيا للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار فصوت حمار وقع علاجا للتشبيه بعد جملة هي قوله فاذا له صوت هي مشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر وهي صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم هو الضمير المجرور في له والجمهور على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة السابقة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار واقيم مقام المصدر كما في انبت نباتا وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر ويجب الرفع في نحو قوله

له علم علم الفقهاء لان العلم ليس علاجيا اذ العلاجي ما كان من افعال الجوارح وفي نحو صوت
حمار لعدم تقدم الجملة وفي نحو فاذا في الدار صوت حمار ونحو عليه نوح نوح حمام لعدم تقدم
صاحبه فيهما ويجوز النصب فيهما على الحال من الضمير والمستوفي الشروط ان كان نكرة جاز فيه الرفع
على البدلية والصفة او ان يكون خبر المحذوف وان كان معرفة امتنعت الصفة الا في الضرورة وجاز
واجازها الخليل على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان او لا خلاف ذهب بن خروف الى
ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وابن عصفور الى انهما
متكافئان لان في النصب التقدير والاصل عدمه وفيها ما وقع شيء دال على التكرير والتكثير
نحو لبيك وهو مثنى مصدر لب بالمكان اذا اقام به وجوز ان يكون مصدر الب بمعنى لب فيكون
محذوف الزوائد والوجه الاول لان الاصل عدم الحذف فالاصل اذا الب لك لبين اي اقيم على
طاعتك لبا كثيرا مستمرا ولبين المراد خصوص الاثنين وجعلت التثنية دالة على التكثير
لانها اول تضعيف للعدد وزعم يونس ان لبيك مفرد كلديك والاصل لبب كجعفر قلبت الباء
الاخيرة ياء لثقل التضعيف ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم صلت يا بالاضافة الى
الضمير كلديك وعليك وسعديك وهي تابعة لبيك اي اسعدك اسعادين ولا تستعمل بدونها مثل
ذلك دواليك اي مداولا الامر والين وحنانيك اي يحنن بعد تحنين وهذا ذيك اي اسرع اسراعين
وهجاجيك اي كف كفين وعامل هذين فعل عامل لبيك من معناها وعامل البواقي من لفظها وانما
وجب الحذف في ذلك لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرير مقام المحذوف
كذا قيل ورد بان التكرير لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن اللفظ المحذوف ثم يرد
نحو فارجع البصر كرتين لان المصدر مثنى فيه معنى التكرير ولم يجب حذف عامله قال الرضي
ليس وقوع المصدر مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله شوا كان المراد بالتثنية
التكرير نحو ارجع البصر كرتين اي ارجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربتين اي
مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا
قبل انتهى وجميع هذه المصادر لا تتصرف اذ لا يستعمل لها افعال وامّا التي يلبى فهو مشتوق من
لبيك نحو سبحان من سبحان الله وبسمل من بسم الله تمتة وتما يجب حذف العامل فيه وجوبا
ما كان توبيخا شوكان معلنا بهم او لا كقوله ارضي وذوبان الخطوب بنوشني وامكرا وانت في

الثالث المفعول له وهو المنصوب بفعل فعل لتحصيله او لحصوله نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا

١٢٢ الحديد وقوله حنولا وانما الاوعيك موليع ينبئك اسباب السيادة والمجد قال الدماميني ولا مانع من ان يقال همزة التوبيخ هنا محذوفة كما تحذف همزة الاستفهام الحقيقي انتهى قلت نعم لا مانع ولكن المراد من عدم الاستفهام عدم لفظا فقط وانما وجب الحذف فيه لقيام القرينة وهي النصب وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف الثالث مما يرد منصوبا لا غير المفعول له ويقال له المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو الاسم المنصوب بفعل اصطلاحي او شبهه من مصدر او وصف كما سيأتي فعل ذلك الفعل مرادا به اللغوي اي الحدث على طريقة الاستخدام اي لتحصيل المفعول له او حصوله اي وجوده فقوله المنصوب كالجنس يشمل جميع المنصوبات وما بعده مخرج لما عدا المحدود فالاول وهو ما فعل الفاعل لتحصيله نحو ضربته تاديبا فتاديبا مفعول له لانه منصوب بفعل وهو ضربت وبفعل اي الحدث وهو الضرب لتحصيله فان قيل التاديب غير الضرب فكيف يحصل به قيل انه يحصل به ما تضمنه التاديب وهو التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه التاديب قال بعض المحققين ويكفيه امتناع ضربته تاديبا كما صرح به الرضي فاقال عن النحاة فالجواب بمنع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث التاديب والضرب بسبب الاحداث ووسيلته انتهى والثاني وهو ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعل فعل الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه في الوجود كالتاديب للضرب وعلة موثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود والاول لا يكون علة للفعل بحسب لوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي اما بحسب الوجود الذهني فلا تاثير له بين التاديب والضرب بمرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط تنبيه قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور الحد لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتصور ولا يتوقف فهمه على تصور الحد والان الماخوذ في التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب لو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه ما وغير الحد فليتامل ثم لا يخفى ما في هذا الحد ايضا من ارتكاب الاستخدام المنافي للحد في الايضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ويشترط في نصبه عند الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذات وزعم يونس ان قوما من العرب

الثالث المفعول له

نعل الفعل

والثاني ما فعل الفعل لحصوله نحو قعدت عن الحرب جبنا فجبنا مفعول له منصوب بقعل فعل الفعل وهو القعود لحصوله فالمفعول له هو السبب الحامل للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية للفعل متاخرة عنه في الوجود كالتاديب للضرب وعلة موثرة له موجودة قبله كالجبن للقعود والاول لا يكون علة للفعل بحسب لوجود الذهني ومعلولا له بحسب الوجود الخارجي اما بحسب الوجود الذهني فلا تاثير له بين التاديب والضرب بمرابطة ذهنا وخارجا وبين الجبن والقعود مرابطة خارجية فقط تنبيه قيل في الحد المذكور نظر لان النصب حكم والحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد الماخوذ فيه الحكم المذكور واجيب بمنع تسليم ان تصور النصب الذي هو الحكم فرع تصور الحد لان النصب لا ينحصر فيه فلا يتصور ولا يتوقف فهمه على تصور الحد والان الماخوذ في التعريف ليس نصب المحدود بل مطلق النصب لو سلم فيكفي في الحكم التصور بوجه ما وغير الحد فليتامل ثم لا يخفى ما في هذا الحد ايضا من ارتكاب الاستخدام المنافي للحد في الايضاح والتبيين فقد قيل لا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور منها فيها ويشترط في نصبه عند الجمهور كونه مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذات وزعم يونس ان قوما من العرب

يقولون

يقولون اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد الاول لكونه مفعولا له والمعنى يتمايز كل شخص لاجل العبيد فزيد ذو عبيد لاجل العبيد علة للذكر وقبح ذلك سيبويه وتاوله على الحال كما في الجاء الغير واما الجار على ضعفه اذا لم يرد به عبيدا باعيانهم قال فلو قلت اما البصرة فلا بصر لك واما الحرث فلا حرث لك لم يجز لاختصاصها واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص لاجله تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر وجعله بعضهم مفعولا به اي يتمايز كل العبيد متحدا لعامله وقتا بان يكون وقوع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طلوع الشمس وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الخبر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراقك او بالعكس نحو جئتك اصلا حالك وهذا الشرط اشترطه الاعلم وجماعة من المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين وفاعلا بان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد هم الكفار وهذا الشرط اي المتاخرين ولم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين ايضا كما قاله في الهمع وهو مقتضى الرضي قال وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب المشاركة وعليه فيكون انتصابا خوفا وطمعا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا على المفعول له من غير حاجة الى تكلف تقدير الارادة خوفكم وطمعكم او الى جعل الخوف والطمع بمعنى الاخافة والاطماع او جعل انتصابها على الحالية لا على المفعولية واستدل الرضي على عدم اشتراط ذلك بقول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطا الله النظرة استحقاقا للنظرة الى وقت المعلوم واستهاما للبلية وامتحانا للمعتمة ابليس المعطى النظرة هو لله سخطة ومشترط الاتحاد ايضا وله هذا ايضا كما قاله الاية وحاصل ما ذكره المصنف من الشروط ثلاثة كونه مصدرا واتحاد زمانه وزمان عامله واتحاد فاعلها وقد بعضهم رابعا هو ان يكون مصدرا قلبيا كالرغبة في نحو جئتك رغبة واكرامك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال اللسان قال الناظم وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا يجتمع الزمان مع الفعل المعلل انتهى ولم يشترط ذلك الفارسي فاجاز جئتك ضربت بيدي لتضرب بيدا وفاقد احد الشروط المذكورة يجر بحرف التعليل وهو اللام ونحوها مما يفهم معناها من من والباء في والكاف وكي وحتى وعلى ومن ثم اشار الى المكان الاغلبي كما تقدم اي ومن اجل اغلبية الشروط المذكورة جئ باللام قوله تعالى في نحو والارض وضعها للانام لفقد المصدقية فان الانام علم للناس وليس

مصدرا

١٣٤ مصدرا فلذلك جرّ باللام ومثله قوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها اى لاجل هرة
وفى نحو تهيأت اليوم للسفر غدا للفقدان اتحاد الوقت فان وقت التهيئة غير وقت السفر ومثله
قوله تعالى كلما اراد وا ان يخرجوا منها من غم اى لاجل الغم وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر الا لبسة المتفضل وفى نحو جئتك لبجئتك اياى لفقدان اتحاد الفاعل فان فاعل المجئ
المتكلم وفاعل المجيئة المخاطب ومثله قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات
احلت لهم واذكروه كما هداكم وتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم وقوله وانى لتعرونى
لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر تبنيهات الاول الشروط المذكورة معتبرة لجواز
النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفى لجميعها يجوز جره بحرف التعليل سواء كان مجردا من ال والاضافة
ام مضافا ام محلى بال لكن الارجح فى الاول النصب وفى الثانى الجر ويستويان فى الثالث ونقل عن ابى
موسى الجر وجوبا فى منعه فى الاول قال الشلوبين ولا اعرف له فى ذلك سلفا الثانى ناصب المفعول له
مفهم الحدث الذى نصب المفعول به المصاحب لا اصل حروف جر لانه جواب له والجواب بدا بحسب السؤال
فاذا قلت قمت فكان المخاطب قد استفهمك لم قمت فقلت اجلا لا لاجلك لا انه اسقط اللام ونصب
ولهذا تعاد اليه مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها هذا مذهب
سيبويه والفارسى وجمهور البصريين واكثر المتاخرين وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه
مفعول مطلق ولذلك لم يتعرجوا له استغناء بباب المصدر عنه ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه واجب الاضمار لسد المصدر مسده وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه
لانه موافق له فى المعنى وان خالفه فى الاشتقاق مثل قعدت جلوسا اذا عرفت هذا فكان على المصنف
لا يعد المفعول له قسما برأسه بل ان قال بمذهب جمهور البصريين وهو الصحيح كان عليه ادخاله فى
المنصوب بنزع الخافض كما سيأتى وان قال بمذهب الزجاج والكوفيين كان عليه ادراجه تحت المفعول
المفعول المطلق كما فعله الكوفيون الثالث صرح جده للمفعول له نحو قمت لاجلك ليس
مفعولا له لانه ليس منصوبا وقد اخذ فى حد المنصوب ولم يأخذ ما اقتضاه كلامه ايضا لانه عد
المفعول له من نوع المنصوب لا غير فلا يكون هذا مفعولا له وهو راى القوم بل هو عندهم
مفعول به بواسطة الحرف حرف الجر وذهب ابن الحاجب الى انه مفعول له ولا مشاحة فى الاصطلاح
الرابع مما ينصب بالاخير المفعول معه الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى

للتحصيل

الرابع المفعول معه

ضدد

صدور الفعل عنه او المفعول فيه ووقوع الفعل عليه فقوله معه نائب لفاعل اسند اليه المفعول
كما اسند اليه المجرور في المفعول به والمفعول له والمفعول فيه والضمير المجرور عائد على الموصول
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى النصب وتركه منصوبا اجراء على ما هو عليه
في الاكثر والى هذا ذهب بعضهم في قوله نعم لعمر الله قد تقطع بيننا على قراءة النصب وقيل الوجه ان يجعل
من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فان نائب الفاعل فيه ضمير راجع الى مصدره اي حيل الحيلولة
لان تبين المرفوعة الظرفية لا ينوب عن الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذي فعل الفعل بمصاحبته على
ان يكون نائب الفاعل راجعا ضميرا الى مصدره والضمير المجرور عائد على الموصول وكذا في الفوائد
الضيائية وغيرها وقال بعض المحققين ان ذلك نظر منه كله باعتبار الاصل لان المفعول معه في
الاصطلاح اسم لهذا النوع كالحيوان الناطق علما للانسان وسماه سيبويه بهذا وبالمفعول به
على ان الباء بمعنى مع وهو المذكور بعد واو المعية اي التي بمعنى مع لمصاحبته معمول فعل الظرف
لغو متعلق بالمذكور اي الذي ذكر بعد الواو لاجل المصاحبة سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو
استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان الفعل ملفوظا به كالمثالين او
معنويا نحو فالك وزيدا اي ما تصنع فقوله المذكور بمنزلة الجنس وقوله بعد واو المعية مخرج
لما ذكر بعد او ونحو جاء زيد وعمرو وقوله لمصاحبته معمول فعل مخرج نحو كل رجل وضيعته فلا
يجوز نصب ضيعته خلافا للمبرد فانه وان كان مذكورا بعد واو المعية لكن لا لاجل مصاحبتها
معمول قال الرضي ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيدا
في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا في قولك سرت انا وزيد
بالعطف مشارك في السير لكن لا يلزم السيرين في وقت واحد انتهى واورد عليه في نحو سرت والطريق
فانه من صور المفعول معه قطعا وليست الطريق مشاركة للمخاطب في السير المأمور به وقد صرح به
نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سواء لم يكن ثم
تشريك في الحكم نحو سرت والطريق او كان ثم تشريك في الحكم نحو سرت والطريق او كان ثم تشريك
لكن لا يكون مقصودا بل المقصود الى مطلق المصاحبة نحو جئت وزيدا انتهى والقول بالمشاركة
هو اشتراط الاخفش ولم يشترطها غيره بل اعتبر مطلق المصاحبة وهو الصحيح تنبيهات
الاول قال بعض المحققين في نحو الحد المذكور لعله لم يقل الاسم المذكور احترازا عما ذهب اليه صدر

الافاضل

الافاضل تلميذ الزمخشري من ان المفعول معه يجيء جملة كما في قولك جاء زيد والشمس طالعة افادها
هما ان تكبوه من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية فان ابن جني قال جاء زيد طالعة الشمس عند
مجيئه فجعلها كالحال المفردة المبينة كمررت بالذي قائما سكانها وقال ابن عمرون هي ملوثة بقولك
مبكرا ونحوه انتهى وسياتي في ذلك مزيد كلام ان شاء الله تعالى واختلف في عامل مفعول معه على ستة
اقوال احدها ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل ما تقدم من فعل او ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو
المصدر كعرفت استواء الماء والخشبة واسم الفاعل كانا سايرو النيل واسم المفعول نحو النافة مزمومة
وفعيلها ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا ينضر الا في الاستثناء الثاني ما ذهب اليه الزجاج من انه فعل
محذوف بعد الواو فاذا قلت جا البرد والطيالسة فكانك قلت جا البرد ولابس الطيالسة وردّ بان
الاضمار خلاف الاصل الثالث ما ذهب اليه الكوفيون من انه الخلاف اي مخالفة الاول في اعرابه فيكون انما
معنويا وردّ بان الاحالة على العامل المعنوي انما يضطر اليه عند عدم اللفظي الرابع ما ذهب اليه الشيخ عبد
القاهر من جملة من انه نفس الواو وردّ بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بسائر الحروف الناصبة
مع انه لا يقال سرت انت والخامس ما ذهب اليه الاخفش من ان انتصابه على الظرفية وذلك لان الواو لما
اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لم يحتمل النصب اعطي ما بعدها اعراب ما قبلها
كما اعطي ما بعد الا اذا كان تمحض غير اعراب بنفس غير كما قيل في جملة عندك عمرة الا واحدا ان الاصل غير واحد
ثم انيب الامر غير منقل الاعراب لما بعدها وردّ بانه لو كان كذلك لجاز النصب في كل رجل وضيعته مررت
وليس كذلك الثالث انه لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم
عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار ومنعوا الفصل بينهما
قاله في الهمع ولا يتقدم المفعول معه على عامله كما يتقدم سائر المفاعيل
فلا يقال ليزيد وعمرا مررت لان الواو في الاصل للعطف والمعطوف تابع فحقه التاخير واجازه الرضي
قال وانما الاولى منعه من تقديم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف
الذي هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا مررت انتهى ولا يتقدم على المصاحب ايضا فلا يقال مررت وعمرا
بزيد واجازه ابن جني محتجا بقوله جمعت وخناعيته وتيمته ثلث خصال لست عنها امرء وقوله
اكيته حين نادى لا كرمه ولا الفيته والسوءة اللعنا على رواية من نصب السوءة واللقب اذ والا
القبه اللقب والسوءة اي مع السوءة لان من اللقب ما يكون غير السوءة قال ابن مالك في شرح الكافية

لا يجعله في البيتين لاحتمال جعل الواو فيهما عاطفة قد تمت بي ومعطوفها وذلك في الاول ظاهر واما
في الثاني فعلى ان يكون اصله ولا القلب اللقب واسوء والسوءة كما حذف ناصب العيون من قوله وحجبن
الحواجب والعيونا ثم قدم العطف ومعمول الفعل المحذوف انتهى ولا يتقدم على العامل والمضاف
معا فلا يقال وعمرو لعمرت بزيدا جماعا ومثل لقتمي المفعول معه مما فيه العامل لفظيا بقوله نحو
سرت وزيدا وما فيه العامل معنويا بقوله ما لك وزيدا اي ما لصنع زيد وما لك كيف انت وزيدا و
قدره سيبويه بلفظ الكون المثالين وقدره بالماضي مع ما وبالمضارع مع كيف فقال الاصل ما كنت و
زيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصوده ام غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز
الا ما قدره سيبويه قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليت شعري لا عن مسئلة بجهولة
ولو كانت لتجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنقل السيرافي وغيره انها
تامة فعلى هذا يكون كيف في موضع نصب على الحال وقيل لا تكون تامة ولا ناقصة وزعم بعضهم انها مخرجة عن
اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي
حال كنت وتكون مع زيد وهو مذهب ابن خروف قاله في التصريح تنبيه نحو هذا لك واياك ممنوع من
جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمله واسم الاشارة وحرف الجر المتعلق بالاستقرار لا يعمل ان فيه
فلا يتكلم به خلافا للاخفش على قال ابن هشام واما قول سيبويه واما هذا لك واياك فقبيح لانك لم تذكر
فعلا ولا ما في معناه فقالوا ان مراده بالقبيح الممنع انتهى قال ابن مالك وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح
عن الامتناع قال الدماميني في شرح التسهيل وانظر لم يقدر الناصب في ذلك فعلا محذوفا كما في مالك و
زيدا فان ذلك جائز مائة بالمائة وهذا نظيرها وجواز ذلك على اعمال المقدر انتهى واجيب بان التقدير
في مالك وزيدا له داعيا اقدم ما الاستفهامية التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لا تقتضيا
ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك واياك فانه ليس فيه الا داع واحد انتهى وجئت انا وزيدا هذا
المثال من قسم المثال الاول مما فيه الفعل لفظيا وانما ذكره تمهيدا للحكم الذي بعده وهو قوله و
العطف في المثالين الاولين وما سرت زيدا وما لك وزيدا ونحوهما من كل جملة اسمية او فعلية بعد
واو بمعنى مع وقيل الواو ضمير متصل مرفوع او مجرور غير مؤكد بضمير منفصل او بفاصل فاقبح ما
في الاول فلان العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يحسن الا بعد توكيده بضمير منفصل او بفاصل ما
واما في الثاني فلان العطف على الضمير المجرور لا يجوز الا بعد اعادة الجار الا في الضرورة وهو مذهب

البصريين

البصريين وظاهر كلام المصنف في باب العطف واما الكوفيون فيجوزون في السعة وجوزه البصريون في السعة ايضا لكن باضمار الجار لتقدم ذكره مع انه لا يعمل مضمر الصنعفه ومنع العطف في المثالين جماعة منهم ابن الحاجب وابن هشام في القطر والعطف في المثال الاخير وهو جئت انا وزيدا ونحوه من كل جملة اسمية او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع مؤكد بضمير منفصل سائغ فيجوز نصبه على المفعول معه ورفعه على العطف وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة ويجب النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب وهو الصحيح والعطف في نحو ضربت زيدا وعمرا واجب اتفاقا لان اصل الواو الذي يلي المفعول معه هو العطف وانما يعدل عنه بعد عن العطف الا النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في نحو جاءني زيد وعمرو يحتمل مصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ظهر قاله الرضي عليه من الله الرضى وسعة المقصد في الحاشية ونقل الاتفاق غير مرضي فقد صرح في الارتشاف ان بعضهم حمل عمرا في المثال على العطف وجوز بعضهم فيه الامرين وقال ابن هشام في المغني نحو اكرمك وزيد يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه انتهى تنبيهات الاول بقي هنا للاسم المذكور بعد الواو حالات لم يذكرها المصنف احدها ما يمتنع فيه العطف من جهة المعنى نحو مات زيد وطلوع الشمس لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت الثانية ما يقتضي رجحان فيه العطف من جهة المعنى كقوله وكونوا انتم وبنيكم مكان الكليتين من الطحال الا ان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المأمورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا انتم ولتكونوا لكم وذلك خلاف المقصود قاله ابن مالك ومقتضى هذا التعليل امتناع العطف لا ترجحه الثالثة ما يترجح فيه العطف مع جواز النصب على مرجوحيته نحو جاء زيد وعمر ولان العطف هو الاصل قد امكن بلا ضعف كذا قيل والاولى ان يقال ان قصد التنصيص على المصاحبة وجب النصب لان العطف وان كان اصلا فيجوز فيه العدول عنه لداع وهو التنصيص على المصاحبة والا فلا الرابعة ما يمتنع فيه العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا وقوله وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها واما امتناع المفعول معه فلانتفاء المعية في البيت الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني اذ المال لا يصنا

البيتين

التبين في العلف ومن المعلوم ان العيون مصاحبة للوجوب فلا فائدة في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار وفعل ناصب للاسم على انه مفعول به اى وسقيتها ماء وكحلت العيون الثاني لخلف في المفعول معه فذهب قوم الى انه قياسي مطلقا وهو المختار وذهب اخرون الى انه سماعي لا يتجاوز به حد السماع ونقل ابن هشام الخضراوي عن بعضهم التفصيل بين ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا بين ما اجاز فيه العطف حقيقة نحو جئت انا وزيد فيكون سماعيا وقيل في المسئلة غير ذلك اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو كنت وزيدا قائمين وجاء البرد والطيالسة شديدا ويجوز عدم المطابقة فيعطى حكم ما بعد المعطوف نحو كنت وزيدا قائمين وجاء البرد والطيالسة شديدين نظرا الى المعنى والى اصل الواو ومنع ذلك ابن كيسان ووافقه ابو حيان وابن هشام قال والسماع والقياس يرتضيانه فائدة لم تات واو المعية في التنزيل بمقترن فاما قوله فقد اجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك ان تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اى وامر شركاءكم او جملة على جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقديرين واحد ان اجمع لا تعلق بالذوات بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل جمع كيده ثم اتى الذي جمع مالا وعدده قاله ابن هشام في المغني قال الرضي والاولى انه مفعول معه وهو الحق للملائمة من الاضمار لانه خلاف الاصل الخامس مما يرد منصوبا بالا غير المفعول فيه وسمي بذلك لانه بتقدير معنى في وهو اصطلاح الكوفيين ويسميه البصريون ظرفا لانه محل للافعال ووعاء لها ولذلك سماه الفراء محلا ويسميه الكسائي وصاحبه صفة وهو اسم زمان او اسم مكان مبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وهو اسما الجهات الست وهو ما خلف ويمين وشمال وفوق وتحت ونحوها في الابهام والافتقار كناحية وجهة واسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد واطلق اسم الزمان اشارة الى ان المبهم والمختص فيه سواء ويغني بالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة على جهة التاكيد المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام واما المعدود فمن قبيل المختص لا قساما ثالثا خلافا لبعضهم او ما كان بمنزلة احدهما اى اسم الزمان او المكان المبهم تمحضت دلالته على احدهما وهو ربض كما سيأتي منصوب بصفة اسم بفعل اصطلاحي او بشبهه بفعل ذلك الفعل مراد به اللغوي اى الحدث على طريقة الاستخدام كما مر في

المفعول فيه

المفعول

١٨٠

المفعول له فيه اى فى ذلك الاسم والمراد بفعله فيه بحسب دلالة اللفظ وقد بينا فيما مر فى هذه اللفظة من حيث التصريح بمتعلق الظرف الذى هو صفته مع كونه عاما وقد نصوا على وجوب حذفه تامل فقوله اسم زمان او مكان كالجنس يصدق على اسم الزمان من قولنا يوم طيب واسم المكان من قولنا مكانا حسنا وقوله منصوب بفعل يخرج نحو ذلك ويصدق على نحو شهدت يوم الجمعة فيخرج بما بعد فان الشهود وان كان لا يكون الا فى يوم الجمعة لكن الذى يدل عليه اللفظ شهود المتكلم اياه لا فعله فيه وفى هذا الحد ما مر فى المفعول له فالمفعول فيه من اسم الزمان المبهم نحو سرت وقتا او من المختص نحو جئت يوم الجمعة وهو اسم من الاجتماع كما مر سمى بذلك لاجتماع الناس فيه وهذا المشهور فى اللغة وجاء فى الحديث عن النبى ﷺ انه سمى بذلك لان آدم جمع فيه خلقه وقيل لان سائر الخلق اجتمع فيه خلقها وفرغ منه يوم الجمعة وقيل لان اسعد بن زرارة لما جمع بالانصار فصلى بهم وذكرهم سموه الجمعة حين اجتمعوا اليه فعليه فالاسم اسلامى وقيل غير ذلك ومن اسم المكان نحو صليت خلف زيد ومثله جلست امامك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت هذه الجهات الستة باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات وما هو نحوها فى الابهام والافتقار نحو جلست ناحية وانما ما نزل منزلة احدها مما عرضت له الاضافة عليه فاربعة كما ذكرنا احدها اسما العدد المميزة بها نحو سرت عشرين يوما مثال ما عرض له اسمية الزمان او سرت عشرين فرسخا مثال ما عرض له اسمية المكان الثانى ما افيد به كلية او جزئية كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ الثالث ما كان نصفة للزمان او المكان كجلست طويلا من الدهر شهرا فى الدار الرابع ما كان محفوضا باضافة احدها ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه بعد حذفه والغالب فى هذا النائب ان يكون مصدرا او المنوب عنه ان يكون زمانا ولا بد من كونه معينا لوقت او لمقدار نحو جئتك صلوة او قدوم الحاج واشتركا حلب لناقة وقد يكون النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة غيبة القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذى يجنى القرظ بفتح القاف والراء وهو شئ يدبغ به قال الجوهرى لا ايتك ويوب القارظ العنزى وبنا قارظان كلانا منا من عنزة خرجا فى طلب القرظ ولم يرجعا وطال تغيبهما قاله فى التصريح تنبيهات الاول عد بعضهم مما اشبه الجهات الست فى الابهام والافتقار جانب ومكان واعرض جانب بانه مما يتعين مع التصريح به ومكان بانه ليس على اطلاقه لان المتعدى اليه لا بد ان

وأما نحو دخلت الدار ففعول به على الأصح

يكون مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال أو مشتقا من مصدر بمعنى الاستقرار نحو قعدت مكانه قاله الرضي في الثاني واعترضه الدماميني بأن ذلك يحتاج الى بيت الثاني الصالح للانتصاب على الظرفية من اسمي المكان نوعان أحدهما المبهم وقد مر تفصيله الثاني ما اختصت مادته ومادة عامله ونعني بالمادة الحروف الاصلية ولا بد مع ذلك من موافقته في المعنى كقولك قمت وأنا كنا نقعد منها مقاعد للقتال للتيمم وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا ان قدر عامله مستقرا ونحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر وناط في المناط لم يكن ثم شذوذ الثالث جاءت ظروف من غير اسمي الزمان والمكان كقولهم احقا انك ذاهب وجهد رأيي انك ذاهب والاصل أفي حق وفي جهد رأيي وقد نطقوا بهذا الاصل قال أبو حيوة وأساءك احاكم وذلك شاذ لا يقاس عليه وأما نحو دخلت الدار مما صرح فيه باسم المكان غير المبهم منصوبا بعد دخلت ففعول به على القول الاصح لا مفعول فيه فلا نقض بوجوده مفعولا به أما على الاتساع باجراء القاصر مجرى المتعدي بنفسه من حيث اسقاط الواسطة ونصبه هو مذهب الفارسي وطائفة وأما على حذف حرف الجر توسعا أو على الاصل لا على الاتساع نظرا الى ان دخل متعد وهو مذهب الاخفش وغراء الرضي الى الجرمي وعليه ينبغي حمل كلام المصنف لانه يسمي المنصوب على الاتساع باسقاط الجار المنصوب بنزع الخافض ويجعله قسيما للمفعول به لاستلزامه ما يأبى عليه تقسيمه في المسئلة قولان ثالث وهو النصب في نحو ذلك على الظرفية لشبهه له بالمبهم وهو مذهب المتأخرين وغراء لسيبويه وبعضهم للجمهور وبعضهم للمحققين لتبينه قال الرضي الذي أراه ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له فهما مثل نسبا في قولك استغفرت الله ذنبا الآن حذف حرف الجر أعني في واللام صار قياسيا في الباب كما كان حذف حرف الجر قياسيا مع ان وان وليس بقياس في سائر المواضع الثلثة انتهى فعلى هذا كان على المصنف جعل المفعول فيه داخلا تحت المنصوب بنزع الخافض كما قلناه في المفعول له فتأمل وههنا انتهى الكلام على المفاعيل بتمامها فائدة حصر النحاة المفاعيل في هذه الخمسة وقال الرضي عليه الله الرضي يجوز ان يجعل الحال والمستثنى داخلين في المفاعيل فيقال للحال مفعول معه قيد مضمون اذا لمجيء في جائني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول

بشرط

١٨٢ بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف والتتميم انتهى قال بعض المحققين ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات والحال ليست كذلك لانه تتعلق بها بواسطة انها مبنية لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معموله على سبيل الاتفاق الاتفاق ومن ههنا يظهر توجيه جعل النقيب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا انتهى الثالث مما يرد منصوبا بالاغير المنصوب بنزع الخافض والنصب على المفعول به في الحقيقة لان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال الجار من اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه اذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب من ضارب يشبهه ثم يجر النصب اكثرهم ثم يفرد له بابا لانه داخل تحت المفعول به بل اكثر ثم تتميم مفعولا به على الاتساع والاستعارة في الاصطلاح وهو اسم الصريح او الماول وهذا كالجنس يشمل جميع الاسماء الصريحة والمؤولة وقوله المنصوب خرج ما عدا المنصوبات وشبهها جميعا وقوله بفعل الازم او شبهه اذ كثيرا ما يكتفى بذكر الفعل بتقدير حرف جر اخرج جميع المنصوبات ما عدا الحال وبعض افراد المفعول له مما عامله فعل لازم على قول الجمهور كما مر وفي هذا الحد ما مر في المفعول وفيه ايضا انه لا مطرد ولا منعكس اما عدم اطراده فلدخول بعض افراد المفعول له على قول الجمهور كما راى مع عدة له فتما بواسطة قد على ذلك ولما عدم انعكاسه فلعدم دخول المنصوب بفعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه الاخر بواسطة حرف جر مقدر وهو جار في القياس والسماع معا او الى احدهما بالحد الاموري الذي يتعدى بها الفعل القاصر الى الاخر بواسطة حرف جر مقدر وذا في القياس فقط لفظا وقد يكون تقديرا كما سيأتي بيانه فاعلم وهو ما المنصوب بنزع الخافض فيأتي مع ان وان المصدريتين بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون في الثانية وانما كان معهما قياسيا لاستطالتهما بصلتهما نحو قوله تعالى وعجبتم ان جائكم ذكر من ربكم مثال الماهو مع ان المخففة النون اي من ان جاءكم ومثله قوله تعالى يمنون عليك ان اسلموا اي بان والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين اي في ان بل الله يمن عليكم ان هداكم ونطمع ان يدخلنا ربنا ونحو عجبت ان زيدا قائم مثال ما هو مع ان المشددة النون اي من ان زيدا قائم ومثله قوله تعالى وان المساجد لله اي لان وهذه الامثلة للمنصوب بفعل لازم واما المنصوب المتعدي الى اثنين احدهما بنفسه الاخر بحرف جر مقدر فالاول نحو وعدت زيدا ان اكرمه الثاني نحو يعدكم انكم اذا متم هذا في القياس واما السماع فيأتي

الثالث مما ينصب بنزع الخافض

واما المنصوب بالمتعدى الى اثنين احدهما باحد الامور التى يتعدى بها الفعل القاصر والثانى بحرف
جر فلفظا نحو اكرمت زيدا ان يكرمنى واكرمته انه صالح وبعدت زيدا ان يضرب وساءلت عمرا انه
مظلوم وقس على ذلك وتقديرا نحو اياك ان تحذف اى بعد نفسك ان تحذف تبينهما الاول شرط
ابن مالك فى حذف الجار مع ان وان تعيين الجار ليؤمن اللبس فلا يقال رغبت ان تفعل اذ لا يدرى هل
التقدير فى ان تفعل او عن تفعل واستشكله ابن هشام فى الاوضح بقوله تقدم وترغبون ان تنكحوهن
يحذف الجار مع ان المفسرين اختلفوا فى المراد واجاب المغنى بانه انما حذف الجار للقرينة الا يقتضيه
وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الاية لاختلافهم فى سبب نزولها فالاختلاف فى الحقيقة
للقرينة انتهى واجاب المرادى بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن وما لهن ومن
يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن واستحسنه بعضهم قال لان من شرط امن اللبس يقولوا اذا خيف اللبس
لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى وتما يحتملها قول الشاعر
ويرغب عن بنى المعلى خالد ويرغب ان يرضى صنيع اللائم انشده ابن السيد فان قدرت او لا رغب عن
فتلح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا فى او عن للتناقض الثانى ما ذهب اليه المصنف
من كون محل ان وان وصلتها بعد نزع الخافض نصب هو مذهب الخليل واكثر النحويين حملا على
الغالب بما ظهر فيه الاعراب بما نزع منه الخافض وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد حكى
قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر يحكيها ابو الخ ومن ضعف سيبويه
هذا نشأ قول ثالث وهو انه محتمل للامرين واما نقل اجماعه منهم ابن مالك وصاحب البسيط ان
الخليل يرى ان الموضع جر وان سيبويه يرى انه نصب فمهو كما قاله ابن هشام فى المغنى ورجح الرضى كونه
نصبا بضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قوله وبه خيرا عافاك الله
وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وقال ابن هشام وتما ينهد لمدعى الجر قوله وان المساجد لله
فلا تدعوا مع الله احدا وقوله فاتقون لان هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقديم منصوب لفعل عليه اذا كان ان وصلتها
لا نقول انك فاضل عرفت وقوله وما دريت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه ردوه
بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لان تكون وقد يجاب بانه عطف على توهم دخول اللام
وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد
لا تثبت بالاحتمالات انتهى الثالث قال ابن هشام اهمل النحويون ذكر كى هنا مع تجويزهم فى نحو جئت

واستحسنه

كى تكرمنى

كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكي تكرمني واجاز واكونها تعليلية
وان مضمرة بعدها ولا يحذف معها الا لام العلة لانه لا يدخل عليها جار غيرها انتهى وقد اثبتها
هو في الاوضح والجامع وسماعي في غير ذلك اي في غير ان وان لا يتجاوز به حد السماع وسوغها
شذوذ كقوله ممرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام اي بالديار او على
الديار والاول اولا الكثرة وقوله نحن قبائلي فاتها من صباتها واخفى الذي لولا الاسى
لقضائي اي لقضى علي وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك المستقيم والاظهر نواعقدة النكاح وان
تشرضعوا اولادكم قال الرضي والاولى في مثله ان يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي يجودون
الديار واخفى الذي لولا الاسى اهلكني ولا لزم صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا
اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه نحو قوله تعالى
يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره انتهى وقال المصنف في شرح الاربعين التضمين اولى من الحمل على النصب
بنزع الخافض فان التضمين اكثر ورودا في اللغة واد قسلكا انتهى ولكثرة الاستعمال نحو ذهبت
الشام اي الى الشام لانهم كانوا ينتجعونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا فحذفوا
الجار تخفيفا وذهب سيبويه وجماعة الى انه منصوب على الظرفية وشبهها بها بغير المختص من اسماء
المكان ودعوى الرضي الاتفاق على ذلك باطلة تنبيهات الاول من السماعي المنصوب الثاني من باب اختار
بتقدير حرف الجر والحد غير شامل له كما قدمنا وبغني باب اختار كل فعل متعد الى اثنين احدهما بنفسه
والاخر بالجار كاختار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه واعم نحو قوله
امرتك الخير ففعل ما امرت به وقد جمع فيه بين الاستعمالين ونهى عن بعضيته زيدا القبيح اي عن القبيح و
استغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه القول والعمل وقال ابن الطراوة و
السهيلي انما لوجه واستغفر اذا تعدى الثاني بنفسه تعدية عن انما هو لتضمنه معنى استتبت وقال غيرهما
ابن هشام في المغني وكني نحو كنيته ابا بي عبد الله اي بابي عبد الله وسمى كقوله وسميته يحيى فلم يكن
لامر قضاه الله في الناس من نديد اي يحيى ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني خالها ام عمرو فلم يكن لخالها
ولم ارضع لها بلبان اي بلبنها وصدق بالتخفيف كقوله تعالى صدقكم الله وعده وزوج كقوله
تعالى وزوجناكها اي بها وزوجناهم بحورعين وقد جمع بعض المقاربة هذه الافعال فقال اشع
حذف حرف الجر وانصب محله لدى اختار الاستغفار صدقا اذ دعا وسم وكنى عنه زوجه وانيبا

حكاه ابو حيان للخبر قد دعا وزاد بعضهم كال ووزن تقول كلت بذا طعامه وكلت لزيد طعامه
ووزنت زيدا ماله ووزنت لزيد ماله وهذا بغير ذلك وفي كلام بعضهم ما يوهم ان هذه الافعال
كلها تتعدى الى الثاني تارة بانفسها وتارة بحرف الجر فلا يكون ح من المنصوب بنزع الخافض والاول
هو المشهور الذي عليه الجمهور وبل ينبغي حمل ما اوهم خلافه عليه كما فعله بعض المحققين الثاني
اختلفوا في المنصوب بنضج في شكرت في قولنا نضجت وشكرت هل هو منصوب بنزع الخافض
او على المفعولية على الاصل وهذا الخلاف مبني على الخلاف في ان هذين الفعلين هل الاصل فيهما
التعدي بالحرف وكثر فيه الاصل والفرع كما في باب اختار ام تما من المتعدي تارة بنفسه تارة بالحرف
ليس احد الاستعمالين مستندرا فيه فهو قسم برأسه يقال له متعد بوجهين ومتعد ولازم فعلى الاول من
ان الاصل فيهما التقدير بالحرف يكون من المنصوب بنزع الخافض وعلى الثاني يكون مفعولا به على
الاصل لان الفعل ليس لازما وذهب الرضي والسعد التفتازاني الى ان الاصل في هذا القسم ان يكون
متعديا بنفسه وحرف الجر زيد قالا لان الحرف مع الكلمة كهو مع عدمه التعدي واللزوم بحسب المعنى
لكن لقائل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم
فليس كونه متعديا والحرف زايدا باولى من كونه لازما والحرف زايدا تو سعا بل قد يترجح هذا بان دعوى
الحذف اولى من دعوى الزيادة ومن هنا يظهر ترجيح قول الجمهور في التنبيه الاول والثالث ذهب
الاخفش الاصغر الى ان حذف الجار مع غير ان وان قياسا ايضا اذا تعين الجار تقول بريت القلم
السكين اي بالسكين فحذف الجار المتعين كذا نقل عن ابن مالك والتسهيل الرضي في شرح الحاجبية
وغيرها وقال ابو حيان والذي اورده اصحابنا عن الاخفش انما هو في المتعدي لاثنين احدهما بحرف
الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع من قولهم امرتك الخير اي بالخير انتهى فان لم
يتعين الحرف لم يجز بخور غبت الامر وكذا ان لم يتعين موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين اذ لا
يدري هل المختار من الزيدين او من الاخوة وفي شرح المقرب لابن العصفور ان ابا المحسن بن الطراوة
ذهب الى مثل ذلك التابع تما يرد منصوبا لا غير الحال تذكر وتؤنث وهو الافصح يقال جاء الحر حالا
حسنة وقد يؤنث لفظها فيقال حالة قال على حالة لوان في القوم حاتما على جوده لضن بالمال حاتم
وقال ابن هشام في شرح بانت سعاد ولم يجعل الجوهري الحال والحالة بمعنى واحد بل جعلها من باب تمر
وتمرة وهو عجيب انتهى وهي لغة التغير وسمي به هذا النوع لتغيره غالبا واصطلاحا الصفة المبينة

التابع من المنصوب الحال

للهيئة

للهيئة حال الكون الصفة غير نعت والهيئة وتكسر حال الشئ وكيفيته كذا في القاموس والمراد به
ههنا الحالة اعم من ان يكون محققة او مقدرة وتسمى الاولى حالا محققة والثانية حالا مقدرة
وهي ايضا اعم من ان يكون حال نفس صاحبها او حال متعلقه نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء
زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان هيئة صاحبها اى مقارنا لطلوع الشمس
وايضا اعم من ان تدوم لصاحبها او تكون كالدائم لكونه موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة بخلاف
تلك ومن الاولى المؤكدة واعم من ان تكون محققة او مقدرة فلا يشكل بنحو ادخلوها خالدين
فان دخول الجنة ليس في حال خلودهم بل حال تقدير الخلود لهم وتسمى حالا مقدرة قاله بعض المحققين
وفي حاشية التسهيل لابن هشام المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر
وح يخرج مثل بكلم زيد صاقا وهان مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة والتعبير بها اوضح لكن
يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس انتهى وقد ظهر من النقل
المتقدم ان المراد هذا المعنى وانه لا خروج لما ذكره والمراد بالصفة الصفة حقيقة وحكما
فيشكل الحال التي هي جملة لتأولها بالصفة وكذا الجامدة المؤولة بها واما غير المؤولة ففي
بقائها خلاف ولعله لم يلتفت اليها الشذوذها وتبصيد الحد بها لم يدخل نحو القهقرى
في رجع القهقرى وقوله المبينة للهيئة مخرج للتمييز نحو لله دره فارسا فانه مبين للذات
وقوله غير نعت مخرج للنعت في نحو رايت رجلا صالحا كافان صالحا صفة مبينة للهيئة
غير نعت وليس حالا لكنه نعت ويتجه على هذا الحد النقض بالخبر في نحو زيد صالح فان صالحا
صفة مبينة للهيئة غير نعت وليس حالا لتبينهان الاولى الهيئة المذكورة قد تكون للفاعل
لفظا نحو جئت راكبا ومعنى كما في قوله كانت خاره من جنب صفحته اى لشبهه لان
المشابهة مقيدة بحال الخروج والمفعول لفظا نحو ركبت الفرس مسرجا ومعنى كقوله تعالى
هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتداء وهو في المعنى مفعول به لدلوله هذا على انبه واشير ولهما
معا نحو لقيته راكبين وقد قيد في الكافية المفعول بقوله ولم يقيده بعضهم قيل ليدخل فيه
ضربت زيدا الضرب شديدا لحال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به قال الدماميني في
المنهل وقد يقال انما جاءت الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب بمعنى
اوقعت بزيد الضرب قال هذا وانا الا ادري وجها لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل لجواز

ويشترط تنكيرها والاغلب كونها منتقلة مشتقة مقارنة لعاملها

ووقوع الحال منها اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة طويلة ولا سرى الليل الغداة زيادة الفيض ولا جئت يوم الجمعة جاريا شديد الحر والموقوف على ما في الكافية جمود لا طائل تحته انتهى وقال بعض المحققين من شراح الكافية هل يجب ان يكون ذو الحال من الفاعل او مفعولا به حتى يحوج الى جعل ضربت الضرب شديدا في تاويل احدثت الضرب شديدا وجئت زيدا اكبر في معنى جاء زيد اكبا او يعم كل مفعول هو مقتضى اطلاقهم في عبارة خاف الله وصاحب اللئام للكل ذهبت طائفة والاعم هو الاتم انتهى وقد يقال في شمول التعبير بالمفعول من غير قيد لكل من الفاعل بما استفتاه في مبحث المفعول به وذهب سيبويه الى ان الهيئة قد تكون المبتدا ايضا صححه ابن مالك ومنعه الجمهور وهو الاصح الثاني قال ابن هشام في المغني متمما لشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تحل الا مفرد ولا تبين هيئة فاعل او مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عنده بحيث يصح في كل حال والغنا التبيين نحو مررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن هرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل الجملة مفعول معه اثبت ووقوع المفعول معه جملة انتهى ويشترط تنكيرها اي الحال لئلا تلتبس بالصفة في النصب او عند عدم ظهور اعرابها او طرد الباب في غير ذلك ولان النكرة اصل المقصود يحصل بها والمعرف زائد على المقصود وما ورد منها بلفظ المعرفة اول بنكرة نحو جهده وحده اي منفردا وادخلوا الاول فالاول اي مرتبين وارسلها العراك اي معتركة وجاؤا الجماء الغفير اي جميعا هذا مذهب الجمهور وجاز يونس والبغداديون تعريفها قياسا على الخبر على ما سمع منها معرفة الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله الحسن افضل منه المسيء فالحسن والمسيء حالان اذا التقدير عبد الله ان احسن افضل منه اذا اساء فان لم يتقدر بالشرط لم يصح فلا يقال عندي جاء عبد الله الحسن اذ لا يصح جعل عبد الله ان احسن والاغلب كونها منتقلة اي غير لازمة لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل كجاء زيد راكبا فالركوب غير لازم لزيد مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف بها اتفاقا لا بتان دل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما بني له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا كما مر مقارنة في الزمن لعاملها بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمون من الحدث الذي جيء بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اي مضمونها

ماضيا

ماضيا كان او حالا او مستقبلا فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلى شيخا فان الاشارة
المقيدة بالوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا في حال شيخوخته فالحال المذكورة
بمعنى الحال اى حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وقد تكون اى تكون بقلة فان
قد اذا دخلت على الفعل المضارع في كلام المصنفين لم تكن الا للتقليل قاله ابن هشام في التوضيح لكن
وقع للمصنف في غير موضع من هذا الكتاب استعمالها لمجرد التحقيق فلينبه له ثابتة اى لازمة غير
منتقلة وذلك في ثلث مسائل احديها ان تكون مؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ابعث حيا
لامن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازم الحيوة والعموم
من مقتضيات الجمعية الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها
اطول من رجليها فالزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض من كل واطول حال من يديها ملازمة
من رجليها متعلق باطول والزرافة بفتح الزاء وضمها ذكره الجوهري في الصحاح وفي القاموس الزرافة كسحابة وقد
تشدد فانها الجماعة من الناس والعشرة منهم ودابة فارسيتها اشتركا ويلتبس لان فيها شبها بالبعير والبقر
والنمر من زرف في الكلام زاد لطول عنقها زيادة على المعتاد ويضم اوائلها في اللغتين جميعها زرافي انتهى
قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيديها مبتدأ واطول خبره والجملة حالية انتهى قال
في التصريح ولا تتعين الحالية للجواز الوصفية لان الزرافة بال الجنسية انتهى وفيه انه يشترط في الوصف
المعرف بال الجنسية بالجملة ان يكون صدوقة بفعل نص عليه الرضي وغيره الثالثة ان يكون مرجعها
الى استماع نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا وقال ابن هشام في الاوضح ووسم ابن الناظم فصل مفصلا
في الاية للحال التي تجدد صاحبها وقال في المغني هذا سهو لان القرآن قديم وقال الدماميني في شرح
السهو من المصنف فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وجامدة وهي على ضربين مؤولة
بالمشتق وغير مؤولة فالاولى في ثلثة مسائل احديها ان تقصد فيها التشبيه كقول ابي طيب بدت
قمرا ومالت خوطا بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا اى مضيئة ومعتدلة ونحو ذلك لانهم يجعلون
ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار ولك ان
تجعله على حذف مضاف اى مثل قمر ومثل خوط بان كما يرشد اليه قول المفيئة وكر زيدا اسدا اى
كاسدا اى مثل اسد وبه صرح في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله قال في التصريح وسوصح
في الدلالة على التشبيه لانها اذا اوقعت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه الثانية ان تدل على

مفاعلة

على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى متقابضين ومعناه الحقيقى غير مراد وكلمة فاه الى فى اى
متشافهين وذهب الكوفيون الى ان اصله جاء علا فاه الى فى فهو مفعول به ورده السيرافى
بامتناع كلمته وجهه الى وجهى وعينه الى عينى ولو كان على الاصل لم يمتنع وذهب الاخفش الى
ان اصله كلمته من فيه الى فى فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به على نزع الخافض وورده
المبرد بان تقدير لا يعقل اذ الانسان لا يتكلم من فى غيره واجاب ابو على بانه انما يقال ذلك فى
معنى كلمنى وكلمته فهو من المفاعلة والاول هو مذهب سيبويه وجرى عليه ابن مالك فى التسهيل
قال وجعل فاه خالا من كلمته فاه الى فى اولى من ان يكون اصله جاء علا فاه الى فى او من فيه
الى فى انتهى قال الشيخ شيوخنا الخروشى برد الله مضجعه وتحيره ان الاصل فى هذه الامثلة ان يكون
المنصوب منها مرفوعا على الابتداء اما على اعتبار مضاف كما فى بعته يدا بيد اى ذو يد بيد ويده
كما فى غيره ثم لما كان فوه الى فى وقصتهم بقضيضهم وذو يد بيد ونحوها فى معنى متشافهين
وكافة ومتقابضين انمحى عنها معنى الكلام والجملة حين قامت مقام المفردات واخذت معانيها
اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه فافهم انتهى قال
فى التصريح وهذا المثال لا يقاس عليه فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب
موقع مفرد والوارد منه قليل انتهى الثالث ان تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اى مترتبين
على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اى مفصلا قال الرضى وضابط فى هذا ان يأتى التفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئيه مكررا انتهى واختلف فى نصب الجزء الثانى فذهب الزجاج الى انه
توكيد والحال هو الاول ورد بانه لو كان كذلك لادى ما ادى الاول وذهب ابن جنى الى انه صفة
للاول يريد انه على حذف مضاف فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب وهذا لا يشمل الباب الاخير
وهذا لا يشمل قدره بعضهم ببعد اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول
الابواب كلها قال الدماميني وقد يقدر بمفارق اى بابا مفارق باب بمعنى انه منفصل عنه غير
مختلط به بل كل باب على حدته وعلى هذا لا يخرج شئ من الابواب وذهب الفارسى الى انه منصوب
بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال ابو حيان والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل
الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره فى الخبر هذا حلو حامض قال ولو ذهب ذاهب الى ان النصب
انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء اى رجلا فرجلا كان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان

المغنى

المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل قال في الهمع وهذا هو المختار عند ظهورها في بعض التراكيب كحديث
لتتبعن سنن الذين من قبلكم باعا باعا وذراعا ذراعا وجزم بما قاله اولا بعض المحققين وبرادان المجموع يستحق
اعرابا واحدا الا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحيته كل واحد للاعراب اجرى عليها العرب
الكل رضا للتقويم للتحكم انتهى قال ابن ام قاسم في شرح التسهيل ونص ابو الحسن على انه لا يجوز
ان يدخل حرف العطف في شيء من هذه المكررات الا الفاء قال الرضي او ثم نحو صلوا كبكبة
ثم كبكبة قال ابو حيان والمنكر في مثل هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق
لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك انتهى قلت منه قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء
ربك والملك صفا صفا وليس المكرر منهما توكيدا خلافا لكثير من النحويين ومن المكرر لقصد
الاستغراق قول العلماء كل فرد فرد وكل واحد واحد والمختار في الجزء الثاني ما اختاره ابو حيان
في النقب والثانية في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمبين الهيئة نحو انزلناه قرانا
عربيا فمثل لها بثر اسوتا وبتمر حالا موطئة بكسر الطاء قال الدماميني واكثر الجماعة يقولون
موطئة بكسر الطاء على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم الجامد وطأت اي مهدت الطريق لما هو
حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي الباب موطاة بصيغة اسم المفعول قال شارحه
صاحب العباب سميت موطاة لان الجامد هو الحال وقد جعل موطاء لطريق حالية الوصف
الواقع بعدها انتهى وفي شرح اللباب للزوزني ما نصه وفي بعض الحواشي معنى الموطئة ان تأتي
الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب ذلك الاسم انتصابها وتجري عليه صفته وهي المقصود
قال في قوله ان تأتي الحال المشتقة بعد اسم جامد يقتضي ان يقال الموطاة على لفظ اسم المفعول انتهى
والى بعض المحققين والقول بالحال الموطاة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط
فينبغي ان يقال في نحو جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان انتهى اقول دالة على سعر نحو
بعت الشاة شاة بدرهم واشتريت البر قفيزا بدرهم اي مقسطا هذا التقسيط او عد نحو فتم
ميقات ربه اربعين ليلة فما لكم في المنافقين فئتين وطور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو
اي حال واقع فيه تفصيل بالتضاد المعجمة نحو هذا بسرا طيبا منه رطبا او يكون نوعا لصاحبها
نحو هذا مالك ذهبا هذا ثمرك شهريزا اشهر مضمومة او مكسورة مع الاعجام ضرب من التمر
وان تشتق اضفت او اتبعت مثل ثوب خزا او ثوب خز او فرعاله نحو هذا حديدك خاتما وتنحون

الجبال بيوتا وما وقع في غالب نسخ الايضاح لابن هشام من التمثيل بتنحتون من الجبال بيوتا فمنهو
فان تبوئا على هذا مفعول لاحال نبه عليه المالكي في حاشيته او صلة له نحو هذا خاتمك جديدا
وهذا جبتك خزا واسجد لما خلقت طينا قال ابن هشام في الايضاح وانما قلنا بالتاويل في الثلث
الاول لان اللفظ فيها امر ادبه غير معناه الحقيقي قلت تاويل فيها واجب قال وزعم بدر الدين ابن
مالك ان الجميع ياول بالمشتق وهذا تكلف وقال الرضي تبعا لابن الحاجب والحق انه الى هذا التكلف
لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا تكلف
تاويله بالمشتق انتهى ومقدرة وهي التي تكون بمعنى الاستقبال بان يكون زمان عاملها قبل زمانها
كقوله تعالى ادخلوها خالدين اي مقدرا خلودكم لان زمن الخلود لا يتصف بمقارنته للدخول
فلم يبق الا تقديره وقوله تعم لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي
مقدرين للحلق والتقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول الذي تضمنه العامل في الحال فلا
تكون مقارنة له فلا حاجة الى جعل الحال الاولى في الاية وهي امنين مقدرة لان الامن وان كان
مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون من الحال المقارنة لعاملها وتوهم الدماميني في التحفة
ان ابن هشام جعلها من الحال المقدرة فعقبه بما ذكرنا وليس في كلامه ما يدل عليه وقد منع بعض
المتاخرين كون محلقين ومقصرين في الاية من الحال المقدرة ايضا قال لانها ليست في معنى
الاستقبال فيكونا مقدرين فانما هما في معنى الحال وذلك ان الحال الله وعدهم دخول
المسجد الحرام في حال تحليق وتقصير وامن والدخول وان كان بمعنى الاستقبال فانما هو
واقع في حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان حدث وتم كان
في حال حدوثها فهي بمعنى الحال او كان قبل حدوثها فهي بمعنى الاستقبال وبعده فهي بمعنى
الماضي وايضا فان الحال بمعنى الاستقبال هي ما يصح تقديره بالفعل ولام العلة اعني لام
كي كقولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي ليصيد به غدا وكذا تقول هند زيد ذاهبة
خاطبا اي ليخطب ومنه قوله تعم كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين
فهما حالان بمعنى الاستقبال اي ليبشروا وليندروا ولو قدرت اللام في الاية الاولى كان
خطا لان الله تعالى لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه في حال
تحليق وتقصير وامن وغير خوف فهي حال بمعنى الحال وليست كهي في قولك مررت برجل معه صقر

صائدا

صائد ابن غدا الى ان تستقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى
فتامل وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين يقدرون لها تقديرا يرجع فيه الى معنى الحال فاذا
قلت هذا زيد صائدا غدا كان الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال بدليل عليه قرانه بقد ولما
كان هذا عندهم لا يجوز قالوا هذا حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الان له
الصيد غدا فقوله مقدرا حال بمعنى الحال اى يقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا قال ابن هشام كذا يقدرون واوضح منه ان يقال مر بي به
الصيد غدا كما فسروا فتم في اذا قمتم الى الصلوة بادرتم انتهى وتعقبه ابن الصائغ واجاب عنه الشمني
بما يطول ايراده وبينهما ان الاول قال ابن هشام الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور
به في المثال المذكور اى مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون جملة لا
يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون قال لان الشياطين لا يقدرون عدم
السماع ولا يريدونه انتهى وتعقبه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان يقدرها غير صاحبها
لو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا به الصيد غدا على ان يكون مقدرا اسم مفعول يصح
سواء كان المقدر هو او غيره انتهى واجاب الشمني بان الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها ان في الحال ضميرا يعود على صاحبها فيجب ان يكون في مقدر كذلك لانه بمعناها فيجب ان
يكون مقدر الحال صاحبها انتهى الثاني المشهور بتقسيم الحال يجب ان يرفع الى هذين القسمين ما لم يقارن
عامله وتسمى المستقبلة ايضا المقدرة وابت جماعة منهم ابن هشام والمرادي تسميتها الثانية وهو الحال
المحكية اى الماضية التي يتقدم وجودها على وجود العامل نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني و
نعم ما قال اى داع الى ان تكاب يكونها محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به المقتر
المقارن لزمن عامله الماضي انتهى والاصل اى الكثير الغالب في الحال تاخرها عن صاحبها لانها بمنزلة
الخبر والاصل تاخره كما مر ويجب هذا الاصل ان كان صاحبها مجرورا سواء كان جره بالاضافة نحو اعجبني
وجه هند مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف
لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من
الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على
المضاف قاله بدر الدين بن مالك وحكى والده الاتفاق على ذلك في شرح الكفاف الا انه فصل في شرح

التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا ضارب يا زيد اليوم
بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونوع في ذلك
بما يطول ايراده لو كان مجروه بالحرف ويشترط فيه كونه غير زايد ظاهرا صاحبها او مضمرا سواء كانت
الحال وفعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بهند تضحك ومررت بلد ضاحكة فلا يجوز تقديم
الحال في شيء من ذلك حملا على حال المجرور بالاضافة هذا قول الجمهور وقضيته اطلاق المخالف
الفارسي وابن جني وابن كيسان فاجازوا التقديم مطلقا قال ابن مالك وهو الصحيح لورود ذلك
كثيرا في النثر والفصيح قليل

السيادة

تعمدوا الرسلنا الاكافة للناس قول الشاعر اذا مرعيته المرء فاشيا فمطلبها كهلا على شديد وقال
الاخر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي واجب بان التعريف ورود وكافة في الاية
حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتاييث مع انه يلزم على القول بمجيئها من التاس تقديم الحال المحصورة
بالا ويعدى ارسل باللام والاول ممنوع والثاني خلاف الاكثر ودفع الاول بان تقديم المحصور بالا
ليس ممتنعا عند الجميع كالتقدم والثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح
وارد في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا التقديم فيما اذا
كان صاحب الحال المجرور ومضمرا كمررت ضاحكة بلد وكان الحال فعلا نحو مررت بضحك هند
منعوه اذا لم يكن كذلك واما اذا كان الحرف زايدا فلا يجب معه التاخر اتفاقا بل يجوز نحو ما جاءني
راكبا من احد حكاية قال التقي الشمني في حاشية المغني ههنا حكاية اخبرنا بها الحافظ وان لم يكن سماعا
شيخنا العلامة ابو الفضل محمد بن الشيخ ابي اسحق ابرهيم بن الامام الشلماني قال اخبرنا شيخنا
القاضي ابو سعيد العقباني قال اجتمعت بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم فقال لي هادليلكم
على عموم رسالة نبيكم قلت له قوله وما ارسلناك الا كافة للناس بعينه الا الظرف المطلوب في المسئلة القطع فقلت له تقدم قوله وما ارسلناك الا كافة للناس
قال هذا لا يكون حجة الا على من يقول بصحة تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وانا لا اقول
بصحته انتهى واقول الجواب عن اعتراض اليهودي على هذا الخبر الحق انه وان كان احادا في نفسه هو
متواتر معنى لانه نقل عنه من الاحاديث الدالة على عموم رسالته ما يبلغ قدر المشترك منه حد
التواتر وافاد القطع بنسبة معناه اليه وان كانت تفاصيله احادا كجود حاتم وشجاعة علي وانا
حصل القطع بنسبة معناه اليه حصل القطع بحقيته لان الرسول معصوم وكل ما هو خبر المعصوم

حق

١٩٤ حق وهو اعتراضه على الآبذي هو الاستدلال على صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف بتقديمها
الاول يجب تاخر الحال ايضا اذا كان نكرة محضة نحو وما ارسلنا المرسلين الا مبشرين ومنذرين
وكانه انما اهمل ذكره نظرا الى ان شرطيته عدم الحصر لما جوز تقديمه من الابواب تما الاصل تاخيره
غير مختص بالحال قال في التصريح ويمكن ان يجيء هنا خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور
مع الا اذ لا فرق بين الحال والمفعول الثاني انهم كلهم ان الحال اذا لم يكن صاحبها مجرورا لم يجب
تاخرها عنه بل يجوز التقديم وهو كذلك بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان ظاهرا او مضمرا
كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هند هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون في المنصوب
الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كراكبا تركب هند او في المرفوع الظاهر
المؤخر فقط فلا تمنع الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون جاء راكبا زيد قيل والاجماع على الجواز
اذا كان المرفوع مضمرا نحو خشعا ابصارهم يخرجون ويمتنع الاصل المذكور اي يجب تقدمها
ان كان نكرة صاحبها محضة غير مختصة بشيء من المخصصات لان النكرة تختص بالتقديم
لانها في المعنى مبتداء وهو وجوز ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في نحو ضربت رجلا راكبا تنزله
حمل غيره عليه وان لم يلتبس طردا للباب وهو اي كون صاحب الحال نكرة محضة قليل في الكلام
قال سيبويه اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام انتهى وعنه الحديث صلى وراءنا رجال
قياما والاغلب كونه معرفة او مخصصا اما بتقديم الحال كما مر او بوصف كمررت برجل قرشي
ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا ويكفي وصف واحد خلافا
لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك راكبا او باضافة نحو في
اربعة ايام سواء او بمعمول نحو عجبت من ضرب خوك شديدا او بعطف نحو هو لا ناس و
عبد الله منطلقين قاله ابن مالك في شرح العمدة او عاما كالكونه في سياق النفي نحو ما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون او نهي كقوله لا يركن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا الحمام او
استفهام كقوله ياصاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الا ملا تمتد و
يمتنع التاخير ايضا اضيف الى صاحبها ضمير عائد على ما لابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه
وجاء زائر هند اخوها فيمتنع تقدمها على صاحبها كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء زائرا
الا زيد وفيه البحث السابق والاصل في الحال تاخرها عن عاملها ايضا يجوز تقديمها عليه ان كان

فعلا متصرفا كقوله تقدختعا اصدارهم مخرجون وصفة تشبهه سواء كانت اسم فاعل نحو زيد مسرع ام مقبل او اسم مفعول نحو اللص مجرد ام مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقيرا سمح

يجب تقدمها على العامل ان كان لها الصدر اى صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان وعلى القولين تستغنم بها عن الاحوال فعلى القول بالظرفية يكون معناه في اى حال جاء زيد وعلى القول بالاسمية على اى حال جاء زيد وعلى الاول ينتقل الى الاستقرار بخلاف ابن ومتى ويجب تاخرها الا في الحال عن العامل في مسائل احديها ان يكون العامل ناقصا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قاله ابن مالك ووجه تاخرها تقديم ما يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس بشئ لان المانع هو التقديم على المنعوت لان النعت لا يتقدم فلا يتقدم معموله بخصوص النحاة طائفة بذلك فما قاله متعقب الثانية ان يكون العامل جامدا نحو هذا بسرا رطبا خير من تمر يابس الثالثة ان يكون اسم فعل نحو نزال مسرعا لان معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه الرابعة ان يكون مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو اعجبني ركوب الفرس مسرجا لان معمول المصدر المقدر ان والفعل لا يتقدم عليه الخامسة ان يكون صلة لالا او لحرف مصدري نحو المفضل ضاحكا زيد لان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليها السادسة ان يكون معرفا بلام الابتداء في غير باب ان ولام القسم نحو لاصبر محتسبا او لاقومن طائعا لان ما في حيز لام الابتداء والقسم لا يتقدم عليهما واحترزت بغير باب ان من نحو ان زيدا لمخلصا ليعبد ربه السابعة ان يكون لفظا متضمنا معنى الفعل ودون حروفه كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام والتعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صائما عندكم لعل عمرا قائما في الدار وهذا يعلى شيخا ياجبانا ما انت جادة فلا يجوز تقديم الحال في شئ من ذلك لضعف العامل الثامنة ان يكون صفة تشبه الفعل الجامد وهو اسم التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا الجملة موقوفا للجامد لاحتياطه عن رتبة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بعدم قبوله علامة التانيث والتثنية والجمع ويستثنى من المتضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون ظرفا او مجرورا مسبوقا بمجرد عنه بمه فيجوز توسيط الحال بين المجرد عنه والمجرد به المتاخر من الظرف والمجرور نحو زيد في الدار جالسا وزيد جالسا في الدار هذا قول الاخفش وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون

ولا يجئ من المضاف اليه الا اذا صح قيامه مقام المضاف نحو اتبع ملة ابرهيم حنيفا او كان المضاف
بعضه نحو اعجبني وجه هند او كبته

ع ١٩ هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه وقول الشاعر ونا
غاذ عوف وهو باد ثي ذله لديكم ولم يعدم ولاء ولا نصار وجمهور البصريين على المنع قال ابن هشا
في الاوضح والحق انه خالصة ومطويات معمولان لصاحبة ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير
مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة لا مبتدأ وبيمينه معمول الحال لا عاملها قال والبيت مردود
انتهى وفصل ابن مالك في التسهيل فاجاز بقوة ان كان الحال ظرفا او مجرورا وبضعف ان كانت
غير ذلك لان الظرف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ويستثنى من فعل التفضيل ما اذا كان عاملا
في حالين لاسمية متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال المفضلة
خوفا اللبس كهذا بسر اطيب منه رطبا ومررت بزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير المجرور
بمن ومفردا حال من الضمير في انفع ومعانا حال من عمرو فبسرا ومفردا حالان مفضلتان والعامل
في بسرا وطبا افعل التفضيل وهو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع هذا هو المختار واليه ذهب المازني
وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف ونسبه ابن مالك الى سيبويه وذهب الزجاج والمبرد
والسيرافي والفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على اضمار كان تامة صلة لاذا في المستقبل ولاذ
في الماضي وجوز بعض المغاربة ان يكون كان ناقصة فيكون بسرا وطبا خبرين لاحالين واستدلا
بالتعريف نحو زيد الحسن اخوه منه المسيء ويحتاج الى سماع تنبيه قد يفعل ذلك في مفهم التشبيه
فيعمل في حالين متقدمة عليه ومتأخرة عنه كقوله تعزنا اثنتا فاثنتان ونحن ضعاليك انتم ملوكا اي
تعزنا اثنا فقراء ونحن في حال صعلكنا مثلكم في حال ملككم فحذف مثلا واقام المضاف اليه
مقامه فضمنا معناه لما فيه من معنى التشبيه قال ابن هشام وهنا الاعراب اجود مما قبل في البيت
يجئ الحال من المضاف اليه في خمسة من الاحوال الا اذا صح اي جاز قيامه اي قيام المضاف اليه عند
مقام المضاف عند حذفه نحو قوله تعالى ثم اوحينا اليك ان اتبع ملة ابرهيم حنيفا فحنيفا حال من
المضاف اليه وهو ابرهيم وجاز منه لصحة قيامه مقام المضاف وهو الملة فانه لو قيل في غير القرآن
اتبع ابرهيم لكان صحيحا او كان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو اعجبني وجه هند راكبة
فراكبة حال من المضاف اليه وهو هند اذ المضاف وهو الوجه بعض هند مثل قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا ونحو ما في صدورهم من غل اخوانا فكل من ميتا واخوانا حال من
المضاف اليه وهو الاخ والضمير المضاف الى كل منهما بعضه لا حفاء وان اشترط صحة قيام المضاف

اليه مقام المضاف يغنى عن هذا الشرط فانه لو قيل اعجبنى هند اكبة وفى غير القرآن ياكل اخاه ونزعنا ما فهم من فعل اخوانا لكان صحيحا فلو اقتصر عليه لكفاه او كان المضاف عاملا فى الحال كان يكون مصدرا او وصفا نحو اعجبنى ذهابك مسرعا فمسرعا حال من الكاف المضاف اليها وذهاب مصدر عامل فى الحال ونحو هذا شاربا السويق ملتوتا اليوم او غدا فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شاربا وشاربا اسم فاعل عامل فى الحال لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وانما اشترطوا المجئ الحال من المضاف اليه احد هذه الشروط محافظة على ما قرروه من ان العامل فى الحال يجب ان يكون هو العامل فى صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل فى الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او وصفا فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشئ واحد واذا كان المضاف صالحا للسقوط وقيام المضاف اليه مقامه كان المضاف اليه كانه معمول العامل المضاف الذى هو عامل الحال وعلى هذا فلو لجب اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا كما يستفاد من المغنى بخلافه اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت جاء غلام هند ضاحكة او نحوه لم يجز قال ابن مالك وابنه بلا خلاف وانتقد بان مذهب الفارسى جواز ذلك نقله عنه غير واحد من الائمة وقال العلامة اثير الدين ابو حيان والذى نختاره ان الحال ترد بالاضافة اذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء صح قيام المضاف اليه مقامه او لم يصح لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل واما ما مثلنا من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم ولغوانا من قوله تعالى ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر بانى الملة والدين بمعنى او من الضمير فى اتبع قال ومثل هذه القاعدة لا يثبت بمثال او بمثالين مع احتمال انما ثبت هذا بان استقراء جزئيات كثيرة حتى يحصل من ذلك الاستقراء قانون كلى يغلب على الظن ان الحكم منوط به هذا معنى ما قاله تنبيه قد يراد بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة فالمضاف قال الرضى وقع كافة فى كلام المتاخرين ممن لا يوثق بعربيته مضافة غير حال فقد خطا وفى ذلك انتهى ومنهم الزمخشرى فى خطبة المفصل قال المحيط بكافة الابواب قال ابن هشام فى المغنى يجوز ان الزمخشرى الحالية من الفاعل ومن المفعول فى قوله تعالى ادخلوا فى السلم كافة وتم لان كافة مختصة بمن يعقل وتم فى قوله تعالى وما اهلكنا

الاكافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اى رسالة كافة لا مفعولا له لاضافة الى الاستغراق اذ لا يقال
اخرجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال يحيط بكافة الابواب اشد الاخراج
آباه عن النصب البتة ووقع المبرد في المقامات ان اضافته غير محضة قال بقاله الكتاب
قال ابن الخشاب استعمال فاطبة مضافة الى ما بعدها وتعريفها به وادخاله حرف الجر عليها يدل
على جهله بعلم النحو وان كان مقصرا فيه جدا الثامن تمايز منصوبا الا غير التمييز ويقال له
التفسير والتبيين والمميز والمفسر والمبين وهو لغة فصل شيء عن شيء قالوا تمايزوا اليوم
ايها المجرمون اى انفصلوا واصطلاحا هو النكرة اى اسم النكرة ولا تزد الجملة وان اشتهر انها
نكرة فقد قال الرضى الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ
التعريف جعل الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى الخارج
الوضع واذ لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها انتهى فالنكرة كالجنس يدخل فيها المحال وغيرها
ويخرج عنها المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول نحو حسن زيد وجهه فان فيه ما في حسن
وجها الا التنكير واما نحو قولهم ما فعلت الحمسة عشر الدرهم وقوله رايتك لما ان عرفت
وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقوله لدا ع بمكة مشمعل وآخر فوق
دارته ينادي الى روح من التنوخي ملاء لبابه البيت بالتنهاد فمحمول على زيادة الكما
زادها من قال باعدام العمر ومن اسيرها هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون وابن الطراوة
فاجازوا تعريف التمييز تمسكا بما اوله غيرهم الرافعة للابهام المستقر اى الثابت في المعنى الموصوف
له من حيث انه موصوف له فان المستقر ان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعي قال صاحب الفوائد الضيائية وارام دفع ما اورده الرضى على
ابن الحاجب حيث فسر المستقر بالوضعي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق لكن قال
بعضهم هذا لا ينفع في التفصي عن الايراد اذ الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا انتهى
والاحتراز بهذا القيد عن نحو رايت عينا جارية فان جارية رافعة للابهام عن العين لكن الابهام
الحاصل للعين ليس مستقرا بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال باعتبار تعدد الموصوف له قال
بعض المحققين ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام
ليتمكن في النفس فالابهام ثابت في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف رايت عينا جارية فان القصد

بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فازاله لكان حسنا انتهى عن ذات مذكورة لا وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما وان رفعا الابهام المستفر لكن لا عن ذات بل عن وصف او نسبة واقعة في جملة او مضافا اليها كما سيأتي بيانه تنبيهان الاول قال شيخ شيوخنا الخرفوشي في شرح المذهب للنصر وعبارته كعبارته هنا صنعه وله من صنع الكافية حيث قال عن ذات مذكورة او مقدرة انتهى وفي الاولوية نظر بل الاولى قاله في الكافية وجهه انك اذا قلت طاب زيد نفسا لم يكن في طاب ابهام ولا في ذات زيد ولا في اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما الابهام ذات مقدرة والمعنى طاب عن امر ما امور زيد ثم يفتر ذلك الامر بقولك نفسا فالمبهم في الحقيقة هو الشيء المنسوب اليه النسبة وقولك نفسا تمييز للمنسوب اليه المجهول لا لنفس النسبة ومن قاله تميز عن النسبة كالمصنف فقد مجوز نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذا الكلام في زيد طيب نفسا ومعنى طيبه نفسا الثاني هذا الحد منقوض بنحو رأيت شيئا اي حسن جمل والبدل من التمييز المبهم وصفان انما الاشارة ومن ما اي ووصف العدد في نحو ضربت عشرة دراهم ولا يخلص عن هذه الاشياء الا باخراجها بما يخرج التوابع عن الحد وقد ذكره عضد الدين في شرح الكافية ويفترق التمييز عن الحال بوجوب سبقه كما في المغني احدها اغلبية جموده اي جمود التمييز بخلاف الحال فان الاغلب اشتقاقها كما تقدم وقد يكون فيقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو زرته فارسا وتصحف على بعض المعاصرين من طلبة العجم الجمود بالوجود فقال ما معنى اشارها التمييز اكثر وجودا بالنسبة الى الحال وهو غلط فاحش فاحذره والثاني عدم جواز تقدمه على عامله بخلاف الحال فانها تجيء جملة بكثرة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وبجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما غير ظرف وهذا يستفاد من قوله في التعريف تعرف النكرة فان النكرة ضرب من الاسم وان اطلق على الجملة انها نكرة فليس حقيقة ولو سلم فالنكرة من اوصاف المفردات بالاصالة والثالث عدم جواز تقدمه على عامله مطلقا بخلاف الحال كما مر سواء كان اسما نحو عندك رطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسن رجلا او مشتقا فاميزه غير منقول نحو كفى بزيد رجلا باجماع في هذه الثلثة كما نقله ابن مالك فلا يقال عندك زيتا رطل ونحوه او مشتقا فاميزه منقول نحو طاب زيد نفسا فلا يجوز نفسا طاب زيد على الاصح وفاقا لسيبويه والفراء واكثر المعربين وشاذ جوزه المفارتة وذلك لان التمييز في هذه الصورة فاعل في الاصل

قد

قد نقل الاستناد عنه الى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما بينه
من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك
ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف وصحح ابن مالك وابو حيان جوازه قياسا على غيره من
الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة التمتع فيه قال الهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا
بالفراق تطيب وقال اخر ضيعت عرسي وابتعادي الاملا وما ارعويت وشبت راسي اشتعلا وقال
الاخر ولئن اذدرعا الضيق بضاع ولا يأس عند العسر منه وقال الاخر انطيب نيل الخو
ود اعي المنون ينادي جهارا وللبخير من الشواهد غير ذلك والجواب تاويل كل ذلك تكلف كيف وهم
يبنون الحكم على اقل من ذلك لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لورود فيه حسبما تضمنته ابيات
الاول اذا كان العامل وصفا ففي اس اجاز التقديم في الفعل ان يجيزه مع الوصف الاسم المضمن
الثاني اذا تقرر على تقديم جواز التمييز على المميز اذا كان العامل متعديا نحو طاب نفسا زيد قاله ابن
الصائغ وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور
الرابع عدم توقف معنى الكلام عليه بخلاف الحال فانه قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى
لا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا بالة
قليل الرجا الخامس عدم جواز تعدده بخلاف الحال فانها تتعدد كقوله على اذا ما زرت ليلى بخفية
زيارت بيت الله رجلان حافيا واما قوله تبارك رحمانا رحيما موئلا فالصواب ان رحمانا منصوب
باضمار اخص او المدح رحيما حال منه لا نعت والقول بانهما تمييزان يخطاء الناس كونه مبنيا للمدح
والحال مبنية للهيئة كما عرفت السابع عدم توكيده لعامله بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة لعاملها
نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما قوله لتقم ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد
لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله فهو اثنا عشر ضبين واما الجارة المبرد ومن وافقه
نعم الرجل رجلا زيد عمرو رد بان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل فلا حاجة الى التمييز واما قوله تزود
مثل ما قد لبيك فنعم الزاد زادا سبك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق
ان اريد به التزود او مفعول به بتضمين تزود معنى فعل يعمل عمله فمثل بغت له
تقدم فصاحا لا واما قوله فنعم الفتاة فتاة الهند لو بذلت رد التحية نطقا او بايما فقتاة
حال مؤكدة هذا ما ذكره ابن هشام في المغني من وجوه الافتراق بينهما وقد زاد بعضهم وجها اخر

احدها

فصل في التمييز والحال

احدها ان التمييز قد لا يكون عامله فعلا او شبهه بخلاف الحال وعشرون في قولك عشرون درهما التمييز
التمييز بمعنى من والحال بمعنى في حال كذا الثالث ان التمييز قد يجر في بعض المواضع بخلاف الحال فانها
واجب النصب فان كان التمييز مشتقا احتمل المشتق الحال نحو لله دره فارسا اي من حيث انه فارس
او حال كونه فارسا وذهب قوم الى ان انتصابه في مثل هذا التركيب على الحال فقط وضعفه ابن
الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو من ان يكون حالا مفيدة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما الفيد
فقولك فلان فقولك لله دره فارسا لم يرد به المدح في حال الفروسية وانما يريد مدحه مطلقا بدليل
انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك لله دره عالما والحال المؤكدة
ايضا غير مستقيم لان الحال المؤكدة شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وانت
ههنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها ولكان قولك لله دره عالما او رجلا او
كاتبا لا يفيد الا ما افاده الاول فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المفيدة والحال المؤكدة واذا
بطلتا ثبت التمييز انتهى قال الرضي وانا لا ارى بينهما فرقا معنى لان التمييز عنده ما احسن فروسية فلا
تمدحه في غير حال الفروسية لابهام وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما احسنه في حال الفروسية
وتقصي بحام بمن في لله دره دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل انتهى تبين بما يحتمل
الحالية والتمييز ايضا قولك كرم زيد ضيفا ان قدرت زيدا هو الضيف اما الحالية فلا لانه على التوهم
واما التمييز فلدخول من عليه والاجود عند قصد التمييز ادخالها عليه عند قصد دفع التوهم
الحالية وان قدرت زيدا غير الضيف تعين التمييز وامتنع جر من لانه تمييز منقول عن الفاعل الاصل
كرم ضيف زيدا فالاول اي التمييز الرافع للابهام المستقر عن ذات يتحد عن مقدار صدورا غالبا لا
دائما فانه قد يصدر عن غير مقدار كما سيأتي ويجوز ان يكون عن بمعنى بعد نحو قوله تعم لتركبن
طبقا عن طبق والمراد بالمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وبين والمقادير اما مقاييس
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر الكيل كالقفيز والاوسق
والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل
وغير ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسموح كالذراع وقدر احته وقدر شبر ونحو ذلك او
مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما عبر رجلا وسواك انا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه رجلا

٢٠٢ خمسا ونحو ذلك من المقادير ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اريد بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندك عشرون درهما وذراع ثوبا وبرطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم لا عدد العدد وبذراع المذروع وبرطل الموزون الا ما يوزن بمرو كما في غيرها قاله الرضي والخفض اي خفض تمييز المقدار باضافة التمييز اليه كثير ارض قفيز وسمنوه عسل تمر قليل لما سيأتي وهذا اذا لم يكن المميز عددا او مضافا فان كان عددا نحو عشرين درهما او مضافا نحو مثله مدادا وملاء الارض ذهبا تعين النصب ويقل عن غيره اي غير المقدار صدورا قليلا وضابط كل فرع حصل له ما ليس لفرع اسم خاص يليه اصله يكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب وقليل فضة قال بعض المحققين وفيه كل بعرفي التمييز بقطعة ذهب لان هذا يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه تمييز لكن لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال والخفض اي خفض تمييز غير المقدار باضافة المميز اليه كخاتم حديد وباب ساج وجبة خز كثير لان ابهامها اخفض من ابهام المقدار والمقدار لكونه اكثر ابهاما يحتاج الى تمييز ونصب المميز ينص على كونه تمييزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الخفض فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى مع ان الخفة معه اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة ويجوز جر المنونين من ابهما سواء كان المميز مضافا نحو ملاها الارض من ذهب او لم يكن نحو طل من زيت وخاتم من حديد ويمتنع في ثلاث مسائل احديها تمييز العدد نحو عشرين درهما ولا يرد على جواز عشرين من الدراهم لخروجه من التمييز بتعريف الثانية التمييز المحول عن المفعول كعرت الارض شجرا الثالثة ما كان فاعلا في المعنى كطاب زيد نفسا وزيد اكرم ابا واختلف في من هذه فقيل زائدة وقيل للتبعيض وقيل للتبيين وهو الصحيح تنبيه تمييز الذات اما ان يكون من عدد او غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى الوجهين يجب افراد التين والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرين ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرين ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد وان كان عن عدد ولا يكون نحو عشرين مدا وجاز افراده والذي عن غير العدد ان كان جنسا تثنى اذا اريد تثنيته وجمع اذا اريد جمعه الا افرد تقول عندك مثله تمرا او تمرين او تمورا وان لم يقصد من الجنس الانواع وجب افراده نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طوبق ما يقصد به مفردا كان او مثنى او مجموعا نحو مثله رجلا او رجلين

او رجلا والحاصل ان التمييز عن الذات اما ان يكون عن عدد او لا والعدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وغير العدد اما جنس او لا والجنس اما ان يقصد به العدد او لا هذا تقسيم الرضي عليه من الله الرضى والثاني اي المميز الرافع للابهام المستقر عن نسبة يصدر عن نسبة كائنة في جملة او نحوها وهو اما اسم الفاعل مع مرفوعه كزيد منفقى شحما او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا او خبر مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه اباه وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسب بزيد رجلا وسرني ذا اهالة وويله اياه الشاب معتشا وبالزيد فارسا او في اضافة نحو اعجبني طيبه اباه وهو داخل في شبه الجملة فلا حاجة الى افراده بالذكر نحو عندك رطل زيتا مثال للتمييز عن المقدار والرطل بالفتح والكسر وهو فصح اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثاه والاستار اربعة مثاقيل ونصف المثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس وجعله الفاضل الهندي مثالا للكيل وتبعه بعضهم وليس بتبعه وفقد قال في المغرب الرطل بالفتح والكسر ما الذي يوزن به او يكال به انتهى وخاتم فضة مثال للتمييز عن غير المقدار واشتعل الرأس شيبا مثال للتمييز عن النسبة وجملة ولله دره فارسا مثال للتمييز عن نسبة في نحو جملة لان فيه معنى الفعل اي عجب منه فارسا وفي الاضافة ايضا كما هو ظاهر ولذلك لم يات بها بمثال لهذا وانما يصلح مثالا لذلك ان كان مرجع الضمير معينا معلوما اما اذا كان مجهولا كان من مميز الذات لا من مميز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى مميز والدر بفتح الدال وتشديد الراء المهملتين الكثرة في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر بالكسر والضم درا ودريما اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثله الخير لاعتقادهم ان اللبن مصدر لكل خير يقرونه الضيف ويسقونه الخيل وقال ابن السيد اصله ان رجلا راى اخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من كثرة لبنها فقال لله درك وقيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من امك واكثر ما يمثل به النحاة مضافا للضمير الغائب وقد يضاف للمخاطب والضمير المتكلم والظاهر ايضا كما صرح به الرضي وانما اضافوه الى الله تعالى وقصد التعجب منه لان العرب اذا عظموا شيئا غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشئ لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا جدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر وعن مصدر للاشياء العجيبة سبحانه وتعالى تنبيها على الاولى فقيس اطلاقهم ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة خلافا لما في

التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو عنده من تمييز المفرد الذي التمييز عن النسبة اربعة
اقسام محول عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيبا اصله اشتعل شيب الرأس ونصبت شيبه على التمييز
مبالغة وتوكيدا لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره من اول الامر مرارا ومحول
عن المفعول نحو فجرنا الارض عيونا اصله وفجرنا عيون الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب
عيونا على التمييز هذا مذهب الجرمي وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وتليذه الابدي
وابن ابي الربيع وقالوا هذا القسم لم يذكره النحويون وقال الشلوبين عيونا في الآية على انها حال
مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين
احدهما ان يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه
او على نزع الخافض اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة بانه لو كان كما زعم لم يلزم في مثله التذكير
والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالخافض في وقت وايضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس المفجر انتهى
ومحول عن غير ما ذكر نحو عندي ملا السمن اصله ملا الاناء السمن فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وهو الضمير فارتفع وانفصل صار انا اكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمييزا وغير محول نحو ملا الاناء سمنا
لان مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول واكثر وقوعه بعد ما يفيد التعجب نحو لله دره فارسا
وحسبك بزيد ناصرا وما احسن رجلا واكرم ابا بالثالث اذا اتحد تمييز النسبة بما قبله معنى طابقه
في الافراد وضديه فتقول اكرم بزيد رجلا والزيدان رجلين والزيدون رجالا وكذا في المؤنث كما تقول
مررت بزيد رجل والزيدان رجلان والزيدون رجال ونحوه واما قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا فيحتمل
احدهما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا مما يستوي فيه المفرد وغيره كالصديق والعدو والثاني
ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد فيطابق
نحو حسن بزيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراده معنى او لكونه مصدرا لم
يقصد اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طابا
الزيدون صلا وكرموا اباوكذا ان لم يختلف انواع المصدر نحو كما الاتقياء سعيا خاب الاشقيا
وربا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالف الناس راء وتقاولوا
اذها فانا ومنه بالاخيرين انا لا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى فطاب الزيدون نفسا
وقروا عينا اولى من انفسا واعينا لافادة المقصد خصوصا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا او وقع

والناصب بغير الذات هي وبالذات الشبه هو المسند من فعل وشبهه النوع الثالث ظاهر مجرور والآخر
هو اثنان الأول المضاف اليه وهو ما نابت اليه متى بواسطة حرف جر مقدر مرادا

٢٠٥

فحذف وفتح جبهة وان كان بعد معرفة فتقول لكرم الزيدون اباء بمعنى ما اكرمهم من اباء ولو وردت
لاوهم اوقات المعصود كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا
لاوهمت ان ثوب واحد والناصب لبيان الذات المبهمة هو معنى تلك الذات وخلفوا في صحة اعمالها
مع انها جامدة فعمل لشبهها باسم الفاعل لانها طالبة له في المعنى فعتبرين ودرهما شبيه بصاحبين زيد
وطل فيها شبيه بصاب عمرو في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو المخبور والتون
وعمل لشبهها بافعل من وذلك في خامس مرتبة فان الفعل اصل الاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو وصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي الاصل
لافعل لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي
لا يتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى كما في التصريح والناصب لمبين النسبة
عند سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي هو المسند من فعل كطاب زيد نفسا وشبهه والمراد
به ههنا ما تضمن معنى وحروفه من المصدر والوصف وتضمن معنى فقط كاسم الفاعل ونحو الله
درة ظهرت ما غبر في العمة عن هذا بشبه شبهه وذهب قوم الى انه العامل في مبين النسبة هو الجملة التي
انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور وعزاه الى المحققين وههنا انقضى
كلام المصنف في النوع الثاني من المعربات من الاسماء وهو ما يرد منصوبا لا غير فشرع في النوع الثالث
منها وهو ما يرد مجرورا لا غير فقال النوع الثالث من المعربات من الاسماء ما يرد مجرورا لا غير وهو
اثنان لا ثالث لهما الاول المضاف اليه والاضافة لغة الامالة والاسناد ومنها ضاف السهم للغرض
اي مال وانضم ظهر على الخياط اي املته واسندته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين بتوسط
لامها الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية وبما بعده زيد قائم وقام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها
في تاويل الاسم وبالاخير الوصف كزيد الخياط وما جرى عليه المصنف من كون المضاف اليه هو الثاني فيكون
المضاف هو الاول وهو مصطلح سيبويه وابن مالك واكثر المتاخرين وهو المشهور وقيل عكسه فيجر
يجوز في كل كل وهو اي المضاف اليه اصطلاحا ما اي اسم حقيقة او حكما ليتشمل الجملة المضاف اليها نحو
يوم ينفع في الصور فنسب اليه شيء ولا يكون الا اسما بواسطة حرف جر مقدر خالكون هذا المقدر مرادا
احترازا عن المفعول فيه والمفعول له فان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد كذا قال ابن الحاجب واعترضه
الرضي بان ان اريد انه غير مراد معنى لم يجز ذكر في ظرفية والتعليل منهما ظاهر وان اريد لفظا فلا معنى لتقدير

النوع الثالث من المعربات مجرور لا غير

الاول المضاف اليه

لحرف

الحرف الا انه حرف معنى وان زيدت انه غير مراد لفظا كان المعنى المضاف اليه كل اسم صفته كذا
مجرور بحرف جر مقدر ويفضي الى الدور لان معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف
وهو كونه مجرورا والجر في جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه مضافا اليه انتهى
ثبتها الاول المتبادر من هذا الحد انه لا يشمل المضاف اليه بالاضافة اللفظية على المشهور انها
ليست على معنى الحرف فينتقض به الا ان يحمل على ما ذهب اليه بعضهم من انها على معنى الحرف لكنه
لم يبين فيما سيأتي تقدير الحرف كما سينبه في المعنوية وسيأتي تحقيق ذلك الثاني استدل حكمهم
بان كل مضاف اليه مجرور بنحو واسئل القرية واجاب بعض المحققين بالتزام ان المضاف اليه في ذلك
مجرور بتقدير من مع قرائن تكلف امرا بالتأمل وقال بعضهم وقد يجاب بانه عام مخصوص قال ولعل
هذا اقرب انتهى ولا يخفى سقوط هذا الاشكال اما الثالث فعامل الجر في المضاف اليه قولان اخرجهما
احدهما انه الاضافة الثاني انه المضاف وهو الصحيح ولا يفيده قولنا في تعريف الاضافة انها توجب
لثانيها الاسمين الجر لان كونها سببا للجر لا يستلزم كونها عاملة له واعلم ان الغالب في الاسم ان تكون
صالحة للاضافة والافراد كغلام وثوب ويمتنع اضافة المضمرات خلافا للخليل والاخفش والمازني
من وافقهم في نحو يا مي وايا حيث ذهبوا الى ان ايا اسم مضمر وما بعدها مضمر مضاف اليه وحجتهم
انها اذا لحقت اضافتها الى الظاهر في قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياها والثوبان فاذا انقلبت اضافة
الى الظاهر الذي يظهر فيه الاعراب وجب الحكم باضافة الى الضمير الذي لا يظهر فيه الاعراب واما كون
الضمائر لا تضاف فغير مانع من اضافة هذا النوع لان الاحكام العامة قد تتخلف في بعض الصور بدليل
تخلف لدن عن جر غدوة وتخلف لولا عن ضم المرفوع بها وتخلف عسى عن اتصال ضمير المرفوع بها
بعدها فكذلك هذا النوع من المضمرات في منع الاضافة واختاره ابن مالك والاصح ما ذهب اليه
سيبويه والاخفش في احد قوليه وجمهور البصريين وابو علي من المتأخرين من ان الضمائر لا تضاف
ولا يثبت اضافة ايا بما رواه الخليل لشذوذه وما اتصل بها انما هو حرف يدل على احوال المرجوع
اليه من التكلم والخطاب والغيبة وسيأتي ذكر المضمرات مستوفى في المبنيات واضافة اسما الاشارة
وسيأتي ايضا ذكرها تتمة واما ذا لك ونحوه فالكاف فيه حرف خطاب بإجماع النحاة واضافة اسما
الاستفهام وهي عشرة كم وكيف ومن وما واي ومهما واي وأين وأيان ومتى وانى وسيأتي شرح بعضها
في حديقة المفردات انتهى وتقدم واضافة اسما الشرط وهاي ذكرها في حديقة الافعال والموصولات

باى ذكرها فى المبنيات وانما امتنعت اضافة هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف
سوى اى فى الثلثة اى فى اسماء الاستفهام والشرط والموصولات فانها لا تمتنع اضافتها لضعف
الشبه بها عارضه من شدة افتقارها الى مفرد مضاف اليه وسيأتى شرحها مستوفى فى حديقة الفرات
اشتقم وبعض الاسماء يجب اضافتها اعاد الضمير منونا على بعض مع كونها مذكرا لاكتساب التانيث
من المضاف اليه كما يجئ بيان ذلك فى هذا الباب عن قريب ان شاء الله تعالى واضافتها اما الى الجمل
هو نوعان مضاف الى الجمل قطعا اسمية كانت او فعلية ومختص بالجمل الفعلية فالاول اذ من اسماء
الزمان نحو قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل واذكروا اذا انتم قليل والشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا
فيها فعلا ماضيا نحو زيد قائم نص عليه سيبويه والاكثرون على فتحه ووجهوا بان اذا كانت للماضى
وكان الفعل الماضى مناسبا لها فى الزمان وكانا فى جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف اذا كان
مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن وفصل نحو اذا زيد يقوم واجاب ابن الحاجب بانه لحكاية الحال او
العزم الوضى متجرد ايضا وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى كما مر او معنى لا لفظا
نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد وقد يحذف جزء هذه الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى
المفرد كقوله هل تر حجن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك
كذلك وقد تحذف الجملة باسرها ويعوض عنها التنوين قال ابو حيان والذى يظهر لى من قواعد
العربية ان هذا المحذوف جائز لا واجب وبكسر ذا لالتقاء الساكنين على الاصل كقوله تعالى وانتم
حينئذ تنظرون اى حين اذ بلغت الروح الحلقوم ويعلم الاخفش ان اذ حينئذ معربة والكسر
اعراب بالاضافة لا بناء وحمله على ذلك انه جعل بنائها ناشيا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت
من الملفوظات عربت وهو مردود بانه قد سبق بان حكم البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل
على اعرابه وبان العرب قد بنت الظرف المضاف لاذ ولا علة لبنائه الا كونه مضافا فلو كانت
الكسرة اعرابا لم يجز بناء الظرف ونحوه بانهم قالوا يومئذ بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز
فتحه لانه مضاف اليه فدل هذا على انه مبنى مرة على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب ومرة على
الفتح طلبا للتخفيف وسيأتى تمام الكلام على اذ فى حديقة المفردات اشتقم وحيث نحو جلست
حيث جلس زيد وحيث زيد جالس وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا منصوصا عليه سيبويه واضافتها
الى الفعلية اكثر قال ابن النحاس ليس فى ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير لما حيث لهمت لوقوعها

على اكل

واذا اولى المفرد ظاهرا او مضمرا وهو كلا وكلتا وعند

على كل جهة احتاجت الى ان تضيفها الجملة كاذ واذا في الزمان انتهى وربما اضيف
الى المفرد كقوله حيث لا العاصم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا يشترط اذا اضافتها الى الجملة ظرفيتها
وزعم المهدوي وشارح التذييل اجتث في قوله ثمت زالج في المليتين الى حيث يجتبى المارمان وهق
انها لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها
صفة لها وكلف لها تقدير رابطة قال ابن هشام وليس بشيء واذا دخلت عليها اللام الكافة
تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان قال ابن هشام
هذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والنوع الثاني وهو المختص بالجمل الفعلية اذا عند يونس
الاخفش والكوفيين ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو
واذا تتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن
خروا سجدا وبكيا وماضيا لمضارع نحو واذا طلقتم النساء فطلقوهن وسيأتي تتمة الكلام عليها في تحقيق
المفردات او الى المفرد والمراد به ما يقابل الجملة وهو ايضا نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة عن الاضافة
فينون نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض اي كقوله تعد وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على
بعض اما اذا وقعوا فيه الاسماء الحسنى وما يلزم الاضافة لفظا وهو ايضا نوعان ما يلزمها لكونه ظاهرا مرة
ومضمرا اخرى وهو كلا وكلتا نحو كلا الرجلين وكلا الرجلين وكلتا المرتين وكلتاهما ولا يضافان الا لاثنين
ثلثة شروط احدها التعريف فلا يجوز كلا الرجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين وذلك لوضعهما
للتاكيد ولا يؤكد الا كيد المعنوي الا المعارف الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتاهما
او بالاشتراك نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين
الاثنين والجماعة واتما صح قوله ان التخيير والتشهي وكلا ذلك في حيز قبل لان ذا متناف في المعنى
مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك الثالث ان يكون المضاف اليه كلمة واحدة
وقد يفرق بالعطف بالواو في الشعر نحو كلا اخي وخليلي واجد عضدا وساعدا عند
امام الملمات قال بعضهم ولا يتنون كلا وان ذكرت من غير اضافة لانهم يستنكرون تنوينا اغلبت عليه
التجريد منه لاجل الاضافة وعندا وهو ظرف مكان يستعمل في الحضور والقرب سواء كانا حسيين نحو فلما
راه مستقرا عنده وعند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى ومعنويين نحو وقال الذي عنده علم الكتاب
انا اتيك وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار قال المرادي في شرح التسهيل واذا كان ظرفا فهل معنى كلتا

للزمان

للزمان نحو انما الصبر عند الصدمة الاولى وربما فتحت عينها اوضمت ولا يقع الا ظرفا او مجرورا
بمن وربما ينبغي ان يحمل ما الغرنبر الحريري حيث قال وهما منصوب بدا على الظرف لا يخفض سوى
حرف واما قول العامة ذهبت الى عنده فلحن واما قول بعض المولدين كل عندك عندك لا ياوى
نصف عند فقال الحريري لحن قال ابن هشام وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت واريد بها لفظها فانها
ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها انتهى ومثله قول الاخر يقولون هذا عندا لدر
ثابتا ومن انتم حتى يكون لكم عند ولدى نحو لدى الباب ولدنيا غير انها يقل بمعنى عند لكن عند اكثر
منها من وجهين احدهما انها ان يكون ظرفا للاعيان والمعاني نحو عندك مال وهذا القول عندي صحيح
يمنع الثاني ولدى ذكره ابن الشجري في امالية وبرهان في حواشيه والثاني انك تقول عندك مال وان كان
غائبا ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري قال
ابن هشام وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى انتهى وتعامل الفها معاملة الفا
وعلى فتلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد يقال الذاكر وسوى نحو سوى زيد وسواك و
سيأتي الكلام عليها في بحث المستثنى انشاء تعالى تنبيه استعمل بعضهم سوى مقطوعة عن الاضافة
وتمم استعمالها كذلك الخزرجي في منظومة العروضية فقال تولفت من جزئين فرعين لا سوى وعند
النحويين انها فيما يلزم الاضافة يقتضي صنعة فتدبر او حال كونه ظاهرا فقط اي فحسب هو او لو
بمعنى اصحاب اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو وقائم مقام ذو قوة واولو بأس
شديد وذو الدال على صحبة لاذو الموصولة نحو ذا النون وفروعها نحو والات الاحمال واذكن
اولات حمل واستشهدوا ذوي عدل واصلحوا ذات بينكم ذوا انفان ذوالك اكل احمط ولا يضاف
الا الى ظاهر اسم الجنس ويغني به ما يقابل الصفة فلا يقال جاءني ذو جاهل او لو عاقل ولا رجل ذو
عاقل وذلك لان ذا واولو نزع عنها في الحقيقة انما وضعت وصلة الى جعل اسم الاجناس صفة
وذلك لانهم لما ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاوا بذو واضافوه اليه وقالوا ذو ذهب واما اذ لجاز كونها صفة لم يكن للمجيء بها فايدة قلت
وهذه هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير يوضع لا يدل على حقيقة معنية
ليقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه واما
قول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ وقيل لحن قال الزجاجي في شرح ادب الكاتب

٢١٠ انشدنا ابو بکر بن دريد قال انشدنا عبد الرحمن بن اخي الاصمعي عن عمه قال انشدنا اعرابي من بني
غنم ثم من بني حنظلة لنفسه من قصيدة لاخيه الغني فهو اخوه تلغة المنزي فان املق اقتضاه بنوه
لو رأى الناس بيننا سائلا ما وصلوه وهو الوطء وعوا في زاد كلب اكلوه لا تزل في اخر الدهر بسؤال او
ان من يسئل سوى الرحمن بكم حاروه والذي قام بارزاق الورى اطرحوه وغن الناس بحمد الله
فاغنوا ولحمدوه تلبسوا اثواب عز فاسمعوا قولي وعوه انما استغنيت عن صاحب الدهر اخوه
واذا احتجت اليه ساعة مجلوه اهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه انما يمنع المعروف ذو الشان
ذوه وشذ ايضا قطعها عن الاضافة وادخال ال عليها في قول الاخر فلا اعني بذلك اسفلكم
ولكني اريد به الذوبا اوحال كونه مضمرا فقط وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب
او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحده نحو واذا دعي الله وحده وقوله
وكنت اذ كنت الهي وحدكا وقوله والذئب اخشاه ان مررت بي وحدي واخشى الرياح والمطر وهو ملازم
للتذكير والافراد والنصب والنحويين فيه اقوال احدها مذهب سيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر
الموضوع موضع الحال فوحد في موضع اتحاد واتحاد في موضع موحد وهو الحال قال ابن بابشاذ في
شرح الجمل وكان بعض اصحابنا يزيد على ذلك فيقول وحدنا باب مناب ايحاد وايحادنا باب مناب موحد
وموحدنا باب مناب انفراد وانفرادنا باب مناب منفرد وهو في الحقيقة حال انتهى وهو تطويل مستغنى
عنه من غير ضرورة الثاني انه مصدر وحده وهو يحذف من الزوائد وذهب ليلى بن جني الثالث انه مصدر
لم يلفظ له بفعل وعلى هذين القولين فهو مصدر في موضع الحال الرابع مذهب يونس انه منصوب على
الظرف فقول العرب زيد وحده التقدير زيد موضع انفراد واجاز هشام فيها وجهين احدهما ما قاله
يونس والثاني ان يكون مصدرا بفعل مقدر هو الخبر كما قالوا زيدا فانيا اي امثل اعيا الا وحكى
الاصمعي وحد يحدد عليه هو مصدر لفعل مستعمل وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قعدت كل دهري على وحد
اي حدة وحكى ابن سيدة جلس على وحدهما واضافة ثنيه وجميش تصغير جمش وهو ولد الحمار وعير
تصغير عير وهو الحمار يقال ثنيه وحده وجميش وحده وعير وحده ومعنى الاول المدح والثاني الذم
وربما ثنى مضافا الى ضمير حكى ابن سيدة جلس على وحديهما تنبيه اختلف القائلون بانه تنصب
على الحال فمتى اذا قيل لرايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال انه مفرد بالرؤية ويعبرون عن
هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول

ومنع ابو بكر بن طلحة كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول لبيك لانهم اذا اراد الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر والذئب اخشاه ان مررت به وحدي والبيت هذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمنع من اجله ان يأتي الوجهان المتقدمان في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح بهما وما يضاف لضمير المخاطب فقط وهو لبيك واخواته وهي سعديك وحنانيك ودواليك بفتح الدال المهملة وهجاجيك وهذاذيك بالذالين معجمتين قالوا ضربا هذاذيك وطعنا وحضا وقد مر معنى ذلك كله وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد الخطاب مثلها في ذلك مردود لقولهم حنانيه ولبتي زيد ولحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذلك وباقيها الا تلحق الاسماء التي تشبه الحرف وشذ اضافتها لتي لضمير الغائب في نحو قوله لقلت لبيه لمن يدعو ودعا الظامئ في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور وقال اني في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة قال سيبويه وفيها البيت رد على يونس في زعمه ان لبى مفرد فاصله لبي بالف بعد الموحدة على زنة فعلى بكون العين فقلبت الالف ياء لاجل الضمير كما قلبت في علي وعليك وقول البدر بن مالك ان خلاف يونس جائز في لبيك واخواته وهم واتما هو خاص بلبيك تكميل لاحكام الاضافة يجب بتجريد المضاف من التنوين نحو جاءني غلام زيد وبعضهم يقول اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه نحو كرم رجل وهن خوج بيت الله قال البدر الدماميني اخذا من كلام ابي حيان وهذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا التقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح واما تنوين التنكير فلاختصاص بعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما تنوين التمكين فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف فكيف يصور تقدير هذا فيما بنيا فيه من المبني المشابه للحرف وغير المنصرف المشابه بالفعل والصواب بما قاله الرضي عليه من الله الرضا انه يقدر انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد على ما ورد على تلك العبارة انتهى وظرف بعضهم حيث يقول كنا خمس عشرة في الشام على زنم الحشو بغير الفه وقد اصبحت تنوينا واضحى حبيبي لا يفارق الاضافة ويجب تجريده ايضا من نون المثنى والجمع المذكر السالم وملحقاتهما كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلوة ونحو اقبض ثنيك وعشريك واتما وجب تجريده من ذلك لانه يدل على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه فلا يجمع بينهما واما قوله سم الفاعلون الخير والامرونه مضروب وقيل انها اللغة ولا تحذف نون المفرد وجمع التكسير نحو لسان زيد وشياطين الانس وفهم من قولنا على تجريده مما ذكر

انه لا يجرد من غير ذلك كتاء التانيث وقد يجرد منها عند امن اللبس يقال هذه عذرتها وهو ابو عذرها اذ اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت ببر شعرة فاذا اضافوا قالوا ليت شعري ومنه واقام الصلوة ونظم ذلك بعضهم فقال تاء تحذف تاء انها مضافة عند جميع النحاة منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعري واقام الصلوة وقد يفعل ذلك بعده وقولك الشاعر واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا اي عدة الامر واشتراط امن اللبس احتراز من نخومة وحشة وبقرة فان حذف التاء فيها موقع في الالباس وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الاضافة قوله تعم فنظرة الى ميسرة بضم السين وكسر الراء وقالوا الاصل الى ميسرة ذا عسر ان مفعل بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا جمع مكرمة ومعونة فان كانت الاضافة اضافة صفة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة الى معمولها اي معمول الصفة قبل الاضافة والا فكل اضافة المضاف اليه فيها معمول المضاف حال الاضافة على الاصح ومعمولها اما مرفوع او منصوب فلفظية نسبة الى اللفظ لعود فائدتها من التخفيف الى لفظ المضاف وان معناه او لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعلها معنى له قاله بعض المحققين ليتمحض غير محضة ايضا وبجازية ومنفصلة فيكون الاضافة لفظية مبنية على كون الصفة عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون الاضافة كلا اضافة والصفة المشبهة ابدا جايزة العمل واضافتها الى ما هو فاعل معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كما سياتي في بابها انشاء الله تعالى لفظية ابدا وكذا عمل اسمي الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببها جايز مطلقا نحو زيد ضارب ابنه مسود وجهه ومؤدب خدامه فاضافتها الى ذلك السببي نحو زيد ضارب البطن ومسود الوجه ومؤدب الخدام ولفظية ابدا وكذا عملها في غير سببها كمر رت برجل قايم في داره عمرو ومضروب على ابيه بكر لكن لا يضاف ان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير منه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها منبغي بالمرفوع في الظاهر وذلك لا يجوز لقوة شبهها بالفعل واما عمل اسم الفاعل في المفعول به واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله او في المفعول المنصوب في باب اعطى او عملها في غير المفعول به من المفعولات الاجنبية فمحتاج الى شرط وهو الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال كما سياتي فاذا اضيفا والحالة هذه الى ذلك المعمول كزيد ضارب عمرا الان او غدا وزيد مضروب العبد او معطي الدراهم فاضافتها لفظية لكن لا يضافان من مطلوبا تها الا الى الفاعل والمفعول به لشدة طلبها او مثلها في ذلك ابنية المبالغة هذا

ملخص ما قرره الرضي ولا تقيد الاضافة اللفظية الا تخفيفا لفظيا فقط وذلك بحذف التنوين او نونى التثنية والجمع على حد ورهو في اسم الفاعل والمفعول المضافين الى المعرف لا كونها الا في المضاف عن

انها انما اضيفت الى الحمقاء لان سيدتنا فاطمة الزهراء عليها السلام كانت تسطعها فسماها بنو امية
لعنهم الله ابد الابدين بفلة الحمقاء ثم وقفت على ذلك في بعض كتب الحديث وعكسه هو اضافة
الصفة للاسم نحو سحق عمامة وجرد قطيفة وخلاق ثياب ذا الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا
الباقي وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون مستندين الى ما سمع من
ذلك مما ذكرناه من غير تاويل ومنعها البصريون واولوا ما ورد منها الا ان الصفة هي الموصوف والاضافة
التي الى نفسه ثم قال الاكثرون منهم في تاويل الاول منها هو على حذف موصوف اي مسجد المكان
الجامع وصلوة الساعة الاولى وفي الثاني كجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان المعنى شيء جرد الى ثياب
ثم حذف الموصوف واقيمت صفة الجنس التبيين اي شيء جرد من جنس قطيفة وشيء سحق من جنس
عمامة ولا يقاس ذلك بل هو مقصور على السماع والاضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه كزيد الجملة
اي صاحب الجملات واضافة المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسر الكاف كحينئذ ويومئذ قال الشم
فقلت انجوا عنها نجا الجلدانه سيرضيكم منها سنام وغارب انجا الفصيل الجلد من قولك نجوت
جلدا البعير عنه وانجيته اذا سلخته فكانه قال جلد الجلد فاضاف المؤكد الى المؤكد قال الفراء انجا
اضاف الى الجلد لان العرب تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان نحو حق اليقين وحب الحصيد
وحبل الوريد اكثر البصريين ان هذا في غاية الندور فلا يقاس عليه ولا يتعدى به مورد السماع و
اضافة الملغى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومنهم قولهم هذا حي زيد اي زيد
زيد وسمع الاخفش اعرابيا يقول عاش الابيات قال الهذلي شاعر فيتمي رياح قالهن حي بليح واضافة
المعتبر الى الملغى الذي لا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزايد للتاكيد كقول الخطيئة ولو بلغت
عوى التماء بتلة لزادت عليها نهشل وتعلت وقول الاخر اقام ببغداد العراق وشوقه
لاهل دمشق الشام سوء ومبرح الصورة الثانية مما المضاف فيها صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا
لها وذلك كاسم التفضيل نحو فضل اليوم على الاصح والوصف الذي لم يرد به الحال والاستقبال
كما في خالق السموات ومصاع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته
معنوية الصورة الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن ليس المضاف
صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه ومنصوبه كضرب الامير واكل الخبز على الاصح تنبيه
المشهور تقسيم الاضافة الى هذين القسمين اللفظية وتسمى غير محضة والمعنوية وتسمى المحضة كما

ص ٢١٥

فرواتبت ابن مالك في التسهيل فصار اثنا سماه يشبهها بالمحضة وواسطة وهو اضافة المسمى الى الاسم والاسم الى الصفة وعكسه الموصوف الى القائم مقام وصفه والمؤكد الى المؤكد والمثنى الى المعبر وعكسه وقد عرفت ان الاضافة في ذلك كله داخلة في المحضة وذهب قوم الى انها غير محضة لانها في تقدير الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجه عن الظاهر وابن مالك جعلها واسطة بينهما لان لها اعتبارين احدهما من جهة الانفصال المذكور والثاني من جهة الاتصال من حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان في نحو صاحب زيد قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المضاف اليه المعرفة كغلام زيد وعبد هذا وصاحب يدا من زيد افضل الناس وتفيد تخصيصا للمضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف كغلام رجل فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كتميز زيد قاله في المغني وقال البدر الدماميني في شرحه فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص في عرفهم بقليل الاشتراك العارض في النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه اصطلاحا معرفة ولا يقال مخصص انتهى وبهذا يدفع كلام ابي حيان حيث قال بقسيم التخصيص الاضافة الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص وهو قسم منه لا قسيم له والاضافة انما تفيد التخصيص لكن اقوى مراتبه التعريف فان اضيف الى معرفة اكتسب التخصيص التام انتهى تنبيهات الاول استفيد من كلام المصنف هنا شيئان احدهما ان الاضافة المعنوية لا تجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبا لان الاسم من الاضافة للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه او بالعلمية نكر بان يجعل واحد من الجملة فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا حذفت ال من الاول او قدرت الشياع في الثاني ولذلك امتنعت اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثاني ان المقصود لذاته هو المضاف فالصفة في قولك جاء غلام زيد الظريف له لا للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جيء به لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل فتى يتقي فائز فالصفة في ذلك للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ذكره

في المغني

في المعنى التنبيه الثاني يستثنى من افادة الاضافة التعريف المضاف مع المعرفة مضافا فانهما
يتخصصان ولا يتعرفان احدهما ما لا يقبل التعريف كغير ومثل وحسب اذا اريد بها مطلق المغايرة
والمماثلة والكفاية كررت برجل غيرك او مثلك او حسبك من رجل ولذلك صح وصف النكرة بها
واختلف في سبب ذلك فعن عدم قبول التعريف فقيل لشدة الابهام وهو راي ابن السراج والسيرافي
وارتضاه الشلوبين وذهب سيبويه والمبرد الى ان السبب في ذلك ان الاضافة اضافة تخفيف فهي
فيه كالتنوين لا اضافة تعريف كما في اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف في ذلك ولم يلتزموه في اسم الفاعل
اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلة شخص في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة ونحوها فقيل جاءني مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وكذا غيرك
قال ابن مالك في شرح التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها اكثر
ما يكون ذلك في غير اذا وقعت بين الضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب المسلوب غير السالب واجاز
بعض العلماء منهم السيرافي ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لو وقع غير فيه بين متضادين وليس ذلك
بلازم لقوله تعم نفعل صالحا غير الذي كنا نعمل فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين انتهى واجاب
الرضي عن هذا بانه على البدل لا الصفة وكغير ومثل وحسب كل ما كان في معناه من شبه ونظير
سواء ونحوك وضربك وترابك وندك وحسبك وناهيك وشرعك ومجاريك وقدك وقاداك في
الارتشاف وما خذة السماع التالي فما كان واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل اخيه وكم
نافقة وفضيلها وفعل ذلك جهدك وطاقتك ونحوها اياك لان ربك وكم لا يجران المعارف والحال لا
تكون معرفة ولا تعمل في المعرفة فائدة في نحو اياك ثلثة مذاهب احدها ان اياك مضاف الى ما
بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضايفين تحسينا للفظ ورفعا لوقوع اسم لا معرفة
في الظاهر والدليل على زيادتها انها قد جاءت في قوله اما الموت الذي لا بد انني ملاق لا اباك
يخوفني وهذا مذهب سيبويه والجمهور الثاني ان اللام غير زايدة وانها وما بعدها صفة لما
قبلها فتتعلق بكون محذوف وانهم نزلوا الموصوفة منزلة المضاف لطوله بصفته وقد اكثر المضاف
فاصل معنى اياك اذ معنى ابوك واب لك واحد وهذا مذهب هشام وابن كيسان وابن الحاجب وابن مالك
الثالث ان الاسم مفرد وجاء على لغة القصر كقولهم مكره اخاك لا بطل واللام وما بعدها الخبر وهو
مذهب الفارسي وابن برهان وابن الطراوة قال في الهمع وهو المختار عندي لسلامته مما في قولين اخرين

من تاويل وزيادة وحذف وكل خلاف الاصل قال ابن هشام ويشكل على الاول قولهم لا ابالك ولا يجوز
تعريب الاسماء الستة بالاحرف اذا كانت مضافة للياء وعلى الثاني ان الاسماء الستة لا تعرب بالحروف
الا اذا كانت مضافة وانهم يقولون لا خلاب له فيحذفون النون ويجاب عنها بان تشبيه الشيء لا يجاب
مجراه وعلى القولين فيحتاج الى تقدير الخبر قال ويرد الثالث امران احدهما ان الذي يقول جاءني ابو
بعض العرب والذي يقول لا ابا الزيد جميع والثاني قولهم لا خلاب له بحذف النون انتهى والثالث هل
اضافة الجنس للمعرف لانها في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان الجنس نكرات احتمالان
لصاحب البسيط وميل ابي حيان الى الثاني وستظهر الفائدة في الاول والمضاف اليه فيها اي في الاضافة المعنوية
ان كان جنسا للمضاف اي صالحا عليه وعلى غيره لشرط ان يكون المضاف ايضا صالحا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه قال المغنى الفاضل الهندي في حواشي الحاجبية فهي اي الاضافة المعنوية
بمعنى من التبعيضية كخاتم فضة فان الفضة قد تكون خاتما وقد لا تكون وكذا الخاتم قد يكون فضة
وقد لا يكون او كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان فبمعنى في الظرفية
فظرف الزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر وظرف المكان حقيقيا نحو قتل كربلاء وشهيد الدار
ومجازيا نحو الدار الخصاء وهذه الاضافة اعني التي بمعنى في تبعها المصنف وتبعا ابن الحاجب وابن مالك
قال ابن مالك وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح ولا يصح تقدير غيرها في
شواهدها الا بتكلف قال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وما استدل به ما قول
انتهى وما قاله او لا مردود فقد قال بها عبد القاهر والزمخشري وحكاه عنهما ابن ايناز وصرح بها ابن
الحاجب في كيفيته كافيته ولم يذكر المصنف قلتها وذكرها ابن الحاجب وابن مالك وعللها بعضهم بانه
لم تكثر اضافة الشيء الى الظرف قال بعض المحققين وفيه بحث لان هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف
الحقيقي اما لو اريد مدخول في فلا اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان تحصى فبياض زيد بمعنى
بياض في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في الكتاب
والفرق بينه وبين ضرب اليوم محكم انتهى قال بعضهم وقد يجاب بحمل القلة على الاضافية فان تقدير
الاضافة بفي قليل بالنسبة الى تقديرها باللام ومر كما صرح به ابن مالك وغيره او كاف المضاف اليه
غيرها اي غير جنس المضاف ظرفه بان كان مباينا للمضاف او اخص منه مطلقا فبمعنى اللام كغلام زيد
ويوم الاحد وشجر الاراك وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا

وقد يكتب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس بشرط الاستغناء عنه بالمضاف اليه
كقوله كما شرقت صدر القناة من الدم

مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم
قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه نحو
كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة تنبيها ان الاول لا يكون الا ضافة في نحو يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام هو ما صرح ائمة العربية قال بعض المحققين ولا يظهر لها
داع اليه والاتي بالمعنى ان الاضافة في ذلك بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف قال
بعضهم ويمكن ان يقال الحامل ان لهم على ذلك انهم اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه
من جنس المضاف وجايز الحمل عليه وهنا ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقه والاراك جنسا
لما اضيف اليه ولا محمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقه والشجر الاراك وانما يقال الاحد
والفقه علم والاراك شجر انتهى الثاني لم يتبين المصنف تقدير الحرف في الاضافة اللفظية مع ان
حده للمضاف اليه التقدير فيها ايضا والشهود ان التقدير انما هو في الاضافة المعنوية خاصة وذهب
بعضهم الى ان الاضافة اللفظية تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو فعال لما يريد مسند الى ما
مصدقا لما معهم ورد بعدم اطرادها اذ لا يوغ في الصفة المشبهة ونقل الشاطبي الهوا التقدير
فيها عن ابن جني وعن الشلوبين وانه لا بد منه وان ظاهر كلام النحاة متاول وقد يكتب المضاف
المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس اي يكتب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر
تذكيره وليس ذلك في الصورتين مطلقا بل بشرط الاستغناء عنه اي عن المضاف عند سقوطه
بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فالاول كقوله وهو لاعشى وشرقت بالقول الذي قد اذعته
كما شرقت صدر القناة من الدم فانث شرقت مع انه مسند الى مذكر وهو صدر لانه اكتسب التانيث
من القناة وقبل هذا البيت فلو كنت في جب ثمانين قامة ورقيت اسباب السما فوق بعضها
لابتدرك القول حتى تحكمه وتعلم اني عنك غير محجم الجب البئر التي لم تطو واسباب السما ابوابها والسلم
المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلم الى المرقى اليه وتهره يكرهه ويبغضه واحجمت فلانا اي لم يطق
ان يجيبني بقول لو كنت في جب بعيد القعر مثلا او صعدت الى السماء لم تخلص مني ولاستعدك
من الجب واستنزلك من السماء بالقول الذي يشتد رجك حتى تكرهه وتعلم اني لست مقصرا عن جوابك
ولا عاجزا عن وصولي الى الغرض منك قال الخازن البردي والواو من قوله وقد ثبت بمعنى او لانه على ان
قوله فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض وسلما في السما ويقال شرق بريقه اي غص به كما يقال

عضضت بالقنة واذهبت فشيته يخاطب رجلا مذبا عا لا يكسم ما فيه معنى انك تشرق بالريق
الذى فى فيه واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشرق به فاستعمال الشرق فى صد القنا
استعارة من جمود الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير بمنزلة بادية عليه قاله الدماميني
فى التحفة والى هذا البيت اشار ابن خروف المظاهر حث فى قوله بحيث صدها مثل ما والحذر الذى
يكون كعمر وبين عرب واعجم فان تصديق التوكيد نى وشاهد كما شرقت صدر القناة من الدم
ومراده بالكناية عن الرجل الناقص كنقصها الموصولة وبعمر عن الرجل المزيد الاخذ من اسمه
كاخذ عمر والواو فى الخط قاله فى المغنى وغيره وظاهر مما ذكر جواز ان يكون المراد بما الموصوفة
وكان اشاره الموصولة بالذكر لكونها اشهر والنقص فيها اظهر قال بعض المتاخرين ويمكن ان يكون
مرادهم بما النافية لان السلب نقص كما ان الايجاب شرف على ما تقرر فى علم المنطق قال الصالح
الصفدى ويحتمل ان يكون مراد بعمر وعمر والمذكور فى قول الشاعر المسيحير بعمر وعند كرتبه كالمجمر
من الرمضاء بالنار ومثل البيت المستشهد به قول الاخر طول الليالى اسرعت فى نقضى نقضن
كلى ونقضن بعضى وقوله وما حب الديار شغفن قلبى ولكن حب من سكن الديارا قال ابن هشام
فى المغنى ويحتمل ان يكون من ذلك قوله عشرة امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها الى
من الشفاء ويحتمل ان الضمير فيها للنار ان الاصل فله عشر حسنات امثالها فالمعدود فى الحقيقة
الموصوف المحذوف انتهى وعبارة المصنف شاملة لما كان المؤنث فيه ظاهرا ومضمرا ونعم القراءة
لا يجوز مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة اشرقت صدرها ولقائل ان يمنع
من استجازة ذكره فى الارتشاف واجازه بعضهم مستشهدا بقوله تميتين شما استفشى بوبرها
لما اصابت احرفى ضياؤها والثانى نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصيه الهوى
يزداد تنويرا فذكر مكسوف والقياس مكسوفة لانه خبر عن مؤنث وهو انارة لانها اكتسبت التذكير
من اضافتها الى العقل قال ابن هشام ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
بعد لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة ولكن ذكر القراء انهم انما ذكروا التذكير فى قريب
اذا اريد قرب المكان فقصد للفرق انتهى واشترط جواز الاستغناء عن المضاف بالمضاف اليه فى
الصورتين لانه لولم يجز ذلك لم يكتسب المضاف الحكم المذكور فى المثلين ومن ثم امتنع قامت
غلام هند وجاء امة زيد اذ لا يقال قامت هند وانت تريد غلامها ولا جاء زيد وانت تريد امته و

زاد ابن مالك في التسهيل شرطا آخر لم يذكره وهو كون المضاف بعض المضاف اليه كمثال المتن وكبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة قال البدر الدماميني في شرحه فان قلت ما الذي استفيد من هذا القيد بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول اعجبني يوم عروبة وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة الاتيان بهذا القيد انتهى وعروبة وبالالف يوم الجمعة وزاد الفارسي وقتما الخ يجوز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المؤنث كل كقول عنيزة حادت عليه كل عين بترة فتركن كل حديقة كالدرهم وضنين يوم تجلكل نفس ما عملت ووقيت كل نفس قال المرادي في شرح التسهيل والافصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق انتهى واشار المصنف بقد القليلية الى ان ذلك في جائز وصحيح لكن الاصل والافصح التذكير في الصورة الاولى والتانيث في الصورة الثانية تكميل وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه امورا غير ذلك احدها وجوب التصدير اذا اضيف المصدر الى هذا وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صيحاتي يوم تنعى والمفعول في نحو غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو غلام ايهم اكرمت ومن مجرورها في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من فيدوالى هذا اشار الشيخ امين الدين العرضي المحلي بقوله عليك بابواب الصدور فمن غدا مضافا الى ابوابها الصدر تصدرا واياك ان ترضى بصحبة ناقص فتحطط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من حقه ان يخفض مرقل بيتين قولي مغربا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مرقل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مرقل وذلك لان مرقلا صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض الثاني المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام الثالث الظرفية نحو يوم يوم ياكلها كل حين وقوله انا ابو المنتها بعض الاحيان الرابع البناء قال ابن هشام في المغني وذلك في ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف بعضا مبهما كغير ومثل ودون واسندوا بقوله تقطع وصل بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقرء بعض السلف وبصبيكم مثل ما اصبا ما بالفتح وقول الفرزدق واذا ما مثلهم بشر وقول الاخر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال فغيرا لفتح وقد جاء مضموما وقد يقول جميع لك وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لخالفتها المبهما بانها تلتزم

تجمع كقوله فعم الانام امثالكم وقول الشاعر والشر بالشر عند الله سيان وقاول الاية واقام بيت
الهزرق فعنه اجوبة مشهورة ولا ياتي بحثه هنا في غير لان قولهم غيران واغيار ليس بعرف ولو
كان المضاف غيرا مبهما لم يبن الثاني ان يكون المضاف مبنيا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ
ومن عذاب يومئذ يقران بجر يوم وفتحه الثالث ان يكون مبنيا مبهما والمضاف اليه فعل مبني كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبى وقلت الما اصح والشيب وازع وقوله لاجتلبن منهن قلبي
تحلما على حين تستصبين كل حليم رويا بالفتح وهو راجح من الاعراب عند ابن مالك ومرجوح عند ابن
عصفور فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جوز
البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بالفتح بناء وقراءة غيره بالرفع اعرابا ويوم الانفطار
نفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو ويحيني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر وقال اجزم لعقلي مال
عمرك الله اني كريم على حين الكرام قليل والى لا اخزى اذا قيل مملق سخي واخزى ان يقال بخيل
رويا بالفتح قال البدر الدماميني وشرح التسهيل قال ابن هشام سئلني سائل من اين ذهب الصبا
فانشدته الم يعلمي البيتين ثم زدت على ذلك فتبينه انهى وقال في شرح المغني بعد حكاية ذلك وجه
صلاحية هذا للجواب انه اشتمل على بناء حين المضافة الى الجملة ولا يخفى ان هذا الجملة البيت الثاني
اليه بانشاد دنبك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ قال فيه نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
فظهر المقصود ولله الحمد الثاني مما يرد مجرورا لا غير الجار والمجرور بالحرف وهو ما اي اسم نسب اليه شيء
دخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول المخصوص زيد عمرا او غير ذلك مما ليس من المعرف كما مر وخرج
بقوله بواسطة حرف جر ملفوظ واعلم انه ليس في كلامه ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف
الجر ملفوظا كمررت بزيد فلا ينبغي حمله على ذلك وان كان محتملا اذ الحق ان المضاف لا يكون الا
اسما كما صرح به الزمخشري وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث انه مفعوله ليس ما ولا
باسم ومن حيث هو مضاف الى زيد ما والباء اي مرور مضاف فالمضاف هو المرور لا الفعل الاصطلاحي
والذي دعا شراح كلام ابن الحاجب في كافيته الى حمل عبارته على ان المضاف يكون فعلا تعريفه الحرف
الجر بانها ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه وهو صريح في ذلك والمشهور من حروف الجر
اربعة عشر حرفا باسقاط عدا وخلا وحاشا ولعل ومتى وكي فجملتها مطلقا عشرون وقد تكون الثلثة
الاول غير مشهورة غير مسلمة فانها ليست في الاستعمال دون ناذكره وان نصبت فعلا لكن الجر بها ثابت

بالنقل

٢٢١

بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وسيأتي الكلام عليها في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى واما الثلثة
الاخيرة فشاذة اما لعل فلا يجر بها الا عقيل قال شاعرهم لعن الله فتلكم علينا بجر لفظ الجلالة
ولهم في لاها الاولى الاثبات والحذف وفي الثانية الفتح والكسر اما متى فلا يجر بها الا هذيل وهي
عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم اخرج متى كمّه وقال ابو ذؤيب الهذلي يصف السحاب شربن
بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج واما كي فعدها من حروف الجر مذهب البصريين قالوا ولا
يجر بها الا الما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لم وما وان المصدرية مع
صلتها كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وبخوجئتك كي تكرمني اذا
قدرت ان بعدها واما الكوفيون فعندهم حذفها انها ناصبة اما واختاره المصنف كما شاع في الحديث
الافعال وسميت هذه الحروف حروف الجر قال ابن الحاجب لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل
لانها تعمل عمل الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وبسببها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف
الفعل الى الاسم اي توصله اليه وترتبطه وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم ففي قولك خلب
في الدار دلت انه على ان الدار وعاء للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات كذا في همع الهوامع
وهذه الاربعة عشر المشهورة من حروف الجر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من وقد يقال انها على
ثنتي عشرة وهو مذهب الكسائي والفراء انها الاصل خففت لكثرة الاستعمال وقال ابن هشام هي لغة لبعض
العرب وقال ابو حيان ضرورة وعدها لانها ام حروف الجر كما قاله الجرجاني وغيره وقال ابن الدهان في
الغرة من اقوى حروف الجر وبهذا المعنى اختصت بالدخول على عند انتهى ولهذه الستة عشر معنى احدها
ابتداء الغاية وليس المراد هنا نهاية المسافة وكذا في قولهم الى لانتهاء الغاية اذ لا معنى لابتداء النهاية
وانما المراد بالغاية جميع المسافة قاله الرضي ويلزم عليه ان يكون استعمال من في الزمان مجازا الا
ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية والتنزيلية وقال اكثر كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود والمراد بهنا الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده انتهى ويلزم عليه ان تخصص
من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح ان يقال غلا القدر من اول النهار الى الخ
فالاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور
الابدية قاله معصوم الدين ثم الابتداء يكون في المكان باتفاق نحو من المسجد الحرام وفي الزمان
خلافا للاكثر البصريين نحو من اول يوم وفي الحديث مطرنا من الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة

اعراب

بالظاهر والمضمر والغاية

وفاديها

وتاويلها نعت وفي غيرها نحو من محمد رسول الله انه من سليمان وعلامتها صحة ابراد الى او
ما يفيد فايدتها قبالتها نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه الثاني
التبعيض وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم والمفعول
الصريح في هذا المثال محذوف اى اخذت من الدراهم شيئا فان اعتبرت المفعول مقدما جاز في المجرور
وجهان ان يكون متعلقا بالفعل وان يكون متعلقا بمحذوف صفة للمفعول وان اعتبرته مؤخرا تعين
تعلق الجار بالفعل الثالث بيان الجنس اى اظهار المقصود منه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وعلامتها ان يحسن جعل الذي في مكانها الا بقال لا يصح ذلك في نحو قد كان من مطر اى شيء مما ان من
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اى مطر صلة لانا نقول المراد جعل الذي
في مكانها مع ايراد مقتضيات الموصول الرابع البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة بجعلنا
منكم ملائكة ولا ينفع ذا الجد منك الجد وانكره قوم فقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا
من الاخرة فالمعنى للبدلية متعلقها المحذوف ومن للابتداء وكذا الباقي الخامس التنصيص على العموم
او توكيد التنصيص عليه وهي الزايدة فالاول نحو ما جائني من رجل والثاني نحو ما جائني من احد ولها
ثلثة شروط ان يسبقها نفي او نهي او استفهام وان يكون مجرورها نكرة وان يكون تاما فاعلا نحو ما
بايهم من ذكر او مفعولا نحو هل تحس منهم من احد او مبتدا نحو هل من خالق غير الله قاله ابن هشام
في الاوضح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش
والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك في التسهيل السادس التعليل نحو مما خطيئاتهم اغرقوا
السابع الظرفية نحو ما ذا خلقوا من الارض الثامن الفصل بالمهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو
يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان الفصل
مستفاد من العامل فان ما ميز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التميز والظاهر ان من في الايتين
للابتداء او بمعنى عن التاسع انتهاء الغاية وهو قول الكوفيين واختاره ابن مالك واستدل له
بصحة قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه العاشر المرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم عن ذكر
الله تاويلنا قد كنا في غفلة من هذا الحادي عشر المرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قال يونس
قاله ابن هشام والظاهر انها للابتداء وتعقبه الدماميني بانه ان اريد يكون الطرف آلة للنظر
فمن بمعنى الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونه حرف للابتداء وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر فيه فمن

للابتداء

لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما مغيثان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل فتامله انتهى الثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا قاله ابو عبيدة والصحيح انها في ذلك للبدل الثالث عشر مرادفة ربما اذا اتصلت بما كقوله وانا لما نضرب الكبش ضربة على راسه لقى الاتان من الفهم قاله الشرابي وابن خروف وابن طاهر والاعلم وحجوا عليه قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا قاله ابن هشام والظاهر ان من فيها ابتدائية وما مصدرية وانهم جعلوا كانهم خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل انتهى قال الشمني هذا ليس بظاهر في قول سيبويه على ما يخفى الرابع عشر الاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وقيل على التضمين اي فمنعناه منهم بالنصر الخامس عشر التجريد نحو لي من فلان صديق وجهم قبل والظاهر ان من التجريدية ابتدائية او ظرفية السادس عشر التبيين نحو قوله انت مني بمنزلة هرون من موسى قبل والظاهر ان من في الحديث للابتداء اذ التقدير قربك مني بمنزلة قرب هرون من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى والى ولها ثمانية معان احدها انتهاء الغاية المكانية او الزمانية نحو الى المسجد الاقصى ثم اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو عطية من مائة الى الالف الثاني المعية كمع وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر في الحكم بدا وعليا او التعلق نحو من انصاري الى الله وايديكم الى المرافق ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم قال الرضي والتحقيق انها للانتهاء اي مضافة الى المرافق والى اموالكم وما ورد من ذلك يؤول على تضمين العامل او ابقاء الى على اصلها والمعنى في الاية الاولى من يضيف نصرته الى نصرة الله تعالى او من ينضم في حالكونه ذاهبا الى الله تعالى الثالث التبيين وهي المتعلقة في نحو حبا او تفضيل نحو حبا وبغضا من بينة لفعليه مصحوبها نحو ما العب زيدا الى وقوله تعز من تحب اي المتحبن اجابتك واثبات هذا المعنى لالى مخصوص لابن مالك الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منتهى اليك الخامس الظرفية كفى في ذكره جماعة وقوله ولا تاكلوا في الوصيل كانتفى الى الناس مطلى بالقار اجرب اي في الناس واوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف وهي مطلى بالقار مضافا الى الناس بحذف وقلب للكلام وقال ابن عصفور وهو على تضمين معنى مغص قال ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقوله تقول وقد غالت بالكوز فوقها اليق فلا يروى الى ابن احمر اي متى التابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب ذكره اشهل الى من ارتجى السابع التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو اي تهوي اليهم وخرجه غيره على تضمين تهوي معنى تميل وعن ولها سبعة معان احدها

المجاورة وهو لاكثرونها ولم يذكر البصريون غيره والمراد بالمجاورة بعد شئ عن الجرود بها بسبب ايجاد
مصدر الفعل المتعدى بها نحو سرت عن البلد اى بعدت عنها بسبب اسير الثانى البدل نحو لا تجزى
نفس عن نفس وفى الحديث صوموا عن اهلتكم اى بدل اهلتكم والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل
عن نفسه اى عليها الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك اى لاجله الخامس مرادفة بعد نحو
لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة السادس مرادفة من نحو وهو الذى يقبل التوبة عن عباده اى
منهم بدليل فيقبل من احدهم والم يتقبل من الاخر السابع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت السهم
عن القوس لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاها الفراء ورد على الجزرى فى انكاره ان يقال رميت
اذا كانت القوس هى المرمية وحكى المرمية ايضا رميت على القوس وعلى والقول بحرفيتها هو مذهب البصريين
والكوفيين ومنهم ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وابو الحجاج ابن معروف والاستاذ ابو على فى احد قوليه
انها اسم دائما ولا يكون حرفا وتسوه لسيبويه ولها تسعة معان احدها الاستعلاء حتما نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون او غالبا نحو وفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنبهم ثم انه قد يكون على مجرورها كما
مثل به وهو الغالب وقد يكون على ما يقرب منه نحو ولجد على النار هدى قال الزمخشرى ومعنى الاستعلاء
النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب منها وهو هنا بحث نفيس اثرت ايراده لما فيه من الفوايد وهو
منقول من كتاب مطلع التعدين ومجمع البحرين وهو تاريخ الفقير الوزاوى بن اسحق السمرقندى وكان فى
حدود تسع وثمانين وثمان مائة وسبب ايراده له انه ذكر ان الامير شريف الدين على الجرجانى ورد الى
سمرقند سنة تسعين وسبعمائة فاكرمه الامير تيمور غاية الاكرام ثم ان السيد ذكر فى بعض مجالس درس
كلام صاحب الكشاف على قوله تعالى على هدى ونقل كلام العلامة التفتازانى عليه وابطاله ولم يكن
احد يجرى على العلامة بالاعتراض فشاع ذلك الى ان بلغ الامير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة
واشترط السيد ان لا يتكلم احد من تلامذة العلامة فى اثناء البحث فلما تناظرا قال مولانا جلال الدين
يوسف لا ينبغى ان يتكلم فى اثناء البحث وكان ارشد تلامذة العلامة حتى انه كان قد اذن له فى ان يصلح
ما يراه من الخلل فى مصنفاته فغضب الامير تيمور من تكلمه حيث كان الشرط على خلاف ذلك فامر باخراجه
ثم ان التاريخ المذكور ان لا حينه مولانا جلال الدين عبد الغفار كلاما فى هذا البحث ثم قال لا بأس
بايراد الكلام الجميع باللغة العربية فنرد كلام كل منهم على هذه الصورة قال صاحب الكشاف معنى الاستعلاء
فى قوله تعالى على النار هدى مثل لتمكنهم واستقرارهم عليه وتمكنهم به شبه حالهم بحال من علا شيئا وركبه

وكتبه قال المحقق التفتازاني يعني هذه الاستعارة تبعية تمثيلا اما التبعية فلجريانها اولا في متعلق
الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه حالة منتزعة من عدة امور و
اعترض عليه المحقق الجرجاني بان كون هذه استعارة تبعية يستلزم كون الاستعلاء مشبها به والتمثيل
المستلزم لتركيب الطرفين يستلزم ان لا يكون الاستعلاء مشبها به لانه معنى مفرد فلا يجتمعان واجاب
التفتازاني بان معنى التمثيل على تشبيه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى لذلك وهذا انما
يوجب عقبا والمقدر في الملاحظة لا في نفسه ولا ينافي كونه متعلق معنى الحرف ورد الجرجاني هذا
الجواب في كتبه بان تلك الصورة المنتزعة من عدة امور لا تنتزع بتمامها من كل واحد من تلك الامور
بل ينتزع من كل واحد من تلك الامور بعض منها فيكون كل من الطرفين مركبا بالضرورة ومعنى الاستعلاء
مفرد فلا يكون مشبها به وقال استاذي واخي اقول ويمكن الجواب عنه بان معنى انتزاعها من تلك الامور
هو ان يكون منتزعة من مجموع تلك الامور وتقارنها وتضامها كالاستعلاء فانه هيئة حاصلة من
تقارب التراكب والمركوبية على الكيفية المخصوصة فيكون واحدا منتزعا من عدة امور ولهذا صح ان
يستعار المنقود للتراخي مثل ان يقول لاحق في الصبح عنقود ملاحية في التمام وقد استعاروا الاطباق
والحوامل للكواكب التي حول الجوزاء والظاهر ان ليس في هذه الاستعارات الا تشبيه الهيئة بالهيئة
انتهى الثاني المصاحبة كمع نحو والمال على جنباي مع حبة الثالث المجاورة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر الله اعجبني رضاها وهو لغة بني كعب بن ربيعة حكى ذلك المبرد في الكامل قاله ابن هشام في شرح اللمحة
وقال في المغني ويحتمل ان رضي ضمن معنى عطف وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط انتهى قال ابن
جني في الخصايص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في ذلك انتهى لكن قال بعض المحققين انه لا يعرف
له محصل الا ان لم يجعل على بمعنى عن فكيف يصح المعنى وان جعلت بمعنى عن لم يكن رضي محمولا على ضد
لان ضده لا يطلب حقيقة عن نعم لو قيل رضيت ما وكل بلم تسخط الكان له وجه انتهى وقال ابو حيان
انما سامح ذلك لان معناه اقبلت على الرابع الظرفية نحو على عقلة حين اي في حين غفلة الخامس
التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم وقوله على ما يقول الرمح اقل عاتقي
اذا انا لم اطعن ان الخيل كرت السادس الموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون اي من الناس
السابع مرادفة الباء نحو حقيق علي ان لا اقول وقرء ابي بان لا اقول وقالوا اركب على اسم الله الثامن
الاستدراك والاضراب نحو فلان لا يدخل الجنة لشوصنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله فهو يخاف الله

لا انني قتيلا وفيته بجانب قوسي ما حييت على الارض على انها تعفو الكلوم وانها توكل بالادنى
وان جل ما يمضي اي على ان العادة نسيان البعيدة المصائب البعيدة العهد وقوله بكل بدا دينا
ولم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد ثم قال على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من
تهويه ليس بدنو قد ابطل بعلى الاولى عمرو قوله لم يشف ما بنا فقال بلى ان فيها شفاء ما ثم ابطل
بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند
من قال ابه الا انها اوصلت معنا الى ما بعدها على وجه الاضراب الاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف
والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل ذلك على ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق
ثم جيء بها هو التحقيق فيها قاله ابن هشام الثاني ان يكون زيادة للتعويض او غيره فالاول كقوله ان
الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول
تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد ان لم يجد شيئا ثم ابتدء مستفهما فقال على من يتكل والثاني كقوله
ابا لله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق قاله ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظر لان
زاقة الشيء بمعنى اعجبه ولا معنى له ههنا وانما المعنى تعلو وترفع انتهى وفي القاموس الزوق محركة
عليه اي زاد عليه وفضل فلا حاجة الى التضمين وفي وليها عشرة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية
او زمانية وقد اجتمعا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع
سنين او مجازا اما ان يكون الظرف والمظروف معنيان نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى و
المظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة الثاني
السببية نحو لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امرءة دخلت النار في هرة حبستها الثالث المصاحبة نحو
خوطبوا عليهم القول في امم الرابع الاستعلاء نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل والاولى ان يقال انها بمعناها
لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهي من باب الاستعارة البقية الخامس مرادفة الباء كقوله
وهن بين يوم الروع منا فوارس يصبرون في طعن الابا هر والكلا السادس مرادفة الى نحو فردوا ايديهم في
السابع مرادفة من نحو وهو بنعت فكل امة شهيدا اي فيهم بدليل الاية الاخرى الثامن مرادفة عن نحو
وهو في الاخرى لتعمى اي عنها وعن محاسنها التاسع المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل
لاحق نحو ما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل العاشر التوكيد وهي الزايدة نحو اركبوا فيها اي اركبوا
والباء وحركتها الكسر وقد تفتح مع الظاهر فيقال بزيد حكاه ابو الفتح عن بعضهم قالها ابو حيان ولها

اربعة عشر معنا احدها الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه قال في
شرح اللب وهو تعلق احد المعنيين بالاخر حقيقيا نحو امسكت بالحبل ومجازيا نحو مررت بزيد اي
الصق مروري بمكان يقرب منه الثاني التعدية وهي تصيير معنى الفعل وجعله منضما لمعنى التصيير كما
في الهمزة والتضعيف وهذا المعنى مما انفردت به عن اخواتها من حروف الجر تنطلق التعدية على معنى آخر
وهو ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر وهي بهذا المعنى متحققة في جميع موارد حروف
الجر وذهب ابن علي بعض من عاصرنا فقصر التعدية في هذا المقام بهذا المعنى الثاني وهو وهم منه قال
ابن هشام وتسمى تاء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل
القاصر يقول في ذهب زيد ذهبت بزيد اذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقد يعدى اذهب الله بنورهم
وقال المبرد والسهيلي ان بين التعديتين فرقا مردود بالآية ومردود بها مع المتعدي دفع الله الناس
بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر انتهى الثالث
الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو قيل ومنه باء
البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل
فكل اخذ بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسببه لقائي اياه الخامس المصاحبة وهي التي يصلح في موضعها
مع او يغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو دخلوا بالكفار اي معهم وكافرين قال ابن هشام في المغني وقد
اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اي حامدا
له اي نزهه عما لا يليق به وانبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبح ربك
حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه محمودا الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات انتهى قال
شيخ شيوخنا الحرفوشي رحمه الله تعالى الذي يعد بعد نقله ذلك لا يخفى عليك ان المعتزلة ومن وافقهم
لم ينفوا الصفات واما حتى يلزم التعطيل بل نفوا زيادتها فقالوا سمعه عين ذاته قدرته عين ذاته وكذا
البواقي وهذا لا يستلزم ذلك بل هو ادل على التنزيه لان القول بالزيادة يؤدي الى المحذور الذي تقتضي
عكس ما اراد وامر التنزيه كما هو المقرر في علم الكلام فليراجع ثم انهى الناس الظرفية نحو ولقد نصركم
الله ببدر بخيتام بسحر الثاني البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول الحماسي فليت لهم قوما
اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي بدلهم وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة
وهي الداخلة على الاعواض والاثمان نحو كافانات الاحسان بضعف واشتريت الفرس بالف التاسع المجاوزة

مسئلة كالقيد

فقيل يختص بالشواذ قال في المجمع وظاهر كلام ابي حيان ان الكوفيين كلهم عليه نحو فاسئل به خبيرا
بدليل يسئلون عن انبائكم وقيل لا يختص به بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري
هذا الباء بمنزلتها في شققت الثوب بالمدية على ان الغمام جعل كالآلة التي تشقق بها السماء
الاستعلاء نحو من ان تامنه يقنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه الخ وقيل التبعيض
اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون ويجعلوا منه عينا يشرب بها
عباد الله اي منها قال بعضهم ويمكن ان يكون الباء سببية اي تلعين في اللطافة بحيث تدعو
الناظر بها ان يشرب منها انتهى الثاني عشر القسم وهي اصل حروفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل
معها نحو اقسم بالله لافعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي وهو
المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسالك مستحلفا بالله الثالث عشر الغاية نحو وقد
احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى عطف الرابع عشر التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع
على ما في المغني احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة فالواجبة نحو احسن بزيد على قول
الجمهور والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا والجزم بزيادتها هو الاصح كما في الارتشاف وقال
الزجاج دخلت الباء لتضمين كفى معنى اكتف اي فهي للتعدية قال ابن هشام في المغني وهو من الحسن
بمكان ويصححه قولهم القى الله امرء فعل خيرا يثبت اي ليثق وليفعل بدليل جزم يثبت وبوجب قولهم
كفى بهند بزيد الثناء فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تحرج
من ثمرة فان عوده ضرورة بقولك احسن بهند ان تثني لان صيغ الامر وان كان معناها الخبر انتهى شكك
عليه اسناد الفعل الماضي الى ضمير المخاطب هو غير جائز قالوا ومن يحيى كفى هذا مجرورا على انه قول
الشاعر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدى عما غيب المرء مخبرا ولا تزاد الباء في فاعل كفى
التي بمعنى اجزا واغنى ولا التي بمعنى وفي الاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك
لا يقال لها قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله نعم وكفى الله المؤمنين القتال والضرورة كقوله نهاه
الى الليلة نهاليه اودى بنعلي وسربالي التي تزاد فيه الباء المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وهزي اليك بجذع النخلة قال ابن هشام وكثرت زيادتها في مفعول عرف ونحوه وقلت في مفعول ما
يتعدى لاثنين كقوله بئلت فؤادك والمنام جزيدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد ترد في مفعول
كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع قال المرادي في الجنى وزيادة الباء في

المفعول

المفعول غير مقيسة مع كثرتها لكن جزم الرضي بانها ترادف ما في مفعول عرفت وعلمت وجهلت و
سمعت وتيقنت واحسنت الثالث المبتداء وذلك في قولك بحسبك درهم وحرجت فاذا زيد و
كيف بلن اذا كان كذا ومن العرب من يجعلها ان زيدت فيما اصله المبتداء وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الموضع
الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله الا ليس عجيبا بان الفتى يصاب بعض
النهى في بداه الرابع الخبر قال ابن هشام في تذكرته زيادة الباء في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل
واقل والكثير في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو ليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل
عما يعملون وبعد اولم يكفوا ولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
وذلك لانه في معنى اليس الله بقادر وهو راجع الى المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلثة مواضع
بعد كان واخواتها منفية كقوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل
واجد ظن واخواتها منفية كقوله دعاني اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم اجدني بقعدد وبعد
لا العاملة عمل ليس كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب والاقل
في ثلثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله فان تنازعكم حقيبة رحلها فانكم ما احدثت بالمجرب والثاني كقوله ولكن اجر لو علمت بهين والثالث كقوله الا هل اخو عيش
لذيذ بدائم انتهى وقال في المغني زيادتها في الخبر ضربان غير موجب فيقاس قد مر مثاله وموجب
فيوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها والاولى تعلق
بمثلها باستقر ر محذوف هو الخبر انتهى الخامس الحال المنفي عاملها كقوله كان ريق عيت الى باساء
داهية فما انبعثت بمزود ولا وكل ذكره ابن مالك السادس التوكيد بالنفس والعين نحو جاءني زيد
نفسه وبعينه واللام وشبي مكسورة مع غير المضمر ومفتوحة معه في غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا و
لكن في لغتهم مطلقا وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها في غير الاستغاثة المباشرة للياء فانها
تفتح معه نحو يا لله وبلعنبر بفتح الداخلة على الفعل نحو لله در من الجبال قال الرضي وينقل فتحهما
مع جميع المظهرات والمضمرات معنا احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد
لله الثاني الاختصاص نحو الجل للفرس الثالث الملك نحو لله ما في السموات وما في الارض وبعضهم
يستغني بذكره عن ذكر المعنيين قبله تقليلا للاشتراك الرابع التعليل نحو وهبت لزيد دينارا
الخامس شبه التعليل نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا السادس التعليل نحو لتحكم بين الناس بما اراك الله

الثانية في نحو يا لزيد للعمرو وتعلقها بمحذوف وهل هو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو
او اسم هو حال من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان لم يطلع ابن عصفور على ثانيهما فنقل الاجماع
على الاول الثاني موافقة على نحو ويخرون للاذقان سجدا التاسع موافقة في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيمة العاشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في
الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل الحادي عشر موافقة عند كقولهم كتبته
لخمس خلون الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس الثالث عشر موافقة عن
نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الخباز وقال ابن مالك
وغيره هي لام التعليل وقيل غير ذلك الرابع عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقولا ومناداة
معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له الخامس عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل
نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وانكرها البصريون ومن تبعهم وردوها الى
التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وسيأتي عليها مزيد الكلام في حديقة الافعال انشاء
تعالى السادس عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله تعالى كقوله لله لا يبقى على الايام ذو جيد
السابع عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتها
وفي غيره كقوله لله دره فارسا ولله انت الثامن عشر التعدية نحو ما اضرب زيدا العمرو وقال في
التصريح لان الضرب متعد في الاصل لكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا
فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل
باق على تعديته ولم ينقل واتى اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في
التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته او لا ذهب الكوفيون
الى الاول والبصريون الى الثاني انتهى التاسع عشر التوكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها
المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا لجار لسلم و
معاهد ومنها اللام المسماة بالمحمدة وهي المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والاصل
يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجر ما بعدها او بالمضاف قولان ارجحهما
الثاني لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها اللام المسماة بلام التقوية
وهي المزيدة لتقوية عامل ضعيف تأخر نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون او لكونه فرعا في العمل نحو

الجزء الثاني من الجامع الصغير

٢٣٤

لما يبدو انزاعه للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقد جمع الناجي والفرغلي في نحو وكنا الحكم شاهدين ومنها اللام المستغاث عند المبرد واختاره ابن جني وسيأتي الكلام عليها وهي على ثلثة اقسام كما في المغني احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بعضا نحو ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس قال ابن هشام في شرح الجمع ولم اعلم ان احدا من اصحابنا شرح هذا وبين العلة فيه التي لاجلها اختصت اللام بالفاعل الا بالمفعول والقول عندي في ذلك ان اللام لما كانت في باب الاستخبار والاخبار تختص بالفاعل في المعنى من نحو قولك لمن هذا الفعل فمفعول بجيبا هو لفلان قلت بالام وليس كذلك الى لانها تدخل في باب الاستخبار والاخبار لمعنى ايضا نحو قولك الى من يصير هذا الفعل فمفعول هذا الى فلان فان قيل ولم كانت اللام في اصلها للفاعل والى في اصلها للمفعول قيل ان اللام معناها في الاصل الملك والامر والاستحقاق والملك والاستحقاق للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الاشياء والى معناها انتهاء الغاية منتهى لفعلك فلذلك اختص بما ذكرناه انتهى الثالث ما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية في ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم تما قبلها او معلوم ولكن استوفى بيانه بقوته للبيان وتوكيده اللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعول سقيا لزيد وجدعا له التقدير ارادي لزيد ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وسحقا له فانه في معنى خزوهما لمن تبينه وتما مجرّ الظاهر والمضمر من حروف الجر الثلاثة الاتية ذكرها في باب الاستثناء وهي عدا وخلا وحاشا وسبعة منها مجرّ الظاهر فقط وهي مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت النون ساكنة بعد الميم في الثانية وكسرها لغة بني سليم وقال ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل انتهى قالوا ومنذ بثبات النون اصل لمذ بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسر ولان بعضهم يقول منذ من طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن هشام كون مما اصلا لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كان مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل قاله في المغني وفي التهاية قالوا مذ ومنذ حرفان وفي هذا نظر اذا قالوا الوصل مذ منذ وليس على قولهم ان المخففة مرات وان حرفان وان رب يا غبت الغاها عشرة احرف حكاه المرادي في الجنى الداني ثم قال قلت الذي يظهر ان مراده بهم ان مذ كان اصلها منذ كلخم فحذفت نونها

وتركت اخبرها على اصلها الا ترى انهم قالوا الاغلب على مذ الاسمية والاغلب على منذ الحرفية فلو كانت
مذ فرع منذ هذه كانها في الحكم انتهى ويختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي والحال وكان
عليه التقييد بذلك لان يقولهما انهما لمطلق الزمان وليس كذلك فانهما لا يستعملان في الزمان المستقبل
اتفاقا كما قال الرضي وهو معنى ما ابتداء الغاية ان كان الزمان ماضيا كقوله اقوين منذ حجج ومذ دمن
وقوله وربع عفت انواؤه منذ ازمان اي من حجج ومن ازمان والظرفية ان كان حاضرا نحو ما رايته
مذ او منذ يومنا اي في يومنا ومعنى الى من ان كان معدودا نحو ما رايته مذ ثلثة ايام اي من ابتداء
الى انتهائها ورب والقول بحرفيتها كما مشى عليه في اطلاقه السابق هو مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين والاخفش في احد قوليه وابن الطراوة ذهب الى انها اسم هو مرتضى الرضي وفيها ثمانية عشر لغة ضم
الراء وفتحها مع تشديد الباء وتخفيفها والاوجه الاربعة مع التاء مفتوحة وساكنة او مع ما او معها
فهذه ست عشرة وضمها مع سكان الباء وضمها وفي معناها ثمانية اقوال احدها انها للتقليل دائما
الثاني انها للتكثير دائما الثالث انها لهما على السواء الرابع انها لم يوضع لواحد منهما بل هي حرف انشاء لا
يدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج الخامس للتكثير في مواضع المباهات والافتخار و
للتقليل فيما عداه السادس لهما لعدد يكون تقليلا وتكثيرا السابع للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا
الثامن عكسه اي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا وهو الذي جزم به ابن مالك والتنبيه الى الخلاف ابن
هشام في المغني قال فمن الاول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وقوله ربما ندمت كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انفصاله شهرا رب صائمة لن تصوم يا رب قائمة لن تقوم وقال الشاعر وربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وجه الدليل الآية
والحديث والمثال مسوقة للتحنيف في البيت مسوق للافتخار والاثبات احد منهما التقليل ومن الثاني
قول الشاعر الا رب مولود وليس له اب وذي والد لم يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجلله
لا تنقضي لاوان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في تسع معا وثمان اراد آدم وعيسى والقمر
انتهى ملخصا وقوله لم يلده باسكان اللام واصله لم يلده بكسرها واسكان الدال ثم سكنت الاولى تخفيفا
لها باء كيف فالتقى ساكنان فحركت الدال اتباعا بفتحة الياء وبالضم اتباعا لها عقاله الا ما ضيء
ويختص رب بالنكرة لفظا او معنى نحو رجل واخيه ويغلب وصف هذه النكرة ولا يلزم
خلافا للمبرد وابن السراج الفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين في البسيط انه راى البصريين لا عاما

يحذف غالبا فجعل التزام الوصف كالعوض والاول هو ظاهر نص سيبويه وعليه نص الاخفش
وقاله الفراء والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختاره ابن عصفور لان ما فيها من معنى القلة والكثرة
مغن عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج عليه بقولهم معاوية باردة قالله عدا يالهف امه على ثكله
وقوله الا رب مولود لبيك يغلب حذف متعلقها ومضيه وقد يحذف متى ينجب ابقاء عملها وذلك
بعد الفاء كثير كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله
وبعد بل قليلا كقوله هل هم قطعت بعدهم ومع التجرد قل كقوله وسم ارو وقفت في طلله كدت
اقضي الحيوة من جلله تنبيهات الاول قد يجر رب ضمير الغيبة فيلزم افراده وتذكيره ويفسر بتمييز مطابق
للمعنى نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء ولقلة ذلك استدرك
لم يذكره المصنف فجعلها مما يجر الظاهر فقط وقد صرح بضعف ذلك في بحث المضمر وتبع فيه ابن مالك
ومنعه ابو حيان فقال ما ذكره ابن مالك في بعض كتبه من القلة وفي بعضها من الشذوذ ليس ذلك
النحويون اورد وا ذلك على سبيل الجواز انه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عني بالشذوذ شذوذ القياس
وبالقلة قلته بالنسبة الى جرها المظهر لانه اكثر من جرها المضمر انتهى وقد تقدم الكلام على
تعريف هذا الضمير وتنكيره في صدر الكتاب الثاني يتفرد رب من بين حروف الجر بوجوب التصدير كما
كذا قال غير واحد نقلا لانها للانشاء مثلكم وقيل لانها للقلة التي بمنزلة النفي والنفي له صدر
الكلام قال الدماميني واشكل ابو حيان وجوب التصدر بوقوعها خبر الان في قوله اما ترى اني
رب واحد امة قلت فلا اشكال لها والاقل وهذا كما ترى غلط ظاهر فان ما في البيت لا ينافي الصدرية
بدليل ان زيدا ما قام وزيدا انه لقائم وزيدا لابوه قائم وقد تابع بعض شراح التسهيل على هذا الغلط
انتهى وهذا البعض هو ابن امّ قاسم المرادي والتاء وتختص باسم الله تقم نحو تالله لا كيدن اصنامكم
ولما حكاية الاخفش ترب الكعبة فشاذ واشذ منه حكاية ابن خالويه تا الرحمن ويحيا تك وبين بينهما
التعجب قال الزمخشري في تالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها والتاء بدل
من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه يتعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتوّ نمرود وقهره فاء
التفاعيلي في اعرابه بعد نقل هذا الكلام ما قاله من البدل قاله كثير من النحاة ولا يقوم عليه دليل وقد
رده التسهيلي ومقتضى النظر انه ليس شيء منها اصلا للاخر وقوله فيها معنى التعجب يضوصهم على ان ذلك
لازم في لام القسم واما التاء فقد يكون معها التعجب وقد لا يكون انتهى قلت وقد نص غير واحد من النحاة

على ان ذلك لازم في التاء ايضا وحتى وهي لانتهاء الغاية مكانية نحو اكلت السمك حتى رأسها او زمانية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ويجب في مجرورها اذا كان مسبوقا بتدريج اجزاء ان يكون اخرا او متصلا به فلا يقال سرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونه غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر او لكونه جزء لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزء تما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف

تنبيه مبنى ذلك قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها او على عدم عملها والاقوال اصحها الحكم بالدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب الا ان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى

قال ابن هشام في المغني وزعم شيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة والفرق ان العاطفة بمعنى الواو وانتهى وجعل الرضي دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها منشأ لتوهم ابن الحاجب ما ذكر في الكافية وتوجيهها بمعنى مع كثيرا والا فهي لا يكون بمعنى مع قال بعض المحققين والقياس ان يكون حكمها بان الى تاتي بمعنى مع قليلا ايضا منتوهما من دخول ما بعدها في حكم ما قبلها الا ان الرضي لم يذكره والكاف قيل هي اسم معان احدها التشبيه نحو زيد كالاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيل بعضهم جوازه بان تكون الكاف كمثل بمعنى لعدم الاسد الثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون وقيل بعضهم جوازه بان تكون الكاف كمثل بمعنى لعدم لحكاية سيبويه كما انه لا يعلم فيجاوز الله عنه والحق جوازه في المجرد عن ما نحو ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بها الكافة كما في مثال ادبها المصلية نحو فاذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم الثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وقيل لبعضهم كيف اصبحت فقال الخير وقيل في كن كما انت عليه ان المعنى على ما انت عليه وفي هذا المثال اعاريب ذكرتها في المغني الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن القطان وابن النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب قاله ابن هشام الخامس التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ لا بد من الحكم بزيادته احدا ذا في التشبيه والا صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم اثبات المثل لله تعالى ونفي المثلية عن ذلك المثل وهو محال ولا سبيل الى الحكم بزيادته مثل لان زيادته ما هو على حرف واحد اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحرف لانه اولى بالزيادة من الاسم بل قيل ان زيادة الاسم لم تثبت فكانت الكاف هي الزائدة قال ابن جني وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف كما عادته لجملة ثانيا هذا قول الجمهور وقيل الكاف غير زائدة والزائد مثل وليس لشيء لما مر وقيل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل

كمثل الذي في ليس شيء

بمعنى

٢٣٨ بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصير وامثل كعصف
ماكول ولا ينقاس زيادة الكاف كما جزم به ابو حيان والارتشاف وان تردد فيه بعضهم تنبيه لا يرد
على كلام المصنف ره حتى والكاف للتعميم في قوله اتت حتى تقضل كل فج وقوله واتم ارغاد
كها او اقرب لانها ضرورة خلافا للمبرد والكوفيين والواو وهو للقسم ولا تعلق الا بمحذوف نحو
القرآن الحكيم فان تلتها بواو اخرى نحو والتين والزيتون وطور سينين وهذا فالثانية واو العطف والا
لاحتاج كل من الاسمين الى جواب اما واو رب فالصحيح انه واو العطف وان الجر فيها بعدها برب مقدرة
خلافا للمبرد والكوفيين ولا تختص هذه الثلثة اعني حتى والكاف والواو بظام معين كما اختص
قبلها بتاء فائدة من الحروف ما لفظه مشترك بين الايمنية والحرفية وهو ستة احدها وتاتيها عن وعلى
فتفقان اسمين بمعنى جانب وفوق وذلك اذا دخلت عليها من كقوله من عن يميني تارة واما محو قوله غدت
من عليه بعد ما تم ضمؤها قال ابن هشام في المغني ومن الداخلة على عن زايدة عند ابن مالك والاستداء
الغاية عند غيره قالوا وقد تدخل عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وخلافها فاذا
جئت بمن تعين كون المجرور ملاصقا لاول الناحية انتهى ولا يجر عن في المشهور الا بمن وقد يجر بعلى وهو
نادر والمحفوظ بكبت احدهما وهو عن يمينى حرت الطير سنحا قال البدر الدماميني في شرح التسهيل ولا
اعرف من انشده تماما ولا سقيدا سمية عن وعلى مجالة دخول من عليها كما يغلط فيه كثيرا فاذا قلت يد على
السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية الثالث الى حكاه ابن عصفور في شرح ايضاح ابن
الانباري فقال ان الى تستعمل اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليه وهو غريب الرابع و
الخامس مذ ومنذ فتكونان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يليهما اسم مرفوع نحو ما رايته مذ يوم
او منذ يوم الجمعة وفيهما حينئذ اقوال احدها انهما مبتدان وما بعدهما خبر عنهما والجملة الثاني اجراء
للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي والبصريين وطائفة من الكوفيين واختاره
ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمن حاضرا او معدودا واقل المدة ان كان ماضيا الثاني انهما ظرفان
مخبر بهما عما بعدهما وهو مذهب الاخفش والزجاج ج ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته منذ
يومان بيني وبين لقائه يومان وقال في المغني ولا خفضه بما فيه من التعسف الثالث انهما ظرفان وما
بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة والتقدير منذ كان يومان او منذ كان يوم الجمعة وهذا مذهب
جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي الرابع انهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف

والتقدير

والتقدير من الزمان الذى هو يوم ان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية وهذا
قول لبعض الكوفيين الثانى ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله ما زال امرء عقدت
يداه ازره او اسمية كقوله وما زلت ابغى المال مذانا نافع ومنهباح قولان احدهما وهو المشهور انهما
ظرفان مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة السادس الكاف فيقع اسما مرادفا
لمثل ولا يكون كذلك عند سيبويه والمحققين كما قال فى المغنى الا فى ضرورة الشعر كقوله يضاحكن عن
كالبرد المنهم وقال الكثير منهم الاخفش والفارسى يجوز فى الاختيار فجوز زر فى نحو زيد كالاسد ان يكون
الكاف فى موضع رفع والاصل محفوظا بالاضافة ويقع مثل هذا كثير فى كلام العرب كثيرا قال الزمخشرى فى قوله
تقع كهيئة الطير فانفخ فيها ان الضمير فيها راجع الى الكاف من كهيئة الطير اى فانفخ فى ذلك الشئ
المماثل فيصير كما يراد الطير انتهى ووقع مثل ذلك فى كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل
مررت بكالاسد ونقل فى شرح بانت سعاد عن ابن مضاء انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل وهو غريب
تتعين الحرفية حيث كانت زائدة خلافا للمجاز زيادة الاسماء وحيث وقعت هى ومحفوظها صلة
كقوله ما ان يحبى وما يحاذ جمعا فهو الذى كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك فى اجازته ان
يكون مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتداء كما فى قراءة بعضهم تماما على الذى احسن هذا التخريج
للفصيح على الشاذ نعمة اثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور فى النعت كقولهم
هذا جحر ضب خرب والتوكيد كقوله ياصالح بلغ ذوى الزوجات كلهم بجرهم بالمجاورة لانه توكيد
للذى المنصوب لا الزوجات ولا لقيل كلهم فى عطف النسق ايضا نحو وامسحوا برؤسكم وارجلكم
فانه معطوف على ايديكم لانه مفعول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال
والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة فهما اشد مجاورة من العطف المفصول
بحرف العطف انتهى قال الدماميني فى التحفة اجبت صاحبنا الشيخ شمس الدين الخفرى المعروف بابن
القشلة انه كان يبدو لى كراهة من تفسير التعليل او غيره وفيها ان ارجلكم فى اية الوضوء محفوظ بالمجاورة
قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام وهو جالس بمصر بجامع عمرو بن العاص فاوردت عليه الكلام المذكور
فى الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر فى ذلك الكراسة ثم القاها الى وقال لى بجدة خذ قلما واكتب
به هذا الكلام وادم به فى وجه صاحبه فتركته ومضيت انتهى وقال ابن هشام فى شرح الشذور
عطف البيان قال لا يمنع فى القياس لانه كالنعت والتوكيد فى مجاورة المتبوع قال وينبغى امتناعه فى

النوع الرابع ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو رابعة الاول المستثنى وهو المذكور بعد الاولين
للدلالة على عدم انصرافها بما نسب الى سابقه ولو حكما فان كان مخرجا من متعدد فمنفصل والا فمنقطع

البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو محمول على تقدير انتهى وكذا قال ابو حيان وزاد لا نعلم
احدا الجزم بهذا وينبغي ان لا يحفظ من كلامهم انتهى قال في المغني وانكر السيرافي وابن جني الجر بالمجاورة
مطلقا وتاولا قوله جحر ضب خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي في الاصل هذا جحر ضب خرب
الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف التنوين للعلم به ثم اتى ببعض الجحر حكاية لقدم ذكره قال
قال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر بارزا ما
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان من اللبس انتهى
وقصره القراء على السماع ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذا جحر خربة ضب وخصه قوم
بالنكرة وهو مردود فقد سمع في المعرفة وهل يختص النعت بالمفرد قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري
المثنى قال ابو حيان وقياسه الجريان في الجمع المانع يقول لم يرد الا في الافراد وهو قريب من رأي الفراء
تنبيه حركة الجر على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه فهذا يندفع
استشكال تصور العامل في المجرور به فان العامل في مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه
ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي جره اذ هو غير مجرور وههنا انقضى كلام المصنف
على النوع الثالث من انواع المعربات وهو ما يرد مجرورا لا غير فشرع في النوع الرابع وهو ما يرد منصوبا
وغير منصوب فقال النوع الرابع من المعربات من الاسماء ما يرد منصوبا وغير منصوب وهو رابعة الاول
المستثنى وهو المذكور بعد الا غير الصفة واحدى اخواتها وهو غير وسوى بلغاتها وعدا وخلا وحاشا
وليس ولا يكون للدلالة متعلق بالمذكور على عدم انتصاف المذكور بما نسب الى سابقه ولو كان سابقه
حكما نحو قام القوم الا زيدا وما قام الا زيد فعمرو في المثال الاول مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه
بالقيام الذي نسب الى سابقه وهو القوم وفي الثاني مذكور بعد الا للدلالة على عدم اتصافه بعدم القيام
الذي نسب الى سابقه حكما وهو احد اذ التقدير ما قام احد الا زيد وشمل الحد المستثنى المتصل والمنقطع
فلذلك بينهما مفصلا بقوله فان كان المستثنى مخرجا حقيقة من متعدد لفظا او تقديرا فمتصل
نحو جاء القوم الا زيدا وما جاءني الا زيد والا يكن مخرجا من متعدد لا لفظا ولا تقديرا فمنقطع نحو جاء
القوم الا حمارا تبينهما الاول قال ابن الحاجب لا يمكن جمع المستثنى المتصل والمنقطع في حد واحد لان
ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد يتبين للماهية بتذكر
جميع اجزائها مطابقة ما تضمنا او تضمنا او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يشتركان في جميع الاجزاء حتى

النوع الرابع ما يرد منصوبا وغير منصوب

مجتمعا في حد واحد باعتبار اللفظ والدليل على اختلافهما ماهيتهما ان احدهما خرج من متعدد والآخر
غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان تختلف الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ
فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها انتهى قال الرضي وللقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية
قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من
اجزاء ماهيته بل حقيقته المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما
قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته وعلى
هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم الا حمارا مخالفة القوم الحمار في المجيء انتهى وعلى هذا
جرى المصنف بتعريفه المذكور الثاني يرد على الاستثناء المتصل اشكال مشهور وهو لزوم التناقض المستفاد
وذلك انك اذا قلت مثلا قام القوم الا زيدا فقد اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك
الا زيدا فقد نفيت القيام عن زيد فنفي عنه القيام الذي ثبت له في ضمن القوم فيلزم التناقض كذا
قولك اضرب القوم الا زيدا يلزم ان يكون زيد مطلوبا ضربه غير مطلوب وهذا لا يتصور في كلام
العقلاء وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يكبث تلك الخمسين تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واختلفوا
في التفصي عن هذا الاشكال فقال بعضهم بخروج ان المستثنى غير داخل في المستثنى منه فالقوم في قولك
جاء القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل
على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد انتهى وكان المصنف ارتضى هذا الجواب حيث قال في الحد هو
المذكور بعد الا واخواتها للدلالة على عدم اتصافها بما نسب الى سابقه لكن قال الرضي انه ليس شيء لاجماع
اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخرج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد
المتكلم في نحو له علي عشرة الا واحدا لان الواحد دخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ
العشرة لسعة وهو محال وقال ابو بكر الباقلاني وعبد الجبار المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمجموعها
اسم واحد لما بقي فقولك له عشرة الا واحدا بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هنا ولا
اخراج وورد عليهما بانه ليس في لغتهم اسم مركب من اكثر من لفظين قيل وليس بشيء لانه تسمى بالجملة واطالت
نعم يرد عليه انه لا يفصل بين اجزاء الكلمة بكلمة اخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام
الامير في ساحة البلد الا زيدا انتهى وقال الخوارزمي واستحسنه الرضي المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض

٢٤٢

غير لازم لانه انما يلزم لو كان في النسبة الى مجرد المستثنى وليس كذلك بل النسبة الى المستثنى منه والمستثنى معا وانما الجوز الاعراب على المستثنى منه ان كان المنسوب اليه الجميع لان العادة اجراء الاعراب على اواخر اجزاء المنسوب اليه غير المفرد والاعراب على الجزء الاخير يكون مضافا اليه او تابعا من التوابع او شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى مخرج قبل الاسناد الى المستثنى منه قال الرضي وهذا الجواب هو الصحيح المندفع عنه الاشكالات كلها انتهى قال بعض المتاخرين وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه لانه غيره لكن لا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج الخ نقول نسب المسند الى المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض فتامل انتهى وقد سبقه الى هذا صاحب غاية التحقيق حيث قال انه داخل من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه في التركيب والحكم انتهى والتامل ضائع هنا الثالث انما يتم المتصل متصلا لانه داخل في دلالة منطوق المستثنى منه والمنقطع منقطعا لدخوله في دلالة مفهوم ودلالة المنطوق اقوى فتمس الحاجة منها متصلا بخلاف دلالة المفهوم فانها ضعيفة الرابع لا يشترط في المنقطع ان يكون من غير جنس المستثنى منه بل ان لا يكون داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء او كان من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن بحضرتك القوم الا حمارا فتبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم الخامس حرك بعض المتاخرين ههنا فقال هل كان الاستثناء متصلا لكن ربما يكون المخرج منه مذكورا واخرى يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما فيها احد الا حمار اما فيها احد ولا ما يتبعه الا حمار وما يتبعه يشمل الابل والبقر والغنم وغير ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا المحذوف استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد اخرج زيد وعلى تقدير على حال من الاحوال فيما جاءني زيد الا راكبا وكذا القول في البواقي ويكون الفرق بين هذا الذي يستثنى منه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال العامل بمطلوبه في نحو ما جاءني لحد الا حمار وعدم اشتغاله في ما جاءني الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع بحسب الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا صح الاستمان بالاعتبارين المختلفين فلا باس بقصره على احدهما لقصد التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في طريقته وهو المتصل لفظا انتهى فالمستثنى بالا ان لم يذكر معه المستثنى منه لفظا بل نوى ويسمى الكلام ناقصا لعربت بحسب اقتضاء العوامل من رفع ونصب وجر لقيامه مقام المستثنى منه لكن لا اصالة له اذ العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة

لصحة ما قام الا هند وقيل بطريق الاصالة والصحة للفصل بالا وفيه نظر اذ الفصل امتنا
يكون مسوغا لترك التاء في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما قام الا هند يجب
فيه ترك التاء عند قوم ويختار عند آخرين وهو الحق بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم
حزنا الا بنات العم وسمي المستثنى مفرغا اي مستثنى مفرغا لانه الاسم لا مفرغ وحدا وانما سمي
بذلك تسمية له باسم عامله لانه هو المفرغ في الحقيقة اولم يشتغل مستثنى منه بعمل فيه لفظا ففرغ
عنه للعمل في المستثنى فلا حاجة الى ما قاله بعضهم بان المراد بالمفرغ المفرغ له على الحذف ولا يصح
كما يراد بالمشترك المشترك فيه لانه مفرغ له العامل عن المستثنى منه على انه لك ان تفسر المفرغ بالمفرغ عن
احد ابعاضه لاعراب المستثنى منه وذلك ان تجعله اسم مكان لوقوع التفريغ فيه تنبيها ان الاول التفريغ
لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي او الا ظنا
ضعيفا ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء سميتموها والفاعل
نحو لا يعلمهم الا الله والنائب عن الفاعل نحو هل يهلك الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا
يكلف الله نفسا الا وسعها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما
ينفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يكون في المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل قال الرضي ولعل
ذلك ان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والواو ايضا موضوع
لنوع من الانفصال فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالانفصال واما وقوع واو الحال بعدها
نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا في ما بعد الواو وانتهى ويكون في
الملحقات بالمفعول كالحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا ولا ينفقون نفقة الا وهم كارهون والتمييز
نحو ما امتلاء الاناء الا ماء واما التوابع فانما يقع التفريغ فيها في البدل نحو ما سلب زيدا الا ثوبه
واما عطف النسق فلا يكون فيه لما تقدم وعطف البيان والتاكيد ينافيهما التفريغ ضرورة انه
لا يكون الا في متعدد مماثل والتعدد ينافي عطف البيان لانه انما علم او مختص مثله فلا يمكن ان يقيد
عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل
المستثنى وغيره حتى تقدرها ويخرج منها التاكيد المستثنى واما الوصف فجوز الرضي وصاحب اللباب
وقوع التفريغ فيه نحو ما جاءني الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خيرا منه وفي المغني لابن هشام ان
التفريغ لا يجوز في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقاء قال وكلام النحويين يخالف ذلك

ذلك وظن القتاز انى ان المسئلة اجماعية فقال فى شرح المفتاح لا خلاف فى جواز الاستثناء
المفرغ فى الصفة الثانى كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لا يعرب على حسب العوامل فيكون من
تمام الكلام واليه التنبيه ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء الثالث يقدر المستثنى منه والمفرغ
بقدر الضرورة وما ثبتنا والمستثنى دينا سبحنه وصفه ففى نحو ما ضربت الا زيدا اى احدا وما
جئت الا راكبا اى على حال من الاحوال وما ضربت الا تاديبا اى لغرض من على ذلك الرابع من العرب
العرب من يشغل العامل فى المفرغ بمحذوف فينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا
وما مررت الا زيد افزيدا فى المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف وهذا انما يكون
فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيد لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجاز الكسائى على قبح
فى جواز حذف الفاعل قاله المرادى فى شرح التسهيل والكلام معناى مع المستثنى المفرغ غير موجب
بفتح الجيم وهو ما يفقد منه نفى او شبهه من نهى واستفهام انكارى غالبا لا دائما لاستبعاد اشتراك
افراد الجنس فى وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحد اياها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا
فكان من غير الغالب نحو كل حيوان تحرك الفك الاسفل فى الاكل الا التمساح وقرات اليوم كذا اذ
لا يبعد ان يقرء جميع الايام الا اليوم المستثنى وضابطه استقامة المعنى كما قال ابن الحاجب وفسر بعضهم
استقامة المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كالمثال الاول او تكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا كالمثال الثانى فظهر ان المتكلم
لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك انتهى وقال ابن مالك فى شرح التسهيل
اذا كان فى الايجاب بمعنى النفى وعومل معاملته نحو علمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه يجعل
لم اجد ولم افطر انتهى تنبيهان الاول لا يقال ما قام الا زيد الا عالما وان كان ظاهر الكلام غير موجب
لان معنى ما قام الا زيد النفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب الدائم فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهو محال الثانى اذا كان الموجب لانتقاله النفى كلولا ولو فهل يلتزم فى جواز
التفريغ معه نحو لولا القوم الا زيدا لاكرمتك ولولا كان معنا الا زيد لغلبنا قال ابو حيان فى
الارتشاف والصحيح انه لا يجوز واذ ذكر مع المستثنى المستثنى منه وسيتى الكلام تاما فيه تفصيل فان
كان الكلام موجبا وهو ما لم يتقدمه نفى ثنى مما تقدم نصب المستثنى وجوبا سواء كان متصلا نحو قوله
تعالى فشربوا منه الا قليلا او منقطعا نحو جاء القوم الا حمارا تاخر المستثنى على المستثنى منه كما مر وقد

نحو قام الا زيدا القوم واختلف في عامل النصب فقيل هو الا لاختصاصها بالاسم وليست كالجر كعلمت
كسائر الحروف كذلك وهذا مذهب سيبويه والمبرد والزجاج والجرجاني واختاره ابن مالك وابن هشام
وقيل العامل ما قبلها الا بوساطتها وهو رأي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي
وجماعة من البصريين وقال الكوفيون هو مذهب المحققين وقيل هو وما قبلها مستقلا والى هذا ذهب الجزولي
وفراه الى سيبويه فعلى هذا كان كل من هذه المذاهب قد نسب الى سيبويه وكلا يدعون وصالي ليلى ولا
لا نفرقهم بذا كما وقيل هو مستثنى مضمر احكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة قال
للفارسي وهو مسألة من ميزان شيراز لم انصب المستثنى في قولك جاء القوم الا زيدا فقال لانه بتقدير
استثنى زيدا فقال لم لا تقدره امنع زيدا فانقطع الفارسي وقال هذا جواب بديه اذ ثم كتب فيه يشتاو
قيل العامل ان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعد الاحكاه الفارسي عن الكسائي فالتقدير في نحو قام
القوم الا زيدا الا ان زيدا لم يقم وقيل غير ذلك وهو خلاف الاشهر انتهى ان الاول اظهر كلام المصنف
يعين النصب في الكلام التام الموجب عند جميع العرب وليس كذلك بل الابدال فيه لغة حكاها ابو حيان
وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع وقال ابن مالك في توضيح البخاري لا يعرف اكثر النحويين
في هذا النوع الا النصب قد اغفلوا ورود مرفوعا بالابتداء فابت الخبر محذوف فمن الاول قول ابي نقام
احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم والا ممتنع لكن ابو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله
عليه السلام كل امتي معافا الا المجاهرون بالمعاصي وقراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل الا قليل منهم لم
يشربوا جمع بذلك في مختصر العدة وقال ابو حيان في النهر اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب
على الاستثناء وهو الافصح ان يكون ما بعد الا تابعا للاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع او نصبا فنصب
او جر فجر سواء كان ما قبل الا ظاهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه وقيل هو بدل واتبع بعد
الا الا الظاهر والمضمر يعني ليس المضمر بدلا في هذا الباب وقيل لا يتبع بما بعدها الا النكرة او المعرفة
بلام الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم ان من الاتباع قوله
وكل اخ مفارقه اخوه لغير ابيك الا الفرقدان الثاني اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه تحتم نصبه
سواء كان متصلا او منقطعا وسواء كان في سياق الايجاب كقام الا زيدا القوم او في غيره كقول
الكميت وما لي الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب القوم مشعب ولا يصح الابدال لان التابع لا
يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون والبغداديون غير النصب في المسبوق بالنفي نحو ما

والا فان كان متصلا فالاحسن اتباعه على اللفظ نحو ما قاموا الا قليل

قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول ما اتاني الا ابوك ناصرا له حسان اذا لم يكن الا البتون شافع قال ابن هشام وجهان العامل فيه ما قبل الا او المذكور عام اي بخاص فصح ابداله من المستثنى لكنه بدل كل وتظير له في ان المتبوع لخصوصه اتبع اما مر وقبله احدا انتهى وقال ابن الصائغ الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الاسم وعين يكون بدل شيء من شيء لعين واحدة انتهى والا يكن الكلام موجبا بل كان غير موجب ففيه تفصيل فان كان المستثنى متصلا فالاحسن والارجح اتباعه اي اتباع المستثنى للمستثنى منه على اللفظ بدلا منه بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عليه عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة الا الفاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكون الكلام منفيا بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي قال ابن هشام في المغني واعترض مذهب البصريين بان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه ثانية مخالف للمبدل منه فان المبدل منه موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الرابط الاستثناء اغنى عن الرابط بالضمير لظهوره وافادته البعضية وعن الثاني بانه لا مانع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعد صفة الرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيدا بدلا والاعراب على الاسم قاله الرضي قلت واعترض مذهب الكوفيين باطراد قولهم ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يلي العوامل قال ابن هشام في المغني وقد يجاب بانه ليس ببعيد اذا الاصل ما قام احد الا زيدا انتهى قال الدماميني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه مطردا والفرض انه قليل انتهى فائدة قال ابن الدهان في الغرة ليس في الابدال ما يخالف المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو المبدل منه بخلاف قولك ما قاموا الا قليل منهم قرىء الستة بالرفع على انه تابع للضمير المرفوع المتصل بالفعل وابن عامر بالنصب على الاستثناء تبين بهذا ان الاول ارجح منه انتهى ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الجامع في هذه المسئلة اعني ترجيح الاتباع على النصب قيد بن اخرين احدهما ان يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيد او ثانيهما ان لا يكون محدودا به كلام يتضمن معنى الاستثناء نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يترجح النصب على الاتباع اما في الاولى فلان البدل انما كان نحوا للطلب المشاكلة بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك واما في الثانية فلانه غير مستقل

يطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وتوافقها اي النفس والعين فيهما اي في التثنية
كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه وعينه
وجاءت هند نفسها وعينها والزيدان انفسهما واعينهما والزيدون انفسهم واعينهم والهندات
انفسهن واعينهن من تنبيهات الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين وما
صرح به ابن مالك في التسهيل جزم به ابن هشام في القطر وصرح به بعضهم بجواز الاوجه الثلثة
وجزم به ابن هشام في شرح الشذور قال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع
ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انتهى وانما اخرت
التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واخير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في
المعنى وفي الجمع وشرحه جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان
نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية
للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب انتهى فمثل النفس والعين
في جواز الاضافة ما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين اي راساهما او معنى
كقوله كفاني ولم اطلب قليل من المال اي كانا قليلين فاغنيا فوائهما عند عن ذكرهما فان مثل ذلك يرد
فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والسارق والسارقة
فاقطعوا ايديهما ومن الافراد بدت لهما سوأتهما ومن التثنية قراءة الجمهور وسوءاتهما وتردد ابن
مالك قياس الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى وخصوا الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما
ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون
لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين
الا ان بالجمع ولا الافراد للالباس الثالث لا يجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع قلة فلا يؤكد
بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة بما لم يفعل فان عينا جمع
على اعين ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل لهما
ابن الخباز جواز اعين في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على
الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها اعتناء
المجارحة المخصوصة قال بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل الخامس يجوز ان تزاد

مع وجوده وهو مع الامفقود كما عرفت فبطل تقديرها بعده وليس انما عملت للفعلية لا للنفي
وهي بمنزلة ما وكان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا بالنصب على البدل لان العمل كان لا
للنفي ولا لكان والنفي جميعا وكان بمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا معناه النفي
توهم انها بمنزلة بمثابة لا في العمل ولم يتركذلك بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت بمجردة عن النفي
لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها عن النفي متعذرا توهم ان النفي متعذر ثم قال ابن الحاجب والخلاف
في المبدل منه اسم الجلالة ما هو فقيل هو لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل
هو اسم لا باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وقيل هو اسم لا
باعتبار محل الاسم قبل دخول لا لانه في موضع رفع بالابتداء وهو قول الاكثرين ويشكل عليه امران
احدهما ان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الرضي في باب
ان والثاني ان المراعى في البدل صحة حلوله محل اسم لا منه وهو هنا متعذر واجاب عن هذا ابن هشام
بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود
انتهى وتعقبه الدماميني بان هذا خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين بان
الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا
رافعا للاشكال انتهى قلت وايضا فالجواب بن هشام قول مستقل كما عرفت قال به جماعة وهكذا
في الجمع فيكون هذا منه كالخلط بين القولين واجاب الشلوبين عن هذا بان ذلك الكلام على توهم
كلام اخر فاذا قلت لا احد فيها الا زيد يصح الابدال لانه على توهم كلام آخر فاذا قلت لا احد فيها الا
زيد يصح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد وكذا يقال في كلمة الشهادة وهو في معنى فاذا الوجود
الا الله فيصح فيه الابدال وهذا الجواب رافع للاشكالين كما لا يخفى وقيل المبدل منه هو
الضمير المستتر في الخبر المقدر العايد على اسم لا فيكون الاتباع حينئذ على اللفظ لا على المحل قال نائم الحيش
في شرح التسهيل وهو اولى لان فيه ابدالا من الاقرب ولانه لا داعي الى الاتباع على المحل مع امكانه
على اللفظ انتهى فان قيل ان قدرت الخبر في كلمة التوحيد موجود لم يلزم منه الا نفي وجود ما سوى
الله تعالى من الالهة لانفي امكان وجوده وان قدرت ممكن لم يلزم منه الا اثبات امكان الوجود لله تعالى
لا اثبات وجوده وعلى التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان الوجود عنه تعالى وعلى الثاني
لم يلزم اثبات الوجود له تعالى قلت اجاب الزمخشري في بعض تاليفه عن هذا بان المرفوع بعد الا مبتدأ

والا

لاشكال الاول وجوابه

لاشكال الثاني وجوابه

والا لنو لفظا والاصل في كلمة الشهادة الله اله فالمعرفة مبتداء والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتداء وتركبت لا مع الخبر انتهى قال ابن هشام فيقال له ما تقول نحو لا طالعا جبلا الا زيدا لم انتصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر لانتقاض النفي وتعريف احد الجزئين انتهى واجاب بعضهم بان كلمة الشهادة غير تامة في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو عن احد الامرين وقد علم انه لا يتم وانما تعد كلمة الشهادة في اداء معنى التوحيد لانها قد صارت علما شرعا وفهم من الجواب بتقدير كل من موجود وممكن وقيل وهو بعيد قال بعض المحققين وتحقيق الجواب على التقديرين ان المراد بالاله في هذه الكلمة هو المعبود بالحق والمعبود بالحق لا يكون الا واجب الوجود فمحال ان يبقى واجب الوجود في عالم الامكان فان قلنا لا اله موجود الا الله لزم نفي امكان اله غيره وان قلنا لا اله ممكن الا الله لزم وجود الله تعالى لاستحالة بقاء واجب الوجود في رتبة الامكان وهذا دقيق لطيف جدا انتهى فان قلت مقتضى قولك المصنف فالاحسن اتباعه ان نصب على الاستثناء جاز في المواضع المذكورة الا انه مرجوح قلت اما في صور الجر وهي من والباء الزائدتين فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيد الا يديت لها عضد بالخفض اما في صورة اسم لا التبرئة فقال في الهمع اذا وقعت لا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف لا ذو الفقار ولا اله الا الله والا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لانه لم يتم الكلام وورد بانه تم بالاضمار والرفع على ما ذكر وقيل على الخبر للاسم بعدها لانها في محل رفع على الابتداء انتهى ويدل على الخبر للافتها ولم يتعرض له لفساده قال ابن هشام يرد ان لا لا تعمل الا في النكرة منفية واسم الله تعالى معرفة موجبة وان كان المستثنى منقطعا فان لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية وزوقص صلتها وموضعها نصب على الاستثناء ولا يجوز تقديرها في موضع الرفع على البدل من الفاعل لانه لا يمكن تسليط العامل عليه لا يصح ان يقال الا ما زاد النقص والتقدير في ذلك ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع يقدر بلكن كما قال البصريون والكوفيون بتقدير وبنسوى قال بعضهم ويرد بانه لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في حكم السابق انتهى وان لم يمكن تسليط العامل فالحجازيون بوجوب النصب لا مشاع لجمال البدلية فيقولون ما فيها احد الا حمار وبلغهم

والتميميون يجرون الاتباع نحو ما جاءني القوم الاحمار اوحمارا ومامررت بالمستثنى نحو ما جاءني القوم الا حمارا وحاشا ينصب ومع فعليتها

جاء الشيء بل قال نعم ما لهم به من علم الا اتباع الظن والتميميون يجرون مع اختيارهم النصب على الاستثناء
الاتباع اى جعله تابعا للمستثنى منه على ما مر نحو ما جاءني القوم الا حمار بالنصب على الاستثناء او ما
جاءني القوم الا حمار بالرفع على الاتباع قال الشاعر وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس ليس
في مثل هذا وجهان احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه قلت يعني على سبيل
المجاز وذلك اما على جعل الحمار مثلا في نحو ما في الدار الا حمار انسان الدار اى الذي يقوم مقامه في
الانس كقوله بجيلة بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب بجيلتهم لانه الذي يقوم مقام التجيل عند هم او
على تخييل العموم فيه بحيث يكون شاملا فاذا قلت ما جاءني القوم الا حمارا فقد نفيت بحسب القوم
وما يتبعهم ثم استثنيت الحمار مما دخل في كم المتبع والثاني انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو
المستثنى فالقائل ما في الدار الا حمار وصار ذكره لحد اتوكيد ليعلم انه ليس ثم احد ثم ابدل احد
ما كان مقصودا من ذكر الحمار وذكر المازني وابن بابشاذ في شرح الجمل وجها ثالثا وهو ان يكون من
تغليب العاقل على غيره فاقتصر على ذكر العاقل لحكم التغليب ثم ابدل من جملة ما تضمنه التغليب قال
الرضي وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس لهم
سلطان الا التكلف ونحوه تنبيه ما نقلناه عن تميم من اختيار النصب هو ما افهمه كلام سيبويه
عز وجل لكن ذكر ابن عقيل والمرادي والدماميني في شرح التسهيل ان ابن مالك ذكر ان لغة بني تميم
في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤن الا اتباع الظن
بالرفع الا من ان النصب قال الدماميني في شرح التسهيل وغير المصنف يقول انهم يجيزون الاتباع
ويختارون ما يوجب عزيتهم من النصب انتهى فافهم ان هذا النقل لم يذكره غير ابن مالك هذه تتمة
لما ذكره من مسائل هذا الباب والمستثنى. وعدا وحاشا ينصبن تارة مع فعليتها اى على انهما
افعال متعدية اليها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا في مرجعه اختلاف الآتي تبيانه وحد يقفا المفرد
انت تقم نحو قام القوم خلا وعدا وحاشا زيدا واختلف في جملة الاستثناء فقال السيرافي هي
حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستيناف وقيل بل هي استئناف وصحح عبد الوهاب
فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها
في المعنى بل في الاعراب فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا فكما يقال الا زيدا الا موضع له
من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه الجمل قاله في التصريح وابن هشام والقول الاستيناف

ويجر مع حرفيتها وليس ولا يكون منصوب بالخبرية واسمها مستتر وجوبا وانها خلا وعدا منصوب

مذهب الجمهور في جميع افعال الاستثناء ويجر بها مع حرفيتها اى على انها حرف وجر بنفسها
الاول النصب والجر في الثلثة سواء كما توهم عباة المفصل النصب في الاولين والجر في الاخرين
اغلب حتى ان سيبويه لم يحفظ غير ذلك فاوجب النصب في خلا وعدا والجر في حاشا لكن ثبت بصحيح
النقل الجر بخلا وعدا والنصب بحاشا نقل الاول الاخفش ومنه قوله خلا الله لا ارجو سواك
وانما اعدعبيد الى شعبة من غيالكا وقوله الجناحيهم اسراوقتلا عدا الشمطاء والطفل الصغير
الرواية في الموضعين بالجر فوجب القول بجرفيها في هذه الحالة ونقل الثاني ابو عمرو والاخفش والجرمي
والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفراء بل ذهبوا الى ان الجر بها حرفا هو الكثير وان النصب بها
فعلا قليل لتضمنها معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقال الشم
حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا عن الملحاة والشتم
وكثير من النحويين اخذ صدر البيت الاول من هذين البيتين وركبه مع عجز الثاني وانشدها بيتا
واحدا والصواب ما انشدناه به على ابن مالك في بعض مصنفاته الثاني قال ابن الحاجب حاشا المستعمل
في الاستثناء معناها التنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا فيهذا
المعنى ولذلك لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه انتهى مثل الرضى وربما اراد وا تنزيه
شخص من سوء فينبذون بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يميزون من اراد وا تنزيه على معنى ان
الله تعالى منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص بما يصمه فيكون اكذوبا بلغ انتهى الثالث في حاشا الا
الاستثنائية لغتان حاشا باثبات الالفين وحاشا بحذف الالف الاولى كقوله حاشا درهط
النبي فانهم بحور لا يكدرها الدلاء قاله المرادي في الجنى الداني وسيأتي عليه مزيد كلام في
حديقة المفردات انشاء الله تعالى والمستثنى بليس لا يكون منصوب بالخبرية اى على انه خبرها بخوقام
الناس ليس لا يكون زيدا واسمها ضمير مستتر وجوبا بالاجماع لجريانهما مجرى الا وسيأتي ما يظهر بعدها
اسم واحد ومن ثم وجب انفصال الضمير المستثنى بهما بقولك قام القوم ليس اياك او لا يكون اياك
كما تقول الا اياك واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فصرت كقوله الا يجاورنا الا كريم
وضمير الضمير الخلائق الا ليسي فاعل حاشا وسيأتي بيانه في حديقة المفردات انشاء الله وجملة
الاستثناء حال او مستانفة كما مر قال في التصريح فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال
الفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناء كما قاله ابو حيان في النكت

الحمان بجنا انتهى ووجه الاستثناء ان قد لا تدخل الا على فعل متصرف وهذا الاستثناء جا
في جمل الافعال الثلثة المذكورة انفا اذ العرب خالفت هذا الاستثناء انما يحتاج اليه
على راى جمهور البصريين ودونها عليه الكوفيون والاخفش من جواز مجئ الحال المذكورة بدون
قد راسا كما سياتى فائدة هذه المسئلة كانت سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جا الى حماد بن
سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه فوقع له مما سمع احد من اصحابه الا ولوشئت لاخذت عليه ليس ابا
الدرداء فقال سيبويه ليس ابا الدرداء فضاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله
لاطلبن علما لا يلحننى معه احد فلزم الاخفش وغيره والمراد بالاخفش الاكبر وهو ابو الخطاب عبد
الحميد بن عبد المجيد اذا اطلق النقل فى كتب النحو فالمراد به الاوسط وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة
اكبر تلامذة سيبويه واما الاصغر فهو ابو الحسن على بن سليمان من تلامذة المبرد وثعلب الاخفش
احد عشر نحويا عدتهم فى المزهر والمستثنى بخلا وما عدا منصوب جوبا على المفعولية لان ما
المصدرية تعينهما للفعلية اذ لا تدخل على الحرف وهما متعديان فتعين النصب كقولك ابيد الا
كل شئ ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل وقوله تمل الندامى ما عداى فانى بكل الذى
يهوى نديمى مولع ولهذا دخلتها نون الوقاية قال فى التصريح والقول بان ما هنا مصدرية مع
جمود خلا وعدا مشكل لانها لا تدخل على فعل جامد نص عليه فى التسهيل ومرضها مع ما نصب بلا
خلاف عقيل على الحالية قال ابن مالك فوقع الحال معرفة لتاولها بنكرة قال ابن هشام والتاويل
خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا فان قلت خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز قالوا اصل هذا و
خلا الذم فينبغى التاويل بخالين زيدا قلت قال الرضى ربما خلا فى الاصل لازم يتعدى الى
المفعول بمن نحو خلت الدار من الاثنين وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا و
خلاك ذم والزموا هذا التضمين فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا التى
هى ام الباب انتهى فتدبر وقيل على النظرية الزمانية على تقدير المضاف اى وقت خلوهم او وقت
عدائهم زيدا وقال ابن خروف والشلوبين على الاستثناء ومعنى قاموا ما خلا او ما عدا زيدا
غير زيد قال ابن هشام وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدها والمنصوب على معنى لا يليق
ذلك المعنى بغيره انتهى وما تقرر من وجوب النصب بعدها هو الجمهور ونعم الكسائى والجرمى
والربعى والفارسى وابن جنى انه قد يجوز معهما الجر على تقدير هما حرفى جر وتقدير ما زايدة قال فى

في المعنى فان قالوا ذلك فياتي فاسد لان ما لا ترد قبل الجار بل بعده نحو ما قليل وان قالوا ذلك
سماعا فهو من شذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وقد حكاه الجرجاني عن العرب بقلة فان الاول اقتضاء
على ذكرها مع عدا وخلا يفهم انه لا يجوز دخولها على حاشا الاستثنائية وهو الذي نص عليه
سيبويه خلافا لبعضهم واما قوله رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم نفرا فقد
قال ابن مالك لكان اتباع واستدل عليه ايضا بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابي هريرة
قال قال رسول الله ﷺ اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ورده ابن هشام بان هذا مبني على انه توهم
من ان ما حاشا فاطمة من كلامه ﷺ وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه ﷺ لم يستثن فاطمة و
يدل عليه ما في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها انتهى ووجه الاستدلال بهذا ان لا زائدة بعد الواو
لتوكيد النفي فتعين ان تكون ما نافية لا مصدرية كما توهم ابن مالك ويكون هذا من كلام الراوي و
مقوله ﷺ هو احب الناس الخ قال الدماميني وهذا ليس بقاطع اذ يحتمل ان يكون لا نافية وغيرها
منصوبا بمحذوف لا معطوفا على فاطمة والمعنى ولا استثني غيرها فيكون من كلامه ﷺ ولا تعارض ح
بين رواية الطبراني وتلك الرواية المقدمة الثاني قال ابو حيان وغيرة الافعال التي يستثنى بها لا
تقع في المنقطع والمستثنى بغير وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا ان فهم
معناها وتقدمت عليها كلمة ليس ولا خلافا لابن هشام في منع وقوعها بعدها وقد تقدم الرد عليه
فليراجع ويقال قبضت عشرة ليس غيرُها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا ونصبها على اضمار الاسم
ايضا اي ليس المقبوض غيرها وليس غيرا بالفتح من غير تنوين وقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا
اعراب وان غير اشبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا وقال
الاخفش ضمة اعراب لانه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وعلى هذا فهو
الاسم وحذف الخبر وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غيرٍ بالضم و
التنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكن ولا تمكن ولا المعربات واما للتعويض وكلاهما
المضاف اليه مذكورة قاله ابن هشام في المغني والاصل في غير المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة
نحو يعمل صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب
عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى
بها حملا عليها كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فوصفها وبنائها اجمع منكر نحو لو كان فيها

الهة الا الله لفسدتا اى غير الله ومعرف بال الجنسية كقوله انيخ فالقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الا بغامها اى غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيرى سليمى الدهر غيره
وقع الحوادث الا الصلام الذكر اى لو كان غيرى غير الصلام الذكر غير موقع الحوادث وتفارق الا هذه غير
بانه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءنى الا زيد ويقال جاءنى غير زيد وبانه لا يوصف بها الا حيث
يصح الاستثناء بها فلا يصح عندهم الا جيد وسوى بلغاتها فانه يقال سوى كرضى وهى اشهرها وسيّ
كمعا وسُوى كهدى وسُوا كالكسا وهى اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها ابن العلج وابن الحجاف وابن
عطية والفارسى قال ابن هشام فى شرح اللمحة والذى يظهر من كلام الصحويين ان الا تستثنى بهذه اللغات
مسموع ومنع ابن عصفور فى شرح الجمل الصغير انه لم يثبت من هذه اللغات سوى الاستثناء الا بسوى المكسورة
السين يعنى المقصورة فانه هو والكثير لم يذكروا الكسر مع المد قال فان استثنى بما سواها فبالقياس
عليها انتهى قلت فهى دعوى لم يقم عليها دليل وممن نص على التسوية بينهما الزجاج فى الجمل وابن باشاذ
فى شرحه قال الزجاج واما سوى وسُوى وسواء فانها تخفض على كل حال وقال ابن باشاذ فى الشرح
وسوى وسوى وسُوا يستثنى بها كما يستثنى بغير انتهى مجرور وجوبا بالاضافة اى باضافة المستثنى
اليهما وتعرب غير بالاجماع اعراب المستثنى بالا اى مثل اعرابه على التفصيل السابق فيقول قام
القوم غير زيد وما قام غير زيد احد بالنصب فى الموضعين كما تقول قام القوم الا زيدا احد بتقول
ما قام غير زيد بالرفع كما تقول ما قام الا زيد وتقول ما فى الدار احد غير حمار بالنصب وجوبا على
لغة الحجازيين وبه او بالرفع على لغة التميميين كما تقول ما فى الدار احد الا حمار بالنصب وجوبا على
لغة اولئك وبه او بالرفع على لغة هؤلاء وتقول ما زاد هذا المال غير النقص بالنصب وجوبا فى لغة
الجميع كما تقول ما زاد هذا المال الا النقص كذلك واختلف فى ناصبها اذا وقعت منصوبة فى غير
نفى فقال ابن خروف هو ما قبلها كما فى الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك ليلا على انه الناصب لما
بعد الا لا بالا لان الا قد عدمت مع غير وجد النصب واختاره ابن عصفور وقال الفارسى على
الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك لان غيرا لا تتعرف بالاضافة واختاره ابن
مالك ومثل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام واختاره ابن الباذش وسوى كغير معنى واعرابا بعند
قوم وسيم الزجاجى وابن مالك ومن تبعهما وصحح ابن مالك فى اكثر كتبه هذا القول وبالغ فى نضرته فى شرح
التسهيل مستدلا عليه بشواهد من الحديث وغيره نظما ونثرا قال ابو حيان ولا سلف له فى ذلك الا الزجاج

ولا حجة له في الشواهد التي استشهد بها اما الحديث فلما تقرر غير مرة انه لا يصح الاستشهاد به على
القواعد النحوية لاحتمال كونه مرويا بالمعنى او لحن من الراوي واما الشعر فضرورة قال وأقوى
ما استدل به ما حكاه الفراء من قول بعض العرب اما في سواك وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس
عليه انتهى قال بعضهم والاشكال بما حكاه الفراء ليس مما نحن فيه فاما ان يقصد ان الخلاف
لا يختص بحالة الاستثناء او يقال انه استثناء مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يتخلف سواك
فتامل فيما نحن فيه انتهى لابي حيان مع ابن مالك في الاستشهاد بالاحاديث مناقشة طويلة فانها بقي
في شرح التسهيل لمنهج المصنف يعني ابن مالك في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات
القواعد الكلية في لسان العرب وما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين سلك هذه الطريقة غير معلم
ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من البصريين ومعاذ الكسائي
والفراء وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتاخرون
من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة البغداد والاندلس وجرى الكلام في ذلك مع بعض
الاذكياء فقال انما سكت العلماء ذلك لعدم وثوقهم بان ذلك لفظ النبي صلعم لامرين احدهما
ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا نجد القصة قال فيها لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث
نجزم بانه صلعم لم يقل جميعها نحو ما روي من قوله صلعم زوجتكها بما معك من القران امسكها بما معك
خذها بما معك وغير ذلك مما ورد من ذلك فيعلم قطعا انه صلعم لم يلفظ بالجميع بل لا يجزم بالبعض
بل يجوز انه قال لفظا غير هذا مرادفا لها لا سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط
منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد لا سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها الرواة
الامرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع لا يعلمون
لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلعم كان افصح الناس واذا تكلم بلغة غير لغة اهله فانما ذلك
مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز ويعلم الله بقية ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما في الاثر
متعقبا بن عمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا صحب من له التميز في هذا الفن ولذلك يضعف
استنباطه من كلام سيبويه انتهى واجاب بعضهم بالمعارضة بان تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط
الاستدلال بالحديث ثابت في اشعار العرب وكلامهم فيجب ان لا يستدل بها ايضا وهو خلاف الاجماع
قال والاستدلال بالحديث انما يسقط اذا ثبت المنكر ان الحديث المستدل به ليس لفظه وان لفظه كان

كذا

٢٥٤

كذا وان المال وغيره انتهى واجاب الشيخ سراج الدين البلقيني بان ابن مالك لا يذكر ما يندر من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد بانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله فيأتي بالحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة النحويين بمجردها وذلك واجاب ابن خلدون باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتمثيل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى وبقي للبحث مع ابي حيان مجال لا تتسع له المقام وظرف المكان بمعنى وسط غير متصرف عند قوم آخرين وهم سيبويه والجمهور واستدلوا بوصل الموصول بها مخرجا الذي سواك فليت شعري ههنا بمعنى غير لان غير لا تدخل ههنا الا والضمير يليها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانا مكان قالوا ولا يخرج من النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وصحح هذا القول ابن الحاجب وابن مالك في شرح المنظومة مصرحا بتضعيف القول بانها كغير وذهب الرماني وابو البقاء العكبري الى انها تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وقال ابن هشام في الاوضح والى هذا ذهب وقال المبرد انه اذهب الاقوال في المسئلة ثلثة اقوال تنبيه تلخص ان ادوات الاستثناء اربعة انواع حروف دائما وهو الا واسم دائما وهو غير وصلوي فعل دائما وهو ليس ولا يكون ومتردد بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا وقد ذكر ايضا من ادواته بيد بفتح الباء الموحدة وميد بابدالها ميما وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا الا ان فصلها ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بايديهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه اللحياني وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى غير اعلى انتهى وقد تستعمل بمعنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر قال ابن مالك وغير انها ههنا بمعنى غير ايضا على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترثني والمشهور انها اسم مطلقا وقال ابن مالك في التوضيح والمختار عندي في بيد ان تنحط حرف استثناء انتهى وقال الدماميني ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية انتهى وعدا ومن ادواته ايضا سما

بعد الا فما بعدها مستثنى عند الكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ومنع بعضهم كونه مستثنى وكونه مراد وان الاستثناء وقد مر الكلام على ذلك وفتح الدال مشددة مستوفى وقد يليها ظرف كقولك يعجبني الاعتكاف الا سيما عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصيام ومنه قوله ليت الكريم الجملة لا سيما الذي شهادة من فحواه يتقلب او جملة فعلية كقوله فق الناس في الخير لا سيما بذل من ذي الجلال الرضا او جملة شرطية كقوله اوى النبك يحلولهم والغم والعي ولا سيما ان نكت بالمرس الضخم وقد يحذف ما بعدها وينقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فتكون منصوبة المحل على انه مفعول مطلق مع بقاء النصب الذي كان لها في الاصل حين كانت اسما للتنزيه فاذا قلت احب يدا ولا سيما اكبا او على الفرس فمعنى ولا سيما اكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا اكبا والواو للحال ومنع بعضهم من هذا التركيب قال انه غير عربي بل من كلام المولدين وقد تخفف الياء من لا سيما كقوله منه ما بالعهود والايمان لا سيما عقدوا وفاء به من اعظم القرب وهل الخلد وانيا الاولى وفتح العين او الثانية وهو اللام خلافا لابن جني الثاني وابو حيان والاول وقد يقال الا سواء فما لا سيما الثاني مما يرد منصوبا وغير منصوب

باب الاشتغال

المشتغل عنه العامل هو اسم بعد عامل متصرف ناصب لضميره او متعلقه بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم لنصبه ذاتقرر هذا فنقول اذا اشتغل عامل فعلا كان او ما يعمل عمله قال ابن الصائغ ولا يدخل في هذا الباب الا اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لانه لا يعمل شيء منها فيما قبله عن نصب اسم متقدم عليه بنصب ضميره اي ضمير ذلك الاسم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المقدم عليه بسبب نصب لضميره او متعلقه اي متعلق الاسم ومتعلق ضميره فلو لا ذلك لعمل فيه ففهم منه انه ليس هناك مانع لفظي او معنوي بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل بما ذكر لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع لانتفى فظهر انه لا حاجة الى ما زاده ابن الحاجب في الكافية من قوله بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه والتعلق يكون بوجوه كثيرة كون الاسم مضافا اليه نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيد ضربت عمرا غلام لان الفعل مشتغل بالمضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا للعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيد ضربت رجلا يحبه او زيدا ضربت الذي يحبه ومعطوفا عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيد لقيت عمرا او رجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا او الذي يضربه او غير ذلك من المتعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب

من تتمة

كان لذلك الاسم خمس حالات فيجب نصبه بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلا ما لا يتلوه الا فعل كادوات
التخصيص نحو هلا زيدا اكرمته

من تتمة المنصوب بالمفسر قاله الرضى كان لذلك الاسم المشتغل عنه العامل خمس حالات وجوب
وجوب نصبه ووجوب رفعه ورجحان نصبه على رفعه وتساوى الامرين ورجحان رفعه على نصبه
فيجب نصبه بعامل مقدر وجوبا يفسره العامل المشتغل عنه بنصب ضميره او متعلقه ولذلك وجب
تقديره لان المفسر المتاخر عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ويجب ان يكون مقدما على
الاسم لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين وضع الشئ فى غير محله الا ان يمنع مانع فيقدم نحو ايتهم
رايته اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ولكون المفسر المذكور دليلا على المقدر كان الاصل
ان يكون المقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اى ضربت زيدا الا اذا حصل مانع ضابطى كما
فى زيدا مررت به او زيدا جلست عليه ومعنوى كما فى زيدا ضربت غلامه فيقدر ما يناسبه بالتبادر
او باللزوم اذ تقدير المذكور يقتضى فى الاولين تعدى الفاصر بنفسه وفى الثالث خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يقدر فى الاول جاوزت لان مررت بعد تعديته بالباء بمعنى جاوزت وفى الثانى
لا بست لان جلس الشئ يستلزم ملابسته للمجلوس عليه وفى الثالث اهنت فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده بحسب العادة قال ابن هشام وليس المانع من كل متعد بالحرف ولا كل سببى الا ترى ان
لا مانع فى نحو شكرت زيدا له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان الفعل
لا يتعدى الى الضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع فى زيدا هنت اخاه
لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب انتهى وسبب ما ذهب اليه من ان الناصب عامل مقدر
هو مذهب البصريين والجمهور وقيل هو العامل المذكور وهو مذهب الكسائى وتلميذه الفراء
ثم اختلفا فقال الكسائى هو عامل فى الظاهر والضمير ملغى وقال الفراء عامل فيهما لانهما فى المعنى
كشئ واحد ويرد عليهما انى ايدا مررت به وانما يجب نصبه اذا تلا ما لا يتلوه الا فعل كادوات التخصيص
بجاء مهملة وصادين معجمتين وهى اربعتها بتشديد اللام وهى اشهرها ولذلك مثل بها فقال
نحو هلا زيدا اكرمته والا بتشديد اللام ايضا لولا ولوما وانما قال كادوات التخصيص لعدم
انحصاره ما لا يتلوه الا فعل فيها اذ مثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته ومتى
عمرا لقيته وادوات الشرط غير اما نحو ان زيدا لقيته فاكرمه الا ان هذين النوعين اعنى ادوات
الاستفهام والشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا فى الشعر واما فى النثر فلا يليها الا صريح الفعل
فلا يجوز متى عمرا لقيته وحيثما خالدا لقيته فاكرمه الا اذا كانت اداة الشرط اذما مطلقا او

ورفعه بالابتداء اذا تلى ما لا يليه الا اسم كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو

والفعل ماض فيقع في نثر الكلام ان زيد اتاه فاكرمه ويجوز في الشعر قاله في الاوضح تنبيهات
الاول قيل عبارة المصنف اولى من عبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال ويجب النصب بعد
حرف الشرط وحروف التحضيض لوجهين الاول لشمولها ظرف الزمان المستقبل نحو ايتك يوم الجمعة
زيدا تلقاه والثاني لخروج اما عنها وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها الثاني انما
استثنيت لهمزة مرادوات الاستفهام لانها قد تلي الفعل الماسيائي واما مرادوات الشرط لانها
فعل لازم واجب الحذف غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يكن من شيء قاله الرضي
الثالث قد يضمر مطاوع الظاهر فيرفع الاسم كقوله لا تجزعي ان نفسا اهلكنه فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي التقدير ان هلك نفسا اهلكنه لان هلك مطاوع اهلكنه يقال اهلكنه فهلك
ويروى ان نفسا اهلكنه بالنصب على تقدير اهلك نفسا اهلكنه الرابع ذهب الكوفيون الى جواز
دخول اذا في الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذا وعن الاخفش والكسائي مواقعتهم
فيها وفي ان ايضا بالشرط المذكور وفي الارتشاف ان سيبويه يجيز ان يرتفع الاسم بالابتداء بعد
اذا الشرطية واداوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفي شرح الكافية للرضي ان الخلاف المذكور يطرد
في كل حرف لا يليه الا الفعل كلو ونحو لو ذات سوار لطمتني وهل ونحو هل زيد قام فعلى هذا يجوز
الرفع في المسائل المذكورة كلها ويجب فعله بالابتداء اذا تلى ما لا يليه الا اسم كاذا الفجائية
على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو هذا ما ذكره ابن مالك والرضي وصحح ابن هشام بناء
على ان اذا لا يليه الا الجملة الاسمية وبه صرح المصنف في حديقة المفردات ويقابل الاصح قولان
احدهما جواز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه مشى ابن الحاجب في كافيته قال
ابن هشام ومن العجب انه اجاز ذلك فيها مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجاة ملازمة
للابتداء بعدها انتهى الثاني التفصيل وهو جواز النصب ان اقترن الفعل بقد او منفي لم تقترن
بها او هو مذهب الاخفش وتبعه ابن عصفور وذلك ان الاخفش نقل عن العرب ان الفعل اذا كان
مقرونا بقد او منفيا جاز ان يقع بعد اذا الفجائية لان العرب اجرت المقرون بقد مجرى الجملة الاسمية في دخول
الواو والحال عليه ووجهه في المغني بان التزام الاسمية مع اذا هذا انما كان للفرق بينهما وبين
اذا الشرطية المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك فلا تفترق الشرطية
بها وبنقل الاخفش المذكور خطأ ابو حيان ابن مالك في مخطئه سيبويه في تجويزه الاشتغال في

نحو

٢٤٠ نحو خرجت فاذا زيد ضربته قال بل يحمل كلامه على هذه الصورة الخاصة وبنى ما اذا اقترن
الفعل بعدها بعد قال بعضهم وعلى ذلك يحمل كلام ابن الحاجب ايضا في تجويزه الاشتغال
بعدها وعلى هذا فيكون المراد بقوله في باب الظروف فيلزم المبتداء بعدها اللازم فيما اذا
لم يكن بعدها قد وبذلك يندفع تعجب ابن هشام وتغليط بعض شراح الكافية من العجم له كما
يندفع على تقدير حمل اللزوم ههنا على الغلبة كما وقع لبعض الشراح او على تقدير حمله على غير
صورة الاشتغال كما وقع لبعض اخر ولقد تمثل على لسان ابن الحاجب عند وقوفي على تغليط
هذا النحوي له بقول الشاعر فلو اني بليت بها شمى حيولية بنو عبد المدان لهان علي ما القى
لكن تعالوا فانظروا ايتم ابتلاني واتما قال المصنف كذا لعدم اختصاص ما لا يتلوه الا اسم فيها
قال ابن هشام في الجامع الصغير ويجب الرفع في نحو ليتما زيد اخوه لامتناع الفعل قال شارحه
وذلك بناء على ان ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا يليها عن الاختصاص بالجمل الاسمية فلو نصبت
زيدا بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازالتها عن الاختصاص ولو نصبته على انها وجملت
جملة اخيه خبرها جاز واجاز ابن الحاجب الرفع عطفا على الاشتغال كما في انما زيد اضربه بناء على
زوال الاختصاص في المعنى والصواب نصبه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد
انتهى او فصل بينه اى الاسم وبين العامل المشتغل عنه ما له الصدر اى صدر الكلام لانه يمنع ان
يعمل ما بعده فيما قبله لما فات ذلك الصدارة وذلك كالاستفهام والشرط والعرض والتحضيض
واتى واخواتها سوى ان المفتوحة فلا صدارة لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها اخر مصدرا
وكالا للتمنى ولام الابتداء وما واز النافيتين نحو زيد هل رايته وزيد كم تضربه وزيد ان ضربته
ضرب وزيد من يضربه اضربه وزيدا لا تضربه وزيد هلا اضربته وزيدا ان تضربه وزيدا لا رجل
يضربه وزيدا لعمرك يضربه وزيدا كم ضربته وزيدا ما اضربته او ان ضربته قال ابن مالك واخر التحضيض
والعرض والتمنى بالا بحرى الاستفهام في منع تاثير ما بعدها فيما قبلها هو مذهب المحققين من
الفارسيين كباب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التحضيض ونحويه قرينة يرجح بها نصب
الاسم الثابت وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو ضد مذهب سيبويه بقيتها الاول
يجب رفع الاسم في مسائل اخر احديها ان يكون العامل صلة او شبهها فالاول نحو زيد الذي
ضربته لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والثاني نحو وكل شئ فعلوه وزيد يوم تراه يفرح فان

العامل في الاول صفة وفي الثاني مضافا اليه وكل منهما شبيه بالصلة في تتميم ما قبله فالصفة
لا تعمل في موصوفها ولا فيما اضيفت اليه والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر
عاملا الثانية ان يكون العامل مسندا الى ضمير الاسم المتقدم المتصل نحو زيد ظننته ناجحا بمعنى
ظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمقدر يفسره العامل المشتغل لعدم صحة عمله فيه اذ لا
يوقع فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تقديم المفعول الفاعل وهو ممتنع
في جميع الابواب اما المرفوع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا ايقاع فعل المضمر المتصل وذلك جائز في باب
ظن الثالثة ان يكون العامل مما الاستثناء نحو ما زيدا الا يضربه عمرو قال الرضي وذلك انما
يعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة فقصد الاختصار
فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على الاصح فكيف يصح ان
يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثلها اذا العمل فيما هو جملة ولهذه خلاف الاصل لان الاصل في
العامل ان يتقدم على معموله انتهى الرابعة ان يكون العامل جامدا نحو زيدا ما احسن الجامد
لا يعمل فيما قبله الثاني قال ابن هشام وغيره ليس من مسائل الباب ما يجب رفعه لعدم صلاحية
المشتغل عنه العامل عليه لانه تعتبر فيه كما تقدم ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ العامل من
الضمير وسلط عليه لنصبه ما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وانما ذكره من ذكره لتمام القسم
لا يقال فيشكل عد المضر المشتغل عنه العامل فيما يرد منصوبا وغير منصوب لانا نقول جواز
رفعه في بعض الصور يكفي في ادخاله في هذا النوع ويترجح نصبه بعامل مقدر يفسره العامل
المشتغل على رفعه بالابتداء او تقول ان الفعل جمع مظنة بكسر الظاء وهي موضع ظن الشيء
وبعد نقله مفعله من الظن وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء قاله في النهاية وطار
مواقع الفعل التي ظهر زيد اختصاص هو ذلك بعد الهمزة الاستفهامية نحو ازيدا ضربته
فترجح نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور ولان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال
انما لم يجب دخولها عليها كباقي اخواتها لانها ام الباب ثم يتوسعون في انهات الابواب ما لم يتوسعوا
في غيرها او بعدها او لا او ان النافية نحو ما زيدا او لا زيدا او ان زيدا رايته فترجح النصب
لانهم شبهوا حرف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وبعد حيث تجرده
عن ما نحو حيث زيدا لقيته فاكرمه لانها اشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل بينهما

أو حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته

الا وان اذا فصلت الهمزة من الاسم فالمختار الرفع نحو زيدا ان تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل قال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو افيد ضربته ام عمرو وحكم اشذوذ النصب في قوله انغلبة الفوارس ام وباط عدلت بهم طهية والخبابا وقال الاخفش اخوات الهمزة كالهمزة في ترجيح النصب نحو اتيم زيدا ضربته ومن ان الله ضربها قاله في الاوضح الثاني مما ذكرناه من ترجيح النصب بعد حروف النفي المذكورة هو ما ذكره ابن مالك وابن عصفور ووجها انه مذهب الجمهور وقيل وظاهر قول سيبويه اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه وان شئت رفعت والرفع فيه اقوى وقال الرضي جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن ولا تصير مع حروف النفي طلبية انتهى الثالث غير حروف النفي الثلثة كلما ولما ولن وليت مثلها اذ لا يقدر معمولها وهو الفعل لضعفها عن العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا اقتله الا في الضرورة كقوله ظننت فقيرا ان اغنى ثم ثلثه فلم ذا رجا القه غيره والهب ازاد فلم الوذ ارجا القه او حصل بنصبه تناسب جملتين في العطف نحو قام زيد وعمرا اكرمته فترجح نصب عمرا على رفعه لحصول تناسب الجملتين به لان تناسب الجملتين المعطوف احديهما على الاخرى احسن من تخالفهما كذا قالوا قال الدماميني وهذا مما يدل على ان الخلاف جواز التخالف بالاسمية والفعلية وقد حكى قولان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المنع مطلقا حكى عن الجرجاني والاخر انه يجوز في الواو وفقط نقل ذلك ابو الفتح عن شيخه ابي علي الفارسي في سر الصناعة انتهى وقال ابن هشام في شرح اللمحة وقضية القول بالمنع مطلقا ايجاب النصب هنا لكني لم اره منقولا عن احد بنبغي ان لا يجزم بذلك الا اذا جرت عادة النحاة بان يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات النصب بالنسبة الى المعطوف في باب الاشتغال كما ذكر ولم يذكروا مثل هذا بالنسبة الى المعطوف عليها في نحو زيد اكرمته وضربت عمرا ولا فرق تنبه عليه ابن هشام في المغني الثالث اذا فصل العاطف من الاسم بما نحو ضربت زيدا واما عمرا فاهنته ترجح الرفع بالابتداء لان ما انقطع مما بعدها اشبه ما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام الثالث حتى ولكن وبل كالعاطف فيما تقرر نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا ولكن عمرا رايت اباه وما اكرمت زيدا بل عمرا اكرمته وانما لم يكن للعطف لان الاسم المنصوب في باب الاشتغال

لا بد ان يكون بعض جملة وهي انما يعطف بها المفرد لا الجملة وهي هنا حروف ابتداء منزلة العاطف
في اعطاء حكمه او كان العامل المشتغل فعل طلب اي فعل يفهم معنى الطلب فاضافة الفعل الى الطلب
بهذا الاعتبار والمراد به هنا الامر والنهي والدعاء نحو زيدا اضربه وعمرا واليضربه بكر وخالدا لا
تهنه وبكرا رحمه الله ومنه الاولاد ترضعهن اولادات متاصورة صورة الخبر ومعناه الامر
انما ترجح النصب في ذلك لان رفعه بالابتداء يستلزم الاخبار عنه بالجملة الطلبية والاخبار بها
قليل في الاستعمال واعترض جواز الاشتغال قبل اللام ولا الطلبيتين بان ما بعدهما لا يعمل فيما
قبلهما قياسا فكيف جاز ذلك واجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى الامر بغيرها واجروا
النهي بلا مجرى النفي بما تنبيه يترجح نصب الاسم على رفعه في مسائل احداها ان يكون الاسم
جوابا لاستفهام منصوبا بما يليه كما اذا قيل ارايت احدا او اتيهم او غلام اتيهم رايت فتقول زيدا او
غلام زيدا رايت وذلك ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية الثانية ان يوهم رفع الاسم
وصفا مخلا وذلك كما اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليك اشتريته بعشرين وانك تقول
واحدا منهم الا بشرا نك هذا الثمن فضلت كل واحد من مماليك اشتريت بعشرين فنصب كل يفضي
المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد واما اذا رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته جزاء
بعشرين متعلقا باي كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته
صفة لكل واحد وبعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فلا يقع الا على من
اشتريته دون ما حصل منهم بغير الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما فرفعه
موهم لاحتمال غير المقصود فيرجح النصب لكونه يفضي المعنى المقصود الثالثة ان يكون الاسم
نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير المحض للمبتدا ذكره بعضهم
وفيه انه ينبغي ان يعد مما يجب فيه النصب لا مما يترجح وايضا فالاشتغال في مثل ذلك لعدم شرطه
قال ابن هشام في المغني وشرط المنصوب على الاشتغال ان يكون قابلا للابتداء انتهى وبذلك
صرح في موضع اخر من المغني وقول بدر الدين بن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه
من الاشتغال قال والظاهر انه نصب على المدح وما في البيت زيادة وبهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال
ومنع بعضهم الشرط المذكور مستدلا بقراءة سورة انزلناها بالنصب على الاشتغال
قلت ويتساوى الامران اي الرفع والنصب اذا لم تفت المناسبة اي تناسب الجملتين في العطف على التقديرين

محو زيد قام وعمر اكرمته فان رفعت فالعطف على الاسمية او نصبت على الفعلية

وضابط ذلك ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها نحو زيد قام و
عمر اكرمته اى عنده ان في داره او لاجله وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين لانها اسمية
الصدر فعلية الخبر ومعنى قولنا كبرى انها جملة تضمنت جملة فان رفعت كنت قد راعيت صدرها
فالعطف على الجملة الاسمية او نصبت كنت قد راعيت عجزها فالعطف على الجملة الفعلية والمناسبة
حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان تنبيهان الاول امثال المصالمذكور كمثال سيبويه
المسئلة وهو زيد قام وعمر وكلمته وأعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه فالواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا عود
ضمير الى المبتدا وليس في عمر وكلمته ضمير راجع الى زيد وعند له الشيرازي بان عرضه لم يكن يصح الا
بل بتبين جملة اسمية الصدر فعلية الخبر معطوف عليها او على الخبر منها فيصح المثال الا ترى بزيادة ضمير
فيه نحو عمر وكلمته في داره او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد
للخبر اذا كان جملة من ضمير يصح المثال اذا اراد قاله الرضي وارتضاه وبذلك يوجه مثال المصنف ايضا
لكن المنقول عن سيبويه وتبعه الفاسي وابن مالك انه لا يشترط في ذلك وجود الرابط بدليل قوله
تعالى والقمر قدرناه منازل قراءة ابو عمرو الحرميان بالرفع وباقي السبعة بالنصب على العطف على الصغرى
من قوله والشمس تجري فعلى هذا لا يحتاج الى الاعتذار لسيبويه ومثاله بما اعتذر به الشيرازي
فالاولى ان يجاب عنه بانهم يغتفرون في التوابع ما لا يغتفرون في غيرها والشيرازي اعتذر له على مذهبه
من اشتراط الرابط في المسئلة تبعا للاخفش فمنعا النصب بناء على العطف على الصغرى لما تقدم فالرفع
عندنا واجب وان ورد النصب فهو على حذف في زيد لخبرية ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية
على جملة اسمية وهو جائز عند بعضهم كما تقدم وقد نقل بعضهم عن ظاهر كلام سيبويه موافقة
للاخفش والشيرازي فالنقل عنه مختلف والاول هو المشهور ثم الرابط عند مشترطه اما الضمير
كما تقدم او الفاء السببية نحو زيد قام فعمر واكرمته وقال هشام الواو كالفاء في حصول الرابط لان
فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بانها انما يكون للجمع
في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين
جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب فذرني اجول في البلاد
لعلني استرصدها او ويشاحسود وخرج على ان التقدير او ويشا بي حسود والتاء اسم الفاعل الناصب

ويترجح الرفع فيما عدا ذلك لاولويته على التقدير نحو زيد ضربته الثالث المنادى وهو المدعو بها
او هيا اى او امع البعد بالهمزة مع القرب بيا مطلقا

للمفعول به كالفعل فزيد صاحب عمرو وبكر اكرمته مثل زيد قائم وعمرو اكرمته فيستوى فى بكر الوجهان
اما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم وبكر اكرمته فالرفع اولى لان اسمى الفاعل والمفعول اذا
لم تنصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل اذ قد يرفع الضعيف المشابه للفعل نحو زيد يحمى
غلامه ويترجح الرفع اى رفع الاسم المشتغل عنه العامل بالابتداء على نصبه بعامل مقدر يفسره
العامل المشتغل فيما عدا ذلك اى المذكور من موجب النصب وهو رجحه وموجب الرفع وذلك لامرين
لاولويته على التقدير بالمقتضى نحو زيد ضربته ومن ثم اوجب بعض النحويين ومنع النصب وليس
بشئ فقد نقله سيبويه وغيره من ائمة العربية عن العرب قال سيبويه والنصب عربى كثير والرفع
اجود انتهى وعليه قراءة بعضهم جنات عدن بكسر التاء ثم النصب مع كونه مرجوحا مراتبه مختلفة
فالنصب فى نحو زيدا ضربته اقوى منه فى نحو زيدا ضربت اخاه والنصب فى زيدا ضربت اخا الحسن منه فى
زيدا مررت به والنصب فى زيدا مررت بسرحسن منه فى زيدا مررت بابنة قاله المرادى الثالث ما يرد
منصوبا وغير منصوب المنادى وهو الاسم المدعو حقيقة نحو يا زيد او حكما نحو يا ارض ابلعى ماءك
فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم نوديت بايا قال الشاعر ايا جبلى نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص الىّ نسيمها اى هيا قال فاضاخ يرجوان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا وهما
وها اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت وجزم به ابن هشام فى المغنى ومحمد بن يعقوب فى
القاموس اداى بالفتح والقصر والتكون قال الم تسمعى اى عبد فى رونق الضحى بكاء حمامة
لهز هدير قال ابن هشام وقد تمد الفها وقيل بل الممدود همزة مستقل حكاه الكوفيون عن العرب
الذين يثقون بعربيتهم اوا بالمد نحو آزيد حكاه الاخفش فى كتابه الكبير وزعم ابن مالك انه لم يسمع
الا الكوفيون والمراد بالمد فيها الاتيان بعد الهمزة بالف لا غيرها وما وقع فى كلام بعضهم من ضبطها
بهمزة فالف وهمزة اخرى ساكنة سهو وفهذه كلها مع البعد اى لنداء البعيد على خلاف فى اكثرها
ففى الصحاح ان ايا لنداء البعيد القريب قال فى المغنى وليس كذلك وذى اى اقوال وقيل هى للبعيد كما ذكره
وعليه ابن مالك وقيل للقريب وعليه المبرد والجزولى وقيل للمتوسط وجعل ابن عصفور آ للقريب
وبالهمزة مع القرب اى لنداء القريب قال افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمى
فاجملى ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط قال ابن هشام وهو حرى لاجتماعهم وسيأتى عليها مزيد
كلام انتهى وبها وبى ام الباب وهى تستعمل مع البعد والقرب مطلقا قال ابو حيان وهو الذى يظهر من استقراء
كلام

كلام العرب قال ابن مالك وهى للبعد حقيقة او حكما وقد يشار بها الى القريب توكيدا وقيل هى مشتركة
بين القريب والبعيد والمتوسط وزعم ابن الخباز انها للقريب وهى حرف لاجماعهم تنبيهات الاول قال
بعضهم حذف المصدر المنادى بقوله المدعو بها الى آخره اورد عليه قول ابن الحاجب المنظم اما الخروج نداء
الله تعالى نحو يا الله لانه لا يطلب اقباله وحمل ندائه على المجاز والمراد بالمطلوب الاقبال
المسئول الاجابة بعيد فتأمل انتهى الثانى لا يدخل فى هذا الحد المندوب على رأى ابن الحاجب لانه
منفجع عليه لا مدعو ويدخل على رأى غيره ولم يذكر المصنف حكمه فى هذا الباب لما اهمله او ذهابا
الى رأى ابن الحاجب قال الرضى والنظم من كلام سيبويه انها امثلة قال الجزولى المندوب منادى على وجه
التفجع فان قلت يا محمدا فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم فى
المرائى لابتعداى لانهم لك كانهم من ظنهم بالميت يصور وحيا فكرهوا موته فقالوا لا ابتعداى
لا بعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه وواثبوراه وواحزناه اى احضر يا
يتعجب من فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا امرهم بقوله وابثورا انتهى والثالث اجمعوا على ان نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا
وعلى منع العكس ويشترط كون المنادى مظهرا فلا يجوز نداء المضمر مطلقا لا يقال يا
انا ولا يا اياى ولا يا هو ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الاصح وقول الاحوص يا
ابجر ابن ابجر يا ابن الذى طلقت عام جعتا صنيعة فلا يقاس عليه ما سمع من قول بعضهم يا
اياك قد كفيتك فيا للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور كانه قال قد كفيتك اياك قد كفيتك وقيل ان فى يا البيت ايضا للتنبيه واسم
الاول مبتدأ والثانى كذلك او توكيدا او بدلا وفصل الموصول اجنبى واجاز ابن عصفور
نداء المضمر المخاطب الشعر خاصة مستدلا بالبيت والمثل ولا حجة فى ذلك كما عرف فى ظ
كلام ابن مالك فى الالفية ان نداء المضمر مطلقا مطرد وهو خلاف الاجماع ز ١٠ اله ابو حى
شرح التسهيل وقول بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب قال شعبان فى الفتية
ولا تقل عند النداء يا هو ولا فى النحاة من رواه ويشترط خلوه من اللام للتعريف فلا
يقال يا الرجل كراهة اجتماع آلتى للتعريف صورة وردان فى حدهما من الفائدة ما ليس فى الاخرى
الا فى لفظ الجلالة وهو الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع الكمالات فلا يشترط

٢٤٧

خلق معها بل يجب شذوذها اجماعا فيقول يا الله بإثبات الالفين ويا الله بحذفهما ويا الله بحذف
الثانية فقط لان اللام لا وقف له لا تفاق وقد افاد انه محذوف الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال
فادخلت عليه اللام لدفع شياع ما ذهب اليه الكفار من تسمية الهتهم اصنامهم وادغمت لام التعريف
فيما بعدها وارفت كالعوض من الهمزة ومن ثم تقطع في النداء وقيل ال في اسم الله للتعظيم لا
التعريف وفي لسيبويه فايدة هذا الاسم الشريف مختص باشياء لا توجد في غيره من الاسماء
منها ما ذكر ومنها زيادة ميم في آخره عوضا من حرف النداء كما سيأتي ومنها انه يفخم اذا كان قبله
فتح او ضم مثل قال الله نعم ويقول الله نعم ولا تقول مثل هذا لليل واللبن فان قبله كسرة
لم يفخم مثل بسم الله لانك لو فخمت هذا لكنت مستثقلا بالكسرة متصعدا لتفخيم الفخم وهذا
ثقيل على اللسان وليس كذلك مع الضمة والفتحة لاستعلائهما في الحنك ومنها اختصاصه
القسم بالتاء بالله نحو قولهم تالله ومنها قطعهم همزته في القسم من قولهم ايم الله لا فعلن كذا
ممن نقله ايضا الله ذكره ابن هشام في شرح الجمل وقول الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت
بخيلة بالوصل حتى شاذ قلا يقاس خلافا لسيبويه للبغداديين والكوفيين في اجازتهم في السعة
ذلك محتجين بالسماع كالبيت وبالقياس قالوا لانا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا يدخله الالف
واللام واجاب المانعون عن السماع بالشذوذ وعن القياس بانه ان اراد وا بعد ذلك في غير النداء
فممنوع لدخول التنوين في نحو زيد وسيبويه منكر امع عدم دخول الالف واللام فيهما او في النداء
لتعين فكذلك لعدم دخول التنوين في غير السعة عليه او لغير معين فكذلك فائدة المراد
بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته والنادر ما
وجوده وان لم يكن بخلاف القياس والضعيف ما يكون في ثبوته كلام قاله المجاربردي في شرح الشافية
تبعا لهما ان الاول زاد ابن مالك في التسهيل وابن هشام في الاوضح وغيرهما اسمين آخرين لا يفترق
فيهما خلوهما عن اللام احدهما ما استمر من جملة نحو يا الرجل قائم لمن يتمادى بذلك نص على ذلك
سيبويه قال لان معناه يا مقولا له ذلك وقاس عليه المبرد ما استمر من موصول ذي لام نحو يا
الذي قام وصوبه ابن مالك قال المرادي وقد نص سيبويه على منعه قال الازهري والفرق
بينهما ان الذي قام محكي بجملة التي ثبت له اصل التسمية وهو قبلها لابتدائي لوجود
وذلك المانع باق ونحو الرجل قائم ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود اللام بل كونه جملة

ذلك المانع قدان الا بالتسمية انتهى فانهما اسم الجنس المشبه كقولك بالخليفة هيبته والاسد شجاعة نص عليه ابن سعدان قال ابن مالك وهو قياس صحيح لان تقديره بامثل الخليفة ويا مثل الاسد فحذف ليقدير دخول اليا على غير الالف اللام انتهى الثاني اذا اريد نداء اسم معرف باللام في غير الصورة المذكورة توصل الى ندائه باي مقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم مشفوعة بها المنبه اي اسم الاشارة ويجب وصفها والوصف اي الا بما فيه اللام لتعريف الجنس نحو يا ايها الرجل واما نحو الصعق والحارث مما سمي فيه للغلبة او للمح الصفة فلا يوصف به ولا بما فيه اللام من مثنى او مجموع علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان والزيدون ونص عليه الاعلم او موصول مصدر بالالف واللام خال من خطاب نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر ولا يجوز نحو يا ايها الذي ضربت كما لا يجوز ان نادى اي وباسم اشارة مغايرته من كاف الخطاب نحو يا ايها هذا الرجل ولا يقال يا ايها هذاك الرجل كما لا يجوز ندائه واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه وكاي اسم الاشارة في الوصف بذا اللام والموصول واما اسم الاشارة فلا يوصف به لان الشيء لا يوصف بمثله وسيأتي على اي هذا معزيد كلام تحديقه المفرد وقد يحذف حرف النداء وهو ياخاصة لان المطلق يصرف الى الفرد الكامل وقع في عبارة بعض المقدمين ما يوهم جواز حذفه مطلقا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ان عد حروف النداء وهذه الحروف يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا فيما استثنى انتهى لكن نص غير واحد من الائمة على انه لا يحذف منها الا ايا دون غيرها لانها اعم ولغلبة الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لا فيما قل فتحذف يا مع القريبة ويبقى المنادى نحو يوسف اعرض عن هذا سنفرغ لكم ايها الثقلان ان اد والى عبادا الله الا مع اسم الجنس والمراد به هنا ما يكون نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضافا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه وايضا بايزيد قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه او لا وانما لا يحذف مع النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة وقصدها وانما لا يحذف مع المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ في اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرف بها حتى لا يطرد نقاؤه على اصل النكرة الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب قاله الرضي واجاز بعضهم الحذف مع النكرة والكوفيون مع المعرفة

٢٠٩

مجتمعين بقولهم اطرق وكرا فقد يخوف وصبح ليل وهو عند البصريين شاذ قال المرادي الانقياس عليه لكثرته نظما ونثرا والاسم المندوب وهو المفجع عليه كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيها يا بؤ الله يا عمرا وحكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب يندبا صاحا قوما من العرب والعمراه واعمرا والتوجع منه لكونه محل الم كقوله فواكبدا من حب من لا يحبني ومن عجب ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول الاخر تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى واديتهم لا تالمه سبب الالم الذي حصل مثله قول القائل وامصيبتاه والندبة من كلام النساء الغالب والغرض منها الاعلام بعظم المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما قولهم وامن حفر بئر زمزما فهو في قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من احرف النداء الا احرف احدها وا وهي الغالبة فيه والمختصة به والثانية يا اذ لا يلبس بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيد ويغلب بالمنادى المحض وحكمه في الاعراب حكم المنادى الا في تفصيله فيضم ان كان مفردا نحو وازيد ويغلب ان كان مضافا او مشبها به نحو واعبد الله واصاحبا زيدا والغالب فيه ان يختم بالالف طالة للصوت سواء كان مفردا نحو وازيدا او مضافا الظاهر نحو وامير المؤمنيناه او المضمر نحو وارهاه او شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلا او مركبا نحو وامعدكريا ويحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو وامو سااه او تنوين فصلة او غيرها نحو وامن نصر محمداه ونحو وا اباحسناه او ضمة اعرابية او بنائية نحو وامنذاه فتبرا بسمه منذ وكسره كذلك نحو واعبد الملكاه واحذاماه فافا وقع حذف الضمة او الكسرة في ليس آبقيا وقلبت الالف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي او واو بعد الضمة نحو واغلامكمو واغلامهمو لانك لو ابقيت الالف لاوهم الاضافة الى كاف الخطاب وهاء الغائبة والمثنى ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد احرف المد فوصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكمو واغلامهمو فان وصلت حذفت هاء الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم والمختار ضمها تشبيها بها الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز القراء اثباتها في الوصل بالوجهين وانما لا يحذف حرف النداء مع المندوب لانه منادى مجازا او لا يقصد فيه حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقل عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازا الزم لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقول هو منها ومثله المتعجب منه والاسم المستغاث وكل اسم نودي ليخلص من شدة او يغير على مشقة ولا يستعمل معه الا ياخاصة وشيا بي

واسم الاشارة ولفظ الجلالة مع عدم الميم في الاغلب فان وجدت الميم لزم الحذف

بيان احكامه مستوفى وانما لا تحذف معه حروف النداء للمبالغة وتنبيهه باظهار حروف التنبيه
لكون المستغاث له امرا مهما والامع اسم الاشارة لانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب دون
لكون الاسم المشار اليه وبين كونه منادى اى مخاطبا شاسع فظاهر فلما احتيج في النداء معه الى ذلك الاصل
وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء هذا مذهب
البصريين واجاز الكوفيون حذفه لاعتبار ابكونه اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهاد
بقوله نعم ثم اسم هؤلاء اى يا هؤلاء وبقوله ذا الرمة اذا هملت عيني لها قال صحبي بمثل هذا الوعة وغرام
ورده البصريون بان هؤلاء في الآية خبر المبتدأ والمستعرض ورده ونحن بعضهم المنبتي في قوله هذا بريزك نا
فهجن رسيسا واجيب بان هذا مفعول مطلق لامتلأ اى برت هذي البرزة ورده ابن مالك بانه
لاشارة الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب قال ابن هشام ويرده بتداقد
هو وهو قوله يا عمرو انك قد ملكت صحابتي وصحابتي اخال فاك قليل والامع لفظ الجلالة
وهو الله مع عدم الميم المشددة في اخره عوضا عن حرف النداء وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل
الى نداءه بايّ وباسم الاشارة كما تقدم فلما حذف الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها
ثم يحذف الحرف في الاغلب لئلا يكون اجحافا وقد يحذف في غير الاغلب كقولهم امتنا بخير ان الصلت رضيت
بك اللهم ربنا فلن ازالي ادين الها غيرك الله راضيا اى يا الله وافهم كلامه جواز الحذف في غير
الاغلب وهو مذهب لبعض النحويين والجمهور على المنع مطلقا وحملوا البيت على الشذوذ فان وجدت
الميم المشددة في اخره لزم الحذف اى حذف حرف النداء لان الميم عوض عنه فلا يجمع بينهما الا في الضرورة
كقوله اني اذا ما حدثا ألما اقول يا اللهم يا اللهما وانما اخرت الميم تبركا باسم نعم وحصت بذلك
دون غيرها لان الميم عمدة بادتها اخر اكيم وزرقم هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الميم ليست عوضا بل ما خوذة من فعل والاصل يا الله امنا بخير فيجوز الجمع بينها وبين يا
في السعة قال ابو علي وليس هذا بشيء لقوله نعم واذ قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك
لانه لو كانت الميم ما خوذة من فعل لما احتاجت الى جواب ثان ولكان زيادة مستدرك جواب الشرط و
قوله نعم فامطر علينا حجارة من السماء دليل على انها ليست ما خوذة من فعل ولا دالة عليه لانه لا يحسن
في الكلام يا الله امنا منك بعد اذ كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا ويصح بلا ذكر الجواب
ولانه لو كان كما ذكر لما حسن اللهم امنا بخير وحسنه دليل على ان الميم ليست ما خوذة منادى

لو كان كذلك لكان نكيرا قال ابن بابشاذ في شرح الجمل وقد نزاد في آخره ما كقوله وما عليك أن تقول كلما سبحت أو صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما وذهب الخليل وتبعه سيبويه الى ان هذا الاسم لا يوصف لان الميم كلمة مستقلة فيكون فاصلة بين الموصوف والصفة وقيل لانه صار عندهم بمنزلة الصوت قال سيبويه في قوله نعم اللهم فاطر السموات والارض لانه على نداء اخر اى يا فاطر السموات وذهب المبرد والزجاج بمرفوع على اللفظ وبمنصوب على المحل صفة وجعلا فاطر السموات صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللهم الرحمن الرحيم والاية ونحوه محتملة للنداء فايدة قد يخرج لفظة اللهم عن النداء فتستعمل على وجهين احدهما ان يذكرها المجيب يمكننا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك نادرا ما ارود اللهم اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قال في النهاية قال بعضهم وقد جرت عادة العلماء باستعمال اللهم فيما ثبوته ضعيف كانه يستعان في اثباته بالله تعالى تنبيه استثنى بعضهم المنادى البعيد ايضا قال فلا يجوز معه حذف حرف النداء لان المراد منه اطالة الصوت والحذف ينافيه هذا تفصيل لاحكام المنادى في الاعراب المفرد وهو ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف كما تقدم فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي المعرفة وسمي ما كان تعريفه سابقا على النداء والنكرة المقصودة وهي ما عرض تعريفها بالنداء بان قصد بها معين بينا ان لفظا او تقديرا لوقوعها موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى بكاف الخطاب الحرفية وكونهما مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد مثلا بمعنى ادعوك وهذه الكاف كذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى ولذلك كان هذا التعليل احسن من التعليل بشبههما انت في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب بناء وبما على ما يرفعان به قبل النداء اى حال الاعراب لا على السكون وان كان هو الاصل في البناء تنبيها على ان لهما قدما في الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل او مقدرة نحو يا فتى ويا قاضي ويا غلام ويا سيبويه ويا برق نحره وما يرفع بالالف نحو يا زيدان ويا رجلان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون تنبيه المنقوص المعتل بالنداء محذوف ثونيه ويثبت ياؤه عند الخليل نحو يا غازي ويا قاضي وخالفه يونس فاجاز حذفها الا التنوين فيقول

قليل
هنا
ع
يا قاضٍ

يا قاضي ويا غازي والمضاف سواء كانت الاضافة محضة او غير محضة وشبهه اي المضاف وهو ما اتصل بشيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون مرفوعا بالمنادى كقوله يا محمود افعاله ويا حسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا برّه او منصوبا كقولك يا طالعا جبلا او مخفوضا بحافض متعلق به كقولك يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك يا ثلثة وثلثين في رجل سميته بذلك قاله ابن هشام في شرح القطر والنكرة غير المقصودة بالنداء جامدة كانت او مشتقة في نثر او نظم تنصب وجوبا واختلف في الناصب فقيل فعل مقدر وهو ادع وحذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه افادته فائدته وهو قول سيبويه وقيل حرف النداء لسده مسد الفعل وهو قول المبرد وقال ابو علي في بعض كلاميه يا وايا ونحوهما اسماء افعال فيكون هي العاملة وقيل المصنف للثلثة فشرا على ترتيب الكلف بقوله نحو يا عبد الله حركيا اضافيا او علما وعن بعضهم اجازة الضم في غير المحضة نحو يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها بتقدير الانفصال ويا طالعا جبلا وقول الاعمى طالبا لمن يهديه السبيل يا رجلا خذ بيدي وقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الشاعر فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندمانيَ من نجران ان لا تلاقيا عرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ونجران بلد في اليمن وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز نداء النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها وغير مقبل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاخفش وقيل ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذا هبا ومنه فيا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائي وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا لفوات عمومه اذ ليس بمجموع وقيل ان كانت مقبلا عليها جاز والا فلا وهو قول الفارسي فلا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها وما جاء منونا كالبيت محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عصفور والذي في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود النكرة غير مقبل عليها في النداء عن المازني قاله في الشرح تنبيهات الاول قال بعضهم التعبير بالمضاف في قوله والمضاف شبهه لا يصدق الا على نحو يا غلام زيد دون نحو يا عبد الله علما لان المنادى مجموع المضاف والمضاف اليه لا مجرد المضاف كما يخيل ولو قال واذا اضفا لسلم لتمثيله لما وقع مضافا ولما اشتمل على الاضافة انتهى وهذا انما يرد اذا جعلنا المضاف في عبارة المصنف صفة للمنادى ولنا ان نجعله وصفا للمطلق الاسم فيكون المعنى والاسم المضاف في النداء يثبت له الحكم المذكور فيشمل نحو يا غلام زيد مما المنادى فيه المضاف ويا عبد الله مما المنادى فيه مجموع

المضاف والمضاف اليه فتدبر الثاني في قولهم يا طالعا جبلا الشكال مشهور وحتى قيل انه من المدائن النحوية وذلك انه لم يوجد فيه معتمد لطالعا حتى يعمل واسم الفاعل لا يعمل بدون اعتماد على ما سيأتي ذكره وبتقدير الموصوف شكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا فلا يكون فيه شبه مضاف وقال الرضي في بحث الموصول ان عمل اسم الفاعل والمفعول من غير اعتماد على احد الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام مذهب الاخفش والكوفيين دون البصريين واما قول النحاة يا صاحبا يا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير اليه مقلد فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بل قد يجيء مثله في الشعر نحو قوله تسود نواصيها وحمر اكفها وصفر ترائبها وبيض خدودها هذا كلامه وقد عرف منه لتقدير الموصوف بحذور اخر وقال الفاضل الهندي اصله يا ايها الطالع جبلا فحذف اي للاختصاص ثم حذف اللام لئلا يجتمع اداتي التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضافا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين والثالث يمنع ادخال يا على ثلثة من نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك لانه من العلم خلافا لبعضهم وان نادى جماعة هذه علمها فان كانت غير معينة نصبتها وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثاني بال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ الا ان اعدت معها يا فيجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب حينئذ تجريده من ال ومنع ابن خروف عادة يا وتخييره في الحاق المردود قاله في الاوضح ووجه رده ان الثاني ليس بجزء علم وانما هو اسم جنس اريد به معين الرابع من شبه المضاف نحو يا لطيفا لم يزل ويا حليما لا يعجل قال ابن هشام الجملة في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو للمخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا والثالث حروف المضاعة الباء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا للخامس اذا كان المنادى نكرة مقصودة موصوفة بمفرد جاز ظهور نصبه نحو يا رجلا كريما حكى ذلك الفراء عن العرب وجوز به ابن مالك في التسهيل والمنادى المستغاث يخفض اي يجر بلامها اي لام الاستغاثة لدلالة المستغاث عليها وسمي لام الاختصاص اذا دخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منهما مخصوص بالدعاء وبالاستخصاص الغرابة واختلف فيها فقيل هي زايدة فلا تتعلق بشيء واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث يقال يا زيدا وقيل ليست بزايدة وهو الصحيح وعليه فقيل اذا تعلق قال ابن

الاشكال فيما مالها

جني

حتى هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وردّ بان معنى الفعل لا يعمل في المجرور واجيب بانه قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا فعمل في المجرور لان العامل في الحال اقوى من العامل في المجرور لانه عامل في صاحبها وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضايع وابن عصفور وحنسبا الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء نحو يا لزيد والتعجب نحو يا لله وابي اجاب ابن عصفور بانه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعلقه بالام واقتصر الرضي وابو حيان على ايراد هذا الجواب قال ابن هشام وفيه نظر لان اللام المقوية زايدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة انتهى وسيرد هذا الاعتراض باذكر وهو في موضع اخر من معتبرا التحقيق في لام التقوية انها الداخلة في مفعول محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولام التعدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فانها منزلة بين منزلتين انتهى ونقل ابن مالك عن الكوفيين غير الفراء ان هذا اللام بقية اسم وهو ال والاصل في يا لزيد يا ال زيد ثم حذفت همزة ال للتخفيف والياء للتقاء الساكنين وضعف بانه يقال فيما ال له يا لله وايما خفض بها ليكون العون على مد الصوت المعين على المقصود من الاستغاثة ولو قال مجرا كان اولى لان الخفض من الكلام البناء وبفتح اي مبني على الفتح وجوبا لانها اي الاستغاثة اذا الحقت بها لام فتح تحرزا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الف كما نقل عن الخليل ولان اللام تقتضي الجر والالف تقتضي الفتح فبين اثرهما تناف كذا قيل قال بعضهم وفيه انه لا تناف بينهما في نحو يا لاحمد لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر طرد الباب لا يقال التنافي موجود لان مقتضى احدهما فتحة بنائية والاخرى اعرابية لانا نقول لا مقتضى للاول فتح ما قبلها اعرابيا كان الفتحة او بنائية الا ترى انه يقال في الوقف على زيد زيدا بالالف وفتحة ما قبلها نصب ما قبل من ان التنافي موجود لان هذا الفتح موجود لان هذا الفتح في حكم الكسر فليس لبقي ويخفض المستغاث بها كان يخفض بر قبل النداء اما بكسر ظاهره نحو يا لزيدا او بفتحة نابت عنها ظاهرة نحو يا لاحمدا او مقدرة نحو يا لموسى او بالياء نحو يا للزيدين بفتح الدال وكسرها او بكسرة مقدرة لحظا نحو يا للقاضي او محلا نحو يا لهذا ويا لرداش كل ذلك بفتح اللام على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة كما تقدم وانما فتحت لوقوع المنادى موقع كان الخطاب بيا اللام تفتح مع الضمير نحو لك وله فكذا ما وقع موقعه لقصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث من اجله نحو يا لله للمسلمين بفتح الاولى وكسر الثانية الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي

او معطوفا

او معطوفا ولم يقصد معه بما نحو قوله بالكهول والشبان المجد فكسر فان عهدت معه فتح كقوله
بالفوقى وبالامثال قومه لا ناس حولهم لمزيد وامستغاث المفتوح لالف الاستغاثة نحو يا
لزيد وقول الشاعر يا لزيد الامل بعد عن وعن بعد فاقة وهوان وقد يخلو المستغاث من لام الا ان في اللام
معانى ضعف ما استحقه لو كان منادى غير مستغاث كقوله الا يا قوم للعجب العجيب تنبهان الاول
حكم المتعجب منه حكم المستغاث وهو على قسمين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادى جنسه كقولهم يا للماء
ويا للدواهى اذا تعجبوا من كثرتها والثانى ان يرى امرا عظيما فينادى من له نسبة اليه ومكنى فيه نحو يا
للعلماء فتجر باللام وتفتح لالحاق الالف كقوله يا عجبا لهذه الفليقة هل ذهبن العقوبا الريقة
ويجوز كسر لامه على تقدير ه مستغاثا له وحذف المستغاث والمفضى وانك هو تلك الشتى التالف
انما كان المستغاث والمتعجب منه مجرورين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفتين لان عمله
البناء فى المنادى ضعيفة لشابهته للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف
النداء المقتضية للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء مع كونها اقعد من مقتضى الجر واله الرضى
الثالث قد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوى الالباب من عجب لا يبرح المستغيث
المردى لهم دينا والمستغاث من اجله هو المنتصر عليه فى الاصطلاح فلا ينصرف الا اليه عند
الاطلاق وان صح اطلاقه على المنتصر له لغة لان كلا منهما وقع الاستغاثة لاجله اى بسببه
فاهم الرابع قد يستغنى عن المستغاث من اجله ان عم سبب الاستغاثة كقوله فهل من خالد لما
هلكنا وهل بالموت يا للناس عار اى للناس لمن ثبتت بنا تميم المنادى المضاف الى الياء ان
كان معتلا وجب ثبوت يائه وفتحها نحو يا فتاى ويا قاضى وان كان صفة مشبهة للمضارع فى
كونه بمعنى الحال او الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحة وساكنة نحو يا مكرمى ويا صابرا وعلامة
الاصل الفتح او السكون قولان وما عدا ذلك وليس ابا وامّا فالاكثر فيه حذف الياء اكتفاء
بالكسرة نحو يا عبا فاتقون ثم اثبتها ساكنة نحو يا عبادى لا خوف عليكم او مفتوحة نحو يا
عبادى الذين اسرفوا ثم قلبها الفا نحو يا حسرتا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة كقوله ولست
براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لولات ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل
ذلك فيما يكثر ان ينادى مضافا كقراءة بعضهم رب السجن احب الى مما تدعونني فهذه ست
لغات وان كان ابا وامّا جاز فيه اللغات الستة على الترتيب المذكور وابدال الياء ميما وهو

هو الاكثر او مفتوحة وهو لا قيس وقرء بهما في السبعة او مضموما وهو شاذ وقرابها في المفرد في الجمع بين التاء والالف والياء وهو قبيح وسبيله الشعر كقوله يا ابنا علك او عساكا وقوله يا ابنا ابقهر اكب وقوله يا ابتي لا ترمد بنا فاما فهذه عشرة كاملة والمضاف الى المضاف الى التاء يجب فيه الياء نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا ان كان ابن عم او ابن ام فالاكثر حذف التاء اكتفاء بالكسرة وجاز فتح آخر كل منهما وقرا يا ابن ام بالوجهين ولا يكادون يثبتون الياء ولا الالف الا في الضرورة كقوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي لا بحرق النوم حجاب مسمعي وقوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني لدهر شديد والعلم المفرد الموصوف بابن اتفاقا او ابنة على خلاف حكاه ابن كيسان خالكون ابن او ابنة متصلا بالعلم مضافا الى علم اخر مختارا مع جواز الضم فتحة عند البصريين غير المبرد لخفته واوجب بعضهم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة زيد بضم زيد وهند لما علم الابناء لفتحة ابن انه الخاتم بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل فهو نظير امرء وابنم او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعا للشيخ عبد القاهر فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما او لما على اقحام الابن لاضافة زيد الى عمرو ولان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه بدل منه حكاه في البسيط مع الوجهين فهو نظير يا زيد زيد النحاة اذا فتحت الاول على قول سيبويه فعلى الاول فتحة اعراب فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بنا وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وذهب ابن كيسان الى ان الفتح اكثر ومنه قوله ياحكم ابن المنذر بن الجارود سر ادق المجد علينا ممدود وبتغير الضم اذا كان المنادى غير علم او كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف بتقديره اعني ونحوه او فصل بين العلم والابن بغير اصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او كان العلم موصوفا بغير ابن نحو يا زيد الفاضل لم يشترط ذلك الكوفيون واشترطوا عليه فما كعب بن مامة وابن سعدى بجود عنك يا عمر الجواد بفتح عمرو وحمله البصريون على ان اصله يا عمر بالالف فحذف لالتقاء الساكنين على مذهب من يجر الحاق الالف في غير الندبة والاستغاثة والتعجب او ان اصله يا عمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين على حد قوله ولا ذاكر الله الا قليلا تنبيهات الاول الثاني للوصف بينت عند جمهور العرب فتعين الضم في نحو يا هند بنت زيد لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحريك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء الفتح سماعا اتباعا على انه

للتركيب الثاني شمل قوله العلم المفرد والمثنى والمجموع سمي بما فقول الرضي لا حاجة للتقييد بالافراد لأن
المثنى والمجموع لا يكونان علمين إذ لا يثنى ولا يجمع العلم الا بعد التنكير ليس بشيء قال في النهاية ولو سميت
بمسلمات في زيدين وبزيدين حاكيا لغة من قال يا زيدين عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر
يا زيدين عمرو وهو يا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب النون اجرى مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى
قال في التصريح وهذا مبني على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذ كسرت ولا في المثنى و
المجموع على حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا فتحو يا عيسى بن مريم
لا يقدر وينزه الا الضم خلافا للفراء والاختيار انتهى قلت وكذا نحو قاض ابنه بكر وقال ابو حيان
يكون فتح الاتباع تقدير التاء قال ابن مالك التقدير الحق العلم فيما ذكر نحو يا فلان بن فلان ويا سيد
ابن سيدنا يا فاضل بن فاضل كناية عما عرا المحذول التي كثرة استعمالها كالعلم قال ابو حيان الذي ذكره
اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لكنه مما اتفق فيه لفظ
المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم او ابن الكريم ويا شريف بن الشريف او ابن الشريف
ويا كلب بن الكلب او ابن الكلب وفي نقل غير ابن مالك ان مذهب البصريين في ذلك كله بناء المنادى
على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز فتحه وضم الرابع حكى الاخفش ان بعض العرب يضم
ابن اتباعا لضم المنادى قيل وكان قائله راعى ان الرابع ينبغي ان يتأخر عن المتبوع ولهم ان اصل الحاجز
على الاتباع قصد التخفيف الحاصل اذ وقع ابن في غير النداء صفة بين العلمين ابن يمين او كنيتين او لقبين
متفقين كانا او مختلفين ولم يكن ابن مثنى ولا مجموعا ولا مصغرا كان الحكم فيه ان يحذف التنوين
من الموصوف اذا كان منونا والالف من ابن خطا كما في النداء فالم يقع ابتداء سطرا قال ابن باباشاذ وعلة
التنوين عند سيبويه التفاعل لكثرة الاستعمال وكون ابن صفة لان الصفة والموصوف
كالشيء الواحد فاثر في الحذف فيقول يا هذا زيد بن عمرو وابو علي بن ابي عوف بن العابد بن جمال الدين وكذلك
مع المؤنث المنصرف نحو يا هند بنة عبد الله بن صرف وزيد بن هند ونص علية ابن باباشاذ في شرح الجمل
خلافا لمن اشترط تذكير العلمين وعلله بانهم لا يبنون المرأة الا مة وقد اثبت التنوين في الضرورة
كقوله حارثة من قيس بن ثعلبة وانوفى ابن في جميع ذلك خبر المبتدأ او الان او لكان او لظننت او اثبت
التنوين لفظا فالالف خطا لان الخبر ونحوه لما نزل منزلة الصفة بدليل جواز تقديمه وحذفه وكذا لو كان
مثنى او مجموعا او مصغرا نحو هذا زيدون عمرو وابنا خالد زيد وعمرو وبكر ابنا خالد اوه ازانا

الكلب

الحسن

٥

بني خالد

بني خالد لان استعمال الواحد في هذا النوع اكثر من استعمال التثنية والجمع ولان التقاء الساكنين
يزول بالضم وانما اشترطنا ان لا يكون اول سطر فلانه اذا كان في اول سطر كان في محل يبتدأ به غالبا
لان القارئ ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدأ باول السطر الذي بعده فكرهوا على خلاف ما لابوجبه
النطق غالبا والمنادى المفرد العلم سواء كان علما او نكرة مقصودة يجوز ضمه ونصبه نحو قول
الاحوص سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وردت الرواية بالوجهين وقول كثير
جميل غرة بعد البخل وانصرفت فحي وحيلي من خيال يا جمل ليت التحية كانت في فاشكرها
مكان يا جملا حييت يا رجلا واختار الخليل وسيبويه الضم لان الضم دعت اليه التنوين فاقر الكلام
على ما لها حتى قال سيبويه والنصب لم يسمع عربيا بقوله لكن حفظ واختار ابو عمرو وعيسى النصب لان
اصل المنادى ان يكون معربا فلما دخله التنوين عاد الى اعرابه ولما عاد الى اعرابه عاد الى النصب
ظهر كما قال في الارتشاف من قول سيبويه لم يسمع عربيا بقوله ان الخلاف لا على سبيل الاختيار
بل على الجهة وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين ومن نفى الضم لم يجز الا النصب وافق الاعلم
وابن مالك الخليل في العلم وابا عمرو في النكرة قال ابن مالك ان بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه
بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ويظهر فائدة ذلك في التابع فتابع المنون
المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه واختلف في تنوين المضموم
فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني تشبه العرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال ابن
هشام وبقوله اقول لان الاسم مبني على الضم والمنادى المضاف المكرر قبل المضاف اليه يجوز
ضمه ونصبه كبيت الاول في نحو قول جرير يهجو عمر بن النجاد وقوله يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر واما الثاني فيجب نصبه فالضم في الاول على كونه منادى مفردا وهو لا لكن فيكون
تيم الثاني بيانا له او بدلا منه ومنادى ثان باضمار اعني قال ابن مالك وتوكيدا ويمنع اخلالا
وجهي التعريف واتصال الثاني بما لم يتصل به الاول والنصب على كونه مضافا لما بعد الثاني عند
سيبويه فيكون الثاني مقحما بينهما والاصل يا تيم عدي يا تيم فحذف ضميره واقحم للتاكيد وهو
توكيد لفظي للاول والتاكيد اللفظي يابى ولا يغير ما قبله ولا ثم عما كان عليه فلذلك بقي
منصوبا وعلى نيته الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثاني عند المبرد واصل يا تيم عدي تيم عدي فلما
لم يعوض التنوين عن المضاف اليه كما عوض في قوله تعم كلا هذين الا ان القرينة الدالة على المحذوف

موجودة بعد مثل المضاف عن عدّ الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان المضاف اليه الاول
لم يحذف وعليه فيكون الثاني توكيدا او بيانا او بدلا او منادى ثان على اضمار يا وضعف قول
سيبويه بانه مبني على جواز ادخام الاسماء اكثرهم يابا له وعلى جوازه ففيه فصل بين المضاف والمضاف
اليه بما كالشيء الواحد وقول المبرد بانه من باب الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو قليل فكلامه
والاكثر عكسه وقال الفراء الاسمان مضافان للمذكور ولا حذف ولا ادخام وهو ضعيف لما فيه من
توارد عاملين على معمول واحد قال الاعلم وكبا تركيب خمسة عشر ثم اضيف الى عدي كما املا
فعلت خمسة عشرك بفتحهما وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وقال السيرافي الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي ففتح ابتاعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو فهذه خمسة اقوال ولا تختص المسئلة
بالعلمين عند البصريين بل اسما الجنس والوصفان كذلك نحو يا رجل رجل القوم ويا صاحبا
صاحب عمرو وخالف الكوفيون فاوجبوا ضم الاول من اسمي الجنس وضمه منصبه منونا من الوصفين
نحو يا صاحبا صاحب يد بتنبيه انما اضاف الناعر تيم الى عدي ليفرق بينهم وبين تيم مرة في
قريش وتيم غالب بن فهر في قريش ايضا وتيم قيس بن ثعلبة وتيم شيبان وتيم ضبة وقوله لا ابا لكم
للغائب في الخطاب لا يقيتكم من الفي اذا وجد والسوءة بالفتح الفعلة القبيحة قاله العيني تتمة
في احكام توابع المنادى نعرض لها هنا كغيرها لما فيها من الخصوصية الزايدة على مطلق التابع الاتي
ذكره وتوابع اي المنادى المضاف اضافة معنوية لان المطلوب ينصرف الى الفرد الكامل تنصب
وجوبا مطلقا سواء كان المنادى مبنيا او معربا نحو يا زيدا ويا عبد الله ضاحكا عمرا في النعت
ويا زيدا ويا عبد الله نفسه في التوكيد ويا زيدا ويا عبد الله عايدا الكلب في البيان وكذا البدل
ويا زيد ويا عبد الله وغلام بشر في عطف النسق كل ذلك بالنصب على محل المتبوع ان كان مبنيا
وعلى لفظه ان كان معربا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع
المضاف من نعت وتوكيد ووجهها ابن الانباري واذا كان مع تابع المنادى ضمير جئ به والاعلى
الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تيم كلهم وكلكم ويا زيد نفسه و
نفسك ومنع الاخفش هذا الوجه الثاني وتاول نحو ذلك على انه منصوب بفعل مقدر كانه
دعوت كلكم واما التوابع المضاف اضافة لفظية نحو يا زيد الحسن الوجه فحكمها حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة فتكون مع المنصوب منصوبة وجوبا ومع المبني جايزة الوجهين اما توابع

نعم نعت على المنادى مرة

المنادى

المنادى المفردة ويدخل فيها شبه المضاف لان المراد بالمفردة ما يقابل المضاف ولولا ذكر المضاف
في المنصوب جعله في حكم المستثنى المفرد المذكور سابقا لكان داخلا فيه فلا حاجة لادخال شبه
المضاف في المفردة الى ما تكلفه بعضهم من جعل المفردة اعم من المفردة حقيقة فتوابع المنادى
المعرب وهو المضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة والمستغاث المجرور باللام والمندوب بالنصب
ضربان تعرب باعراب نحو يا عبد الله الظريف والحسن ابو جعفر في النعت يا بني تميم اجمعين في التاكيد
ويا عبد الله كرز في البيان ويا عبد الله والحارث في النسق المقرون بال وقس على هذا ذلك واجاز
الاخفش في النسق المقرون بال والبيان التابعين للمعرب بالرفع ايضا نحو يا رجل والحارث ويا عبد الله
والحارث وعلل الاول بكونه في حكم المستانف نحو فكانه بانيا بحرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل
الثاني بان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع قال الرضي وهو غريب لم يذكره غيره انتهى واما البدل والنسق
المجرد من ال فسياتي حكمها وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به فخرج المستغاث المبنى على الفتح لالحاق
الف استغاثة فلا يجوز في توابعه الا النصب لان المتبوع مبني على الضم فلا يتصور الحمل على اللفظ من
التاكيد صفة لتوابع اى التوابع الكائنة من التاكيد والمراد به المعنوي اذ اللفظي حكمه الاتباع حكم الاول اعرابا
وبناء قال الرضي وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قول الشاعر اتى واسطا وسط من سطر القائل يا نصر
نصر انتهى فيحتمل ان يكون هذا اختيار المصنف ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي وليس التاكيد في البيت
بمتعين بل يجوز ان يكون كل من نصر الاول والثاني عطف بيان على المنادى الاول اجاريا على لفظه والثاني
على محله واستشكال ابن الطراوة لذلك بان الشيء لا يبين نفسه مردود ويجوز قولك يا زيد زيد اذا لم تقصد
بحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك اذا ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر
خطابك لاحدهما وامتاز ذلك عليه فظهر المراد واما قول بعضهم ان نصر الثاني عطف بيان على الاول على
اللفظ والثالث عطف بيان على الثاني على المحل ففيه ان مقتضيه ذلك ان يكون تابع المنادى المبنى
على الضم اذا رفع اعرابان لفظي هو الرفع وتقديري هو النصب والظاهر من كلامهم خلافه وانه ليس
له الا اعراب واحد اما الرفع فقط او النصب فقط والظاهر ما ذكرناه اولا والصفة خلافا للاصمعي
في منع وصف المنادى المبنى لشبهه بالضم الذي لا يجوز وصفه قال وارتفاع نحو الظريف في قولك
يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من
مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه وعطف البيان في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف

ترفع على لفظه وتنصب على محله والبدل كالمستقل مطلقا اما المعطوف فان كان مع ان فالخليل

وانتصابه على تقدير اعني التظريف وليس شيء ان لا يلزم ترفع حملا على لفظ اي المنادى قبل لان الضم لاطراده ههنا بمعنى انه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه الرفع الفاعل فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك هذا الضم في المنادى مطرد وبرده ان الاطراد ليس سببا الحمل التابع على لفظ المتبوع فان نحو يا فساق ويا سبوح يطرد فيه الكسر فيقال كل فعال لسب المؤنث ... النداء وكل علم ختم بويه مبني على الكسر ومع هذا فلا يجوز حمل التابع على لفظ هما وقيل لعروض الضم لانها عرضت بدخول يا على المنادى عروضها في الفاعل بدخول العامل فان شبهت الرفع فيه فيكون رافع التابع على هذا حرف النداء بنا على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فابن الرافع وبه صرح الفاضل الهندي في شرح الكافية ولا يخفى ضعف ذلك قال في التصريح والقول بان الرفع للتبعية قول ضعيف فلا يحسن التخريج عليه والمخلص من دقيقة هذا الاشكال ان يحاول في المنادى المضموم بان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على لفظه انتهى وعندي ان معنى المنادى انشائي وما قدره اخباري حيث وقال عصام الدين ان المنادى مع كونه مفعولا به صار كالعدم في انه لا يتم الجملة الندائية بدونه وذلك لانه في معنى الفعل فذلك المفعول فاعل في المعنى فلذلك بني على ما يرفع به فرفع تابعه بالحمل عليه وفيه من التكلف ما لا يخفى كما لا يخفى وبالجملة فالمسئلة من غوامض هذا العلم الجليل وكل بغليل فيها عليل وتنصب حملا على محله لان حق التابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل على المفعولية فتقول وان تاكيدا يا تيم اجمعون واجمعين وفي الصفة يا زيد الحسن والحسن وفي البيان يا غلام بشر وبشرا والبدل كالمنادى المستقل مطلقا اي سواء كان المنادى مبنيا او معربا مفردا كان مضموما او معربا مفردا او مضافا او مضافا او مضاف

يختار رفعه ويونس نصبه والمبرد ان كان كالخليل فكالخليل والا فكيونس والا فكلاهما

الفضلة الذي لم يرتفع ولا عوض في الدنيا عديله حتى قال بعض اهل العلم انه لا يجوز على الشرط بعد الانبياء احد قال وهذا من الخليل رد يختار مع تجويز النصب فعلم انه من مشاكلته للمنادى في حركته ونظرا الى المعنى لانه مشابه مستقل معنى وان لم يصح مباشرة الحرف له ولكونه الاكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه ووافق الخليل تلميذه سيبويه والمازني ويونس حبيب الضبي استاد سيبويه يختار نصبه لانه لا يجوز ان يلي حرف النداء فينبغي ان لا يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرء جميع القراء ما عدا الاعرج قوله تعالى يا جبال اوبي معه الطير بالنصب ووافق يونس ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والثقفي والجرمي وعزي في غالب المتون هذا الاخير الى ابي عمرو دون غيره فالتبس الامر على بعض الناس فتوهم ان ذكر يونس في هذا المقام سهو من قلم الناسخ وسببه انه لم يكن فهم هذا العلم بالراسخ وابو العباس محمد بن يزيد المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة وفتح الراء المشددة عرف بذلك لما حكى السيرافي من انه لما صنف المازني كتابه الالف واللام سئل المبرد عن قبحه وعوره فاجاب باحسن جواب فقال قم فانا المبرد بكسر الراء المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا الراء وجعلوه نبزا ان كان المعطوف مع ال علما كالخليل والسمع الصعق فهو كالخليل في اختيار الرفع او فيختار الرفع كالخليل لانا لم نقف فيه تعريفا فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرد من ال والا يكن المعطوف مع ال علما بل كان جنسا كالرجل والطير فهو كيونس في اختيار النصب لانه يكون بالحذف فيه تعريفا وتركيبا ما مشابها للمضاف هذا هو المنقول الصحيح من المبرد وما وقع في الكافية من قول ابن الحاجب والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو والنصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو فمقتضاه كما حمله المصنف وغيره من الشراح ان المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان المعطوف مع ال من الحسن في عروض ال وجواز حذفها فكانه اذن مجرد عن ال فيوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم ال كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له فلم يكف بضمه وهو سهو من ابن الحاجب كما نبه عليه الرضي قال شيخنا العلامة محمد بن علي الشنواني اعلى الله مقامه وهذا المحل لعباده ابن الحاجب في الكافية انما علم من شرحه والا فعبارته لا تاتي التنزل على ما هو الصحيح وبعد ففي كلامه مع السهو في النقل انه لم يعلم منه مذهب المبرد في عطف ما فيه اللام الاصلية انتهى فتامل وتبع ابن الحاجب على هذا النقل عن المبرد صاحب اللباب وابن هاشم في الجامع الصغير والا يكن المعطوف مع ال بل كان مجردا عنها فهو كالبدل في كونه كالمنادى المستقل تعلم فيضم ان كان

معرفا

وتوابع ما يقدر ضمه كالمعرب والمبني قبل النداء كتوابع المضموم لفظا فترفع للبناء المقدر حملا
على اللفظ وتنصب للنصب المقدر على المحل

مفردا معرفة والا نصب فتقول يا زيد وبشر ويا عبد الله وبشر ويا زيد ويا عبد الله ويا عبد
الرحمن وعبد الله كما تقول يا بشر ويا عبد الله لان العاطف كالنائب عن العامل ولجاز الكوفيون
نحو يا زيد وعمرا برفع عمرا على المعطوف مع ال قال ابن مالك وهو والاعرف بعد من الصحيح اذا لم ينو
اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشركا في عامل واحد
انتهى وتوابع ما يقدر ضمه من المنادى المبني كالمنادى المعتل اى المقصور نحو يا موسى ويا فتى ومثله
المنقوص نحو يا غازي ويا قاضي والمنادى المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويا نابطة شرا
ويا معدكرب كتوابع المنادى المبني المضموم لفظا نحو يا زيد فترفع اى توابع ما يقدر ضمه للبناء
المقدر حملا على اللفظ المقدر كما ترفع توابع المنادى المضموم لفظا حملا على اللفظ الظاهر كما
المقدر كالظاهر تنصب للنصب المقدر حملا على المحل كما تنصب توابع المضموم لفظا حملا عليه فتقول يا
موسى الفاضل والفاضل ويا فتى نفسه نفسه ويا قاضيا كريما وكريما ويا موسى الحارث والحارث
ويا هذا الكريم والكريم ويا هؤلاء اجمعون واجمعين ويا نابطة شرا اخوي زيد واخا زيد ويا معدي
كرب والعباس والعباس وعلى ذلك قال المنادى المبني قبل النداء ليس بمضموم المحل بل منصوب
لانه مفعول به لانا نقول المراد بمضموم المحل انه لو وقع موقعه معرب مفرد لكان مضموما وجاز ان يكون مضموم المحل مع كونه منصوب المحل باعتبارين كهذا في نحو عجبت من ضرب
هذا الرجل فان محل الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث
المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر وكذلك المنادى هيهنا مضموم المحل باعتبار وقوعه موقع
المنادى المفرد المعرب لفظا ومنصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به تنبيهان الاول تابع اى واسم
الاشارة يجب رفعه عند غير المازني لانه هو المقصود بالنداء فجعلوا العرابه بالحركة التي كان يستحقها
لو باشره حرف النداء تنبيها على انه المنادى نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ان كان المراد ولا
نداء الرجل وانما اتى باسم الاشارة وصلة لنداء الرجل وان المراد نداء اسم الاشارة دونه جاز
فيه الرفع والنصب الثاني قال ابو حيان التابع لاى في النداء وصف قبل عطف بيان قال ابن السيد
وهو الظاهر انتهى وفصل بدر الدين ما لك في شرح الخلاصة فقال ان كان مشتقا فهو نعت نحو يا
ايها الفاضل ان كان جامدا فهو عطف بيان نحو يا ايها الغلام انتهى واما تابع اسم الاشارة في
النداء فان كان مشتقا فلا خلاف في كونه وصفا وان كان جامدا فمن اشترط الاشتقاق في الوصف

قال

وغيره

قال انه عطف بيان ومن لم يشترطه قال انه وصف سماه سيبويه وصفا ايضا وقال ابو علي صفة
لجاز النحويون ذهبت مثل بهذا الرجل الصفة وعطف البيان واستدل باشتراطهم في البيان
ان يكون اعرف من المبين في النعت ولا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف من غيره
واجاب بانه اذا قدر عطف بيان قدرت الى فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور
بدخول الى عليه والاشارة انما تدل على الحضور دون الجنس واذا قدرت نعتا قال اللام للعهد والمعنى مررت
بهذا وهو الرجل المعهود فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكان اعرف قال وهذا
معنى كلام سيبويه قال التسهيلي سيبويه وان سماه صفة فمذهبه التتابع في هذه التوابع كلها وقد
سمى التوكيد وعطف البيان صفة وغيره وضع وقد عرفت مذهبه في ذلك انتهى الرابع مما يرد منصوبا
وغير منصوب مميز اسما العدد بفتحتين والعدد قيل اكثر تطلق على الواحد وما ائتلف منه فيدخل
فيه الواحد وقيل يضم مجموع حاشيته فخرج وقد يتكلف لرد هذا بعد بتضمن الحاشية الكسر لحق انه ليس
بعدد وان ائتلف منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد عندهم ثبت ليس بجسم وان ائتلف منه الاجسام قاله المصنف
في الخلاصة وقال في الكشكول الجمع او باب الحساب على ان تعريف العدد بانه فاشاوى نصف مجموع
حاشيته لا يصدق على الواحد فليس له حاشية تحتانية وهي نظر ان حاشية الفوقانية لكل عدد
تزيد عليه بمقدار ونقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعها صحيحا وقد اجمعوا على ان
العدد اما صحيح او كسر فعلى الحاشية التحتانية للواحد هي النصف فالفوقانية واحد ونصف
لانها تزيد على الواحد بقدر نقصان النصف عنه كما هو شان حواشي الاعداد فالواحد نصف مجموعها
فالتعريف المذكور صادق على الواحد انتهى قال الرضي ومنع بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قال والاولى
الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول وهذا كله مبني على اصل الخطأ
واما النحاة فعلى ان كلا من الواحد والاثنين عدد لا خلاف بينهم في ذلك وانما الخلاف في تعريفه عبارات
من احسنها قول البلخي في الوافي العدد ما يقع جوابا لكم مميز الثلثة الى العشرة بدخول الفاء في جنسكم
ما قبلها مجرورة واضافتها اليه لابهام العدد واضافة المبهم الى مميزه كقفيز برا وغيرك ما قفيز كل رجل
اما نحو احد عشر رجلا فسيأتي وجمعه مجموع وحقه ان يكون مكسرا لان بناء القلة نحو ثلثة افلس
واربعة اعبد وسبعة ابحر واما كونه مجموعا فلقصد التطابق في المعنى واما كونه من ابنية القلة فلان
الاحاد من العشرة فما دونها للقلة فناسب ان يكون ممزها قليلا وقد يكون مثلا انا اهل بيت نحو سبع

سموات في سبع بقرات وخمس صلوات وجاء فيها اهمل تكسيره ونحو سبع سنبلات فانه في التنزيل مجاور لسبع بقرات ولذا جاء في غير الآية سبع سنابل وقد يكون من اوزانه الكثرة ان اهمل بناء القلة نحو ثلثة جواد واربعة رجال ودراهم او كان له بناء قلة لكنه شاذ قياسا نحو ثلثة قروء فانه تجمع قرء بضم الفاء وسكون الراء وجمعه على افراء شاذ اوسماعا نحو ثلثة شسوع فان اشساعا قليل في الاسماء لبنيهان الاول قال بعضهم وبما يخرج قوله مجموع ما اذا كان المميز اسم جنس كشجر وتمر واسم جمع كقوم ورهط فان كلا منهما اذا ميز بميز افيخفض بمن كقولك ثلث من التمر وعشرة من القوم وقد يخفض بالاضافة نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون ثلثة ذود صدقة ويخفض ايضا بالاضافة نحو ثلثا ثوبك يحفظ ويجوز فيه ثلثان يحفظ ويجوز ان يجاب بان المراد بقوله مجموع ما يفيد الجمعية سواء كان جمعا او اسم جنس وعلى هذا فالمراد بقوله مجرورا عم من المجرور بالاضافة او بالحرف وقد اجمعوا على جواز اسمي الجنس والجمع بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو مذهب ابن عصفور والثاني الامتناع على ما سمع وهو ما سمع مذهب الاكثرين والثالث التفصيل في اسم الجنس فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقولهم نسوة لم يجز وهو مذهب المازني الثاني لو لم يستعمل المصير المائة اذا وقعت تمييزا فانها تقرن غالبا بالنحو ثلثمائة واربعمائة اعتمادا على ما سيأتي في كلامه قريبا من انهم رفضوا جمعها وسيجيء الكلام على ذلك

وتمييز ما بين العشرة والمائة وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب ما في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي مما يمكن بجعل ثلثة كالاسم الواحد فكر هو اذ لك ولا يرد قولهم خمسة عشر زيدا لان المضاف اليه ثم هو المنصوب بالاول وانما جيء به لبيان المضاف فكان بجميع كالشيء الواحد اما في العقود فلا يتصور اضافته لامع حذف النون ولا مع ابقائها اما مع حذفها فلما يلزم من حذف نون اصليته وضعت مع الكلمة واما مع ابقائها فلانه يلزم ابقاء نون تشبه نون الجمع المحقور وكلاهما مستكره مفرد نحو احد عشر كوكبا هذا الخ له تقول تسع بعجة وانما افرد لكون المفرد هو الاصل وهو اخف من الجمع والغرض من التفسير به حاصل فلا يفوت العدول عنه من غير داع واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس سباطا فيه بتمييز بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة ولو كان تمييز الذكر العدد ان لان البسيط مذكور وذهب بعضهم الى انه تمييز والجاب ابن مالك وشرح الكافية عن الثاني بانه تمامر جح فيه اغلب المعنى فذكر اما يرجح حكم الثاني كما

مرجحة

٢٨٥ وتجعل ذكرا كعنبان ومعصر وهذا منه يخالف المار في شرح التسهيل من انه بل الاميز ويبقى الاشكال في ان اسباطا جمع وتمييز المركب مفرد وفي الكشاف ان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط الاسبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب اليه ابن يعيش ان احدى عشرة انعاما اذا اريد احد عشر جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس به وان لم يسمع لكن قوله كل قبيلة اسباط الاسبط يخالف لما يقوله اهل اللغة لان السبط في بني اسرائيل بمنزلة قبيلة من العرب فعلى هذا يكون معنى وقطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط وقع موقع قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا فالتمييز محذوف فافهم انتهى وقول الحديث على الظاهر ان الزمخشري عارف باللغة دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقل عليها دليل قال الدماميني وما اخالها الا عصبية عجمية اوجبت التحامل على ابناء العرب انتهى وفي التصريح ان القول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان البدل منه نية الطرح غالبا واولا قطعناهم اسباطا لفات كثرة العدد وحمله غير الغالب لا يمكن مخرج القرآن عليه انتهى وفي حاشية الخضري عن غير الغالب بظاهر انتهى تنبيه حكى الكسائي ان من العرب من يضيف العشرين والاخوانه الى تمييزه منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعونو توبة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يرد على قضيته كلام المصنف وتمييز المائة والالف تثنيتهما وجمعهما جمع الالف مجرورا باضافتها اليه مفردا نحو مائة رجل ومائتي رجل والف رجل والفي رجل وثلثمائة الف رجل وانما كان مجرورا ومفردا لان المائة والالف لما اشبها الثلثة في اللفظ من حيث انهما من اصول العدد مثلها ولا تركيب فيها ولا زيادة ولا عطف واشبها احد عشر الى تسعة عشر وتسعين في الكثرة مع انهما يفيدان بانفسهما فقسم تمييزهما حكي الثلثة الى العشرة وهو مجرور واحد حكي احد عشر الى تسعة وتسعين وهو مفرد توفيقا بين الشبهين فلم يعكس لان المفرد هو الاصل مع حصول الغرض به وقد يجيء تمييز المائة جمعا كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ولبثوا في كهفهم ثلثمائة سنين بجذف التنوين للاضافة ومن نون جعلها عطف بيان وجعلها بدلا ورد بان البدل على نية طرح الاول ولو قيل ولبثوا في كهفهم سنين لفات التنصيص على كثرة الاعداد ويجاب بان الطرح غالبة لا لازمة قال الزجاج ولا يكون سنين تمييز لما يلزم عليه ان يكون قد لبثوا تسعمائة سنة قال ابن الحاجب ووجهه انه فهم من لغة العرب ان تمييز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من مائة فلو كان تمييز لكان واحدا من ثلثمائة واقل سنين

ورفضوا جمع المائة واصول العدد اثنتا عشرة كلمة واحد العشرة ومائة والف الواحد
والاثنان يذكران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث

ثلثة فكانه قيل ثلثمائة ثلث سنين فيكون ثلثمائة وهذا بعيد جدا وفى قراءة حمزة والكسائى
بالاضافة فان تبين منها تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا قال الطيبى وهذا يطرد فى اثنى عشر
اسنادا على القول بانه تمييز فيلزم ان يكون سنة وثلثين سبطا ثم قال ابن الحاجب ما ذكره الزجاج
غير لازم لان ذلك انما يلزم اذا كان المميز مفردا واما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد فى
التمييز جمعا انتهى ويجئ تمييزها منصوبا مفردا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة
والفناء ولا بد فى من الامرين على قضية كلام المصنف لانه شاذ ورفضوا اى تركوا العرب جمع المائة
مضافا اليها ثلاث واخواتها ولم يقولوا ثلث مائات ومائين ومن يدعى القياس لان تمييز الثلثة
الثلثة الى العشرة يكون جمعا كما مر لكنهم كرهوا الجمع هنا لما فى الاتيان به من تكرر ومعنى التاء فيه
لان الجمع مؤنث معنى والمائة ايضا مؤنث فعومل بالحقه لذلك ولان المائة وان افردت
لفظا فهى جمع معنى لانها عشر عشرات وهو عدد قليل وقد جاء فى الشعر ثلثمائين الملوك وفيها
رداى وجلت عن وجوه الاهائم فالواقل فى معركة ثلثة ملوك من العرب وكانت بانهم
ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالدبات الثلث وهو دليل سترفه ووجوه الاهائم اعيانهم ومنه
الاهم سنان بن سمى سمى بذلك لانه كسر تثنية يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها ولا
يرد ذلك على قضية كلام المصنف لانه شاذ قال الرضى وان لم يضف الى المائة ثلث واخواته
جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد مخومات بجل انتهى واصول العدد التى يرجع اليها اثنتا
عشرة كلمة واشار بقوله تعبيرات الفروع الى ان لا يضبطها عدد وهى واحد الى عشرة والمائة
داخلة فى عشر كلمات ومائة والف كلمتان اخريان مع العشر المذكورة فالمجموع اثنتى عشرة كلمة
وما عداها فهو متفرع عليها اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو مئات والوف واما
بالحاق علامة الجمع نحو عشرين واخواته واما بعطف نحو ثلثة وعشرين واخواته واما
بالتركيب المتضمن نحو خمسة عشر واما بالتركيب الاضافى نحو ثلثمائة فالواحد اسم فاعل من
وحد يحد اى انفرد فهو بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد والاثنان لفظ موضوع لواحدين
من المثنى فاللام محذوفة يذكران مع المذكر العدد فيقال رجل واحد ورجلان اثنان
ويؤنثان مع العدد المؤنث فيقال امرءة واحدة وامرءتان اثنتان او ثنتان على الاصل
والقياس يتذكر المذكر وتانيث المؤنث وتيتاركهما فى ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة

اذا

ولا يجامعها المعدود بل يقال رجل ورجلان والثلاثة الى العشرة بالعكس نحو سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام

٢٨٨ اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقامة الثالثة والثالثة عشرة ولا يجامعها
اى الواحد والاثنين المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنان رجلان بل يقال رجل ورجلان
لان رجل يفيد الجنس والوحدة ورجلين يفيد الجنس والاثنينية فلا فايدة في الجمع بينهما بخلاف البواقي
فانه لا يفاد العدد والمعدود وكليهما فاذا قلت ثلثة افاد العدة دون الجنس واذا قلت رجال
افاد الجنس دون العدة فاذا قصدت الافادتين جمعت بين العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال مثلا
قال ابن هشام وغيره واما قوله كان حصيته من الدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فشاذ لا يقاس عليه
تقرر ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يأتي في مثل هذا ضرورة ان جنس المعدود وهو حنظل لا ينفك
من العدد كما في رجلان قال عصام الدين في شرح الكافية وينفع التعليل ان العرب استغنوا بتوحيدها
بجعل تميز عن الواحد وبتثنيته عن الاثنين بخلاف سائر الاعداد فانه لا يمكن تصريفه فيه تميزها بوجه يغني عن
ذكر العدد انتهى والثلاثة الى العشرة يدخول الغاية بالعكس اى تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث
سواء كان كل منهما حقيقيا نحو ثلث نسوة وثلثة رجال او مجازيا نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع
ليال وثمانية أيام حسوما فذكر سبع مع ليال وهي مؤنثة واثنت ثمانية مع الايام وهي مذكر قال في البسيط و
ذلك للفرق وعدم الالباس هذا من عرب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علامة التانيث
التذكير قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله في مقامة الموطن الذي يلبس فيه الذكران براقع التنوان
ويبرز ربات الحجال في مقام الرجال انتهى وقال ابن مالك وغيره انما حذف التاء من عدد المؤنث واثبتت
في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كرهط وامة وفرقة فالاصل ان يكون
بالتاء ليوافق لفظها لفظ ما فاسيتصحب مع المذكر لتقدم رتبته قال بعضهم ولان المؤنث ثقيل فناسب
حذف التاء والمذكر خفيف فناسب خولها ليعتدلا حكاه في البسيط تنبيهان الاول محل ما ذكر اذا لم
يحذف المعدود فان حذف جاز في الفصيح حذف التاء مع المذكر نحو اربعة اشهر وعشر اى عشر ليال
وفي الحديث من صام رمضان واتبعه ستا من شوال وحكى الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا
والافصح اثباتها ولو قال نحو من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف اى عشر حسنات امثالها
ولولاه لقيل عشرة لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتانيث التاء اذا كان
معنى المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا وبالعكس جاز الوجهان فتقول ثلاثة اشهر وثلث اشهر وثلث
اشخص وثلثة اشخص اى نساء وثلاث انفس وثلثة انفس اى من رجال والاول هو الغالب وكذا في ما جاء منه

وتابعته

تمة تقول احد عشر اثنا عشر في المذكر احدى عشرة اثنتا عشرة في المؤنث ثلثة عشر جملا الى
تسعة عشر جملا في المذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة امرءة في المؤنث

٢٨٥

وانيثه كناف ولسان نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوق وخمس سوق الثالث قد يذكر
العدد من غير ارادة معدوده وهو العدد المطلوب فيؤتى فيه بالتاء لا غير نحو ثلثة نصف ستة ولا
ينصرف لانه علم كذا قال بعضهم وما ذكره من منع الصرف هو راى الزمخشري وابن جني وابن جابر و
مالك قال الرضي قال ابن جني وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق
العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلثة
غير منصرف فمن رماه ضعف خمسين قال المصنف يعني ان الحاجب بن ظاء الله كان اثبته ثم اسقطه
لضعفه قال ورجح اثباته ان ستة مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتداء بالنكرة من غير مخصص قال
ونعم ما قال ورجح ضعفه انه يزدري الى ان يكون اسما الاجناس كلها العلاما ذما من نكرة الا و
يصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرءة وذلك جائز في كل نكرة فامت قرينة على ان الحكم غير
مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة هنا كونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتداء
ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا نحو علمت نفس ما قدمت الى هنا كلام الرضي هذا تتمة
الاحكام العدد في التذكير والتانيث تقول انت ايها المخاطب في الاعداد المركبة عند احد عشر
عند اثنا عشر رجلا بتذكير الجزئين في العدد المذكر احد عشرة امة اثنى عشرة امرءة على لغة الحجازيين
وثنتا عشرة امرءة على لغة التميميين بتانيث الجزئين في العدد المؤنث على الاصل القياس في المذكر
والمؤنث تنبيهات الاول قال الهمزة في احد واحدة منقلبة عن الواو لانها من الاول سادة لازما غالبا
عند الجميع الثاني مطرد عند المازني وهو الاصح كاشاح واكاف شاذ عند غيره وقد اختاروها
في الاعداد المنيفة على واحد وواحدة بحذفها وقيل حذوف الالتباس بالصفة وقد يسمعونها بها ايضا
ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وما اشبه ذلك
ويستعمل احد واحدى في غير التنيف مضافين مطردا نحو احد هم واحديهن ولا تستعمل احدا الا في التنيف
او مضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام نحو ما جاءني احد يريد به
الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه نادر ولا يقع في ايجاب يراد به العموم فلا يقال
لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد قال ابو علي وحمزة في غير الموجب للاستغراق اصالة لا بدلية من
الواو انتهى ملخصا اما ذهب اليه ابو علي فذهب اليه جماعة ايضا منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل ونصه
واما احد من قولك ما في الدار احد ونحوها اذا استعملت في غير الواجب فهمزتها اصلية غير مبدلة انتهى

وكان

وكان الحامل لهم على ذلك كما قال الرضي انهم لما رأوا في ذلك عضا واحدة ارتكبوا كون الهمزة اصلية
والاولى ان يقال همزة في كل موضع منقلبة عن الواو ومعنى ما بالدار احد منها ولا واحد فكيف ما فوقه
وقد يستعمل في الموجب بلا تنبيه ولا اضافة لاستعمال واحد كما في قل هو الله احد الثاني مما ذكرنا من
ان الالف في احد للتأنيث هو الاصح الذي عليه الجمهور وقال ابن ما بذاذ في شرح الجمل ومحال ان
يكون للالحاق بمنزلة الف معزى كما قال بعضهم لانها لو كانت للالحاق لسمعت منونة في قولك
احدى وعشرون جارية لان الف الالحاق منونة ما لم يكن الاسم الذي هي فيه علما فاذا بطل ان تكون
للالحاق وبطل ان تكون اصلية لعدمها في احد وبطل ان تكون لتكثير الكلمة لعدم كونها على اكثر من
اربعة احرف ثبت انها للتأنيث انتهى الثالث انما جمعوا بين تأنيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ
العلامتين في اثنتي عشرة اما لان التاء بدل عن الياء وليست للتأنيث او لانها زايدة للالحاق واجيبا
او لان احدى الكلمتين معتبرة والاخرى منبتة فكانهما قد بنيا او لانهما متضايفان بدليل حذف
النون او لان ثنتين بمنزلة ثنتين وتاء ثنتين للالحاق بمنزلة التأنيث لسكون ما قبلها فكانما
الحقا بمثال جدع كما الحقت اخت بمثال قفل فالتاء زايدة قال ابن هشام كل ذلك قليل والتعويل
عندي على ما اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر المذكر وخامسة عشرة المؤنث
فاثبتوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم اعتبروا حالة
الكلمتين قبل التركيب انتهى الرابع المجازيون ليكون ثنتي عشرة في التركيب اذا كانت مخففة بالياء
كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وبنوه ميم تكسرها لشبهها باسم كيف قال ابن
ما بذاذ وهذا الموضع من اعجب الاشياء وذلك ان مذهب بني تميم في مثل كيف في حد التخفيف في
مذهب اهل الحجاز في مثل هذا الفعل وقد انعكس المذهبان في هذا الباب وليس له علة سوى انه
حدث مع التركيب احكام لم تكن قبل التركيب لمعنى يختص به انتهى وبعض بني تميم يفتحها ابقاء لها
على اصلها وبذلك قرأ الاعمش فانفجرت منه اثنتي عشرة عينا وبعضهم ليكن عين عشرة متحركة
الاخر لاجتماع اربع متحركات بخلاف اثني عشر ويقول ثلثة عشر رجلا بانيث الجزء الاول وتذكير
الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسعة عشر يذهب حول الغاية في عدد المذكر ثلث عشرة امرأة بتذكير الجزء
الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني وكذا في ما زاد الى تسع عشرة يذهب حول الغاية ايضا في عدد المؤنث
برجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون التنيف بقليل الخلاف الاصل نعتبه اذا قلت عندك

وتسعون اثنان وتسعون ثلاثة وتسعون اربعة وتسعون خمسة وتسعون ستة وتسعون سبعة وتسعون ثمانية وتسعون تسعة
ومائة ومائة واحد ومائة واثنان ومائة وثلاثة ومائة واربعة ومائة وخمسة ومائة وستة ومائة وسبعة ومائة وثمانية
ومائة وتسعة ومائتان ومائتان واحد ومائتان واثنان ومائتان وثلاثة ومائتان واربعة ومائتان وخمسة ومائتان
وستة ومائتان وسبعة ومائتان وثمانية ومائتان وتسعة وثلثمائة وثلثمائة واحد وثلثمائة واثنان وثلثمائة
وثلاثة وثلثمائة واربعة وثلثمائة وخمسة وثلثمائة وستة وثلثمائة وسبعة وثلثمائة وثمانية وثلثمائة وتسعة
واربعمائة واربعمائة واحد واربعمائة واثنان واربعمائة وثلاثة واربعمائة واربعة واربعمائة وخمسة
واربعمائة وستة واربعمائة وسبعة واربعمائة وثمانية واربعمائة وتسعة وخمسمائة وخمسمائة واحد
وخمسمائة واثنان وخمسمائة وثلاثة وخمسمائة واربعة وخمسمائة وخمسة وخمسمائة وستة وخمسمائة
وسبعة وخمسمائة وثمانية وخمسمائة وتسعة وستمائة وستمائة واحد وستمائة واثنان وستمائة وثلاثة
وستمائة واربعة وستمائة وخمسة وستمائة وستة وستمائة وسبعة وستمائة وثمانية وستمائة وتسعة
وسبعمائة وسبعمائة واحد وسبعمائة واثنان وسبعمائة وثلاثة وسبعمائة واربعة وسبعمائة وخمسة
وسبعمائة وستة وسبعمائة وسبعة وسبعمائة وثمانية وسبعمائة وتسعة وثمانمائة وثمانمائة واحد
وثمانمائة واثنان وثمانمائة وثلاثة وثمانمائة واربعة وثمانمائة وخمسة وثمانمائة وستة وثمانمائة
وسبعة وثمانمائة وثمانية وثمانمائة وتسعة وتسعمائة وتسعمائة واحد وتسعمائة واثنان وتسعمائة
وثلاثة وتسعمائة واربعة وتسعمائة وخمسة وتسعمائة وستة وتسعمائة وسبعة وتسعمائة وثمانية
وتسعمائة وتسعة وألف وهو آخر ما ذكره الزجاجي في هذا الباب

المبنيات منها المضمر

المبنيات وهي ثمانية عشر اسما منها المضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره او دل
عليه سياق الكلام او حاله وهو ضربان متصل ومنفصل فالمتصل ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا
وهو ثلاثة عشر اسما ياء المتكلم وحده وهي في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامي ورأيتني وأنا
ونا ونحن في لغة من قال ذلك وكاف المخاطب وحدها وهي في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامك
ورأيتك وأنت وكاف المخاطبة وحدها وهي في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامك ورأيتك وأنت
وكما ومنا وكم وكن وهاء الغائب وحدها وهي في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامه ورأيته وهو
وهما وهم وهن وهاء الغائبة وحدها وهي في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامها ورأيتها وهي
وهما وهن ونا في لغة من قال ذلك ونحن وكما وكم وكن وهما وهم وهن وهاء الغائبة وحدها وهي
في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامها ورأيتها وهي وهما وهن ونا في لغة من قال ذلك ونحن وكما
وكم وكن وهما وهم وهن والمنفصل ما يبتدأ به ويقع بعد إلا وهو ثلاثة عشر اسما أنا وأنت وأنتما
وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهن ونحن وأنتما وأنتم وأنتن في لغة من قال ذلك

المضمر

المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره او دل عليه سياق الكلام او حاله وهو ضربان
متصل ومنفصل فالمتصل ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا وهو ثلاثة عشر اسما ياء المتكلم وحده وهي
في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامي ورأيتني وأنا ونا في لغة من قال ذلك ونحن وكاف المخاطب
وحدها وهي في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامك ورأيتك وأنت وكاف المخاطبة وحدها وهي في
موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامك ورأيتك وأنت وكما ومنا وكم وكن وهاء الغائب وحدها وهي
في موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامه ورأيته وهو وهما وهم وهن وهاء الغائبة وحدها وهي في
موضع خفض ونصب ورفع نحو غلامها ورأيتها وهي وهما وهن ونا في لغة من قال ذلك ونحن وكما
وكم وكن وهما وهم وهن والمنفصل ما يبتدأ به ويقع بعد إلا وهو ثلاثة عشر اسما أنا وأنت وأنتما
وأنتم وأنتن وهو وهي وهما وهم وهن ونحن وأنتما وأنتم وأنتن في لغة من قال ذلك

في الانتظار الى شيء اذ لا بد له من مفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب بتقدم الذكر في الغائب وقيل في الجمود اي عدم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير وبان يوصف به كاسم الاشارة وقيل لعدم موجب الاعراب منه للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغته الدالة على المعاني وهو اي المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم بعينه او مخاطب بعينه كما مر تحقيقه في حد المعرفة فلا ينقض بلفظ المتكلم او مخاطب بعينه مخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقيت الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة كلها غائب فاخرجها بقوله سبق ذكره اي تقدم وان كانت موضوعة لغائب بعينه لكن ليس سبق ذكر الغائب شرطا فيها وقد علم مما مر في حد المعرفة ان المضمرات موضوعة لجزئيات معينة لهذه المفهومات على ما هو الحق ويكون المراد بقوله لمتكلم او مخاطب او غائب النكرة قد تكون في الاثبات للعموم كما تقدم والمراد بقوله سبق ذكره اعم من ان يكون مذكورا لفظا سواء كان سابقا لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او سابقا رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب غلامه زيدا او سابقا لفظا متاخرا رتبة نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه او مذكورا معنى يدل عليه لفظ الفعل نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه لفظ الفعل مضمنا او سياق الكلام نحو لا بويه فالضمير عائد الى المورث الذي دل عليه ذكر الميراث دلالة التزامية ولو كان سبق ذكره حكما اي محكوما به بان يكون الغائب الذي وضع له الضمير مذكورا لفظا لكن ليس سابقا لا لفظا ولا رتبة بل يكون متاخرا فيحكم بسببه حكما نظرا الى وضع ضمير الغائب وذلك واقع في خمسة مواضع سيأتي اذا كان الضمير مرفوعا باول المتنازعين نحو ضربا وضربني زيدان وبئس وما جرى مجراهما او مبدلا منه نظما او مجرورا بربّ او كان للشان وسيأتي ذكر هذه المواضع في كلام المصنف مفصلا فتنبه في الكلام عليها هنا فانك تقع واما خولف مقتضى وضع ضمير الغائب في هذه المواضع بتاخير مفسره لقصد التفخيم والتعظيم بان يذكر اولا اشياء مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد بتمامه فيفسره فيكون وقع في النفس لكن هذا يتخلف في المتنازع المذكور فانه لمجرد الاختصار والاحتراز عن التنكير اذ عند الكسائي القائل بان الفاعل محذوف كما سيأتي بيانه فان استقل المضمر بنفسه بان لم يحتج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتمة لها بل كان كالاسم الظاهر فهو منفصل وهو سبعة انا والفه زائدة لبيان الحركة ونحن وان وهو وهي والهاء وايا فحرف دل على المراد منها والا يستقل بنفسه بل احتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كالتمة لها فهو متصل وهو تسعة التاء والنون والالف والواو وياء المخاطبة وياء المتكلم والكاف والهاء وما واما لو احتاج الى كلمة

والهاء

والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل غير مجرور فهذه جملته ولا يقوم المنفصل الا لتعذر المتصل

٢٩٣

والهاء حرف دالة على المراد منها فنظيرها اما مع جملة الضمائر على هذا وهو الصحيح ستة عشر ضميرا
لا غير تنبيه ظن صنعان ان كلا من المنفصل والمتصل قسم برأسه ذهب بعضهم الى ان المتصل اصل
للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل احصر من المنفصل قاله في التصريح والضمير
المتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لا بمعنى المتصف بالرفع والنصب والجر فان انت مثلا مرفوع وان
لم يتصف بالرفع بل بمعنى ضمير لا يستعمل في التركيب الا في موضع مرفوع او منصوبا ومجرورا والضمير
المنفصل مرفوع ومنصوب غير مجرور لان المجرور بمنزلة الجزء الاخير من العامل بحيث لا يجوز فصله
فهو لا يكون الا متصلا فهذه خمسة انواع وكل منها اما مفردا ومثنى او مجموع فهذه خمسة عشر
وكل منها اما مذكرا او مؤنث فهذه ثلاثون لكن اكتفى في المثنى بلفظ واحد لقلة استعماله فقط
خمسة فهي خمسة وعشرون وكل منها اما متكلم او مخاطب او غائب فهذه خمسة وسبعون لكن
اكتفى في المتكلم بضميرين لان المتكلم يعلم غالبا كونه مذكرا او مؤنثا او بروية او صوته فيسقط
خمسة عشرة من ضرب ثلثة من خمسة فبقي ستون ويضم اليها تاء الوحدة المخاطبة كما زادها
سيبويه خلافا للاخفش والمازني في قولهما انها حروف تابين والفاعل مستتر كما تقدم فجملة الضمائر
احد وستون ضمير المثلة الضمائر المرفوعة المتصلة ضربت بضم التاء ضربنا وضربت بفتحها
ضربت بكسرها وضربتما وضربتم وضربن وضرب اي هو وضربت اي هي وضربا وضربتا وضربوا
ضربن والمنفصلة انا ونحن وانت بالفتح وانت بالكسر وانتما وانتم وانتن وهو وهي وهما وهم و
هن والمنصوبة المتصلة ضربني وضربنا وضربك وضربك بالفتح والكسر وضربكما وضربكم وضربكن
وضربه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن والمنفصلة اياي واياي واياك واياك بالفتح واياك بالكسر
واياكما واياكم واياكن واياه واياها واياهما واياهم واياهن والمجرورة مرّ بي وبنا وبك بالفتح
وبك بالكسر وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن ولا يقوم اي لا يجوز المضمر المنفصل الا
لتعذر المضمر المتصل لان وضع المضمر على الاختصار والمتصل احصر من المنفصل فمتى امكن لا يجوز
العدول عنه فحوقمت واكرمتك لا يقال فيهما قام انا ولا اكرمتك انا واما قوله وما اصاحب من
قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى تم وقوله اتيك وبي تقطع الاداكا اليك حتى بلغت اياكا وقوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهاديرٍ مضرورة ويتعذر المتصل

امر

في مواضع احدها ان يتقدم المضمر على عامله نحو اياك نعبد الثاني ان يتاخر عن عامله وبلي الا نحو

٢٩٣

امر الا تعبدوا الا اياه او انما نحو انما قام انا ومنه قول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا او مثلي واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار
فضرورة الثالث ان يكون العامل محذوفا اما لكونه بعض مذكور نحو ان ايا ضربته فاكرم اخاها او
بقرينة السؤال نحو اياه اجوابا لمن قال من اضرب ولكون الضمير جعل بدلا من اللفظ بالفعل فلا يجوز
اظهاره وذلك في باب التحذير وهو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز عنه نحو اياك والاسد
اي ق نفسك واحذر الاسد الرابع ان يكون تابعا اما توكيد نحو اياك اياك وزوجك الجنة او بدلا
كقولك بعد ذكر اخيك لقيت بدا اياه او بعطف نسق كجاءني زيد وانت الخامس ان يقع بعد اما
انت وزيد السادس ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليتك لا التقى احد وضيد تكون واياها
مثلا بعدك السابع ان تقع بعد اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت
الصديق حقا لاياك فمن ذا فلن ازال مطيعا الثامن ان يكون منادى نحو فاياك وياياك التاسع
ان تكون ثاني مفعولي علمت او لعطيت وبورث اتصال الضمير الشبيه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك ولعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي
اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه تلبيس المفعول
الثاني بالاول العاشر ان يكون عامله معنويا نحو انا قائم الحادي عشر ان يرفع بمقصد مضاف الى
المنصوب كقوله بنصركم نحن ظافرون فقد اعزى العدى بكم اسد الاكمة فشلا والثاني عشر ان
ينصب بمقصد مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضربي الامير اياك فان قالوا يجوز من ضرب الامير
قلنا يجوز بنصبه اياكم فما هو جوابكم فهو جوابنا الثالث عشر ان يكون عامله حرف النفي نحو
ما هن امهاتهم الرابع عشر ان يرفع بصفة على غير من هي له نحو زيد هند ضاربته هي الخامس عشر
ان يجتمع ضميران ويقدم غير الاخص نحو اعجبني اكرامك اياي واكرامي اياك السادس عشر ان يجتمع
ضميران في مرتبة واحدة بان يكون بالمتكلم او بالمخاطب او بالغائب نحو ظنتني اياي وجعلتك انك و
علمت اياه واما قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمها يقرع العظم نابها وانما سهله
اختلاف لفظي الضمير وهو مع ذلك شاذ وانت في هاء سلينيه وشبهه وشبهها من كل ما في ضميرين
اولهما اخص وغير مرفوع نحو اعطيتكه بالخيار فان شئت وصلت نظرا الى الاصل فقلت سلنيه
واعطيتكه وان شئت فصلت هربا من توالي اتصالين في فصلتين فقلت سلني اياه واعطيتك اياه

وظن كلامه ان الانفصال والانفصال على السواء وهو ظن كلام ابن مالك في الالفية بل قال ابن عقيل
انه ظن اكثر النحويين واخذ في التسهيل الانفصال لكونه الاصل ولا مرجح لغيره وافقه سيبويه عليه
قال ابن مالك فظاهر كلامه لزوم الانفصال واخذ غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله ان الله
ملككم اياهم ولو شاء ملكهم اياكم انتهى وذهب الكوفيون الى رجحان الانفصال وتاول كلام
سيبويه قال المرادي وهو بعيد فان كان الاول من الضميرين مجرورا وابن مالك الفصل اتفاقا لاختلاف
محلي الضمير نحو عجبت من حبي اياه ومن الوصل قوله لئن كان حبيبك لقد كان حبيبك حقا يقينا وان كان غير اخص وجب الفصل كما تقدم او مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته
الا اذا كان مرفوعا بكان او احدى اخواتها نحو الصديق كنته فرجح الوصل عند ابن مالك لكونه
الاصل ووروده في افصح الكلام كقوله ص لعمر في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه فلا
خير لك في قتله والوصل عند الجمهور لان حق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فترجح بعده
كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وهذا الخلاف جار في المنصوب
بفعل ناسخ ايضا نحو خلتنيه وتوجيه كل من الترجيحين ما سبق فمن ورود الوصل قوله بلغت
صنع امرئ اخا لكه اذ لم تزل الكتاب الحمد مبتدرا ومن ورود الفصل قول الاخر خلت
اياه وقد ملك ارجاه صدك بالاضغان والاحن تنبيه ما ذكرته من جواز الانفصال في
الجواز كان كان هو مذهب البيا ابن مالك وصرح به في شرح الكافية وابن هشام صرح به في
الاوضح ونص عليه شراح الكتاب ونقل عن صاحب البسيط في خبر عسى كان لا يكون متصلا الجوهري
بابن برهان في شرح التسهيل قال وقولهم ليسني وليسك شاذ وخص بعضهم هذا الحكم بليس
ولا يكون في الاستثناء وحمل قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي على الضرورة مثل الا لا ارتيار
ففي ليس على هذا ضرورتان احديهما انفصال الضمير والثانية عدم نون الوقاية هذه مسئلة في
بيان الضمير المسمى بالشان وضمير القصة وضمير الامر وضمير الحديث عند البصريين وضمير المجهول
عند الكوفيين لانه لا مدرى عندهم على ما ذا يعود وسميته البصريون بذلك لانهم سموه بمعناه
والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه قد للتقليل فان هذا الضمير قليل الوقوع في الكلام قليل الفائدة
الى غير ذلك من الاقسام ترتيقدم على الجملة لنحو ضمير غائب باضافة الضمير الى الغائب مفسرا بها
اي بالجملة الخبرية لغرض التعظيم والتفخيم اذ ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا اوقع في النفوس من ذكره

مفسرا

٢٩٤ مفسرا اولا من اول الامر فعلى هذا الابتدا ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فالمقال مثلا هو الذباب يطير قال الرضى وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستفهم الامر فقيل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اى الشان هذا فلما كان العود اليه الذى تضمنه السؤال غير ظاهر اكتفى بالتفسير بخبر هذا التفسير الذى يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هى كابر اخبار المبتدا لكن سميت بتفسيرا لما بينا انتهى وتكون اسمية اذا كان الضمير مبتدأ واذا دخله الناسخ استمر وفعليه كما سيأتى فيسمى ذلك الضمير ضمير الشان ان كان مذكرا نحو قل هو الله احد وضمير القصة ان كان مؤنثا نحو فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا وكذا قال غير واحد وقال بعض المحققين قد توهم كثير من الناس ان التذكير باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة وهذا غلط فاحش لانه انما يكون كذلك لو رجع هذا الضمير الى هذين اللفظين وليس كذلك بل هو راجع الى المعقول هنا انتهى قلت المراد باعتبار الشان والقصة والتذكير والتانيث ان الضمير اذا كان مذكرا فانه يناسب ان يرجع الى الشان المعقول واذا كان مؤنثا فانه يناسب ان يرجع الى القصة المعقولة مراعاة للمطابقة فهو راجع فيهما الى المعقول هنا فان اراد بعض الناس مما قال بهذا فلا وهم ولا غلط وان اراد به من يقول بانه راجع الى الشان الملفوظ بها والقصة الملفوظ بها فليس من الناس ويجب تانيثه اى تانيث الضمير المذكور مع المؤنث كما يجب تذكيره مع المذكر ان كان المؤنث فيها اى في الجملة المفسرة له عمدة نحو هى هند المليحة بخلاف ما اذا كان فضلة فلا يجب انتهابنيت عرفة او كالفضلة فلا يجب انتها كان القران بمخرة وذلك لان الضمير مقصود بنفسه فلا يراعى مطابقته للفضلة لكنه مع ذلك جاز تانيثا وبدل الفضة قياسا ولم يسمع وانما قال يجب تانيثه لانه وان كان في الظاهر راجعا الى المؤنث المذكور في الجملة لكنه في الحقيقة راجع الى المعقول في الذهن كما مر فيجب تانيثه مراعاة للفظ هذا مذهب البصريين واوجب الكوفيون تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث ويدفعه قول الفراء انا امة الله ذاهبة وقرائة اولم تكن لهم اية ان يعلمه بالفوقية فان الاسم ان يعلمه وهو مذكر كذا قيل وقع للدماميني في شرح التسهيل ان ضمير الشان لا يفسر بان وصلتها فينبغي تحقيق ذلك تنبيه يجرى مجرى المؤنث في الحكم المذكور مذكر شبيه به نحو انها قمر جاريتك وفعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار ولغيرة بمؤنث شبيه بمذكر فلا يجب انتها شمس وجهك ولا تانيث فاعل فعل بالعلامة

وقد تستتر ولا يعمل فيه الا الابتداء او نواسخه ولا يفسر بمفرد ولا يتبع نحو هو لا امير اركب وشذ هند
كريمة وانه الامير راكب

تاء تانيث فلا يحسن انها قام جاريتك ويبرز الضمير المذكور مبتداء واسما ومنصوبا في باب ظن وقد تستتر في باب كان وكاد ولا يعمل فيه الا الابتداء على خلاف فيه فمنعه الفراء وابو الحسن وجوزه النحويون قال ابو حيان ومنعه عرب مع كثرته في كلام الله واحد نواسخ كان وظن واخواتها ومنع بعضهم عمل ما المشبهة بليس فيه وبعضهم عمل كاد والاصح عملها كقوله وما هو من ما سبى الكلوم وينقى به فانبات الدهر كالدائم البخل وكقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بالمثناة من تحت وح يتعين ان يكون في كاد ضمير الشان وقلوب فاعل ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ وبابه الشعر ولا يثنى ولا يجمع وان فسر بجملتين او جمل بل لا يكون الا مفردا لان مرجعه الذي هو الشان والقصة المتعقلان في الذهن لا يكون الا مفردا واما من قال لانه ضمير يفسره مضمون جملة ومضمون الجملة مفرد بدليل فمردود بانه يثنى ويجمع اذا فسر بجملتين او جمل لتعدد مضمون الجمل فتدبر ولا يفسر بمفرد لانه كناية عن الشان والقصة وهما بمعنى الجملة فلا يفسر الا بجملة مصرح بجزئيها لا بمفرد ولجاز الكوفيون والاخفش فيفسر بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع حجة على ان المرفوع مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما ولجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبتدا للفاعل والمفعول وفيه فسادان التفسير وحذف مرفوع الفعل قاله ابن هشام قلت هذان الفسادان لا يلزم شيء منهما الكوفيين لان كلا منهما عندهم جائز فتخطئتهم على مذهب غيرهم ليس بصوابكما وهو قال ابو عثمان المازني دخلت بغداد فالقيت على مسائل اجبت فيها على مذهبي وبخطئوني فيها على مذهبهم انتهى نعم الذي يدفع قول الكوفيين انه ليس لهم شاهد على ما ذهبوا اليه كما قاله الرضي ولا يتبع بشيء من التوابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه عطف بيان ولا يبدل منه لانه اشد ابهاما من النكرة وسيأتي لا تؤكد ولا تبدل الا ما من شانها ان تؤكد المقصود منه بالبدل وعطف البيان قال الدماميني وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق انتهى ووجهه الثاني بان الجملة التي هي خبر ضمير الشان لا تحتاج الى رابط لكونه تفسيرا فلو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بالجملة وان خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع انتهى فتدبر ومثل المصنف للاحكام المذكورة بقوله نحو هو الامير راكب وشذ هند كريمة وانه الامير راكب مثال العامل فيه الابتداء والضمير في الاول مذكر وفي الثاني مؤنث وانه الامير راكب مثال العامل فيه النواسخ

هو

هو ان ومثله قوله علمته الحق لا يخفى على احد وهو في هذه الامثلة بارز ونحو قول الشنفرى
وبنو العجير من عبد الله السلول اذا مت وكان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع مثال المستتر الذي عمل فيه الناسخ فعفى كان ضمير الشان وهو اسمها والناس مبتدأ وصنفان خبره وشامت خبر مبتدأ محذوف اي احد الصنفين شامت وقيل يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن يجوز ان يكون بدلا من صنفان وقوله مثن اي على واصنع اي اصنعه لانه عايد الموصول والمعنى اذا مت وكان الناس صنفين صنف شامت بي وصنف يثني علي بالذي كنت اصنعه في حياتي تنبيهات الاول لا يجوز في الجملة المفسرة لهذا الضمير ان تتقدم هي او شيء منها عليه خلافا لابي سعيد السيرافي فانه اجاز في قوله اسكران كان ابن المراغة اذهجا تميما بجوا الشام ام متسكر فمن رفع سكران وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة مفسرة والصواب انه كان زائدة والاصل ما فشاده منصب سكران ومنصب ابن المراغة فارتفاع متسكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس واسم كان مستتر فيها الثاني لا يجوز حذف هذا الضمير قال الجماعة من المحققين لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة وايضا فان المقصود من الكلام المصدية والتفخيم والتعظيم فلا يليق الا ضمير الاخص والذي سوغ حذفه منصوبا وصيرورته بالنصب كصورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك الدليل هو ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كلام المجازات كما مر والزم حذفه في باب ان المفتوحة اذا خففت بعد الحذف نون نحو واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وانما لم تلغ لان المكسورة قد عملت مخففة في النظم نحو ان كلا لما مع ان المفتوحة اقوى منها لمشابهتها بفتح اولها فتح اول الماضي فلو الغيت لزم اعمال الادنى واهمال الاقوى وانما اعملت تلك في النظم وهذه في المضمر لان هذه فرع عن تلك والمضمر فرع الظاهر الذي يفسره فاعمل الاصل فيها لاصل الفرع في الفرع وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة الى ان الملتزم حذفه يجب ان يكون ضمير شان او لخبارة ابن مالك وسيأتي لذلك مزيد كلام في حد تقلة المفردات انث تقم الثالث الجمهور على ان هذا الضمير اسم وزعم الطراوة انه حرف فمثل كان زيد قائم فالغاء لكان وليس واخواتها واما انه امر الله ذهبت فحرف كفى عن العمل وفي ان من يدخل الكنيسة يوما ان ملغاة واما فاعل فهو الله احد فهو هنا فسره المعنى اي المعبود الله احد قاله في الارتشاف هذه فائدة في بيان مواضع عود الضمير الى

ذكر بعض المحققين عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا باول المتنازعين واعملنا الثاني نحو اكرمني واكرمت زيدا او كان الضمير فاعلا في باب نعم مفسرا بتمييز نحو نعم رجلا زيدا وبدلا منه ظاهر نحو ضربته زيدا

٢٩٩ على ضعف نحو ضربته وضربني زيد

او كان مجرورا وابى

مثال لفظا ورتبة ذكر بعض المحققين وهو الرضي رضه عنه والمحققون جمع محقق اسم فاعل من حقق الشيء بتحقيقا اذا رجعه الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة عود الضمير الى المفسر المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع وانما اسندنا ذكر هذه الفائدة الى الرضي مع انه ذكرها ابن باباشاذ في شرح الجمل وابن مالك في التسهيل وابن هشام في المغني وغيرهم لان الرضي هو الذي عد المواضع خمسة وابن باباشاذ عدها اربعة وابن هشام عدها سبعة والمرتضى صنع الرضي كما سيأتي بيانه والموضع الخمسة هي اذا كان الضمير مرفوعا باول العاملين المتنازعين المعمول بعدهما واعملنا الثاني فيه على مذهب البصريين نحو اكرمني واكرمت زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى المتنازع فيه وهو زيد المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التأخير فعاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة او كان الضمير فاعلا في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما مفسرا بتمييز لا بغيره الا به وعبارته توهم خلاف ذلك نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو ففي كل من نعم وبئس ضمير فاعل يفسره التمييز ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير الى التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وبالمخصوص بهما فعل الذم يراد به المدح او الذم نحو بئس مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج من افواههم ونظر فيه رجلا زيد وذهب الفراء والكسائي الى انه ضمير مبهم في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل وسيأتي الكلام على ذلك في باب فعال المدح والذم افشتم او كان الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو ضربته زيدا فالضمير في ضربته عائد الى المبدل منه او هو وزيد المنصوب على البدلية والبدل وتبعته التأخير عن المبدل منه فعاد الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهذه المسألة قال ابن عصفور اجازها الاخفش ومنعها سيبويه وقال ابن كيسان هي جائزة باجماع نقله عنه ابن مالك كذا قال ابن هشام في المغني وفي الهمع صحح الجواز ابن مالك وابو حيان ومنعه قوم وردوه ابو حيان بالورود انتهى ومما خرجوا على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقال الكسائي هو نعت وتم بابون نعت الضمير وقوله ولا تلمه ان بثم البناء وقال سيبويه هو باضمار اذم او كان الضمير مجرورا بربت على ضعف تقدم الكلام فيه في بحث المجرورات فلو رجع نحو ربته رجلا فالضمير المجرور بربت عائد الى التمييز وهو رجلا ورتبة التمييز التأخير كما مر فقد عاد الضمير الى متأخر لفظا ورتبة تنبيه ذهب الزمخشري الى ان التمييز يفسر بالتمييز في باب نعم وربت وذلك انه قال في قوله تعالى فنعمت

سبع

سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السماء على المعنى كما قال طابعين ونحوه المجاز فحل
خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال
والثاني على التمييز وصرح بمثل ذلك في قوله تعالى فقضاهن سبع سموات فقال الضمير في سوى ضمير
مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا انتهى وضعف كلامه بوجهين احدهما ان الباب ليس
بقياس وانما حمل الضمير في ربه رجلا على انه مبهم لان ربه لا يدخل الا على النكرات وهذا لا يوجد في
سواهن وفيه نظر يعلم تمام الكلام على تعريف هذا الضمير وتنكيره والثاني ان هذا التقدير
يجعل الكلام غير مرتبط بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السما
وانه تسوى سبع سموات عقب استوائه الى السما فيكون قد اخبر باخبارين احدهما استواؤه الى السما
والاخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى اليه هو بعينه المستوى سبع سموات وفيه
نظر اوكان الضمير للشان والقصة كما مر عن زيد فلا يرجع اليه شيء البتة زاد ابن مالك والتنبيه
موضعين اخرين يعود فيهما الضمير على متاخر لفظا ورتبة احدهما ان يكون الضمير مخبرا عنه بمفسره
خبره نحو هي النفس تتحمل ما يعنيها الثاني ان يكون مفسرا بالاسم يملوه واصله ان
الحيوة الاحيوتنا الدنيا ثم وضع سي موضع الحيوة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ابن مالك وهذا
من جعل كلامه نازعه في ذلك ابو حيان قال لان الخبر اذا كان مضافا الى شيء او موصوفا بشيء و
جعل مفسرا كان المبتدا الذي هو ضمير عائدا عليه باعتباره ما اضيف اليه من اضافة او صفة فيصير
التقدير ان حيوتنا الدنيا الا حيوتنا الدنيا قال وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب اليه لانه
وضع هي موضع الحيوة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها
وبينها يعني سياقا وهذا الكلام دال على ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر الذي هو السياق لا الخبر انتهى
الثالث ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم مفسره مفعول مؤخر نحو ضرب غلامه زيدا وضربوه
قومك احسان ولا تجد الخلد الا ذو حظ من الناس ينفي تجدة الدهر مطعما وقد تقدم ان هذا
ضرورة فلا يقاس عليه فظهر وجه ذكر الزمخشري هذين الموضعين واتباع المصنف له في ذلك ثم متوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها ضمير يطابق المرفوع المنفصل مطابقة المبتدا
يفيد التوكيد والاختصاص ويكون ما بعده خبرا لا نعتا وسيبويه البصريون فصلا الفصل بين كون
ما بعده خبرا وبين كونه نعتا والكوفيون يعتمدون الا نه اعتمد عليه في هذا المعنى وشرطهم ان يكون ما قبله

معرفة وما بعده معرفة او كالمعرفة فانه لا يقبل النحو اولئك هم المفلحون وانا النحن الصافون
كنت انت الرقيب عليهم ان ترن انا اقل منك مالا وولدا الجدوه عند الله هو خير ولا موضع
له من الاعراب عند البصريين فقال بعضهم حرف هو وقال بعضهم هو اسم لكن لما كان الغرض به
الاعلام من اول الامر بكون ما يليه جيء به لمعنى تشبه به الحرف فانه لم يوت به الا لمعنى في غيره
فلم يجعل له موضع من الاعراب قال الكوفيون بل له موضع فقال الكسائي موضعه بحسب ما
بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتداء والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين معمولي
كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس وكثير من العرب يجعله مبتدا
مخبرا عنه بما بعده وحكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن ابي زيد انه سمع منهم بقرون يجدون ومجدوه
عند الله هو خيرا واعظم بالرفع وقال قيس ابن الذريح ابكى على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا
انت اقدر وضنها اي ومن المبنيات اسما الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة
حقيقة فيها دون الذهنية حسية اذ مطلق الاشارة حقيقة فيها دون الذهنية فلا يفض ما عدا
المحدود من المعارف فانها وان كانت موضوعة لمشار اليه الا ان الاشارة فيها ذهنية وقضية
هذا ان يكون الاصل اسما الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير
بها الى غير محسوس نحو ذلكم الله ربي وذلكما مما علمني ربي والى المحسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة
فلتصيره كالمشاهد وانما بنيت اسماء الاشارة لشبهها ما بحرف في الافتقار الى مشار اليه كذا قال غير
واحد وقال ابن مالك لتضمنها معنى الحرف وبيانه ان الاشارة كان حقها ان يوضع لها حروف كما
وضع لسائر المعاني من الاستفهام والنفي والتمني والتنبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حروفا
فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة لا يقال ان اللام التي
لبعد انما جيء بها الى معهود ذهنا وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا فالاولى ان يقول المراد بالاشارة
الحسية لانها التي وضع لها اسم الاشارة فللمفرد المذكر من اسما الاشارة ذا وليس له غيرها وقد
مر الكلام على بنيته ولغاته ولمشناه ذان حالة كونه مرفوع المحل وذين حال كونه منصوبه اي المحل
ومجروره وليستا لفظ فيه علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهما ليسا مثنيين حقيقة
بل هما مبنيان جيء بهما على صورة المثنى لان من شرط التثنية قبول التنكير كما مر واسما الاشارة
ملازمة للتعريف ففي حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفي حالة النصب والجر وضعا

على صيغة المثنى المرفوع وحالة النصب والجر وضعا على صيغة المثنى المنصوب والمجرور وهذا ٣٠٢
مذهب ابن الحاجب وصححه جماعة من المحققين وذهب بعضهم الى انهما معربان ومثنيان حقيقة
وهو الظاهر كما سيأتي في الموصولات وكلام ابن هشام في الاوضح يقتضي ان ثم قولا ثالثا وهو اعرابها
مع عدم تثنيتهما ولا قائل به كما نبه عليه شارحه وقوله تعالى هذان لساحران بالالف في اسم الاشارة
وتشديد نون ان في قراءة عيسى بن عمر وابن كثير وحفص متاول وتاويله بامور احدها ان اسم ان ضمير
الشان محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران فحذف المبتدا وهو كثير وحذف ضمير الشان كما حذف
من قوله ﷺ ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهو ضعيف لان الثاني ان تجعل
نعم مثلها في قول ابن الزبعرى لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اى نعم ولعن راكبها وهي
لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر وهذان مبتدا وساحران خبر المبتدا محذوف
اى لهما ساحران وضعف ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين الثالث
انه جاء على لغة خثعم وبلحارث بن كعب ربيعة وكنانة واخرين فانهم يستعملون المثنى بالالف
دائما نرفع منابهن ادناه طعنه وقال ان اباها وابا ابا ها قد بلغا في المجد غايتاها واختار
هذا الوجه ابن مالك الرابع انه لما ثنى هذا احمل الفان الف هذا والف التثنية فوجب حذف
احديهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف الف هذا والباقية الف التثنية قلبها في النصب
والجر ياء ومن قدر العكس لم يغير الالف عن لفظها الخامس انه جئ به على لغة بلعنبر وهو الرفع
كما في اثنان قبل التركيب السادس انه ثنى تنبيها كما مر قال ابن هشام وعلى هذا فقراءة هذان انما ترد
الاصل المبنى ان لا يخالف صيغته مع انها مناسبة لالف ساحران وعكسه اتى في احد ابنتى
هاتين فهي هنا ادرج لمناسبة ياء ابنتى وحكى السكاكي انا نجد ابنا الرواة ان القاضي اسمعيل المحق
سئل ابا الحسن محمد بن احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرأ ان هذان لساحران على ما جرى عليه ذلك
من الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال لم نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر قال
وما علة بنائها قال لان المفرد منها هذا وهو مبنى فيحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي
ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن والمفرد المؤنث
ذى بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة مبدلة من الف ذا فرقا بين المذكر والمؤنث ما لم يثنيا التي هي علامة
التانيث في نحو تقوم هذه بلا خلاف حركة الهاء الى ما قبلها والاسراع هذه باسكان الهاء

توكيد ان وهذان لساحران

الظ

والمثناة تان رفعا وتين نصبا وجرا وجمعها اولاء مدا وقصرا ويدخلها هاء التنبيه

الظاهر انه بناء وقال بعضهم التكون في الوقف لاجله وفي الوصل لاجرائه مجرى الوقف وذهى بالاشباع كسرة الهاء قال بعض المحققين انها الحاصلة بالاشباع لانكتب كالواو الحاصلة به فكتب مررت بهو مضروبه بلا ياء وواو وكانه خصل بها الاشارة هنا بكتابته تقليلا للاشتراك بكتابة ذه وته انتهى وذات بضم التاء قال ابن هشام الاشارة ذا والتاء للتانيث في التاء في امراة ونحوه تماضينه تاء الفرق وليس بصفة وفي تا بدال الذال المعجمة تاء مبالغة في الفرق بين المذكر والمؤنث وته بالاختلاس وته بالاسكان وتهى بالاشباع نظيرها مر وتا بقلب ذال ذا تاء للفرق بين المذكر والمؤنث وهذه العشرة كلها للواحدة ولمثناة تان رفعا وتين نصبا وجرا على حد ما مر في المثنى المفرد المذكر واما تذكير الاشارة في قوله تعز فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان فلكون المبتداء عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ذكر في المغني تنبيه قد ينفع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكر كما في قوله تعز فذانك برهانان من ربك فما راى الشمس ما ابرغه قال الدماميني قال ابو حيان اشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابرهيم ولا فرق في لسانه بين المذكر والمؤنث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بل المذكر والمؤنث فيه سواء قال وهذا احسن مما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى وجمعها اى المذكر والمؤنث عاقلا كان او غيره اولاء مدا في لغة الحجاز وبه جاء التنزيل والهمزة الاولى مضمومة والاخيرة مكسورة وقصرا في لغة اهل نجد من بني تميم وقيس وبعض اسد وذكر ذلك الفراء في لغة القرآن تقول اولاء واولى ذهبوا في المذكر واولاء واولى ذهبن في المؤنث وتقول في غير العاقل اولاء اوالى الاتام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الاتام واذا قصرت كتبت بالياء لان الفه مجهولة الاصل فلتبس الى الحرف فتكتب بواو بعد الهمزة للفرق وجعلوا اولاء عليها وقد تبدل همزتها واوا ويقال هلاوقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما اشبعت الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طوماء واما قولهم اولاء على وزن ثورية كما قال تجلد لا تقل هولاء هذا بكى الباكي اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هولاء بحذف الف قلب الهمزة همزة اولاء واوا وتدخلها اى اسما الاشارة المذكورة والمراد منه ما ذكر خاصة لا مطلقا لان منها ما لا يدخله ها ولا يلحقه كاف ولا لام كمنذ هاء التنبيه اى الهاء والالف الدال مجموعهما على التنبيه على

٣٠٤ ما يذكر بعد تمام من مشار اليه او غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين لان هذان لساحران احدى
ابنتي هاتين هؤلاء بناتي وقد يفصل بينهما بانا واخواته كثيرا قال نعم هاانتم هؤلاء وبعضها
قليلا كقوله فقلن ها العمر الله ذا قسمي ففصل بين ها وذا بقوله العمر الله وقد تعاد بعد الفصل
للتوكيد نحو ها انتم هؤلاء تنبيه ها المذكورة ليس بعد الفها همزة وانما هي علم على الكلمة
المركبة من ها فالف ثم نكر واضيف الى التنبيه ليتضح المراد به كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس
زيدكم ولا يصح ان تضبط بهمزة بعد الالف ذليس لنا هاء يكون اصلا قاله الدماميني في شرح
التسهيل وظاهره ليس للالف نفسها هنا وجود لحذفها لالتقاء الساكنين هي والياء الاولى من التنبيه
وصاحبه بعد من انه ليس بعد الفها همزة ليس بجيد فقد قال بعض المحققين ان امثالها اذا اريد بها
نقلها فقد ترد في اخرها همزة كما ترد اذا جعلت اسما فقد لا ترد وتلحقها اي اسما الاشارة المذكورة
كاف تدل على الخطاب هي حرف بالاتفاق لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لوجب تنوين ذلك
كما في كاف ضربتك كذا قيل فتامل ولانها انما تفيد معه في غيرها وهو كونه اسم الاشارة الذي لحقته
مخاطبا به واحدا او اثنين او مجموعا من قبيل المذكر او المؤنث ولانها لا محل لها من الاعراب لا رفع
ولا نصب ولا خفض بحرف ولا اضافة اما الثلثة الاول فواضح واما الرابع فلان اسما الاشارة لا
تضاف لانه لا يضاف الى النكرة وهي معرفة لا تقبل التنكير فتعين ان تكون حرفا واذا كانت تتصرف
الكاف الاسمية غالبا فتبين حال المخاطب من افراد وتذكير وضديهما مما تبينه اذا كانت اسما فتفتح مع
المذكر وتكسر مع المؤنث وتوصل بميم والف والمثنى وبميم في الجمع للمذكر ونون في الجمع المؤنث نحو
ذاك وذاكما ذاكم ذاكن وانما قلنا غالبا لانها قد لا يلحقها دليل تثنية ولا جمع بل يكون مفتوحة
في المذكر مكسورة في المؤنث وقد تفتح مجردة من الزوايد في جميع الاحوال قال نعم ذلك لم تختني
العنت منكم ذلك لئلا في الا تعولوا فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلك خيركم فاوقع ذلك موقع لكم
وهذا لا يجوز في الاسمية لا يقال يا زيد دون عرفك عمرا اي عرفكم تنبيه قضية اطلاقهم ان الكاف
تلحق جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادي اختصاصها بذي وتا وتي وقال الغلاييني لا يتقيد ذلك
في الصحاح انه خطاء بلا لام حال من الكاف اي تلحق اسما الاشارة كاف الخطاب حال كونها مجردة
من اللام للمشار اليه المتوسط بين القريب والبعيد نحو ذاك ومعه اي حال كونها مع اللام وهو
حرف موضوع للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف فيه سيأتي بيانه واصله التكون

كما في ذلك وانما كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو ذلك بفتح اللام للمشار اليه البعيد نحو ذلك الا في المثنى مطلقا والا في الجمع عند من عدّه والا فيما دخله حرف التنبيه فلا يلحقهن كاف الخطاب مع اللام لا يقال ذانك ولا اولئك ولا هذلك فان اريد الاشارة الى المثنى البعيد قيل ذانك بتشديد النون او الجمع البعيد قيل اولالك باللام مع القصر تنبيها ان الاول افهم كذا ان ما لا يلحقه كاف الخطاب من اسماء الاشارة فهو للقريب واما اللام فلا تقع بدون الكاف فعلم ان الاسم الاشارة ثلث مراتب فرنى وهي المجردة عن الكاف واللام ووسطى وهي التي بالكاف وحدها وبعدى وهي المقرونة بهما في غير المثنى وبالنون المشددة في المثنى كما ذكرنا فعلى هذا للواحد المذكر القريب ذا وللمتوسط ذاك وللبعيد ذلك والمثنى القريب ذان رفعا وذين نصبا وجرا وللمتوسط ذانك وذينك بتخفيف النون وما بتشديدها فللبعيد لجمعه القريب اولى وللمتوسط اولئك وللبعيد اولالك بالقصر وقس على ذلك المؤنثة هذا مذهب الجمهور وقضيته ان القصر في اولا يتعين في البعيد ليدخل اللام ويطله ما من ان القصر لغة تميم والمد لغة الحجازيين فتامل وذهب جماعة الى ان ليس لها الا مرتبتان قربى وبعدى قال ابن مالك وهو الصحيح والنظم من كلام المقدمين وعزاه غيره الى سيبويه والمحققين واستدل له في شرح التسهيل بوجوه قوية ان القراء رووا ان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام وان تميما يقولون ذاك ذيك حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان احديهما للقريب والاخرى للبعيد ادناه واقصاه قال الدماميني وهذا ايضاح لا مزيد عليه وعلى هذا فتشديد النون في ذان وتان عوض عما حذف من الفرد الثاني قد يشار الى القريب بما للبعيد لعظم المشير نحو وما تلك بيمينك يا موسى والمشار اليه نحو ذلك الكتاب ولتحقيره نحو ذلك الذي وقد يشار الى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو يا هؤلاء هؤلاء من عطاء ربك وهذا من شيعته وهذا من عدوه وقد يتعاقبان فيشار بهما الى واحد كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى ذلك نتلوه عليك ثم ان هذا هو القصص الحق ثم قد وضعوا للاشارة الى الامكنة الفاظا خاصة بها بخلاف ما تقدم فانها تقع لكل مشار اليه زمانا او مكانا او غيرهما فوضعوا للمكان القريب هنا وهيهنا وللمتوسط هناك وهيهناك وللبعيد هنالك

وهنا

ومنها الموصول وهو حرفي واسمي فالحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر نحو وان زيدا

٣٠٣ وهنا بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها وقد تلحق بها التاء ساكنة فيقال هنت وهنت بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف قال الدماميني وانظر في قول العلماء ومن ثم كان كذا هل معناها معنى هنا الذي للقرب او لفظ الثاني انتهى ومن لم يثبت المرتبة الوسطى في الاشارة سوى بين هناك وهنا لك والتزم في هذه الالفاظ الظرفية او الجر بمن او الى او في كما فهم الفتح والافراد وقد يستعار غيرهن للزمان كقوله نقم هنا لك ابتلى المؤمنون وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت تشابهت فهناك يغترفون بالفرع وقوله حنت نوار ولات هنا حنت ويحمل في الاية والبيت على زيادة المكان ومنها اي من المبنيات الموصول وهو في اللغة اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح حرف او وصوفي حرفي وموصول اسمي وهو المقصود بالذكر هنا اذ الكلام في المبنيات من الاسماء وذكر الحرفي معها انما هو للفائدة وقد سبقه الى ذلك غير واحد وانما بني الموصول الاسمي لشبهه بالحرف في الاستعمال لافتقاره المتاصل الى جملة فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته اي ما يتصل به بالمصدر ولم يحتج الى عايد ولفظة كل هنا ليست في محلها لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد ولا بالافراد فالمحدود في الحقيقة الموصول الحرفي والحد هو مدخول كل من وهو حرف اول مع صلته بالمصدر وايضا لا يصدق على فرد من افراد الموصول الحرفي انه كل حرف فانما ادخل لفظ كل ليمنع من صحة الحمل وصح الاتيان بها بانها مقحمة زايدة والغرض في ذلك الاشارة الى ان المحدود صادق على كل افراد الحد فيكون مانعا واللفظ المخصص المحدود فيها العدم ذكر غيرها فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه وهو مبني على جواز زيادة الاسم البصريون يمنعونه وهو التحقيق والمراد بالتاويل السبك وسيأتي كيفيته في كلامه في حقيقة المفرد وان حمل التغيير فخرج بالمبنية الفعل المضارع اليه نحو هذا جائني حين قمت فانه مؤول بالمصدر اي حين قيامك لكن لا مع شيء اخر وكذا نحو هو من قوله نقم اعدلوا هو اقرب للتقوى والمراد من الموصول الحرفي خمسة احدها ان المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معمولها بمصدر والثاني ان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا اولى على الاصح والثالث ما المصدرية

وتوصل

وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف على الاصح والرابع كي وتوصل ايضا
مقرونة بلام التعليل وغير مقرونة به والخامس لو المصدرية على راي ذهب اليه الفراء وابو علي وابو
البقاء والتبريزي وابن مالك وتوصل بفعل متصرف غير امر واكثر مما لم يثبت ورودها مصدرية
فمثال ان المشددة اذا كان الخبر مشتقا مخوا ولم يكفهم انا انزلنا ومنه بلغني انك في الدار
اي استقرارك لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف واذا كان جامدا نحو بلغني ان هذا زيد اي كونه
زيدا لان خبر كل جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت
هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وقال الرضي اي بديهة فان ياء النسب اذا لحقت بالاسم بعدها
التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والمضروبية والضاربية ومثال ان المخففة وان تصوموا
خير لكم اي صومكم خير لكم لولا ان ثبتناك اي تثبيتك لك كتبت اليه بان قم اي بالقيام هذا هو
الصحيح واختلف في امرين من ذلك احدهما كون الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع والمخالف
في ذلك ابن طاهر محتجا بان الداخلة على المضارع مختصة للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين
وسوف ونقض بان الشرطية فانها تدخل على المضارع وتختصه للاستقبال وتدخل على الماضي
اتفاقا والثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك الرضي وابو حيان محتجين بانها لو وصلت
به لفات معنى الامر قالا وكل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية ونقض بفوات معنى المضي والاستقبال
في الموصولة بالماضي والمضارع عند التاويل المذكور على انه قد يمنع فوات معنى الامر بجواز
التاويل بالمصدر الطلبي كما فعله صاحب الكشاف قال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان
انذر قومك اي ارسلناه بان انذر قومك بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا
اذا قلت كتبت اليه بان قم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام وهو نظير تاويلهم بالمصدر الطلبي اذا
كانت الصلة منفية نحو وان لا تصوموا خير لكم اي عدم صومكم خير لكم ومثال ما ايما تسوا يوم
الحجا اي بينهم اياه وسياتي تتمة الكلام عليها في حديقة المفرد ان شاء الله ومثال كي لئلا
يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون على المؤمنين حرج وجئت كي اكرمني اي لاكرامي ولا حاجة
الى تقدير اللام قبلها لان معناها السببية دائما عند المصنف تبعا للكوفيين كما سياتي تبيانه في واجب
المضارع واما البصريون فيقولون ان وقعت اللام قبلها فهي المصدرية وان لم تقدر اللام فهي
تعليلية جارة ويجب اضمار ان بعدها ومثال لو ايود احدهم لو يعمر اي التعمير ويقول المانعون

٣٠٤ لو ورودها مصدرية انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف والتقدير ود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة ولا خفاء بما فيه من التكلف تنبيه ان الاول الغالب وقوع لو هذه بعد ود او يود ونحوهما من مفهم تمن كاحب وتمنى ولهذا نصب الفعل بعدها كما نصب في جواب التمني سرنا اليهم في جموع كانها جبال شرورى لونعان فنهمد اى ورد نا لو نعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه ومن وقوعها في غير الغالب بدون ما ذكر قول قبيلة بالتصغير بنت النضر الحارثية وقد قتل ابنيها اخاها صبرا فاشتدت ايحمد لان نجل نجيبة في قومها والفحل فحل معرق ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المعنظ المخنق فقالت لو سمعته ما قتلته ومنه قول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التانى وكان الحزم لو عجلوا التانى اشار المصنف بقوله والمشهور حمته الى ان الموصول الحرفي غير المشهور اكثر من خمسة فمنهم من عده ستة بادخال الذي على ما قاله يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وابن هشام فقد ذهبوا الى انها تقع مصدرية وتوصل بالماضي والمضارع وجعلوا منه قوله ذلك الذي يبشر الله به عباده وخضتم كالذي خاضوا اى تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفراء في قوله تعتمامًا على الذي احسن اى على احسانه قال ابن هشام ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي دهبل الجمحي يا ليت من يمنع العرو يمنعه حتى يذوق رجال مرها صنعوا وليت رقم رجال مثل نائلهم فوت كفوت ووسع كالذي وسعوا وقضيته كلامه في التوضيح انها حرف وقال الرضي وه لا خلاف على القول بان الذي مصدرية انها اسم قال بعضهم ويدل على القول بانها حرف دخول العائد عليها لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم انتهى وهذا انما يرد لو كان العائد على هذا حرفا مستقلا ليس جزء من الكلمة وليس كذلك بل هو جزء منها كما جزم به ابن هشام والموصول الاسمي هو ما اى اسم هو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء وقوله افتقر اى احتاج الى صلة احتراز فلا عد المحدود اذ المراد بالصلة الاصطلاحية ولا يفتقر اليها غيره ولا يتوقف الدور لتوقف معرفتها على معرفة الموصول لانها عبارة عن جملة متكونة بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود اليه لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو فسرنا الصلة بما ذكر اما اذا فسرناها بانها جملة خبرية متصلة بما سم لانها جزء لانها مشتملة على ضمير عايد اليه فلا دور وقوله وعايد المراد به ضمير يعود على الموصول اربط الصلة به تصريح بما علم ضمنا لانه ما حتى من مفهوم الصلة والنكتة في التصريح بذكره موافقة ما جرى على السنة المعربين من ان الموصول يحتاج الى صلة

دخل

الموصول الاسمي

وعايد وامّا حمل الصلة في التعريف على معناها اللغوي كما فعله جماعة فضيع مورد احدها
ان الفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة ولا خفاء في ان المتبادر من معناها الاصطلاحي
لا اللغوي الثاني لزوم الاجمال اذ ليس المراد بها ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشيء الا
لما يصح تفسيرها بالجملة الخبرية والمطلق اذا لم يرد به الاطلاق كان مجملا الثالث انتقاض
بمن الشرطية فانها مفتقرة الى الصلة وعائد نحو من يكرمه اكرمه وحمل التعريف على اللفظي
كما فعله شارح التهذيب للمصنف يقتضي عطف كما لا يخفى تنبيه الصلة لا يكون الا جملة لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون متعلقه محكوما
عليه او به فالاول نحو الذي ضربني والذي ضربته غلامه والثاني نحو الذي اخوك هو والذي اخوك
غلامه والحكم على شيء بشيء من مضمون الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها او المصدر مع فاعله
لكن لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون
متضمنه له اصليا لا بالتبع وهو الجملة وهي اما ظاهرة كما مر او مقدرة نحو الذي عندك والذي
في الدار لان التقدير الذي استقر او ما قاله نحو الضارب المضروب فان صلة الجملة ما قاله تمهيد
كما قال الرضي وغيره والاصل الضرب ليضرب بذكر هو ودخول الشبيه للحرفية لفظا ومعنى على صورة
الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلتصيرهما مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما دخل عليه
فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول ولذلك عملا
بمعنى الماضي ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملا بمعنى الماضي كالمجردين عن ال وسيأتي
الكلام على جملة الصلة الظاهرة في حديقة الجمل انتهت لطيفة يحكى ان ابن عنين الشاعر الملك
كتب الملك المعظم وقد اعتل ولم يأته وانقطعت عنه صلاته قوله انظر الى تعيين مولى لم يزل يولي
الندا ويلاف قبل تلافي انا كالذي احتاج ما يحتاجه فاغنم دعائي والثناء الوافي فعاده
وصله بالف دينار وقال له انت الذي وهذه الصلة وانا العائد وهو اي الموصول لا يستعمل
نوعان نص وهو ما دل على واحد اما مفرد مذكر او مؤنث او مثنى كذلك او مجموع كذلك و
مشترك وهو ما يصلح للواحد وغيره فالنص الذي للمفرد المذكر كما لما نحو وابرهيم الذي وفى او
غيره نحو فرايته الماء الذي تشربون وقال الاخفش يكون للجمع ايضا وحمل عليه قوله تعالى والذي
جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وتبعه ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد مخصوص كما

في الآية

والتي للمؤنث ولمثناهما اللذان واللتان بالالف كانا مرفوعي المحل وبالياء ان كانا منصوبين او مجرورين

في الآية فانه لو لم يرد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه ضمير قال فان قصد به مخصوص فلا يس
في تثنيته وجمعه باللذين والذين الا في ضرورة كقول الشهاب بن رهيلة وان الذي جاءت تفلج
دمائهم من القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل بل انشدوا
البيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسيأتي في الآية والبيت غير ذلك تنبيه حمل
ابن مالك البيت على الضرورة بناء في تفسيره للضرورة بانها ما لا يقع الا في الشعر ولم يكن للشاعر
عنه مندوحة والحال انه كان للشاعر عن ذلك مندوحة فان الاولى جاءت بفلج دمائهم فلا يكون
على هذا في البيت ضرورة واصل الذي عند البصريين لذ على وزن عم وسج فلما ارادوا الوصف
بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن ادخلوا عليها اللام الزائدة
تحسينا للفظ حتى لا يكون في وصوفها كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر
من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام
الزائدة لانها لو نزعت قارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل وقال
الكوفيون اصلها الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها الا ما متحركة لئلا
يجمعوا بين الذال ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت الف
وكل ذا فرب من دعوى الغيب قاله الرضي والتي تقلب الذال تاء للمفرد المؤنث من ذوات العلم
غيرهم نحو قد سمع الله قول التي تجادلك فما وليهم عن قبلتهم التي كانوا عليها والكلام في ياء الذي
التي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما حقيقة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون
اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فتكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان
قبل الحذف واما ساكنا فهذه خمس لغات ولمثناهما اي مثنى المفرد المذكر والمؤنث اللذان واللتان
بالالف ان كانا مرفوعي المحل واللذين واللتين بالياء المفتوح ما قبلها ان كانا منصوبين او مجرورين
وليست الالف فيهن علامة الرفع والياء علامة النصب والجر لانهن ليس مثنيات حقيقة
بل مبنيات جئ بهن على صورة المثنى كما مر فخان وتان وذين وتين قال بعضهم والصحيح انهن جميعا
معربات مثنيات حقيقة ودعوى ان كل واحدة منها صيغة مستقلة خلاف الزجاج وليس شئ
من المثنى لانهم قصدوا ان يجروا صفات المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر و
لا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه مخالف بعضه

بعضا

بعضا انتهى وكان القياس في تثنية الذي والتي وتثنيتهما ذاوتا ان يقال اللذيان واللتيان وذيان وتيان كما يقال في القاضي من المعرب المفقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم حذفوا الاخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا ابقوه في القاضي وفتى فرقا بين المتمكن وغيره وتميم وقيس تشدد النون فيهن تعويضا من المحذوف او تاكيدا للفرق ولا يختص ذلك بحالة الرفع خلافا للبصريين لانه قرء بعضهم في السبع في غير الرفع في قوله تعز ربنا ارنا الذين واحدى ابنتي هاتين كما قرء بعضهم في الرفع في قوله تعز فذانك برهانان واللذان باثباتهما وبالتخفيف وبعض بني الحارث يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع تقصيرا للموصول بطوله للصلة لكونهما كالشيء الواحد قال ابن كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخرهم صبيم ولا يجوز ذلك في ذان وتان للالتباس في المخففتين في نون الموصول ثلث لغات وفي نون الاشارة لغتان والاولى على وزن العلى بالقصر هو اشهر من المد ويكتب بلا واو وكما قاله ابن هشام في شرح اللمحة وقد تجرد من اللام قال بعضهم فتقيد ح بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذا لنطق بهما واحدة لت والظاهر انه لا حاجة الى ذلك فان الاشارية تكتب بواو وهذه تكتب بلا واو وكما عرف ذلك كاذ الفرق والذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلث اى سواء كان مرفوع المحل او منصوبا او مجرورة ويريهم بلام واحدة فرقا بينه بين المثنى في حال النصب والجر لئلا يشتبها خطا ولم يعكس لان المثنى سابق وسبقى على اصله من اجتماع اللامين لجمع المذكر العاقل كثيرا فيهما ولغيره قليلا فمن الكثير في الاول قوله ربيت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب وقوله ابى الله للشم الالاء كاسمهم سيوف لجاد الفين يوما صفالها وقوله نحن الذي ضربنا ابن حجر بالسيف عند صفاك ومن القليل فيها قول الاخر بجهتي للوصل اما منا الاولى مروا علينا والوفا ذريق ومن الكثير في الذين قوله تع قال الذين امنوا ومن القليل قوله تع ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم وهذيل وعقيل كما في الجمع يعربونه كالزيدين كقوله نحن الذين صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا قال بعضهم واذا اعربكان بسقم بالامين وقد تخلف نونه ح مرفوعا كقوله قومي الذ قبكافظ طير واشزرا من رؤس قومك ضربا بالمصاقيل ومنصوبا كقوله الاخر وان الذ خانت بفل دمائهم ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف مفرد اللفظ مجموع

٣-١٠

المعنى اى وان الجمع الذى والجيش الذى كقوله تعم كتمل الذى استوقدنارا اى كتمل الجمع الذى استوقد
محمل على اللفظ ثم قال بنون محمل على المعنى فلو كان فى الاية مختفض الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه
كذا قوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اما حذف النون من الذين نحو جائنى
الرجال الذى فاقوا كذا فهو قليل كقلة اللذا فى المثنى قاله الرضى وقد يقال فى جمع المذكر اللاء بالمد ايضا
مطلقا وبعض هذيل يعربه ومنه قول بعضهم ثم اللاءن فكوا الغل عنى واللاى بهمزة بعدها
ياء ساكنة كالقاضى واللاى بناء فوقانية مكان الهمزة واللوالى على وزن الهوادى وقد تحذف تاؤها
اجزاء بالكسرة لجمع المؤنث وقد يتعارض الالى واللاى فيقع كل منهما مكان الاخر قال محى جهاجه
الاولى كن قبلها وحلت محلا لم يكن حل من قبل وقال فما ابوؤنا بامن منه علينا الا لقد هد والجبوا
اى الذين والشر لغة من الموصول هو من يفتح الميم للعالم نحو جائنى من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت
ومن قامتا ومن قمن وتاتى لغير العالم فى ثلث مسائل احدها ان ينزل غير العالم منزلته نحو ومن اضل ممن يدعو من
دون الله من لا يستجيب له وقوله اسرب القطا هل يعرجاحه لعلى الى من قد هويت لقاء وقوله الا
عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى فجعل الاصنام ونداء القطا والطلل
سوغ ذلك الثانية ان يجتمع مع العاقل فيمن وقعت عليه من نحو ومنهم من يمشى على بطنه رجلين تشمولة
الانسان والطائر الثالثة ان تقترن مع العاقل فى عموم وصل من الموصول نحو فمنهم من يمشى على
بطنه ومنهم من يمشى على اربع لاقترانها بالعاقل فى كل دابة فى قوله تعم والله خلق كل دابة من ماء الا ان الدابة
لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره قاله ابن هشام فى الاوضح وما لا يعقل وروى ذلك عن النبى
كما فى كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعم انكم وما تعبدون من دون الله حصب
جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبى فقال الست قد عبدت الملئكة الست قد عبد المسيح فيكون هو
حصب جهنم فقال له ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل وقال ان يعقل مع غيره نحو تسبح لله ما
فى السماوات وما فى الارض والبهائم نحو قولك وقد رايت شجاما من بعيد لا ادرى ابشر هو ام مدر انفرد الى
ما ظهر من مراد بعضهم لانواع من يعقل نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقد ابن حاجب ما ان النوع لا يعقل
فهذا مستغنى عنه بقولهم لما لا يعقل وحكى عن الزمخشرى انه قال كنت قاعدا بعض الوزراء والمجلس
غاص بالعلماء فسالهم الوزير عن قوله تعالى ما ملكت ايمانهم فتكاموا فلم يقنعه فقلت
الاصل فى ما ان يكون لغير العقلاء فاذا اطلق على العقلاء لاعتبار عارض الاصل فيه وعليه يحمل ذلك وفى الاية

ما خاص بمن يعقل مع النوع

اقرب الى غير العقلاء من الذكور فيحمل على الاناث انتهى وقد اشار اليه الكشاف على ما سنوديه وذهب
بعضهم الى انه تستعمل لما لا يعقل ولغيره نحو ما سمع من قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما
سبح الرعد بحمده والسماء وما بينها الايات والذي عليه جماعة من المحققين ان التفرقة بين من وما
في اختصاص من بذوي العلم ولخصائص ما او غلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد الوصف كما تقول في الاستفهام
ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال الى القاعد والقائم او نحو ذلك
فهو بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره قوم ومن ثم
قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث
من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى وما ملكت ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة
الى الوصف
ان المراد فانكحوا الموصوفة ما اي وصف شئتم من البكر والثيب والشابة والجملة والمتنية واضداد
ذلك الى غير ذلك من وال الداخلة على الصفة المحضة من اسم فاعل او مفعول بخلاف غير المحضة كالتي
كالذي هو وصف بهو هو غير مشتق كاسد لكصفة غلبت عليها الاسمية كالابطح والابرق والصاحب
او دلت على التفضيل كالاعلم والافضل قال في جميع ذلك التعريف اتفاقا واختلف في الداخلة على
الصفة المشبهة كالحسن فذهب بعضهم الى انها فيه موصولة والاصح ان الصفة المشبهة لا تكون صلة
الال كما سيأتي وتكون ال بمعنى الذي والتي والمثنى والجمع بحسب ما يبينه الضمير الراجع اليها والعائد
وغير نحو الضارب والضابة والضاربان والضابتان والضابون والضابات اي الذي ضرب والتي
ضربت الاخوة ونحو المضروب والمضروبة والمضروبان والمضروبتان والمضروبون والمضروبات اي الذي وقع والذي
بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعة فهو حوبعشية ذات
سعة والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله
ما كالربيع ويغدو لاهيا مرحا مشتمر مستديم الجزم فوز رشد والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك في الاخيرتين مات الاول قال السيوطي في نكته لم ار من حكى خلافا هل الجملة الموصول
او العائد فقط كما مثل بذلك وال المعرفة والجزاء به هنا اتجاه لكن المفهوم من عبارتهم الجزم بانها
بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب وصلة الالف واللام وغيره المعرفة بال فقط انتهى وتعقبه
بال فقط بعض المحققين على ما مر بيانه قال وتخصيص الخلاف بحرف التعريف يحكم انتهى فتامل
الضمير
الثاني فاتقرر من ان ال المذكورة موصول اسمي هو الاشهر وليست موصولا حرفيا خلافا للماوني لعو

الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي ربه ولانها لا تاول مع صلتها بالمصدر والحرف بعريف خلافا للاخفش لانه يجوز عطف الفعل على مدخولها نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا اي فاللاتي اغرن فاثرن ولانه لا يتقدم عليها معمول مدخولها لا يقال جاء الذي الضارب ومحل الخلاف اذا كانا لوصف الداخلة عليه للحدوث ولم تكن بمعنى المعهد اما اذا كان للثبوت كالمؤمن والصانع فالفيه حرف بعريف اتفاقا قاله التفتازاني في شرح التلخيص واما اذا كانت للمعهد كما في قوله الخائف صاب فاكرمت الصاب فلا خلاف في حرفيتها ايضا قاله الرضي قال بعض المحققين وفيه نظر لان هذا انما يتم لو لم يات الموصول لتعريف العهد والتحقيق ان الاسماء الاربعة للتعريف مجردة في الموصول الثالث على القول بان الاسم فالمشهور انها اسم موضوع برأسه غير مقتطع من شيء ونعم الزمخشري انها بعض الذي وانما تم لكثرة استعمالهم متوصلا به الى وصف المعارف بهكوه بالوصف الخالص فحذفوا زائدة الياء وحدها وزائدة الياء والكسرة وزائدة اقتصروا على الاصريح كلامه في المفصل اقال في الذي حرف بعريف وان ال التي تعد من الموصولات هي تلك التي في الذي لكونه بخفيفا وفي من نحو لا دليل عليها وفيها ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وبنبغي اذا عدت في المبنيات ان بقيدها اذا اضيف وكان صلتها ضميرا محذوفا نحو قوله بقسم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد فان لم تضف ولو مع حذف صدر صلتها او اضيفت وذكر صدر صلتها كانت معربة البتة نحو جاءني اي قام ابوه او هو قائم وايهم هو قائم هذا مذهب سيبويه والجمهور واختلفوا في علة بنائها فقيل لشدة افتقارها اي صدر صلتها المحذوف وهذا يستلزم بنائها اذا حذف صدر صلتها ولم تضف وقيل لان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص صلتها التي هي موضحة ومبينة رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبتنيه والكوفيون وطائفة من البصريين منهم الاخفش يعربونها مطلقا قال الزجاج ما ظهر لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يقول باعرابها اذا افردت فكيف تقول ببنائها اذا اضيفت واولوا الآية على الحكاية او التعليق وجعل سيبويه ذلك اعني اعرابها مطلقا لغة بعض العرب قال وهي لغة جيدة وقال الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة حتى صرت الى مكة فلم اسمع احدا يقول اضربايهم افضل اي كل بنصب ولا يضم وقراهارون ومعاذ ويعقوب ايهم اشد بالنصب على هذه اللغة وانما لم تبن عند عدم الاضافة مطلقا احترازا من اجتماع تغيير بن البناء

وحذف المضاف اليه ويلزم الاضافة الى معرفة لفظا نحو قوله فسلم على ايهم افضل او تقديرا
نحو اكرم منهم ايا تلقاه واجاز بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجل واي رجلين
واي رجال واي امرأة واي امرأتين واي نساء عندك والجمهور على منعه لانها حاح نكرة والموصوف
معارف وقد يلحقها علامة الفروع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال ايّة وايتان وايّات وايّون
وايّات ويلزم استقبال عاملها وتقديمه عند الكوفيين واختاره ابن هشام في الاوضح وخالفهم
البصريون وتبعهم ابن مالك قال ولا حجة للكوفيين الا كون ما ورد على وفق ما قالوه انتهى ووجه
وجوب تقديم العامل بقصد الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية وسئل الكسائي في حلقة
لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فلم يكن له مستند الى ان قال اي كذا خلقت فقال له التأمل يستحيث
لك يا شيخ يعني ان مراده بذلك كذلك وجدتها وليس وجودها كذلك ما يوجب ان يكون مع المستقبل
اذ لا امر هنا يتخيل به الفرق بين المستقبل والماضي فاذا لم يكن هناك فلا فرق بينهما قال الرضي
وعلل ابن باشاذ بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل لانك
لا يدري مقطعه ولا مبدئه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل
اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهامين مختلفان ولا تعلق
لاحدهما بالاخر انتهى وانكر تغلب وصوليّة اي وزعم انه لا يستعمل الا استفهاما او شرطا وقال
ولم اسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني وردّ بالسماع قال فسلم على ايهم افضل
في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما لاعربت ولفات المعنى عليهما وليست صفة ولا
حالا للزوم اضافتها فيهما الى النكرة والاصلة للنداء اذ ليس في البيت نداء فاذا انتفى غير الموصولة
تعينت الموصولة وذو عند طيء خاصة وهي للعالم وغيره سمع من كلامهم لا ودوني السماء عرشه
وقال سنان بن فحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرت
والتي طويت والمشهور عنهم افرادها وتذكيرها وبناؤها على سكون الواو ومنهم من يعربها اعراب
ذو بمعنى صاحب كما مر وخصوا بن القبائع ذلك بحالة الجر لانه المسموع كقوله فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا واستشكل اعرابها بان سبب البناء موجود مع عدم العارض وفيها اربع لغات اشهرها
ما ذكر اعني عدم تصريفها مع بنائها والثانية ذو لفرد المذكر والمشناه ومجموعه ذات مضمومة
المفرد والمؤنث ومشناه ومجموعه الثالثة كالثانية الا ان يقال الجمع المؤنث ذوات مضمومة الرابعة

تصريفها

وذا بعدها ومن لاستفهامتين للمذكر والمؤنث وفروعهما مسئلة اذا قلت ماذا صنعت ومن ذا رايت فذا موصولة

تصرفها تصريف ذو بمعنى صاحب معربة اعرابها فتقول ذو ذا ذى ذوا ذوى ذوو ذوى ذوات ذا ذا ذوات وذا حالة كونها بعدها اجماعا ومن على الاصح لاستفهامتين ويشترط فيها مع ذلك ان لا تكون للاشارة نحو ماذا التوانى ومن ذا الذاهب فان لا تكون ملغاة ولا مركبة كما سيأتى نحو قوله تعم ماذا انزل ربكم اى ما الذى انزل وقوله الشاعر وقصيدة قالت الملوك عرتبه قد قلتها ليقال من ذا قالها وقوله الا ارقبلى لبنى الطاعنينا حرين من ذا يغرى الجرينا اى من ذا الذى قالها ومن ذا الذى يغرى الجرين تليهما الاول لم يشترط الكوفيون كون ذا بعدها او من المذكورين احتجاجا بقول عدس ما لعباد عليك امارة امنت فهذا تجملين طليق واجيبا بان هذا طليق جملة اسمية وتجملين حال اى وهذا طليق تجملين والحال امر ضمير طليق فطليق هو الناصب للحال واما طليق فنص على ان الجملة كانت صفة له فقدمت فنصبها معنى التنبيه والاشارة وقال الشيخ سراج الدين البلقينى يجوز ان يكون تما حذف منه الموصوف من غير ان يجعل هذا موصولا والتقدير هذا الذى تجملين على حد قوله فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب قال ولم ار احدا اخرجه على هذا انتهى وهو حسن الثانى مقابل الاصح فى ذا بعد من ما نقل عن بعضهم من منع كونه موصولا بعدها قال لان الاصل فى ذا ان يكون للاشارة فلتعين لكل ما دخل عليها اما الاستفهامية ومعنى غاية الابهام جردتها عن معنى الاشارة وجعلتها الى الابهام فجعلت موصولة ولا كذلك من لتخصيصها بمن يعقل فليس فيها الابهام الذى فى ما واستدل المجوزون بالسماع وهو ما مر وهذه الموصولات الستة المذكر والمؤنث وفروعهما فيكون بلفظ واحد للجميع ولا يرد ما مر فى ذو من اللغات لانه شاذ فهذه مسئلة تتعلق بذا الموصولة اذا قلت انت لمخاطبك ماذا صنعت ومن ذا رايت فجئت بعد ذا بفعل صار مرفوع عن ضمير فذا موصولة فى المثالين لاشتمالها الشروط المقدمة وما ومن الاستفهاميتان مبتدأ فى محل رفع وذا مع صلتها خبرها والعائد محذوف اى ماذا صنعته ومن ذا رايته فالجواب عن كل منهما رفع اى هو رفع او ذو رفع على المختار ليطابق السؤال الجواب فى كون كل منهما جملة اسمية فتقول الاحسان والذى رايته زيد وهو اوجه الوجهين فى قوله تعالى ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فمن رفع العفو اى الذى ينفقونه العفو والمبتدأ كالجواب بقولك ماذا صنعت اخير ام شر ومن ذا رايت زيدا ام عمرا والاشتمال المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور فى السؤال والاول اولى ولذلك لم يعتبر المصرية غيره تنبيه قوله وما ومن مبتدآن مبنى على مذهب

مسئلة

سيبويه

ولك الغاؤها فهما مفعولان وتركيبهما معها بمعنى وشئ اى شخص اكل ... وجب على السيدين
ضب وقس عليهما اذا عرض ومن ذا قام الا ان الجواب رفع مطلقا

٣١٥

سيبويه من جواز الاخبار بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره ان ذا في المثالين
مبتداء وما ومن خبران مقدمان لان لزومها الصدر ولا يكونان مبتدئين لكونهما نكرتين ويجوز لك
الغاؤها اى جعل ذا زائدة بين ما ومن وبعد حولها فكانك قلت ما صنعت وما رايت فهما اى ما ومن
حينئذ مفعولان مقدمان في محل النصب بصنعت ورايت وهذا انما يصح على مذهب الكوفيين
وابن مالك من جواز زيادة الاسماء البصريون على خلافه وهو الحق ولك تركيبهما اى ما ومن معها
اى مع ذا فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام فما ذا صنعت بمعنى اى شئ صنعت ومن ذا رايت
بمعنى اى شخص رايت وعلى ذلك قول بعضهم عما ذا تسئل فاثبت الالف لتوسطها في اسم الاستفهام
بالتركيب ولولا ذلك لحذفها كما سياتي فالكل اى مجموع ما ذا ومن ذا في المثالين مفعول مقدم في محل نصب
بصنعت ورايت والجواب عن كل منهما على التقديرين اى على تقدير هما زايدة وتقدير هما مركبة مع ما
الاستفهام نصب لانه منصوب اذ ونصب على التخيار ليطابق السؤال فيكون كل منهما جملة فعلية مفعول
الاحسان او زيدا بالنصب اى صنعت الاحسان ورايت زيدا وهو اوجه الوجهين في الاية وقراءة نصب
ابي عمرو وقل العفو بالنصب والبدل كالجواب بقولها ما ذا صنعت اخيرا ام شرا ومن ذا رايت ازيدا ام عمرا
ويجوز الرفع بتقدير مبتدا محذوف والاولى ولذلك لم يعتبر المصنف غيره وقس عليه اى على ما
ذكر من المثالين ما اذا كان بعد ذا فعل لازم نحو ما ذا عرض ومن ذا قام فذا يجوز ان يكون موصولا اى ما
الذي عرض ومن الذي قام ولك الغاؤها فكانك قلت ما عرض ومن قام وتركيب ما ومن معها بمعنى اى
شئ عرض واى شخص قام واسما الاستفهام على الوجوه الثلثة مبتدان وخبرهما على الاول ذا مع
صلته وهو مبني على مذهب سيبويه كما تقدم وعلى الثاني والثالث الجملة الفعلية الا ان الجواب
عن كل من السؤالين رفع مطلقا اى سواء كانت ذا موصولة او ملغاة او مركبة لان جملة السؤال
اسمية على كل تقدير فيطابقها كذلك ولا يجوز النصب حتى انه يجوز ان يكون الجواب مرفوعا مع عدم
المطابقة وذلك فيما اذا قدرنا ذا موصولا في احد المثالين ورفع الجواب بتقدير الفعل المذكور في السؤال
فلا يحصل المطابقة فينبغي ان يختار رفع الجواب على انه خبر مبتدا محذوف ليحصل المطابقة وحكم
البدل حكم الجواب بتنبيهات الاول اجازة المصنف من تركيب من وذا هو ظاهر كلام جماعة ومنع
ذلك ابو البقاء في مواضع من اعرابه وتبعه في ذلك غيره وخصوا جواز ذلك بما اذا لا تما اكثر بها
فحسن ان تجعل مع غيرها كشئ واحد لتكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل وانما دل عليه

الدليل

الدليل مع ما وهو قولهم اذا جئت باثبات الالف الثانى اذا قدرت ما ذا صنعت ومن ذا رايت عمرا
وذكر لفظا فقيل ما ذا صنعته ومن ذا رايته جاز فى ذلك الاوجه الثلثة ايضا الا انه على تقدير
تقديرها ملغاة او مركبة لا يتعين كونها مسئلتين بل يحتمل ان يكونا مبتدئين وخبر كل
منهما الجملة الاسمية والعايد الضمير المقدر او الملفوظ وان يكونا مفعولين لفعل محذوف على
شريطة التفسير والاول اولى لسلامته من الاضمار والحذف فيكون الجواب مطابقا لما يطابق
السؤال الثالث وقع لكثير من المحققين فى تعليل كون ما ذا ومن ذا اذا ركبا مفعولين مقدمين انهما
قدما للزومهما الصدر بتضمنهما معنى الاستفهام وهذا بالنسبة الى من ذا صحيح اما بالنسبة الى ما ذا
ففيه نظر فقد ذهب بعضهم الى ان ما ذا من بين ادوات الاستفهام لا يلزم صدرتها وانها كذلك عند
العرب ونقل عن ابن الرجل المغربى انه صنف فى ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد لمجيئها غير صدر وقال ابن
مالك فى التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه فاما قولهم ما ذا فاشهد على ان ما الاستفهامية اذا
ركبت مع ذا تفارق وجوبها التصدير فيعمل فيها ما قبلها رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ما ذا والنصب
كقول عايشة اقول ما ذا ولهذا ذهب بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال لك عندى عشرون غير ما ذا
انتهى ويبنى على ذلك انه لا يجب ان يقدر الفعل المحذوف على شريطة التفسير فى نحو ما ذا صنعته
بعد ما ذا بل قبلها اى صنعت ما ذا صنعته بخلاف من ذا رايته الرابع قال ابن هشام من اوجه ما ذا ان
يكون كله اسما جنسا بمعنى شئ او موصولا بمعنى الذى على خلاف فى تخريج قول الشاعر دعى ما ذا علمت
سأتقيه ولكن بالمغيب تبئينى فالجمهور على ان ما ذا كله مفعول دعى ثم اختلف فقال السيرافى
وابن خروف موصول بمعنى الذى وقال الفارسى نكرة بمعنى شئ قال لان المركب ثبت فى الاجناس
دون الموصولات انتهى فالحاصل ان ما ذا تاتى على خمسة اوجه وتكون ذا اشارية او موصولة او زايدة
وما فى الثلثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعها اسم استفهام الخامس ان يكون مجموعها اسما جنسا
او موصولا على القولين وهذه الاوجه ما عدا الخامس جارية فى من ذا ايضا السادس ما تقرر من
حصر الموصولات فيما ذكر هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان جميع اسمائ الاشارة تقع موصولة
كقوله بعد ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين وقوله وما تلك بيمينك وان الاسم المحلى بال يكون
موصولا كقوله لعمرى لانت البيت اكرم اهله وافعد فى افنائه بالاصائل اى لانت الذى اكرم
اهله وان النكرة الواقعة بعدها جملة توصل بما بعدها نحو هذا رجل ضربته فضربته عندى صلة

لرجل وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة جاز وصلها كقوله ياذا رميته بالعليا فالسند فالعلياء صلة لذا وكل هذا محمول عند البصريين على ذلك بقبل لا بأس بذكر بعض ما يلحق بالمصنف من احكام الموصول مما تشتد الحاجة اليه وتتوفر الرغبة عليه وذلك في مسائل احديها لا يتقدم الصلة على الموصول فلا يقال الذي زيدا كرمته ولا عما استغنى منه فلا يوجد الذين الا وزيدا اكرمتهم ولا يتعلق بما قبله بان يكون صلة لما قبل او لكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول ولا يفصل بينهما باجنبي كتابع وغيره فلا يوجد جاء الذين كلهم ضربوا زيدا واغتفرت جملة الاعتراض والنداء اذا وليه مخاطب نحو قوله ماذا ولا عبت ذا المعدد رمت اما يخطبك بالنجاح حر بتفضيل وقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقول الاخر وانت الذي ما يسعد توءت بمشهد كريم وابواب المكارم والمجد وشذ قوله تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان الثانية قد يحذف ما علم من موصول اسمي غير الخيار اعند الكوفيين وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول حر ومن حجتهم قوله تعالى امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم لان الذي انزل الينا البشر هو الذي انزل الى من قبلنا ولهذا اعيدت ما في قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا وما انزل الى ابرهيم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول اخر ما الذي دابه احياط وحزم وهو الطاع لستوبان اي ومن يمدحه والذي اطاع هو اوضع ذلك البصريون وخصوه بالشعر قال الرضي ولا وجه لمنعهم من ذلك من حيث القياس قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو شية وسه وليس الموصول بالزوم منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية ان الا في المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها الثالثة يجوز حذف الصلة قليلا لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي والات عندك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اي الذي عادك او دلالة غيرها كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم جهزهم الينا اي نحن الالى عرفوا والتزم حذفها بعد الليتا معطوفا عليها الى اذا قصد بها الدوائي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلنا الى احد من العظم بقصير العباءة عن الاحاطة به فلذلك تركنا على ابهامها بغير صلة منبئة ويجوز ان يكون تصغير الليتا للتعظيم كقولهم دويهية تصفر منها الانامل وهي تصغير الدوهية على خلاف القياس لان

وقيل المركب وهو ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر

قياس التصغير ضم اوله فالمصغر وهذا ابقي على الفتحة الاصلية فرقا بين تصغير المعرب والمبني وعوضوا عن ضم اوله زيادة الالف في آخره كما فعلوا في نظائره من اللذيا واللتيا وذيا ومن المعرب من يقول اللذيا واللتيا بضم الاول على القياس فيجمع في التصغير بين الضمة والالف في شيء الكلام على حذف الحايد عند الكلام على جملة الصلة في حديقة الحدائق ومنها اي من المبنيات المركب وهو ما اي اسم وهو كالجنس يشمل المحدود وغيره من الاسماء ركب من لفظين مستعملين اسمين او فعلين او حرفين او مستعملين او مختلفين وهو اولى من قول ابن الحاجب من كلمتين وهو كفصل اخرج ما ليس بمركب نحو شمل نحو عبد الله وتابط شرا مما ليس من افراد المحدود فاخرج بقوله ليس بينهما نسبة اي قبل التركيب او ورد نحو خمسة عشر فانه يخرج بهذا القيد ايضا مع انه من افراد المحدود لان بين لفظيه قبل التركيب نسبة العطف اذ اصله خمسة وعشر ولذلك حكم ببقضمنه حرف العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة دون غيرها خرط القتاد قال بعضهم وقد يجاب بان القول بتضمن هذا المركب معنى حرف العطف وكذا بيت بيتا تضمن جزء الجر حكم لتوجيه البنا كالعدل في عمر لتوجيه منع الصرف كما سيأتي في خمسة عشر بمعنى العقد المخصوص وبيت بيت مما اشتهر من تقسيم تضمن الحرف الى حقيقي كخمسة عشر وحكمي كهاؤم ليس بشيء بل التضمن في كليهما حكمي انتهى قلت فان تضمن اللفظ الثاني حرفا بنيا اي اللفظان كخمسة عشر اصله خمسة وعشر حذفت منه واو العطف فصار تركيب الاسمين وعزجهما للتخفيف وبني الاول لافقاده الى الثاني فاشبه الحرف الثاني لتضمنه معنى الحرف وهو الواو وكان البناء على حركة اشعارا بان لها اصلا في الاعراب وكانت فتحة ليجري حتفها مثل التركيب وحادي عشر بفتح الياء بناء وهو الافصح جاز سكونها تخفيفا كثماني عشر واشار بان ادخل المثال الى ان اسم الفاعل المشتق من العدد المركب مبني كالعدد المركب واستشكل بنائه لعدم تضمن الثاني حرفا العدد تضمن الثاني حرفا العدم استقامة المبنى بتقدير حادي عشر لان معناه واحد من احد عشر لاحاد وعشر كما ان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر اي من الثلثة والعشرة لا واحد من الثلاثة وعشرة واجيب بان معنى العطف موجود في حادي عشر وبيانه انهم لما اراوا بناء اسم فاعل من العدد المركب كما سواذ لك من الفاظ الاحاد التي تحت عشرة ولم يكن بناؤه من مجموع المركب مع بقاء حروفها لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي يزيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ولا مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر لحل الالتباس ولا من كل واحد منهما نحو حاي عشر من احد عشر لكونها احاسي فاعلين بالياء

على مفردين وهو ضد المقصود لضطروا الى ان يوقعوا صوت لا اسم الفاعل التى حقها ان تسكن من
مجموعها على احدها لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع العددين فلحذروا الاول
ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطفت الثانى لفظا على ذلك الصوت وهو
معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه وهو عدد مبنى معطوف على عدد لا متعدد
على متعدد ولا عدد على متعدد فالمعطوف عليه فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا فظهر احد
عشر وكذا اخواتها متضمن لمعنى حرف العطف وجرى فيها ذكرنا المعطوف بحرف ظاهر كما فى حادى و
العشرين او بحرف مقدر كما فى حادى عشر وقيل انما بنى حمل احد عشر واخواتها على اخواتها خمسة عشر
وهى احدى عشر الى تسعة عشر واخوات حادى عشر وهى ثانى عشر وثالث عشر الى تاسع عشر الا اثنى عشر
وفرعيذها اثنا عشرة وثنتا عشرة مستثنيات من اخوات خمسة عشر اذ الجزء الاول من الجزئين
منها معرب على المذهب المختار وان كانت العلة المقتضية للبناء بانية قائمة الا تنشية فحذفت
النون منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو صارتا اثنان عشر فكرهوا وجود النون المشددة
بالانفصال مع حذف الواو الذى يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه
مجراه واعطاؤه حكم الكلمة لاحكم الجزء فوجب البناء على الاعراب وبقى عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف
وقيل انما اعرب لان علامة الاعراب هو حرف التثنية ومع وجودها لم يكن البناء ومع حذفها يبقى
دليل التثنية وليس شئ لان تحو يا زيدان ويا زيدون يبقى انتفاء مع قيام هذه العلة بل اذا قصد
بناء المثنى والمجموع جرد علامتا التثنية والجمع عن كونهما اعرابا وبقا بالاختيار وما ذهب اليه ابن
كيسان وابن درستويه من انه قد ثنى وجمع مع العقد كاثنى اثنى واخواته واخلاته فى الاحوال الثلثة كاخلاذان
وذين واللذان واللذين وردت بانه لو كان مثنيا لزم الياء انها نظير الفتحة فى الواحد ولهذا قالوا
لابدين لك تثنيهما ان الاول استعمل جوابا لكم عشر مبنية لجزئين ظروف محضورا بانت بوصلا
مشارحين حين اى يوما فيوما وصلا فصلا فشيئا وحينا فحينا واحوال نحو هو جاء بيت بيت ولقيته
كفة كفة واخبرته صحرة بحرة اى ملا صفا بيت لبيته ولقيته متوجهين زيدا وكفة سنى وكفة سنى كان
كلامنهما كان يكف صاحبه عن المقالى واخبرته كاشفا للخبر لصحرة اى انكشافى بحرة اى اتساع اى فى
غير ضيق والصحرة من الصحراء والبحرة من البحر وقد تضاف صدور هذه الظروف والاحوال الى اعجازها
فيكون المعنى فيها هو وبانتنا يوما بعد يوم وصلا بعد وصل وحينا بعد حين وهو جاء ذا بيت مع بيت

او عند بيت ولقيته ذا كفه مع كفه او بعد كفه واخبرته صحيحة مع بحرة فان خرجت من الظرفية و
الحالية وجبت الاضافة وامتنع التركيب قال ولولا يوم يوما اردنا جوازه والفرض للخبر او تكمل
اسعد لخمسة عشر احوال الاربعة للحالية كنفرتوا شعر بغير وشذ نعدة بفتح فاء الكلمات وكسرها فاحفظ
منع بكسر الفائين كلها بمعنى منتشرين وسقط بين بمعنى بين اى بين الحى والبيت وبين الثانية زائدة لان
بين يقتضى شيئين وعلة البناء فى ذلك كله تضمن معنى حرف العطف قال الرضى ولم يسمع فى هذه
المركبات الاضافة كما سمعت فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما فى الاول
انتهى ويمكن ان يحمل الوجه لذلك ان تلك لما لم تكن لازمة للظرفية والحالية بل قد تخرج عنهما كما تقدم
حملت على حالة خروجها عنهما فاضيفت مع كونها احوالا وظروفا واما هذه فلازمة للحالية ليس لها
حالة غيرها فحمل عليها واما اشتقاق هذه الاحوال فشعر من اشعرت عليه صنعته اى اشتهرت و
لم ينضبط وبغر من بغر النجم اى هيج المطر وشذر وشذر من التشذير اى التفرق وهذر من التبذير و
هو الاسراف واللام بدل من الباء ويوشذ بذ بالباء او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع
وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يعنى يفشى الاخبار وينشرها وبذ مثل
هذا التركيب فى غير الظرف والاحوال كقوله وقع فى حيص بيص بفتح الفائين وكسرها اى فى شدة
يعسر التخلص منها والحيص الحرب والبوس البوس السبق والتقديم اى وقعوا فى حرب سبق بعضهم
بعضا لعظيم الشدة فقلبوا الواو ياء للازدواج ولم تعكس لكون الياء اخف الثانى قد يضاف خمسة
خمسة عشر واخواته الاثنى عشر وفى عيد الى مستحق العدد نحو هذه خمسة عشر زيد فيجب عند البصريين
بقاء البناء فى الجزءين وحكى سيبويه الاعراب فى اخر الثانى وابقاء الاول على بنائه قال وهى لغة ردية
وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو اضافة الاول الى الثانى نحو ما فعلت خمسة عشر واجازوا ايضا
هذا الوجه وزن اضافته الى مستحق العدد نحو هذه خمسة عشر ورايت خمسة عشر ومررت بخمسة
عشر بالاضافة فى الاحوال الثلثة واعراب خمسة عشر بحسب العوامل واستدلوا على ذلك بقوله
كلفنى من عنائه وشقوته بنته ابنة عشرة من حجبته قال ابن هشام فى شرح الجمل ولا دليل فيه لان
الشعر موضع ضرورة وليس هو ايضا بمشهور والثالث اذا سمى بخمسة عشر ونحوه مما تضمن الثانى فيه
حرفا ففيه ثلاث لغات احديها وهى الفصحا ابقاء الجزءين على البناء مراعاة للاصل الثانية اعراب
الثانى غير منصرف مع التركيب كبعلبك الثالثة اضافة الاول الى الثانى مع صرف الثانى ومنعه اجاز الفراء

الثاني مع قيام سبب البناء فيه وهو تضمنه الحرف والاصل الا ان ذلك الاصل انمحى بالتركيب
قال الرضي والا يتضمن الثاني حرفا اعرب اما لا ينصرف والاصح كما سيجيء الانتقاض سبب
البناء فيه وهو يتضمن الحرف كبعلبك علم لبلد بالشام والبعل الزوج وبك اسم صنم وقد كان لهم
وسميت مكة بكة لدقها اعناق الجبابرة ان لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا فان كان قبل التركيب
مبنيا كسيبويه امتنع اعرابه وكان مبنيا على اصله فوجه من سيبويه مبني على الكسر قبل التركيب لانه
صوت لا حظ له في الاعراب وبني على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في
التخلص منه واما الجزء الاول فيكون مبنيا مطلقا لقيام سبب البناء فيه وهو تمام ما مر فيقتضي
الى الثاني كالحرف ويكون بناؤه على الفتح ان لم يختم بنا كما مر فان ختم بها كمعدكرب فقيل يبنى
على السكون وقيل على الفتح بتقدير والاول اوجه فائدة غلب اسم سيبويه على امام النحو في البشر
عمرو بن عثمان بن قنبر بضم القاف الشيرازي وقال الشيخ نجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي في
كتابه المسمى بالبلغة في تاريخ ائمة اللغة عن احمد بن عبد الرحمن الشيرازي في كتاب القاب ان اسم سيبويه
بشر بن سعيد هو غريب والمشهور الاول وقد يكنى بابي الحسن لقب سيبويه جماعة الا انه لا ينصرف
عند الاطلاق الا اليه وهو فارسي قال في المزهر معناه رائحة التفاح فسمي بذلك وقيل لرائحة
تربصه بذلك وصغره وقيل كان من يلقاه يشم منه رائحة الطيب وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل
لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه انتهى وقيل كان ابيض مشربا بحمرة كان خده
لون التفاح وقال ابن السيد البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة كما قالوا بيسو
والتيب التفاح وهو رائحته والتقدير رائحة التفاح وفيه يقول اخبار الله الزمخشري الا
صلى الاله صلوة صلد على عمرو بن عثمان بن قنبر فان كتابه لم يقم عنه بنو قلم ولا ابن ماضي
تنبيهان الاول اجاز الجرمي في منع سيبويه اجراء مجرى بعلبك في بنا الاول ومنع صرف الثاني قال
ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت
وصيرورتهما اسما واحدا وقضية كلام التسهيل وغيره سماعه بل صرح بعضهم بذلك ولا يرد على
قضية كلام المصنف لانه خلاف الثاني في نحو بعلبك لفقان اخوان احدهما بنا الجزئين ما الاول
فلما مر واما الثاني فشبهها له بما تضمن الحرف لخمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما عقيب
الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك الثاني اضعف من الاول الى فيتأثر الاول بالعوامل

عالم يعمل فان عمل كان ساكنا للنقل بالتركيب والاعلال والثاني خ ماله مصدر من الصرف ومضعه
فموت من حضرموت مصروف وهو مرمن ارام هو مرمنوع قال الرضي وبعضهم لا يصرف المضاف
اليه وان كان منصرفا قبل التركيب عنداد بالتركيب التصوري كما العندية واسكان ياء معدي كرب
هو ضعيف مبني على وجه ضعيف عند الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع
الصرف واما الاضافة فلانها ليست حقيقة بل بشبهة بالاضافة من حيث اللفظ ولو كانت الاضافة
حقيقية لانتصب ياء معدي كرب في النصب انتهى وقد ذهب بعضهم الى فتحها في النصب واسكانها
في الرفع والجر كقاضي القوم ولا يرد شيء من ذلك على قضية كلام المصنف لما علمت ان الثالث عند من المركب
المبني قولهم افعل هذا بادي بدا وبادي بدو وبادي بكو وذهبوا ايدي سبا وهو مشكل فان اصل بادي بدا بادئ
بديئ بوزن بديع خفف بان طرحت همزة بديئ بان قلبت همزة بادئ ياء مفتوحة واسكنت الباء
فوزن بدي بعد الحذف فعي واصل بادي بدي بادي بداء كصباح فصنع بهمزة بادي ما تقدم وهذه
همزة بداء ومعناها اول مبتدء من بدئ يبدئ بمعنى الابتداء وقيل من بدا يبدو اذا ظهر فهما في الاصل
مضاف ومضاف اليه والمضاف منهما منصوب على الحال وليس فيهما الا التخفيف الهمزة من اخرهما و
الاسكان في اخر الاسم وتخفيف الهمزة واسكان الاخر لا يوجبان البناء الا ترى انك لو خففت
وقلت في مبتدأ مبتدي وفي بداء بدي لم يختلف في انه باق على اعرابه وانما غايته ان كان معربا لفظا فصار
معربا بتقدير او كذلك ايدي سبا المعنى ذهبوا مثل ايدي سبا اين تسحق في تفرقهم ويتبدد هم في البلاد
حين ارسل الله عليهم العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في القوة والبطش بمنزلة
الايدي فحذف المضاف واعرب المضاف اليه وهو ايدي اعرابه ثم خففت الهمزة من سبا وسكنت الباء
في ايدي للتخفيف وذلك لا يوجب البناء قال ابن الحاجب في شرح المفصل لو قيل انه معرب على اصله
منصوب على الحال الا انهم سكنوا الباء من ايدي وبادي تخفيفا المجرى في كلامهم كثيرا فصار
كالاشتمال كما كان ذلك في قولهم اعط القوس باريها لكان اقرب الى الصواب الا انهم لما راوا السكان
الاول وهو في موضع نصب راوا صورة التركيب حكموا بالبناء والذي يمكن ان يقوى من حجتهم ثم يشهد
انه كثر استعمالهم ايدي سبا في التفرق الكثير وبادي بدا في الاول حتى صار معنى المضاف والمضاف اليه
شيئا معتادا فلا يفهم من ايدي سبا الا مشتتين ولا من بادي بدا الا اولا فكان بمنزلة بعلبك في
الدلالة على مدلوله من غير نظر الى تفصيل اللفظين فشتت سبا بعلبك في ان الاول كالجزء فوجب بناؤه

انتهى وما حكم به من كونه بمنزلة بعلبك هو ما قاله الزمخشري وجعل سيبويه بمنزلة خمسة عشر
قاله الرضي وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه لانضمن الثاني حرفا مثله ولو كان الامر على
ما قال الزمخشري لوجب ان يحال التنوين في بدي وبدا لان فيهما تركيبا بالعلمية ولم يسمع منونا
ولوجب تنوين سيبا لانه اسم رجل وليس اسم قبيلة انتهى وصرح ابن الحاجب في شرح المفصل بان من
عد بادي بدا وايدي سبا من المركب المبني وجعل الجزء الثاني منه معربا والاول مبنيا كمعدي كرب و
بعلبك ولم يتعرض لاسقاط التنوين قال بعضهم ويمكن ان يكون اسقاطه للتخفيف لطوله والمانع
في كلامهم كثيرا وقد ثبت حذفه في غير هذا الباب لهذه العلة نحو قولهم جاءني زيد بن عمرو لانه قد تبنى

التوابع

باب التوابع التوابع جمع تابع باعتبار غلبة الاسمية عليه والا فافاعل صفة لا يجمع على فواعل كما
فرع متلبس باعراب سابقه الذي هو فرع عليه في الاعراب اي يجلس اعرابه بحيث يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه المذكور وقوله كل فرع ليشمل المحدود وغيره تماما هو فرع عن غيره في الاعراب وفي العمل
او غيرهما وما بعد مخرج ما عدا المحدود وقد تبين بما يترتب على انحاء كل في الحد من الفساد والجزء
حد التوابع قول ابن الحاجب في شرح منظومته التوابع ما ثبت له الاعراب فرعا عن غيره او هو احد
من جملة في الكافية كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة وقال ابو حيان التوابع محصورة بالعد
فلا يحتاج الى رسم ولا حد ولذلك لم يحدها جمهور النحويين بتبيهات الاول المراد بالتوابع توابع
الاسماء اذ الكلام فيما يتعلق بها فلا نقض بنحو قوله فابن لي ابن النجاة ببعلبك اذ اتاك اللا للعون
احبس احبس وقوله لا ابوح بحب بثنة انها احذت على مواثقا وعهودا الثاني المراد بالاعراب
في اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني
هؤلاء الرجال وباعيد العاقل ولا رجل ظريفا الثالث افهم قوله سابقه وجوب تقديم المتبوع على
التابع وجوز الكوفيون تقديم عطف النسق بشروط احدها ان يكون بالواو وزاد هشام او
الفاء او ثم اواو لا الثاني ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز ان وزيدا وعمرو زيد
قائمان الثالث لا يؤدي الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان ثم زيدا عمرا ذاهبان
ولا ما احسن عمرا وزيدا الرابع ان لا يكون المعطوف مجرورا فلا يجوز مررت بعمرو وبزيد الخامس ان
لا يكون العامل تماما لا يكتفي بفاعل واحد فلا يجوز اختصم وعمرو زيد وخالف تغلب في هذا الاخير
فلم يشترطوا البصريون يقصرون ذلك على السماع ويثبتون هذه الشروط على الضرورة كقوله الا ايها ذا ان

٣٢٥ ذات عرف عليك ورحمة الله السلم الرابع قيل قد فهم من ذلك ايضا وجوب تقديمه على معموله
التابع فلا يتقدم معمول التابع على المتبوع لان المعمول لا يحل الا في موضع يحل فيه العامل الثاني
لا يتقدم على المتبوع وجوزه الكوفيون نحو هذا طعامك جل اكل ووافقهم الزمخشري في احد
الوجوه التي ذكرها في قوله تعم وقل لهم في انفسهم قولا بليغا قال يجوز ان تتعلق في انفسهم بليغا
والمعنى قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم اي عدهم بالقتل والاستيصال ونحو ذلك انتهى وهذا انما
يتأتى على رأي الكوفيين وسمي التوابع خمسة بالاستقراء ويمكن ان يقال لان التابع ان كان مقصودا
بالذات فيذان لم يتخلل بينهما عاطف وعطف نسق ان تخلل وان لم يكن مقصودا بالذات ان دل على
معنى في متبوعه وتأكيدا ان كان اعادة للاول لفظا او معنى والا فعطف بيان تنبيه اختلف
في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع
نسب الى سيبويه وقال الخليل والاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة وقال قوم العامل
فيها مقدر من جنس عامل المتبوع واما البدل فقال سيبويه والمحققون عامله هو عامل مبدل
منه اذ المبدل منه في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقال اكثر المتأخرين عامله
مقدر من جنس عامل المبدل منه قال ابو حيان وهو المشهور واما عطف النسق فقال الجمهور
عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وهو الصحيح وقيل الحرف وقيل مقدر بعد العاطف قال
بعضهم ولو قيل العامل في الكل هو المتبوع لكان له شواهد الاول من التوابع النعت وقدمه على
سائرها لان استعماله اكثر ولكونها اشد متابعة واوفر فائدة وكان الاولى ان يتبعه بالبيان ثم التوكيد
ثم البدل ثم عطف النسق لانها اذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك والتعبير بالنعت اصطلاح الكوفيين
وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة وهو ما اي تابع وهو كالجنس يشمل جميع
التوابع دل على معنى في متبوعه فصل اخرج ما عدا النعت واورد نحو اعجبني زيد علمه وجاء القوم
كلهم قال بعضهم بل كل التوابع يدل على معنى في متبوعها فان المعطوف يدل على كون المرفوع غير
يشاركه العين في كونه غير مقصود بالنسبة والتأكيد يدل على كون المتبوع ليس مجوزا فيه ولا مما
ذكر معه والبدل يدل على ان المتبوع غير مقصود وعطف البيان يدل على ان المتبوع هذا الاخير
المعين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة المقصودة ولا شيء من هذه الدلالات بمقصودة مطلقا
قيد للظرف اي كائن في متبوعه كونا مطلقا غير مقيد بزمان لتبنيه حصول المنعوت في الكلام قبل

الاول النعت

المتبوع

الثاني

قصد به اخراج الحال اذ الحال يدل على معنى كائن في ذي الحال في زمان نسبة حصول لذي الحال
ويرد على ان الحال خارجة من مبحث التوابع وايضا فقد تقدم ذكر التابع والمتبوع فيغني اخراجها
به قال بعضهم يصح ان يقال ذكر لبيان مدلول الصفة بحيث يتميز عن مدلول الحال اذ هذا
تعريف للصفة بتعيين مدلولها فقوله مطلقا وان كان مستغنى عنه في اتمام التعريف لكنه
محتاج اليه في تعيين مدلولها الذي قصد ضمن التعريف ولا خفاء في انه يخرج به سائر التوابع عن
التعريف اذ دلالتها على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة حصول المتبوع فيها وفي
بعض شروح الكافية ان مطلق قيد للدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به نحو القوم
كلهم واعجبني زيد علمه واعجبني زيد وعلمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة
بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد غلامه واعجبني زيد وغلامه وجاء زيد نفسه انتفت الدلالة وفيه
ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه وانه لا يتأتى هذه اللفظ مطلقا اذ مقتضى
هذا التوجيه ثابت مطلقا وانه يخالف ما حمله المصنف عليه ان ذلك في اعجبني القوم كلهم
باطلا لان تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في
متبوعه لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع تنبيهات الاول يرد على التعريف هذا الجسم
الطويل العريض العميق كذا فان المقصود فيه ان معنى الجسم لا الدلالة على معنى فيه وسيأتي بيانه
كلام وكذا نحو نفخة واحدة فان المقصود فيه تأكيد معنى والمتبوع لا الدلالة على معنى فيه فلا
تشملها التعريف مع انهما من افراد المعرف الثاني يرد على هذا التعريف ايضا الوصف بحال
المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فيه يدل على معنى في الغلام لا في الرجل فكان ينبغي ان
يزاد فيه او متعلقه واعتذر مع الاعتراف بما ولوية هذه الزيادة بان المراد بالمعنى في المتبوع اعم من
معنى فيه تحقيقا او تنزيلا والوصف بحال المتعلق لتنزل حاله منزلة حال المتبوع فان الرضي
قد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء بتنزيله منزلة حاله نحو مررت برجل مصحوبا
لحصول الفائدة بذلك وان المراد الدلالة على معنى في متبوعه ثم من دلالة الوصف وحده او
مع ضميمة المتعلق ولا خفاء في دلالته مع المتعلق على حال المتعلق وانما يتميز عن الوصف بحال الموصوف
مع ان كليهما للدلالة على معنى في المتبوع لاختلاف احكامها الثالث فائدة النعت التخصيص
هو تقليل الاشتراك في النكرات كما تقدم وجعلها اجراء والتوضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف كما في

بيان ج

فوائد النعت

العطف

٣٢ الرجل الفاجر او المذم نحو اعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم او الترحم نحو انا
عبدك المسكين او التعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين او التفصيل نحو
مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو بصدقة قليلة او كثيرة او التاكيد نحو نفخة
واحدة او الكشف عن الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق كذا قال بعض المحققين والفرق
بين النعت الكاشف والنعت المؤكد ان الاول مقرر والثاني مقرر وفرق بين التفسير والتبيين
وقيل الفرق بينهما ان المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يكشف عن تمام ماهية المنعوت
وهنا بحث وهو ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والجموع كاشف ليس بشيء
ان قلت كل من الامور الثلثة صالح لكونه كاشفا لانه مساو للجسم عند جمهور الاشاعرة قلنا لا
شبهة لاحد في ان المتكلم لم يقصد الا كشف المجموع لان المجموع معرف على انه هذا الجواب لا يجدي نفعا
الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه جرى على اجزائه
كما في قرا الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران والاغلب في النعت اشتقاقه اي كونه مشتقا وليس
شرطا فيه وفاقا لابن الحاجب وخلافا للجمهور في اشتراطهم ذلك وتاويلهم ما ليس بمشتق بالمشتق قال
ابن الحاجب ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت لا لتاكيد المنعوت وقوعه
نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على ان المعنى في المتبوع هو المشتق
كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق قال والاسماء التي وقعت صفات وهي غير
مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب وذي المضاف الى اسم الجنس نحو مررت برجل تميمي وذي مال
ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في نحو مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة
نحو مررت بهذا الرجل فانه هنا استعمل وصفا ان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوع هذا
وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة فتعين دلالة اسم الجنس التابع له على المعنى وهو حقيقة الذات وبيان
ماهية المشار اليه ومنها اسم الاشارة في نحو مررت بزيد هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا
اليه فثبت ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير
مشتقة انتهى والذين يشترطون الاشتقاق ياولون ذلك كله فيقولون تميمي ماول بمنسوب وذي مال
بصاحب واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه بتبيين الوصف
الجامد على ضربين فاشية وسمي في الفيافية ما ذكر ومنه الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال ص

وهو اما بحال موصوف ويتبعه اعرابا وتعريفها وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا او بحال متعلقه

كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع
غير ذلك من المقادير والسماع على ضربين اما غير شايع نحو مررت برجل اسد وحمار قال المبرد وهو
بتقدير مثل اي مثل اسد او مثل حمار وقال غيره هو ما قل مجيئه او بلد واما شايع كثير وهو الوصف
بالمصدر نحو جائني وجل عدل ورضى وهو عند الكوفيين على التاويل بعادل ومرضي وعند البصريين
على تقدير ذو عدل وذو رضى قال ابن هشام في رسائله والمشهور ان الخلاف مطلق فمال
ابن عصفور وهو الظاهر انما الخلاف حيث لم يقصد المبالغة فان قصدت فلا نفاق على انه لا تاويل ولا
تقدير انتهى ومحل الوصف بالمصدر ما اذا لم يكن في اوله ميم فان كان كذلك كمسير لم ينعت به لا باطراد
ولا بغيره نبه عليه بعضهم وهو اولى النعت اما بحال موصوفه اي بحال قائمة بموصوفه نحو مررت برجل
حسن فالحسن حال قائمة بالرجل ويسمى نعتا حقيقيا ويتبعه اي يتبع النعت الذي هو بحال موصوفه
موصوفه اعرابا رفعا ونصبا وجرا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لاتحاد
فيما مسند اليه وقيام النعت بالموصوف وليس المراد اجتماع هذه العشرة كيف وهي انواع متضادة الافراد
وانما المراد انه لا بد من كل نوع من واحد من الرفع والنصب والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدهما ومن الافراد
والتثنية والجمع احدها ومن التذكير والتانيث احدهما فلا بد في النعت الذي هو بحال موصوفه من ربعة
من هذه العشرة تنبيهان الاول قال بعضهم ذكر الاعراب لا حاجة اليه لظهور العلم به من كونه تابعا الا
ان يقال اراد جمع الامور التي تعتبر التبعية فيها ليستضبط معها الثاني محل ما ذكر حيث لم يمنع مانع من التبعية
كما في الملتزم افراده وتذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول
كامرئ صبور وجريح او تانيثه كرجل ربعة وهمزة وامرأة ربعة وهمزة ولا يشكل شيء من ذلك على
قضيته اطلاق المصدر لانه من شاذ واما قولهم برمة اعشار وثوب اسمال وبرمة اعشار فلان
البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحدة منها سمل اي خلق والبرمة
مركبة من اشياء كل واحدة منها شبيهة فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاء وصفه بها جريا
على ذلك كون افعال جمع قلة محكمة حكم الواحد قال تعالى لنفسيكم تما في بطونه والضمير للانعام وقال
سيبويه افعال للواحد لا جمع او بحال متعلقه اي بحال قائمة بمتعلق موصوفه وهو ما بينه وبين الموصوف
علاقة نحو مررت برجل حسن غلامه فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف وتبين المراد
بحال الموصوف وحال المتعلق ما جعل حالا للموصوف ولو تجوزا الاول وما جعل حالا لغير الموصوف بحسب

الوصف بحال الموصوف

دلالة

دلالة التركيب ان كان قائما بزيد في الثاني فنحو مررت بزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف
وان كان ليس المراد بالحسن الا وجهه ونحو رايت زيدا الحسن وجهه نصب او ذانه من قبيل الوصف
بحال المتعلق وان كان الحسن قائما بزيد ويتبعه في يتبع النعت الذي هو حال متعلق موصوفه
موصوفة في الثلثة الاول اي جمع اي وفي الاعراب باوجه الثلثة والتعريف والتنكير وفي الحقيقة انما
يتبعه في اثنين من خمسة واحدة من اوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وانما في الخمسة البواقي وهي
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ففيه تفصيل فان رفع اي النعت الذي هو حال متعلق
موصوفه ضمير الموصوف بان حول الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف وجر المتعلق بالاضافة ان كان
معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة ويسمى تجاريا ايضا لانه جار على الموصوف لفظا وهو قائم حقيقة
بمتعلقه فهو موافق فيه ايضا كما انه موافق في الثلثة الاول فهو كالنعت بحال موصوفه لانه رافع ضمير
الموصوف كهو الا ان ذلك اصالة وهذا تحويلا نحو جاءني امرءة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا
بالتمييز وجاءني رجل ان كريما الاب بالاضافة او كريما ان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاب بالاضافة او
كرام ابا بالتمييز والا يرفع ضمير الموصوف ويرفع المتعلق وهو كالفعل الحال عنه وينصب ما يطابق
في التذكير والتانيث المرفوع لا المنصوب نحو جاءني رجل حسنة جاريته كما تقول حسن جاريته وجاءني
امرءة قائم ابوها كما تقول قام ابوها او جاءني رجل غالية او فال داره كما تقول غلا داره وعلا الا لان
الدار مونث لفظي وقد تقدم ان الفاعل اذا كان مونثا لفظيا ظاهرا جاز في فعله التذكير والتانيث
والتانيث ارجح ولقيت امرءتين حسنا عبداهما كما تقول حسن عبداهما ولقيت امرءتين قائما او قائمة في
الدار جاريتهما كما تقول قام في الدار جاريتهما او قامت في الدار جاريتهما لما مر من ان الفاعل اذا كان
مونثا حقيقيا ظاهرا مفصولا عن الفعل بغير الا جاز في فعله التذكير والتانيث والتانيث ارجح ونحو
مررت برجلين ابواهما قائم كما تقول قام ابواهما وبرجال قائم اباؤهم كما تقول قام اباؤهم ولا تقول
قائمين ابواهما ولا قائمين اباؤهم الا على لغة اكلوني البراغيث لكن يرجح قيام اباؤهم على قائم اباؤهم
واذا وضع النعت الضمير البارز كان حكمه حكم الرافع للمتعلق فتقول جاءني غلام امرءة ضاربته هي او امة
رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما او غلام رجال ضاربهم
هم كما تقول ضربهما وضربهم ولا تقول ضاربا هما ولا ضاربوهم الا على تلك اللغة ويترجحنا

الى ان الارجح هو الافراد وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم
وجاءني غلمان رجال ضواربهم فالتكسير ارجح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه
وبرجلين قاعد غلمانهما وجاءني غلام رجال ضاربهم او غلام رجال ضاربهما فالافراد ارجح و
اتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع التلامتة تشتمل على فوائد الاولى قال في البسيط
الاسماء في الوصف على اربعة اقسام ما يوصف وهو وصف به وهو اسم الاشارة والمعرف بال والمضاف
الى واحد من المعارف اذا كان مشتقا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو توابع الكنى واللقب
عند سيبويه وما اوغل من الاسماء في شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما الحق بقول الشيخ
اضمرت في القلب هوى شاذن مشغل بالنحو لا ينصف وصف ما اضمرت يوما له فقال في
المضمر لا يوصف وما يوصف ولا يوصف به وهو الاعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجملة
وقال ابن هشام في تذكرة المعارف قسام قسم لا ينعت بشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد
هو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال وبمضاف الى ما فيه
ال وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو شيئا احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبمضاف وبالاشارة والثاني
المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة انتهى وبقي ان اسم الاشارة وما فيه ال ينعتان
بالموصول ايضا والعلم ينعت بالموصول وبالمضاف اليه ولعله ادخله تحت ما فيه ال الثانية
اذا تعددت النعوت لغير واحد فان اختلف معنى النعت ولفظه وجب التفريق بالعطف بالواو ونحو
مررت برجلين كريم وبخيل وبرجال شاعر وكاتب وفقيه وان اتحد استغني بالتثنية والجمع عن
التفريق نحو مررت برجلين كريمين وبرجال كرماء وغلب بالتذكير والعقل وجوبا عند الاجمال كمررت
بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأتين صالحين والتغليب بالعقل خاص بجمع المذكر تقول مررت
برجال وافراس سابقين ومنع سابقات واختيار عند التفصيل فتقول على التغليب مررت بعبيد
افراس سابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات الثالثة اذا تعدد العامل فان اتحد عمله ومعنى
ولفظا او جنسا جاز الاتباع مطلقا فتقول فيما اتحد عمله ومعنى ولفظ ذهبت بزيد وذهب بعمرو
العاقلان وهذا زيد وهذا عمر والفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الفاضلين ومررت بزيد و
مررت بعمر والكريمين وفيما اتحد معنى وعملا وجنسا جاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد و
ذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا وابصرت خالدا التاجرين وسقت الى خالد وسقيت له زيدا الكاتبين وخصص

بعضهم ذلك بنعت فاعلى فعلين وخبري مبتدأين وليس بشئ وان عدم الاتحاد في المعنى والعمل و
اللفظ كجاء زيد ورايت وانى في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا وفي المعنى واللفظ كجاء
زيد ومضى عمرو وفي العمل واللفظ كهذا مولم زيد وموجع عمرو وجب القطع اما بالرفع على اضمار
مبتداء او بالنصب على اضمار فعل لائق ويمنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى
على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح واذا
اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شئ واحد فتنزل منزلة العامل
الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول وان كان العامل واحدا جاز
الاتباع والقطع ان لم يختلف العمل نحو قام زيد وبكر العاقلان وان اختلف تعين القطع نحو ما اختلف البشر
الى المتبوعين من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان ام اتحد نحو خاصم زيد عمرا الظريفان هذا مذهب
البصريين وقال الفراء يتبع الاخير عند الاتحاد والكسائي الاول وابن سعدان ايهما شئت والرابعة يجوز
الاتباع والقطع في نعت غيرهم ان لم يكن ملتزما ولا مؤكدا فالبوس ولا نرحما نحو الحمد لله الحميد او هو
وامر الله حمالة الحطب اي اذم والمقيمي الصلوة اي امدح واللهم الطف بعبدك المسكين اي ارحم على راي
الجمهور بخلاف نعت المبهم كمررت بهذا العالم او النعت الملتزم ومثلوا له بالشعري العبور والاولى ان يمثل
بالنعاء الغفير والمؤكد نحو الهمزتين فلا يجوز فيها القطع فان كان لنكرة اشترط في جواز القطع تاخره عن
نعت اخر فاختيار الكوفيين في الدر ائر لنا على حال الناقة مال ودوهمة وان لم يتاخر عن نعت اخر لم يجز
القطع الا في الشعر وان تعددت المنعوت لواحد فان تعين متبوعه بدونها اتبعت كلها او قطعت اتبع بعض
وقطع بعض بشرط تقديم المتبع كقولها لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلين بكل
معترك والطيبون معاقد الازر يروى برفع النعتين ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وبالعكس تنبيه
اذا قطع النعت خرج عن كونه نعتا قاله ابو هشام واطلاق النعت عليه مجاز فمن باب اطلاق الشئ على ما
كان عليه الخامسة يجوز تعاطف المنعوت متبعة كان او متبوعة مقطوعة قال ابو حيان ويختص بالواو
نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الخره ولا يجوز بالفاء الا اذا دلت على الحداثة
واقع بعضها اثر بعض كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم اي الذي صبح فغنم فاب وقال ابن
عصفور اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والاجاز بجميع حروف
العطف الا حتى ولم اسمع قد قيل النعت اما او الا افادة شك او تنويع او نحوها فيجب تكرارها مقرونة

حكم تعاقب النعوت على المنعوت

بالواو ونحو لا بد من ضاربا اما ابيرا واما عميرا كقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية فان لا يجب تكرار الثانية بخلاف حذف المنعوت بكثرة ان علم وكان النفت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل نحو والثالثة الحديدان اعملا سابغات اي دروعا سابغات وبعض ما قبله من مجرور ومن نحو منا ظعن ومنا فريق اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او نفي نحو ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع الحذف غالبا الا في الضرورة ومن غير الغالب قوله تعالى ولقد جاءتك فوز نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا يدخل على معرفة وان لم يكن بعض ما قبله من مجرور ومن امتنع الحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من اذمى البشرى بكفي رجل كان او يجوز حذف النفت بقلة من العلم به كقوله تعالى ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك او ان يقيها لا يخرجها عن كونها سفينة الا ان جئت بالتحاي الواضح والا لكفر وامفهوم ذلك فلا يقيم لهم وزنا الفصل الثاني من التوابع المعطوف بالحروف وسمي عطف النسق بفتح السين اي العطف الواقع في الكلام الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان مستوية ووجه المناسبة ان حروف العطف يجعل التابع والمتبوع مستويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة واما النسق باسكان السين فهو وصف النسق الكلام اذا عطف بعضه على بعض كذا في الصحاح قال بعض الائمة والتعبير بعطف النسق اصطلاح الكوفي وهو المتداول والبصريون يعبرون بالنسق انتهى وهو تابع وهو كالجنس ليشمل جميع التوابع وقوله بواسطة الواو والفاء او ثم او حتى او ام او او بل او لا او لكن اخرج ما عدا المحدود ولا يرد التوكيد والبدل المفردان بان بحروف العطف لان البتة ليست بواسطة الحرف بل هي حاصلة فيهما وان لم يوجد حرف وبهذا قال بعضهم اطلاق العطف في هاتين الصورتين اطلاق مجازي تنبيه عد المصنف حروف العطف عشرة اما على النحاة بناء على انها غير عاطفة كما سيأتي بيانه في حد بقية المفردات انشاء الله تعالى وليس منها ليس خلافا للكوفيين ولا الا خلافا للاخفش والفراء ولا اي خلافا لصاحب المسوف في قالوا واطلاق الجمع بين المعاطفين من غير اراءة على ترتيب في عدده خلافا للفراء وهشام وتغلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها بمعنى الترتيب فالفعل في نحو جاء زيد وعمرو يحتمل ان يكون حصل من كل منهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل في الواو على واحد منها وانما دل على مطلق الاجتماع في الحكم ومن ثم يعطف بها التي على مصاحبة نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابقة نحو ارسلنا نوحا الى قومه وعلى لاحقة جمعنا كم والاولين فهذه ثلاث مراتب وسمي

الفصل الثاني المعطوف بالحروف

العطف

مختلفة

مختلفة في الكثرة والقلة فجهتها للمصاحبة اكثر والمترتب كثير والعكس الترتيب قليل فيكون عند الامام
او التجرد من القرائن للمعية باو بجهتية والمتاخر بحسبان والمتقدم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو
تحقيق للواقع لا قول ثالث قاله في التصريح وفيه رد لقول ابي حيان من ان قول ابن مالك كون الواو للمعية
راجح وللترتيب كثير والعكس قليل ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو ثالث خارج عن القولين
فيجب طرحه تنبيه انفرد الواو من بين سائر احرف العطف بسبعة عشر حكما احدها احتمال المعطوف للمعية
الثلثة السابقة الثاني اقترانها بما نحو اما شاكر واما كفور الثالث اقترانها بلا ان سبقت نفي او شبهه
المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا ما الخصم زيد ولا عمرو انما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي
وانما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات
فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد من اللبس الرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف
المفرد الذي يبنى على الاجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه وزيد قام عمرو وغلامه
زيد اضرب عمرا ولغاة الثامن عطف العقد على النيف الثامن عطف الصفات المفرقة مع اجتماع موصوفها
كقوله بكيت وما يبكي رجل حزين على ربعين مسلوب وبال التاسع عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق
ان الزبيرية الاذرية فضلها فقد اراني مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس فتنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما
له يوم الرجل خامس قال ابن هشام في المغني وهذا البيت يسئل اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا
الجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الرجل خامس له وح فيكون يوم الرجل هو ثامن
له بالنسبة الى اول يوم انتهى ونقل الدماميني عن بعضهم لذلك قصة على ان الاقامة كانت ستة العاشر عطف
ما لا يستغني عنه كاختصم زيد وعمرو في ذلك اذ لا تقول جلست بين زيد ومن ثم وعمرو قال الاصمعي في قوله امرر على المير
بسقط اللوى بين الدخول فحومل وليس بانه على حذف مضاف والتقدير بين اهل الدخول فحومل وبان
الدخول مشتمل على اماكن والتقدير بين اماكن الدخول واماكن حومل منهو بمنزلة اختصم الزيدان والعمران
قال ابن هشام وينبغي ان يستثنى من هذا الحكم ام المتصلة فيخوضوا على انها تدخل فانها عاطفة ما
لا يستغني عنه انتهى واذا لك الى العطف فذلك بالفاء ثم واو قاله والاخفش الا الفراء رايت رجلا
يقول اختصم عبد الله فرجل العاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس الاول نحو واغفر
لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم و
منك ومن نوح وقد ذكرتها في هذا المحكم الاخير كما ذكرتها في الناس حوله بنيا وقدم الحاج حتى المشاة فانها

عاطفة خاصا على عام الثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله
اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اى وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين
وقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان اى واعتقدوا الايمان والجامع بينهما الملازمة والالفة
لولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن فصاعدا الثالث عشر
عطف الشئ على مرادفه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة
لا نرى فيها عوجا ولا امتا وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم ابن مالك ان ذلك يأتي قال وان
وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما قال ابن هشام في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد
بالخطيئة ما وقع خطأ وبالاثم ما وقع عمدا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلم الخامس عشر عطف ما اقتضته الاولى اذا كان المعطوف ذا مغايرة نحو احفظوا
على الصلوات والصلوة الوسطى السادس عشر جواز فصلها من معطوفها بظرف او معدية نحو من
خلفهم سدا السابع عشر جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف امسيت اى كيف تصبح وكيف تمسي
الواو وبذلك نظر ففي المغني حكى ابو الحسن عطفه درهما ودرهمين ثلثة وخرج على اضمار او ويحتمل ابدال
الاضراب والفاء للجمع والتعقيب والترتيب وسيأتي الكلام عليها في المفردات وثم وبقال فثم
بابدال الثاء فاء كقولهم في جدث جدف وثمة بالحائها تاء ساكنة ومفتوحة فتختص حينئذ بعطف
الجمل للجمع والترتيب والمهلة وفي كل خلاف اما الجمع فزعم الاخفش والكوفيون انها قد تخلف بالواو
زايدة فلا تكون عاطفة البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقوله ذهبوا فجاءوا اى فاذا اصبحت
اصبحت ذا هوى ثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرج الآية على حذف الجواب اى لجاؤا الى الله و
استغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء وتعينت للزيادة دون ثم لانه قد عهد زيادتها
بخلاف ثم واما الترتيب والمهلة فخالف فيهما قوم في اقتضائها اياهما متمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس
واحدة ثم جعل منها زوجها وبدء خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم
سواه ونفخ فيه من روحه والى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى والاهتداء سابق على ذلك
وبقوله تعالى ذلكم وصيكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب وقوله ان من زاد ثم زاد بؤسا
ثم قد زاد قبل ذلك واجيب عن الكل بان ثم فيها للترتيب الاخباري لا الترتيب الحكمي قال ابن هشام وفيه

هذا الجواب انفع منه لانه يصح الترتيب فقط لا المهلة اذ الاثر حتى بين الاجزاء والجواب الصحيح
ما قيل في الآية الاولى ان العطف على مقدر من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها وفي الثانية او
سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية وفي الثالثة ان المراد ثم قام على الهداية لان الغفران موقوف
على الغاية وفي الرابعة ان بينا على عطف على ما تقدم قبل شطر السورة من قوله ووهبنا له اسحق و
يعقوب وفي البيت ان المراد ان الجداة السود من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الدمينة
قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى كعلت
برسول الله عدنان تنبيه قد تقع ثم موقع الفاء فتكون للجمع والترتيب بلا مهلة كقوله كمثل الزبرج
تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذا المعنى جرى في انابيب الرمح بعقيب الاضطراب لم يرتح عنه
قاله غير واحد قال بعضهم وانه لا ترتيب فيها ايضا لان الاضطراب الجري بعقب في زمان واحد واجيب بان
الترتيب يحصل في خطاب لطفه وحتى للجمع مع الغاية بان يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة او نقصان
ينقطع الحكم عنده والتدريج هنا بان يقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ الغاية ولهذا وجب ان يكون
ما هو جزء من المعطوف عليه او لتقدير كما سيأتي في بيانه وحد بعضهم المفردات اثم بينهما الاول لا يعطف حتى
الجملة الا بشرط معطوفها ان يكون جزء مما قبلها او كجزء منه ولا يأتي في ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح
زعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة
بحتى على سريت بهم قاله ابن هشام والمعنى الثاني اذ عطف بحتى على مجرور وقال ابن عصفور تجر اعاد الجار
فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقال ابن الخباز يوجوب في الكل وفصل ابن مالك فقال ان
لم تعين للعطف وجب الاعادة نحو اعتكفت في المسجد حتى في اخره وان تعينت له فلا لحصول الفرض نحو
عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جودي لنا فاض الخلو حتى ما يبردان بالاساءة دينا قال ابن هشام و
هو حسن وجزم به في الجامع ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة وفي البيت محتملة الثالث العطف
بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورأيت القوم حتى اباك ومررت
بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وما بعدها على اضمار عامل وام نوعان متصلة ومنفصلة و
سيأتي بيانهما والجمهور على ان العاطفة انما هي متصلة واما المنقطعة فهي حرف ابتداء كبل ويختص بالجمل فلا
تقطع المفردات واما قولهم انها لابل ام شاء فتقديره انها لابل ام هي شاء وخرج ابن مالك اجماع النحويين
فقال انها تعطف المفردات وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره واستدل بقول بعضهم ان هنا لابل ام

شاء

شاء بالنصب قال ابن هشام فان صحت روايته فالاولى ان تقدر لشاء ناصبا اى ام اى شاء وذهب ابن جنى
الى ان المنقطعة المعطف ايضا وهو ظاهر كلام المصنف فى حديقة المفردات كما سنبينه ان شاء الله تعالى وتوسط لمعان
احدها الشك من المتكلم نحو قالوا لبثنا يوما او بعض يوم الثانى للابهام على السامع نحو انا او اياكم
لعلى هدى او فى ضلال مبين وقول الشاعر نحن او انتم الاولى الفوا الموق فعد اللغالين وسحت
الثالث التخيير بين المتعاطفين بان يمتنع الجمع بينهما نحو تزوج هندا او اختها الرابع الاباحة بان لا يمتنع الجمع
نحو جالس العلماء او الزهاد الخامس الجمع المطلق كالواو نحو قوله جاء الخلافة او كانت له قدرا
الى ربه موسى على قدر السادس الاضراب بكل نحو والله لاسلمنا له مائة الف او يزيدون قال الرضى وانما
جاز الاضراب فى كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس مع كونه تعالى عالما بانهم
يزيدون ثم انه تعالى اخذ فى التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره اى ارسلنا الى جماعة يجوز الناس مائة الف
وهم كانوا يزيدون زايدين على ذلك السابع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك فى بعض
كتبه وعدل عنه فى بعضها فقال التقسيم تارة يجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة
فان جمع كل منها نفر بها مصحوبا بغيره ومثل بنحو ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وقالوا كونوا هودا او نصارى
قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فى التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
قوله كما الناس مجروم عليه وبجار ومن مجيئه بلا قوله فما لوالة قتلان لا بدمنها صدرت
اشرعا وسلسل انتهى وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذا المعنى وقالت اليهود كونوا هودا او نصارى وقالت النصارى كونوا
وقال بعضهم بجوز ذا وفيها التفصيل الاجمالى وقالوا انتهى بانا الاول لم يذكر المفهوم والاخير
بل قالوا لاى احد الشيئين او الاشياء وقال ابن هشام وهو التحقيق وقد يخرج الى معنى بل والى معنى الواو
واما بقية المعانى فمستفادة من القرائن الثانى قال ابو البقاء او فى النهى يقتضى اذن فى الاباحة فيجب اجتناب
الامرين كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فلا يجوز فعل احدهما فلو جمع بينهما كان فعلا للمنهى عنه
مرتين لان كل واحد منهما احدهما وقال غيره او فى مثل هذا بمعنى الواو وتفيد الجمع وقال ابن الحاجب جاء
بمعناها وهو احد الشيئين واما مجىء التعميم من النهى الذى فيه معنى النفى والنكرة فى سياق النفى المعنوى
لان المعنى قبل وجود النهى تطع اثما او كفورا اى واحدا منهما فاذا جاء النهى ورد على ما كان ثابتا انتفى المعنى
فيصير المعنى ولا تطع واحدا منهما فالتعميم فيها من جهة النهى الداخل وبنى على بلها قال وهو معنى قول بل

للاضراب وسيأتي الكلام فيها في حديقة المفردات ولا لنفي حكم ما تليها والعطف بها ثلثة شروط
احدها ان يتقدمها اثبات نحو جاءني زيد لا عمرو او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان هذا ليس
من كلامهم قال ابو حيان وهذا شهادة على نفي وقد ذكر ذلك سيبويه وكفاك به وظن به انه لم يذكر الا او
هو مسموع منهي وهذا الشرط يعلم من معنى لا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو
فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد
للنفي الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف
جاءني رجل لا امرأة نص عليه على هذا الشرط الشلوبيني في تتابع الفكر والابدي في شرح الجزولية وتبعهما
الشيخ ابو حيان وقال ابن هشام وهو حق فلا تمنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاج
اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو ويرد منعه قولهم نفعك جدك لا كدك وقول العرب الهيس
كان دثارا حلقت بلونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل فدثارا اسم زلمي وتنوفى تثنية والقواعد جبال
صغار ولا لتعليق حكم ما تليها وابطال نقيضه لما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو لا هو زيد لا لكن عمرو
فيستفاد من ذلك تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الاهانة واثبات المجيء والامر بالاهانة لعمرو والعطف
ثلثة شروط ايضا احدها ان يتقدمها نفي او نهي كما مر فان قلت قام زيد لا بل قعد جئت بلكن خروجا وابتداء
فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين فان اقترنت
بها نحو ما قام زيد لكن عمرو وفيه اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة
جملة حذف بعضها على جملة صحيحة مجموعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو لكن قام عمرو وفي لكن
رسول الله ولكن رسول الله كان وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالفة لها في الايجاب
والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور
ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة قال وعليه ينبغي ان يحمل مذهب سيبويه الرابع لابن كيسان ان
لكن عاطفة والواو زائدة وغير لازمة الثالث ان يليها مفرد فان وليها جملة فهي حرف ابتداء لا عمل لها
الا استدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين ويكون بعدها
كقولهم ما هي انا ابن درقاء لا يخشى بوادره لكن وقايع في الحرب ننتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حيث
اقترنت بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه تبعه فهب يونس الى ان لكن لا
تستعمل قبل المفرد الا بالواو وانها هي العاطفة كما مر قال وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام

سعد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة العطف الا بالواو لكن
وهذا من شواهد عدالته وكمال امانته لانه يخبر العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل بما لا
يعتقد انه مما استعملته العرب انتهى وتبعه ابن مالك على ذلك الا انه جعل العطف من قبيل عطف الجمل
كما تقدم بيانه وعلله في قوله ان سيبويه يخبر العطف بها غير مسبوقة بواو فنظر فقد تقدم ما حمل عليه
ابن عصفور كلام سيبويه وقد يعطف الفعل الماضي والمضارع على اسم مشابه له في المعنى كقوله
تقم فالمغيرات صبحا فاثرن وقوله صافات ويقبضن فعطف في الاولى اثرن وهو فعل ماض على مغيرات
وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل والذي اثرت والثانية يقبضن وهو مضارع
لانه في المعنى يصففن ويقبل والذي حسن ذلك تاويل اثرت بمغيرات ويقبضن بقابضات او بالعكس
يعطف الاسم المشابه للفعل في المعنى على الفعل الماضي والمضارع كقوله يا رب بيضا من العواهج ام حبي
قد حجبتي وداج فعطف داج على حجي وهو ماض لتاول داج بدوج او حجي بحجب والعواهج بعين نهلة
جمع عوهج وهي الاصل الطويلة العنق من الظبي والنوق والمراد بها هنا المرئة الناقة الخلق
وقول الاخر يات يعيبها بضرب بائر يقصد في اسوتها وجائر فعطف جائر على يقصد وهو مضارع
لتاول جائر بجور ويقصد بقاصد وجعل من ذلك ابن مالك قوله تعم فيخرج الحي من الميت ويخرج
الميت من الحي وقدر المخترع عطف يخرج على فالق في التصريح ولكل منهما مرجحان فيرجح
قول ابن مالك لسلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ويرجح قول المخترع
عدم التاويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين تنبيه قال بعضهم في تطير هذا الموضع اقتضى
اقتصاره في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز
كعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس انتهى وفي اقتضاء ذلك نظر هذا وعطف الاسمية على
الفعلية وعكسه فيه ثلثة اقوال وتقدم الكلام عليها في باب الاشتغال واما عطف الخبر على الانشا
وعكسه فقال في المغني منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه وكتاب التسهيل وابن
عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة انتهى قال البدر الدماميني
في التحفة وحاول الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين النحاة والبيانيين فقال ما
حاصله ان البيانيين متفقون على منعه وبعد نظر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين
لانه عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة انتهى وتقدم الخلف في جواز تخالف المعطوفين عطف

ولا يحسن العطف على المرفوع المتصل بارزا او مستترا الا مع الفصل بالمنفصل او فاصلا ما او بتوسط لا بين العاطف والمعطوف نحو خرجت انا وزيد ويدخلونها ومن صلح وما اشركنا ولا اباؤنا

الماضي على المضارع وبالعكس ومنعه الجمهور الا اذا اتفقا زمانا كقوله تعالى بقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وقوله تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا واجاز الرضي مطلقا قال ولم يقع فيه ولا يقع غدا وبالعكس وهو ظاهر عبارته ابن مالك في الخلاصة وهو الحق فان قلت الامثلة المذكورة ليست من عطف الفعل على الفعل بل من عطف جملة على جملة قلت اجيب بانه لما كان الغرض انما هو عطف الفعل لاتحاد فاعل الفعلين صح كونها من عطف الفعل ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا لانه لما كان كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى من حيث انه فاعل وهو كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة كرهوا العطف عليه فلم يحسنوه الا مع الفصل بينه وبين ما عطفه تابعه بتوكيده بالضمير المنفصل ليكون كانه معطوف عليه في الصورة وان كان العطف في الحقيقة على المتصل او مع فاصلا ما اي فاصلا كان او مع توسط لا النافية بين العاطف وهو الواو والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين ولم يلتزموا التاكيد مع ذلك للطول الذي يكسر من صورة العطف ومثل للثلثة الاشتراك على ترتيب اللف فقال نحو خرجت انا وزيد فزيد معطوف على التاء وهو ضمير مرفوع متصل بارز وحسن العطف للفصل بينهما بالضمير المنفصل ونحو اسكن انت وزوجك الجنة ومثله الفصل بتوكيد منفصل كقوله ذعرتم اجمعون ومن يليكم برويتنا وكنا الظافرين بها او نحو قوله تعالى يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها وحسن لوجود الفاصل بينهما او هو الهاء وقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا وهو حسن لتوسط لا بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا وتمام الايحسن ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صكت ابو بكرة عمر لذلك قيل هو مرجح بالمعنى وقول بعضهم سواء العدم فتوا صفة لرجل هو بمعنى مستو وفيه ضمير مستتر يعود على رجل والعدم معطوف على ضميره ولا يقاس على هذا خلافا للكوفيين وانهم بتقييد المسئلة بالضمير ان العطف على الظاهر بظاهر او ضمير جاز بدون فاصل بالمتصل ان المنفصل مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر نحو ان العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد والمرفوع ان المتصل المنصوب يحسن العطف عليه وان لم يفصل لانه لا ينزل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والايوان والمضمر نحو رايته واياك كما يعطف على الظاهر كذلك نحو رايت زيدا وعمرا ورايت زيدا واياك ومنع لا بد منها لاخبرة لامكان الا تقول نحو رايتك وزيدا لعمرو وبقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من

قبلكم

قلكم وإياكم هذه نتمة ما ذكره من احكام العطف ويعاد الخافض وجوبا حرفا كان او اسما على
المعطوف على ضمير مجرور نحو مررت بك وبزيد وقوله تعالى نعبد الهك واله ابائك وانما وجب ذلك لان
اتصال الضمير المجرور بمجاورة اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من مجاوره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه لئلا يكون العطف
على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز ان عطف الضمير على المجرور الا باعادة الجار نحو مررت بزيد
وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به ولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة الخافض ولا يعاد الخافض لا سيما اذا لم يشتركا في العامل نحو ما في الدار
لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد لانه لا يمكن ان يكون هنا بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينة امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان الدار
نحو حائط غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز على الجواز لو قامت قرينة الحال
على المقصود قاله الرضي رحمه الله ووجوب اعادة الخافض في ذلك مذهب البصريين وذهب الجرمي والزياد
الى عدم وجوبه ان اكد الضمير بالمنفصل نحو مررت بك انت وزيد والفراء ان اكد بالظاهر نحو بك نفسك و
زيد بل هو مع مخالفة القياس ليس بمسموع وذهب الكوفيون ويونس والاخفش الى عدم وجوبه في ذلك
مطلقا ووافقهم ابو علي الشلوبين وصحاب ابن مالك وابو حيان وجرى عليه ابن هشام في بعض كتبه لشهرة
ذلك في فصيح الكلام قال ابن مالك في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الفصيح مثبتا وقال في شرح الكافية من مؤيدات الجواز
قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فجر المسجد بالعطف على الهاء لا بالعطف على سبيل
لاستلزامه الفصل بالاجنبي بين جزئي الصلة وتوهي هذا المحذور وحمل ابي علي الشلوبين على موافقة
الكوفيين في هذه المسئلة وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا ومن مؤيدات الجواز ايضا قراءة حمزة
واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بخفض الارحام وهي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري ومجاهد
وقتادة والنخعي والاعمش ويحيى بن وثاب وابي رزين ومثل هذه القراءة قول بعض العرب ما فيها غيره
وفرسه واله قطرب بجر فرسه ومثله ما انشده سيبويه من قول الشاعر فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا
فاذهب فما بك والايام من عجب انتهى وقال ابنه في شرح الخلاصة لا يبعد ان يوجه هذه المسئلة ان
او العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الخافض غير جائز في القياس وما ورد منه في السماع محمول على شذوذه

اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة وكقولهم امر بيني فلان الاصالح فطالح وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على ما ابرا اليه سيبويه من ان الجر فيه بعد كم باضمار من لا بالاضافة انتهى تنبيهات الاول محل الخلاف اذا كان المعطوف على الضمير المجرور ظاهرا فان كان ضمير نحو مررت بك وبه وجب اعادة الخافض اتفاقا الثاني يستثنى من القاعدة المذكورة مسئلة لا يجب فيها اعادة الخافض قال البدر الدماميني في المنهل لنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض لفظا حال السعة واجماع ومثالها قولك شجاعة زيد عجبت منها وانه يحتمل اذ حذف الجار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر الثالث قيل ينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالاضمار حتى لو لا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها نحو لولا الله وزيد فلو وقف على قولهم انك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر قاله المرادي في شرح التسهيل وفي المغني لابن هشام عند الكلام على اشتراط الاضمار في بعض المعمولات من الوجه عندي قول بعضهم في لولاي وموسى ان موسى يحتمل الجر وهذا خطأ لانه لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الخافض لان لولا لا تجر الظاهر فلو عيد لم يعمل الجر فكيف ولم تعد وهذه مسئلة يحتج بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه ثم مرفوع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرورا لغير العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد

لا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على القول الحق من سبعة اقوال في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرا اي في صورة تقديم المجرور والمعطوف عليه وتاخير الواو او المنصوب والاثبات بالمعطوف على ذلك الترتيب فان العطف على معمولي عاملين مختلفين جائز في هذه الصورة فقط وهو رأي الاعلم وابن الحاجب وعزي الى الاكثرين وعلل الاعلم الجواز باستواء اخر الكلام واوله في تقديم الخبر عن المخبر عنها حتى لو استويا اخر الكلام واوله نحو زيد في الدار والحجرة عمرو لم يجز قال الرضي ويلزمه بتجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج وبكر اخوك استواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وعلله ابن الحاجب بان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها انتهى ولم يلزمه فالزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم

للعشرة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على معمولي عاملين مختلفين مخالفا للاصل
فهلا تاولوها الماضون مطلقا حتى لا يكون تحكما لقول الثاني الجواز مطلقا حكاه الفارسي عن جماعة
وابن الحاجب عن الفراء وتمسكوا بقوله تعالى ان في السموات والارض لايات للموقنين وفي خلقكم وما يبث
من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق
فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات لقوم يعقلون والاولى منصوبة جملا لانها اسم ان
الثانية والثالثة قرأهما حمزة والكسائي بالنصب والباقون بالرفع والتمسك بالقراءتين في ايات
الثالثة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي وبقوله
انتم اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اقام الواو مقام كل وتحسبين وبقولهم ما كل
بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة بنيابتها مناب كل وما وهذا كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانهم لم
يفرقوا بين تقدم المجرور وتاخره والاية والبيت والمثل المجرور فيها متقدم الثالث المنع مطلقا
وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وجماعة من متقدمي البصريين وصححه ابن مالك وعلله
بان العاطف نايب عن العامل وهو ضعيف من جهة حرفيته ومن جهة نيابته فلم يقو ان يقوم مقام
عاملين وتاولوا ما اوهم الجواز فتاولوا الاية بتقدير في فالعمل لها وانما ايات مناب عامل واحد
هو الابتداء او ان وما انتصبا ايات على التوكيد للاولى ووضعها على تقدير مبتدا اي ايات وعليهما
فلا في مقدرة فتاولوا البيت والمثل باضمار جار اي وكل نار توقد في الليل نارا ولا اكل سوداء
تمرة وكذا يضمر الجار في كل صورة توهم الجواز قال ابن هشام ومما يتكل على مذهب سيبويه ومن
قال بقوله قوله يهون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها فليس بائك منهيها ولا قاصر
عنك مامورها لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مامورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف
على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر
عنك مامورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مامورها عايدا الى المنهيات لدخول لا
في الامور الرابع الجواز ان كان احد العاملين جارا لاخرفا واسما شوا تقدم المجرور والمعطوف نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو وام تاخر نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة الخامس الجواز ان تقدم المجرور والمعطوف عليه
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وام لا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو بخلاف ما اذا تاخر نحو في الدار زيد
وعمرو والحجرة وهو قول الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الثاني في غير العوامل اللفظية والمنع

٣٤٣ فيهما وغير اللفظية نحو الابتدائية فيجوز نحو زيد في الدار والقصر بكر لان الابتدائية لم تدخل زيدا بكر فكان العطف على معمول واحد ويمتنع ان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهو قول ابن طلحة الثالث الجواز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لانه عارض والحكم للاول نحو ليس زيد بعالم ولا خارج اخوه وما شرب من عسل زيد ولا لبن بكر وانما يمتنع في اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا قول ابن الطراوة وخرج بتقييد المسئلة بمعمولي عاملين العطف على معمولي عامل واحد وعلى معمول اكثر من عاملين قال ابن هشام وغيره اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمول لاكثر من عامل نحو علم زيد اعمرا بكر اخالدا وابا بكر خالد السعيد امنطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضاب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر الثالث من التوابع التأكيد بالهمزة وبابدالها الفاعل القياس في نحو راس ويقال التوكيد ايضا وهو الافصح وهو تابع وهذا الجنس يشمل جميع التوابع يفيد تقرير متبوعه اي تقرير مفهومه وهذا قوله او تقرير شمول الحكم لافراده اي افراد المتبوع ومعنى التقرير هيهنا ان يكون مفهوم التأكيد مؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه ص بحاكما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الشمول الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة وهي كون حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد بتقرير ما ثبت في المتبوع ودل عليه اي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وبهذا خرج ما عدا الحد ومن التوابع اما النعت غير التوكيد واحد العطف بالحرف فقط واما النعت التوكيد نحو نفخة واحدة فان واحدة تقرر مفهوم المتبوع وهو الوحدة لكن هذه الافادة ليست بالوضع فان النعت انما وضع للدلالة على معنى في متبوعه واما عطف البيان فليس جميعه مدلولا عليه بلفظ المتبوع فزيد من نحو جاءني العالم زيد لا دلالة للعالم عليه بل يزيل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ان فرضنا انه ليس هناك ممن يسمى بابي حفص الا اثنان وقلة كذا قيل وفي دلالة المتبوع عليه في هذا ايضا نظر فان دلالته عليه انما استفيدت من خارج وهو علم المخاطب او السامع بوضع هذه الكنية لمسمى هذا الاسم والا فابو حفص مثلا لا يدل على عمر من حيث هو متبوع واما البدل فمتبوع غير مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقولهم ان الابدال للتقرير معناه انه لتقرير ما قصد بالمبدل عليه لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع تنبيه قوله او شمول الحكم لافراده ليس للاحتراز عن شيء بل لبيان فايدة التوكيد فتقرير المتبوع جعله مقررا في ذهن السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او

الثالث التأكيد

بازالة

وهو اما لفظي وهو اللفظ المكرر

بازالة توهم كون ذكر المتبوع غلطا او كونه بمعناه المجازي سواء كان منسوبا او منسوبا اليه وتقرير شمول الحكم لافراده جعله مقررا في ذهن السامع بازالة توهمه ان الحكم انما هو على بعض افراد المتبوع ومحكم على الكل بجواز العدم الاعتداد بمن لم يجئ منهم فاذا اكد ازال توهم المجاز وتبت الحقيقة وسياتي تبيان ما يرفع بكل من هذه التوهمات من الفاظ التوكيد ولا يخفى ان قوله يفيد تقرير المتبوع يغني عن ذكر الشمول لظهور ان مجاء القوم كلهم يفيد تقرير المتبوع بازالة توهم كون المراد بالقوم بعضهم

التأكيد

فذكر وانما هو زيادة توضيح وهو اي التوكيد اما لفظي وهو اي التوكيد اللفظي اللفظ المكرر بعينه نحو جاءني زيد زيد او بموافقته في المعنى نحو حقيقوا جديروا سكران وزوجك الجنة او في الوزن وان لم يكن له في حال الافراد معنى بل ضم الى الاول ليزين الكلام لفظا وتقويته معنى نحو حسن بن شيطان الشيطان ويجب التاكيد اللفظي عند ارادة المتكلم دفع ضرر غفلة السامع وظنه به الغلط ولا يجدي ههنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان الضرب عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد ويجب ايضا عند ارادته دفع ظن السامع تجوزا في المنسوب نحو زيد قتل قتل دفعا لتوهم السامع ان المراد بالقتل الضرب الشديد واما عند ارادته دفع ظنه به التجوز في المنسوب اليه فيجوز اللفظي نحو ضرب زيد زيد اي ضربه ولا من يقوم مقامه والمعنوي كما سياتي وتبين ان الاول التاكيد اللفظي يجري في الاسم ظاهرا كان او مضمرا كما قام الا انت انت وفي الفعل باعادة لفظه نحو قام قام زيد او بمرادفه نحو صمت سكت زيد وفي الحرف كذلك نحو نعم نعم وقوله اجل اجل ان كانت ابيحت دعائره وفي الجملة كقوله انا من استا فلاه ولا في البعد اناء لك الله على ذلك الله على ذلك الله فان كان المؤكد ضميرا متصلا او حرفا غير جواب لم يعد اختيارا الا مع فاصل او دخل عليه نحو قمت قمت اكرمتك اكرمتك مررت به مررت به ان زيدا ان زيدا قائم او ان زيدا انه قائم او مفصولا بفاصل او بحرف عطف او وقف كقوله ليت شعري هل تنهم هل انتهم وقوله لا بينك الاسى بينك الاسى فما من حمام احد معتصما ولا يجوز اعادته وحده دون فصل الا ضرورة كقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا لما بهم ابدا دواء واجاز الزمخشري وابن هشام والرضي نحو ان زيدا قائم قال ابن مالك هو مردود لعدم امام يسند اليه وسماع يعتمد عليه لا حجة في قوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من الجار ما قد رضينا فانه من الضرورات واما اخر الجواب فيعاد وحده نحو لا انعم نعم والاجود اعادة الجار مع الظاهر او ضميره نحو مررت بزيد به وقوله تعرفه الجنة خالدين فيها ففي رحمة الله هم فيها الدهر

ولا اكرر

والاکثر انه ان الجملة المؤکدة بعاطف وهو تم خاصة کما فی الارتشاف نحو کلا سیعلمون ثم کلا سیعلمون وما قد تبدونه نحو قوله ص واللہ لاغزون قریشا واللہ لاغزون قریشا واللہ لاغزون قریشا ویجب ترک العاطف عند ابهام العدد نحو ضربت زیدا اذ لو قیل ثم ضربت زیدا لتوهم ان الضرب وجد مرتین وتراخی احدهما عن الاخری والغرض انه لم یقع الا مرة واحدة فان قلت اذا کون المؤکد بالعاطف فهل یکون توکیدا او عطف نسق فیه نحو یتون علی انه عطف نسق وان افاد التوکید وزعم ابن مالک انه توکید لفظی اغتفر فیه الفصل بالعاطف کذا قال ابن عادل فی تفسیره اقول والصواب ما ذهب الیه ابن مالک فان العطف فی ذلک نظر العطف فی الاوصاف المتعددة وقد جوز اطلاق العطف علیها مجازا فیکون ههنا کذلک وان کان المؤکد ههنا اسما ظاهرا او ضمیرا منصوبا منفصلا فیکرر بحسب الافادة بلا شرط نحو قوله ص ایما امرأة نکحت نفسها بغیر ولی فنکاحها باطل باطل وقوله واتاک اتاک المراء فانه الی التردد ماء وللتراجل وان کان ضمیرا منفصلا مرفوعا جاز ان یؤکد به کل ضمیر متصل مرفوعا جاز ان یؤکد به کل ضمیر متصل مرفوعا کان او منصوبا او مجرورا مع طبقه فی التکلم والافراد والتذکیر ولضدادها کقمت انا واکرمتنی انا وضربتک انت وضربته هو ومررت بک انت وبه هو وهکذا وجاز بعضهم توکید المنفصل بالاشارة وجعل منه ثم انتم هؤلاء تنادون لا یرید تکرار اللفظ فی التوکید علی ثلث مرات قال الشیخ عز الدین ابن عبد السلم اتفق الائمة علی ان الکلمة فی لسان العرب اذا وقع بالتکرار لا یزید علی ثلث مرات قال واما قوله تعالی فی سورة المرسلات ویل یومئذ للمکذبین فی جمیع السورة فذلک لیس بتوکید بل کل ایة قیل فیها ویل یومئذ للمکذبین فی هذه السورة فالمراد المکذبون بما تقدم ذکره فتارة یذکر الله معنی اخر ویقول ویل یومئذ للمکذبین ای بهذا فلا یجتمعان وکذلک فبای الاء ربکما تکذبان فی سورة الرحمن او معنوی هذا ایتم قوله اما لفظی واما اخره وان کان هو المعتد به فی التوابع کما قال ابن عقیل لطول الکلام فیه والفاظه محصورة وهی النفس والعین ویکونان لدفع المتکلم ظن السامع مجازا فی المنسوب الیه فانه اذا قیل قطع الامیر اللص جاز ان یکون باشر قطعه وهو المعنی الحقیقی وان یکون لم یقطعه لکنه لما کان سببا امر او هو المعنی المجازی فاذا قیل نفسه وعینه ارتفع ظن التجوز وثبت الحقیقة فتسمی محل کون النفس والعین من الفاظ التوکید اذا اریدبهما الحقیقة فلو اریدبالنفس الدم وبالعین الجارحة المخصوصة نحو اصیبت زید نفسه وطرفه لم یکونا من التوکید بل بدل بعض من کل وهو ظ

ويطابقان المؤكد في غير التثنية وهو الافراد والجمع وتما اى النفس والعين منهما اى في التثنية
كالجمع فيجمعان في توكيد الاثنين كما يجمعان في توكيد الجماعة تقول جاء زيد نفسه وعينه
وجاءت هند نفسها وعينها والزيدان انفسهما اوعينهما والزيدون انفسهم اوعينهم والهندات
انفسهن اوعينهن تنبيها ان الاول ما جزم به من وجوب جمع النفس والعين في توكيد الاثنين وما
صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر وصرح به بعضهم بجواز الاوجه الثلثة
وجزم به ابن هشام في شرح الشذور وقال اذا اكد المثنى بالنفس والعين ففيهما ثلث لغات افصحها الجمع
ودونه الافراد ودون الافراد التثنية وهي الاوجه الجائزة في قطعت رؤس الكبشين انهى وانما اخرت
التثنية لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة ولخبر الجمع على الافراد لان التثنية جمع في
المعنى وفي الجمع وشرحه جوز ابن مالك وولده تثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان
نفساهما وعيناهما ومنع ذلك ابو حيان وقال انه غلط لم يقل به احد من النحويين انتهى وفي شرح الكافية
للرضي وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب لتثنية مثل النفس والعين
في جواز الاضافة لما اضيفا الى مضمر وهو مثنى لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين اى راساهما او معنى
كقوله كفاني ولم افو الا فواه عديمة اى كائنة فاغرين افواههما عند عرينهما فان مثل ذلك ورد
فيه الجمع والافراد والتثنية فمن الاول نحو فقد صغت قلوبكما وقراءة ابن مسعود والتاركو والسامة
فاقطعوا ايديهما ومن الافراد بدت لهما سوآتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوءاتهما وترد ابن
مالك قياس الجمع والافراد تصنا لمفهم المعنى وخصوا الجمهور القياس بالجمع وقصروا الافراد على ما
ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع التثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ان لا يكون
لكل واحد من المضاف اليه الا شئ واحد لانه اذا كان له اكثر التبس فلا يجوز في قطعت انفي الزيدين
الا ان بالجمع ولا الافراد للالباس الثالث لا بجمع النفس والعين في التاكيد الا جمع قلة فلا يؤكد
بنفوس ولا بعيون قال المرادي في شرح التسهيل وينبغي ان يقيد جمع القلة بما لم يعل فان عينا جمع
على اعيان ولا يؤكد به واعترضه الدماميني بان في شرح العمدة لابن مالك وفي شرح المفصل لابن
الخباز جواز اعيان في هذا الباب الرابع يجوز الجمع بين النفس والعين ويجب تقديم النفس على
الاصح كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه فان النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة لها عن
المباحثة المخصوصة قال بعض المتاخرين وفي استعارة العين للنفس نظر فتامل الخامس يجوز ان تزاد

الباء بنفسهما فيهما كجاء زيد بنفسه وبعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد فاما جاؤا
باجمعهم فليس من التوكيد لان الباء لا زمة ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكان الباء زايدة وكان
يصح اسقاطها وكان وروده بدونها غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو بضم الميم لا بفتحها وهو
جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاؤا بجماعتهم وخرج بعضهم على زيادة الباء قوله تعالى او
المطلقات يتربصن بانفسهن وفيه نظر سيأتي تبيانه وكلا وكلتا للمثنى مذكرا ومؤنثا ويكونان لتبيين
شمول الحكم عند ارادة المتكلم دفع ظن السامع بجواز الحكم على بعض المدلول المتعدد وانما المراد بعضه
نحو جاء الرجلان كلاهما والمرئتان كلتاهما قال الفناري لم وفي كون نحو ذلك لدفع توهم عدم الشمول
نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يوهم عدم الشمول اللهم الا ان يقال ان التعدد
الصادق باحد المتصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان
من الملح الاجاج وذي العذب الفرات فالتاكيد بكلاهما يدفع مثل هذا انتهى ومنعه طلا لان المثنى على الواحد
ممنوع فان العرب كثيرا ما تطلق عليه مجازا الا ترى الى قول الشاعر فجعل قد دفع غافلين امامها وجعلن
مخرجها متيمين هما لا فاطلق غافلين وهما متيمين على جبل غافل وهامة مجازا كما قدمنا قلت وفيه نظر فانه
لم يطلق غافلين على غافل وهامتين على هامة من غير اعتبار شيء اخر مع كل منهما بل الظاهر انه سمى ما
حول غافل وهامة تغليبا اطلق عليهما غافلين وهامتين من باب التغليب كالعمرين والقمرين كما قالوه في
قول الفرزدق وعشية سال المربدان كلاهما قالوا انما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين
مجازا فلا حجة في البيت على اطلاق المثنى على الواحد فتدبر تنبيهات الاول اكما يؤكد بكلا وكلتا المثنى
يؤكد بهما ما في معناه نحو جاء زيد وعمر وكلاهما وزينب وهند كلتاهما فلو قال وكلا وكلتا للاشتراك
بدل قوله للمثنى لكان اولى لما ذهب القراء والفارسي وهشام الى ان كلا وكلتا لا يؤكدان ما لا
يصلح في محله واحد فلا يجوز ان يقال اختصم الزيدان كلاهما لانه لا يحتمل ان يكون المراد اختصم
احد الزيدين فلا فائدة في التوكيد وذهب الجمهور الى الجواز وتبعهم ابن مالك في التسهيل واختلف النقل
عن الاخفش واحتج المجيز بان العرب قد اتت بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون
فالتاكيد بالجمع واكتع بعد كل لا يرفع بها احتمال الرفع بكل قال ابو حيان والجواب ان المعنى اذا كان
يفيده اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ اخر يؤكده الا اذا قرن بقرينة تبرز له من العرب ولم نسمع من العرب التوكيد
بهما اتحاد معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمر وكلاهما وهل يجوز اختلاف لفظه مع اتحاد معناه نحو

وكل وجميع وعامة لغيره من ذي اجزاء يصح افتراقها ولو حكما بخواشيت العبد كله وتتصل بضمير مطابق للمؤكد

ذهب زيد وانطلق عمرو وكلاهما جزم بجواز ذلك ابن مالك تبعا للاخفش وقال ابو حيان انه يحتاج الى سماع من كلامهم حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه الرابع قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد بعد ارادة المجاز عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه الرابع قال ابن هشام الظاهر ان التوكيد بعد ارادة المجاز ولا يرفعها البتة وهذا يأتي في الاتيان بالفاظ متعددة ولو صرنا بالاول نصا لم تؤكد كما لا يؤكد خصم الزيدان كلاهما الا بعد الفراغ من قول الفرزدق حتى تسال المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد وجعله ما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجازا انتهى قلت وفيه نظر اما نحو خصم الزيدان كلاهما فقد علمنا ان الجمهور على جوازه واما قول الفرزدق فليس المراد بالتوكيد فيه رفع ارادة المجاز في نحو المؤكد بل رفع ارادته في نسبة الفعل الى قول المؤكد المتعدد فان التأكيد بكلاهما فيه افادة شمول الحكم بالسيلان للمربد وما حوله البتة فاندفع قوله ان السيلان انما هو المربد حقيقة لكنه حكم بالسيلان عليه وعلى ما حوله مجازا وهذا نظير قولك جاء العمران كلاهما وكسف القمران كلاهما واما ارادة المجاز في المؤكد نفسه فهي مقصورة للمتكلم فكيف يرفعها وكل وجميع وعامة لغيره اي لغير المثنى من ذي اجزاء مفترقة كان وجمعا قال بعضهم اذا الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي اذا لم يلحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تأكيده بكل وجميع انتهى يصح افتراقها اي الاجزاء نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم فالقوم ذو اجزاء يصح افتراقها وهو زيد وعمرو وبكر وغيرهم ولا يجب صحة افتراقها حسا كهذا المثال بل صحته ولو كان حكما نحو اشتريت العبد كله او جميعه وعامته فالعبد وان لم تصح اجزاؤه افتراقها باعتبار الشراء مثلا وان لم يصح افتراقها باعتبار ذاته بخلاف جاء زيد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما وانما يؤكد بها الالفاظ ذو اجزاء كذلك لانها انما تكون للتقرير الشمول الحكم فما لم يكن المؤكد كذلك لم يمكن توهم ان المراد الحكم على البعض وانما حكم على الكل تجوزا

وتتصل اي الفاظ التوكيد المعنوي بضمير عائد الى المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع مطابق للمؤكد تذكيرا وتأنيثا وافرادا وضديه نحو زيد جاء نفسه هند نفسها والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والزيدون كلهم والهندات كلهن وكذا الباقي فليس من التوكيد بجميع قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا خلافا لمن وهم ولا من التوكيد بكل قراءة بعضهم انا كل شيء خلقناه خلافا للفراء والزمخشري لعدم الضمير فيهما بل الصواب ان جميعا حال من الموصولة وكل بدل من اسم ان وبدل الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج

الاخفش

الى ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بضميرها بالضمير مخوجا ثنى كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اى جميعا فقدم الحال على عاملها الظرف قاله ابن هشام والمعنى تنبيه التوكيد بجميع عامة غريب لذلك اهملها اكثر المصنفين ومن التوكيد بجميع قول امرئة من العرب ترقص ولدها فداك حي حولان جيهم وهمدان والتاء في عامة لازمة تميزا لها في النافلة فتصح مع المؤنث والمذكر يقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته كما قال تقم وبعقوب نافلة وفي الافصاح ان المبرد يفسر عامة باكثر لا بجميع فعلى هذا يكون بدل بعض من كل لا توكيدا كقوله نهيتك عن هذا وانت جميع وقد يتبع عند ارادة تقوية التوكيد كل بأجمع وأخواته وهي اكتع وابصع وابتع لكونها مطابقة للمؤكد في التذكير والتانيث والافراد والجمع فيقال اشتريت العبد كله اجمع اكتع ابصع ابتع والامة كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وجاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون والنساء كلهن جمع كتع بصع بتع واما التثنية ففضية اطلاقها مطابقتها ايضا وهو مذهب الاخفش والكوفيين قال ابن خروف ومن منع التثنية فقد تكلف ادعى ما لا دليل عليه والمنع مذهب جميع البصريين قال ابن هشام وهو الصحيح لانه لم يسمع في التثنية تما لا يثنى لتعريفه اجمع وجمعاء في التوكيد واخوته خلافا للكوفيين تنبيهان الاول الجمهور على انه لا يؤكد باجمع دون كل اختيارا كما قال ابو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين لاملئن جهنم منك والناس اجمعين وفي الحديث فله سلبه اجمع فضلوا جلوسا اجمعين قال ابو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد بالعين على الانفراد قاله في الهمع الثاني لا يؤكد باجمع ونحوه عند الجمهور وجوزه الكوفيون وابن كيسان محتجين بقول الشنفرى وتاتي بنا دالى النمس اكتع وقول الراجز محلئي الزلفاء حولا اكتعا وقول الحنفي وبعته نوكى بالدوائر وانقوفا سنعمان ابن فزعة اكتعينا وحمله المانعون على الضرورة الثالث اختلف في هذه الكلمات عند اجتماعها هل كل منها توكيد لما قبلها ام جميعها توكيد للمؤكد الاول قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون كلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها توكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات

جمهور

المثالية انتهى قلت وبهم من كلام بعض النحاة قول ثالث من ان اجمعين توكيد لما قبله وما بعده
جميعه توكيد له الرابع قال ابن هشام في شرح اللمحة يجوز ان يجيء من جميع الفاظ التوكيد تركيب
واحد وذلك للمبالغة في التاكيد وما اظن العرب فاهت بجمع الجميع وانما هذا قياس من النحويين
انتهى وقال في تذكرته نقلا عن ابن عصفور اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدات بالنفس فالعين
فاجمع فاكتع فابصع ابتع وانت مخير بين ابصع وابتع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس
اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك واجمع لوتات باكتع وما بعده لان ذلك توكيد لاجمع فلا
يؤتى بعده دونها انتهى وقال الرضي المشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتداء باجمع ثم
يجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع والاخفش انه لا يجوز تاخير اجمع عن اخواته
وقال ابن كيسان تبدء بايهن شئت بعد اجمع انتهى الخامس قال بعضهم اخوات اجمع تابعة لها على
معنى انها اذا افردت دونها لم يكن لها معنى نحو حسن بن شيطان ليطان والاكثرون على ان
اكتع ماخوذ من حول اكتع اي تام وابصع من تبصع العرق اي سال قال الرضي والمشهور ابصع بالصاد
المهملة وقيل ابضع بالضاد المعجمة انتهى وفي القاموس تبضع العرق وتبصع وبالمعجمة اصح وابتع
من التبع بالتحريك وتقديم الباء الموحدة على التاء المثناة من فوق وهو طول العنق مع شدة
مغرزها قال بعضهم ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التوكيد
بالتام الصاد والسادس الجمهور على انه لا تعرض في اجمعين الى اتحاد وقت الفعل بل معنى وهو
كل سواء وذهب الفراء والزجاج والمازني والمبرد الى انه يفيد مع التوكيد الاجتماع في وقت
الفعل فاذا قيل قام القوم كلهم احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين واذا قيل اجمعون فاذن قياما
في وقت واحد وان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الابتداء ورد بقوله تعالى لاغوينهم
اجمعين فان اغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد قال بعض المحققين ومن قال بافادته الاجتماع
لاحظ انه بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك المعنى مع ذلك وقصد
المبالغة تكثيرا للفايدة انتهى وهذا التوجيه لا يسمن ولا يغني من جوع ومن توهمه حوابا عن الرد
عليهم بخواتيه الاغواء فقد اغرب لتابع الفاظ التوكيد معارف اما ما اضيف الى الضمير
فظاهر واما اجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان احدهما انه بنية الاضافة وذهب سيبويه والثاني
انه بالعلمية على معنى على الاحاطة قال محمد بن مسعود الغزني في البديع وتعريفه اكثري انتهى

مسئلتان لا تؤكد النكرة الا مع الفائدة ومن ثم امتنع رايت رجلا نفسه وجاز شربت زيدا كله واذا اكد
المرفوع المنفصل بارز او مستتر بالنفس او بالعين فبعد توكيده بالمنفصل نحو

٣٥٣ ولكون هذه الالفاظ معارف امتنع البصريون نصبها على الحال قاله المرادي في شرح الالفية قال
مسئلتان الاولى لا تؤكد النكرة بالتوكيد المعنوي الا مع الفائدة هذا ما ذهب اليه الكوفيون و
الاخفش واختاره ابن مالك في كتبه جميع لصحة السماع به ولان فيه فائدة لان من قال صمت شهرا قد يريد
جميع الشهر وقد يريد اكثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد قال ابن هشام في الاوضح وهذا المذهب
هو الصحيح ومن ثم اي من اجل اشتراط الفائدة في توكيد النكرة امتنع رايت رجلا نفسه لعدم الفائدة و
جاز شربت زيدا كله وصرت حولا كله لحصول الفائدة فان الشراء قد يتعلق ببعض العبد والصوم قد
يتعلق ببعض الحول فالتوكيد يرفع احتمال ذلك قال الرضي وعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد
تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين انتهى والمنع مطلقا مذهب جمهور البصريين قالوا لان الفاظ
التوكيد معارف فلا يجري على النكرات واحتج المجوزون بالسماع كقول الراجز بالبتني كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اكتعا وقول الاخر قصرت البكرة يوما اجمعا وقول الاخر نبئت حولا كاملا
كله وقوله لكنه شاة ان قل ذا درجب يالبت عدة حول كله رجب قال ابن مالك لو لم ينقل استعماله
عن العرب لكان جديرا بان يستعمل قياسا فكيف به واستعماله ثابت انتهى قال في الاتمع والمانعون مطلقا
يجيبون عما ورد من ذلك بانه محمول على البدل او النعت او الضرورة انتهى وينبغي ان يتوانى والتشدد ليتأمل
ما جاء ذلك في الاخبار كقول عائشة ما رايت رسول الله صام شهرا كله الا رمضان بينهما ان
الاول قال غير واحد تحصل الفائدة في توكيد النكرة بان يكون المنكر المؤكد محدودا والتوكيد للفاظ
الاحاطة كالشواهد المذكورة وفسر المحدود بما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع و
شهر وحول وقيل المراد بالمعلوم المقدار كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وسنة والحق ان الفائدة
قد تحصل مع غير ذلك ايضا كاشتمال المصدر فلا ينبغي الجمود على ما قالوه فائدة قال الثاني نقل غير واحد ايضا
الاتفاق على امتناع توكيد النكرة اذا لم يفد واعترض بما حكاه ابن مالك في شرح التسهيل ان بعض
الكوفيين اجاز توكيد النكرة مطلقا افاد او لم يفد لكن قال ابن هشام في حاشية التسهيل هذا
النقل عن ابن مالك لم اقف عليه من غير جهته وفهمت انه استنبطه من اعراب بعض الكوفيين كلا
توكيد العجاجا في قوله عجاجا كلها الاقليل ولا نسلم ان توكيد عجاجا لا يفيد ثم كيف يجزم قائل التكلم
بشيء مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد انتهى والمسئلة الثانية
اذا كان الضمير المرفوع المنفصل بارزا كان او مستترا بالنفس او العين فبعد توكيده بالضمير المنفصل نحو

قوموا انتم انفسكم وقاموا انتم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن وقمت انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وذلك كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت عنها لتوهمت الجارحة او نفسها لو قيمت نفس الحيوة واجروا مالا لبس فيه على ما البس وبهذا يبطل قول من قال ان العطف كالتاكيد وانما ذلك في العطف خاصة اذ الفصل لا يرفع الابهام المذكور الا ترى انه لو قيل خرجت اليوم نفسها لكان الابهام ثابتا وخرج بقيد الضمير بالمرفوع الضمير المنصوب والمجرور فيؤكدان بالنفس والعين بدون المنفصل نحو ضربتهما انفسهم ومررت بهما انفسهم وبالمنفصل المنفصل فيؤكدبهما بدونه ايضا نحو انت نفسك قائم وبقيد النفس والعين عنهما فيؤكدبهما المرفوع المتصل بغير شرط نحو قاموا كلهم اجمعون لعدم اللبس في ذلك كله الرابع من التوابع البدل والبعض من اصطلاح البصريين والكوفيون يعبرون عنه بالترجمة والتبيين في نقل الاخفش وقال ابن كيسان يعبر عنه بالتكرير والغرض منه ان يذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة تقوية الحكم وتقريره لانه بمنزلة اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرة وهو في اللغة العوض وفي الاصطلاح التابع هو التابع كالجنس يشمل جميع التوابع وقولنا المقصود اصالة بفتح الهمزة بما نسب الى متبوعه اخرج ما عدا المحدود من التوابع اما النعت والتوكيد فظاهر واما البيان والمعطوف بالحرف فانهما وان كانا مقصودين بما نسب الى متبوعهما الا انهما مقصودان تبعا لا اصالة لكن هذا لا يفي باخراج جميع اقسام المعطوف بالحرف لصدق التعريف على المعطوف بل في مثل قولنا جاءني زيد بل عمرو انه مقصود اصالة بما نسب الى متبوعه وذكر الاولا تمام هو غلط او سهو لما كما تقيده كلمة بل في الجواب عنه بان المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما بدا له وعرض عنه خرج عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع لا يخفى ما فيه ولئن تم فانما يتم فيما اذا كان ذكر المتبوع غلطا واما اذا كان سهوا فليس المتبوع مقصودا اصلا فضلا عن ان يكون اصالة فيبقى هذا القسم داخلا في التعريف وايضا فبهذا الجواب يخرج التعريف عن عدم الاطراد الى عدم الانعكاس فان بدا البداء وبدا الغلط فيما كان المعطوف بل فيكون المتبوع كان مقصودا اصالة لكن لما ابدله منها اخرجا عن تلك الحالة وصار المقصود هو التابع فافهم تنبيهان الاول اورد على هذا الحد انه لا يتناول البدل الذي بعد لا مثل ما قام احد لا زيد فان زيدا بدل من احد ولكن نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد واجيب بان ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه فيما

لنسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصودة نسبة بنسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة الملحوظة في الحداهم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
يقصد بنسبة الى شيء اثباتا فيكون الاول توطئة للثاني الثاني قال بعض المتاخرين عدل البدل
تابعا ظاهرا على القول بان عامله عامل المبدل منه اما على القول بان عامله مقدر من جنس عامل المبدل
منه فلا اذ لا يصدق عليه حقيقة التابع لصطلاحا كما لا يخفى وينبغي ان يحمل جعله تابعا على المسامحة
لكان النسبة الصورية انتهى قلت والى هذا اشار شارح المصباح حيث قال ان البدل لكونه مقصودا في
الكلام ومستقلا بنفسه كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى وهو اربعة اقسام الاول
بدل الكل من الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما منه مغايرا ان نحو قوله
تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم وقوله ان المتقين مفازا حدائق واعنابا والبعض
بدل الكل من الكل للجمهور وعبر عنه ابن مالك في منظومته بالبدل المطابق وقال في شرح الكبرى وهو
اولى لانها عبارة تصالحة لكل بدل تساوى المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق
الا على ذي اجزاء وذلك غير مشترط للاجماع على صحة البدل في اسما الله كقراءة غير نافع وابن عامر الصراط
العزيز الحميد الله وعبر عنه في شرح التسهيل ببدل الموافق من الموافق وبعض المعاربة يقول بدل الشيء من
الشيء بنسبة قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل
ادري عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وما قالوه من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه تبيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود
هو الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر ابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول غلط انتهى قال المحقق الجرجاني الظاهر انهم لم يريدوا انه
ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك
زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجب بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت
الاسناد الى الثاني وجب بالاول توطئة مبالغة له فالاسناد الثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل
به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر كما حققه المتاخرون
انتهى وقال شارح التهذيب للمحقق الرضي ما فهم من تعريف ابن الحاجب ان المتبوع في البدل لا يكون مقصودا
اصلا اعترض عليهم بما تعرض وحكم بعدم الفرق بحما وبالله تد المصير حيث سلم ما وقع من ابن الحاجب و

والبعض من الكل والاشتمال وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه بحيث تتشوق النفس الى ذكره نحو

اوقع غيرها وجزء عبارة انتهى يعني ان المصنف اشار الى الفرق الذي ذكره المحقق المذكور في تعريفه للبدل بقوله المقصود بالنسبة الخ فسلم من تداخل القسم الذي اعترض به الرضي لكنه قال وفي المثالين الاخيرين ان هذا الفرق لا يجدي نفعا في بعض الامثلة كما اذا كان الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع ان في الاول فائدة مقصودة ليست في الثاني وهي الابهام نحو مررت برجل فرسه فان زيدا ذكر مفسرا للرجل اذ هو دال على ما دل عليه رجل مع زيادة التعريف فليس الاول منهما توطئة للثاني بل كل منهما مقصود لذاته والتفسير كذلك فعدم ظهور الفرق الجلي بين عطف البيان وبدل الكل ثابت كما ذكره الرضي انتهى فتامل والثاني بدل البعض من الكل وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهوم سواء كان ذلك البعض نصفا ام اقل ام اكثر على الصحيح وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يتمشى كلام الرضي نصفه او ثلثه او اكثر بدل بعض عندهما ولا بد في هذا البدل من ان يتصل به ضمير يعود الى المبدل منه مذكورا كبعت العبد نصفه او مقدرا كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم فمن بدل بعض من الناس لان المستطيع بعض الناس لا كلهم وقال ابن برهان بدل الكل والمراد بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله لا يكلف الحج من لا يستطيع بتنبيه التعبير بلفظ البعض والكل بادخال على عليهما وقع في كلام كثير وقد استعملها الزجاجي في جمله كذلك واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس قال بعض الائمة لا يجوز ادخال على عليهما عند الجمهور وقال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية الاضافة وبذلك نزل القرآن وعن الاصمعي قال قرات ذا بين المقفع فلم ار فيه لحنا الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض وذلك خطاء لانهما معرفتان لا تدخلهما ال ومثل ذلك قبل وبعد انتهى والجواز مذهب الاخفش والفارسي ومن العرب ما وقع في الكتاب الهادي للشادي نقلا عن الازهري ان النحويين اجازوا ادخال الالف واللام في بعض وكل وانما اباه الاصمعي لانه مذهب العرب بعدم جواز دخول الالف واللام عليهما لانهما مضافان البتة اما ظاهرا واما مضمرا انتهى والثالث بدل الاشتمال ولا خلاف فيه بينه المصنف بقوله وهو الذي اشتمل عليه المبدل منه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومقتضيا له بوجه ما بحيث تتشوق النفس عند ذكر المبدل منه الى ذكره اي ذكر البدل ويكون منتظرا له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل ولا نحو قوله

٢٥٤

تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر لاشتماله عليه بالمعنى
المذكور فالمشتمل هو الاول وهو مذهب الفارسي والرماني وخطاب وابن مالك واختلف في تعليله
فقال ابن جعفر لانه مشتمل على الثاني بالمعنى المذكور وردّه بعض المتاخرين بان قولك سلب زيد ثوبه
ليس زيد فيه مشتملا على الثوب لانه لا يدل عليه ولا يتقاضاه كما ذكر في تعريفه انتهى قلت ليس المراد
بكونه يدل عليه ويتقاضاه الا تصريحه بل المراد انا اذا قلنا سلب زيد دل على انه سلب شيء فهو يتقاضى
بيان ذلك السلوب يستوقف السامع الى ذكره الى ان يجيء مبينا له وملخصا فافهم وقال الجرولي لان
الثاني انما صلح للاول كما عجبني الجارية حسنها او مكتب منه صفقة بخوسلب زيد ماله فان الاول
اكتسب من الثاني كونه مالكا وردّ بانه يلزم منه ان يجوز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا
ذلك قال ابو حيان وفي التذكرة وقال لطائفة ووقع لابي علي في الحجة ان المشتمل هو الثاني قال بدليل
سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل الاسناد على
الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق
به ويكون المعنى مختصا بغير الاول ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند
بالاول وهو مذهب المبرد وقال ابن جني واورد عليه نحو زيد ماله كثيرا ذا العرب ماله بدلا من زيد
الا ان قولا الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وقيل لا يتعين اشتمال احدهما على الاخر بل
تارة يكون المشتمل هو الاول نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وتارة يكون المشتمل هو الثاني
نحو سلب زيد ثوبه ويشكل عليه نحو زيد ماله كثيرا ذا العرب ماله بدلا كما قلنا فانه لا اشتمال فيه
لاحدهما على الاخر وامر هذا البدل في الضمير كما مر في بدل البعض فمثال الضمير المذكور ما مر و
مثال المقدر قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي فيها والاصل تارة ثم نابت ال عن الضمير تنبيها ان
الاول يشكل على قول المصنف وهو بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل والاشتمال لانهم عطفوا جزء
الاسم على جزء الاسم لان الاسم هو المركب الاضافي وهو بدل البعض وبدل الاشتمال ودفعه ان تقدير
الكلام وبدل البعض من الكل وبدل الاشتمال فحذف جزء الاسم لانساق الذهن اليه بقي انه هل يجوز
حذف جزء الاسم ام هو امر مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في كلام العرب والاظهر هو الثاني
قاله بعض المحققين من شرح الكافية الثاني رد التسهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال
العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنوبه فاذا قلت اكلت الرغيف فلثته انما تريد اكلت

والبدل المباين وهو ان ذكر للمبالغة سمي بدل بداء كقولك جيبي قرشمس ويقع من الفصحا ولنا درك الغلط بدل الغلط نحو جاءني زيد الفرس ولا يقع من فصيح

بعض الرعيف ثم تبين ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه انما تريد اعجبني صفة زيد فتبين بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام ذكر المبدل منها ليتميز فقال ان ذكر للمبالغة سمي بدل بداء بالدال المهملة والمد وبدا اضرابا يضر وذلك بان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم تريم انك غالطت غالط لكون الثاني مباينا للاول اجنبيا عنه وهذا معتمد الشعر كثير المبالغة والفتن في الفصحا وشرط ان يبقى من الاول الى الاعلى كقولك جيبي قرشمس كانك وان كنت متعمدا لذكر القمر تريم من نفسك الغلط وترى انك لم تقصد الاول الا لتشبيها بالشمس كذا قال الرضي وقال غيره انما سمي بدل بداء لان المتكلم اراده ثم بدا له ان يخبر باجنبي من خبر باطل الاول ويقع بدل البداء من الفصحاء بل هو من الفتن في الفصاحة كما علمت ولا عبرة بمن انكره فقد ذكره سيبويه ويشهد لصحته قوله عم ان الرجل ليصلي الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وما قيل من انه محمول على اضمار بدل ليس بشيء فان بل لم يثبت خذفها او ذكر لتدارك الغلط فاسم بدل الغلط او فيتمي بدل الغلط نحو جاءني زيد الفرس اردت ان تقول جاءني الفرس فسبق لسانك الى زيد ثم تداركت الغلط فقلت الفرس فمعنى قولنا بدل غلط انه بدل عن اللفظ الذي هو غلط الا ان البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ ولا يقع بدل الغلط من فصيح ولا فيما يصدر عن رويته فلا يكون في شعر صلا وقد اهمل المصنف القسم الثالث من اقسام البدل المباين وهو بدل النسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو الغلط ولا يسبق لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصد ثم بعد ذلك تتدارك بذكر المقصد فمعنى قولنا بدل النسيان ان تبدل من شيء ذكرته نسيانا وقد تبين بذلك ان الغلط من جهة اللسان والنسيان من جهة الجنان ولا يقع بدل النسيان ايضا من فصيح ولا فيما يصدر عن رويته وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا بين بدل الغلط والنسيان فسموا النوعين بدل غلط وانما حكمنا باهمال المصنف لبدل النسيان مع امكان ادخاله تحت بدل الغلط كما فعل الاكثرون لان المصنف اعتذر في حاشيته هذا المتن عن عدم ذكره بانه غير مشهور ولا يقع من الفصحا فقرر كلامه وانما لم يقع بدل الغلط من الفصحا لانه غير فصيح قال البدر الدماميني ولا ادري لاي معنى حرموا ابدال الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحا فلم يجدوا بدل الغلط ناشيا فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا المعنى وليس المراد ان الفصيح اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصد فتنبه فذكر المقصد يحكم ان لفظ المذكور على سبيل السهو غير فصيح انتهى وقال بعضهم الظاهر ان المراد بالفصاحة البلاغة فان الغلط ينافي البلاغة ظاهرا دون الفصاحة

بالعتبار انتفاء المطابقة لمقتضى الحال انتهى وحكم بتعيين ذلك بعض المحققين وهو حسن تنبيهات الاول قضية اطلاق المصنف ان بدل الغلط يقع في النثر وهو قول سيبويه والاكثرين وقال ابن عصفور انه وجد في الشعر دون النثر وجوزه بعضهم في النثر دون الشعر لان الشعر في الغالب انما يقع عن تروٍ وفكر وهذا نوع غريب ان يجوز شيء في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس ذلك وقال ابن ياباذ في شرح الجمل الجلي على بدل الغلط لانه يقع على غير قصد انتهى وهو حسن ط وقال الخطاب ان بدل الغلط لم يقع في نثر ولا نظم وانه يطلبه فلم يجده وانه طالب بمن يأتيه فلم يعرفه واستدل المثبتون له بقول ذي الرمة لماء في شفيتها حوة لعس وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب بحمرة وقال بعضهم انه محمول على التقديم والتاخير اي في شفيتها حوة وفي لثاتها لعس وايده بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير اي كثيرا ويبطله انه يلزم عليه تقدم ما في حيز الواو العاطفة وهو باطل الثاني الاحسن في التعبير عطف تام بدل للبيان ببل فيكون من عطف النسق لئلا يتوهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك اتاني رجل حمار اذ يحتمل ان يكون نعتا يقول لنا حمار جاهلا او بليدا كذا قاله غير واحد وفي كلام بعض المحققين ان قاعدة الغلط وانظهاره في بدل البداء ابلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل وهو الثالث قال بعض الائمة المختار خلافا للجمهور اثبات بدل الكل من البعض لورود يخوبدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن فجنات عدن بدل من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقريرانها جنات كثيرة لا جنات واحدة وقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات فطلحة بدل من اعظما وهي بعضه وقوله كانت غداة البين يوم ترحلوا فيوم بدل من الغداة وهي بعضه انتهى والجمهور يقولون ذلك كله

هذا اية الى مسئلة مهمة من مسائل البدل لا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل من الكل الا من ضمير الغيبة نحو ضربته زيدا وقوله على حالة لان في الفوقية حاما على جوده لضربا بالعاحاتم وانما لم يبدل من ضميري المتكلم والمخاطب لانهما اقوى واخص من الظاهر فلو ابدل منهما لزم ان يكون المقصد بالنسبة وهو البدل اقل دلالة من غير المقصد فلم يقولوا يا المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما ضمير الغايب فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لوجود الاشتباه فجوزوا ضربته زيدا لذلك وافهم تقييد المسئلة بالمضمر ان ابدال الظاهر من الظاهر جايز كما مر وبدل الكل ان ابداله بدل بعض وانشمال جايز من المضمر مطلقا كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل

من ماء

وقال بعض المحققين لا يبدل المضمر من مثله ولا من الظاهر وما مثل به ذلك مصنوع على العرب فأنت واجتبت زيدا اياك تاكيد

من ياء المتكلم بدل بعض من كل وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لرجوون ذلك فيظهر
فمجدنا وسناؤنا بدلا اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا واما جاز ذلك لان مدلول الثاني فيه ليس
مدلول الاول فلم يبق بكون الاول اقوى واحضر لان الثاني يفيد فائدة زائدة على المتبوع ويرد
المصنف انهم جوزوا ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو انتم تشكون
انا عبد الاولنا واخرنا واولنا واخرنا بدل كل من ضمير المتكلم المجرور باللام ولذلك اعيدت اللام
مع البدل ولم ار من حكى خلافا في جواز ذلك ولم يعتبر الاخفش قيد افادة الاحاطة فجوزه مطلقا
تمسكا بقوله بكم قريش حكينا اكل معضلة وام يهج الهدى من كان ضليلا فقال بعض المحققين و
هو الامام جمال الدين محمد بن مالك في التسهيل تبعا لشيخ جمال الدين بن هشام في الاوضح والجامع
لا يبدل المضمر مطلقا من مثله اي من ضمير وقوفا مع السماع ولا من الظاهر قال في شرح التسهيل انه
لم يسمع وما مثل به ذلك في كلام النحاة مصنوع على العرب وما اوهم ذلك جعل توكيدا فنحو
فتت انت ورايتك انت ومررت بك انت توكيد لايتك اياك واجتبت زيدا اياه تاكيد لفظي اما نحو فتت
انت فكونه تاكيدا متفق عليه من الفريقين واما نحو رايتك اياك فالبصريون على انه بدل والكوفيون
على انه توكيد قال ابن مالك وقول الكوفيين عندي اصح من قول البصريين لان نسبة اياك المنصوب
المنفصل من المنصوب المتصل نحو رايتك اياك كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل
في نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا لينجري المتناسبان مجرى واحدا قال
المرادي وكانه يعني بقوله تاكيدا باجماع انه يجوز لا انه يتعين فانهم قد اجازوا فتت انت بدلا
انتهى قلت وقال الرضي والذي يظهر لي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت
التوكيد اتت بالضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل فقال جئت انت ومررت بك
انت واذا اتت بالبدل وافقت بين التابع والمتبوع فقال انت جئت ورايتك اياك ومررت به
فتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه
قوله غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا
يعارض هذا بقياس انتهى واما نحو اجتبت زيدا اياه فقال ابن مالك الصحيح عندي انه لم يسمع
في كلام العرب نثره ونظمه ولو استعمل لكان توكيدا لا بدلا وقال ابن هشام وفي ما قاله نظر لانه
لا يؤكد القوي بالضعيف وقد قالت العرب بيد هو الفاصل جوز النحويون فيه ان يكون بدلا

ارتت

توكيد القوي

وان يكون

الخامس عطف البيان وهو تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جاءني زيد اخوك

وان يكون فضلا انتهى وظاهر اراد قوله وقد قالت العرب الى آخره في سياق الرد على ابن مالك ان قيد
رد عليه وفيه بحث تكميل يوافق البدل متبوعه في واحد من التذكير والافراد وضديهما ان كان بدل
كل مالم يمنع مانع كون احدهما مصدرا نحو موقفا فاحذر ثوابا واعنابا او مقدرا بالتفصيل كقوله وكنت كذي
رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويخالفه في المعرفية والنكرة فيبدل المعرفة من النكرة
والنكرة من النكرة ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ في ابدال النكرة من مثلها اشترط ان لا يكون مع التابع
زيادة بيان كقراءة يعقوب ترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانه اذا
اتصلها ذكر سبب الحيوة ولا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ ولا ان تكون النكرة
موصوفة خلافا للكوفيين لشهادة السماع بخلافه كقوله فلا وابيك خيرضنا التي ليؤذيني التحمحم
والصهيل ويجوز قطع البدل نحو مررت بزيد اخوك ويحسن مع الفصل بخوبث من ذلكم النار ويجب
ان تتبع معدود لوم تستوف العدة بخوا تقوا الموبقات الشرك والسحر الخامس من التوابع عطف البيان
سمي بذلك لانه تكرار الاول لمزيد فيه لزيادة البيان فكانك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين
الاول قيل والكوفيون يسمونه الترجمة لانه مفسر لمتبوعه وقال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له
البصريون ولا يترجم له الكوفيون وهو تابع يشبه الصفة بمعنى النعت الثابت ببيانه في توضيح متبوعه
لكن الصفة توضح متبوعها بحسب معنى فيه وعطف البيان يوضح متبوعه بحسب الذات فقوله تابع
كالجنس يشمل جميع التوابع كلها وقوله يشبه الصفة يخرج الحال والنعت لان الشبه الشيء غير ذلك الشيء وكانه
قال تابع غير صفة وقوله في توضيح متبوعه يخرج بقية التوابع لانها غير موضحة نحو جاءني زيد اخوك
فاخوك عطف بيان لزيد ذكره ايضاحه تبينهما ان الاول اجمع وعلى هذا يجيء عطف البيان لايضاح المعرفة وذهب
الكوفيون وجماعة الى انه يجيء لتخصيص النكرة ايضا ونفاه جمهور البصريين وخرجوا ما جاء من ذلك على البدل
فلذلك لم يثبت المصنف وحجتهم ان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يتبين المجهول ورد بان
بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يتبين غير الاخص الثاني قال السعد الفتازاني في شرح
التلخيص فايدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك
انتهى وقد ابو حيان قول الزمخشري بانهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه اشعار بمدح
انما يشعر بالمدح المشتق الا ان يقال انه لما وصف عطف البيان هنا بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن

ذلك

ويتبعه في أربعة من عشرة كالنعت ويفترق عن البدل في نحو هند قام أبوها وزيد لأن البدل منه مستغنى عنه وهنا لا يأتي

٣٤١

ذلك انتهى وقضيته كلام بعضهم أن يجيء عطف البيان للمدح رأي أهل المعاني دون النحويين فلا يرد على من اقتصر فيه على ذكر الإيضاح من النحويين ولو سلم أنه رأي الجميع أمكن أن يقال إن ذلك مكروه عنده فلا يرد وأنه ما جنبا والأعم الأغلب الثالث اشترط الجرجاني والزمخشري كون البيان أخص من متبوعه وهو مخالف لقول سيبويه في باب هذا الجحر ضب خرب في الجحر عطف بيان مع أن الإشارة لخص المضاف إلى ذي الأداة كما قاله ابن هشام وقال البدر بن مالك وهو مخالف للقياس أيضا لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت بالاتفاق فلا يلزم في زيادة تخصص عطف البيان انتهى وقصرهما نقل الاشتراط المذكور على الرجلين تبعا لابن مالك في شرح الكافية والصواب أن في الأكثر النحويين كما قاله في حاشية التسهيل لا يقال يلزم من كونه موضحا أن يكون أعرف لأنا نقول إجاز أن يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون أوضح منه عند الانفراد قال السيد الشريف في شرح المفتاح ويتبعه أي يتبع عطف البيان متبوعه وجوبا في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن كالنعت تقول جاءني محمد أبو الفضل كما تقول جاءني محمد الفاضل فأبو الفضل الفاضل سواء في الإعراب الرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفردان والإفراد والتثنية حد من ثلاثة أيضا وهي الإفراد والتثنية والجمع ومذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومعرفان والتعريف واحد من اثنين أيضا وهو التعريف والتنكير ويصح في عطف البيان أعرابه بدل كل من كل ما عدا من البيان ويفترقان عطف البيان عن البدل في نحو هند قام أخوها وزيد قام أخوها زيد عطف بيان على الأول ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأنه لو كان بدلا منه لكان مستغنى عنه لأن البدل منه مستغنى عنه فالكلام وهنا لا بد له لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لأن الذي هو مبتدأ من أن يربط بها بالمخبر عنه كما سألتك والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو متبوع زيد ولو أسقط لم يصح فوجب أن يكون أخوها عطف بيان لا بدلا تنبيه قضيته قوله أن البدل منه مستغنى عنه أنه في حكم المطرح لفظا ومعنى وهو مشكل ما مر في حكي المبرد عنه أنه كان يقول إذا أبدلت من الشيء فقد طرحته من لفظي ولهذا جعل الزمخشري أن لعبد الله عطف بيان قال في المغني وإنما لم يجعله بدلا لأنه يتم منه أنه يحل بعايد الموصول لأنه البدل منه في قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عايد والعايد موجود حتما فلا مانع انتهى والحق أن البدل منه ليس في حكم المطرح لا لفظا ولا معنى إلا في بدل الغلط كما ستبينه من كلام الرضي فعلى هذا لا مانع من جعل زيد في مثال المصنف بدلا من أخوها وقد عد الزمخشري في المفصل إلى النحو في المسألة فقال

قوله

وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد لان البدل في نية تكرار العامل فيقال الحارث والضارب
زيد يمتنعان

٣٤٢ قولهم ان البدل في حكم منحية الاول منهم ايذان بانه يستقل له بنفسه مفارقة التاكيد والصفة في كونها تتمتين لما يتبعانه الا ان يكون هذا والاول واطراحه لا ترى تقول زيد ليت غلامه جلا لصالحا فلو فهمت تقدير الاول لم تفد كلامك انتهى كلامه ومثاله هذا نظير مثال المصنف والارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم ان البدل في نية الطرح انه يقتدله عامل من جنس الاول ويعمل به لا ان الاول مطرح البتة لان في كلام العرب ما يبطل ذلك كزيد ضربته اياه فلو طرح الضمير لم يربط الجملة بالابتداء وقال الرضي منه من الله الرضا الكلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وفي بدل الكل ايضا اذا كان المبدل منه لا يستغني عنه مخصوص بالذي مر وتب براحتك او متلبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيد اكرم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه نحو الدراهم كانه ملاحاجبه معتبر بواد وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركن هوازن مثل قرن الاصفر ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وليس في حكم الطرح معنى لان بدل الغلط وقولهم ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه ممنوع لان في بدل الغلط لان المبدل منه في الابدال الثلثة منوي اليه في الظر ولا بد ان يكون في ذكره فايدة لم تحصل اولم تذكر صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه ص فاذا عاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منويا اليه في الظر واشتماله على فايدة تصحح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظر وفي نحو يا زيد الحارث وجاء الضارب الرجل زيد فالحارث في المثال الاول عطف بيان على زيد وزيد في المثال الثاني عطف بيان على الرجل ولا يجوز ان يكونا بدلين لان البدل في نية تكرار العامل فلو جعلا بدلين كان التقدير يا الحارث وجاء الضارب زيد والحال ان يا الحارث بالجمع بين ال وحرف النداء والضارب زيد باضافة الصفة المحلاة بال الى المجرد منها يمتنعان لان ال وحرف النداء لا يجتمعان هنا والصفة المحلاة بال لا تضاف الا الى المعرف بها ولجاز اقتراء اضافة الصفة المذكورة الى جميع المعارف فلا يمتنع عندئذ ان يجعل زيد بدلا من الرجل فايدة قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل في نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملاء الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم واللغوي قولك ان اذا مات ميت من تميم وسرك ان يعيش فجي بزاد بخبز وبتمر او بسمن او الشيء الملفق في الجراد والفيافي نحو يا خانا وزيد اذ لو كان في غير نية النداء لقال يا خانا زيد انتهى قال الاول وهذه العلة وهي

كون

كون البدل فيه تكرار العامل يجري في مسائل الخ فيمتنع البدلية وتعين عطف البيان وذلك
قال المصنف في نحو يا زيد الحارث فمنها ان يتبع مجرورا قد فصل نحو يا قوم الرجلين زيد وعمرو مررت
فلو جعلت زيدا وما عطف عليه بدلا من الرجلين والبدل في نية تكرار العامل لزم اضافة اي الى المفرد
المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد الحسن بمعنى اي اجزائه احسن او
عطف على اي مثلها ونحو اي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا نحو كلا الخويك زيد
عمرو غنك فلو جعل زيد وما عطف عليه بدلا من اخويك لزم اضافة كلا الى مفرد وهو ما اضيف الى
مثنى غير مفرد وشذ قوله كلا اخي وخليلي واجدى عضدا في النائبات الملمات ومنها ان يتبع
المنادى باللقب مرفوعا او منصوبا نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب فلو جعل كرز او كرزا بدلا
لزم حذف يا سعيد كرز بالضم فانه يمتنع ان يكون عطف بيان ويجب اعرابه بدلا الثاني امتناع
البدلية في جميع هذه المسائل مبني على ان البدل لا بد ان يكون في نية تكرار العامل وفيه نظر لانهم يشترطون
في التوابع ما لا يشترطون في الاوائل وقد جوزوا في نحو انت انت تكون انت تاكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز
اتى به ابن هشام في حواشي التسهيل وسبقه الى ذلك ابن القواس في شرح الدرة قال ابن النحاس في التعليقة
انما اعتنى في التوابع ما لم يعتن في الاوائل من قبل انها اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد اتى في الموضع ما
يقتضيه مجاز التوسع في ان الامر بخلاف ذلك لانها انما اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لا نعطي
الموضع شيئا مما يستحقه انتهى وهذه قاعدة يبنى عليها كثير من المسائل فاحفظها الثالث انما قال
المصنف ويفترق عن البدل في نحو هند قام اخوها اه اشاره الى ان عطف البيان يفترق عن البدل في
غير ما ذكر من الصور فمنها ان عطف البيان لا تكون ضميرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجمود بمنزلة العلم
والمشتقات قال في المغني ويسمي الزمخشري وجماعة ان يعيد الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى
ما امرتني به ان اقول الا وهو لاعن هذه النكتة وممن نص عليها من المتاخرين ابو محمد بن السيد وابن مالك والصيمري
معهما واما البدل فيكون عند الجمهور تابعا لمضمر كرايته اياه ولظاهر كرايت زيدا وخالفهم ابن مالك
وقدم الكلام على ذلك ومنها انه لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان قيام
ابن هشام عطف على اي بيان فقال ابن هشام انه سهو فتم لعذر بقوله عنه قد يكون عبر عن البدل
بعطف البيان لتاخيهما ولا يختلفون في جواز التخالف في البدل كما مر قال الرضي والذي يقوى عندي
انه يجوز التخالف في عطف البيان ايضا ومنها انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما

٣٤٣

قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرف زيدا ابن من هو ومنها انه لا تكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا نكن في الشر والجهر مسلما ومنها انه لا يكون مفعولا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف لها العذاب ومنها انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كما مر وهذا الفرق ذهب اليه ابن الطراوة وتبعه ابن مالك وولده وحجتهم ان الشيء لا يبين نفسه وقد مضى ابطالها على ان حجتهم هذه تقتضي ان البدل ليس منبئا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المكفن وبك المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استوفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض قاله ابن هشام في المغني هذه الاسماء العاملة عمل الفعل للشبه بالافعال اعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في غيرها وذلك ان الفعل وضع ليسند اليه شيء ما فلذلك وجب ذكر مرفوعه لانه مقتضاه والمقتضى مرتبته التقديم على مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل في غير المسند اليه من المفاعيل التي لم يقم مقام الفاعل بالتبعية الفاعل لاقتضائه لها فصار الفعل في عمل المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير الفعل من الصفات والمصدر فرع عليه في العمل لانها لم توضع لما وضع له الفعل لكنها شابهته الفعل من حيث دلالتها على معناه فاعملت عمله ومنى ايضا خمسة المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل اعتد المصنف بها له في الحاشية بعدم اشتداد الحاجة اليه وبعضهم سبعة بزيادة المثال ولم يتعرض له لانه تحول من اسم الفاعل كما سنبينه واصلها ابن هشام في الشذور الى عشرة السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والمجرور والمعتمدان واما اسم المصدر فانما لم يتعرض له لندور اعماله بل البصريون يمنعون اعماله نظرا الى ان اصل وضعه لغير المصدر واما الظرف والمجرور والمعتمدان فاكتفى عن ذكره هنا بذكره في حديقة الجمل وسيأتي الكلام عليها هناك الثالثة تقع تبيينا اما الى المصدر ايضا هنا للموافقة هذه الاسماء مما ذكر قبلها من التوابع في العد الاول من الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر هذا التعبير متفوه عليه قال في شرح الصفوة وانما سمي به لان الفعل يصدر عنه والمصدر في الاصل هو الموضع الذي تصدر عنه الابل قال الرضي سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثانا قال ابن مالك وهو من تسمية الملفوظ باسم الملحوظ

وبدء به لانه اصل المشتق على الصحيح كما سيأتي ولانه يعمل في الارفنه كانها وهو اسم الحدث اي اسم
يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة وهذا كالجلس يشمل المحدود وغيره
من اسماء المصادر ونحوها وقوله الذي اشتق منه الفعل اخرج ما عدا المحدود وهذا الحد اولى من حد
في التهذيب تبعا للكافية بانه اسم الحدث الجاري على الفعل الماضي لفظ الجريان من الابهام الذي ينبغي
صيانة الحد عن مثله وفسر بعضهم جريانه على الفعل باشتماله على جميع حروفه وهو منقوض بالصفات
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فانها جارية على الفعل بالمعنى المذكور لاشتمالها على جميع
حروف افعالها فالاولى ان يفسر الجريان بما قاله غير واحد من انه ايراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوبا
به على انه مفعول مطلق نوعي مخرج المذكورات قطعا ثم حده هنا مبني على مذهب البصريين من ان المصدر
اصل الفعل وهو قول عند الكوفيين الى العكس وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق واحتج
البصريون من ثلثة اوجه احدها ان المصدر اسم والاسم اولى بالاصالة من الفعل الثاني ان المصدر يدل
على معنى واحد وهو الحدث والفعل يدل على معنيين وهما الحدث والزمان والواحد قبل الاثنين الثالث
وهو العمدة ان كل فرع يؤخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض
من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد
ازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك اريد ضرب بنسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخص فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه
على الزمان واحتج الكوفيون من ثلثة اوجه ايضا الاول ان الفعل يعمل في المصدر كقولك نظرت نظرا
والعامل اولى بالاصالة ونقض بالحروف فانها تعمل في الاسماء والافعال وليست اصولا لها الثاني ان
المصدر يذكر توكيدا للفعل كقولك قمت قياما والمؤكد اولى بالاصالة نحو قام القوم اجمعون مع ان
احدهما غير مشتق من الاخر الثالث ان المصدر يعتل باعتلال الفعل كقولك قام قياما وصاح صياحا او
يصح بصحته كقولك عاد عوادا والمبوع اولى بالاصالة ونقض بالمصناع فانه يعتل باعتلال الماضي
نحو قام يقوم ويصح بصحته نحو عور يعور وليس احدهما مشتقا من الاخر بينهما ان الاول ابنى بعض الحروف
لتعين الفعل الذي يشتق منه المصدر على قول الكوفيين على الخلاف في الافعال اتما زمانه سبق فقيل
الماضي وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضي كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق وبعدم الثاني
اختلف في الصفة فالجمهور على انها اصلها المصدر قال ابن مالك في شرح التسهيل بعض ما استدل به

على فرعية الفعل بالنسبة الى المصدر يدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف ٣٠٤
الفعل فيها ما في المصدر من الدلالة على الحدث وتزيد بالدلالة على ما له كما زاد الفعل بالدلالة على
الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر لا من الفعل اذ ليس فيها ما في الفعل من الدلالة
على زمان معين وذهب جماعة الى ان اصلها الفعل ونسب الرضي هذا القول الى السيرافي وقال الحسن
ابن المطهر الحلي قدس سره في نهاية الاصول ذكر ابو علي في التكملة انها مشتقة من الافعال وكذا عبد القاهر
واستدل ابو علي بكونها جارية على سنن الافعال وطريقتها والافعال اصولها الفرعية والمصادر التي هي
افعال اصولها البعيدة واذا ثبت هذا كان لنا ان نشتقها من الافعال لاصابتها الفرعية ومن المصادر
لاصالتها البعيدة انتهى فائدة الاشتقاق ثلثة اقسام اصغر وهو اتفاق اللفظين في الحروف الاصلية
والترتيب نحو ضرب وضبر وصغير وشمي كبير واوسط وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب نحو جبذ
وجذب واكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض نحو تلم وقلب حيث اطلق الاشتقاق فللمبادر
الاول ويعمل المصدر عمل فعله المشتق منه في التعدي واللزوم فان كان لازما لزم المصدر ومتعديا تعدى
على حسب تعديته فتقول عجبت من قيامك ومن ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا
قائما ومن اعلامك عمرا قائما مطلقا اي سواء كان ماضيا او حالا او مستقبلا فتقول اعجبني ضرب
زيد عمرا امس كما تقول الان او غدا لتبينهما ان الاول اختلف في سبب عمال المصدر عمل فعله فقيل
لشبهه بالفعل معنى من حيث كونه بتقدير ان والفعل وهو قضية كلام المصنف حيث قال في ترجمة
الباب الاسماء العاملة للشبه بالافعال تامل قال الرضي وتقديرهم له بان والفعل لانهم اذا كان بمعنى
الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا لكونها اشهر واكثر
استعمالا منها ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم فطن انه لا يعمل حالا لتعذر تقطيره اذ زعم بان
انتهى وقال غير واحد منهم ابن هشام في الاوضح والقطر ما معناه انه اذا كان بمعنى المضي او الاستقبال
قدر بان واذا كان بمعنى الحال قدر بما قال الدماميني وللتقدير المصدر في جميع الحالات بالفعل
مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة نحو اعجبني ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا انتهى
وقال ابن مالك في شرح الكافية يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع و
لذلك يعمل مرادا به المضي والحال والاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع

فاشترط كونه حالا او مستقبلا لانهما مدلولا المضارع وقال بعضهم انما عمل لنيابته عن الفعل الذي
عمل فلا وفقه كلها لان الفعل لا يشترط فيه ذلك ان مخصوص الثاني يشترط العمل المصدر مولا اول
ان لا يصغر فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا لان التصغير من خصائص الاسم فينبغي عن الفعل وهذا
الشرط مجمع عليه الثاني ان لا يحد بالتاء او التثنية او الجمع فلا يقال اعجبني ضربتك وضربيك
او ضربا بك زيدا لان الفعل يصدق على القليل والكثير والمصدر انما عمل لشابهته له او اضافته
او نيابته عنه فروعي فيه ان لا يبعد عنه بالتحديد بما ذكروه وما ورد في كلامهم مما يخالف ذلك فشاذ لا
يقاس عليه قاله ابن مالك الثالث ان لا يتبع بنعت او غيره قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد
زيدا لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما واما قول الحطيئة ان معت يا سامي بنا
من نوالكم ولن نرى طارد الخير كالياس فمن متعلق ببيشت محذوفا لا بياسا كما توهمه بعضهم فان
اتبع بعد العمل جاز كقولك له ان وجدي بك الشديد اراني غاذرا فمن مر عهدت عذرا الرابع
ان لا يكون مضمرا فلا يقال ضربي زيدا حسن وهو عمر قبيح لانه ما لا اضمار يبعد عن مشابهة الفعل الجامد
ذلك الكوفيون واستدلوا بقول ذهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
قالوا فعنها متعلق بالضمير العايد الى الحديث المفهوم من السياق وتاوله البصريون على تعليق عن
بمحذوف اي اعني عنها وفيه نظر ظاهر واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن جني اعماله مضمرا في المجرور
وجماعة في الظرف واجاز الرضي اعماله فيهما قال ابن عقيل واطلق النحويون النقل عن الكوفيين
في اعمالهم ضمير المصدر مع خلاف النقل في اعمال صريحة الخامس ان لا يكون محذوفا لانه يكون محذوف
الموصول مع صلته قال ابن هشام في شرح القطر وبهذا رد واعلى من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي
بسم الله ثابت فحذف المبتدا والخبر وابقى معمول المبتدا وجعلوا من الضرورة قوله هل تذكرون
الى الذين بجركم ومسحكم صلبكم رحمن فرحانا انتهى والاولى ان يقال انه بتقدير فاعلين بارحمن
فرحانا فاذا توفرت هذه الشروط للمصدر عمل عمل فعله فقط كما تر الا اذا كان مفعولا مطلقا لان
تقديره بان والفعل او ما والفعل اي متعذرا اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربته او ضربا شديدا
ضربت ان ضربت ولما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في
الحقيقة بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص والعمل في نحو قولك ضربت
ضربا ان بدا وقولك ضربته في جواب من قال لك كم ضربت ليس للمصدر بل للفعل الظاهر في المثال الاول

للمقدر

٣٤٨ للمفعول في الثاني الا اذا كان المطلق بدلا من الفعل اي ساد مسادة بعد حذفه وجوبا ففيه وجهان احدهما ان يكون العامل الفعل المحذوف بناء على ان الاصل في العمل له ولا ينعزل عنه بالحذف وهذا رأي المبرد والسيرافي وجماعة الثاني ان يكون العامل المصدر لا لكونه مصدرا بل لكونه بدلا عن الفعل بدليل انه لا يجمع بينهما لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث انه قام مقام اسق لا من حيث كونه مصدرا هو مفعول مطلق والا لزم ان يعمل كل مصدر هو مفعول مطلق وهذا الوجه ذهب اليه سيبويه والاخفش والفراء والزجاج والفارسي وذهب بعضهم الى ان العامل فعل من غير لفظ المصدر كالزم ونحوه وهذا وجه ثالث تنبيه المفعول المطلق لا يكون بدلا عن الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله فلم ينتصب وانما يقال انه بدل عن الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه قاله الرضي والاكثر في المصدر ان يضاف الى فاعله لانه محل الذي يهمه ويحبه معه كلفظ واحد باضافة آلة الى من يفعله ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد نحو قوله تعم ولو لا دفع الله الناس ويجوز ان يضاف الى مفعوله اذا قامت قرينة على كونه مفعولا اما يجيء تابع له منصوبا حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم بنصب الكريم ويجيء الفاعل بعده مجرورا كقوله انى نزلت وما جمعت من نشب قرع القواقز افواه الاباريق فيمن رواه بجر افواه والقواقز جمع قاقوز بالزاي وهو القدح ويروى القواقر بالراء المهملة او بقرنية معنوية نحو اعجبني اكل الخبز تنبيه تابع ما اضيف اليه المصدر من فاعل او مفعول يجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المضاف اليه فاعلا كقوله حتى تجرد في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم نعتا للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المضاف اليه مفعولا كقوله فدكنت ابنيت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فالليان عطف على محل الافلاس هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك فمتؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر انتهى وعلى الجواز فقد اختلف في المختار من ذلك فقال طائفة المختار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون وهو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع بثنى فيتوليان نحو اعجبني ضرب زيد عمرا وبكر ويتعين الاتباع على المحل بالخلاف اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا نحو اعجبني زيدا كرامكه وعمرا ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكره في الارتشاف ولا يتقدم معموله اي المصدر لانه عند العمل ما قوي بمجيء مصدرا مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة

الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول واما قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان فاول
على اضمار فعل قال ابن هشام واجاز السهيلي تقديم المجرور وتمثل بقوله تعالى لا ينفعون منها الخ
وقولهم اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا انتهى وتبعه الرضي فقال واما لا يوقف عليه
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال ثم ولا يلغى
بهما ما اثبته وقال ابن معط في الفية وفي نهج البلاغة قلت عنكم بنوبة ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في
تكلف وليس كل ما قاله شيء حكمه حكم ما اولبه فلا يمنع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع
انه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه بكفهما رائحة
الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وبجده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون
انتهى قال الدماميني وهنا نكتة ينبغي التنبيه لها وهي ان المصدر انما يقدر بالحرف المصدري والفعل
حيث يكون فاعل المصدر او نائبه مذكورا اما بطريق الرفع كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب الشارعين
لامكان التاويل هنا لانك اذا جئت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم التاويل واما
حيث لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في الترتيب اصلا فان التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقاء الفعل
بلا فاعل او نائب عنه ففي القسم الاول يمتنع التقدير لانه من باب تقديم معمول الصلة فان تقدم ما
يتخيل انه معمول المصدر قدرته عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت اعجبني عن الشر بعدك
فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر مدلولا عليه بالمذكور اجراء في القسم الثاني
يجوز تقديم معمول الذي هو ظرف او شبهه لانتفاء المانع نحو ولا تاخذكم بهما رافة اكان للناس
عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة صخم مقلدها فعم مقيدها في خلفها عن الفحل يفضل
قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة عن نبات النخل يعلو بتفضيل ان كان مصدرا لانه ليس
بمنحل بان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله عليها مطلقا فهو واهم انتهى ثم المصدر اما
منونا ومضافا ومقرونا باللام لكن اعماله مضافا للفاعل مع ذكر المفعول او حذفه اكثر من اعماله
منونا او مضافا للمفعول او مقرونا باللام نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ولقلة اعماله
مضافا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير ومع ذكره قليل وليس
خاصا بالشعر كما زعم بعضهم بدليل قوله تعالى حج البيت من استطاع اليه سبيلا اي وان يحج البيت الخ

بنات ط

قال

٣٧٠ قال ابن هشام وغيره ولا يصح الاستدلال بآية الحج لانها ليست من ذلك في شيء بل الموصول في موضع جر بدل بعض من الناس او في موضع رفع بالابتداء على ان من موصولة ضمنت معنى الشرط والشرط حذف الجزاء والجواب اي من استطاع فليحج ويؤيد الابتداء ومن كفر فان الله غني عن العالمين واما الحمل على الفاعلية فيفسد المعنى اذ التقدير ولله على الناس ان يحج المستطيع اي الناس كلهم انتهى قال بعضهم وفي دعوى فساد المعنى نظر لان حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين ومعلوم ان المخاطبين بفرض الكفاية اذا لم يقم احد منهم كلهم اثمون انتهى فتامل واعماله ضعيفا اقيس من اعماله مضافا وباللام لانه يشبه الفعل الخ في النكير نحو واطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ومنعه الكوفيون وقالوا العمل بعد الفعل وقد رايطعم يتيما واعماله مع اللام ضعيف في القياس لبعده عن شبه الفعل باقتران بال وهو قليل في الاستعمال ايضا فلذلك لا يعمل عند بعضهم الا في الشعر كقوله اي الشاعر يصف رجلا ضعيف الرأي ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر مقرون بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من الموت يباعد الاجل فلا يحارب اعداءه حبا للسلامة وحذرا من العطب وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وما احسن قول العميد فخر الكتاب مؤيد الدين الطغرائي حب السلامة يثني حب صاحبه عن المعالي ويغري المرء بالكسل وان جحت اليه فاتخذ نفقا في الارض او سلما في الجو فاغزل ودع غمار العلى للمقدمين على وكوبها اقتنع منهن بالبلل وحكى المرادي في شرح التسهيل في اعمال المصدر مع الاربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه الثاني المنع وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين الثالث جوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين ان تكون ال معاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا اليسئ اليك اي ضربك خالدا والا تكون معاقبة له فلا يجوز نحو عجبت من الضرب عمرا وهو مذهب ابن طلحة وابن طراوة قال الشيخ بدر الدين وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان في الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير ومن منع اعماله مطلقا قدر ما يقع بعده من منصوب او مجرور عليه المصدر فيقدر في قوله ضعيف النكاية اعداءه ينكي اعداءه ولم يسمع في الفاعل بعد المعرف بال الا في بيت هو قوله الخ عجبت من الزق الى المشي الهمه والمراد بعض المحسنين فجر بنصب المشي ورفع الآله وهو مصدر زق يزق زقا اذا كذكر او انكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الزاء مصدر ابل هو بمعنى المرزوق كالرعي والطحن فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الهمه بفعل مقدر

قاله المرادي في شرح التسهيل ولا بأس بالتعرض لذكر اسم المصدر تتميما للفائدة وتعميما
للفائدة اذ لا يغني ذكر المصدر عن ذكره فنقول انه يطلق على ثلثة امور احدها ما لا يعمل اتفاقا
وهو ما كان من اسمائها الاحداث علما كسبحان علما للتسبيح وفجار وخمار علمين للفجرة والخمرة
الثاني ما اختلف في اعماله وهو ما كان اسما لغير الحدث فاستعمل له كالعطاء فانه في الاصل اسم
لما يعطى للملفوظ به من الكلمات ثم نقل الى معنى التكليم فهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون
الى جواز اعماله واحتجوا عليه بما ورد من نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك
المائة الرتاعا وقوله قالوا كلامك هذا وحي مصيغة تبقينك فلا صحيح ذا لو كانا و
البصريون يمنعونه ويقدرون المنصوب بعده فعلا يعمل فيه لانه لم يكثر كثرة تقتضي ان يقاس عليه
الثالث ما يعمل اتفاقا وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل لانه مصدر في الحقيقة
وسيبي المصدر الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا قال ابن هشام في شرح الشذور ومن اعماله
قول الشاعر اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب مصدر ميمي مضاف
الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد نعدت
جلوسا وظلم خبر ان وظلوم اسم امرأة منادى بالهمزة ولهذا البيت حكاية شهيرة بين اهل
الادب ذكرها ابو محمد الحريري في درة الغواص وهي ما رواه ابو العباس المبرد قال قصد بعض اهل
الذمة اباعثمان المازني ليقرأ كتاب سيبويه عليه وبذل له مائة دينار على تدريسه اياه فامتنع
ابو عثمان من قبول بذله واصر على رده قال فقلت له جعلت فداك اترد هذه النفقة مع
فاقتك وشدة اضافتك فقال ان هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا اية من كتاب الله ولست
ادري ان امكن منها ذميا فيرفعه على كتاب الله تعالى وحينئذ له قال فاتفق ان غنت جارية بحضرة الواثق
بقول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا البيت فاختلف من بالحضرة من اعراب جعل منهم من يضيف
جعله اسم ان ومنهم من يرفعه على انه خبرها والجارية مصرة على ان شيخها اباعثمان المازني لقنها
اياه بالنصب فامر الواثق باشخاصه قال ابو عثمان فلما مثلت بين يديه قال لي من اي الرجال قلت من
بني مازن قال اتمي الموازن ام مازن تميم ام مازن قيس ام مازن ربيعة قلت من مازن ربيعة فكلمني
بكلام قومي فقال لي يا سبك لانهم يقلبون الميم باء والباء ميما قال فكرهت ان اجيبه على لغة قومي
لئلا اواجهه بالمكر فقلت بكر يا امير المؤمنين فغضب لما قصده واعجب بفهمه ثم قال لما تقول في قول الشاعر

وكذا هم

اظلوم

٣٧٤ اظلوم ان مصابكم رجلا ام رفع رجلا ام نصبه فقلت ان الوجه النصب يا امير المؤمنين قال ولم ذاك
فقلت لان مصابكم مصدر بمعنى اصابتكم فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو بمنزلة قولك ان
ضربك زيدا ظلم فالرجل مفعول مصابكم ومنصوبه والدليل عليه ان الكلام معلق الى ان
تقول ظلم فتم الكلام فاستحسنه الواثق ثم امر لي بالف دينار قال ابو العباس فلما عاد الى البصرة قلت
له كيف رأيت يا ابا العباس رددنا الله مائة فعوضنا الفا انتهى ملخصا تنبيهات الاول قال العيني قائل
البيت المذكور الحارث بن الخالد بن العاص بن هشام المخزومي وقاله الجرجاني انه للعرجي الذي يصح قال وقد
الصواب ظلم بترجيم ظليمة تصغير ظلمة وهو اسم امرأة عمران المذكورة في اول القصيدة الثاني قد حكاه ابن المعارض
للمازني هو اليزيدي كذكره غيره ايضا وفيه نظر لان اليزيدي الامام ابا محمد كان يؤدب المأمون لرشيد وتوفي
سنة اثنتين وماتين على ما ترجمه ابن خلكان والسيوطي في المزهر والواثق تولى بعد ابيه المعتصم سنة سبع
وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي ولعل اليزيدي المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا من
كلهم علماء ادباء شعراء رواة الاخبار انتهى وفي المزهر ايضا وفي كتاب البصائر لابي حيان التوحيدي
ان المعارض للمازني في ذلك هو يعقوب بن السكيت وهذا هو الاوفق انتهى قلت والذي يؤيد ان المعارض يعقوب
ابن السكيت ما ذكره ابو الطيب اللغوي في مراتب النحويين انه شجر بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي داود
في هذا البيت فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل فسئلا عنه يعقوب بن السكيت فحكم لاحمد بن ابي
داود وعصبته لاجهلا الثالث قال الدماميني في التحفة يمكن ان يراد على تقدير رفع الرجل في البيت معنى
صحيحا ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول لا مصدرا وهو اسلم ان يرفع رجل على انه خبر هو اهذه
الجملة المسلم تحتية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم على انه خبر مبتدا محذوف وفي هذا ظلم ويمكن ان
يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اي مظلوم كالدرهم ضرب الامير فيحصل للبيت فائدتان ا ه
الاسماء معنى يعترف به الناظر ويوجهه من امور الصحة ولا يلم بناحيته طارق فساد الثاني والثالث من اسم الفاعل
عمل الفعل اسم الفاعل واسم المفعول ولو كانا مثنيين او مجموعين فاسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمي
لكثرة الثاني وغلبة اسم الفاعل على هذا الوزن فلم يقولوا اسم المفعل لاسم المستفعل فجعل اسم الفاعل
بمعنى اسم له جريا على اختصاص هذه الهيئة قال بعض المحققين وفيه نظر لانه وان كان وجها مقبولا لكن ثم
شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل ليدل على الفعل
والمستفعل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا الجوامد اسم الفاعل بالاسم المضاف الى الذي لا الى الوزن

كالمم

كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل ويمكن دفعه بانه لم يرد ان اسم الفاعل بمعنى اسم هو على وزن الفاعل بل اراد به الاسم الموضوع لذات قام بها الفعل وانما اختير له هذا الاسم باعتبار كونه فاعلا لا المفعل باعتبار انه جاعل شخص فاعلا كالمفعل المخرج فانه جاعل شخص مخرجا والمستفعل باعتبار انه طالب الفعل كالمستخرج فانه طالب الخروج لان هذه الصيغة غالبة نعم يتجه ان اختيار هذا الاسم وجها اظهر مما ذكروه وهو ان معنى لفظ الفاعل اكثر وجودا في افراد اسم الفاعل من معاني المفعل والمستفعل ونحوهما وبناء التسمية باسم الفاعل على الاكثر هذا اذا قلنا ان لفظ اسم الفاعل اسم فاعل مشتق من الفعل كما هو الاظهر والانسب بالتسمية باسم المفعول اما لو قيل بانه صيغة تنسبك الى ما له نسبة الى الفعل كان اسم الفاعل شاملا للجميع بلا كلفة ما اي اسم فلا يشمل الفعل الماضي الدال على حدث وفاعله على معنى الحدوث فالدال على حدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف وخرج بذكر فاعله اسم المفعول فانه انما يدل على مفعوله لا على فاعله وبقوله على معنى الحدوث اسم التفضيل والصفة المشبهة فانهما يدلان على معنى الثبوت لا الحدوث كذا قال غير واحد والتحقيق انهما المطلق الحدث من غير تقييد بثبوت او حدوث ولهذا يشتق اسم التفضيل من الحوادث نحو خرج وضرب ومن الثابت نحو حسن وعلم فاخرجا بهذا القيد على هذا التحقيق ايضا لانهما ليسا على معنى الحدوث فقط بل اعم بديهات الاول المراد عدم الحدوث عدم استمرار الحدث للذات بعد ما حدث لها وبالثبوت ما يقابله لا ما يكون مسبوقا بالعدم كما هو اصطلاح المتكلمين ويقابله القدم قاله بعض المحققين الثاني لا يرد على اعتبار الحدوث انه يخرج لما كان من اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم من اسماء الله تعالى لان الثبوت فيهما ليس مدلولا للفظ بل مستفادا من العلم بان كلا هو صفة لله تعم فهو مستمر الثالث قيل هذا الحد منقوض بنحو خالد ودائم وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع ان كلا منها اسم فاعل وليس على معنى الحدوث واجاب عنه القاضي شهاب الدين في شرح الكافية بانها تدل على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار وفيه نظر يظهر من تفسير الحدوث المتقدم ذكره فانه نظر على معنى الحدوث باصطلاح المتكلمين لا باصطلاح النحويين ولعل الاظهر في الجواب ان يقال ان الثبوت والدوام في نحو ذلك مدلول المادة لا الصيغة فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا اي سواء كان ماضيا ام حالا ام مستقبلا وسواء اعتمد على ما سيأتي ام لا لوقوعه حينئذ موقع الفعل وهو وفاقا ان اريد به المضي ويفعل ان اريد به الحال او الاستقبال لمجيء الصفات بمعنى الامر والآن او غدا بديهيات الاول واجعله اسم الفاعل صلة لال

٣٧٤ كغيره فيه نظر لان الصلة انما هي الجملة التي هو منها لا هو وحده الثاني انما قال فان كان صلة الخ ولم يقل فان كان بال مثلا فان الانه لو كان بال المعرفة لم يعمل قال ابن الخباز في شرح الدرة الالفية عند قول الناظم وان تردبه المضي فاضف وان تعرفه بلام والف فالنصب لازم بكل حال في الحال والماضي والاستقبال في جعله اللام معرفة نظر لان المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل وقال ابن هشام في شرح اللمحة انها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس ان لا يعمل شيئا نص على ذلك الاخفش سعيد وهو الحق لمن تامله وقال في المغني لو صح ان ال في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لنبغت من اعمالها كما منع منه التصغير والوصف انتهى ومن زعم انها فيهما حرف تعريف كالاخفش زعم ان انتصاب الاسم في نحو الضارب زيدا على التشبيه بالمفعول ورد بان المشبه انما يكون سببا لهذا اذا نصب الاجنبي كما في المثال وقيل انتصابه بفعل مضمر لا عمل لاسم الفاعل فيه قط فالتقدير في المثال ضرب زيدا او يضرب وهي دعوى بلا دليل وبهذا يتقدم ما حكاه بدر بن مالك من ان عمل المقرون بال قط مرضي عند جميع النحاة الثالث قوله عمل قط هو المشهور الذي عليه الجمهور ومنهم الرماني وابو علي في كتاب الشعر انه اذا كان بال لا يعمل الا ماضيا قال ابو علي في الكتاب المذكور في قول جرير فبت والهم تعتادني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ان غدا متعلق بخوف ورحلة او بين لا بالظاعنين قال الرضي ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم ونقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذا كان مع التجرد يعمل بمعناها والا يكن صلة لال فيشترط لعمله كونه للحال او الاستقبال لانه مشابهته للفعل لفظا من جهة مطابقته موافقته له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين اما اذا كان للماضي فانما يشابهه لفظا لا معنى لانه لا يتوارد مستمرا واعتماده على نفي مجرد او اسم وصل نحوهما او غيرا وليس ضارب زيد عمرا الان او غدا او على استفهام مجرد او اسم نحو اضاب او كيف ضاب زيد عمرا الان او غدا او على اسم مخبر عنه الظرف نائب الفاعل والمراد مخبر عنه باسم الفاعل نحو زيد ضارب عمرا الان او غدا او كان زيد ضاربا عمرا او ان زيدا ضاب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا او علمت زيدا ٣٧٥ عمرا ضاربا بكر الان او غدا او على اسم موصوف به نحو مررت برجل ضاب عمرا الان او غدا او على اسم ذي حال نحو جاء زيد راكبا فرسا والاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به نحو هين زيد عمرا ام مكرما وابهين

ونحو ضاب عمر الان او غدا من قال اضاب زيد عمرا اى هو ضاب ونحو قوله كمناط خضرة يوما
لبوهنا اى كوعل ناطح قيل ومنه ناطا لعاجبلا اى يا رجلا طالعا وقد قرر ما فيه فى بحث المنادى
وقال ابن مالك انما اعتمد على حرف النداء وورد عليه ابن بابشاذ المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل و
حرف النداء لا يصلح لذلك لانه من خواص الاسماء انتهى بالمعنى والاصل فيه ان يعتمد على صاحبه من
مخبر عنه او موصوف او ذى حال لانه وصف يقتضى ان يكون له موصوف فقياس ان لا يقع الا مع ما
وذكره بدونه مخرجه عن اصل وضعه فلم يلحق بالجوامد فلا يعمل وانما اشترط عند فقدان الاعتماد
على صاحبه اعتماده على النفى والاستفهام لانه قصد به قصد الفعل نفسه فجرى مجريه وقد علم
بالاستقراء انهم لا يستعملون الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفى او الاستفهام تنبيهات الاول
اشترط احد الزمانين والاعتماد انما هو للعمل فى المنصوب بدليل احدهما انتصب زيدا ام ابوه
امس والثانى انهم لم يشترطوا الصحة نحو قائم الزيدان وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال قال
ابن هشام فى المغنى الثالث اذا قصد باسم الفاعل الاستمرار لم يعمل كما اذا كان بمعنى المضى فتكون
اضافته حقيقية ووقع للزمخشرى فى الكشاف انه يعمل وان كان لما فيه غير حقيقية قال فى قوله تعالى
وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما اما على
جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس فى معنى المضى فتكون اضافته حقيقية بل هو
على جعل مستمر فى الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قاتل
عالم ولا تقصد بها زمانا دون زمان انتهى وما قصد لذلك فى محل اخر منه فقال اذا قصد باسم الفاعل معنى
الماضى كقولك هو مالك عبدا امس او زمان مستمر كقولك زيد مالك العبيد كانت الاضافة حقيقية
كقولك مولى العبيد قال وهذا هو المعنى فى مالك يوم الدين انتهى فالتناقض بين كلاميه ظاهر قال
السعد التفتازانى فى حواشيه وذكر فى وجه التوفيق ان الاستمرار تارة يناول الماضى والحال والاستقبال
وتارة ينظر الى حال الماضى بجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين والى الاخيرين غير حقيقية كما
فى وجاعل الليل سكنا انتهى وقال المحقق الجرجانى واجيب بانه ايضا لا منافاة بين ان يكون المستمر
عاملا ومضافا اضافة حقيقية لان المستمر لما احتوى على المضى ومقابليه وهى الحال والاستقبال
جعلت الاضافة حقيقية نظرا الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظرا الى الجهة الثانية وليس
بشئ لان مدار كون اضافة حقيقية او غيرها على كونه عاملا او غير عامل انتهى وقال بعض المحققين

٣٧٤ ونعم ما قال ان المستمر يصح عمله نظرا الى اشتماله على الحال او الاستقبال والغاؤه نظرا الى الماضي
فتحتمل اضافته فتسمى الاضافة الثالث وقد تعمل اسم الفاعل على شرطين احدهما ان لا يصغر
والثاني ان لا يوصف فلا يقال جاءني رجل ضويرب بيد ولا رايت صابا مسيئا زيدا بل يتاح للفعل
قال ابن مالك في سبك المنظوم لا خلاف في منع عمل المصغر وردبان الكوفيين خالفوا القراء اجازوه قط
قياسا على المثنى والمجموع واما اعمال الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب المنع قط وعليه ابن مالك وابو
البقاء والجواز قط وعليه الكسائي وغير الفراء من الكوفيين والجواز بعد العمل لا قبله وعليه البصريون و
الفراء الرابع وجود الشرط ولا يوجب عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله وقد قرء ابو جعفر ان الله بالغ
امره هل هن كاشفات ضره وقط كلام سيبويه ان النصب ولي من الجر وجزم ابن هشام في المغني وهو الصحيح
كما مر وقال الكسائي هما سواء وهو ظاهر كلام ابن مالك وقال ابو حيان والذي يظهر لي ان الجر اولى من النصب
لان الاصل في الاسمين اذا تعلق احدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو على الشبيه بالفعل فالحمل على الاصل
اولى الخامس لم يشترط الاخفش والكوفيون الاعتماد محتجين بقوله جزيء بنو لهب فلان ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت وذلك ان بنو لهب فاعل مجزيء مع انه لم يعتمد واجاب البصريون بانه على التقديم
والتاخير فبنو لهب مبتداء وجزيء خبر وردبانه يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع واجيب بانه فعيل قد
يستعمل للجماعة كقوله تعالى والملئكة بعد ذلك ظهير فائدة لك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل
كمبغي جاهه ومالا من نصب الجر على اللفظ والنصب على المحل عند الكوفيين وجماعة من البصريين والجر عند
وابن مالك من المتاخرين وباضمار عامل عند سيبويه ومحققي البصريين ولا يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي
خلافا للكسائي وهو على بن حمزة الكوفي الاسدي وانما قيل له الكسائي لانه احرم في كساء وقيل لانه دخل
الكوفة وجاء الى حمزة بن حبيب ملتفا بكساء فقال احمزة من يقرء فقيل له صاحب كساء فبقي عليه ووافقه
هشام وابن مضاء واجازوا اعماله بمعنى الماضي مع كونه غير مقرون بال وغير مقصود به الحكاية وحجتهم في القياس
انه في معنى الفعل مشبه به ورد بان عمله لشبهه له لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل ذلك
اسم التفضيل ونحوه تماهو في معنى الفعل ومن السماع قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فباسط
بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب والاتجر فيه لانه حكاية حال ماضية والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ان
الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال تعالى ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم قال الانباري معنى حكاية الحال ان
نفسك كانك موجود في ذلك الزمان محكي الآن على ما يلفظ به كما في قوله دعانا ثم زاد بل المشبه حكاية

الحال حكاية المعانى الكاينة لا الالفاظ قال الزمخشرى ومعنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك الفعل الماضى
واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى
المستغرب كانك محضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله
تنبيها على الاول انما جعلت لواو من وكلهم باسط من كلام المصنف لا من جملة الاية ليرتبط الكلام ويكون
للاستيناف والجملة مستانفة وجعلها بعضهم من جملة الاية وهى كما ترى فان قلت يلزم من صنعك
حذف الواو التى هى جزء من الاية قلت لا محذور فى ذلك فقد وقع مثله فى كلامه منبها على ذلك النورى
وغيره الثانى محل الحال انما هو فى رفعه الظاهر والمفعول به ونحو من المعمولات الفعلية لكونها اجنبية
انما رفع الضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا
يرفعه ولا يحمله قال والذى نلقيناه عن الشيوخ انه يحمله لا اشتقاقه وانما النصب للظرف فيجوز
لانه تكفيه رايحة الفعل والظاهر ان الحال والمفعول المطلق مثله لان الحال كالظرف والمفعول المطلق
ليس باجنبى واما رفعه الظاهر فقال ابو حيان ان ظاهر كلام سيبويه جوازه وهو اختيار ابن عصفور وبعض
النحويين وقال الرضى عمل اسم الفاعل والمفعول الرفع جايز مطلقا سواء كان بمعنى الماضى والحال والاستقبال
اولم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد من الاستمرار نحو زيد ضارب ابنه ومشتو
وجهه لان ادنى مشابهته للفعل تكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان
مسببا وبعلامة وغير السببى ايضا بمعنى الاطلاق كانا او باحد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قائم
فى داره عمرو ومضروب على ابيه بكر انتهى تكميل تحويل صيغة فاعل للمبالغة والتكثير الى فعال بفتح الفا
وتشديد العين او مفعول بفتح الفاء او مفعال بكسر الميم او مفعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء
او مفعل بفتح الفا وكسر العين بلا ياء فتعمل عمله بشروطه المتعلقة عند سيبويه واصحابه للسماع
والحمل على اصلها واكثرها استعمالا فعال وفعول كقوله اخا الحرب لباسا اليها جلالها ولبس
بولاج الخوالف اعقلا وقول الاخر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
ثم مفعال كقولهم انه لمخاريق بواكيها اى يمناها حكاه سيبويه ثم فعيل كقولهم ان الله سميع عاذرى دعاه
ثم فعل كقوله انا ابنى انهم حرقوص عرضى حجاش الكريهة فيها فديد قال سيبويه وفعل اقل من فعيل
بكثير ولم يجز الكوفيون اعمال شئ منها لمخالفتها الاوزان المصاغ لمعناه ومتى وجد ما بعد شيئا
منها منصوبا قدروا له فعلا ومنعوا تقدمه عليه ورد عليه قول العرب لقيته العسل فانا شارب ومنع كثر

البصريين

واسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله وهو في العمل وشرطه كما خذ الرابع الصفة المشبهة وصفا دل على حدث

وفاعله

البصريين اعمال فعيل وفعل كفلة لقلة استعمالها واجاز الماوني اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وانكره الجرمي دون فعيل لانه اقل ورودا حتى انه لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو حيان لا يتعدى فيهما السماع بخلاف الثلثة الاخر فيقاس عليها واسم المفعول قال بعضهم ولفظ مفعول هنا في تقدير المفعول به على الحذف والايصال لان المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره ابن الحاجب في اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الصيغة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على ما قال فما اي اسم دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا المحدود من الصفات والمصادر ولم يقل هنا بمعنى الحدوث كما ذكره في حد اسم الفاعل وان كان كذلك لان ذكره هناك لاخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل كما مر وهما هنا خارجان بقوله ومفعوله كما علم فلم يحتج الى ذكره وهو في العمل وشرطه كاخيه اسم الفاعل يعني كما يعمل اسم الفاعل عمل فعله يعمل هذا عمل فعله المبني للمفعول ويشترط الصحة عليه جميع ما اشترط في ذلك حتى علم التصغير والوصف عند من اشترطه نحو مخوجا المعطى غلامه دينارا ونحو مررت برجل معطى غلامه دينارا الان او غدا لتنبيه ببناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره كمكرم ومستخرج ولا يعمل عمل الفعل المبني للمفعول من الصفات غير هاتين الصيغتين وان دل على معناها كما صرح به للتنهيل وذلك نحو فعل بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطرح وطحن بمعنى مذبوح ومطروح ومطحون وفعل بفتح الفاء والعين نحو عدد وحظ بمعنى معدود ومحظوظ وفعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة ومضغة ولقمة بمعنى مغروف وممضوغ ومطعوم وفعيل كجريح وقتيل وصريع وهو اكثرها استعمالا في معنى المفعول فلا يعمل شيء من هذه الصفات فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه ولا طحن بره وفي المغرب لابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول فعليه يجوز مررت برجل جريح ابوه ويحتاج الى سماع كما قاله المرادي الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة سميت بذلك لانها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك اعملت النصب كما يعمله اسم الفاعل وكان اصلها ان لا تعمل النصب لجامدتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر وانما قصرت في عملها على واحد لانها دون رتبة المتعدي ومعنى ما الذي اسم دل على حدث وفاعله

على معنى

على معنى الثبوت وتفرق عن اسم الفاعل بصوغها من اللازم دون المتعدي كحسن وصعب وبعدم جواز كونها صلة لال

على معنى الثبوت فخرج اسما الفاعل والمفعول فانهما يدلان على معنى الحدوث كما مر واما اسم التفضيل
فان قيل انه على معنى الثبوت وهو داخل في هذا التعريف قطعا وعلى المصدر يرى انه لا يطلق
الحدث من غير تقييد كما مر انه التحقيق فخرج بهذا القيد ايضا قيل انها ان الاول يرد على الاطراد هنا ما
ورد في حد اسم الفاعل على العكس من نحو ثابت ولازم ودائم وبالجواب الجواب الثاني قال الرضي
عليه من الله الرضا الذي اراه ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا
موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها والادلة في اللفظ على
احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم
يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يخرج شيء من جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه
في زمان كان الظاهر بثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيص بعضها كما تقول كان
هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظاهره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى
تشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله وفي التذكير والتانيث والتثنية
والجمع وشرط الاعتماد اذا تجرد من ال وتفترق عن اسم الفاعل بصوغها من الفعل اللازم وضعا
او نقلا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد به الوصف عند الثبوت فالمصوغة من اللازم
وضعا كحسن وصعب فانهما مصوغان من حسن وصعب وهما لازمان وضعا المصوغة من اللازم
نقلا كرحم ورحيم فانهما مصوغان من رحم بكسر الحاء الى رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له
كرم بمعنى صار الكرم طبيعة له على احد القولين والمصوغة من اللازم قصدا كصاب الاب و
مضروب العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى صفة المشبهة كما قاله
الدماميني واسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي كقائم وضارب وبعدم جواز كونها صلة
لال على الاصح قال فيها للتعريف لا موصولة كما جزم به صاحب البسيط وابن العلج وترجمه برهشام
في الجامع والمغني قال لان صفة المشبهة للثبوت فلا تاول بالفعل اي الدال على الحدوث ولهذا
كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق انتهى وقال الرضي انما لم توصل اللا
بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لتقاضي مشابهتها للفعل ولذا لم توصل لانه لا يقدر بالفعل
الا مع ضميمة ان وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا جملة انتهى وقابل الاصح ما ذهب

اليه ابن عصفور في احد قوليه وابن مالك وتبعه ابن ام قاسم وابن الصائغ من جواز كونها اصلة لال وان ال
فيها موصولة وبهذا الخلاف يتبين غلط من حكى الاجماع على القول الاول واسم الفاعل الاصح غير كونه
صلة لال كما تقدم وبجعلها من غير تشرط زمان ماض وحال او استقبال لانها بمعنى الثبوت فلا وجه
لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان بخلاف اسم الفاعل فقدم انه يشترط
لعمله زمان الحال او الاستقبال واقتضى الاعتماد فلا بد منه وانما لم يذكره هنا لان ذكره ثمة كان
لان الصفة فرع اسم الفاعل فمتى خرج الى الاعتماد منه وبخالفة فعلها في العمل فانها تنصب مع قصور
فعلها كما سيأتي بخلاف اسم الفاعل فانه لا يخالف فعله وبعدم جريانها على الفعل المضارع بخلاف اسم
الفاعل فانه لا يكون الا مجاريا للمضارع في تحركه وسكونه والمراد بقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا بقابل
حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق في اعيان الحركات وبهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا يعتبر فيه
القول بعدم جريانها عليه كما قال المصنف هو مذهب جماعة منهم الزمخشري في المفصل وابن الحاجب وابن العلج
وهو ظاهر كلام الفارسي في الايضاح والجمهور على انها تكون مجارية له كمنطق اللسان ومطعم النفس وطاهر
العرض وغير مجارية وهو الغالب في المبنية من الثلاثي نحو ظريف وجميل قالوا والقول بانها لا تكون الا غير
مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق واخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء
والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط قال المرادي ولقائل ان يقول ان ظاهر او
منطلقا ومطمئنا ونحوها انما يجري على المضارع اسما فاعلا فاعلية فصدقها الثبوت فعوملت معاملة الصفة
المشبهة وليت بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكمها حكم الصفة المشبهة لانه
قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى تنبيه يفترق الصفة عن اسم الفاعل بامور اخر منها
ان منصوبها لا يتقدم عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقديم منصوبه عليه نحو زيدا عمرا ضارب ولا يجوز
زيدا وجهه حسن بنصب وجهه ومنها ان معمولها لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو
زيد حسن وجهه ومعنى نحو زيد حسن الوجه اي منه وقيل ان ال خلف عن المضاف اليه بخلاف اسم الفاعل
فان معموله يكون اجنبيا نحو زيد ضارب عمرا وسببيا نحو زيد ضارب غلامه وقول ابن الناظم ان تجوز
زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها
فيه نحو الشبيه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحو ذلك انتهى ومنها
انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور بخلاف اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق

ومنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلاف اسم الفاعل فانه يحذف كما في باب الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه كما في نحو هذا ضارب زيدا وعمرا بخفض زيد ونصب عمرا على اضمار فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه بنصب الفعل ولا مررت برجل وجها حسنة بنصب وجها وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا ينفذها ولا يعمل لا يفسر عاملا ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او يدل به الاستمرار ومنها ان معمولها لا يتبع بالصفة قاله الزجاج ومتأخروا المغاربة بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع قاله ابن هشام ويتكل على قول الزجاج لحديث في صفة الدجال الاعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان اليمنى جر لمسند محذوف لا صفة عينه كانه قيل اي عينيه قيل اليمنى انتهى وخرجه بعض على انه منصوب بفعل محذوف ومنها انها تؤنث بالالف كحمراء الوجه بخلاف اسم الفاعل فانه لا يؤنث الا بالتاء ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به وقد ذكروا لهما فروقا غير هذه لا نطول بذكرها وفيما ذكرناه كفاية

هذه تبصرة في بيان احوال معمول الصفة المشبهة في الاعراب ومعمولها ثلث حالات احدها الرفع بالفاعلية بالاتفاق وحينئذ الصفة خالية عن الضمير ضرورة اذ لا يكون للشيء فاعلان نحو زيد حسن وجهه قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ولم يذكره المصنف لضعفه قال في التصريح ويرده حكاية الفراء مررت برجل حسن الوجه حكاية الكوفيين بامرره وتيم الانف وانه يجوز مررت برجل مضروب الانف بالرفع ولا يصح في هذا ان يكون بدلا كل ولا بعض لاشتمال وايضاح الرد بالاول انه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيثه لان المسند اذا رفع ضمير مؤنث وجب تأنيثه وقس عليه الثاني والحالة الثانية النصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة اما بال نحو زيد حسن الوجه او بالاضافة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وذلك لان هذه المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لثلاث الصفة لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة على الاصح فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه فحصل بينهما تعارض

وعلى التمييز ان كان نكرة نحو زيد حسن وجها هذا التفصيل هو مذهب البصريين وبه جزم ابن الحاجب وهو الحق

والجر بالاضافة وهي مع كل من هذه الثلثة اما باللام او لا والمعمول مع كل من الستة اما مضافا او باللام
او مجردا فذلك ثمانية عشر فالممتنع الحسن وجهه والحسن وجه

٣٨٢ الحول في المسئلة ثلثة اقوال الواحد منها ان النصب على التمييز قطعا وهو راي الكوفيين بناء على راييم من جواز وقوع التمييز معرفة قال ابن باباشاذ في شرح الجمل ويحكى هذا القول عن ابي علي قال لان المميز هنا لا يعد شيئا فهو بمنزلة تعريف الاجناس كالعسل الماء الثاني انه على التشبيه بالمفعول به قطعا وليس بشيء لان التشبيه بالمفعول انما صير اليه مع المعرفة للضرورة ولقلة مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز الثالث انه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعليه او على التمييز ان كان نكرة وبه جزم ابن هشام في الجامع والقطر وشرحه وشرح الشذور وشرح اللمحة فالحالة الثالثة الجر بالاضافة اي بسببها نحو زيد حسن الوجه وهي اي الصفة مع كل من هذه الحالات الثلثة وهي الرفع والنصب والجر اما مقرونة باللام او لا والمعمول مع كل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلثة في حالتي كون الصفة باللام او لا اما مضافا او مقرون باللام او مجردا عنهما صار بالاقسام ثمانية عشر قسما حاصله من ضرب ستة هي احوال المعمول من كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا في حالتي الصفة من كونها باللام او مجردا عنها في ثلثة هي احوال المعمول من كونه مضافا او باللام او مجردا عنهما وتفصيلها الحسن وجهه بالرفع الحسن وجهه بالنصب الحسن وجهه بالجر
بالرفع الحسن الوجه بالرفع الحسن الوجه بالنصب الحسن الوجه بالجر الحسن وجه الحسن وجها بالنصب الحسن وجه بالجر حسن وجهه بالرفع حسن وجه بالنصب حسن الوجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر حسن الوجه بالجر حسن وجه بالرفع حسن وجها بالنصب حسن وجه بالجر فهذه ثمانية عشر قسما منها ممتنع ومختلف فيه وجايز والممتنع منها اثنان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافا الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف وهو بواسطة نحو الحسن وجهه والحسن وجها به والثاني ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام او المضاف الى المجرد عنها نحو الحسن وجه والحسن وجها ب وانما امتنعا لان الاضافة فيهما لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في العمل كما في الحسن الوجه وقال ابن الحاجب وانما امتنع الاول لعدم التخفيف والثاني لان فيه اضافة المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك انتهى وتعليله امتناع الاول بالتخفيف دون الثاني يفهم ان في اضافة الثاني تخفيفا وامتناعه لعلة اخرى وبه صرح الرضي فقال وانما امتنع مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير

مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن منها لجواز تعريف المضاف
المضاف اليه معاقبتها بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضدها وعليه وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه انتهى قلت انما يكون في هذه الاضافة تخفيف بحذف الضمير وجهه
ان لو كان الاصل الحسن وجهه واما اذا قلنا الاصل الحسن وجها فلا تخفيف البتة وتغير الاول
ودور الثاني غير ظاهر واختلف في حسن وجهه بتجريد الصفة مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
فسيبويه والبصريون على جوازه على قبح في ضرورة الشعر فقط لان تخفيف هذه الاضافة يكون
بحذف التنوين وبحذف الضمير والتخفيف بحذف الضمير اعلى منه بحذف التنوين فلا وجه لترك
الاعلى مع امكانه واختيار الادنى وما هو الا ترجيح المرجوح والمبرد على منعه مطلقا اذ الشعر غير
ورد بقول الشماخ اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما افتكسير
مسند الاعالي مجبنة والشعر وضمير ربعيهما يعودان الى الدمنتين والمراد بالجارتين صخرتان يجعلان
تحت القدور وشد القدور الى الجبل وهو المعنى هنا فالصفا فيقوم الجبل مقام حجرتا للقدر
والكميت الشديد الحمرة والجون هو الاسود والمصطلى مصدر ميمي على ان تقدم صفا فاحذوفا الى
موضع اصطلاهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى كما في راس الكبشين والمعنى ان بتنين الصخرتين
محمرة الاعالي بما يقع اليهما من النار مسودة اسافلها مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما والشاهد
البيت ظ وما وقع فيها المبرد زاعما ان ضمير مصطلاهما عايد الى الاعالي اذ هي جمع في معنى المثنى
من حيث انه للجارتين وليس لهما الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله وقوافي البيتك و
لسطار والالف واراجع الى القوافي لانه بمعنى القافيتين وهما اسفل الالية وطرفاها اللذان
يليان الارض من الانسان اذا كان قائما فكانه قال في جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير
واحد وهو المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام بتجريد حسن الغلام بقبح فعله اي فعل الغلام ولا خفاء
بما فيه من التكلف والظلم مع سيبويه والكوفيون على جوازه مطلقا في الكلام كله لحصول التخفيف
بالاضافة في الجملة وهو حذف التنوين قال ابن مالك وما ذهبوا اليه هو الصحيح لان مثله قد
ورد في الحديث كقوله ثم في حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى
وفي وصف سيدنا النبي شثن اصابعه ومع جوازه ففيه ضعف انتهى قال ابنه لانه يشبه اضافة
الشيء الى نفسه انما قال يشبه لان الاضافة لبعض من وقع وان كان هو الاصل اذ لو كانت عن وقع

اما البواقي فالاحسن ذو الضمير الواحد وهو تسعة والحسن ذو الضميرين وهو ثلثون والقبيح الخالي وهو اربعة

لكانت من اضافة الصفة الى مرفوعها وهي هو في المعنى لكنهم لما استنكروا هذا حولوا الاسناد فانتصب المعمول على التشبيه بالمفعول ثم اضيف فالاضافة ناشئة عن النصب والصفة ليست بنفس منصوبها اما الصور البواقي من الثمانية عشر وجها بعد اخراج الثالثة الممنوعين بالبقاء والالم الممنوع على خلاف وهي خمسة عشر وجها فجائزة لكن منها احسن وحسن وقبيح فالاحسن ذو الضمير الواحد لانه جاء على وفق ما يقتضيه الكلام من الاتيان بالمحتاج الى الربط من غير زيادة وهو انفصال وخير الكلام ما قل ودل وهو اي ذو الضمير الواحد تسعة اقسام سبعة منها تشتمل فيها الصفة على الضمير وهي حسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه مجرورا وحسن الوجه بنصبه بتنوير الصفة وحسن الوجه مجرورا والحسن وجها وحسن وجيها واثنان يشتمل فيهما المعمول على الضمير وهما الحسن وجهه برفع المعمول فيهما فالمجموع تسعة والحسن ذو الضميرين لاشتماله على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لا تخل بالمعنى فلم يعد قبيحا نعم حطته عن مرتبة الاحسنية وهو اثنان وهما حسن وجهه والحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ففي كل من المثالين ضميران احدهما في الصفة والاخر في المعمول والقبيح هو الخالي عن الضمير لخلوه عن الضمير المحتاج اليه في الصفة وبقائها كالاجنبي عن موصوفها وهو اربعة وهي الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجهه برفعه فيها وضابط ما يعرف به الاحسن والحسن والقبيح بحسب الضمير كما ذكرنا انه متى كان المعمول مضافا مرفوعا او منصوبا فالضمير واحد ان كان مضافا غير مرفوع سواء كان منصوبا او مجرورا فضميران وان كان مرفوعا غير مضاف فللضمير تنبيهات الاول حكم المعمول اذا كان معرفا بالام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام الى المضاف اليه بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن الوجه حسن الوجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وحكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه حسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه نحو مررت برجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد عنها بالغا ما بلغ نحو مررت برجل حسن غلام وحسن وجه ابي غلام ابي غلام قال في التصريح وصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربع عشرة الف صورة وبالبيان وتسعين صورة وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه الثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن خبر ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو حسن وجه ابي الغلام والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة اخذ من قولك

مررت برجل حسن وجه جارية جميلة انفه والثالث مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها
من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والتابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كل ما النات به الاوزد
من قوله فتح بها قابل الاخيار فضله والطيبي آه والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حديدسنا
رمح يطعن به والمجرد من الاضافة والالف واللام ثلاث انواع الموصوف نحو قوله اسيلات ابدان رقاق وخصورها
وبيان ما التفت عليه المانع والموصوف نحو جمانا نوال اعدة من قوله ترى وارعى جمانا نوال اعدة لم امته
مسكنيا ازمنة الدهر وغيرها نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة
وتعريفها او بعد وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين
صورة ويضم اليها صورها اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرت
الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي
مجردة من ال نحو قريش ذرية وكرامهموها الثالثة ان تتصل به ولكن يكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه
الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان يكون لمفرد مذكر
او لمثناه او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموع جمع سلامة او جمع تكسير
هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا وقعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
وضربنها في الستمائة تصير الفا وثمان مائة واذا وقعت الصفة من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه
ومجموعة كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمان مائة تصير اربع عشر الف واربعمائة قال وستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون
غالبا فاذا ربع عشرة الف ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فنخرج عنها الممتنع
على ما تقدم انتهى الثالث تانيث الصفة وتثنيتها وجمعها بحسب الضمير المستكن فيها لا بحسب ما اسند
اليها فتؤنث ان كان موصوفها مؤنثا وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما في سائر الاوصاف
المشتقة تقول هذه امرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجه ولا تقول امرأة حسنة عينه بنصب العين على
التشبيه بالمفعول وتانيث الصفة نظرا الى ان العين في الاصل فاعل وقد كانت تؤنث عند اسنادها
وانما تقول حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير المستكن في الصفة عائدا الى زيد الرابع قد يضمن الجامد
معنى المشتق فيعطى حكم المشبهة وهو قليل كقول الشاعر فراشة العلم فرعون العذاب وان يطلب نداه
فكلب وذئب كلب وقول الاخر فلولا الله والمهر المفدى لانت غرابا الاهاب فضمن فراشة

الخامس اسم التفضيل وهو ما دل على موصوف بزيادة على غيره ولا يبنى الا من ثلاثي تام متصرف
قابل للتفاضل غير مصوغ

٣٨٥ العلم معنى طائر وفرعون معناه اليم وغربال معنى منتف فاجريت مجريها الى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها او نصب بها لم يمتنع والى هذه المسئلة اشار ابن مالك في الكافية بقوله وضمن الجامد معنى الوصف فاستعمل استعمالة بصعف كانت غربال الاهاب وكذا فراشة العلم فراغ الماخذ

الخامس من الاسماء العاملة عمل الفعل اسم التفضيل وبعضهم يقول افعل التفضيل قيل وما عبر به المصنف اولى ليشتمل خير واشر وورد بانهما بزنة افعل في الاصل اذ اصلهما اخير واشر فحذف الهمزة بدليل ظهورها في قرائة ابي قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقولك انك بلال خير الناس وابن الاخير واجيب بان المراد بالشمول على وجه الظهور وهو كاف في الاولوية واختلف في

٣٨٦ سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وهو المشهور وقال الاخفش لانهما لم تشتقا من فعل اخوف لفظهما فعلى هذا فهما شاذ وان حذف الهمزة وكونهما لا فعل التفضيل اجراه مجرى قولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل احتر زبه عن نحو افكل واحمر قال ولو تسموه بافعل الزيادة لكان عندي ولاء التفضيل وان كان في الاصل من الفضل الذي هو الزيادة الا انه يرد مستعملا لكثرة معنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضلكم فضل بعضكم على بعض في الرزق ولكنه في العرف متى لم يقبل برزق ونحوه لا يراد به الا ما قد مناوح فلا يقال نحو زيد اجمل من عمرو واحوى منه ونحو منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا نسبته الى الفضل انت اذا قلت زيدا علم انما نسبته الى الزيادة في العلم ولم تجعله انت زايدا فقد استعملت فضل نسبته الى الفضل هو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلي لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زايدا كفرح زيد وفرحته فيكون فضله بمعنى عدله انتهى وسيبويه يسميه الصفة وهو ما اى اسم دل على موصوف يشمل جميع الصفات بزيادة على غيره اخرج ما عدا المحدود اى وضع الموصوف بالزيادة فلا يرد زايد لانه لم يوضع للموصوف بالزيادة بل لمن قام به الشيء الا انه جعله كون القائم به الزيادة زايدا ولا طائل بمعنى الزايد في الطول لانه لم يوضع له بل لمن قام به الطول الا ان علم وصف العرف فالمتصف بالطول الا من له زيادة في الطول جعله بمعنى الزايد في الطول هكذا قال بعض المحققين من شراح الكافية والمراد بالغير اعم من الغير بالذات وبالاعتبار كما في قولك هذا ابر الطيب منه وطبا والمراد بالزيادة على الغير اعم من الزيادة في قيام الفعل به او وقوع الفعل عليه ولا يبنى الا من فعل ثلاثي والمراد ما كان حروفه ثلثة كما هو اصطلاح الصرفيين ولهذا استغنى عن التقييد بالتجريد بقام متصرف قابل للتفاضل

في الصحيحين

عين مصوغ منه افعل لغير التفضيل وابنى من غير فعل وافعل من نحو دحرج وسرنط

في الصفات الاضافية التي يختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين
كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول هو اعلم من زيد يوم الاربعاء واجهل منه يوم الخميس
وزيد احسن من عمرو وعمرو اقبح من بكر غير مصوغ منه افعل لغير التفضيل ويعبر عن هذا بان لا يدل على
لون ولا عيب في ما عبر به المصدره او لانه لا يبنى مما يدل على حلية ابقى فعباراتهم تحتاج الى زيادة قيد
او حلية كما نبه عليه بعضهم فلا يبنى من غير فعل وشذ هو احنك البعيرين وهو اقنى منه والقنص شظف
صاغوا الاول من الحنك وهو اسم عين والمعنى اكلا منا الى شدتها اكلا والثاني من القنص وهو الحيق
والثالث من اللقص بمعنى الشارف وشظاظ بكسر الشين وظائين معجمات اسم لقص من نبي ضبة قاله في
التصريح ثم انتقد الحكم لشذوذ الاخير المجزوم به في التصريح كغيره بان ابن القطاع نقل الالقص فعلا
فقال يقال قص اذا اخذ المال بخفية قال فعلى هذا لا شذوذ فيه وقال بعضهم وفي الحكم بشذوذ
الاول ايضا نظر لانه يجوز ان يكون من احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها فيكون مثل احضر
من اخضر بحذف الزوائد انتهى قلت وهو كغسل الدم بالدم اذ هو على هذا التقدير شاذ ايضا
لكن شذوذه من جهة بنائه من غير الثلاثي ولا من فعل رباعي اي فما كان حرفا واربعة شوكان
كلها اصولا ام بعضها لزايدا كما هو مصطلح النحاة نحو دحرج وانطلق اذ لا يمكن بناؤه منه لانه
لو نقص لاختل ولو لم يحذف لزاد بناء افعل وشذ هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر
بالبناء للمفعول وهو عظام للدراهم من اعطى واولاده للمعروف من اولى واكرمهم للضيف من
اكرم وهذا المكان اقفر من غيره من اقفر هذا مذهب جمهور البصريين وجوز بعضهم بنائه من
افعل مطلقا وعزي لسيبويه وجزم ابن مالك في التسهيل فقاله وصححه ابن هشام الخضراوي
وفضل ابن عصفور بين ان يكون الهمزة للنقل كاعطى فلا يجوز وبين ان لا يكون للنقل فيجوز
هذه الليلة اظلم من تلك الليلة وهذا المكان اقفر من ذلك المكان قال ابن الحاج والرضي الصحيح
وهذا التفصيل لا يعرفه نحوي ولا من فعل ناقص نحو خضر وكان عند الجمهور فلا يقال اخضر ولا
اكون واجازه ابن الانباري والرضي قال ولعل علة المنع كون مدلول الناقص الزمان دون الحدث
كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا فلا امنع
ان لم يسمع ان تقوله واكون مطر وهو اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى انتهى ولا من
فعل غير متصرف قال في التصريح وعدم التصرف على وجهين احدهما ان يكون بجمود الفعل عن

طريقة

ونعم وفات ولا من نحو عور وخضر وحمق لمجئ اعور واخضر واحمق لغير فان فقد شرط

طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون لمجرد الاستثناء عن تصرف
عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى
عن ماضيهما بما ضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنى من نحو نعم وبئس وليذر ويدع لا يقوم زيد انعم من
عمرو ولا ايئس منه وبما بقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا سواد ذرمن بكر وادع منه ولا من
غير قابل للتفاضل نحو فات ودنى لانه لا مزيد فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يفضل لا يقوم زيد اموت من
عمرو ولا افنى منه ولا من مصوغ منه افعل لغير التفضيل نحو عور من العيوب الظاهرة وخضر من الالوان و
حمق من العيوب الباطنة ولى وشهل من الحلى لمجئ اعور ومن عور واخضر من خضر واحمق من حمق والى وشهل
من لمى وشهل لغير اى لغير التفضيل فلو بنى منه افعل التفضيل ايضا لالتبس احدهما بالبعض وهذا التعليل
اتما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لانه يدل على ثبوت مطلق الوصف
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاول هو افعله الوضع الطبع انتهى وقيل انما لم
يبن من ذلك لان نحو افعل التفضيل اريد به من الثلاثي المجرد كما تقدم واكثر افعال الالوان والحلى انما
يجئ على افعل بتسكين الفاء وبزيادته مثل اللام نحو اخضر فلم يبن افعل التفضيل في الغالب مما كان منها
ثلاثيا لجراءه للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا يزيد ولا
تنقص كاليد والرجل في عدم التفضيل منها واجاز الكوفيون بناءه من البياض والسواد اللذين هما اصلا
الالوان وقيل وقد يبنى من نحو افعل مما فهم عسر وجهل نحو هو الدمنة واحمق منه واكثر العادية عدوا هذا
من الشواذ وعليه جرى المصنف فاطلق المنع من بنائه من نحو ذلك وسيصرح بشذوذ احمق منه تصريحا
تنبيه بقي على المصنف شرطان اخران احدهما انه لا يبنى الا من فعل اثبت فلا يبنى من منفي سواء كان ملازما للنفي
نحو ما عاج بالدواء اى ما انتفع به من عصاه يعيج وغير ملازم نحو ما عاج فما مال ومن عصاه يعوج فما لق
زيدا عوج من عمرو لئلا يلتبس المنفي بالمثبت فما حكيت به من ان عاج الاول ملازمة للنفي هو ما جوم به ابن
مالك في التسهيل ابن هشام في التوضيح واعترضه بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي الفارسي في نوادره اثبتنا
تغلب عن ابن الاعرابي ولم نثبتها بعد ليلى الذئه ولا مشربا اورى بزاعبج الثاني انه لا يبنى من منفي المفعول
سواء كان ملازما للبناء ام لا كضرب بمعنى الاول نهى علينا بمعنى تكبر وعني بحاجته وشذ هو زهي
من ذلك وعني بحاجتي قاله في الاوضح واستشكل شارحه الاول بان زيدا حكى نهى يزهو اى تكبر و
الثاني بانه سمع فيه عنى كرضي بالبناء للفاعل فان فقد شرط من الشروط المتقدمة لبنا افعل التفضيل

توصل باشتد ونحوه واحمر من هبنقة شاذ وابيض من اللبن نادر

توصل الى التفضيل باشتد ونحوه تما يدل على الشدة والضعف او النقص او الكثرة او القلة او الحسن
او القبح على حسب تفاوت المقاصد بجاء بعد اشتد ونحوه بمصدر الفعل الممنع بميز عن نسبته الى الفضل
فيقال زيد اشتد حمرة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه قال الدماميني كذا قال الجماعة و
يظهر ان هذا يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الحمرة وحسن البياض مثلا وان زيدا زاد عليه في
ذلك والغرض انما هو التفضيل عليه في مطلق الحمرة والبياض لا في شدة الحمرة وحسن البياض
فتامله انتهى قال بعض ما تامله في وجه عدم المساواة فوجدته انما يتم على تقدير ان يكون نحو
اشتد في مثل زيد اشتد حمرة مسوقا لغرض افادة الاشتراك واصل الحمرة والتفضيل باعتبار
مجرد الشدة بانيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في
الفعل مجردا الشدة بانيا على معناه التفضيلي وذلك ممنوع لجواز ان يكون في هذه الحالة مستعملا في
اصل الفعل مجردا عن معنى الزيادة وح يكون الكلام مسوقا للغرض من التفضيل قطعا فلا بد بتنبهان
الاول قال بعض المحققين الظاهر انه لا يختص التوصل الى التفضيل تما ذكر بصيغة افعل بل يصح التوصل
بغيره ايضا نحو زيد استخراجا بل سوادا وفوا بالمقصد المقصد جعله زيدا في نفس الاستخراج لا زيدا
في زيادة الاستخراج انتهى الثاني لا يختص التوصل الى التفضيل بما فقد بعض الشروط بل يتاتى فيما
استوفى الشروط فقولهم زيد اشتد حمرة من عمرو وهو ابيض وقولهم احمر من هبنقة شاذ فلا يقاس
عليه وهبنقة بفتح الهاء والباء الموحدة والنون المشددة والقاف لقب بني الوذعان بن زيد بن ثوبان
وانما قيل له ذو الوذعان لانه جعل في عنقه قلادة من ودع وعظام وخرز مع طول لحيته فشمل فقال
لئلا اضل فيرها اخوة في ليلة وقلدها فاصبح هبنقة وراها في عنقه فقال اخي انت فامن بانا
فضرب بحمقه المثل ومن حمقه انه كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء منتنة فجعل كل منهم يعبق
ريحها وبعضهم يتصدق ببضيعته فقال هبنقة اللهم انك تعلم اني لا املك شيئا اتصدق به ولكن
ازوجني حالوا لوجهك الكريم فاخذ يضحك بالجماعة واشغلوا عما هم من الخوف وقوله عمن وصف
ما الكوثر ابيض من اللبن واحلى من العسل نادر ولا يقاس عليه ايضا خلافا للكوفيين كما اقتضاه اطلاق
منعه فيما مر ومثله قول الزاجر حاربته في ذرعها القضقاض ابيض من اخت بني اباض هذا ان
حمل على الندرة والشذوذ دون التاويل قال ابن مالك في شرح الكافية وجائز ان يكون ابيض مبنيا
من قولهم ناض الشيء يبوض اذا فاقه في البياض فالمعنى على هذا ان غلبته ذلك الماء غيره من الاشياء البيضة

تمتة ويستعمل اما بمن او بال او مضافا فالاول مفرد مذكر دائما نحو هند او الزيدان افضل من عمرو
اكثر من غلبة بعضها بعضا وابيض بهذا الاعتبار ابلغ من اشد بياضا قال ويجوز ان يكون من
المذكورة بعد ان متعلقة بمحذوف دل عليه ابيض المذكور والتقدير ماؤه ابيض صفا واخلص من
اللبن انتهى وسمع ايضا هو اسود من حلك الغراب واما قول المتنبي يخاطب ابعد بعدت بياضا لا
بياض له لانت اسود في عيني من الظلم فقال ابن هشام في المغني ان من الظلم صفة لاسود لا متعلق
ببياض اسود كائن من الظلم جملة وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر مزدم ذهبت بجحفلة الطلى
الاكبد مزدم اما تعليل اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم
صار دما انتهى قال الدماميني في شرحه الظاهر ان المنبي انما قصد التفضيل بناء على مذهب الكوفي و
الكوفيون يجوزون بناءه من السواد والبياض فلا حرج عليه في ارتكاب طريقة وطريقة اصحابه و
تخريج المصمت مفوات لغرضه من كون الشيب عنده اشد سوادا من الظلم انتهى هذا تمتة لباب اسم
التفضيل تشتمل على بيان كيفية استعماله في التركيب واحكامه واعماله ويستعمل اسم التفضيل وجوبا
التفضيل وجوبا على ثلثة اوجه اما مقرونا بمن جارة للمفضول وهي عند سيبويه وغيره لابتداء الغاية
في نحو زيد افضل من عمرو والابتداء الانحطاط في نحو زيد اشرف من عمرو وعند ابن مالك للمجاوزة كانه
قيل جاوز زيد عمرا وهو اولى من قول سيبويه وغيره اذ لا يقع بعدها الا ان قال ابن هشام وقد يقال لو
كانت للمجاوزة ليصح في موقعها من ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما هو اذا لم يمنع من
ذلك مانع وههنا منع منه مانع وهو لاستعمال فان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة
او معرفا بال او مضافا وانما وجب استعماله على احد هذه الاوجه لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذلك مع من والاضافة ظاهر والقاما ل فلانها للعهد
فيشار بها الى معين مستلزم لتعيين المفضل عليه مذكورا قبله لفظا او حكما كما اذا قلت عند شخص
افضل من زيد ثم قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد هو عمرو وتنبيه محل
وجوب استعماله باحد الثلثة اذا لم يكن معدولا كما في اخر واسما كالدنيا والجلي للخطة الغضة وخارجا
عن معناه كاخر بمعنى غير فالاول وهو المستعمل من مفرد مذكر دائما سواء كان لمفرد ام لغيره ولمذكر
ام لغيره نحو زيد وهند والزيدان او الهندان او الزيدون او الهندات افضل من عمرو وذلك
لكراهتهم الحاق ادلة التثنية والجمع المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط بالغبا امتزاجه من
التفضيلية لانها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانت كتمام الكلمة وقيل لمشابهته لفظا ومعنى لافعل

التعجب الذى هو فعل غير متصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شئ الا وهو مفضل
ولهذا اشترطوا فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط فى بناء افعل التعجب فلما اجروه مجراه لفظا و
معنى افردوه كما افردوا الفعل وقد تحذف من مع مجرورها اذا علم المفضول قوله نحو تعالى الله
اكبر اى من كل شئ وقوله وللاخرة اكبر درجات واحسن تفضيلا اى من الدنيا وقول الآخر ان
الذى سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقد جاء الحذف والاثبات فى قوله انا
اكثر منك مالا واعز نفرا اى منك واكثر ما يحذف اذا كان افعل خبرا فى الحال كما مر او فى الاصل نحو
كان زيد افضل ويقل اذا كان حالا كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا اى دنوت اجمل
من بدر البدر او صفة كقوله يروحى احبدا ان تقتلى اى يروحى والى مكانا احبدا من غيره بان تقتلى
فيه وزعم الرمانى ان الحذف لا يجوز الا فى الخبر واجازه البصريون اذا كان فاعلا نحو جاءنى افضل
اما اسم ان نحو ان اكبر الله ومنعه الكوفيون تنبيهات الاول لا يتعين فى نحو الله اكبر ودعائمه
اعز واطول ان يكون المحذوف من مع مجرورها بل يجوز ان يقال ان المحذوف هو المضاف اليه
اى اكبر كل شئ واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير متصرف فاستتبع ذلك الثانى
يجب ان يكون المجرور بمن التفضيلية مشاركا للمفضل فى المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من
عمرو او تقديرا كقول على ع لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار
يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره محبوبا الى نفسه ايضا ثم
فضل صوم شعبان عليه فكانه قال لهب انه محبوب عندك ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه
وقال ع ابدلنى بهم خيرا منهم فى اعتقادهم وابدلهم بى شرا منى فى اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيهم
خيرا وفيه شر ومثله قوله تع اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وكانهم لما اختاروا موجبا
النار اختار النار وبقى فى انهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت
مثله مع زيادة وليس المقصد بيان الزيادة بل الغرض الاشتراك بينهما فى شئ معلوم انتفائه عن الحمار
واما نحو انا اكبر من الشعر وانت اعقل من ان تقول كذا فليس المراد تفضيل المتكلم على الشعر و
المخاطب على العقول بل المراد بعدهما عن الشعر والعقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من
المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما فى قولك بنت من زيد تعلقت
بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان

اضربك

والثاني ثبوتا موصوفه والاجماع من نحو هند الفضلى والزيدان الافضلان والثالث ان قصد تفضيله
على من اضيف اليه وجب كونه منهم

٣٩٢ اضربك من فرط غرائك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة باصل التفضيل بقرينة
من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة
عمرو ومن فيما نحن فيه كالتفضيلية قاله الرضي كالذي قبله الثالث يجب ان تلي من التفضيلية افعل
لانها من تمام معناه او تلي معموله كقوله فانا رأينا العرض احوج ساعة الى الصوم من ريطة ابان
متهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك يا حسن لو انصفت من الشمس واكرم لو لم تبن من البحر
وقد يتقدم عليه ضروره كقوله اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح ويجب
ذلك ان كان المفضول اسم استفهام او مضافا اليه نحو ممن انت اعلم ومرأى رجل انت اكرم وذلك لان
اسم الاستفهام له الصدر فله الصدر كلام والثاني وهو المستعمل بالبطا بوته موصوفه وجوبا في الافراد
والتذكير وفروعهما للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع ولا تجامع من لان من والتغني احدهما
عن الاخرى في افادة ذكر المفضول فلو اجتمعا كان ذكر احدهما لغوا نحو زيد الافضل وهند الفضلى
والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندات الفضليات والفضل ومن لوبهم في ذلك قوله
الخاطئ في قوله الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجتمع من
وال في اسم التفضيل فجعل كلا من ال ومن متعدى به جارا على ظاهره والصواب ان تقدر ال الزايدة او معرفة
من متعلقة باكثر منكرا بحذف وقامت ال مقام المذكور او بالمذكور على انها بمعنى التي في قولك انت منهم الفارس
البطل اى التي من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بلبس قدير رد بانها لا تدل على الحدث وبان فيه فصلا
بين افعل ومميزه بالاجنبي وقد يجاب بان الظرف يتعلق بالوسم وفي ليس ايجاز قولك انفى وبان الفصل بالمميز
قد جاء في الضرورة في قوله على انني بعدما قد مضى ثلثون للحول حولا كسيلا وافعل اقوى من ثلثون في العمل
قاله ابن هشام في المغني تنبيه لا بد في المطابقة من ملاحظة السماع قال ابو سعيد على ابن سعد كفاية
المستوفي ما ملخصه لا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاطرف لم يقل فيهما الاشارف
والشرفي والاطارف والطرفي كما قيل ذلك في الافضل والاطول وكذلك الاكرم والاجد قيل فيهما
الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمي والمجدانتهى قاله في التصريح والثالث وهو المستعمل مضافا
ففيه تفصيل فانه ان قصد به تفضيله اى تفضيل موصوفه على من اضيف اسم التفضيل اليه والتعبير
بمن على سبيل التغليب فلا نقض بنحو عدم الخيل واحسن الطير وهذا هو الاكثر استعمالا لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه وجب كونه اى موصوفه منهم اى ممن اضيف اليهم قبل والا والى ان

وجازت المطابقة وعدمها نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم وعلى هذا يمتنع يوسف حسن اخوته ومن ثم
تفضيله مطلقا فالمطابقة نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما اى احسن الناس بنيهما فمفرد مذكر مطلقا

بقى منه لئلا يوهم ضمير الجمع ان المضاف اليه يجب ان يكون جمعا فينقض بنحو زيد افضل الرجلين وانما
وجب كونه منهم ليحصل المشاركة بين الجمع فى المعنى لذكره معهم ليصح تفضيله عليهم واورد ان وجوب
كونه منهم تستلزم تفضيل الشئ على نفسه واجيب بانه داخل فيهم افرادا خارجا عنهم تركيبا او داخل فيهم
لفظا خارج عنهم ارادة فلا يلزم ذلك وبهذا يندفع ايضا ما اورده الرضى على ابن الحاجب من ان قوله
على من اضيف اليه ليس بمرضى لانه مفضل على من سواه من جملة ما اضيف اليه وليس مفضلا على
كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشئ على نفسه وجازت المطابقة وعدمها
وهو الافراد والتذكير نحو الزيدان اعلما الناس واعلمهم والزيدون افضلوا الناس وافضلهم وهند
فضلى النساء وافضلهن اما المطابقة فلمشابهته للمعروف بال فى التعريف واما عدمها فلمشابهته افعل
فى كون المفضل عليه مذكورا وليس الوجهان متساويين كما توهمه كلامه بل عدم المطابقة اولى قال الله
والجأتهم احرص الناس على حيوة ولم يقل احرصى بالتأنيث عن ابن السراج انه اوجب عدم المطابقة وردّ
بقوله تعالى الآ الذين هم اراذلنا بادى الرأى وكذلك وجعلنا فى كل قرية اكابر مجرميها فاكابر مفعول ثانيا
قدم اكابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا اولا لرضه المطابقة فى المجرد من ال والاضافة وعلى هذا
الفصد يمتنع ان يقال يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم لفظا باضافتهم اليه لان اخوة يوسف غيره وان
وان قصد تفضيله اى تفضيل موصوفه تفضيلا مطلقا اى غير مقيد بكونه على من اضيف اليه بل على
كل من سواه فالمطابقة لاغير لمشابهته باسم الفاعل فى عدم المشاركة فجرى مجريه فى وجوب المطابقة
واضافة اسم التفضيل ح للتوضيح كما تضيف سائر الصفات نحو مصاع مصر حسن القوم مثالا
بتفضيل فيه فلا يجب كونه من المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو
قولك نبينا افضل قريش بمعنى افضل الناس من قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم
نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسنا اخوتهما والزيدون احسن اخوتهم اى يوسف احسن الناس
من بنيهم وكذا الباقى وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص
ببغداد لانه منشأه اى مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو من مضاف الى جماعة يجوز
ان يدخل فيهم تنبيهات الاول وقع فيما وقفت عليه من نسخ هذا المتن ما نصه وان قصد تفضيله مطلقا
فمفرد مذكر مطلقا نحو يوسف احسن اخوته والزيدان احسن اخوتهما وهو غلط صريح بل المطابقة واجبة جاريا
كما فى سائر المتون حتى الهندى للمصدر لم ينتبه لذلك بعض من كتب على هذا الكتاب من طلبة العجم المعاصرين

فشرحه

ويكثر ذلك في نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد لأنه بمعنى الفعل خامسة

في الزيادة حيث يعمل عمله ولا سيما مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل في الظرف كما حملت عليه الصفة المشبهة في العمل فيه لأن اسم الفاعل يثنى ويجمع واسم التفضيل لا يثنى ولا يجمع فما هو الأصل فيه وهو المستعمل من بخلاف الصفة المشبهة فإنها تثنى وتجمع كما يكثر ذلك في رفعه للظاهر في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو قول العرب ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فأحسن صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق بنفي والكحل مرفوع به على أنه فاعله وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدمت عليه ومنه لغو متعلق بأحسن ويزيد في عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا في عينه منه أي من الكحل كائنا في عين زيد وقد ظهر أن الكحل الذي هو مرفوع اسم التفضيل مفضل على نفسه باعتبارين أما كونه مفضلا فباعتبار كونه في عين الرجل وأما كونه مفضلا على نفسه فباعتبار كونه في عين زيد قال في الهمع ولا اشتهار وهذا للتمثيل وإنما يبرز الضمير بهذه المسئلة عرفت بمسئلة الكحل وإنما ساغ لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لأنه بمعنى الفعل إذ يصح أن يحل محله فعله مع استقامة المعنى فيقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ولا لو لم يعرب المرفوع في ذلك فاعلا كان مبتدأ وأحسن خبره ولزم الفصل بين الفعل ومعموله بأجنبي وهو الكحل تنبيهان الأول الأصل في هذه المسئلة أن يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من تارة على الاسم الظاهر وعلى محله أو على ذي الحال فتقول ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فيحذف مضافا أو مضافين وقد لا يثنى بعد المرفوع ولا يثنى فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل قالوا وإنما احتيج إلى الجمل من زيد لأن الأصل أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم إنهم أضافوا الفعل إلى زيد للابسته له في المعنى ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه قاله في الأوضح الثاني قال ابن مالك لم يرد هذا الكلام المغتفر في الظاهر إلا بعد النفي ولا بأس باستعماله بعد النهي والاستفهام الذي في معنى النفي نحو لا يكن أحد أحب إليك الخير منه إليك وهل رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ومنع ذلك أبو حيان فقال يجب اتباع السماع والاقتصار على ما قالته العرب على أن الخافي ما ذكر قياس لكن الأولى اتباع السماع هذه خاتمة المباحث الأسماء في موانع الصرف قال ابن يعيش في شرح المفصل اختلف النحويون في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع اسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس أحدهما تابعا للآخر إذ كان الفعل لا يدخله جر و

لا تنوين

وهو ضعيف لفظا قليل نحو وليت رجلا احسن منه ابوه

كتاب البديع غلط من قال ان التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله ثم هو هدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما في زيد احسن وجها وقول عباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا ونقل في المغني عن بعضهم جواز ان قصد به اصل الفعل قال الدماميني وهذا الراي حسن فتنصب حين يقصد به ذلك كما انه تضاف الى ما ليس بعضه فيجري حكم النصب والجر على طريقة احد انتهى وقد يجاب عن مدعي الاجماع بانهم نزلوا الخلاف في ذلك منزلة العدم الثاني اما قال المصنف ولا ينصب المفعول به ولم يقل ولا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلا القوة كزيد ادعى للعلم وابذل للمعروف وبالباء كالداعرف بالفقه واجهل بالنحو فان كان فعله بتعد الى اثنين نصبت الثاني بفعل مقدر كزيد اكسى للفقراء الثياب اي يكسو الثالث لا ينصب المفعول المطلق ايضا اجماعا فلا يقال انا الحسن الناس حسنا ولا المفعول له فلا يقال انا اضرب الناس تاديبا ولا المفعول معه فلا يقال انا اسير والنيل ونقل ابن هشام في المغني عن سيبويه نصبه للتشبيه بالمفعول به ورده بان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل اذ لا يلحقه علامات الفروع الا بشروط لكن قال في موضع اخر منه الهاء في قولهم لا عهد لي بالام فقاوا او ضعفه محل نصب كالهاء في الضاربه الآن او ما مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول المفعول اجماعا وليست مضافا اليها الا لخفض الموضع بالكسرة انتهى وقال الرضي لا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك الصفة فرع الرفع كما مر وهو توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به وبه لا يرفع الفاعل الظاهر الا بشروط وان رفع ذلك لا يضاف اليه انتهى ولا خلاف في نصبه الظرف نحو زيد افضل الناس اليوم لان الظرف يتوسع فيه ويكفيه رائحة الفعل والحال نحو زيد احسن الناس متبسما لانها بمثابة الظرف وفي معنا التمييز نحو انا اكثر منك مالا ولغير نفر لانه في غاية الضعف اذ ينصب ما يخلو عن معنى الفعل ايضا وما لا يشبه رائحته نحو انا قود خلا وفعل الظاهر اي الموجود الذي يسمع التلفظ به فيشمل الضمير المتصل ايضا قليل مختص بلغة ضعيفة حكاها سيبويه نحو ليت رجلا احسن منه ابوه اوانت بنصب احسن على انه صفة لرجل وبرفع ابوه اوانت على الفاعلية باحسن على معنى فانه في الحسن ابوه اوانت واكثر العرب يوجب رفع احسن في ذلك على انه خبر مقدم وابوه اوانت مبتدا مؤخر وفاعل احسن ضمير مستتر فيه عائد على المبتدا والخبر في موضع نصب صفة لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ولا يرفعون به لظاهر لضعفه عن العمل لانه ليس له فعل بمعناه في

الزيادة

بتصرف ويرفع الضمير المستتر اجماعا ولا ينصب المفعول به اجماعا

فتره على هذه العبارة وهو غلط واضح ووهم فاضح فاحذره وحاشا المصنف ان يقع له مثل هذا الغلط
الذي لا يخفى على اذ في طلبة فضلا عن مثله فلذلك غيرت العبارة واصلحتها اذ لا يمكن حملها الا على
تغيير النساخ كما قيل فكم افسد الراوي كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا وكم ناسخ اضحى
لمعنى مغيرا وجاء بشيء لم يرده المصنف ثانيا قد يقصد بافعل اصل الفعل فلا يفضل فيه ويجوز ما قصد
به التفضيل قطعا من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان اي عادلا لانهما لا يتأتى كونهما
احد من بني مروان في العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص من زاد الجند
والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته
الثالث التفصيل الذي ذكره المصنف في المستعمل مضافا انما يجري عند اضافته لمعرفة واما المضاف للنكرة
فيلزمه الافراد والتذكير لموافقته المستعمل من في النكرة نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل جلين والزيدون
افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء اي زيد افضل من
كل رجلين قيس فضله بفضله والزيدان افضل من كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما والزيدون افضل
من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا الباقي تبصرة في بيان اعمال اسم التفضيل يرفع الضمير المستتر
اجماعا نحو زيد افضل فعلى افضل ضمير مستتر مرفوع على انه فاعله يعود الى زيد وانما عمل فيه لضعفه
لان وجوده خفي ولا يختلف لفظه بالتكلم والخطاب والغيبة والعمل فيه كلا عمل فلم يقو العامل
على العمل فيه ولا ينصب المفعول به اجماعا فلا يقال زيدا شرب الناس عسلا لانه التحق بالافعال الغريزية
وما اوهم ذلك فهو منصوب بفعل مقدر دال هو عليه نحو قوله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله فمن
ليست مفعولا باعلم ولا مضافا اليه لان افعل بعض من يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين فهو
محال بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل وعلى هذا فمن موصولة او موصوفة
هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون استفهامية في محل رفع على انه مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل نصب
علقوا عنها العامل والاستفهام للتعجب من شأن الضال المتبع للظن الكاذب في تجويز الكرامة لمن كون من موصولة
او موصوفة في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه ليس شيء لامتناع الثاني كما علم وضعف
الاول لشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء عمله تنبيهات الاول ما ادعاه المصنف من الاجماع على انه لا
ينصب المفعول به تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية وابن هشام في شرح القطر والرضي في شرح الحاجبية
وفيه نظر فقد نقل ابن هشام في حواشي التسهيل عن محمد بن مسعود ان الكسائي جوز نصبه قطعا وانه قال في

لاتنوين وهو قول بطل المال وقال قوم ينقسمون الى التحقيق ان الجر في الاسماء نظير الجزم في الافعال فلا
يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما الصرف منه على الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا
ينصرف لما شابهه الفعل ثم تبع الجر التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له فتبع
الخاصة وتدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب تمام لا مدخل للتحريف فيهما يذهب منه التنوين لغير فعل
هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الا سمر او اسمركم فالاسم باق على منع صرفه وان الجر لان الشبه
قائم وعدم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف
واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعدا عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف انتهى ثم المعتبر في الاسم الذي
لا ينصرف من شبه الفعل ان يكون فيه فرعيتان عن تسع حليتها من جهة اللفظ والاخرى من جهة المعنى
وهي افتقاره الى الاسم الذي به يكون كلاما وحيث اشبه الاسم الفعل وكان فرعا له بالاعتبار المذكور كان
مثله في امتناع ما يمنع من الجر والتنوين او التنوين وحده على الخلاف اذا عرفت ذلك فنقول موانع الصرف
وتسمى علل او اسبابا بالاستقراء تسعة وهي التجمة وهي في لسان العرب فرع العربية اذ الاصل كل كلام
ان لا يخالطه لسان اخر والجمع وهو فرع الواحد والتانيث وهو فرع التذكير لانك تقول قائم تم تقول
قائمة والعدل وهو فرع المعدول عنه لان الاصل في الاسم بقاء الاسم على حاله والتعريف وهو فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل ولا يخفى ان المعرض لا هو رجل المطلق لا رجل المجرد عن ال وهو النكرة
وكذا المعرض للتاء قائم المطلق لا قائم المجرد عن التاء وهو المذكر فالفرعية في التانيث والتعريف هيئية
والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الهيئية والحقيقية كذا قال بعض المحققين وزيادة الالف والنون وهي
فرع المزيد عليه والتركيب وهو فرع الافراد ووزن الفعل وهو فرع وزن الاسم لان الاصل كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه ذلك الوزن كان فرعا لوزنه والمراد بقولهم المختص
بنوع اخر المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل المبدوء باحد الزوائد الاربع في حكم المختص فلا يتجه
ان الثاني قاصر والوصف وهو فرع الموصوف قال الرضي كغيره وتسميتهم لكل واحد من الفروع المذكورة
مانعا وسببا علة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامها انتهى قال بعض المحققين وفيه ان اطلاق
العلة على الناقصة حقيقة بل التحقيق انها العلة واطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز انتهى
قيل ووجهه ان التاء في العلة للوحدة ولا وحدة في الاثنين فقد جمع المصنف هذه الموانع التسع بقوله

موانع

موانع صرف الاسم تسع فجمعه وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة وزيادتا فعلان ثم تركيب كذلك
وزن الفعل والتاسع الصفة

موانع صرف الاسم تسع فجمعه وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة وزيادتا فعلان ثم تركيب كذلك وزن الفعل والتاسع الصفة وجمعها بعضهم ايضا فقال اذا اثنان من تسع الما بلفظة فذع صرفها وهي الزيادة والصفة وجمع وتأنيث وعدل وعجمة واشبه افعل ثم تركيب معرفة وقال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم موانع الصرف وزن الفعل يتبعه عدل ووصف وتأنيث وتمنعه نون تلت الفا زيد ومعرفة وعجمة ثم تركيب بجمعه اي وجمعه وقال اذا رمت احصا الموانع للصرف فعد ١ وتعريف مع الوزن والوصف وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزيدتي فعلان والعجمة الصرف وقال ايضا موانع صرف الاسم تسع فهاكها منظمة ان كنت في العلم ترغب عن العدل والتأنيث والوصف بعجمة وزيدتي فعلان جمع مركبا وتأنيثا التعريف والوزن تاسع وفادسوبا باحث تطلب وقال اخر موانع الصرف تسع كلما اجمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدتان من بعد الف ووزن فعل وهذا القول تقريب وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال اجمع ووزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وانشد الشيخ بهاء الدين الخباز في ذلك لنفسه ووزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع ذا تأنيثا وقال الاخر جمع ووزن وعدل ووصف معرفة تركيب عجمة تأنيث زيادتها وقال اخر ايضا زيادة ووزن وصف تأنيث عجمة وعدل وتعريف جمع تركيب وقال اخر موانع الصرف تأنيث وتركيب وعجمة ثم عدل ثم تعريف ووزن فعل ونون قبلها الف زيدتين وعدل وتوصيف

تنبيه ما صح به من احصا الموانع والتسعة هو الذي عليه الجمهور وقيل المانع من الصرف اثنان الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد يشكر فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليها الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل واما التركيب ففي النواقل كتركيب التأنيث بالتاء الظاهرة او المقدرة او بالالف وهو اما تركيب التأنيث مع العلمية او تركيب حرف التأنيث وهو اما تركيب الطابق مع العلمية او تركيب حرفي تأنيث مع الاسم وتركيب العدل وجهه انه بمنزلة علمين تقديرا لان الواضع قصد التسمية بعامر وعدل عنه خوف اللبس بالصفة الى عمر وفي نحو ثلاث فانه بمنزلة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة اجمعين وتركيب الاسمين في نحو بعلبك وتركيب الالف والنون اما مع العلمية مع الوصفية وتركيب العجمة وهي اما تكثر بها في العربي والعجمي وتركيبها مع العلمية وقال بعضهم انها عشرة والزايد شبه الف التأنيث كارطى اذا سمي به وقال بعضهم انها احد عشر والزايد رقا

الاصل

الاصل في نحو احمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم انها ثلاثة عشر والزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع وردّ القول بان تعاد ذكره بانها اثنان بان ما ذكره من الحكاية لا يتناول نحو احمر وافكل لانهما ليسا منقولين من الفعل وما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب لان التركيب المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين وما ذكره ليس كذلك نعم هو صحيح في بعلبك لكن نبطله جعله مجردا التركيب سببا لمنع الصرف وهو يقتضي منع صرفه قال في محال النكرة ايضا لوجود السبب وهو باطل وردّ بان الاقوال بان شبه الشيء منجذب اليه وداخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو احمر مندرج في الوصف ولزوم التانيث داخل في التانيث صفة له وصفة الشيء ملحقة باصلها وكذا لزوم الجمع فالحقوا بها تسعة كما ذكره المصنف فالعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها تمنع صرف العلم العجمي العلمية باضافة العجمي الى العلمية وذلك بان يكون قبل استعمال العرب له علما في لغة العجم بخلاف ما نقل عن السنتهم نكرة فلا اثر للعجمة فيها لانها عجمية جنسية فالحقت بالامثلة العربية وذلك كلجام ودينار وبيناج ونحوها من اسماء الاجناس وكذا لما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في اول احواله علما كما اذا سمي بلجام لمحدود علمية فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كصيغة علما للمؤنث وما ذكره من شرط العلمية في العجمية هو مذهب ابي الحسن ابن دباج ونقل عن ظاهر سيبويه قال ابو حيان والجمهور على خلافه انتهى ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فينصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد وتمنع الصرف على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به تنبيه قال ائمة العربية يعرف عجمة الاسم بوجوه احدها النقل ان ينقل ذلك بعض ائمة اللغة الثاني خروجه عن اوزان الاسماء نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسماء في اللسان العربي الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون في اخره زاء نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الخامس ان يجتمع فيه الصاد والجيم نحو الصولجان والجص السادس ان يكون فيه الجيم والقاف نحو المنجنيق السابع ان يكون خماسيا او رباعيا عاريا من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون فانه متى كان عربيا فلا بد ان يكون فيه شيء منها نحو سفرجل وقذعمل وقرطعب وجحمرش هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل قاله في المزهر وانما تمنع العجمة صرف العلم العجمي العلمية بشرط زيادته على الثلاثة كابراهيم واسمعيل اسحق ويعقوب لانه اذا كان ثلثيا ضعف فيه فرعية اللفظ المجتمعة على اصل فابيتنى عليه الآحاد العربية تنبيه قيل صاحب جمع الجوامع الزيادة بان لا يكون بناء التصغير قال في شرحه لو كان رباعيا واحد وفيه

باء التصغير لم يمنع الصرف الخ قاله بما قبل التصغير ولا ان تحرك الاوسط من الثلاثي كشتر
بفتح الشين المعجمة وفتح المثناة من فوق اسم حصن بديار بكر فهو منصرف عند الاكثر قال الرضي و
هو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر انما ان لقيامه مقام التاء مما علامة الثاني
واما العجمة فلا علاقة لها حتى يقال شيء سدها بل الاعجمي مجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او تحرك
يشابه كلام العرب بصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الا ان
لحقيقة بخلاف كلام العرب انتهى وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى اعتبار تحرك الاوسط من الثلاثي فيه
تحتم منع صرفه بخلاف ساكنه فيتحتم صرفه قال المرادي في نقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني
جواز المنع والصرف في الساكن الوسط قلت به قال الزمخشري ايضا يتحصل في الثلاثي اقوال احيلها
تحتم الصرف فقط الثاني تحتم المنع في محرك الوسط كلمك اسم ابي نوح وتحتم الصرف في ساكنه الثالث منع
صرف المتحرك الوسط والوجهان في ساكنه تبنيهان الاول قالوا ان جميع اسماء الانبياء لا ينصرف الا محمدا
وصالح وشعيب وهود لعربيتها او بوزنه تقدمه على اسمعيل انه لا عرب قبل هذا وفيه ان شيثا وغيرا منصرف
ايضا قاله بعض المحققين وفي البحر للزركشي قلت وعن ابن عباس ان اول من تكلم بالعربية المحضة اسمعيل
لم اره بعربية قريش التي نزل بها القرآن واما عربية قحطان وحمير فكانت قبل اسمعيل انتهى وفي الكشاف
انه قيل لسنوس عزير جعله غير منصرف للعلمية والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وفي القاموس عزير منصرف
لخفته وذكر بعضهم ان اسماء الملئكة ممتنعة من الصرف الا اربعة منكر ونكير وهاروت وماروت الثاني
لاعبرة بانفاق الالفاظ ولا بانفاق الاوزان اما الاول فاسحق ويعقوب وموسى من اسماء الانبياء غير
منصرفة واسحق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب لذكر الجدل وموسى لما يحلق به مصروفة و
من قال انما سمي يعقوب لانه خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان
الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للمعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس
فقد غلط لان الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق اللفظ واما الثاني فان جالوت و
طالوت وداود غير منصرف وجاموس وطاوس وداود منصرفة لكونها انكرات ولا عبرة باتفاق الوزن
قالثه البسيط والجمع بمنع صرف وزن مفاعل ومفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الف و
بعد الالف حرفان اولهما مكسور تحقيقا كما سيأتي او تقديرا كدراهم او ثلثة اوسطها ساكن والساكن
بالساكنين دون البقية بغي المعتبر فيه مقابلة الاصلي بالاصلي والزايد بالزايد فيشمل فعالل وفعاليل وفواعل

وفواعل

وفواعل الى غير ذلك ولوارد القهر يعني لخرج جميع موزونات هذه الموازين وقول بعضهم ان المعتبر عندهم الوزن الصرفي دون العروضي ليس بشيء لان قرينة المقام ظاهرة في ما ذكرناه ولقد احسن المصنف بالتعريف في الوزن في هذا الميزان بقوله كدراهم ودنانير فتعين كون المراد بالوزن العروضي لا غير ومنع هذا الصرف بالنيابة عن علتين على الاشهر لكونه لا نظير له في الاحاد العربية كما سيأتي وقيل لكونه نهاية جمع التكسير اي بجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع فترك لكونه على صيغة منتهى الجموع من الجمع ثان وقال الجزولي منه لجمع وعدم النظير وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد لشبه الاعجمي ففيه الجمع وشبه العجمة ويقال لهذا الجمع الجمع المتناهي والجمع الاقصى لما عرفت والجمع الذي لا نظير له في الاحاد اي لمفرد عربيا على وزنه اما نحو ثمانين وبابه الذي ألقي باعتبة وهو السن الذي بين الناب والثنية فشاذ واما نحو الذرابي والنغادي فالاصل فيه الضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن لقبيلة من قيس وسراحيل علم الشخص فمنقولان عن الجمع واما نحو يمانٍ وشآمٍ في المنسوب الى اليمن والشام فالالف فيهما عوض من احدى يائي النسبة والالف التي هي بدل من الاخرى وياء النسبة عارضة لا اعتداد بها في الوزن قال سيبويه منهم من يقول يماني وشآمي بتشديد الياء وهو قليل والحق بها اي بهذا الجمع في منع الصرف حضاجر للضبع وهي الانثى كعلابية اسامة للاسد وشيتم للذكر ضبعان للاصل اي لكونه في الاصل جمعا لحضجر كقطر تم نقل عنه الى العلمية فعلم بذلك ان المعتبر في منع الجمع المذكور ان يكون موضوعا في الاصل كما ان المعتبر في الوصف كونه كذلك في الاصل فلا يعترض بزوال الجمع والعلمية لانه عارض كما لا يخفى غلبة الاسمية في الوصف الاصلي لعروضها اذ الاصل لا يعتد العارض وما الطف ما انشده الشيخ ابو حيان النفسه مراضٍ حبيبي عارض قد بدا ياحسنه من عارض رائض فظن قوم ان قلبي سلا والاصل لا يعتد بالعارض تنبيه قال في الهمع ولو سميت بهذا الجمع كساجد فالخلاف في منع صرفه فقد منعت العرب سراحيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل انتهى وفي دعوى عدم الخلاف نظر فقد قال الرضي وهو العمدة فيما يقال وكان سعيد الاخفش يصرف نحو ساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل انتهى ولعله لم يعتد بهذا الخلاف فعده كالعدم والحق بسراويل على الاشهر مع انه مفرد للشبه عند سيبويه وابي علي قالا انه اسم عجمي معرب لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا كما ذكرنا فيحمل عليه ما يناسبه في منع الصرف قال الشنوني فاندرس في سراويل رائح فعلي هذا ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية والتانيث المعنوي مشروط بها ايضا واما صيغة الجمع فليست سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد

معنى انه غير المنصرف فقط وهو مشكل وذهب المبرد الى انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد المجنس
قال في التصريح واختلف في سماع سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليه من اللوم سروالة
فليس من المستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس وقد ذكر
الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال
كشمائل جمع شمال حكاه الحريري في المقامات نقل ابن الحاجب ان قوما من العرب ينصرفه وانكر ابن مالك
ذلك عليه قلت ونقل ذلك قبل ابن الحاجب ابو الحسن الاخفش وردا بن انكار مالك بان من نقل حجة على
من لم ينقل والتانيث ان كان بالفي حبلى وحمراء اي المقصورة والممدودة وانما اضافها الى حبلى وحمراء
للاختصار مع الفائدة للاستغناء عن التمثيل لهما على انه قد استشكل القول بان التانيث في مثل
حمراء بالف ممدودة بان علامة التانيث الهمزة لانها منقلبة عن الف التانيث وليست ممدودة والالف
الممدودة قبلها زايدة وليست للتانيث واجيب بان المراد بالالف الممدودة هو الهمز سميت بذلك
لانها الممدود بها ففيه حذف مضاف ولا نزاع في صحة اطلاق الالف على الهمزة لان الالف اما اسم
للاعم او للمتحرك فقط واسم الساكن لا فلا حاجة في اطلاق الالف على الممدودة الى القول بانها في الاصل
الف انتهى قال بعض المتاخرين ولك ان تقول سميت الهمزة في ذلك بالممدودة لعلاقة المجاورة نابت
عن علتين للزوم الفيه الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلافه بالتاء فتنزل الروفيها منزلة تانيث ثنان
تنبيهان الاول توهم بعضهم من قولهم الف حبلى وحمراء ان المانع الصفة والف التانيث وهو غلط
صريح بل المانع التانيث بهما فقط كما صرح به المصنف سواء كان مصحوبها نكرة كذكرى وصحراء ام معرفة
كرضوى وذكريا ام مفردا كما تقدم ام جمعا كجرحا واصدقاء ام اسما كما مر لم صفة كحبلى وحمر الاختلاف
في شيء من ذلك الثاني في تحمل الف الالحاق المقصورة على الف التانيث المقصورة فيمتنع لشرط العلمية
لشبهها بها من جهة انها زايدة ليست بدلا من حرف ولا يكون الا في مثال يصلح لالف التانيث كارطى فانه
على مثال سكرى واما الف الالحاق الممدودة فلا يشبه الف التانيث لان الهمزة مبدلة من حرف بخلاف
الف التانيث فانها غير مبدلة من شيء والمثال الذي يقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التانيث الممدودة
قال الشمني في شرح التسهيل وفي الهمع معنى الالحاق ان يبنى مثال من الثلاثي كلمة على بنا يكون رباعي الاصل
الاصول فيجعل كل حرف مقابل حرف فمعنى اصول الثلاثي فتا بحرف زايد مقابل للحرف الرابع من
البناء الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق انتهى قال ابو حيان وفيها الف التكثير ايضا اذا

والا منع صرف العلم حتما ان كان بالتاء كطلحة او زاد على الثلاثة كزينب او متحرك الوسط اكسقر او عجميا
كجور فلا يحتم منع صرف هند خلافا للزجاج

متى بها منع كبغدري لشبهها بالف التانيث المقصورة من حيث انها زايدة في الاخر لتقلب لا تدخل
عليها تاء فاشبهت كما ان الف التانيث كذلك ولم تجعل الف بغدري للالحاق لانه لا سد اسمي الاسم
اصلا حتى يلحق به وهم الجوهري في جعل الفها للالحاق والا بكن التانيث بالفي حبلى وحمراء بل كان بغيرها
منع اي التانيث صرف العلم حتما اي وجوبا ان كان اي العلم مؤنثا بالتاء سواء كان علما مذكرا كطلحة
او مؤنثا كفاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث في لفظه وهي ملازمة
له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها
او كان العلم زايدا على الثلثة ولم يكن بالتاء كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث
او كان ثلثيا متحرك الوسط لفظا كسقر اسم لجهنم اعاذنا الله تعالى منها تنزيلا للحركة منزلة الزايد خلافا
لابن الانباري حيث جعله ذا وجهين كهند واما متحرك الوسط تقديرا كدار علم مرة فليتحو بباب هند
وانما قلنا متحرك وسطه تقديرا لان اصلها دور بالفتح فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او كان ثلثيا اعجميا كجور بضم الجيم اسم بلد من بلاد العجم لان العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية
تحتم المنع وان كانت العجمة لا يمنع صرف الثلاثي كما مر لانها لم تؤثر هنا منع الصرف وانما اثرت محتمة
ومثل هود ذو وجهين كهند فلا يحتم اي لا يجب منع صرفه نحو هند من الثلاثي الساكن الوسط
لعدم الشروط المذكورة بل يجوز المنع وعدمه فالمنع نظرا لوجود العلمين والصرف نظرا الى خفة الوسط
بالسكون وانها قد قاومت احد السببين خلافا للزجاج في ايجابه المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما
اوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف والجمهور على ان المنع لجود محاشيا عن الغاء العلتين قال ابن جني
وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال شيخ الفارسي الصرف لجود قال الخضراوي ولا اعلم احدا قال
هذا القول قبله وهو غلط انتهى قلت ولا قال به احد بعده وقد جمع الوجهان في قوله لم تتقلع بفضل
مزرها دعد ولم تستو دعد في العلب بينهما ان الاول الجمهور على تحتم منع الثلاثي المنقول من المذكر
الى المؤنث كزيد اسم امرأة لانه ينقله الى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ وهو مذهب سيبويه
وقال عيسى والجرمي والمبرد انه كهند ولعله اختيار المصنف حيث لم يذكره الثاني صرفا شبها الفاضل و
الارضين والكلم ومنعها مبتنيان على المعنى فان كان اسم اب كمعد وتميم او اسم حي كقريش وثقيف او
اسم مكان كبدر وتبير او اسم لفظ نحو كتب وزيدا فاجاده صرف الا اذا كان فيه مانع اخر فمتى تغلب
مراد به الحي او البقعة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة

٣٠٤ كجوس وهود او بقعة كفارس وعمان بتخفيف ميمها او اسم كلمة نحو كتب بنى فاجادها منع الصرف
والاسماء والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتؤنث باعتبار الكلمة فان انضم اليه
سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجاء تذكر وتؤنث وزعم الفراء ان تذكيرها لا يكون الا فى
الشعر قال فى الارتشاف واما اسماء السور فاقسام احدها ما فيه الوجهان حكم الصرف كالانعام و
الاعراف والانفال الثانى العارى منها فان لم تضف اليه سورة منع كهذه هود وقرات هودون
اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا صرف كقراءة سورة هود فالم يمكر فيه مانع يمنعه كقرات سورة
يونس الثالث الجملة نحو قل اوحى والى امر الله فيحكى وان كان او لها همزة وصل قطعت لانها لا تكون
الا فى الاسماء فى الالفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها او فى اجزاء تاء التانيث قلبت هاء فى الوقف
اذ هو ثبات التاء التى فى الاسماء وتعرب لتصيرا سما ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتانيث
نحو قرات اقربت بفتح الباء وفى الوقف اقربه الرابع حروف الهجاء كصاد وقاف ونون فيجوز فيها
الحكاية لانها حروف فتحكى كما مر والاعراب لجعلها اسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف
والمنع بناء على تذكير الحرف وتانيثه وسواء فيه اضيف اليه سورة ام لا كقرات صادا وسورة صادا بالسكون
والفتح منونا وغيره الخامس ما وازن الاعجمى كحاميم وطاسين وياسين فاوجب بن عصفور فيه الحكاية
لانها حروف مقطعة وجوز الثلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته هابيل وقابيل وقد قرء
ياسين بنصب النون وسوى فى جواز الامرين اضيفت اليه سورة ام لا السادس المركب نحو طسم فان لم
تضف اليه سورة ففيه ما فى بعلبك وان اضيفت اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الوجهان ويجوز على الاعراب فتح النون واجراء
الاعراب على الميم كبعلبك واجراؤه على النون مضافا لما بعده على هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء
على تذكير الحرف وتانيثه واما كهيعص وحمعسق فلا يجوز فيها الا الحكاية سواء اضيف اليها سورة
ام لا ولا يجوز فيها الاعراب لانه لا نظير لها فى الاسماء المعربة ولا تركيب المزج لانه لا يتركب منها
كثيره واجاز يونس فى كهيعص ان يكون كلمة مفتوحة والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما اعجميا
واجراه وان لم يكن له نظير فى الاسماء المعربة والثانى الجمع والعدل وهو تحويل الاسم عن صيغته الاصلية
الى اخرى مع اتحاد المعنى لا الحاق ولا اعلال ولا ترخيم ولا قلب فخرج نحو جعل لعدم اتحاد المعنى ونحو
كوثر لالحاقه بجعفر ونحو مقال لاعلاله ونحو ياحار فى يا حارث لترخيمه ونحو لام جمع يمة لانه مقلوب

عوارم

بمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها اكرباع ومربع وكاخر فعرفت بنوة اخر اذ القياس مررت بنوة
اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام مفرد مذكر دائما
والاضافة

امرام بناء ساكنة على همزة فقلبت العين الى موضع الفاء بمنع صرف الصفة المعدولة عن اصلها اى عن
صيغتها الاصلية يقتضى الاصل ان تكون عليها الى الصيغة اخرى كرباع ومربع فانهما معدولان عن اربعة
اربعة والدليل على ان اصلها ذلك ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل فيما اذا كان المعنى مكررا ان
يكون اللفظ ايضا مكررا اعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو اربعة اربعة وكذا الثلاث والواحد موحد وثناء
ومثنى وثلث ومثلث والجميع متفق عليه وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف قال ابو حيان والصحيح مجيئه
لسماع ذلك عن العرب فتقول موحد واحاد الى معشر وعشار وحكى الناس ابو عمرو والشيباني انتهى قال ابن
هشام ولا يعامض يقول ابو عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا تجاوز الاربعة لان غيرها سمع فما لم يسمع
ونقل السخاوي انه يعدل ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا
ووجه اعتبار الصفة في المذكور ان مع عدم اعتبارها في اصولها كونها متاصلة فيها لكونها معتبرة في موضوعها
مخلا فيها في تلك العروض في الاستعمال ومن ثم لم يستعمل الاصفة نحو اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع او حالا
نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او خبرا نحو صلوة الليل مثنى مثنى والحال والخبر صفة
في المعنى ومثنى الثاني في الحديث للتوكيد لا للتكرير وقد بينه ما ذكره من ان منع الصرف في ذلك للعدل والصفة
هو مذهب سيبويه والخليل وهو المشهور وذهب ابن السراج الى ان مانع الصرف فيه عدلان لفظي ومعنوي
لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين قال الكوفيون
وانما كان ان جهة العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل قال الرضي
ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف يجري على النكارة وكيف يكون معرفة
وقد يقع حالا انتهى وكاخر بضم الهمزة وفتح الخاء في نحو مررت بنوة اخر اذ هي جمع لاخرى واخرى انثى
اخر بفتح الخاء بمعنى مغاير واخر من باب التفضيل فكان القياس ان يقال مررت بنوة اخر وبرجال
اخر وبامرأة اخر وبامرأتين اخر وبرجلين اخر لان اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة مفرد
مذكر دائما كما مر في بابه لكنهم قالوا اخرى واخريين واخرين قال ابن هشام في الاوضح وانما خص النحويون
اخر بالذكر لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل واما الحوفان واخران فمعربان بالحروف
فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فالعدل فيه واهن العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف الوصف
والوزن انتهى وبينهما ان الاول قال في التصريح في جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على
المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من ثلاث

جهات احديها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير ومغاير كما ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع الاضافة او المعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قلت مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالمد والفتح ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة تضافا لا عن اخر لما بيناه من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى الثاني اذا كان بمعنى اخرة بكسر الخاء مقابلة الاولى جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول لانه مذكرها اخر بالكسر فليت من باب اسم التفضيل ويقدر العدل فيما اتى في اسم سمع غير منصرف وليس فيه من اسباب منع الصرف علة ظاهرة سوى العلمية كزحل وعمر بتقدير زاحل وعامر فهما معدولان لان القياس دل على ذلك بل الماد ومنعا ممنوعين من الصرف وليس فيهما بحسب الظاهر الا سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل بالمنع اجماعا فحيث الى تقدير سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه كيلا يخرم القاعدة المعلوم بالاستقراء من كلامهم فما سمع منصرفا فليس بمعدول نحو لبد ولو سمع غير منصرف وفيه مع العلمية مانع اخر فكذلك نحو طوى ممن منعه فان فيه مع العلمية التانيث المعنوي باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف العدل

تنبيه قال بعض المتاخرين مما اشتهر من عدم امكان غير العدل في نحو عمر ممنوع بل ثم شيء يمكن تقديره مع وجود اصل مقيس عليه في الباب وهو لزوم العلمية فان نحو عمر وزفر من الاعلام التي على فعل لازم للعلمية لا يجوز تجريدها عنها فلذلك لا يثنى ولا يجمع بل يقال جاءني كلا هما عمر في التثنية وجاءني عمر كلهم في الجمع فاحدى الفرعيتين العلمية والاخرى لزومها ونظير ذلك الف التانيث كما مر واذا كان كذلك فلا حاجة الى تقدير العدل انتهى وليس بشيء اذ لا يؤثر منع تثنيته المعدول وجمعه الا عن الماذني فقط ويرده قولهم سيرة العمرين الخطاب وابن عبد العزيز كما صرح به بعضهم قال في القاموس والعمران ابو بكر وعمر او عمر وعمر بن عبد العزيز فكيف يجعل مثل هذا اصلا مقيسا عليه هكذا كتبت ورددت هذا الكلام ثم وقفت على هامع الهوامع على ما نصه منع الماذني من تثنية العلم المعدول وجمعه جمع سلامة او تكسير قال اقول جاءني جالان كلا هما عمر ورجال كلهم عمر قال قال ابو حيان ولا اعلم احدا وافقه على المنع ويرده ما سمع من قول العرب العمران فاذا ثنى على سبيل التغليب منع انتفاء اللفظ والمعنى اولى انتهى والتعريف المعبر عنه في البيتين المتقدمين بلفظ المعرفة

شرط ثانية في منع الصرف العلمية اي ان يكون اسم المعرفة علما شخصيا كما في احد او جنسيا كما في اسامة وانما جعل السبب التعريف دون العلمية اشارة الى ان المؤثر هو التعريف لانه فرع النكرة ووجه اشتراط العلمية ان ما سويها من التعاريف لفظا ان يستلزم البناء كما في المبهمات سوى اي وايته واما ان يستلزم المنافات لحكم منع الصرف كتعريف اللام والاضافة واما ان يكون غير لازم كتعريف النداء فانه يبدو مع قصد المتكلم فمن قال تعريف المضمر والموصول والاشارة يستلزم البناء واللام والاضافة منافيان لحكم منع الصرف فعينت العلمية فقد غفل انه غفلة مع نداء الفضة على فساه قال بعض شارحي الحاجبية والالف والنون المعبر عنهما في البيتين بزيدتا فعلان وتسميان بالزايدتين لزيادتهما وقيل لكونهما من حروف الزيادة وهو بعيد وتسميان المضارعتين ايضا لمضارعتهما اي مشابهتهما الفي التانيث في كونهما مزيدتين معا كذا قالوا قال بعضهم وهذا بناء في قولهم ان الممدودة في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف فانقلبت همزة وتاثيرهما في منع الصرف لشابهتهما الفي التانيث في انهما في بناء مختص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء بدليل سقوط التاثير بفوات هذه الجهة هذا مذهب البصريين فهو الحق وذهب الكوفيون الى ان تاثيرهما لكونهما زايدتين قال ابن هشام ويلزمهم ان يمنعوا صرف عفريت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زايدتان باعتبار انهما سالتا عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهته الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون بينهما لا اول قال بعضهم المراد بالالف والنون في الاصل في المثال لان اصيلا علما غير منصرف لان اللام فيه بدل من النون وهو في الاصل مصغر اصلان كعثمان جمع اصيل هو الوقت من بعد العصر الى المغرب لكنهم لم ينظروا الى الاصل في التصغير فحكموا بان عمرين في تصغير عمر ان منصرف وان كان فيه الالف والنون انتهى وفي الارتشاف قال الفارسي اصلان معرفة ليس بمجمع ولذلك ساغ تحقيره الثاني علامة زيادتهما ان يكون قبلهما اكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان وكان الثاني مضعفا فهي اصالة ان فك تضعيف فزايدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته من الحسن فوزنه فعلال فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعلال فلا ينصرف او من الحسن فوزنه فعلال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحوة او من الحين وقال السخاوي في شرح التباجي سال سيبويه الخليل عن الرقمان فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن معنى يعرف به قال السخاوي

اي اذا

اى اذا كان لا يعلم من اى شئ اشتق قد حمل على الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون وقال ابن يعيش القياس يقتضى زيادة الالف والنون فى حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر لطيفة لفى بعض الملوك حيان النحوى فقال الملك احيان منصرف ام لا فقال ان حياة الملك فغير منصرف والا فمنصرف ذكره الطيبى فى التبيان يمنع اى الالف والنون وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد صرف العلم كعمران وعثمان وعطفان قال بعض شارحى الكافية ولا يخفى ان هذا الشرط متحقق فى سعدانة وبهرانى وكيسانى ودرمانى لعلامة مع انه لا اثر فيهن للزيادة وحتى منصرف وينبغى اشتراط ان لا يكون مع الهاء ولا ياء النسبة ويمنع الوصف الغير القابل لفظة للتاء اى الحاقها به اما لانه لا مؤنث له اصلا كالكبير اللحية او لان مؤنثه فعلى بفتح الفاء والالف المقصورة كسكران فان مؤنثه سكرى على لغة الجمهور ونقل عن بنى اسد يقولون سكرانة ونقل الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ردى وقال ابو حاتم لبنى اسد منكر لا يوخذ بها فيران منصرف لان مؤنثه عريانة وقد جاء فى الشعر ممنوعا تشبيها له بباب سكران قال كانه لامع عريان مسلوب ورحمن ممتنع من الصرف لامتناع حمانة هذا هو المشهور وقيل الالف والنون يمنع صرف الوصف الذى مؤنثه فعلى فعلى هذا رحمن منصرف لانتفاء رحمى قال الرضى والاولى لان وجود فعلى ليس بمقصود بل المطمئن انتفاء الثانى الآن كلما يجئ منه فعلى لا يجئ منه فعلانة فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانه يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبان وسكران فيصرفون اذن فعلانى فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه بالتاء ولا من غيره اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف انتهى وهذا كله مبنى على ان رحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشرى وابن الحاجب وجماعة وقد تقدم فى شرح الديباجة الاعلم وابن مالك وابن هشام وذهبوا الى انه علم لا صفة قالوا لانسلم انه موضوع بازاء المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافى علميته كعلى وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشرى اذا قلت الله رحمن ايتصرف ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف فى رحمن اى فى صرفه فخارج من كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا تجرد من ال الا فى الضرورة انتهى وقد علمت انهم يعربونه فى البسملة بدلا من اسم الجلالة لا صفة تتبيه جميع ابنية فعلان مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشرة حاشا مؤنثاتها على فعلانة فمنصرف وقد جمع ابن مالك منها اثنى عشرة

فائدة

فائدة

٣٠٧

في قوله اذا استثنيت جبلانا ودجانا وسنخانا وسيفانا وضبحانا وصوحانا وعلانا وفشوانا ومصانا
وهوانا وندمانا واتبعهن نصرانا وذيل عليه المرادي الباقيين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا
الجبلان بجاء مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل المملئ غيظا والدجنان بدال مهملة وجيم البوم المظلم
والسنخان بسين مهملة وخاء معجمة البوم الخارب والسيفان بسين مهملة وبعده الياء المثناة من تحت فاء
الرجل الطويل كانه من السيف والضحيان بضاد معجمة وحاء مهملة ومثناة تحتية الرجل الذي يأكل في
الضحى كذا في القاموس وقال بعضهم هو اليوم الذي لا غيم فيه وضبطه اخر بالصاد المهملة والصوحان بضاد
وحاء مهملتين للبعير الياس الظهر والعلان بغير مهملة وتشديد اللام الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير و
الفشوان بفاء وشين معجمة الرقيق الناقص والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم والهوان البليد الليث القلب
والندمان المنادم في الشراب والنصران واحد النصارى والخمصان بفتح الخاء المعجمة وبعد الميم وصاد مهملة
الصنام البطن وهي لغة في خمصان بضم الخاء ولهذا قال على لغة والاليان الكبير الاليه فهذه كلها مصروفة
لما مر والتركيب المعبر عنه في البيتين لضرورة الوزن بالتركيب المزجي وهو جعل اسمين اسما واحدا منزلا
ثانيهما منزلة هاء التانيث فخرج به الاضافي كامرئ القيس والاسنادي كتابط قرانها لان الاضافة تجعل غير
المنصرف منصرفا فلا يلايم منع الصرف والاسنادي يلزم ثبات المركب على الشهور او كونه واسطة لاعراب
ولا مبنى على ما نقله الرضي عن ابن الحاجب واما اذا قيل بانه معرب محكي كما عن جماعة فقيل لا يبعد ان يجعل
غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف فيه ورد بانه لا فايدة للحكم بمنع الصرف مع عدم ظهور اثره و
الاصل في الاسم الصرف بمنع صرف العلم كبعلبك وحضرموت ومعدكرب ويستثنى نحو سيبويه فانه لاثر
للتركيب المزجي فيه ومنع الصرف واما لم يجز عند اكتفاء بالعلم بحالة تما ذكره في باب المركب من المبنيات و
قد تقدم الكلام عليه وان الجزء الاجنبي فيه اجراؤه مجرى بعلبك فليطلب ثمة ووزن الفعل وهو الذي يكون
للفعل سواء جعلت نسبته الى الفعل او الوقوع نسبته اليه نسبته الاسم بدليل اطلاقهم له على الوزن المشترك
وما قيل من ان وزن الفعل عند النحاة ما يختص بالفعل او يغلب فيه اذ لو اشترك بين الاسم والفعل على السوية
لما صح ان يضاف الى الفعل فيقال له وزن الفعل فليس بشيء اذ قد تكون الوزن اغلب في الفعل لفقا
وهو لا يؤثر كفاعل فانه في الافعال اغلب لو سمي سمي بحاتم لا يصرف اتفاقا هكذا يستفاد من
كلام بعضهم فتامل شرطه لمنع الصرف الاختصاص بالفعل اي يكون مختصا به بمعنى انه لا يوجد الا
العربي الا منقولا من الفعل ولا يناني اختصاصه بالفعل اذ وجوده فيه بطريق النقل والعارية اما وجوده

الاسم

وتصديره بواحدة من زوائده وهو يمنع صرف العلم كشمر وجبر والوصف غير القابل للتاء كاحمر فيعمل منصرف لوجود يعملة

الاسم العجمي فلا حكم له لان كلامنا في كلام العرب وتصديره اي وزن الفعل بواحدة من زوائده اي زوايد الفعل وهي حروف ثابت لتحقق الفرعية فان هذه الزوايد في الفعل يدل على معنى بخلافها في الاسم نحو احمد فان الهمزة فيه لا يدل على معنى وهي في موازنه من الفعل نحو اذهب مضاع فذهب يدل على المتكلم والذال اصل لغير الدال ويمنع وزن الفعل صرف العلم كشمر فان فعل بتضعيف العين يختص بالفعل وهو علم لفرس جرجميل بن عبد الله بن معمر الشاعر كذا في القاموس من قال انه علم لفرس حجاج فقد اخطأ والشاعر المذكور هو القائل ابول اجاب ساق الضيف بردة وجدي اجاف فارس شمل هو منقول عن مضعف مرجادا او مخالا او نحو ضرب علما بالبناء اذ هو بالبناء للفاعل غير مختص فلا يؤثر في منع الصرف خلافا لعيسى بن عمر الفراء وما بقسم اسم لصنع معروف وهو العندم وشلم لبيت المقدس فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدحان في الاختصاص ويمنع الوصف الغير القابل للتاء اما لانه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة محركة وهي راس الذكر ولان مؤنثه فعلاء بالالف الممدودة او فعلى بضم الفاء والالف المقصورة كاحمر وافضل فان مؤنثهما حمراء وفضلى وانما اشترط عدم قبوله التاء ليقوى شبهه بالفعل من حيث هو لا يقبلها فيتمحض للسببية فيعمل وهو الحمل القوي على العمل والمسير منصرف لوجود يعملة الناقة كذلك قال بعضهم وانما يصح التمثيل به على التحقق لو كان وصفا وهو ممنوع اذ لم يستعمل يعمل في كلام العرب بمعنى القوي على العمل والسير قط وانما هو بمعنى الجمل القوي عليهما وفي القاموس هما اسمان اذ لا يقال جمل يعملة انتهى وبعضه اليعملة الناقة النجيبة المعتملة والمطبوعة والجمل يعمل ولا يوصف بها انما هما اسمان انتهى وعلى هذا فالمثال بارمل لوجود ارملة اولى بتنبيهان الاول اشترط في وزن الفعل ايضا ان لا يكون لازما بيا على خالته غير مخالف لطريقة الفعل فيما للازم خرج نحو امر ولبيم علمين فانهما على لغة الاتباع في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظيره اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يبقيا على حالة واحدة فيهما وان لم يخرجا بذلك عن وزن الفعل مخالفان له في الاستعمال اذ الفعل لا اتباع فيه فلم يعتبر فيهما الموازنة فلم يجريا الا التصرف وبقولنا بيا على خالته خرج نحو ورد وقيل وبيع فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين فدخلها الادغام والاعلال فالادغام في ردوا والاعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل في بيع وشاذ ورد بمنزلة فعل بضم القاف وسكون الفاء وقيل وبيع بمنزلة ديك بكسر الدال وسكون الياء اخر الحروف والكاف فوجب حروفها او بقولنا غير مخالف لطريقة الفعل نحو البيت بضم الباء للوحدة جمع لبة علما فانه بارد الفعل بالفك

والصفة يمنع صرف الموازن للفعل بشرط كونها الاصلية وعدم قبول التاء وقد مر في مرثى بنسوة اربع منصرف لوجهين

فينصرف قاله ابو الحسن الاخفش وخولف لانه بعد الغلبة موازن لافعل وانصرف فالموازنة موجودة وهو التصحيح الثاني مدار وزن الفعل المعتد بواحدة من دلالته على وجوهها فلو تغيرت صورته مع وجودها او وجود بدلها الذي لا يلزم ابدالها به فلم يقدح ووزن الفعل فاعل كاحمر والثاني فعال كهار وزق علمين فان الهاء وان كانت ليست من دلالة ابدال الفعل الا انها مبدلة من الهمزة وابدال الاعيان لازم فلم يضر لان الاكثر في الاستعمال اراق واراق والصفة وهي الوصف ايضا وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مع بعض صفاتها يمنع صرف الاسم الموازن للفعل كما مر انفا بشرط كونها الاصل فيراعى بحب الوصف احمر احزر اغن نحو اربع بنسوة اربع بمعنى ذليل لان وضعه للحيوان المعروف فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية كما لا اثر من الاسمية في آدم للفيلم الجعد واسود للحية السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض ربما اعتد بعضهم باستثنائها فصرفها واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان وافعى للحية فانها اسماء في الاصل والحال فلهذا صرفت في لغة الاكثر وبعضهم منع صرفها للبس معنى الصفة وهي القوة في اجدل والتلون في اخيل والايذاء في الافعى لكن المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان الاخيل من الخيول وهو الكثير الخيلان وفي اجدل وهو الشدة واما الافعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصوير ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة قاله البدر بن مالك وعدم قبول التاء لما مر والعلم ان للصفة في هذا الكلام اشعارا وذلك ان قوله يمنع صرف الموازن للفعل تكرار لاطائل تحته لما قبل علم من ان وزن الفعل يمنع الوصف بل هو موهم لكون هذه الصفة غير ذلك الوصف وبطلانه ظاهر فان اراد بذكر ذلك بيان الشرطين المذكورين فلا اختصاص لوزن الفعل بهما بل يشترطان ايضا في منع الوصف الكائن بالالف والنون المزيدتين اما عدم قبول التاء فقد مر اشتراطه وكلامه صريح واما اشتراط اصلية الصفة فقد صرح به غير واحد للاحتراز عن نحو صفون بمعنى فاس لان وضعه للحجر الاملس فلا اثر لما طرء عليه من الوصفية فلو قال والصفة شرطها ان تكون في الاصل كما قال ابن الحاجب لسلم من ذلك واما اشتراط عدم قبول التاء فقد علم سابقا في كل من الوصف فاربع في نحو مررت بنسوة اربع منصرف لوجهين احدهما عدم اصلية الوصف لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرء عليه من الوصفية والثاني بقوله للتاء في نحو مررت برجال اربعة تنبيه اذا كان احد سببي العلمية اذا نكر صرف فزوال العلمية وبقي السبب الثاني غير مؤثر هو اما التاء او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الالحاق المقصور نحو رب فاطمة و

عمران

عمران وعمر واحمد وابرهيم ومعد يكرب وارطى لقبهم وليشتمل ذلك ما كان قبل العلمية صفة كاحمر وسكران اذا كانا علمين فنكرا فسيبويه بقيته غير منصرف وخالفه الاخفش اولا فقال ينصرف بناء على ان الصفة اذا زالت لا تعود وردّ بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة ثم رجع الاخفش عن مخالفة سيبويه فوافقه في كتابه الاوسط قال ابن مالك في شرح الكافية واكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته اولى لانها اخر قوليه انتهى والمصغير المرتجل لاحد السببين مخل بمنع الصرف كحميد وعمير فينصرف فان لزوال الوزن والعدل اما زال الوزن فواضح واما زوال العدل فقال ابو هشام في حواشي التسهيل ان نحو عمر قد حكموا بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا اما ثبت اذا لم يكن معنا دالة فالحكم بصرفه بعيد انتهى قال الازهري وجواب ان ذلك في العدل التحقيقي اما العدل التقديري فلا لانهم انما اريكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وجميع الباب اي باب ما لا ينصرف يكسر اي يجر بالكسرة وجوبا على اصله مع اللام مع فرقة كانت نحو مررت بالمساجد او موصوفة كالاعمى والاصم او زائدة كقوله ولبئس مهد الولد بن الهرنبا مباكا ومثلها ام في لغة طي كما ذكره ابن مالك في التسهيل وغيره والاضافة اي اضافة اي غير نحو مررت باحمدكم ومساجد الله والضرورة اي ما يضطر اليه الشاعر اذا ما الخزانى الجيش خلوا فوقهم عضاب طير تهتدي بعضاضا والقوافي مجرورة وانما قال يكسر ولم يقل ينصرف لان المسئلة خلافية فبين ما هو المتفق عليه واعرض عن بيان الخلاف لانه خلاف لا يثمر وهو على ثلاثة اقوال احدها منها قولان في اول الباب والثالث وهو التحقيق انه ان زال احد علتيه باللام او الاضافة كما في العلم فينصرف وان بقيت العلتان كما في احمر بقي على منع صرفه هذا بالنسبة الى ما اضيف او دخلته اللام واما بالنسبة الى الضرورة فقيل ينصرف وهو المشهور لان الضرورة ردت الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وقيل بل هو باق على منع صرفه لوجود العلتين وانما جعل كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال الكسرة عليه والتنوين كما سيأتي تنبيهات الاول قد ينون غير المنصرف للضرورة والثاني الضرورة قد تكون غير موجبة كالاول كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا محيص فيه عن التنوين لانه لا يستقيم الوزن الا به والثالث كقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يضوع اذ لو بقي نعمان هنا على منع صرفه لم ينكسر الوزن الا ان يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى التنوين لتحصيل احسن من القبيح فالله الذي في المنهل قال بعضهم والكف ليس قبيحا في الطويل متفق عليه فقد ذهب الاخفش الى انه احسن من القبض انتهى واما الثاني فلم اجد بناء كلمة معه مصروفا اما بوزن كسبا بنيا او قريبة منه كسلاسل اغلالا اولا و

توجيه التنوين وذكره

لكن

١١ ص

لكن تعذرت الالفاظ المصروفة واقترنت اقترانا متنجما كودا ولاسوعا ولا يعوقا ويعوقا ونسرا واخوالفرصل
والاسجاع كفوارير الثاني فال جماعة منهم ابن بابشاذ في شرح الجمل وابن عصفور والرضي في شرح الحاجبية
وابن هشام في الجامع الصغير لا ينون ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة لان التنوين حرف ساكن كالالف
لادائهم الى حذف ساكن وهو في بدله بمثله وردّ بان هذا انما يتم ان لو كان الساكنان متماثلين وليس كذلك
فان الالف لا يقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى تحريكه مباشرة الى الساكن فقدم
لاينا في الوزن الآية فيحذف الالف ويؤتى بالتنوين ليتأتى النقل كما قال الشاعر علقتها عضبا تسربل بالقنا
ويلطمني بالابنا غراهما الثالث قال السيوطي في شرح الالفية اذا اضطر الى تنوين مجرور بالفتحة فهل
ينون بالنصب والجر صحح الرضي بالثاني وأول بالوجهين كالمنادى لم يبعد انتهى قلت والظاهر انه لم يرد تنوين
سماع والقياس لا يجدي الرابع قال الاخفش صرفوا ما لا ينصرف قط في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم
كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فجرت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه
في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعسلسل ولغا لا وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف قط لغة
قوم الا افعل منك وانكره غيرها اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار جائز احمد وابرهيم ونحو ذلك واما
المضروبة فلا خلاف في جواز صرف افعل منك في الضرورة مذهب الكوفيين قالوا لان من مع مجرورها
كالمضاف فالاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وبين المضاف وما هو كالمضاف فرق قال الرضي الخامس هو
الكوفيون والاخفش وجماعة الى جواز منع الصرف صرف المصروف للضرورة كما جاز العكس لها واختاره ابن
مالك وابو حيان كقوله طلب الارزاق ما لكتائب اذ هوت لتبكت غائلة النفوس عذور وابا سائر
البصريين واختاره تغلب الكلام مطرد وفصل بعضهم بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه معها لوجود
احد السببين ومنعه مع غيرها وبتوبيخه انه لم يسمع الا في العلم فايدة قال ابن جني في الخصائص سألت ابا
علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب ولا فعال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم
فكان يجوز لنا ان نقيس شعرا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته
علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن
من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك انتهى فهنا انقضى كلام المصنف على ما يتعلق بالاسماء فشرع في الكلام
على ما يتعلق بالافعال فقال الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال مما لم يسبق له ذكر اذ قد تقدم في الحديقة
الاولى بيان حد الفعل وخواصه وتقسيمه واحكام آخاده من الاعراب والبناء والكلام الآن في ما عدا ذلك المخص

الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال

الفعل

الفعل المضارع من بين اقسام الفعل بالاعراب وذلك لمشابهته الاسم فما حرفه يرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم هذا احد الاقوال في رافعه وهو قول الفراء وهذان الكوفيتين واورد عليه ان التجرد امر عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون عاملا في الوجودي ورد بمنع كونه عدميا بل هو الاتيان بالمضارع على اول الحالة وهذا ليس بعدمي ولو سلم فمن اين انه لا يعمل في الوجودي بل يعمل لانه هنا علة لامؤثر كما في المبتداء وذهب الكسائي الى ان رافعه حروف المضارعة وتعقب الى انه مضارعة الاسم والبصريون الى انه وقوعه موقع الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فلم يرتفع لوقوعه موقع الاسم قال ابن هشام والصحيح الاول وهو الذي يجري على السنة المعربين حيث يقولون مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم قال ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه وقول تعقب ان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل بخصوصه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه بعدها لا يقوم اذ الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض وانما يرجح عامل النصب والجزم على عامل الرفع اذا دخل على الفعل لقوته اذ هو لفظي وعامل الرفع معنوي انتهى وهو خلاف لا ثمرة له اذ لا يتشبث عند حكم لفظي وينتصب بحرف من اربعة احرف على الاصح احدها لن وبدئ بها لملازمتها النصب نحو لن يرجع علي غاديين وحي حرف بالاجماع لبساطته على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وادعى الفراء على انها لاء النافية فابدلت الالف نونا وحجته انهما حرفان فامكان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ورده ان الابدال لا يغير حكم المبدل فيجعله عملا وان المعروف انما هو ابدال النون الفا لا العكس نحو لنسفعا وليكونا وزعم الخليل والكسائي ان اصلها لا وان النساء حذف الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه وصلة ويلمه والالف لالتقاء الساكنين مي والنون وحجتهما قرب لفظها منها وان معناها من النفي والتخلص للاستقبال الحاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كقوله يرجي المرء ما لا ان يلاقه ويعرض دون بعده الخطوب اي ما لا ان يلاقه وورده سيبويه بجواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب واما نحو زيدا يعجبني ان تضرب قال الرضي والخليل ان يقول لا مانع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها مفردة وعملا اذ هو وضع مرتجل انتهى والنفي بها ابلغ من النفي بلا انتهى لتأكيد نفي الفعل المستقبل وفاقا للزمخشري في كشافه ومفصله ووافقه ابن الحاجب في شرح الايضاح فقال الزمخشري نفي المضارع على جهة التأكيد ووافقه الرضي وصبا البيضاوي ايضا بل قال بعضهم ان منعه مكابرة فمتى لنفي اتى اصل ولا لنفي افعل كما في لم ولما ادعى الزمخشري في انموذجه ايضا

بقيدة الفائدة

انها للتابيد النفي كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا ولن يخلف الله وعده قال ابن مالك والحامل له على ذلك اعتقاده ان من زعم ان الله تعالى لا يرى ورد غيره بانه لو كانت للتابيد لم يفد نفيها ما اليوم فيفلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه انتهى وهو ضعيف اذ لا يلزم من التابيد ان يجب عن الاول بان قولنا ابدا لك عند اطلاقها ومنفيها وخلو المقام عن مفيد التاكيد وعن الثاني بان ذكر الابد ليس تكرارا للفظ وهو ظ ولا بالمرادف لان ابدا لا يرادف لن لان الاسم لا يرادف الحرف كما تقرر في هذا الموضع ولان التابيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن فتامل وسلم فله فايدة وشي رفع ما يتوهم من ان لن لمجرد النفي بناء على استبعاد نفي ممتنى الموت منهم على جهة التابيد قاله النفي الثمني في شرح المغني ومذهب سيبويه والجمهور انها للنفي المستقبل اعم من ان يكون مؤبدا كما في لن يتمنوه ابدا كما في لن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مؤبدا كما في لن يغنوا عنك من الله شيئا قال بعضهم وانكارهم اقتضاها التابيد مناقض لقولهم هذا كما لا يخفى بقيتها ان الاولى ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى ان الفعل قد يخرج بعد لن الى الدعاء كحاله بعد لا وانكره الجمهور قالوا بل حاله بعدها كحاله سائر حروف النفي غيرها واختاروا الاول وابن هشام في المغني قال والحجة في قوله لن نزال عليه عاكفين ثم لا نزلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فضل منه وقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب نحو يا رب لا تعذبني فلانا ونحو لا عذبني الله عمرا انتهى ويرده قوله تعالى لن نزال لكم خالدا الثاني فانه السالفة من هلا ازمته لان الغضب هو الشر وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظور قوله لن يجب الان من رحابك ومن حرك من دون بابك الحلقة قال ابن هشام والاول محتمل للاجزاء بالضمة عن الالف للضرورة وسكت عن الثاني لانه الرواية فيه بكسر الباء كما صرح به في مواضع اخر من المغني وهذا البيت من جملة ابيات لها حكاية لطيفة لا باس بايرادها وهي ما رواه الحسن عن اسمعيل بن موسى عن جعفر بن محمد قال بلغني ان اعرابيا دخل المدينة فبينما هو يجول في ازقتها اذ مر بباب الحسين بن علي بن ابي طالب فلما عرف الدار انشا يقول لن يجب الان من رحابك من حرك من دون بابك الحلقة انت جواد وانت معتبر ابوك من كان قاتل الفتقة لولا الذي كان في اوائلكم كانت علينا الجحيم منطبقة فسمعه الحسين فهو يصلي فاوجز في صلوته ثم خرج فاذا هو بعربي في اسمال فقال رويدا يا اعرابي ثم نادى يا قنبر ما معك من النفقة فقال الف ثم قال اخاب بها فقد جا

حكاية الحسين بن علي مع الاعرابي

من هو

٣١٤ عنه

من هو احق بها منا ثم اخذها من قبر فصيرها في احدى بردتين كانتا عليه ثم دفنها الاعرابي من داخل الباب وقال خذها فاني اليك معتذر واعلم بانى عليك ذو شفقة لو كان في سيرنا الغداة عصى كانت سمانا عليك مندفقة لكن تتيب الزمان ذو غير والكفة منا قليلة النفقة فاخذها الاعرابي وقال مطهرة من نفيات ثيابهم مجزية الصلوة عليهم انيا ذكروا فانتم انتم الاعلون ان لكم ام الكتاب وهاجاث بالسور من لم يكن علويا حين يتسبه فلن يكون له في الناس مفتخر قال البطليوسي وجزم الاعرابي بلن وذكر اللحياني ان ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بها النواصب وينصبون بها الجوازم وسكن اللغويون لام الحلقة وفتحها الاعرابي قال ابن الحنبي يقال هذه حلقة حديد وحلقة من الناس بالسكون والجمع حلق بفتح اللام وحكى عن يونس حلقة وحلق بفتح اللام فيهما وقال ابو عمر والشيباني ليس في كلامهم حلقة بفتح اللام الا في جمع حالق والثاني كي وجاءها بعد لن لمشاركتها اياها في العمل من غير شرط نحو اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها وحينئذ المراد بسببية الخارجية بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما قبلها بعدها والمعنى سببية ما بعدها لما قبلها بمعنى ما بعدها باعتبار تصوره مسببا لما قبلها او المعنى سببية كل من ما بعدها وما قبلها للاخر الا ان سببية ما قبلها بحسب الخارج وسببية ما بعدها بحسب الذهن ويقال لها التعليلية والقول بانها هي الناصبة كان دائما كما اختاره المصنف تبعا لابن حاجب هو مذهب الكوفيين وجمهور البصريين على انها حرف مصدرية ناصبة بمنزلة ان معنى وعملا او تعليلية جارة بمنزلة لام التعليل معنى وعملا والنصب بعدها بان مضمرة غير جائزة الاظهار قال ابن مالك في شرح الكافية والذي حوجنا الى القول بذلك قولك لعمرو في السؤال عن العلة كيمه كما يقولون له فتوا بينها وبين اللام في المعنى فثبت بذلك انها حرف جر مرادف للام وتثبت بدخول اللام عليها في نحو قوله تعم لكيلا يكون على المؤمنين حرج انها مصدرية لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا ان يكون مصدريا فيلزم من ذلك جعلها على قسمين اينهى ويتعين المصدرية ان سبقها اللام كما في الآية والتعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان كقولك لتعضيني وقيعة ما وعدتني غير مخلس والثاني كقوله فقال كل القوم اصبح فالحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا ويجوز الامران في نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وما الا فهي تعليلية والاول اكثر لظهور اللام معها نحو لكيلا تاسوا وفي نحو قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتركها شيفا بيداء بلقع فكي هنا يحتمل ان يكون مصدرية لدخول اللام عليها ويحتمل ان يكون تعليلية لتاخرها بعدها فان كانت مصدرية كانت ان مؤكدة لها المعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لمعنى التعليل

وكونها

وكونها تعليلية اولى لان توكيد الجار بالجار اسهل من توكيد الحرف المصدري بمثله قال ابن هشام في حواشي التسهيل واجاب الكوفيون عن كيه بان الفعل المنصوب بكي مقدر والاصل كي يفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت قاله في المغني وفي عدم ثبوت اخراج ما فاعل الصدر بحث تقدم الكلام عليه واجابوا عن نحو كيما ان تغر بان ان زائدة او بدل عن كي وعن كي ليقضي بزيادة اللام كما في ردف لكم وذهب الاخفش الى ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مقدرة ويرد نحو كيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقولهم ولا للماهم ابدا فمردود بان الفصيح المقيس لا يخرج عن الشاذ قلت بل ثبت الكوفيون من حروف النصب كما بمعنى كيما وافهم المبرد واستدلوا بقوله وطرفا ما جئتنا فاصرفنه كما يحبوا ان الهوى حيث ينظروا نكر ذلك البصريون وقالوا لو اما ورد على ان الاصل كيما حذفت ما او ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون من الفعل ضرورة قاله في الهمع والثالث ان يقال فيها عن ابدال الهمزة عينا وهي حرف مصدري نسبك الى المصدر لانه يؤول مع صلته به كما تقدم نحو واذ تصومون واخيركم هي ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي وعن الخليل ان لن اصلها سواها وبعضهم جعلها حملا على ما المصدرية كقراءة ابن محيصن ان اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم وكقوله ان نقرا ان على اسماء وبحكما مني التسلم وان لا يخبرا احدا قال ابن الحاجب في ذلك كما اعلمتما المصدرية حملا عليها فيما روي عنه كما تكونوا يولى عليكم قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون وقال ابو حيان لا يحفظ ان غير ناصبة الا في القراءة المذكورة وفي البيت المذكور وما هذا سبيله لا يبنى عليه قاعدة صح ان يشذ وذه ابن مالك في الكافية حيث قال وشذ رفع بعد ان حيث استحق نصبها فاعرف شذوذه ثق على ان لقول بان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وقال الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد او احدى اخواتها او ان التي بعد العلم الفالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا غير ناصبة لانها ليست المصدرية بل هي المخففة من الثقيلة فتعمل عملها الا ان الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد العلم بخلاف المخففة لانها للتحقيق فناسب العلم وتقييد العلم بالخالص احتراز من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز في النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم فلا يرون الا يرجع بالنصب وقولنا سواء دل عليه مادة ع ل م

ام لا تعميم لنحو قوله تعلم ان سيكون منكم مرضى وقوله افلا يرون الا يرون ومثل ذلك كل ما يؤدي
معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري والايجاد ونحو ذلك وفي التي بعد
الظن وجهان مما لها بناء على تاويله بالعلم وانما لها الجزاء له على اصله وهو الارجح عقلا ونقلا الا ان
التاويل خلاف الاصل والاكثر في لسان العرب النصب بعده واذا اجمع القراء عليه في احب الناس ان
يتركوا واختلفوا في قوله وحسبوا ان لا تكون فتنة فقرا غير ابي عمرو وحمزة والكسائي بالنصب والثلثة
بالرفع قال ابو حيان وليس في الواقعة بعد الشك الا النصب والجزاء سيبويه والاخفش بعد الخوف فيجوز بها
بعد العلم لتيقن الخوف نحو خفت ان لا يفعل وخشيت ان تقوم ومنه قوله اخاف اذا ما مت الا اذوقها
ومنع ذلك الفراء وتردد مفسرة وزايدة ايضا سيأتي الكلام عليها في الحديقة الخامسة انتهى تنبيه
جوز بعض الكوفيين الجزم بان وانكره الجمهور وقال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب سيفهمون بان واخواتها
الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجرمون بها وانشد على الجزم احاذر ان تعلم بها فتردها
وتتركها ثقلا على كما هيا وحكاه من البصريين ابو عبيدة واللحياني وقال انها لغة بني الضباح قاله في المجمع
قال ابن هشام وفي كونها في البيت جاز فقد نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه سكن للضرورة لا لجزم
انتهى وانشد غيره على ذلك قول امرئ القيس اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد
نحطب والرابع اذن وقد يحذفون الهمزة فيقولون ذن واخرها لطول الكلام عليها قال الجمهور وهي
حرف وذهب بعض الكوفيين الى انها اسم والاصل اذن اكرمك اذ جئتني اكرمك ثم حذف الجملة و
عوض عنها التنوين واضمر ان وعلى الاصح قولا الصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة
فالصحيح انها الناصبة لا ان مضمرة بعدها خلافا للزجاج والفارسي والرضي وهو احد قولي الخليل وهو
المشهور عنه وحكى سيبويه عنه سماعا الاول ومتى للجواب والجزاء قال الدماميني المراد بكونها للجواب ان يقع في
كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقع في صدره اخره ولا يقع في كلام مقتضب
ابتداء ليس جوابا عن شيء بنا عنها وملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها
للجزاء ان يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزاء
يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه
انتهى وكونها للجواب والجزاء هو نص سيبويه واختلف فيه فحمله قوم منهم الشلوبين على ظاهره وقال انها
لهما في كل موضع تكلف الحرج مما خفي فيه ذلك وذهب الفارسي الى انها قد ترد لهما وهو الاكثر وقد

تتمحض للجواب وحده نحو ان يقول لحبك فتقول اذن اظنك صادقا فلا يتصور هنا الجزاء قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال وانما تنصب اي المضارع بثلثة احدها ان تكون مصدرة في اول الجواب لانها حرف مختص فان وقعت حشوا بان كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصب فلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك واما قوله لا تجعل فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطر فصدره اخبر محذوف اي اني لا استطيع ذلك ثم استوف ما بعدها والخبر مجموع اني اذا اهلك لا اهلك قاله الزجاج قال الدماميني وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيدا اذن يقوم بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه فخط كلامهم بايائه انتهى الثاني ان يكون جوابا للشرط ما قبلها نحو ان تاتني اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن وقوله لئن عاد لي عبد لمثلها وامكنني فيها اذن لا افيها الفقير والله لئن عاد وجوابا للشرط محذوف الشرط الثاني ان تكون متاخرة للمضارع غير منفصل عنه فلو انفصلت عنه لم تنصب عند اصحابنا مع الفصل عن العمل فيما بعدها نحو اذن زيدا كرمك الثالث ان يكون الفعل المضارع مقصودا به الاستقبال فلو قصد به الحال لم تنصب نحو قولك اذن تصدق لمن قال انا احبك قياسا على سائر النواصب حيث لم يعمل الا في المستقبل لان فعل الحال لم تحقق في الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال واذا استوفت اذن هذه الشروط نصب المضارع وجوبا في الاشهر نحو قولك اذن اكرمك بالنصب لمن قال ازورك والغاؤها لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاه البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز احد الرفع بعدها قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما واخذها بالشاذ والقليل قاله في الهمع وقال في التصريح الغاؤها هو القياس لانها غير مختصة فاعملها الاكثرون حملا على الظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع انتهى ويجوز الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ولا يقدح في نصبها له كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشب الطفل من قبل المشيب وانما اغتفر الفصل به لانه زايد جيء به للتاكيد فلا يمتنع النصب كما لا يمتنع الجر في قولهم ان الشاة لتجر فتسمع صوت الله ربها واجاز ابن هشام في المغني والتشديد الفصل بلا

١٨ هـ

بلا الثانية ايضا نحو اذن لا اهينك لان الثاني كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل وجاز ابن عصفور والابذي
غيرها الفصل بالظرف وابن باشاذا الفصل بالنداء والدعاء والرضى باحد الثلثة والكسائي وهشام
الفصل بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم والاجود عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وفي المصباح
بعد اذن الثانية للواو والفاء وجهان الرفع والنصب باعتبارين فالرفع باعتبار كون العاطف من تمام
ما قبله بسبب بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها
بعد اذن ليس من تمام ما قبلها والرفع اجود واكثر في لسان العرب قال تعم واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا فاما
لا يوقنون الناس بهيرا وقرء شاذا بالنصب فيهما قال ابن هشام في المغني والتحقيق انه اذا قبل اذن اورئيك و
اذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا وعلى الجملتين معا جاز الرفع
والنصب لتقدم العاطف فقط وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف اذ لا ان المعطوف على الاول اول الى وشمل
ذلك ما يديقوم واذن احسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان بينهما الاول انها
افتصرت التخوين كالمصنف على ذكر الواو والفاء مع رفع العطف لانهم لم يعتبروا على ووقوع اذن بعد غيرهما
صرح به ابن مالك في العمدة وشرحها ومن اطلق العاطف فقد قاس الثاني قال بعضهم وهنا صورة احرى لم يذكرها
ابن مالك في شئ من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا بدئ باذن بعد قول حكيت به نحو قيل
للفاضل ازورك اذن اكرمك الثالث اختلف واذن في حالة الوقف عليها فقيل تبدل الفا فتشبه الها بنون
المنصوب قال ابن هشام وهو الصحيح وقيل يوقف بالنون لانها كنون من واذ نقل عن المازني والمبرد وبني على
هذا الخلاف الخلاف في كتابتها فجزم ابن مالك في التسهيل بانها تكتب بالالف رعاية للوقف عليها وهو مردود
بما على الجمهور وقال المبرد تكتب بالنون وبالغ في الانكار على من يكتبها بالالف قال ابو حيان وحدثني
الشيخ بها الدين النحاس ما نصه وجدت بخط اعلى بن عثمان بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي
سليمان يقول سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي من يكتب اذن بالالف لانها مثل اذ و
لن ولا يدخل التنوين في الحرف انتهى قال في المع ومن صحح كتابتها بالنون ان يجاب في شرح الهادي انتهى وصححه
ابن عصفور ايضا فقال الصحيح كتابتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية نحو اذا لا يقع الا لبس قال ابو حيان
ولان الوقف عندنا بالنون وفصل الفراء فقال اذا عملها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا
يلتبس اذا الزمانية واما اذا اعملها فالعمل يميزها عنها وقال ابن هشام في حاشية التسهيل بعد حكايته ما
نقل عن المبرد ما لفظه التحقيق كتابتها بالالف ان الوقف عليها بالالف كذا الوقف القراء وقول المبرد مردود

تكميل وينصب بان مضمرة جوازا بعد الحروف العاطفة له على اسم صريح نحو للبس عباءة وتقر عيني
وبعد لام كي نحو اسلم لادخل الجنة اذا لم يقترن بلا

برسم الصحابة بالالف على حسب الوقف ويخشى عليه عاقبة ما قال ولا يعذب بالنار الا خالقها انتهى هذا
تكميل النواصب المضارع وينصب المضارع بان مضمرة جوازا اى اضمارا جائزا في موضع غير احد ما بعد
الحروف العاطفة له على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهذه الحروف هي الواو والفاء واو وثم اذا لم يسبق
غيرها فهو بعد الواو نحو قول ميسون بنة بحدل بالباء المهملة وهي زوج معاوية للبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر بان مضمرة جوازا بعد الواو وان والفعل في تاويل المصدر مرفوع بالعطف
على البس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني والواقع في نسخ هذا المتن للبس عباءة باللام وهو تحريف والصواب
ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت يخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وبعد الفا نحو قوله
لولا توقع معتر فارضيه فاكتسا او تراثا ابا على رب ينصب فارضيه بان مضمرة جوازا بعد الفا العطف
على توقع وبعد او نحو قوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا ينصب
يرسل في قراءة غير نافع بان مضمرة لعطفه على وحيا وبعد ثم نحو قوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور
يطرب الملعاف البقر ينصب اعقله بان مضمرة جوازا بعد ثم لعطفه على قتلي وسليكا بالتصغير اسم جبل
قال ابن هشام كانت العرب اذا راعت البقر عاف وردوا الماء بعد الى الثور فضربه فنفر البقر فيشرب ولا يمنعه
فرقا من الضرب ان يصيبها وانما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حمله بخلاف الثور وقيل المراد بالثور ثور
الطحلب وهو الذي يعلو الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليخلص عن الماء فتشربه المناسب
للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل بعده تخويف غيره فلو كان المراد بالثور الطحلب لم يكن لذكر البقر
خصوصية بل البقر وغيرها في ذلك شرع فتامل وخرج بقوله على اسم صريح نحو اقطايرا فيغضب
زيدا الذباب فلا ينصب الفعل لان الاسم المعطوف عليه ما ول بالفعل لوقوعه صلة لال التي بمعنى الذي
انشد بعد لام كي وهي لام التبيين وانما اضيفت اليها لانها مبتدأ لها وذلك اذا لم يقترن الفعل بعدها
بلا النافية او الزايدة نحو اسلم لادخل الجنة بنصب ادخل بان مقدرة بعد اللام فلو اقترن الفعل بلا
سواء كانت نافية نحو لئلا يكون على الناس لنا سلطان عليكم حجة او زايدة لئلا يعلم اهل الكتاب لم يجز ايضا
ان لئلا يحصل الثقل لبقاء المثلين بتمامهما ان الاول قال ابن هشام في شرح الشذور وغيره يتضمن ان
جواز بعد لام العاقبة وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها نحو فالتقطه ال فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا فان التقاطهم له انما كان لرجائهم عليه لما القى الله عليه من المحبة فلا يراه احد الا احبه
فقصدوا ان يصير قرة عين لهم فصار عاقبة الامر ان كان لهم عدوا وحزنا وبعد اللام الزايدة والا فهي

ووجوبا بعد جملة لام الجحود وهي المسبوقة بكون منفي بما نحو فما كان الله ليعذبهم

تعد فعل منعد نحو يريد الله ليبين لكم اشهى ولا يرد شيء منها على قضيته كلام المصنف لان كلا منهما داخل في لام التعليل اما لام العاقبة فقد مر ان البصريين ينكرونها قال الزمخشري التحقيق انها لام العلة والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ذلك لما كان نتيجة الالتقاط فيه شبهوه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام للاستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد انتهى فتكون استعارة تبعية وتحقيقها هناك تشبيه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية بجزئي الاستعارة اولا ذات العلية والغرضية وثانيا بتبعيتها باللام فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة وصار معنى اللام هو العلية والغرضية لا المجرد وكما ذكره صاحب التخليص قاله الدماميني في التحفة واما اللام الزائدة فقال ابن هشام الخضراوي ذهب المحققون الى ان اللام في نحو يريد الله ليبين لكم لام كي وليس فيه ذلك قولان احدهما ان الفعل محذوف واللام للتعليل والمعنى يريد الله ذلك ليبين والثاني ما حكي عن سيبويه واصحابه ان الفعل مقدر بالمصدر اي ارادة الله ليبين لينعقد من ذلك مبتدا وخبر فان قلت ما تحقيق هذا القول قلت هو كالذي قبله ان اللام للتعليل ولكن معمول الفعل على القول الاول حذف اختصارا فهو غير منوي لدليل وعلى هذا القول حذف اقتصارا فهو منوي لدليل اذ لم يتعلق به قصد المتكلم فيصير الفعل على هذا كاللازم ولذلك انعقد من ذلك مبتدا وخبر انتهى الثاني مما ذكره من ان الناصب هو ان مضمرة بعد اللام هو مذهب جمهور البصريين ومذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام ووجود اظهارا ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن ليبانها عن لام الجحود وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها او ان يكون كي ولا تتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فيظهر لنا قولان اذا قلنا ان اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة اذ التصريح ينصب بما مضمرة

ووجوبا بعد جملة احرف احدها لام الجحود وهي المسبوقة بكون ناقص ماض ولو معنى منفي بما او لم مسندا اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو وقوله تعالى ما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم وانما سميت لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار وقال في التصريح التعبير بالجحود هنا من باب تسمية العام باسم الخاص انتهى وما قاله لبيان علاقة التجوز او النقل والثاني اقرب وسميتها البصريون مؤكدة

لصحة

لفصله الكلام بدونها اذ يقال فى ما كان زيد يفعل الا انها زايدة اذ لو كانت زايدة لما كان لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما وجب اضمار ان بعدها لان ما كان لفعل مرد على ما قال سيفعل فاللام
فى مقابلة السين فكما لا يجمع بين ان الناصبة والسين لا يجمع بين ان واللام فى اللفظ مراعاة للمطابقة
بينهما لفظا واجاز بعض الكوفيين اظهارها تاكيدا كما جاز ذلك فى نحو ما كان زيد لان يقوم قال ابو
حيان يحتاج الى سماع من العرب تبينها ان الاولة اذكر من ضوابط هذه اللام من خصوصية الفعل وحرف
النفى واتحاد المسند اليه وهو الشئ قال ابن هشام والمعنى وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم
لترول منه الجبال فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافى
على هذا غيرها ولا خلاف فاعلى كان مضمر يدل عليه ما قبله لا انها لام كى وان شرطية اى وعند
الله جزاء مكرهم وهو مكر لعظم شدته معد لاجل زوال الامور العظام المشبهة
فى عظمها بالجبال كما تقول انا اتعجب من فلان وان كان معدا للتواضع انتهى وذهب بعضهم الى انها
تكون فى اخوات كان فيما اذا علمها نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم انها
تكون فى ظننت واخواتها نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال بعضهم وهذا كله
تركيب لم يسمع من العرب فوجب منعه وتبع بعضهم الدائرة فذهب الى انها تدخل فى كل فعل تقدم فعل
منفى نحو ما جاء زيد ليفعل والصواب ان هذه لام كى التى اختلف فى الفعل الواقع بعد لام الجحود
فذهب الكوفيون الى انه فى موضع نصب على انه خبر كان واللام زايدة للتاكيد والبصريون الى انه خبر
كان محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف واما الفعل الذى يخبر قبل المصدر المنسبك
من ان المضمرة والفعل المنصوبة فى موضع جر والتقدير ما كان مريدا لكذا والدليل على هذا التقدير
انه قد جاء مصرحا به فى قوله الشاعر معمورة لم تكن اهلا لما هموا ولكن المضيع قد يضاع فصرح بالجر
الذى هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها الثالث قال فى المغنى قد يحذف كان قبل لام الجحود
كقوله فما جمع لجمع جمع قوم مقاومة ولا فرد لفرد اى فما كان جمع قوم الخ ذكره فى الركعتين بعد
العصر مرارا لا دعامها والثانى او الملاطفة اذا كانت بمعنى الى بان كانت الفعل قبلها تما يقضى شيئا
فشيئا او بمعنى الا الاستثنائية نحو لارتنا او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى
حقى وشرطى الغاية فى نحو لاسيرن او يجب والاستثناء فى نحو لاقتلن الكافر او يسلم وقوله وكنت اذ غمزت
قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اذ الاسلام لا يكون غاية للقتل والاستقامة لا تكون غاية للكسر واجزم

بقوله

٢٠٢

بقوله بمعنى الى او الا عن التى لا تكون بمعنى حتى فان المضارع اذا وجد بعدها منصوبا جاز اظهار ان
ان كقوله ولولا رجال من رزام اعزة وآل سميع اوشوك علقما بتنهلا الاول ما اقتضاه كلامه
عزم اراده او المحرفين المذكورين هو وقضيته كلام كثيرين لكن قال بعضهم الاظهر انهم لم يريدوا ان او بمعنى
الى او الا حقيقة بل اراد وا انها لاجل الامرين وما بعدها صير التكلم به غير متحقق وما قبلها متحقق
فالحكم بان احد الامرين متحقق لا يحتاج يستلزم ان ما قبلها متحقق الان يتحقق ما بعدها واذ ما قبلها
متحقق كل وقت الا وقت متحقق ما بعدها وما قيل ان الوقت محذوف على الثانى واذ ما بعد او فى
محل جر على الاول وفى محل نصب على الثانى من عدم التامل وكفى شاهدا على صحة ما قلنا انهم لم يعيدوا
او من حروف الجر ولا مزاد وان الاستثناء انتهى وهو رد لما قاله الرضى من ان واذا افترت بلا وما بعدها
بتاويل مصدر مجرور بها لانها بمعنى الى وان فسرت بالا فالمضارع بعدها محذوف وهو الظرف اى لا لزمنك
الا وقت ان تعطينى فهو فى محل نصب على انه ظرف لما قبل او انتهى وقال ابن مالك تقدير الى والا فى موضعه
او تقدير لخطفية المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابى المرتب على اللفظ او يقدر قبل او مصدر وبعدها
ان ناصبة للفعل وما فى تاويل مصدر معطوف بها وعلى المقدر قبلها فتقدير لا ينظرنى او يقدم ليكون
او قدوم استظار وتقدير لاقتلن الكافر او يسلم ليكون قتله او اسلامه وكذلك العمل فى غيرها انتهى
الثانى عبر ابن مالك فى الكافية والخلاصة بدل الى بحتى قال غير واحد وهو اولى من الى لان معنى حتى معنى
كلما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثانى التعليل مثل كى فتشمل العبارة نحو اطيع الله او
يغفر لى ولو هنا لا تصلح لشئ من معنى الى والا بل هى بمعنى كى الثالث مما ذكره من ان النصب بان مضمرة بعد
او هو مذهب الجمهور وذهب الكسائى الى ان والمذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه
من الكوفيين الى ان الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح الاول لان واحرف عطف لا عمل لها ولكنها عطفت
مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها والثالث فاء السببية اى التى وصلها
السببية والجمهور على اتضاح عاطفة المصدر المسبوك من ان المضمرة بعدها وصلها على مصدر
متصل من الفعل المتقدم فتقدير فمزنى فاكرمك لتكن زيارة منك فاكرام منى واستشكله الرضى بان
فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة نحو الذى يطير فيغضب بنو اللؤلؤ و
واختار هو ان تكون الفاء للسببية دون العطف فان ما بعد الفاء مبتدا محذوف الخبر وجوبا التقدير
مزنى فاكرمك ثابت فى الرابع واو المعية اى التى تقع موقعها مع وهى ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها

فى زمان

في زمان واحد وبينهما الكوفيون واو الصرف والجمهور على انها عاطفة وخالفهم الرضي فقال
انها لما قصد بها معنى الجمعية بعضوا المصناع بعدها فيكون الصرف عن بين الكلام المتقدم رشدا
من اول الامر الى انها ليست للعطف فمن اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمصناع
بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا معنى قم وافوم قمة وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي و
اما بمعنى مع اي قم مع قيامي كما قصد وانى مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك
وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى التسبيبية بل كون واو
العطف الجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته انتهى ورد عليه في الموضعين اعني في الواو والفا انه يلزم
حذف الخبر وجوبا من غير شيء يسد مسده وهو ممتنع ويجب بانه اشار الى جواب ذلك في الحروف المشبهة
بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري انا بنو عم لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر
محذوف وجوبا بلا شيء يسد مسده لكثرة الاستعمال انتهى وهو هنا كذلك وخرج بالسببية الفاء
الاستينافية بان يقدر ما بعدها مبتدأ على مبتدأ محذوف كقوله الم تسئل الربع القواء فينطوى
فهو ينطوق كذا قيل قال ابن هشام والتحقيق ان الفاء في ذلك للعطف ان اعتمد بالعطف الجملة لا
الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والعاطفة
نحو ما اتانا فتحدثنا على معنى ما اتانا فما تحدثنا فيجب الرفع وبالبتة الواو والاستينافية والعاطفة
نحو لا تاكل سمكا وتشرب لبنا فان جعلت الواو استينافية وجب الرفع فيكون الكلام نهيا عن اكل
السمك واجازة اباحة شرب اللبن فكانك قلت لا تاكل السمك وذلك شرب اللبن وان جعلتها عاطفة
وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما بخلاف ما اذا جعلتها بمعنى مع كما سياتي وقبل الواو والفا
بقوله مسبوقتين بنفي محض او طلب احترازا عن نحو زيد ما اتانا فتحدثنا وبنهي عن خلق وباتي
مثله فيمتنع النصب واما قوله سارتك مني لبنى تميم والحوا بالحجاز فاسيرا حقا فضرورة ويشمل النفي
ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان قليلا مرادا به النفي فهو مع الفاء نحو لا يقضى عليهم فيموتوا
ليس زيد حاضرا فيكلمك وان غيرت فتحدثنا وقلما اتانا فتحدثنا الا وهذه الكلمة مستعملة
بمعنى النفي المحض ومع الواو نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين واحترزت بالمحض
من النفي الذي للتقرير نحو الم اتك فاحسن اليك اذ لم ترد الاستفهام الحقيقي لان ذلك يتضمن ثبوت الفعل

فيمتنع نصب المضارع في جواب النفي لعدم محض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقديرا ولانه جواب الاستفهام وعن النفي المتلو بنفي اخر نحو ما تزال ماتينا فتحدثنا او النفي المتقض بالا نحو ما ناتينا الا فتحدثنا فيمتنع النصب فيهما لخللٍ وما لو كان الانتقاض بعد الفعل نحو ما ناتينا فتحدثنا الا في الدار ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءني احد الا زيدٌ فاكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي وان جعلتها لزيد رفعت لتاخره عنه ويشمل الطلب الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهو مع الفا نحو زرني فاكرمك وقوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي وقوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الصالحين خبر سنن وقوله يا ابن الكرام الا تدنو فابصر ما فدحدثوك فما راءٍ كسمعٍ وقوله هلا اتقيت الله فيغفر لك وقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز وقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا مع الواو نحو قوله فقلت ادعي واذعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان فقوله لا تاكل السمك وتشرب اللبن على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون الكلام نهيا عن الجمع بينهما وقوله لا تنه عن خلقٍ وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ومثل على ذلك والنهي عدم النقض بالا فلو نقض بما لم يجز النصب نحو لا تضرب الا اخاك فيضرب بنصب يجب في يضرب الرفع قاله ابن هشام في شرح الشذور تبعا لسيبويه وفي الاستفهام ان لا تكون باداة تليها جملة اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو هل الحولُ قائمٌ فاكرمه تنبيهات الاول يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كانك زائل عنا فتشتمنا قاله في التسهيل قال ابو حيان وهذا شيء زعمه الكوفيون ولا يحفظه البصريون ولا يكون كان ابدا الا للتشبيه ذكر ابن سيد وابن مالك انه قد ينفى بعد فتنصب الجواب بعدها وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت ذا خبر فتعزم بالنصب بريد ما كنت ذا خبر فتعزم الثاني يغتفر في الطلب ان يكون بصريح الفعل فان دل عليه بابن فعل او حرف نحو النصب مخوص فاكرمك ونحو حسبك الحديث فينام الناس هذا مذهب الجمهور وجوزه الكسائي قياسا مطلقا وفصل ابن خروف وابن عصفور فاجازا النصب جدا بعد اسم الفعل اذا كان من لفظ الفعل نحو تراك فتحدثك ومنعا اذا لم يكن من لفظه فنكر نحو صه فاكرمك قال ابن هشام وما اجد هذا القول بان يكون صوابا قال ابو حيان الصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثالث اختلف النحاة في الرجاء هل له جواب فينصب الفعل بعد الفاء جوابا له فذهب البصريون الى ان الترجي في حكم الواجب

وحتى بمعنى الى وكما اذا اريد الاستقبال وليس حتى تعز الشمس ولسلمت حتى ادخل الجنة فان زمن الحال كان في ابتدائه

وانه لا ينصب الفعل بعد الفاء جوابا له وذهب الكوفيون الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو التصحيح قال

تعنو ما يديك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع

الى اله موسى في قراءة من نصب فيهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الاية بن ان النصب فيهما من العطف على التوهم

لان خبر لعل كثير في لسان العرب دخول ان عليه قاله في الهمع ويمكن تاويل الاية الثانية ايضا اما على انه جواب

وهو ان لم يصرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله ولبس عباءة وتقر عيني ذكره في المغني الرابع الخلاف

في الفاء والواو كالخلاف في او من ان ما بعدها منصوب بالخلافة او بهما والتصحيح ما ذكره المصنف كما تقدم والخامس

حتى اذا كانت بمعنى الى الغائية فان ما بعدها يكون غاية لما قبلها او بمعنى كي التعليلية فان يكون ما بعدها سببا

لما قبلها واحترز بذلك عن العاطفة والابتدائية ولا ينصب المضارع بان مضمرة بعدها الا اذا وقعت بعد الاسباب

تحقيقا نحو لن يرجع علينا فنكفر حتى يرجع الينا موسى مستقبل لانه اخبر بذلك وحكاية نحو وزلزلوا حتى

يقول الرسول بنصب يقول فان يقول حرر به الاستقبال حكاية لا تحقيقا لان قول الرسول ماض بالنسبة الى

زمن الاخبار وقصد علينا الاتيان بالظرف الى الزلزال واحترز بذلك عما اريد به الحال فانها حينئذ

يكون ابتدائية ويجب رفع المضارع بعدها على ما سنبينه وقوله اسير حتى تغرب الشمس الحتى بمعنى الى اي الى

ان تغرب الشمس او سلمت حتى ادخل الجنة مثال لها بمعنى كي اي اسلمت كي ادخل الجنة وهذان المعنيان اللذان

ذكرهما معظم النحاة لحتى هذا وزاد ابن مالك انها تكون بمعنى الا الاستثنائية في الانقطاع وعلى تقدير ثبوتية

فهو قليل والشاهد على ذلك قوله ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما عليك بخيل وقوله والله لا

يذهب شيخي باطلا حتى ابيدها كلوكها هلا لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه وانما المراد بتعرض

المتكلم الاصل لهذا المعنى لقلته لذهابه الى ما هو الك فان ردت بالمضارع الداخل عليه حتى معنى ان الحال

تحقيقا نحو سرت حتى ادخل البلد اذا قلته بعد حصول السير والدخول اخبرا عن ذلك حاكيا للحالة الذي

وقد يقول الاستقبال بالحال ان يكون ما بعدها لم يقع لكنك تتمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى

ادخلها اي فانا الان متمكن من دخولها الا امتنع من ذلك كانت حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء اي حرفا

تبتدىء الجملة بعدها وتستانف ويرفع المضارع بعدها بشرط لعدها ان يكون حالا او ماولا به كما مر الثاني ان

يكون مستبعا ما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس لانه يتسبب عن السير الثالث ان يكون مضلة فلا يجوز سرت حتى

لئلا يبقى المبتدا بدون الخبر ولا وكان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة فان قدرت تامة جاز الرفع قال

ابن هشام في حاشية التسهيل الخبر مسئلة حتى بابها طريقان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه

جاز

جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان ما قبلها ماضيا فالرفع او مستقبلا فالنصب انتهى بتغيير
ما ذكره المصنف من ان النصب بان مضمرة بعد حتى هو مذهب البصريين وهو الصحيح وقال الكوفيون هو مجموع
نفسها وسيأتي الكلام على ذلك وحد بعضهم المقربات لتتم فائدة من احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل
بشيء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس بشرط ما مثل نحو اصبحت حتى
ان الله يطعم العليل وجوزه هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو صبرت حتى الليل يجتمع الناس قاله في
الهمع قال الرضي ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومنصوباتها لانها الناصبة بنفسها لا بفصلها بين
العامل الحرفي ومعموله كذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبينما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد حتى
هذا فصل في الكلام على جوازم المضارع والجوازم نوعان فالنوع الاول ما يجزم فعلا واحدا وظاهر ان المراد
بقوله ما يجزم هنا وفي مقابلة الآتي ما يجزم بالاصالة والا فكل جازم يجزم بالتبعية فما لا يحصر وهو اربعة
احرف لا غير بدليل الاستقراء احدها واثنان اللام ولاء الطلبيتان اي الدالتان على الطلب فدخل في ذلك لام الامر
نحو ليقم زيد ولام الدعاء نحو ليقض علينا ربك ولاء الناهية نحو لا تشرك بالله ولاء الدعائية نحو لا تؤاخذنا
وحركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة سليم وتسكن غالبا بعد الواو والفاء وثم وجزمها فعل المتكلم منبتا
للفاعل قليلا سواء كان المتكلم مفردا كقوله نقم فقوموا فلاصل بكم او معه غيره نحو قوله نقم وليحمل خطاياكم لان المتكلم
لا يامر نفسه وقل منه جزمها فضل المخاطب كثيرا نحو عثمان ولتجد وزيد بذلك فلتفرحوا وقوله لتاخذوا
مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر نحو افرحوا وخذوا وقوموا واذا اتصلت الفاعلية نحو ليقم زيد
لغير مخاطب او الخطاب نحو ليقم زيدا وكلاهما نحو ليقم زيد بحاجتي وجبت اللام وقد تحذف في الشعر فقط على
القبيح نحو قوله ولا استطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير مني مذهب ولا تقصد عن معمولها بمعمول ولا
بغيره وليس اصل لام الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف افتتح خلافا لبعضهم وليست لا ما النافية والجزم
بعدها بلام الامر مقدرة قبلها حذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للتسهيل لان ذلك دعوى لا يقوم على صحتها
دليل جزمها فعل المتكلم مطلقا او وقط كقوله لا اعرفن ربربا حورا مدامعها وقوله اذا ما خرجنا من
دمشق فلا نعد وقولك لا اخرج ولا يخرج وما وقع في الايضاح من التفصيل بين كونه منبتا للفاعل فقليلا
منبتا للمفعول فكثير فطريقة لبعضهم قال بعض المحققين وجزمها فعل الغائب والمخاطب كثير قال الرضي
على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقال ابو حيان في الارتشاف الاكثر كونها للمخاطب وبضعف كونها
للغائب كالمتكلم ومن امثلته فلا يفرحوا في الفضل لا يتخذ المؤمنون وهل فصلها عن معمولها قليل او ضرورة

ولم ولما ويشتركان في النفي والقلب للمضي ويختص لم بجعلها اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم ويجوز انقطاع نفيها نحو لم يكن ثم كان

خلافا لهما في الارتشاف ومنه قوله وقالوا لها انا لا نجتمع لظالم عزيز ولا ذا حق قوي فنظلم اي ولا نظلم ذا حق قوي فنظلم قال في شرح الكافية وهذا ردي لانه تشبيه بالفصل بحرف الجر ومجروره وجوازه عضضوه الابدي حد نجز ومنها وابقاؤها الدليل نحو اكرم زيدا الخبائك والا فلا وهو حسن والثالث نحو لم يليدا لابد والرابع لما نحو لما يقض والجمهور على انتهاء حركته من لم الجازمة وما الزايدة كما في اما ويقل ببسيطه ويشتركان اي لم ولما في امور الحرفية والاختصاص بالمضارع والجزم النفي والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليها وكل منهما حرف مختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلبه زمانه الى المضي وقال المبرد واكثر المتاخرين وهو مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي الى انه يدخل على لفظ الماضي فينقلبه الى المضارع وتبعهم بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال المرادي في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لولا والقول الثاني لا نظير له وتختص لم بمصاحبة اداة الشرط نحو ان لم تقم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها فلا يجوز ان لما تقم قال الرضي كانه لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله انتهى ويريد بشبه الحرف اسما الشرط اكن تقول من لم يكرمني اهنه ولا تقول من لما يكرمني وهذا تصريح منه بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقرون بحرف النفي مثل ان لم تقم واكرمك وعلل ذلك غير الرضي بان الشرطية تليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه منفي لما لا تقول ان قد قام زيد فعمرو لعدم النفي والاثبات وانما لم يقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى المضي قاله في التصريح وتختص لم ايضا بجواز انقطاع نفيها عن الحال لانها المطلق الانتفاء فيكون للمتصل به نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو هذا لم يكن ثم كان بخلاف لما لا يقال لما يكن ثم كان بل لما يكن وقد يكون وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بان سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى الحال قال الدماميني في التحفة ومنع الاندلسي اختصاص لم بذلك وقال لم ولما سيان في جواز الانقطاع قاله الرضي والظاهر ما قاله النحاة وتختص لم ايضا بانها قد تهمل حملا على ما وقيل لا كقوله لولا فوارس من نعم وسرحتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وهل يرى ضرورة او لغة خلاف بخلاف لما لا تهمل وبانها قد ينصب بعد لغة حكاها اللحياني كقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وقوله فجاء يومن الموت

ويختص لما بجواز جزمها نحو قاربت المدينة ولما ويكونه متوقعا غالبا كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه الثاني مما يجزم بغلين وهو ان واذما ومن وما ومهما واي واياما بن وانى وحيثما

٣٢٨

الموت فتر اليوم لم يقدلم يوم قد بفتح الراء قال بعضهم وذلك بالحمل على ان قال ابن هشام وفيه نظر لان ان لا تحل هنا وانما يصح حمل الشيء على ما يحل محله انتهى بخلاف لما فلا تنصب ويختص لما بجواز حذف مجزومها الدليل اختيارا نحو قاربت المدينة ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا احسن مما يخرج عليه قوله تعم وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد ميم لما اي لما ينقص من عمله وقد رد عبد على ذلك ابن الخباز ايضا لكنه قد نبه لما مهملة اوسكن قال ابن هشام الاولى ان يقدر لما ابو فوا لعملهم لان ما بعده دليل على ان التوفية لم تقع وانما ستقع ولان منفي لما متوقع الثبوت انتهى ولا يجوز حذف مجزوم لم الا في الضرورة كقوله احفظ ود بعلك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل انما جاز فلك الحذف دونها لان لما مقوم منفيها بسببها مركبة من لم وما فكان ما عوضا عن المحذوف قاله ابو حيان قال العيني لان مشبهها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بان يقتصر على قد كقوله وكان قد ويختص لما ايضا بكون اي مجزومها متوقعا ثبوته غالبا لا دائما كقولك لما يركب الامير للمتوقع ركوبه الى الان لم يركب سوف يركب بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا ليق لم يقض ما لا يكون ولما وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل وقد يكون منفيها غير متوقع في غير الغالب نحو يعلم ابليس ولما ينفعه الندم واختص لما بذلك غالبا بالتنبيه الى المستقبل واما بالتنبيه الى الماضي فنحو لما يذوقوا عذاب ولها ستيان في نفي المتوقع وغيره مثال المتوقع ان تقول ما في فلان نعم فلم تعلم او فلما نعم ومثال غير المتوقع ان تقول ابتداء لم يقم او لما يقم قاله في المغني النوع الثاني من الجوازم ما يجزم فعلين وهو حيثما كلمة وفي ان ام الباب ولذلك قدنها واذما وانكر الجزم القوم بها وخصوه بالضرورة وبما موصولة لمجرد تعلق الجواب بالشرط نحو وان تعودوا نعد وانما نعم اقم ومن وهي موضوعة للعاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو من يعمل سوءا يجز به وما وهي موضوعة لغير العاقل ثم ضمنت معنى الشرط نحو ما تفعل من خير يعلمه الله ومتى وهي موضوعة للزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو متى تضع العمامة تعرفوني واي وهي يجب ما تضاف اليه فتكون للعاقل في نحو ايهم يقم اقم معه لغيره في نحو اي الدواب تركب اركب وللزمان في نحو اي يوم تصم اصم وللمكان نحو اي مكان تجلس اجلس واياان وهي كمتى نحو قوله اياان تؤمنك تامن غيرنا واذا لم تدرك الامر منه لم تزل حذرا واين وانى وحيثما وهي موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط نحو اينما تكونوا يدركم الموت وقوله خليلي

٢١

خليلي اني نأيتا اخا عبر فاير ضيكما لا يحاول وقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان ومهما وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية خلافا للاخفش ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا للخليل وعلى القول بالبساطة ينبغي ان يكتب بالياء كحبلى وعلى القولين الاخرين ينبغي ان يكتب بالالف وهي موضوعة لغير العاقل كما في نحو قوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم فعلم ان هذه الادوات بالنظر لموضوعها استة انواع ما وضع لمجرد التعليق وهي اذ وما وضع للعاقل وهو من وما وضع لغير العاقل وهو ما ومهما وما وضع للزمان وهو متى وايان وما وضع للمكان وهو اين واني وحيثما وما هو بحسب ما يضاف اليه وهو اي فالاولان ومهما ان اذ ما حرفان والبواقي اسماء على الاشهر اي الاشهر من الاقوال من ان الاولين حرفان والبواقي اسما اما القول بحرفية ان فمجمع عليه واما اذ ما فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم اقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها اسم ظرف زمان واصلها اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في الشرط فجزم بها واجيبوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انه نوع ذلك المعنى انها البتة واعترض عليه بانه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمصاغ فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقاء ذاته على اصلها قال في الهمع واستدل لسيبويه بانها لما ركبت مع ما صارت مع ما كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب فصارت حرفا قال ونظير ذلك انهم لما ركبوا حيث مع ذا فقالوا حيثما بطل معنى حيث من الفعلية وصارت مع ذا جزء الكلمة وصارت حيثما كلها اسما بالتركيب وخرجت عن اصل وضعها بالكلية واما البواقي غير مهما فالقول باسميتها مجمع عليه واما مهما فقال الجمهور انها اسم والدليل عليه قوله تعلم مهما تأتنا من آية لتسحرنا بها فعاد الضمير المجرور في به عليها ولا يعود الضمير الا على الاسم وزعم ابن هشام الخضراوي وابن سيعون انها حرف تنبيه بمنزلة الا ولهم من كلا ما ان الجزم بإذ وحيث مخصوص بالقرآن ما بهما كالفظ به هو كذلك على الاصح خلافا للفراء في جواز الجزم بهما بدونها قياسا على اين واخواتها واما غيرها فقسمان ما لا يلحقه ما وهو من وما ومهما واني واجازه الكوفيون في من واني وقسم يجوز فيه الامران وهو اين واي ومتى وايان ومنى بعضهم في ايان والصحيح الجواز الثاني قال ابن مالك قد يهمل ان حملا على لو كحديث ان لا تراه فانه يراك ومتى حملا على اذ كحديث البخاري وانه متى يقوم مقامك لا تسمع الناس قال ابو حيان وهذا شيء غريب الثالث اسقط المصنف من الجوازم ما ذكره بعضهم وهو اذا وكيفما ولولا ان الشرطية اذا انها لا تجزم الا في الشعر خاصة كقوله واذا تصبك

كما لفظ به

خصاصة

وكل منها يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او مضارعين فان كانا مضارعين او الاول فالجزم

٣٠٤ خصلته فيجعل وتحكيمها عدم الجزم بها لعدم السماع بذلك واجاز الكوفيون الجزم بها فقط قياسا على غيرها
وخصه قوم بحالة اقترانها بما واما لو فالاصح انها لا تجزم اصلا ومن اجاز خصه بالشعر كقوله لو بناها طا
بما ذو ميعة وقوله فامت فؤادك لم يخزك ما صنعت اجدك ما يبني ذهلان شيبانا وهذه الادوات
كلها تقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا وهو لغة العلامة سمي به الفعل الاول لكونه علامة على ترتب الثاني عليه
ويسمى الثاني جزاء وجوابا قال ابو حيان والتسمية ووجهها انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر
فاشبه حقيقة الجزاء الذي هو الفعل المترتب على فعل اخر ثوابا عليه او عقابا وشابه الجواب من حيث كونه لازما
عن القول الاول فضاكا الجواب الا ترى بعد كلام السائل انتهى تنبيه ما ذكره من ان هذه الادوات جازمة للشرط
والجزاء معا هو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي
واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب
بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد وبان تعدد العمل قد يعهد
من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط كما ان المبتدا
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا قاله الاخفش واختاره ابن مالك لان الشرط مستدع للجزاء بما تضمنته
الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل في نفسه اذ ليس احديهما اولى من الاخر وانما يعمل بمزيد
هو ان يضمن العامل من غير النوع او شبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل الشرط والجزاء مجزومان كما قال الكوفيون
في المبتداء والخبر انهما مترافعان نقله ابن جني عن الاخفش وغيره اقوال اخر لا نطول بذكرها فانه خلاف لا ثمرة
له ولا يترتب عليه حكم نطقي وقوله ماضيين او مضارعين حالان من الشرط والجزاء وكان ينبغي ان يقول او
مختلفين فان كانا ماضيين فالجزم لمحلهما نحو وان عدتم عدنا وان كانا مضارعين او كان الاول فقط مضارعا
والثاني ماضيا فالجزم واجب للفظ المضارع فتمثال كونهما مضارعين قوله تقم وان تعود واتعد ومرتجل الله
يجعل له مخرجا واما قوله فاقرع بن حابس فارع ان تضرع خولتا تضرع فضرورة على الاصح خلافا
في مخرج مثل ذلك فقال المبرد انه على حذف الفاء مطرد وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه نحو انك في
البيت فالا ولى ان يكون على التقديم والتاخير وبين ان لا يكون فالا ولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس
قيل ان كان الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير ورد كل ذلك بان اضمار الفاء مع
غير الهول مختص بالضرورة وان التقديم والتاخير يحوج الى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف
الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض ان الجواب ومثال كون الاول فقط مضارعا والثاني ماضيا قوله

او ان كان الثاني وحده فالوجهان وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له كان يكون جملة اسمية او فعلا جامدا او ماضيا مقرونا بقد بخلاف ان تقم فانا اقوم او فاكرمني وفضلني اقوم او

او انا اقوم

٣١ هـ

من تقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا يغفر له وهذا النوع خصه سيبويه والجمهور بالضرورة قالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الرجا ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيانا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جايز واجازه الفراء في الاخبار وتبعه ابن مالك وردّ على الجمهور ومحتجا بالحديث وبقوله تعالى ثم نشأ ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فان قوله فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا واجيب عن الحديث بانه مجوز بالمعنى رواية فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وان كان الفعل الثاني وحده مضارعا والاول ماضيا فالوجهان جايزان الجزم والرفع فالجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط كقوله تقم من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم والجزم هو الفصيح المختار والرفع كثير وقال بعضهم انه احسن من الجزم وعليل الليل المرء هو الجواب وانما هو دليله وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل فيه قولك ان قام زيد اقوم ان قام زيد اقام وهو مذهب سيبويه وقيل هو الجواب لكن على اضمار الفاء والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين فعلى قول سيبويه لا محل له لانه مستانف وعلى قول الكوفيين محله الجزم ويظهر اثر ذلك في التابع فنقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخواك بالرفع لا غير وعلى الثاني يقعد اخواك بالرفع عطفا على لفظ الفعل وبالجزم عطفا على محل الفاء المقدرة وما بعدها انتبه حكم المضارع المنفي بلم اذا كان شرطا حكم الماضي لان تجزم لم لا عمل للاداة فيه وهو كالماضي فنقول ان لم تقم اقم وافق الوجهين

وكل جزاء يمتنع جعله شرطا فالفاء لازمة له ليحصل الربط بين الجزاء وشرطه وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية قيل ولمناسبتها للجزاء معنى من حيث ان معناها التعقيب من غير فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك وهذا ضابط حسن في ضبط ما يدخله الفاء وقد سبق الى ابن مالك ابو حيان وهو احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما يدخله الفاء وهو مستند ذكر المصنف منها اربعة فقال كان يكون جملة اسمية اي مصدرة باسم او يكون جملة انشائية غير محتملة للتصديق والتكذيب او يكون فعلا جامدا كعسى وليس او يكون فعلا ماضيا مقرونا بقد لفظا او تقديرا او مثل الدال على طرفي اللف والنشر المرتب فقال ان تقم فانا اقوم قيل ومثله قوله تقم وان تميسي بخير فهو على كل شيء قدير او ان تقم فاكرمني ومثله قوله فمن يؤمن بربه فلا يخف فمن قرء بالجزم على ان لا ناهية او ان يقم فضلني اقوم ومثله قوله تقم ان ترزنا اقل منك مالا او ولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او ان

نحو

تقم

٣٠٢ ان تقم فقد قمت ومثله قوله تعالى ان يسرق فقد سرق الخ له من قبل ومثال المقرون بقد قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت والذى لم يذكره المصنف يكون مقرونا بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم ومما فعلوا ان خيرا فلن يكفروه او مقرونا بحرف له الصدر كالنافية نحو وان تولتم فما سألتكم من اجر ومرتب كقوله فان اهلك فذى هيدا ظاهرا على يكاد يلهبها لما عرفت من ان رب مقدرة وانها الصدر فهذه ست مسائل يمتنع جعل الجواب شرطا فيها وافهم كلامه انه اذا لم يمتنع جعل الجواب شرطا لم تكن الفاء لازمة له قال ابن مالك ويقترن بها فعلى خلاف الاصل وينبغى ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولولا ذلك حكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت دفع المضارع بعدها فعلم انها غير زائدة وانها داخلة على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به ومن ذلك قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احديهما الاخرى ووقع لابن هشام في شرح الخلاصة ان ما بعد الفاء هو الجواب لا الاول وهو التحقيق وبيانها الاول يقتضيه اطلاق المصنف ان الجواب للجزاء يكون ماضيا مقرونا بقد لانه يكون ماضى اللفظ والمعنى وهو قول جماعة منهم الجزولى وابن مالك وابن هشام واكثر مصنفاته واستشكل بان هذا لا يستقيم مع القول بان الشرط سبب للجزاء مسبب عنه لان الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضى فكيف يكون الماضى مسببا عن المستقبل وهذا مما لا سبيل اليه واجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما فى قولك ان جئتنى اكرمتك فان مضمون الجزاء هو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط وهو المجيء والثانى ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان كرمنى فقد اكرمتك امس اى ان اكرامك لى سبب لان اخبر بانى قد اكرمتك امس وليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة التسبب عن الاكرام الواقع فى اليوم لكن الاخبار بذلك مسبب على معنى ان اعتددت على باكرامك اياى فانا ايضا اقول قد اكرمتك اى فانا ايضا اعتد عليك باكرامى اياك وقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت من هذا القبيل وكذا قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وبيانه ان الآية جئ بها لاخبار القوم استقرت بهم نعم جهلوا او طمعها او كفرانها فكان استقرارها مجهولة او مشكوكة مسببا لاخبارهم بانها من الله فكانه قيل اعلموا انها من عند الله فالسبب الاخبار بمضمون لا نفس مضمونها حتى يرد ان الاول

وهو استقراء الغالب ليس سببا للثاني وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب والجزاء مسبب وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا مخلوقا كان الشرط لعلم كان النهار موجودا او شرطا مخلوقا كان لي مال يجب به الزكاة شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت اخيه ولو كان النهار موجودا كان الشرط لعلم وقال في موضع اخر لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما للمضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله يكون النعمة من الله لازما لحصولها منه فلا يقدح قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء انتهى وهو تحقيق حقيق بالقبول الثاني قد يحذف الفاء في ندور كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها لا يترك احد شكره على الاطلاق فان جاء ضاجها والا استمتع بها الجرجاني في ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ثم ان نر اخبر الوحيشة ابني الدين والاثير بن وعن المبرد جاز حذفها في الاختيار لكن قال ابو حيان في محفوظي فيها ان المبرد منع من حذفها في الضرورة وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالله يشكره قال وهذا ليس بشيء لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الاخرى الثالث يجوز ان تنوب اذا الفجائية عن الفاء اذا ربط لانها تشبهها في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها وذلك اذا كانت الاداة ان والجواب جملة اسمية غير انشائية ولا منفية ولا مصدرة بان نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فلو كانت انشائية او منفية او مصدرة بان بعيد الفاء نحو ان اطاع زيدا فلا تعلم عليه ان قام زيد فما قائم عمرو واذا قام زيد فان عمرا قائم الرابع اذا انفصلت جملة الشرط والجواب ثم حتى بمضارع مقرون بالفاء او بالواو جاز جزمه بالعطف على الجواب المجزوم لفظا او محلا ورفعه على الاستيناف ونصبه بان مضمرة وجوبا وهو قليل كقوله تعالى ويذرهم في طغيانهم يعمهون بدا لله ان يغفر لمن يشاء فيغفر وان يعاقبهم بالرفع وبانهم بالجزم وابن عباس بالنصب واذا توسط بين الجزاء مضارع مقرون بالواو والفاء قال الكوفيون او ثم فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان مضمرة وجوبا كقوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الخامس يجوز حذف ما علم من شرط او جواب لكن شرط حذف الشرط ان يكون بعد ان مقرونة بلا كقوله فطلقها فلست لها بكفو ولا بعل مقرتك لحما اي ولا انطلقها بعل وفي الجواب ان يكون شرطه بلفظ الماضي والمضارع المقرون بلم نحو قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض وسلما في السماء فتاتيهم بآية اي فافعل ويجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا مذهب البصريين وجوزه بعد البتة هبل وقد يحذف الشرط والجواب معا بعد ان خاصة كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قال ان اي وان كان كما تصنعون فيه وجه

مسئلة ويجزم بعد الطلب بان الشرطية مقدرة نحو زرني فاكرمك ولا تكفر تدخل الجنة ومن ثم اصح لا تكفر تدخل النار لفت المعنى

وخصه ابن مالك بالضرورة تبعا لابن عصفور قال ابو حيان ولم ينقل غيرهما اما على ان ذلك ضرورة بل الظاهر الجواز اذا فهم المعنى هذه مسئلة متعلق بهذا الباب ويجزم الفعل المضارع بعد الطلب بان الشرطية مقدرة وفعل الشرط مع قصد السببية اى سببية الطلب للفعل بان يقدر الفعل مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان فعل الشرط سبب لجزاء الشرط ويشمل الطلب الامر نحو زرني فاكرمك فاكرمك واقع بعد الطلب وهو زرني وقصد به السببية فجزم بان مقدرة والتقدير زرني ان تزرني اكرمك فالزيارة سبب للاكرام والنهي نحو لا تكفر تدخل الجنة التقدير لا تكفروا لا تكفر تدخل الجنة والدعاء نحو اللهم اغفر لي ادخل الجنة والاستفهام نحو هل تزورني احسن اليك والتمني نحو ليت لي مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض نحو لولا اتيتنا تحدثنا والتقدير ان تغفر لي ادخل الجنة وان تزرني احسن اليك وان يكن لي مال انفقه وان تنزل عندنا تصب خيرا وان تاتنا تحدثنا قال ابو حيان في الامر خلاف وسمع الجزم بعد النهي واستشهد له في شرح التسهيل بقوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم ولا يخفى ما بين البيتين من البعد لفظا ومعنى لان الاول في الاثبات والثاني في النفي ويمكن ان يكون مصححا كما مر وقد اولا عليه بجر نحو اتق الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اى ان يتق واسم فعل كقولك كذا تحمدا وشتر بحى اى ان تشتر تحمد ومجملة اسمية نحو بين يديك ازرك اى ان تجزني ازرك قال ابو حيان وقال بعض اصحابنا الفعل الخبري لفظا الامري معنى لا يقاس انما هو موقوف على السماع المسموع اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه الثاني مما ذكره من ان المضارع مجزوم بعد الطلب بان مقدرة هو مذهب الجمهور وذهب الخليل وسيبويه وابن خروف الى انه مجزوم بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسم الشرط انما جزمت لذلك واختاره ابن مالك وتبعه عليه ابن هشام في شرح القطر وذهب الشلوبين والفارسي الى انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بفي في قولك ضربا زيدا النيابته عن اضرب المتضمن معناه وصححه بعضهم قال ابن هشام في المغني والاول ارجح من الثاني لان الحذف والتضمين وان شتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تغيير الفعل معنى الحرف اقل من غير واقع او غير كثير وارجح من الثالث لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط الثالث اذا لم تقصد السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على انه حال نحو ثم تذرهم في خوضهم يلعبون او نعت نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع والاستيناف نحو لا تذهب تغلب عليه ومن ثم اى ومن اجل اعتبار قصد السببية امتنع قوله لا تكفر تدخل النار بالجزم لعدم دخل نفسك المعنى لان عدم الكفر لا يكون سببا لدخول النار افاد القيد ان لا تكفر تدخل النار ولا يجوز ان يكون التقدير ان تكفر تدخل النار لان المقدر يجب ان يكون مثل المظهر نفيا

واعلم انا

واثباتا هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين وخالف الكسائي في ذلك فيل بل الكوفيون فاطبة فاجازوا الجزم في نحو المثال المذكور بتقدير ان تكفر بغير نفي واحتجوا بالقياس على النصب نحو لا تكفر فتدخل النار وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبقوله ﷺ لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وقوله من اكل من هذه الشجرة فلا يقربني يسجد ايؤذنا وقول ابي طلحة للنبي ﷺ لا تشرف يصبك سهم ويرد لا نطاول يصبك واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي فاسا على النصب بصحة مدغم ويؤذنا بدل من يقربني يصبك بدل من تشرف ونطاول وقال في التصريح بوجود القياس نظرا فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا انتهى تنبيهات الاول ظاهر كلامهم ان الخلاف بين الجماعة والكسائي معنوي وقال بعض المحققين من شراح الكافية الاظهر ان الخلاف لفظي لا معنوي فالجمهور يرفعون صحة تقدير البيت مجرد وعدمه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قيام قرينة تقدير المثبت ولا نزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط للقرينة كما لا نزاع له في ان بعد النهي لا يستقيم تقدير المثبت وفي المغني لابن هشام قال الجمهور لا بد من الاسد يا كلك بالجزم لان شرط المعنى ان قدر مثبتا او فان لم تدن لم يناسب النهي الذي جعل دليلا عليه وان قدر منفيا او فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفي وذلك صحيح في المعنى والصناعة وعن الكسائي في اجازته الجزم انه يقدر الشرط مثبتا ما دل عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما الثاني لا اذ تكفر يدخل الجنة نافيه كما جزم به المرادي وابن هشام وغيرهما قبل وظاهر قول ابن مالك في الالفية وشرط جزم بعد نهي ان تضع او فعل لا دون تخالف يقع ان المراد ان تضع قبل لاء الناهية وعلى ذلك شرحه الشاطبي الثالث قضية اقتضاء المصنف على ما ذكره من الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم لا يكون بغيرهم وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون جزم المتبوع من صلة الذي والنكرة الموصوفة لشبهها بجواب الشرط نحو الذي يأتيني احسن اليه وكل رجل يأتيني اكرمه واختاره ابن مالك قال الشاطبي لا تحزن بر ترد احبابها فانك فيها ان تمر وتنقع كذلك الذي يبتغي على الناس ظالما مصيبه على يوم حوائب ما صنع وانشد الزوزني وكل امرئ يبغي على الناس ظالما البيت وهذا عند البصريين من الضرورة

افعال المدح والذم

بحيث لا يقاس عليه فصل في افعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم فخرج ما يمدح ويحمد ما يجوز بحسب شرف زيد مقصودا به المدح وهو للاخبار عن المدح والذم نحو محمد ممدوح وذمت فان شيئا من ذلك ليس موضوعا لانشاء مدح او ذم وفي قوله مدح او ذم بالتنكير اشارة الى انها للمدح الذم العامين اي اللذين لم يوضعا

فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد مثلا فقد مدحته مطلقا من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل
وانما قال الاشتاء مدح او ذم لانك اذا قيل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كان اشتاء للمدح او الذم واحدا
له بهذا اللفظ وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام له حتى يكون
خبرا البتة يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته او ذمه على رداءة الموجودتين خارجا فقول الاعرابي لمن
بشره بمولوده فقال نعم المولود هي والله ما هي بنعم المولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه و
انما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء متضمن للاخبار
فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه بالقبول كونه انشاء وكذا الانشاء
التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية ففي رب هل اتعنى ما قرره ابن الحاجب واقره غيره قال الرضي وفيه نظر
اذ هذا الذي قرروه يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا
يمكن ان يكذب في التفضيل او يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا
قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار بل يدخلانه من
حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمة
الجودة المحكوم بثبوتها اخبارا ليست ثابتة وكذا في التعجب في كم ورب انتهى فمنها اي من افعال
المدح والذم نعم وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو وجدناه انا صابرا نعم العبد ونحو بئس
للظالمين بدلا واصلها فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يرد ان به قال الطرفة ما اقلت قدماه نعم انتاعون
في الامر المبرح وقد يقال نعم وبئس بكسر العين وفتح الفاء تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا لهما شاهدا
ونعم وبئس بكسر العين والفاء معا اتباعا قال نعما ان الله نعما يعظكم به وبقي في بئس بيس بفتح الباء وبناء
ساكنة بدلا من الهمزة على غير قياس حكاه الاخفش والفارسي قال بعضهم واصله فعل نعم بكسر الفاء و
سكون العين وهي لغة القرآن ثم نعم بكسرتها وعليه فنعما ثم نعم بفتح الفاء وكسر العين والقول
بفعليتها مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب.
وفي الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت وتقول بئست المرئة حمالة الحطب وذهب الكوفيون
سوى الكسائي الى انهما اسمان لدخول حروف الجر عليهما كما في قول بعضهم وقد بئرت والله على
نعم الولد وقول اخر وقد سار الى محبوسة على حمار يطئ المسير نعم المسير على بئس العير وهم الدماميني
في تفسير المسير هنا بقوله شئ يقد من الجلد ويجعل في عنق البهيمة واجيب عن ذلك بانه مؤول بالجذ

الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامها والتقدير رجل ما يولد معولجينه نعم الولد ونعم السير على عير فحول فيه
بئس المسير مخزون الجر في الحقيقة لما دخل على اسم محذوف وذكر حكاية الخلاف في حقيقتها طريقة اخرى وهي التي حررها
ابن عصفور وخصائصها المتأخرة فقال لم يختلف احد من البصريين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بعد ذلك فذهب
الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان والكسائي يقول انها اسمان محكيان
بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن صلتهما
وسميا بهما والفراء يقول الاصل نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو ورجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو
فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل
وبئس الرجل ولعمان لزيد وعمرو وكما لو قلت ممدوحي زيد ومذمومو عمرو وكذا في التصريح وقال ابن هشام في البهجة المرضية
الخلاف في فعليته نعم وبئس قد نقله الاصحاب في مسائل الخلاف انتهى والصحيح انهما فعلان جامدان للذم لهما
انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلت بهما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة
من قولك نعم الرجل اذا اصبت نعمه وبئس منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا وشقاوة بالمدح الملحقة
ببئس فانها في الاصل سوء بالفتح فحولت الى فعل بالضم فصارت فعلا قاصرا ثم ضممت معين بئس فصنعت من
المضموم وكل فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين قياسا بالاصالة كظرف ولؤم او
بالتحويل من مفتوح العين او مكسورها كخبر وفهم ثم يجري مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل
وحكم المخصوص بالمدح بيانه واستثنى الكسائي علم وجهل وسمع فلا يجوز تحويلها الى فعل بل تستعمل استعمالا ثابتة
على حالها وكل منها اي من نعم وبئس وشاء ومثلها ما جرى مجراها يرفع فاعلا لفظه او معنى معرفا بال نحو نعم المولى و
لبئس النهاد وشا الرجل ابو جهل فهم الرجل زيد وجنس الرجل عمرو واختلف في الهاء فقال الجمهور هي جنسية
ثم اختلفوا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم
نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره وهو المشهور ونقله ابن اياز في شرح الفصول عن ابي العلاء
عند الفارسي الجرجاني ونسبه لسيبويه وقد يأتي ما يؤدي الى التكاذب نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو
وقيل للجنس مجازا لانه لم يقصد غير مدح معين او ذم لكنه جعل جميع الجنس صالحا لذا وقال قوم هي عهدية ثم
اختلفوا فقيل عهدية ذهنية كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وانما تريد بذلك نوعا
ابهام ثم يأتي التفسير بعد تفخيم الامر وقيل عهدية شخصية والمعهود هو الشخص المعهود والممدوح والمذموم فاذا
قلت نعم الرجل زيد فكأنك قلت زيد نعم هو وهو قول ابن طاهر وابن خروف والجواليقي والتنوخي والصغير واستدل لو غلبته

وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسم فيه ذلك او مضافا الى معرفة بها اى بال نحو ونعم دار المتقين والبيت دار المنكرين وساحطب النار ابو لهب او مضافا الى مضاف الى معرفة بها كقوله فنعم ابن لبنات القوم غير مكذب قلبا او مضافا الى ضمير عائد الى معرف عائد بها كقوله فنعم اخو الهيجاء ونعم شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا الى نكرة كقوله فنعم صحابا قوم لا سلاح لهم وقيل اضافته عن الكوفيين وابن السراج وجمعه سائر البصريين بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد منكرة غير مضافا وليس كذلك بل ورد ولكنه اقل من المضاف كقوله نعم الفرط غراء الثنايا وريد المتناه ونعم بينم تنبيها ان الاول قدر بالفاعل اسم اشارة متبوعا بذي اللام وعلما ومضافا الى اسم الجلالة كقوله بئس هذا الحي حيانا صرا وقوله تنهد خيف شهد صنفوريت صفون وقول بعض العباد له بئس عبد الله زكان كذا وقوله الا بئس قوم الله قوم طريفا وكل ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه قال الجرمي باطراد المضاف الى اسم الجلالة وغيره بنا وقد نص بعض العلم على انه المخصوص والفاعل مضمر محذوف مفسره الثاني القول بان كلا من نعم وبئس يرفع فاعلا مبنيا على مذهب البصريين والكسائي القائلين بفعليتهما واما جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكانك قلت الممدوح الرجل زيد الثالث الجمهور على انه لا يجوز الفصل بين نعم واخواتها وفاعلها بظرف ولا غيره وفي البسيط يجوز الفصل للظرف هذا الفعل في بعض الكلام والضرورة وعدم التركيب قال الكسائي يجوز الفصل بمعمول الفاعل نحو نعم فيك رغبة زيد قال ابو حيان في الشعر ما يدل له قال وليس الجار حات البدل قال ووردا الفصل بالذم بالقسم وقوله بئس اذا داعي الموده والوصل قوله بئس عمر الله قوم طرقوا او ضمير مستتر فيه وجوبا مفسر بتمييز مؤخر عن الفعل مطابقا للمخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما عاما في الوجوب فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس لان الشمس مفرد في الوجود ولا يفسر بمثل وغيرها وافعل التفضيل فلا يقال نعم افضل منك لانه يفيد خلف عن فاعل مقرون بال فاشترط لصلاحيته لها وقد يحذف عندهم المعنى كقولهم من يوضا يوم الجمعة فبها او نعمت اى فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير حذف المفسر للعلم به ونص سيبويه على لزوم ذكره وتمم اجاز حذفه ابن عصفور وابن مالك تنبيهان الاول اختلفوا في الجمع بين التمييز وبين الفاعل الظاهر على اقوال احدها المنع مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة الثاني الجواز مطلقا وعليه المبرد وابن السراج والفارسي وهو مختار ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز قد يؤتى به للتاكيد وتمام ورد منه نحوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وانتهم زلاء منطيق وقوله

ثم يذكر المخصوص مطابقا للفاعل ويجعل مبتدأ مقدما والجملة بعده خبرا وحذف المبتدأ نحو نعم المرئة هند وبئس فتاة الرجل الهندات وشر جلا زيد

نعم الفتاة فتاة هند أو بئست الفتاة الهندات وعليه ابن عصفور فان افاد التمييز فالم يفده الفاعل جاز الجمع بينهما كقوله فنعم المرء من رجل تهامى فالتمييز هنا افاد معنى لم يفده الفاعل وهو كونه تهاميا وان لم يفد امتنع الجمع لفوات المقصد ان الفاعل في نحو نعم رجلا زيد ضمير وان المنصوب تمييز هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى انه لا ضمير في الفعل بل المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل واختلفا في المنصوب فقال الكسائي هو حال وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل والاصل نعم الرجل رجلا زيد وبئس خلقا ناخره عن زيد واجاز الكسائي تاخيره عنه والصحيح رأى الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ وحق الفاعل ان يذكر بعد الفعل ثم يذكر المخصوص وهو المقصد بالمدح والذم بعد الفاعل تنبيها للفاعل في الافراد والتذكير وفروعها لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى وكذا يذكر المخصوص بعد التمييز لانه قائم مقام الفاعل المضمر ولا يجوز تاخره عن المخصوص الا في ضرورة خلافا للكوفيين وعلى مذهبهم بنى الحريري قوله في الملحة تقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبد الله غلمانه بدلا والشرط في ذلك انه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة او مذمومة استعيد لتحقيقها لسلوكهما في الامر العام طريق التجاء والتفصيل لمقصد مزيد التقرير فجاز ان بعد الفعل ما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص بد ولا على سبيل الاجمال لكونه مفردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل بالجعل مبتدأ مقدما الخبر وهو الجملة قبله او يجعل خبر لمحذوف المبتدأ وجوبا فقيل زيد نعم الرجل زيد الممدوح زيد والوجهان جائزان عند الجمهور وقال سيبويه وابن الخروف وابن الباذش يتعين الاول قيل يتعين الثاني وقيل يجعل مبتدأ محذوف الخبر وجوبا واليه ذهب ابن عصفور قال ابن مالك في شرح التسهيل وليس بصحيح لان هذا الحذف لازم ولا تجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشيء ليس مسده وقيل يجعل بدلا من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان ورد بانه لازم ولا شيء من البدل بلازم ومثل المصنف للاحكام المذكورة بقوله نحو نعم المرئة هند وبئس فتاة الرجل الهندات وشر جلا زيد وتقول ايضا نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم رجلين الزيدان ونعم المرئتان الهندان ونعم مرئتين الهندان ونعم الرجال الزيدون ونعم رجالا الزيدون ونعم النسوة الهندات ونعم نسوة الهندات وقس على ذلك تنبيهات الاول المخصوص حكم لم يذكرها المصنف طلبا للاختصار ولا باس بذكرها فمنها انه يغلب ان يختص بان يكون معرفا او مضافا بالها ما بالتخصيص نحو نعم الفتى رجل من قريش وان نصلح للاخبار به عن الفاعل

موصوفا

موصوفا بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيد وبئس الولد العاق اباه الرجل
الممدوح زيد والولد المذموم العاق اباه فان وقع غير مختص ولا صالح للاخبار عنه بل وقع مبايناً له قول
كقوله تعالى بئس مثل القوم الذين فان الفاعل هو المثل والذين مباين له فلو وصف المثل بالمذموم وجعلته
مبتدأ امتنع في النظم الاخبار عنه بالذين اذ لا يقال المثل المذموم الذين لان الذين ليس مثلا فيتأول بحذف
مضاف والتقدير مثل القوم مثل الذين فيصح الاخبار به عن الفاعل ح ومنها انه قد يدخله ناسخ نحو نعم
الرجل كان زيدا وبئس الرجل ظننت عمرا فالجملة في الاول في موضع خبر كان وفي الثاني في موضع مفعولي
ظن ومنها انه قد يتقدم على الفعل نحو زيد نعم الرجل فتعين كونه مبتدأ على القول بفعليته نعم وبئس والجملة
بعده خبره وعلى القول باسميتهما يجوز ان يكون مبتدأ والمخصوص الخبر وبالعكس ومنها انه قد يحذف ما
يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن وقيل انما يحذف اذا تقدم ذكره والاكثرون على عدم
اشتراطه ويحذف اذا حذف صفته وهي ان كان اسما فوفاق نحو نعم الرجلين حليم كريم اي رجل حليم وان كان
فعلا نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل فمعمول عند الاكثر وجائز عند الكسائي وغالب نكون الفاعل
ما نحو بئسما تشترون به وقليل دون ما كالمثال المذكور عند ابن مالك والفاعل منه ان يحذف المخصوص وصفته
ويبقى متعلقها كقولك بئس مقام الشيخ عمر اي مقام مقول فيه عمر عمر فحذف المخصوص وصفته وابقي
معمول القول الثاني اذا كان المخصوص مؤنثا جاز ان تقول بئست بئست مع تذكير الفاعل لانها في المعنى
شيء ولعد نحو نعمت الثواب الجنة وبئست المقام النار والاجود التذكير نحو نعم الثواب الجنة قاله في التسهيل
وشرحه واما اذا كان الفاعل مؤنثا فقد مر في باب الفاعل ان الاجود عدم الحاق علامة التانيث ايضا التالي
يجوز في فاعل المجرى بنعم وبئس الجر بالباء الزايدة والاستغناء عن ال والاضمار على وفق ما قبله كقولك حبذا
بالزيدان الذي لا يرى منه الا صفحة او الماما بنحو فهم زيدا الزيدون كرموا رجالا انظر الماضية من معنى التعجب
ومنها اي من افعال المدح والذم حبذا ولا حبذا ومنها كنعم وبئس فحبذا كنعم ولا حبذا كبئس وتزيد حبذا على نعم بانها
تشعر بان الممدوح محبوب للقلب قريب من النفس واصلها حبب بضم العين اي صار حبيبا نحولا من حبب
بفتحها ثم ادغم فصار حب والزم منع التصرف لما مر تنبيه جول الا في الذم على حب لا يخلو من اشكال الان لا
تدخل على فعل ماض جامد ولا يعمل في اسم اذا لم يكن خبرا ولا يكون غير مكرر اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت
عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف قاله في التصريح والفاعل اي فاعل حبذا ولا حب ذا مطلقا
اي في حالة الافراد وضديه والتذكير وضديه فلا يتغير عن الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك يقال

حذا زيد ولا حذا هندا وحذا الزيدان ولا حذا الهندان وحذا الزيدون ولا حذا الهندات قال الا
حذا اهل اللغة اعرابه اذا ذكرت هندا فلا حذا هنا واختلفوا علة استلزام ذلك فقال ابن مالك لان
ذلك كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير كما في قولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال لكل بكر اثلوا وارووا
وتعقب هذا القول فقال ابن هشام لان المشار اليه مضاف محذوف والتقدير في حذا هندا مثلا احذا حسن
هند وفي حذا زيدا حذا الرجل او شابه فالمقدر المشار اليه مذكر مفرد فحذف واقيم المضاف اليه مقامه وردوه
ابن العلج بانه لم يسمع بحذف في وقت قال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل ينعم
اذا كان ضميرا وهذا جامع التمر فيقال حذا زيدا جلا لفائدة اتمام التغيير الا ترى ان المثل من قبيل الاستعارة
والاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به فلو طرق تغييرا الى المثل لما كان لفظ المشبه بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو
وقع فيه تغيير لما كان هذا هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلحقون في المثل الا فعل
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب جعل شيئا ضيعة قبل ذلك
تقول للصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرة واما ما يقع في كلامهم من نحو
ضيعت اللبن للصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ما خوذ من المثل واشارة اليه قاله العلامة القفاري
وشرح التلخيص وقال بعض المحققين انما لم يفتح التاء من قولك للصيف ضيعت اللبن اذا كان المخاطب مذكرا
لان المذكر المخاطب الذي هو ضرب له المثل يشبه بالمخاطبة التي هي مورد المثل فهو مؤنث دعاء تنبيه
ما ذكره المصنف ان رحب فعل وذا فاعلها وانها باقيان على اصلهما هو المشهور وهو قول ابن سيده وابن برهان
وابن خروف وابن كيسان وابن مالك وهو منسوب الى ظاهر مذهب سيبويه وقال ابن خروف بعد ان مثل بحذا زيد
حب فعل وذا فاعله وزيد مبتداء وخبره حذا هذا قول سيبويه واخطا عليه من زعم منهم الاخفش خطا
الى انهما ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وذهب المبرد وابن السراج
ووافقهما ابن عصفور الى انهما ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبره
ونسب ابن عصفور هذا القول الى سيبويه قلت وقد مضى في ما نقلته عن الجمع من استدلال سيبويه على حرفيته
اذ ما التصريح منه باسمية حذا والعهدة عليه واستدل القائلون ببقاء حذا على اصلها بان الاصل عدم
التغيير وبانه قد صار حذا اذا عطف على حذا كقوله فحذا ها وجدينا اي حذا ذينا فحذف فلم يتغير
المعنى ولا يفعل ذلك بخوذ ما واخواتها من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب واستدل مدعي غلبة الفعلية بقولهم

وبعده المخصوص وذلك ان تاتى قبله او بعده بتمييز او حال على وفقه نحو حبذا الزيدان رجلا نبيذ اكبارا وحبذا المرتهند

فيما حكى لا يجحده فجاؤا بها مضارع ورد يجوز حذف المخصوص كقوله الا حبذا ولولا الحياء ورقبا
منحف الهوى من ليس بالمتقارب اى الا حبذا انا لوى معك ولو كان فاعلا لم يجز لان الفاعل لا يجوز حذفه
واما يحجده فمضارع حبذه اذا قال لا حبذا لا مضاع حبذا واستدل على غلبة الاسمية بكثرة العرب تدخل
فاعليها من غير استحاشة كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقوله يا حبذا
ليلا القراء والليل الساج وطرق مثل علاة التاج وبعدم الفصل بينه حبذا وبين رجب وذا وبعدم تصرفه
بحسب الاشارة اليه وبعده اى بعد الفاعل المخصوص ولا يجوز تقدمه عليه فلا يفصل بينه وبين فاعلها وان
جاز ذلك في نعم على قول كما تقدم لان نعم هي الاصل المعقود عليه الباب ويجوز في الاصول ما لا يجوز
في غيرها قاله ابن ايتاذ فيشترط الجمل ولا تقدمه على حبذا بجملتها وان جاز في نعم ايضا ما ذكر ولانها جارية
مجرى المثل كما مر ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا الحبذا وان كان ذو ما بعد
نعم يجوز فصله من حبذا بنداء كقول اكثير الاحبذا يا عز ذاك التاير وتميز وحال كما سياتى واختلف في فاعلها
فقيل هو مبتدا والجملة من الفعل والفاعل قبله خبره والرابط ذا والعموم ان قلنا اريد الجنس وقيل مبتدا
محذوف الخبر وقيل عكسه يرد بهما انه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة باسرها من غير دليل وقيل عطف
بيان ورد بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كقوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا
وقيل بدل من ذا ورد بانه على نية تكرار العامل وهو لا يليق بهذا الجواب بدليل انك ان تقول ما ذا
قبل ذا المخصوص او بعده بتمييز او حال على وفقه اى المخصوص في الافراد والتذكير وفروعهما لا اتحادهما فيما
صدقا عليه ولكونه عبارة عن المخصوص فلا يلزم موافقة وذكر امثلة حبذا جملة فقال نحو حبذا الزيدان
مثال لحبذا اذا كان بعده المخصوص دون تمييز او حال ونحو حبذا زيدا راكبا مثال لما كان بعده حال
على وفقه في التذكير والافراد ومثله حبذا الزيدان راكبين وكذا ما في الحال قبل المخصوص فقولك حبذا
راكبا زيدا وراكبين الزيدان او راكبين الزيدون وذو الحال هو ذا لا المخصوص لان المخصوص لا يجيء الا
بعد تمام المدح او الذم لفظا او تقديرا فالركوب في نحو الامثلة المذكورة من تمام المدح نحو حبذا المرتهند
هند مثال لما قبله تمييز على وفقه من الثنايين والافراد ومثله حبذا المرتهنان الهندان وحبذا اثناء
الهندات وكذا اذا كان بعده نحو حبذا هندا امرتين والهندان امرتين والهندات اثناء حاز هنا ما يجوز
التمييز من المخصوص والبعد دون نعم وبئس كما مر لان التمييز هنا على الظاهر وهو ذا وهناك على الضمير المستكن
ففضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك التمييز هنا نحو حبذا زيد ووجب الايتان به اختيارا في نعم

والعامل في الحال والتمييز جامدا فانا وان كان غير منتقرة لان الحال والتمييز تكفيهما رايحة الفعل هل تعمل في غيرهما قال ابو حيان لا ينبغي ان يقدم عليه الا السماع وقال غيره تعمل فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو جد زيد اكراما له وجدا وعمر زيد بخلاف المصدر اذ هي غير منتقرة فلا تعمل فيها بقيتها ان الاول ما ذكره المصنف وهو من ان المنصوب بعد المخصوص اما حال او تمييز وقال الاخفش والفارسي والربعي هو حال فقط وابو عمر وبن العلا تمييز فقط وابن عصفور الجامد تمييز والمشتق حال وابو حيان الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله يا حبذا الماء مبذولا شاربه فهو حال او اعلاما فحال والا فتمييز والمصحوب قد وقعا ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قائل بقول ابن عصفور وبقول ابي حيان اذا اختلف فالاولى من تقديم الحال والتمييز على المخصوص واخرهما عنه فقال الفارسي الاولى الثاني وقال ابن مالك الاولى التقديم وقال الجرجاني وابن الخرزوهما سواء في الحال ثم قال الجرجاني تقديم التمييز قليل وقال ابن خروف احسن هذا فصل في الكلام على فعلي التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر جهل سببه وخرج عن نظائره ومن ثم قيل اذا قطر ظهر الطبيب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى انه متعجب لانه سبحانه لا يخفى عليه خافية وما ورد منه من كلامه عز وجل كقوله فما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اي يجب ان يتعجب العباد منه للتعجب صيغ كثيرة تدل عليه فمنها ما هو بالقرينة نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وقوله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس وقولهم ناهيك به ولله دره ووالهاله ومنها ما هو بالوضع وهو صيغتان يقولها فعلا التعجب وحدهما المصدرة بقوله فعلان وضعا لانشاء التعجب فخرج نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء التعجب بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لانهما وان كانا فعلين للانشاء قليلا لانشاء التعجب بل لانشاء غيره وهو المدح والذم ونحو قاتله الله من شاعر اشعر العشرة فانهما وان كانا فعلين لانشاء التعجب لكن لا يدلان عليه بالوضع بل بالقرينة ومنها اي فعلا التعجب ما افعله وافعل به نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يخفى ان فعلي التعجب صارا علمين على هاتين الصيغتين بجملتهما فالمفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل غير مصوغ منه افعل لغير تفضيل فلا يبنيان من غير فعل كحلك وسمار فلا يقال ما اكلبه ولا ما احمره وشذ قولهم ما اعساه وما اجدره بنوا الاول من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما الحقه بكذا ولا من غير

فعلا التعجب

٤٤٤

ثلاثي والمراد به ما كان حروفه ثلاثة كما هو اصطلاح النحويين وشذ فاعطاه الدراهم وفاوله للمعروف وما انفاه وما املاء القربة لانه من اتقى يتقي بتشديد التاء واصلان وان كان قد سمع تقي يتقي حاوما لا يعطى منه لبنا ومخضا ولا من ناقص ولا من جامد وشذ ما اعطاه والحق به ولا من منفي ولا من غير قابل للتفاضل ولا من مبني للمفعول وشذ ما احصره ومن يحصين الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول لانه من احصر بالبناء للمفعول ولا من مصوغ منه افعل لغير تفضيل وذلك لشابهتها افعل المفضل من حيث ان كلا منهما للتاكيد وبناء ما في الوزن تنبيه قال الرضي يريد بفعل التعجب على انه التفضيل بشرطه وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر مجاراة للتفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا مما حصل الماضي واستمر حتى يتحقق ان يتعجب منه لما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فظاهر ان التعجب منهما ويوصل الى الفاعل بعض الشروط المذكورة اذا اريد التعجب منه فيما اشتد او اشتد ونحوهما مما يجعل مصدر الفاعل منصوبا بعدها اشتد ونحوه او مجرورا بالباء بعد اشتد ونحوه فتقول في الاول ما اشد او اضعف دحرجته وانطلاقه وبياضه وعرجه وفي الثاني اشتد بدحرجته وبانطلاقه وبياضه وبعرجه ويوصل بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب ابنا للمفعول واكثر بان لا يقوم واعظم بما ضرب واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح انه بمعنى كينونة فقولها اشد كونه جميلا واشد بكونه جميلا وان قلنا لا مصدر له تتصل قول نحو ما اكثر ما كان محسنا واشد بما كان محسنا واما الجامد كنعم وبئس والقابل للتفاضل كعسى فلا يتعجب منه البتة تنبيه لا يختص الوصل بنحو اشتد واشتد بالفاعل بعض الشروط بل يجوز فيما استوفاه نحو ما اشد ضربا زيد بعمرو واشد بضربا زيد لعمرو ولا ينصرفان فيهما اي في فعلي التعجب المذكورين قال ابن مالك انفاقا ولا يرد عليه تجويز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن بزيد لانه قياس لم يسمع فلا يقدح في الاجماع وعلة جمودها تضمنها معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع ولم يوضع لعدم تصرفها امتنع ان يتقدم عليها معمولها وان ما بينها وبين معمولها لا تقول ما زيدا الحسن ولا بزيد احسن في قبل ان بزيد مفعول وكذلك لا تقول ما الحسن بعبد الله زيدا ولا احسن بزيد بعمرو ولا احسن لولا بخله بزيد واختلفوا في الفصل بظرف ومجرور متعلقين بالفعل فذهب الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز والصحيح لقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله ايتم بذا لحرمها دام حزنها واخوانا حالك بان احتملا ولوقوع الظرف والمجرور معمول فضل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا كما قال ابن مالك مخرج التسهيل لا يقال ما الحسن في المسجد هذا ولا احسن

عندي

وما بعد الباء فاعل عند سيبويه والباء زائدة وهو مفعول عند الاخفش وهي للتعدية او زائدة

٤٣٥

عندك بجالس وما في ما افعله بمعنى شيء وما بعدها خبرها او موصولة وما بعدها صلتها والخبر محذوف وخلاف
عندك بجالس وما في ما افعله بمعنى شيء وما بعدها خبرها او موصولة وما بعدها صلتها والخبر محذوف وخلاف
على الاسماء واما كونه مبتدء فلانها تجرد عن العوامل اللفظية للاسناد اليها قيل وما روي عن الكسائي
من انها الموضع لها من الاعراب فشاذ ولا يقدح في الاجماع وهل هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدء بها لتضمنها معنى
التعجب او للابهام وما بعدها خبرها فموضعه رفع وهي موصولة بمعنى الذي وهي مبتدأ وما بعدها صلتها فلا
محل له من الاعراب والخبر محذوف وجوبا فتقدير ما احسن زيدا الذي احسن زيدا شيء عظيم فيه خلاف كما سيجيء
والجمهور على الاول والاخفش على الثاني وله قولان احدهما انكرة موصوفة وما بعدها صفتها والخبر محذوف وجوبا
التقدير شيء حسن زيدا عظيم وورد قولا على بان فيه التزام حذف الخبر دون شيء صلة ولا نظير له وقال الفراء وابن
درستويه هي اسم تامة استفهامية دخلها معنى التعجب وما بعدها خبرها وردا بان مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء
نحو اصحاب اليمنة ما اصحاب اليمنة ما اصحاب الميمنة وما ملازمة للفعل نقلا بزعمه فالاول هذا القول فشرح
التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل والاصح ما ذهب اليه سيبويه والجمهور لان قصد التعجب
الاعلام بان المتعجب منه ذو فضيلة ادركها اجلى وبسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها لخفي فيها
الجملة المعبر بها عن ذلك ان يفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام مناسب لابهام الامر المتعجب منه حاصل
بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما بعد الباء من افعل
بمفاعل الا فعل عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زايدة قالوا ان افعل لفظه الامر وضعا لخبر وهو في الاصل
فعل ماض على صيغة فعل بفتح العين بمعنى صار ذا كذا كما قالوا آورق الشجر وازهر النبات واغدّ البعير بمعنى صار
ذا ورق وذا زهر وذا غدة ثم غيرت الصيغة الماضوية الى صيغة الامر لاجل المبالغة يقولون كرم ما شئت اذا
اردوا المبالغة فصح اسناد صيغة الامر الى الاسم الاظم فزيدت الباء في الفاعل لاصلاح اللفظ بصيرورته على صورة
المفعول به المجرور بالباء كما مر بزيد ولذلك التزمت زيادتها بخلافها في نحو كفى بالله فيجوز كفى الله فيجوز
تركها لعدم الفتح وضعف هذا القول من وجه احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا ليس بقياس الثاني وقوع
الظرف فاعلا لصيغة الامر بغير لام ولم يسمع الثالث زيادة الباء في الفاعل وهو قليل وانما المطرد عكسه الرابع جعل
الامر بمعنى الماضي ولم يعهد انما المعهود عكسه نحو اتقى الله امرؤ فعل خير ايثب عليه اي ليتق وما بعد الباء مفعول
به عند الاخفش وجماعة من الكوفيين والبصريين وهي الباء للتعدية او زايدة والمفعول به كما في قوله نعم ولا
نلفوا بايديكم الى التهلكة وبنى هذا الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت للتعدية وهو
الاول لقلة بمعنى الصيرورة فالباء زايدة ولا يجوز ان يكون للتعدية والا اجتمعا حرفا تعدية على هذا يكون احسن من

قوله

قولك احسن بزيد امر من احسن زيدا اى جعله حسنا والاصل ان يقال احسن زيدا اى اجعله حسنا ثم زيدت الباء
فصل احسن بزيد ان كانت للصيرورة كما اجاز الزجاج فالباء للتعدية والاصل احسن زيدا اى صار احسن ثم
جيئ بباء الزيادة للتعدية فقيل احسن بزيد اى جعله صائرا ذا حسن فمعنى الامر من ذلك صير زيدا صائرا ذا حسن
فالتصيير مستفاد من باء التعدية وكونه صائرا ذا كذا مستفاد من صيغة افعل التى هى بمعنى الصيرورة
وافعل على هذا القول اعنى كون ما بعد الباء مفعولا به امر حقيقة لا بمعنى الماضى كما قال سيبويه وفيه ضمير
كما فى كل مثال امر واختلف فى مرجعه فقال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كما قيل
احسن بزيد اى دم به الزهو ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال قال الرضى وفيه تكلف وبهاجته وايضا نحن
نقول احسن بزيد بالتثنية والجمع ولا يخاطب شيئان فى حالة واحدة الا ان نقول بعض خطاب الحسن قد انحنى وقال الفراء
من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والمخزومى من المتاخرين الضمير للمخاطب اى امر كل احد
بان يجعل زيدا حسنا اى يصفه بالحسن كانه قيل صفه بالحسن كيفما شئت فان فيه كل ما يمكن ان يكون فى
شخص كما قالوا وقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجد لسانا قائلا فالقول قال الرضى وهذا الضمير مستتر
للنحو بخلاف تقدير سيبويه وانما التزم افراد الضمير على هذا القول لانه كلام جرى مجرى المثل والامثال
لا يغير كما تقدم تنبيهات الاول ما ذكره المصنف من ان افعل بفتح العين وافعل بكسرها فعلان هو الصحيح وقيل
افعل بكسر العين فاجمعوا على فعليته وشذ ما ذهب اليه ابن الانبارى فقال انه اسم قال المرادى ولا وجه له واما
افعل بفتح العين فالقول بفعليته مذهب البصريين والكسائى من الكوفيين الزمه مع ياء المتكلم نحو انا اولاه بكذا
ونحوه ما افقرنى الى رحمة الله ففتحته فتحة بناء كالفتحة فى زيد من ضربه عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية
الكوفيين هو اسم لقول العرب ما احسنه وما املحه والتقدير من خصائص الاسماء واجيب بانه شاذ ورد
قدم الكلام على ذلك وعلى قولهم ففتحة لغة بكالفتحة فى زيد من ضربه عمرا وذلك لان مخالفة الخبر للانشاء
مقتض عندهم نصب افعل انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم مشبه بالمفعول به ولان
افعل وصف قاصر فاشبه قولك زيد حسن الوجه بالنصب الثالث من تمهاتيتوهم من قولهم وافعل به ان الباء
بالباء الزائدة فقط وليس مرادا قال ابن هشام فى حواشى التسهيل يجوز حذف الباء ان كان المتعجب منه ان
الصلتية وصلها كقوله واجب لينا ان تكون المقدما اى بان تكون وان المشددة وصلها العدالة ثم
فهذا حكم اختصت به عن ان فظهر لك ان يقوم انه يقوم وان الاولى فان الباء زائدة لازمة الا مع ان وصلها
فجاز حذفها وفى انه لا يجوز حذف الباء من ان وان للمتعجب فى شعر شريف الموسوى ما اسقاطها قال الهروى

على اذا امتلأت من الكرى اني ابيت بليلة الملسوع انتهى وفي الجمع وجاء بعد افعل بباء زايدة لازمة لا يجوز حذفها وقيل يجوز حذفها مع ان وان المصدريتين فيحصل من هذا المقول في المسئلة ثلثة اقوال جواز حذف الباء مطلقا ومنعه مطلقا وعليه صبا التهاية والجمع المفصل على الشيخان الثاني لا يتجه الا من معرفة او نكرة مخصصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان التعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يتوهم اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك قاله في التصريح وميره الرابع لا يتعين ذكر المتعجب منه بل يجوز حذفه ومثل ما الحسن اذا دل عليه ليل كقول علي رضي الله عنه وجزى الله عنا والجزاء بفضله ربيعة خيرا العفف واكرما اي ما اعفها واكرمها وفي مثل افعل ان كان نعلا معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر يوم تاتوننا واكفف دعنا يوما الى النصر فيلينا اي واكفف بنا واما قوله وذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن فاجدر فشاذ وانما جاز حذف مع كونه فاعلا عند سيبويه والفاعل لا يحذف لانه تمام لازمه المجرد ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم وذهب الفارسي وجماعة الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل جر حذف الباء كما في قولك زيد كفى كتابا زيد كفى كتابا ورده ابن مالك بلزوم ابراز مجرور في التثنية والجمع وان نص ايضا ما لا يقبل الاستتار كان من اكرم بنا الخامس اراد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو لبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير ما فاجاز والتحويل الثلاثي الى افعل فتقول احسن جلا واكرم جلا بمعنى ما احسن جلا وما اكرمه وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد قاله في التصريح هذا فصل في الكلام على افعال القلوب وسميت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب تسمى ايضا افعال الشك واليقين وهو التصديق الجازم المطابق الثابت قال بعضهم وكانهم اراد بالشك الظن والا فلا شئ فيها بمعنى الشك المقتضي لتساوي الطرفين ورد بانه من خلط اللغة باصطلاح المتاخرين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين افعال تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما افادت تلك الجملة عنه من ظن او يقين كما اذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك لبيان ان ما افادت الجملة عنه ظن نكاية بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو الظن واذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان مفاد الاخبار بهذه الجملة هو العلم وكذلك بواقي الافعال والحاصل ان المقصد بالافادة معاني هذه الافعال لا الجملة الداخلة عليها وتلك الجملة فضلة متعلقة بمعاني تلك الافعال

افعال القلوب

بخلاف الافعال الناقصة لان المقصد بالافادة الجملة المذكورة لها وتنصب المبتدا والخبر مفعولين فيما كان مبتدؤه يصير مفعولا اولا وما كان خبرا يصير مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا قائما هذا مذهب الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى فان الفعل استعمل فيهما ابتداء والذي حمل النحويون على القول بدخول هذه الافعال على المبتدا والخبر انهم راوا انهم يجوز ان يكون من مفعوليها مبتدا وخبر قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا تقول زيد عمرو قال ابو حيان والصحيح قول النحويين ولا دليل لهم فما ثبوته بل دليلهم وجوع المفعولين الى المبتدا والخبر اذا الغيت هذه الافعال انتهى فتدبر قال بعضهم وقد يقال معنى قول النحاة انها تدخل على المبتدا والخبر انها تدخل عليهما في الجملة لانها لا تدخل الا عليهما فلا يرد ظننت زيدا عمرا واعتمد الرضي ان ما نقل عن السهيلي مشكل كيف وشواهد الدخول عليهما اكثر من ان تحصر واشهر من ان تذكر وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال المسدة ابو قوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه ولا يجوز حذف احدهما اي المفعولين وحدا قتصارا بالاتفاق لان اصلهما المبتدا والخبر وكما لا يجوز ان يوجد مبتدا دون خبر ولا مجرورون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذا بعده ولقائل ان يختار الجواز فان الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وابو حيان من ملكوني هو قضية اطلاقهم النصب وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه منع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه فاختصارا وقد وقع السماع هنا بالحذف قال تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اي يخلهم فحذف المفعول الاول وكقوله ولقد نزلت فلا تظني غيري مني بمنزلة المحب المكرم اي فلا تظني غيره فاحذف المفعول الثاني واما حذفهما معا فاختصارا فاجازه بالاجماع نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون من دون الله وقوله باي كتاب ام بايد سنة ترعى بجمتهم غارا على وتحسب اي تزعمونهم شركاء ومحسبة غارا على واما حذفهما اقتصارا فاختلفوا فيه على اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ظاهر والشلوبين ونسبه ابن مالك لسيبويه لعدم الفائدة اذ المخبر الاثنان من ظن ما او علم ما فاشبه قولك النار وحان الثاني الجواز مطلقا وعليه اكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور وردده قال تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون وعنده علم الغيب فهو يرى اي يعلم وقال وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من لقيته فمن لقيه يخال ومن اكرمه من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في افعال الظن دون افعال العلم وعليه الاعلم واستدل بحصول الفائدة في الاولى دون الثاني فان الانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت انه وقع

وهي وجد والفي وما ليتعد الخبر مخوانهم الفوا اباءهم ضالين وجعل وزعم

منه ظن ولا يخ من علم اذ له اشياء يعلمها بالضرورة كعلمنا ان الاثنين اكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا
وزيدا بانه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس
فيجوز في ظن وخال وحسب لورودها فيها ومنع في الباقي ونسبة ليسيبويه تنبيه جرت عادة النحويين ان
يقولوا بالحذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف من غير
دليل ومثلوه بنحو كلوا واشربوا اي وجوها هذين الامرين الفعلين وقول العرب من يسمع يخل اي يقع منه خيلة
والتحقيق ان قولنا انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير نظر الى كونه واقعا من فاعل
بمصدر مسند الى فعل كون غام يقال حصل حريق او ذهب زيد تارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل
فيقتصر عليهما ولا يذكر ولا يقدر المفعول ولا ينوى اذا المنوي كالثابت ولا يتمحذوفا لان الفعل ينزل بهذا
القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذي يحيي ويميت اي الذي يفعل الاحياء والاماتة وتارة
يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا لم يذكر
مفعوله قيل يحذف وهي اي افعال القلوب وجد ذكر عدد ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن البراذعي
والفي اثبتها الكوفيون وابن مالك احتجاجا بقوله فدجوه فالفوه المبعثا ذا وانكرها البصريون وابن
عصفور وقالوا المنصوب اثنيا حال وتاولوا البيت بزيادة اللام ولدين شيء اذا تاويل خلاف الاصل فالصحيح
قول الكوفيين ومنها التيقن الخبر اي يفيدان في الخبر يقينا نحو قوله تعم وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وقوله انهم الفوا اباءهم ضالين وبعد غير بمعناها فعلين اخرين احدهما تعلم بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر
حدوها قال ابن مالك وهي جامدة لا تستعمل منها الا الامر قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم ولدين صحيح لان
يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا بمعنى علمت وقد يجاب بانه نادر والغالب فيها وقوعها على الذي وصلتها
كقوله تعلم رسول الله انك مدركي واما اذا كانت بمعنى تكلف العلم فانها تتعدى الى واحد نحو تعلم
المسئلة وهي متصرفة بلا خلاف الثاني درى وفي لغة كقوله دريت وفي العهد ما عمر وفاخبط فما ارعبطا
بالوفاء حميد والغالب فيها ان تتعدى الى واحد الباء نحو دريت بكذا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدت لاخر
بنفسها نحو ولا ادريكم قال ابو حيان عد درى من افعال هذا الباب الكوفيون وابن مالك وانكرها البصريون
ولعل الباب فر باب التضمين ضمن درى معنى علم في التضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يجعل اصلا حتى يكثر
ولا يثبت ذلك ببيت نادر يحتمل التضمين انتهى وجعل زعم بفتح العين ومصدرها زعم مثلث الزاء وهما
لظنة يفيدان في الخبر نحو قوله تعم وجعلوا الملئكة الذين هم عباد الرحمن اناثا وقال الشنفرى

لطنه نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وعلم ورأى للامرين والغالب اليقين نحو زعم بزيد يصدق
قد اخرتها وظن وخال وحسب لهذا الغالب فيها الظن

٤٥٠ ولست بشيخ انما الشيخ من يذيب دبيبا والاكثر وقوعها على اخر وان وصلتها فسدت مفعوليها كما
قال سيبويه والجمهور خلافا للاخفش حيث زعم ان المفعول الثاني محذوف وقول بعضهم ان الخبر
محذوف سهو نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي
يا عز لا يتغير وقد يستعمل لليقين نحو الله موف للناس ما ضمنوا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق قال
الشراح فعلى زعم قول يقترن به الاعتقاد صح اولم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل وفي الايضاح
بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون ايضا ظنا
غالبا ومثل يكون بمعنى الكذب قاله الهمع وعد جماعة بمعناها تسعة افعال اخر احدها حجا والمضارع
يحجو كقوله قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات الثاني عدانيها الكوفيون وبعض
البصريين ووافقهم ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في
العدم اي لا تظن وانكرها اكثر البصريين الثالث هب اثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله فقلت اجز في المجاهل
ولا تهبني امرءا هالكا ورجح جامدة ولم يستعمل فيما سوى الامر والغالب تعديتها الى صريح المفعولين كما في البيت
ووقوعها على ان وصلتها نادر حتى ان زعم الجرمي ان قول الخوارج هب ان زيدا قائم لحن قال ابن هشام وذهل
عن قول القائل هب تلك ناقة كوماء وبحوه وانكر البصريون تعديتها الى مفعولين واضطربوا فيها ابن عصفور
تارة قال يتعدى الى واحد بدليل تنكير الثاني وتارة قال يتعدى الى اثنين بدليل مجيئه معرفة ونكرة الا انه جعله
آمرا من وهب التي بمعنى صير وعلم ورأى وهما للامرين اي الظن واليقين والغالب منهما اليقين نحو قوله تعالى
فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن فالاولى لليقين والثانية للظن في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونريه قريبا
الاولى للظن والثانية لليقين وظن وخال وحسب لهما اي للامرين الظن واليقين والغالب منهما الظن وهو
ظن نحو قوله تعالى يظنون الاظنا وما نحن بمستيقنين وقول الشاعر ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فصادفت
فهما كان عنها معرضا واليقين فيها نحو يظنون انهم ملاقوا ربهم وفي الحسن قول بعض الادباء ان في المعظم
عيبا واظن قد فات الناس والظن قد يأتي بمعنى اليقين والظن وخال كقوله اخالك ان لم تغضض
الطرف ذا هوى تؤمل ما لا يستطاع من الوجد واليقين فيها نحو قوله ملحلتني ذلك بعدكم
ضمنا اشكو اليكم حوة الالم والظن فحسب نحو قولك حسبت زيدا قائما وقول الشاعر وكنا نصيد الكل
نبقيه شحمة عشية لا يمشي جذام وحميرا واليقين فيها نحو حسبت اللقى والجود خير تجارة رباحا اذا
ما الرء اصبح ثاقلا تنبيهان الاول تابى وجد بمعنى حزن وحقد فلا يتعدى بنفسها نحو وجد على البيت

اي حزن

اى حزنت عليه ووجدت على الشئ اى حقدت عليه ويختلفان فى المصدر فمصدر الاولى وجدة
موجدة وترد علم بمعنى عرف ورأى بمعنى ذهب من الرأى اى المذهب وظن بمعنى اتهم وجاء بمعنى قوى
وقصد فيتعدين الى واحد نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وتقول رأى ابو حنيفة
حل كذا ورأى الشافعى حرمته وفقدت مالى فظننت زيدا اى اتهمته ومنه وما هو على الغيب بظنين
اى بمتهم على الغيب واما من قرء بالضاد فالمعنى ما هو ببخيل وتقول جبوت بيت الله اى نويته و
قصدته واتى لم يحترز المصنف عن هذه الافعال وان كان يشملها قولنا افعال القلوب لان معانيها
قائمة بالقلب لعدم دخولها فى الحد المقدم ذكره وباقى هذه الافعال وبقية افعال الباب لمعان اخر
غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين ولا حاجة الى الاحتراز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب فان
قلت قولك ترد علم بمعنى عرف فتعدى الى واحد يفهم ان بين علم المتقدمة وهذه فرقا فما الفرق بينهما
قلت فرق بينهما ابن الحاجب بان قولك علمت الشئ بمعنى عرفته لا يقتضى الا متعلقا واحدا لان معناه
عرفت الشئ فى نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة وخالفه الرضى فقال لا
بد وتم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان
زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا تنصب جزئى الاسمية كما تنصبهما علمت لا لفرق معنوى بينهما بل هو
موكول الى الاختيار العرفاء فانهم قد يخصون احد المتساويين بحكم لفظى دون الاخر انتهى قال بعضهم
وهذا بناء على ان العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض اهل الاصول والميزان وبعضهم قال
اخر وهو ان العلم والمعرفة متباينان وهو قول بعض الاصوليين يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة
تتعلق بالجزئيات والبسائط قال فى شرح المطالع ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم يتعدى الى
مفعولين وعرف يتعدى الى واحد فتامله انتهى الثانى الحفو والحلية يراى العلمية والمتعدى
لاثنين مجامع ادراك الحس الباطنى كقوله اراهم ربيقتى حتى اذا ما تجافى الليل والنجم احظل
فهم مفعولا اول ربيقتى بضم الراء المهملة وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا نحو هذا
تأويل رؤياى من قبل قال ابن هشام فى التوضيح ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع مصدرا
للبصرية خلافا للجرجانى وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التى اريناك الا فتنة للناس قال ابن
عباس هى رؤيا عين انتهى ثم القول بان رأى الحلمية ملحقة برأى العلمية هو المشهور كلامهم وقال
بعض المتاخرين الاحسن ان يقال رأى الحلمية ملحقة برأى الظنية لان رأى فى النوم اشبه بالظن منه

العرفة بمعنى علم

واذا توسطت بين المبتدا والخبر او توخرت عنهما جاز ابطال عملها لفظا ومحلا نحو زيدا علمت قائم وزيدا قائم علمت فاذا
دخلت على الاستفهام او النفي او اللام وجب ابطال عملها لفظا فقط وسيتى هذا التعليق

٤٥٢ بالعلم انتهى فتدبر واذا توسطت افعال القلوب سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما بين المبتدا والخبر او
تاخرت عنهما جاز اى لا يمتنع ولا يجب ابطال عملها لفظا ومحلا لاستقلال الجزئين كلاما فيمتنعان عن التاثر
عند ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما ويمكن ان يوثر فيهما العامل لقوته ذاتا فيجوز الوجهان وسيتى
هذا الحكم وهو ابطال عملها لفظا ومحلا الغاء ووجه التشبيه ظاهر نحو زيد علمت قائم مثال المتوسط الفعل
بين المبتدا والخبر وزيدا قائم علمت مثال المتاخر عنهما والغاء المتاخر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر
عن الجزئين والمتوسط بالعكس لان العامل اللفظي اقوى من الابتداء وقيل بهما في المتوسط سواء لان ضعف العامل
بالتوسط ستوفى مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وصححه المرادي وتنبيهان الاول قال ابو حيان يجوز الوجهان مع
المتوسط والثاني شرطان احدهما ان لا يدخل لام الابتداء على الاسم نحو لزيد ظننت قائم ولزيدا قائم ظننت فانه
ح لا يجوز الا الالغاء الثاني ان لا ينفي نحو زيد لا منطلق الم اظن ولا زيد الم اظن منطلقا فانه لا يجوز الا الاعمال
تعليل تعين بناء الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما الخال الدينا منك بتنويل لان النفي داخل في المعنى على ما
بعد الخال الثاني هذا الالغاء بالتنسب الى المفعولين اذا كانا اسمين واما اذا كان المفعول الثاني فعلا وقدم نحو
قام اظن زيدا فالالغاء باق على الجواز عند البصريين وهو الذي صححه التسهيل واوجبه الكوفيون وقيل يوتيد
البصريين قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا دوى برفع ربع ونصبه واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل بل هو اسم
ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه مفعول اول مقدم وربع الظاعنينا مفعولان
واظن عامل على تقدير نصبه قال ابو حيان الذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغاء لان الالغاء عامل
على كون الجزئين كانا مبتدا وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم خبر الفعل على المبتدا انتهى وقد بعضهم
وبهذه الصورة وصورة لام الابتداء يحصل صوريان يجب فيهما الالغاء فتستثنيان من قولهم الالغاء جائز
لا واجب الثالث قال بعض الشارحين في نظير عبارة المصنف كلامه قديوهم وجوب الاعمال عندنا التقديم
على المفعولين فقط حتى لو تقدم على الفعل شيء كمتى وما لم يجز الالغاء هو راى لبعضهم والجمهور على خلافه لكن
الارجح الاعمال ذكره المرادي والحكم منصوص في الكافية وفي التسهيل بدون حكاية خلاف انتهى هذا وخرج
بقوله اذا توسطت وتاخرت ما اذا تقدمت نحو ظننت زيدا قائما فلا تلغى خلافا للكوفيين والاخفش و
ابن الطراوة الا ان الاعمال الحسن عندهم واذا دخلت افعال القلوب سوى الفعلين المذكورين لما مر على الاستفهام
او النفي بما او ان او على اللام او لام المبتدا او القسم لفظا او تقديرا وجب ابطال عملها لفظا فقط دون المحل
للظاهرة مانعا له لوجود المانع من العمل لفظا وهو عارض ماله صدر الكلام وسيتى هذا الحكم التعليق الخامس

٣٥٣

امرئه معلقة او مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتحقق زواله وجوده
فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل محلا قال ابن الخباز لقد اجاد اهل
هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى ولا فرق في الاستفهام بين ان يكون بالحرف نحو وان ادري اقريب ام
بعيد ما توعدون او الاسم شرط كان الاسم عمدة مبتدا نحو لنعلم اى الحزبين احصى فاى اسم استفهام مبتداء
واحصى خبره وهو فعل ماض وفاعل اسم تفضيل بحذف الزوائد وجملة المبتداء والخبر معلق عنها لنعلم او
خبر نحو علمت متى السفر او مضافا اليه المبتداء نحو علمت ابو من زيدا او الخبر نحو علمت صبيحة اى يوم سفرك
او فضله نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منصوب على المصدرية بما بعده اى ينقلبون اى
انقلاب ولا يصح ان يكون منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله تنبيه قال بعضهم
استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو من ان العلم بالشئ ينافي ما يقتضيه الاستفهام
من الجهل به واجاب ابن هشام عنه في المغني بانه على تقدير مضاف اى جواب ازيد عندك ام عمرو والتحقيق ما قال
بعضهم ان متعلق العلم هو النسبة ومتعلق الجهل طرفاها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفيها ضرورة فلا
حاجة الى تقديره بل التحقيق ان متعلق العلم هو النسبة الى احدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة اليه معينا وبين
ما بينهما انتهى والنفي بما نحو علمت ما زيد قائم وبان نحو علمت ان زيدا قائم وبلا نحو علمت لا زيد في الدار
لا عمرو واما ما وان فللزوم وقوعها في صدر الجملة وضعا واما لاء النافية الداخلة على الجملة الاسمية فانها
لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجملة قاله الرضي وذهب بعضهم الى نفي صدارته لالان
وان النافيتين مطلقا وعليه المغاربة ولذلك لم يذكروها في المعلقات وفصل بعضهم فقال ان وقعتا في جواب
القسم الملفوظ او المقدر نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيدا قائم وعلمت لا زيد قائم
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيدا قائم كان لها الصدر لحلولها محل ادواته والا فلا وعليه حمل ابن هشام في المغني
والجامع والشذور واقطر وشرحيها ولام الابتداء نحو علمت لزيد قائم وقوله تقدم ولقد علموا لمن اشتراه ما
له في الاخرة من خلاق واما نحو علمت ان زيدا لقائم فقال ابن هشام في شرح الشذور وذكر جماعة من المغاربة
ان من المعلقات ان التي في خبرها اللام والظاهر ان المعلق للام الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت
ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى والقسم الملفوظ نحو علمت
والله ليقومن زيد والمقدر نحو قوله ولقد علمت لئاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها اى والله لئاتين
وذلك مذهب سيبويه اذا لم تقل بان قوله لئاتين جواب لقوله علمت بناء على ان افعال القلوب لا افادتها التحقيق تجاب

بما

بما يجاب به القسم كما جزم به ابن هشام في المغني وغيره وفي تصوير التعليق هنا نظر لان التاسع انما يدخل على ما كان في الاصل مبتدأ وخبرا وهو هنا منتف وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال من جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لاني قال في الهمع تنبيهات الاول عد ابن مالك من المعلقات لو وهو لم يقله احد علمناه الا قوام لو اتحاما انه اراد شراء المال كان له وغير وابو العلاء الفارسي لعل قال في الجامع مختص بدري نحو وما يدريك لعله يزكى وفاقه على ذلك ابو حيان لانها مثل الاستفهام في انها غير خبر وان ما بعدها منقطع عما قبلها ولا تعمل فيه وبعضهم كم الخبرية ونص عليه ابن هشام في شرح الشذور قال وحمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون وقدر كم خبرية منصوبة باهلكنا والجملة سادة مسد مفعولي يروا وانهم بتقدير بانهم كانه قيل اهلكناهم بالاستيصال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا يتعين خبريتهم بل يجوز ان تكون استفهامية وتؤيده قراءة ابن مسعود من اهلكنا انتهى الثاني قد يتوهم من كلام المصنف اختصاص كل من الالغاء والتعليق بافعال القلوب وهو كذلك في الاول وكذا في الثاني على ما قاله ابن عصفور قال لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما والارجح عندهم خلافه قال ابن هشام في المغني لا يختص التعليق بباب ظن بل هو جار في كل فعل قلبي وقال في الجامع يشارك افعال القلوب في التعليق بالاستفهام فقط نظر وابصر وتفكر وتسبب وشبهها ممن وفي الهمع الحق بالافعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكروا نحو تفكروا اياه تعنون ام فردا وتسبب نحو يسئلون ايان يوم الدين وزاد ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو فلا ينظرون الى الابل كيف خلقت قال ابن هشام ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك ايضا كقوله ومن ايتنا انا نشأ ننسفها من اننا عنا زعم ابو حيان ان ما في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد نحو من يتق ويصبر ومن اننا وزاد ابن مالك ايضا ما قاربت المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو ما ترى اي يروق هنا على ان يراعي بصيرة ويتبينون احتوهم ولان استبنا بمعنى استعلم وهو طلب للعلم ليبلوكم ايكم احسن عملا وزاد ابو حيان بان ترى في الاول عليه وايكم في الاخير انشائية موصولة حذف صلتها فبنيت وفي بل بعض الجازيين تعليق كل فعل عنها ذكر وحج عليه ثم لسنا عن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه على ذلك لانا اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه بالاتفاق لان العامل سلط عليه ولا مانع من العمل واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب ووجهه انه لو كان

زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت من زيد عومل معاملة مباشرة الاستفهام لفظا او يقال زيد في الواقع هو المعبر عنه بمن بسبب لها الصدارة لانها على الاستفهام فعومل معاملتها وهذه صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب فينبغي ان يستثنى من قولهم التعليق واجب لا جائز تتمة مجمع بنو سليم اجراء القول مجرى الظن فينصب به المبتدأ والخبر مفعولين فقط من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية فيقولون قلت زيدا قائما وعليه روى قول امرئ القيس اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه يقول هزيز الرعد بر السحر بانا وخالف هل يعلمونا باغيا على معنا او الاعيار به حتى يضمنوه معنى الظن على قولين الاول للاعلم وابن خروف وصبا البسيط واسندوا لابقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا ورب البيت سرابنا اذ ليس المعنى على ظننت والثاني للجمهور قال المرادي وهو الظاهر وقال الرضي علم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو كيف تقول في هذه المسئلة اي كيف تعتقد فالحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المصنف الا ترى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلم قائما فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا انتهى وجمهور العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط تقدم استفهام بالهمزة او غيرها او كونه فعلا مضارعا للمخاطب او اتصال الاستفهام به كقوله هبني تقول الفاضل الرواسا بدينار ام قاسما وقوله على من تقول الرجم ثقلا عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت وحكى الكسائي انقول للمعنيان عقلاه اي انظن فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بان لا يتقدم استفهام او يكون القول فعلا غير مضارع او مضارعا لغير مخاطب او يفصل بينه وبين الاستفهام واغتفر الفصل بالظرف والمعمول مفعولا او حالا كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محوما ونحو اذا الدار تقول زيد جالسا وقوله احقا العمر الذي لو سويت ابلنا م مبتاهلينا ونحو مسرعا تقول زيد منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين وقيل لا يغتفر الفصل الا بالظرف ولو اجنبيا نحو انت تقول زيدا منطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا الاخفش وذهب الفراء الى جواز اعمال الماضي بشروط المضارع والكوفيون الى جواز اعمال الامر بشرط تقدم الاستفهام وزاد ابن مالك في التسهيل شرحه لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان والمرادي وابن هشام في بعض كتبه وقالوا لا نعلم لغيره وزاد ابن هشام في الظن من شروط الاستفهام ان يكون مستقبلا واذا اجتمعت الشروط فيجوز الحكاية ايضا مراعاة

للاصل نحو اقول زيد منطلق تبينهما ان الاول اذا جرى القول مجرى الظن في ذلك فهل يجوز فيه ما جاز في
الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول ضميرين قال في النهاية نعم واقره ابو حيان في الارتشاف
وقال الشاطبي لا فائدة في التصريح ولا يبعد تخريجه على القولين فمن قال انه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل قال
بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع انتهى الثاني قال بعض المحققين القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد
مع عدمه بمعنى اللفظ المجرد هكذا ينبغي ان يفهم ويظهر اثر العينين في ان الاول لا يقتضي وجود لفظ القول
والثاني يقتضي وجوده في الخارج في احد الاوضاع الثلثة انتهى هذه خاتمة مباحث الافعال في الكلام على التنازع
وبيانه الكوفيون الاعمال بكسر الهمزة اذا تنازع عاملان متقو عامل بالمعنى الاعم او الاخص وقد عرفتهما
سواء اتفقا في العمل او اختلفا فيه ولم يقل فصاعدا اقتصارا على اقل مراتب التنازع واكثرها فافهم قاله التصفي
حواشيه يعني ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما سنراه لكنه اقتصر على ذكر العاملين بيانا لاقل ما يقع فيه
التنازع ولانه اكثر استعمالا ولا يخفى ما في عبارته من الطباق بين الاقل والاكثر وتعبيره بالعاملين احسن
من تعبير ابن الحاجب بالفعلين لشموله الفعل وشبهه والعمل ظاهرا مفعولا تنازع من باب تجاذبا الثوب ايهما
اسما ظاهرا فخرج المضمر وتبع في ذلك ابن الحاجب وجهه بان العاملين اذا توجها الى المضمر استويا في صحة الاضمار
فيهما فلا تنازع في ضربوني وضربت قعقبا ابن مالك باز هذا منه تقرير بانه لا يتأتى في المضمر صورة تنازع فلا
وجه لهذا الاعتراض لان قولنا اذا تنازع عاملان لا يمكن تناوله لذلك واجاب ابن هشام بانه قد يقال ان
هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في الضمير
ولا يحكم النحويون بانه من التنازع فان قلت الوجه الذي ذكره ابن الحاجب من ان التنازع لا يتأتى في المضمر انما
يتم في المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعدا الا انا قلت الصحيح ان هذا
ليس من باب التنازع بل محمول على الحذف وذلك ان المحققين على اشتراط ان لا يكون المعمول محصورا فلا تنازع في
ما قام وقعد الا زيد لامرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون ظاهرا او مضمرا واياما كان فهو غير مراد
فان كان ظاهرا فانه يقتضي ان نقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان والا الزيدون ما قاما او قاموا وقعدا
او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا والا انتم بيان الاضمار
في احدهما اذا اعملت الاخر لانك اما ان تضمر ضمير غيبة فيلزم افادة ضمير غائب على حاضر وضمير حاضر في قولك
ما قام وقعدت الا انا او قعدت الا انت وتقدير ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك
تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضمير المتكلم والمخاطب انما يفسرهما خصوص مرجعهما لا لفظه والضمير في باب

التنازع

التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابراز في التثنية والجمع وقد ذكروا انه لم يتكلم
الوجه الثاني ان الاضمار في احدهما يؤدي الى خلاف العامل الاخر من لا يجاب لان العمل المنفي انما يصير موجبا
بمقارنته الا لمعموله لفظا او معنى فاذا لم تقترن بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقتضي بخلاف ذلك
اذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ومن نص على ذلك ابن الحاجب ابن مالك فاصله
قام وقعد الا انا ما قام احدنا ولا قعد انا فحذف احدهما لا اولا لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثنا
عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم ايما ما ان اهل الكتاب احد الا ليؤمنن
وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب المتنازع وليس بشئ كما شرحناه لكن يلزم
على القول بالحذف حذف الفاعل وليس مما يحذف كما لا يخفى المذكورين لان المحذوف فيها مبتدا وهو جائز
الحذف بخلاف المثال فان المحذوف فيه الفاعل وهو من قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم ابن عصفور
في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند الكوفيين وهذا التركيب مسموع
عن العرب قال الفاضل قلبي واضناه وتيمه الاكواعب من ذهل بن شيبانا وقال ملحادرا با ولا اجد
محاولة الا مر لم يضع دينا ولا دنيا وتجريحه على مذهب الفراء في قام زيد ضعيف لضعفه وتخريجه
على حذف الا وبدا او انا من الاول لدلالة الثاني عليه وهو ايضا حذف الفاعل فما انتفت المسئلة عن اشكال
وقوله بعدهما صفة ظاهرا وظاهرا وقعا بعدهما اي بعد العاملين واحترز بذلك عما اذا وقع قبلهما نحو زيدا ضربت
واكرمت فانه يتعين المعمول في الصورتين لان يكون للاول لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معه فاضلا فاذا
جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له فلا يكون فيه محال للتنازع وليس هذا متفق
عليه فقد ذهب بعض المغاربة الى وقوع التنازع في الاول وجرى عليه الرضي وعباراته وقد بينا ان العامل
ما قبلها اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وذهب الفارسي الى وقوعه
في الثاني واستظهره المرادي ووقوعهما واستغربه ابو حيان القولين فلك جواب اذا اعمال ايهما اي العاملين شئت
فان شئت اعملت الثاني باتفاق النحويين لان كلا منهما مسموع وانما الخلاف في المختار كما سيأتي
بيانه تنبيهات الاول فهم من قوله اذا تنازع عاملان انه لا بد ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى المتوخى
التنازع فيه فلا تنازع بين مطلت ونحب في الوعد من قولك ثم عدنا فخلفناه انا نحب لو
مطلت الوعد ينا لعدم طلب كل منهما الآخر المطول موعود لا واعدنا لو الوعد مفعول نحب لا غير ومفعول
مطلت محذوف اي ولو مطلتنا او هو منزل منزلة ما لا مفعول له اي ولو وقع مثل مطل قال ابن هشام في الاوجه

ولا تنازع بين فعلين اسمين اكد احدهما بالآخر لان الطالب للمعمول انما هو الاول ولما الثاني فلم يوت به للاسناد بل لمجرد التقوية للاول ولهذا قال ابن الخباز في ابن النجاة يعلمني اناك اناك الاحمقون احبس احبس فالاحمقون فاعل اناك الاول والثاني لمجرد التقوية ولا فاعل له ولو كان من التنازع لقال اياك اتوك على اعمال الاول او اتوك اياك على اعمال الثاني انتهى وعينه ونما ذكره هو مختار ابن مالك وموافقه لها الدين ابن النحاس وابن ابي الربيع قال ابو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك احد سواهم بل صرح الفارسي في قوله الشاعر فهيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله بانه من باب التنازع والاضمار في احدهما انتهى وعليل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد ففي المسئلة اقوال ثلثة الثاني ظاهر كلامه انه لا يشترط في العاملين المتنازعين ان يكون من غير نوع الحروف الجمهور على اشتراطه لانه لا دلالة لهما على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله فان لم يفعلوا وافقا لهم تتابع ان ولم في تفعلوا وردبان ان تطلب متبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل ابن عصفور عن بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل او عسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني ولعل او عسى زيدا خارج على اعمال الاول وردبان منصوب عسى لا يحذف الثالث ظاهر كلامه ايضا انه لا يشترط فيهما ان يكونا متصرفين والجمهور على اشتراطه لان التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله وعن المبرد اجازته في فعلي التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا واحسن به واجمل بعمرو والصائغ لا يجوز هذين التركيبين بل يجب عنده ان يقال فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به الرابع قال ابن هشام في المغني العاملان في باب التنازع لا بد من ظهورهما اما بعطف نحو قاما وقعدا اخواك او عمل اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا او يكون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني اضرب عليه قطر او جوابية السؤال نحو يسئلونك عن الله يفتيكم في الكلالة ونحو ذلك من جملة او جبه الارتباط ولا يجوز قام وقعد زيد الخامس من كلامه ان التنازع يجري في جميع المعمولات وهو راي لبعضهم قال بعض الائمة والاصح انه لا يجري في المصدر والحال والتمييز انتهى وفي الجمع وشرحه ان التنازع في كل معمول الا المفعول معه والتمييز وكذا الحال لانها لا تضمر خلافا لابن معط انتهى وقلت وكان ابن معط رجع عن هذا القول فقال في شرح الجزولية تقول في الحال ان تزيد ضاحكا انك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر قال ابو حيان والاجود اعادة الحال كالاول

قال

الا ان البصريين يختارون الثاني لقربه ولعدم استلزام اعماله الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل
الاول لسبقه وعدم استلزام الاضمار قبل الذكر وايهما اعملت اظهرت الفاعل في المهمل موافقا للنظ

قال ابن معط وتقول في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ان ضربي
بكرا اضربك ضربا شديدا وعلى الاول اضربكه ضربا شديدا وفي النهاية لابن الخباز ويجوز الثاني
في المفعول معه نحو قمت وسرت زيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت وزيدا اياه ان اعملت الاول انتهى
الا ان نحاة البصريين ينسبون البصرة بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري
افصحهن الفتح وهو الشهر والمنسوب اليها بصري بكسر الباء وفتحها وبهما ان شهروا ان لم يقولوا
بالضم وان ضمت البصرة على لغة قاله النووي يختارون العامل الثاني لقربه من المعمول فالاول ان
يستند بدون البعد وعدم استلزام اعماله الفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي والعطف على الجملة
قبل تمامها في نحو قام وقعد زيد اذ اعمال الاول يستلزم الفصل بين العامل الذي هو قام والمعمول الذي
هو زيد بالاجنبي الذي هو الجملة المعطوفة والثاني لتمام الجملة التي هي قام زيد قبل تمامها الذي
هو زيد اذ التقدير قام زيد وقعد وكلا الامرين خلاف الاصل واعمال الثاني لا يستلزم شيئا منهما
قال الرضي ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو خالفني لاكرمه وكاد يخرج زيد والنحاة البصريون
الكوفيون يختارون اعمال العامل الاول لسبقه على غيره من العوامل وعدم استلزامه الاضمار قبل
الذكر وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة واعمال الثاني يستلزم ذلك وهو ضعيف واجيب بان
باب الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب كما في باب نعم ورتبة رجلا من ضمير الشان نحو
شايع من غير ضعف وقدم المصنف نقل مختار البصريين اشارة الى انه المختار عنده ولاشك ان الاستشهاد
شاهد بان اشتغال الثاني اكثر وقيل بهما سيان في العمل لان كلا منهما حجاجا حكاه ابن العلج في البسيط واذا
تنازع ثلثة فالحكم كذلك بالتنبيه الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالتنبيه الى الاول والتسوية فيه الامران لم
ار ذلك نقلا قاله في التصريح تنبيه قال في التسهيل عن الكوفيين هو الذي تضافرت عليه نصوص
النحاة وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكى عنهم وايهما اعملت الاول او الثاني
اظهرت الفاعل في العامل المهمل من العمل في الظاهر اذا اقتضى الفاعل فان اعملت الثاني اضمرت العامل في
الاول وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني موافقا للنظ في الافراد والتذكير وفروعها لانه مقتض
والموافقة بين المفسر والمفسر ملتزمة فنقول على اعمال الاول ضربني وضربتهم قومك وعلى اعمال الثاني
ضربوني وضربت قومك هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون من نحو المثال الثاني لاستلزامه الاضمار قبل
الذكر

الذكر فذهب الكسائي وهشام والتسهيلي وابن مضاء الى وجوب حذف الفاعل من الاول للدلالة
عليه متمسكا بظاهر قوله تعفقوا بالايرطى لها واراد ها رجال فبدت سبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا
ولا اراد وا قال في التصريح ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا اعلى لفظ الجمع لانه
يجوز ان ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور انتهى وذهب الفراء الى انه
يجب اعمال الاول فرارا من حذف الفاعل ومن الاضمار قبل الذكر وعنه قول اخر حكاه في البسيط انه
يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياسا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان الثاني
ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب اكرم زيدا جاز ان يعمل العاملان في المتنازع فيكون الاسم الواحد
فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مما دل على فساده وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات
الحقيقية وجاز ان يؤتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني الزيدان ما جئت بالمنفصل
لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية
نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عند الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا من لزوم
البصريون والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل انتهى والصحيح ما ذهب اليه البصريون لثبوته
السماع قال الله جفوني وما جفا الاباء اني لغير جميل من خليل بهملة وقال هو بني وهو تيك الغايات
الى ان شبت فانصرفت عنهن اما لك واذا ثبت ذلك عن العرب وجب المصير اليه تنبيه ما عزوته الى
الكسائي ومن وافقه من وجوب حذف الفاعل هو الذي في شرح الايضاح والاستثناء حذف الفاعل
لا يجوز عند احد من البصريين ولا الكوفيين وما حكاه البصريون عن الكسائي انه يجوز حذف الفاعل في
قولك ضربني وضربت الزيدين باطل بل هو عندهم ضمير مستتر في الفعل مفرد في الاحوال كلها انتهى واما المفعول
فانه يحذف وتارة يضمر فالعامل المهمل من العمل في الظاهر ان كان هو الاول حذف وان المفعول ولا يضمر فيه
اذ لو اضمر والحال هذه لزم الاضمار قبل الذكر وذلك امتنع اركاكه للضرورة لاجل الفاعل اجتنابا لتوالي
العلل واما المفعول فهو فضلة مستغنى عنه فيجب حذفه قال تعالوا اوزع علي فطرا وقال هاؤم اقرؤا
كتابيه واجاز قوم اضماره وعليه ابن مالك كما لو كان المهمل الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر
بعده والخلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ
للود تنبيهان الاول الجر ورحكمه حكم المفعول فيما ذكر فيجب حذفه ما لم يلتبس نحو مررت وعمرو بزيد فان
اوضح حذفه ليس وجب اضماره موخوا نحو رغبت وزهدت في زيد عند ذي علم لئلا يتوهم ان المراد رغبت فيه الثاني

أحد

صحيحة ظاهرة حذف المفعول ولو كان العامل من باب ظن وهو الصحيح لما سيأتي وفيه ثلثة اقوال الاول
قيل يضمر قبل الذكر لانه عمدة وان كان منصوبا به وهو كالفاعل فلا يحذف بل يقال ظنيته وظنني اياه
زيدا قائما وقيل يضمر مؤخرا ذهابا الى انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب وهو على صورة الفضلة
فيضمر مؤخرا نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه وقيل يظهر فيقال ظنني وقائما وظننت زيدا قائما
واصحها الاول الذي اقتضته عبارة المصنف لانه حذف لدليل قال ابن عصفور وهو اسد المذاهب لان
الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم يقع ضرورة اليه وحذف الاختصاص باب ظن قد
تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وغيرهما فان
لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمت زيدين قائمين فلا يجوز ان يقال اياه منفردا او متاخرا ولا يجوز
حذفه قاله في التصريح نقلا عن ابي حيان في النكت الحسان او كان العامل المهمل الثاني هو ضمير
المفعول وحكمه الجر وفي المهمل مطابقا للظاهر ولا يحذف وفيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة و
ان تاخر لفظا لانه معمول للاول فحقه ان يليه نحو قام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك و
بعضهم يجيز الحذف هنا ايضا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا لمحوا شعاعه
هو ضرورة عند الجمهور لان في الحذف تهيئة العامل للعمل وقطعه بغير معاض فيضمر وجوبا الا ان يمتنع
الاضمار فيتعين الاظهار وذلك اذا كان المفعول اخبارا عما يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وغيره
والتذكير وضده لكن المصنف لا يسلم ان تكون المسئلة من باب التنازع ولذلك قال ولا يلبس منه جنسي
جنسها منطلقين لزيدان منطلقا كما قاله بعض المحققين خلافا لمن قال انه منه وان جنسي وجنسها تنازعا
منطلقا واعمل فيه جنسي ووجب اظهار المفعول الثاني لجنسها وهو منطلقين لامتناع اظهاره لان ان
اضمر مفردا لم يطابق ما رجع خالف المفعول الاول وان اضمر مثنى لطابق المفعول الاول لانها مبتدا وخبر
في الاصل خالف ما رجع عنه لا يجوز ارتكاب الحذف فيه لكون ثاني مفعولي حسبت وهو محذوف كما عرفت و
لجاز الكوفيون لدلالة منطلقا عليه فيقولون جيني وجيتها الزيدان منطلقا ولجازوا اضمار مقدما
على ونحو الخبر عنه فيقولون جيني وجيتها اياه الزيدان منطلقا ووجه كونه ليس من التنازع كما ذهب
اليه المصنف جماعة من المحققين منهم ابن هشام وصنا الوا ان العاملين لا يتوجهان الى امر واحد لان
الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى فينتفي التنازع ضرورة وما قيل ان جيتها انما تنازعا اذا ما تصفه بالانطلاق من

عنبر

من غير نظر الى كونها مفردة او مثناة ليس بشيء لان التنازع لا يكون في مبهم كذا قيل والاولى ان يقال ان التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كون منطلقا مثلا في نحو المثال المذكور مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مفردا او مثنى وانت لا تنطق به مفردا الا بعد الحكم به للاول ولا مثنى الا بعد الحكم به للثاني واذا نطقت به مفردا بطل كون الثاني يطلبه ومن هنا ظهر للمصنف ما دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع لانه متى اجتمع العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر من الاعراب فانك اذا اعربته بالرفع بطل كون الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا وذلك نحو اكرمني واكرمت زيدا وهذا تمام الخلاف وانه من التنازع هكذا قرره المالكي في حاشية الاشموني وهو جدير بالقبول وعليه يشير قول الفاضل الهندي ان التنازع في القلب اما بعد التركيب فلا تنازع

تنبيهان الاول يقتضيه كلام المصنف عدم اشتراط كون المعمول غير سببي مرفوع واشترط بعضهم ليخرج نحو قول الاكثر قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معزى غريمها لانه قصد فيه الى التنازع لاسند احد اسمي المفعول الى السببي الذي هو غريمها والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط المهمل بالمبتداء لانه لم يرفع ضميره والا التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتاخر مبتدء مخبر عنه بالعاملين المتقدمين وفي كل منهما ضميره وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي غير المرفوع نحو زيدا اكرم وعظم اباه او عظم الاول بان عود الضمير من المهمل على الاسم المشتمل على ضمير المبتدا تحقق الالتباس والارتباط والثاني بان ما حمل عليه امتناع التنازع في الاول باق ايضا في الثاني نحو زيدا ضربت واكرمت اباه لان احد العاملين يعمل في السببي والمهمل يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتداء فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع ولم يشترط اكثرهم هذا الشرط كالمصنف ونص عليه ابن خروف والشلوبين وابن السيد وابن مالك الثاني قد يكون التنازع بين اكثر من عاملين كقوله ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا عفوه وعافيه في الرفع والجر وقد يتعدد المتنازع فيه كقوله تسجدون وتكبرون ومحمدون ربي كل صلوتنه وتلبين فتنازعت تلثه وهي تسجدون وتكبرون ومحمدون في اثنين ظرف وهو ربي ومفعول مطلق هو تلثا والعمل الاخير فيهما واعمل الاول في ضميرهما وحذفا لانهما فضلتان ولا لبس والاصل فيه يسجدون الله فيه اتاية وههنا انقضى كلام المصنف على ما يتعلق بالافعال فشرع في الكلام على ما يتعلق بالجمل فقال

الحديقة الرابعة في الكلام على الجمل وما يتبعها من ذكر اقسامها واحكامها الجملة لغة ما علم التي

قوله متضمن كلمتين باسناد وهي اعم من الكلام عند الاكثر

كذا في القاموس واصطلاحا قول اي مقول استعمالا للمصدر بمعنى المفعول كاللفظ بمعنى الملفوظ وهو اللفظ الموضوع لمعنى مفردا كان او مركبا مفيدا او غير مفيد فهو اخص من اللفظ لاختصاصه بالموضوع لخلافه كما ستريه بانه في صدد الشرح هذا هو المشهور وهو الصحيح وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن مالك وقيل حقيقة في المركب سواء افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد واطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الجويني وتبعه ابن هشام وقيل انه يطلق على المهمل فيرادف اللفظ حكاه العلامة ابو حيان في شرح التسهيل في باب ظن وجزم به ابن البقاء العكبري في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمجاز اجماعا تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه اذ التثنية على ما اصطلح عليه اختصار العطف فكانه قال كلمة وكلمة فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحد من الكلمتين فزيد قائم مثلا بهذا المجموعية متضمن لزيد قائم بصورتيه الافرادية فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن وخرج بهذا القيد المفردات باسناد متعلق بتضمن او بصفة مصدر محذوف اي تضمنا متلبسا او حاصلا او صفة بالبناء للمفعول صفة كلمتين اي كلمتين متلبستين باسناد احداهما الى الاخرى فان قيل التعريف غير جامع لان الجملة الشرطية والجملة التي احد جزئيها جملة نحو زيد ابوه قائم لا يصدق التعريف عليهما اذ الاولى متضمنة للجملتين والثانية للجملة وكلمة اجيب بان تعرضه لكلمتين لبيان اقل ما لا بد منه لا لنفي الزيادة فاشتمال الصورتين على اكثر من كلمتين لا يضر واعلم ان المراد بالاسناد هنا هو ضم احد الكلمتين الى الاخرى بحيث يصح مع ذلك فائدة ام لا وفي قوله باسناد بالتنكير اشارة الى ذلك فهي اي الجملة اعم من الكلام عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غيره اذ شرط الفائدة مخالفها فكل كلام جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي والاعم هنا بمعنى العام فمن لمجرد الابتداء هذا بالنظر الى المفهوم واما بالنظر الى موارد الاستعمال فهو على بابه قاله بعض المحققين قال شيخنا جمال الدين محمد الشامي بل هو بالنظر الى المفهوم على بابه ايضا لان الجملة اكثر عموما للافراد من الكلام فتدبر انتهى وما ذكر من كون الجملة اعم من الكلام ليس اجماعا بل هو عند الاكثر وقد ذهب بعضهم الى اتحادهما مترادفان وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال وتسمى الجملة وفي قول المصنف عند الاكثر بل نظر الظاهر ان الاكثر على اتحادهما مترادفا قال البدر الدماميني في التحفة ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه راى الجميع لانه قال في باب المبتدا والخبر الكلام والجملة في اصطلاحهم مترادفان انتهى وفي الاشباه والنظائر قال الشيخ محب الدين ناظر

الجيش

الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة فانهم يريدون الكلام والجملة في الدلالة بمعنى كل منهما قصد الاخر
فليس بينهما عموم وخصوص انتهى فظهر ان الاكثر على الترادف نعم قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني و
الكلام اخص من الجملة لاشتراطه ان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو
ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انها بالاعتبار فيكون كما يتوهمه كثير من
الناس والصواب انها اعم اذ شرط الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجزاء جملة الصلة كل
ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى قال العلامة السيوطي وقد نازع بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف
الكلام والجملة انتهى واجاب ناظر الجيش عما ذكره في جملة الشرط ونحوها بان اطلاق الجملة عليها اطلاق اعتباري من
باب اطلاق الشيء على ما كان عليه واجاب غيره بان تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزاء لا يقدح في كون كل جملة مركبة لافادة
المراد في الاعم الاغلب وهذا كقولهم ان المبتدأ متى نية التقدم اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع
المانع في بعض الصور نحو خاتمي الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير وله نظائر وكذا ذكر الدماميني في شرح
المغني ما محصله ان الخلاف في المسئلة اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح ونازعه الشمني في ذلك والحق ما قال
الدماميني نعم بقي ان الاولى ما فسر به الاسناد في حد الجملة هو قضية كلام جماعة ومثل هذا المقام اذا اريد
بالاسناد النسبة التامة كانت الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فلا يتفرع عليه قوله فهي اعم من الكلام لكن قال بعضهم
تفسير الاسناد بالنسبة تامة يلزم منه انتقاض التعريف بالمركب المشتمل على نسبة ناقصة كغلام زيد واختار بعض
المحققين تفسير الاسناد هنا بالنسبة التامة والمقصود كون المركب الذي هو الجملة مشتملا على الاسناد حالا
او صلا فلا تكون الجملة كالكلام في اعتبار الافادة فتامل الثاني قال الشيخ يس خالد الحروشي في شرح التسهيل
للمصنف ما نصه كلام بعضهم ان الجملة اخص من الكلام وفيه نظر انتهى قال تلميذه شيخنا العلامة محمد الشافعي
ما نصه كلام بعضهم نظر الى ان القرآن يطلق عليه الكلام ولا يطلق عليه الجملة ووجه النظر ان المانع من اطلاق
الجملة على القرآن شرعي لا انها ممنوعة الاجمال واشعارها بالعقوى انتهى فتامل فان بدئت اي صدرت الجملة باسم
كان او غيره فاسمها جملة اسمية او فعلية سميت بذلك نسبة الى الاسم لتصديرها به ولا فرق بين ان يكون ذلك الاسم محلا
نحو زيد قام وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه والمثمل نحو زيد يقام الجملة الاسمية لا غير هو قول الجمهور
لعدم ما يطلب الفعل وجوز المبرد وابن الطراوة ذلك لكونها فعلية على الاضمار والتفسير الكوفيون على القديم
والتاخير اقوى ولا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم لان المؤول كالصريح في الحكم والمراد بالقصد

المسند والمسند اليه فلا يضر في التسمية ما تقدم من الحروف لغرض ما نحو اقائم الزيدان او ان زيدا خرج وكو
خير لا خراب والمعنى ان زيدا قائم ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اذ لا عبرة بالحروف في ذلك فالجملة المذكورة
كلها اسمية لكونها مبدوءة بالاسم بالمعنى المذكور وابدات بفعل متصرف اكان او جامدا تاما او ناقصا فاسمها جملة
فعلية اي تسمى فعلية نسبة الى الفعل لتصديرها به كقام زيد وضرب اللص وعسى زيد ان يقوم وكان زيد
قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم وهل قام زيد مما تقدم فيلحق اذ لا عبرة به كما تقدم والمعتبر في
الصدارة ما هو صدر في الاصل فلا يضر ايضا تقدم المعمول الموجب ويجوز في نحو كيف جاء زيد وايانا نعبد
فريقا هكذا في اي آيات الله تنكرون جملة فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا في نحو هل اضربته وبا عبد
الله وان احدا من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدرها في الاصل افعال والتقدير
هل اضربته زيدا وادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل والمقدر كالمذكور في الحكم
تنبيهان الاول زاد ابن هشام في اقسام الجملة الظرفية وهي المصدرة بظرف او جار ومجرور نحو عندك زيد وفي
الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او الجار والمجرور لا باستقر المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنها وسيأتي
تفصيل الاقوال في هذه المسئلة في محلها ان شاء الله وزاد الزمخشري وغيره بالجملة الشرطية والصواب انها من
قبيل الفعلية لما مر الثاني قال ابن هشام والمعنى ما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية
لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين ولذلك امثلة احدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه
هذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا تقدمه من تاخيرها بعد اذا
مهتم لها لانها مقتضاة اليه نظير ذلك قولك يوم ليت زيدا نائم وعكسه قوله فيها نحن بزوبة اتانا
اذا قدرت الف بيننا زيدية وبين مضافه الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضافا الى
الجملة الاسمية وان قلنا العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر جملة فعلية قدم ظرفها كما هو
في يقوم انا اقوم الثاني في الدار زيد ولعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف
كائن تقديره او مستقر فالجملة اسمية وان خبرها في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرنا فاعلا
باستقر ففعلية او بالظرف فظرفية الثالث نحو يومان في نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش
والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليها فالجملة اسمية
لا محل لها ومذ خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها
وما بعدها جملة فعلية حذف فعلها وبني لحذف مضافه قال الخوئي المعنى في الزمان الذي هو يومان او مذ كان

من حروف الابتداء وهو الطائية واقعة على الزمان وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدأها ولا محل لها لانه صلة الرابع فاذا سمعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدأها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت فاذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بمجاباتها وعلى الثاني ان يحتمل الاسمية بان يقدر فاذا فعليته والفعلية بان تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعدها فاذا لان الاسم لا يقدر الظاهر انسب بيد ونا فالارجح تقدير بشر فاعلا يهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية وهو انسب مخلوقون ارجح منه وانسب بيد ونا لمعادلتها للاسمية وتقدير الفعلية في قوله فقلنا اي سربنا عاد في حلم اكثر رجحانا من تقديرها فانسب بيد ونا لمعادلتها الفعلية السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف في قامت هند واسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها التابع نعم الرجلان زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة قدر فان ابتدائي بسم الله فاسمية وهو قول البصريين وابدء ببسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المتجه والتفاسير والاعاريب التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانت حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه في قولك ما انت وموسى فانها ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتدائية او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لا بد من تقدير فعل اي ما يكون آخذا ما تصنع ونظير ما هذه في الوجهين على الخلاف التقدير كيف انت وموسى الا انها تكون مبتدأ لا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية ان الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام والارجح الفعلية للتناسب وذلك لان عند من يوجب توافق الجملتين في المتعاطفين وقد ايترجح فيه الفعلية نحو موسى اكرمه وزيد يليه وعمرو لا يذهب ما لجر لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل ان هنا كلام المغني ثم الجملة ما بتبنية الى الوصفية وعدها فتمان لانها ان وقعت خبرا عن مبتدأ فاسمها جملة صغرى وان كان

خبر المبتداء فيها اسمية جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى والجميع كبرى وقد تكون صغرى وكبرى باعتبارين كما في
نحو زيد ابوه غلامه منطلق وقد لا تكون صغرى ولا كبرى كقام زيد

٣٤٧

خبر المبتداء فيها اي في الجملة جملة اسمية او فعلية فكبرى نحو قولك زيد قام ابوه وابوه قائم
فقام ابوه او ابوه قائم جملة صغرى لانها وقعت خبرا عن مبتدء وهو زيد والجميع من المبتدء
والجملة التي هي خبره جملة كبرى لان خبر المبتدء فيها جملة وقد تكون الجملة صغرى وكبرى
باعتبارين كما في نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه
منطلق صغرى لا غير لانه خبر ابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى
باعتبار جملة الكلام قال ابن هشام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن انا هو الله ربي ففيها
ايضا ثلث مبتدءات اذا لم يقدر هو ضمير الشان بعد انا لفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه
كما جزم به ابن الحاجب بل قد ضمير شان وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل
حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا تنبيها ان الاول الجملة
الكبرى كما تكون مصدرة بالمبتدا كذلك تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم ابوه و
تفسير المصدر شامل لذلك واما تفسير غيره بانها الاسمية خبرها جملة فغير مطرد لخروج
المصدرة بالفعل الثاني قال ابن هشام في المغني قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا الذي
امثلة احدها نحو انا اتيك غدا اذ يحتمل ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل
ومضافا اليه مثل وانهم انهم عذاب وكلهم اتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد
وان حمزة يميل الالف من اتيك وذلك يمنع على تقدير انقلابها من همزة الثاني نحو زيد قائم
ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدء وان يقدر فاعلا بقائم الثالث نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير
استقر وتقدير مستقر الرابع نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغي ان
يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها انتهى قال الدماميني يشير الى الخلاف الذي جرى فيما يتعلق
به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل الافعال فعند الاحتمال يكون
تقديرها هو الاصل او اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد يقدر
ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المصنف المسئلة واحال عليه اشهرة وفي قوله وينبغي
اشعار بانه لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو انما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف
من غير فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا وقد لا تكون الجملة صغرى ولا كبرى كقام زيد و
زيد قائم وفي الدار زيد ولعندك زيدا اذ لم يقصد عليها لتعريفها بتنبيهات الاول قال ابن هشام في المغني

وقد عرض

تتمة الجمل التي لها محل سبع وهي الخبرية والحالية والمفعول بها والمضاف اليها والواقعة جوابا لشرط جازم والتابعة لمفرد والتابعة لجملة
لها محل والتي لا محل لها سبع ايضا المستأنفة والمعترضة والتفسيرية والصلة والمجاب بها القسم والمجاب بها شرط غير جازم والتابعة لما لا محل له

وقد عبر بقوله صغرى وكبرى كما فعل المصنف انما قال صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال افعل بال او بالاضافة وذلك لحن من قال كان صغرى من فواقعها حصباء درعلى ارض من الذهب
وقول بعضهم ان من زايدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح انه
لا تحكم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المضافة المفاضلة
مطابقا مع كونه مجردا قال الهجو اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما واسم ما قام الا اسم اي لئام فعلى ذلك
يخرج البيت وقول النحويين وكذلك قولهم العرب تختار فاضلة كبرى وفاضلة صغرى انتهى وفي هذا الجواب نظر قال
في الجامع لا يطرد تاويل اسم التفضيل بالاشارة فيه نحو زيد عالم اي في نفوسكم وهو اهون عليه خلافا
للمبرد وقال ابن مالك التسهيل استعماله غالبا دون من قال المجرد لغرض معنى التفضيل ما لا باسم فاعل او صفة
مشبهة مطرد عند ابي العباس والاصح قصره على السماع انتهى لكن قال ابن عقيل في شرحه الوجه ان ذلك مطرد
على ذلك المتاخرون الثالث تنقسم الجملة الى ذات وجه ذات وجهين وذات الوجهين هي التي سميت الصدر نحو العجز
نحو زيد يقوم ابوه ونحو العجز الصدر نحو ظننت زيدا ابوه قائم وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم وظننت
زيدا يقوم ابوه هذه تتمة في الكلام على تعداد الجمل التي لها محل منه الجمل التي لها محل من الاعراب سبع على ما
هو المشهور والحق انها تسع كما سيأتي بيانه ونبدا بالتي لها محل من الاعراب لكونها اشرف من التي لا محل لها منه والذي
عكس نظرا الى الاصل هو كون الجملة لا محل لها من الاعراب انما كان كذلك لانها اذا كان لها محل من الاعراب فقدرة
بالمفرد لان المعرب انما هو المفرد والاصل في الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد وهي اي الجمل السبع التي لها محل
من الاعراب احديها الجملة الخبرية وهي الواقعة خبرا والثانية الجملة الحالية وهي الواقعة حالا والثالثة الجملة
المفعول بها والرابعة الجملة المضاف اليها الخامسة الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم والسادسة الجملة التابعة
لمفرد والسابعة الجملة التابعة لجملة لها محل من الاعراب سبع ايضا والجمل التي لا محل لها من الاعراب والجمل سبع
ايضا احديها المستأنفة ويعبر عنها بالابتدائية ومما عبر به المصادر لما سيأتي والثانية الجملة المعترضة الثالثة
الجملة التفسيرية وتسمى المفسرة والرابعة الجملة الصلة والخامسة الجملة المجاب بها القسم والسادسة الجملة المجاب
بها شرط غير جازم والسابعة الجملة التابعة لما لا محل له من الاعراب وعندي وضعت هذا الوضع من الشرح عن
نظمها فقلت مستعينا بالله الجمل المعربة المحل سبع على المشهور فاشمل مخبرة بها قد وقعت خلا او
مفعولا بها قد وقعت وما اليها قد تضيف وكذا جواب شرط جا بها اذا وما اتبعت لمفرد او جملة
لها محل فاعدد اما التي ليس لها محل فسبع ايضا واسألو الابتدائية التي جردت معترضا بها وما فسرت

وصلة الموصول والجواب القسم وما بها يجاب شرط الى للفعل غير جازم وما انت تابعة لعادم محل اعراب
فحذفها كلها منظومة في نسق واشكالها ونظمها الشيخ بدر الدين ابن امام قاسم المرادي فقال جملت لها
محل معرب سبع لان حلت محل المفرد خبرية حالية محكية وكذا المضاف اليها بغير تردد ومعلق عنها وتابعة
لما هو معرب او دو محل فاعدد وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد واسقط تسع
فما لها من موضع صلة وما رضته وجملة مبتدى وجواب قسم وما قد صدرت في اشهر والمخلف غير مبعد
وبعيد تخصيص وغير معلق لاجازم وجواب لذا ورد وكذاك تابعة لشئ ما له من موضع فاحفظ غني
مفند هذا تفصيل الجمل التي لها محل من الاعراب وبيان موضعها والجمل التي لا محل لها اشرنا ببيان كل واحد من
القسمين الجملة الاولى تمام محل من الاعراب الجملة الخبرية وهي الواقعة خبر المبتدا او احد النواسخ المقدم
ذكرها ومحلها من الاعراب الرفع في باب المبتدا نحو زيد ابوه قائم وباب ان نحو ان زيدا ابوه قائم وباب لا التي
لنفي الجنس نحو لا رجل فيها ظريف وباب كان نحو كانوا يظلمون وباب كاد نحو وما كادوا
يفعلون وباب ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد ابوه قائم ولا رجل يصدق بتينها ان الاولى قال ابن هشام
الخلاف في نحو زيد اضرب به عمرو وهل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح قيل
نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا انتهى قال الدماميني وضمنا القول لا
يعين النصب اذ يجوز ان يقدر مفعولا فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على انه نائب عن الفاعل ولا يجوز
تقديره قول فيه كذا فيكون في محل نصب انتهى قلت والخلاف في وقوع الجملة الانشائية خبرا مشهور وفي
المسئلة ثلثة اقوال احدها منع وقوع الانشائية خبرا وهو قول جماعة من الكوفيين منهم ابن الانباري نظرا
الى ان الخبر ما يحتمل التصديق والكذب قال غير واحد من المحققين وهو سم فشاء من اشتراط لفظ الخبر بما
ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا قال ابن هشام لاتفاقهم على ان هذا صالح الافراد واحتمال التصديق والكذب
انما هو من صفات الكلام وعلى جواز ان زيدا كيف عمرو وقال الرضي ليس الخبر عند النحاة ما يحتمل التصديق
والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ازيد عندك ام عمرو ان الظرف خبر مع انه لا يحتمل
التصديق والكذب قال ويدل على جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز
الرفع في نحو قولهم ان زيدا فاضربه انتهى قيل وفي هذا الاخير نظر فان اتفاقهم وغيرهم لا يلزمهم وان اتفاقهم او
غيرهم ممنوع فانهم يمنعون ان يقال ان زيدا فاضربه انتهى الثاني جواز الوقوع بتاويل قول محذوف هو الخبر
فاذا قلت زيد فاضربه فالتقدير زيد اقول للناس اضربه ومقول انه اضربه فالجملة محكية به وهو قول ابن السراج

٣٧٠ وانما التجأ الى ذلك كهر ابن ابوهم المقدم ذكره والثالث جواز الوقوع من غير تاويل وهو قول جماعة
منهم ابن مالك والرضي والفشتالي وابن هشام قال ابن مالك في التسهيل لا يمتنع كونها طلبية خلافا للاخفش
لانباء المعنى ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا لابن السراج لكن قال السيد الشريف في شرح المفتاح في التاويل
هو الاشهر وقرره فيه وفي حواشيه بان قال لا يخفى ان المبتدء انما وضع ليتنبا به خال من احواله فيجب ان
يلاحظ الخبر من هذه الحيثية ولنا ان لا ندعي ان الخبر يجب ان لا يكون قائما بها ونحملا عليه بالمواظبة بل
لو سلمنا حتى نتعقب الامور الاعتبارية وبالجملة الواقعة خبرا وبصورة الاستفهام الداخل على المبتدا بل كيف
ما اتفق الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدا فانه كان في اثبات ما نحن نصدده ويشهد
لذلك ما تجده من الفرق بين زيد ضربته وزيد ضربته فان زيدا في الاول مفعول به لانه لم يلاحظ الفعل معه
على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر ليتعين محل الضمير وفي الثاني مبتدء لانه لوحظ مع الفعل من
حيث انه حال من احواله ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيدا اضربه ليس من احواله زيدا اذ جرى على ظاهره كما في قولك
اضرب زيدا واما اذا اول بمقول فيحقق اضربه على معنى انه يستحق ان يقوم بضربه فقد صار ملحوظا من حيث
انه حال لزيد وفيه مبالغة يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك
وعلى هذا نحو قوله تقبل اسم لا مرحبا بكم اي مقول فيشانكم هذا الدعاء اي تستحقون لان يدعى عليكم به
واما مثل ابن زيد وهتى القتال فليس مما نحن نصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على التنبيه بين
المبتدء المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده اذ المعنى اين زيد حصل في الدار والسوق فلا يتصور تقدير القول
اذ لم يقع الا اثنائية خبر المبتدا وليس المعنى على ان يحصل في الدار والسوق الا ترى انه لو قدر ما بعد الفاء
كان الاستفهام داخلا في المبتدا حقيقة ولاجل هذا ما وجب تقديم الكلمة المتضمنة للاستفهام على
المبتدا بخلاف نحو زيد اين هو فانه لا يجب تقديم الاستفهام على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا
فوجب تقدير القول واما في اين زيد فانما وجب التقديم لان الاستفهام متعلق بالنسبة التي هي بين زيد وخبر
المقدر معنى كانه قيل لزيد اين هو في الدار او في السوق كما تقدم فلا وجه لتقدير القول انتهى الثالث قال العلامة
الكافيجي لا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيدا ايخاه ولا مصدرة بلكن او بل او متى بالاجماع في كل ذلك
ولا بد فيها اي في الجملة الخبرية من ضمير يربطها بما يخبر عنه لان الجملة من حيث انها جملة كلام مستقل فاذا
قصد جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة يربطها بالجزء الاخر ليكون الجميع كلاما واحدا والا لم تحصل
الفائدة لو قلت زيد قام عمرو مطابقا لما يعود اليه في الافراد والتذكير وفروعهما نحو زيد جاء ابوه هند

قام ابوها والزيدان والهندان قام ابوهما والزيدون قام ابوهم والهندات قام ابوهن او مذكورين
ضربته او محذوفا فقد ان علم وجرهن البعيضية كالتمن فنون بدرهم اى منه وفى الظرفية كقوله
تبوح علينا ويوم لنا ويوم نسر اى فيه وتسرنا او بمبسوق بما قبل لفظا ومعنى كقوله
اضع فالذى توصى به انت مفلح فلانا الا فى الفلاح منافسا اى انت مفلح به او باضافة اسم فاعل كقوله
سبل المعالى بنوا الاعلين سالكة والارث اجدر من يحظى به الولد اى سالكتها ومنع لذلك بعضهم او بضمير
بوصف نحو الدرهم انا معطيك اى معطيكه وهو قليل او بفعل تام متصرف والمبتدا كل كقراءة
ابن عامر فى سورة الحديد وكلا وعد الله الحسنى وبيت الكتاب ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله ذا بعة
تعود وقول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع قالوا الا ان كل او نصب للزم وقوعه
مفعولا وهو ممتنع لانها اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا مبتدا او تاكيدا كما قرئ بهما فى قوله تعالى ان
الامر كله لله ولا يجوز ان يكون توكيدا فى البيت لان المؤكد بها نكرة قال ابن مالك وكذا ما اشبه كلا
فى العموم والافتقار نحو ابهم ليسلنى لاعطى ورجل يدعو لى الخير اجب الاعطيه لاجبه الاول لشروط ان جزمت
الفعلين وموصول ان رفعتهما والثانى مشبه بالشرط فيحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه كما
يتم بالشرط معنى اسم الشرط لكفايتهم بالصلة الموصول قال ابو حيان لا اعلم له سلفا فى ذلك ويضعف
ان كان المبتدا غير ذلك كقراءة التلى الحكم الجاهلية يبغون بالرفع اى لا يبغونه وقوله وخالد
يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد وساداتنا اى يحمد ساداتنا واما المرفوع فقد
صرح غير واحد منهم ابن مالك وابو حيان والرضى بمنع حذفه لانه عمدة وانما حذف فى الصلة فى بعض
الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا واجاز بعضهم حذفه مبتدا كما فى قوله تعالى ان هذان
لساحران عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل فى المغنى عن ابى على الفارسى وجماعة حذفه فى نحو زيد هو
القائم قال مع قوله هو وغيره انه لا يحذف العائد بنحوها الذى هو فى الدار لانه لا دليل على المحذوف
تنبيه قال ابن هشام قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل الربط وذلك فى ثلاث مسائل احديها
ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهم انه والثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام
قام هو والثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبنى هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العايد
على الجارية وهو فى التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل فى البدل هو العامل فى
المبدل ان يصح المسئلة انتهى الا اذا اشتملت الجملة التى هى خبر على المبتدا لفظا ومعنى ومعنى فقط فلا

٢٧٢ يحتاج الى ضمير بل هذا الاشتمال كاف في ربط الجملة بما هي خبر عنه فالاول نحو الخاتمة ما الخاتمة فالخاتمة
الاولى مبتداء وما اسم استفهام مبتدء ثان والخاتمة الاخيرة خبرها والجملة خبر المبتدأ الاول والرابط
بينهما اشتمالها عليه ومعنى لفظا والاصح ان ذلك ليس ضعيفا كما قال سيبويه ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم
ولا بمقام التهويل والتفخيم وان كان اكثر ما يقع في ذلك نحو القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب
اليمين والثاني نحو زيد يخاف ابو عبد الله كنيه لخاذه الاخفش وتبعه الزمخشري وصنيع سيبويه والجمهور
واستدل الاخير بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدء جملة
يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع اجر المصلحين
خبر المبتدء والرابط بينهما اشتمالها عليه معنى فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب ورد بمنع كون الذين
مبتدء بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولن يسلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين
او الضمير المحذوف اي منهم او الخبر محذوف والجملة قبله دليل والتقدير فالمجوزون قائلة والمعنى اشتمال
على شامل له اي للمبتداء فهذه الاشتمال ايضا مغن عن الضمير نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدء وجملة نعم الرجل
خبره والرابط بينهما اشتمال الجملة على الجنس الذي يشمل زيدا وغيره وهو الرجل اذ اللام في الجنس للتعريف
على ما هو الحق ويلزم عليه جواز زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون لان الجملة مشتملة على شامل للمبتدا
ولا قائل به قيل الرابط اشتمال الجملة على المبتدا معنى بناء على قول الاخفش في صحة تلك المسئلة وعلى القول
في ان ال في نعم وبئس للعهد لا للجنس او اشتملت على اشارة اليه اي المبتدا فيقوم هذه الاشارة مقام الضمير
في الربط نحو قوله تعالى والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار ولباس التقوى ذلك خير اذا
قدرت ذلك مبتدءا لا تابعا للباس وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتداء موصولا وموصوفا والاشارة
اشارة البعيد فيمنع عنده زيد قام هذا لما بعين وزيد قام ذلك لما نع والحجة قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك كان عنه مسئولا كذا في المغني وعباة الاتراك في النقل عن ابن الحاجب اكثر ما ورد فيه ذلك اذا
كان المبتدء موصولا وموصوفا فيحتاج الى العائد بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك وذلك واولئك
يكون له موضع ليس للضمير لانه ليس في الضمير دلالة على البعد ظاهر هذا انه لا يمنع عنده في غير ذلك وان كان
قليلا بل مفهوم من ذلك كثيرا وكانت الجملة نفس المبتداء في المعنى فلا تحتاج الى الضمير لارتباطها به بلا
ضمير لانها هو نحو قل هو الله احد فان شاخصة ابصار الذين كفروا على اظهر الوجهين من ان هو ضمير الشان
وهي ضمير قصة وكما في قولك قولي الله ربي وتحقق ان هذا ليس الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ

كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نبه عليه المرادي وغيره تتمة يغني عن الضمير
في الربط اربعة امور احدها العطف بقاء البتة بالجملة فان بضمير على جملة خالية منه نحو الخبر او
بالعكس فالاول نحو زيد يطير الذباب فيغضب ففي يغضب ضمير عائد على زيد لا قال وان كان غير محسر الماء
ثارة فينبذ وقارورة بجم فيغرق كذا قالوا قال ابن هشام وهو محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي
ينكشف عنه قال الدماميني لكن ما قالوه اظهر لان الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه والثاني
كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فقد البتة بين الجملتين فقرانه الجملة
الواحدة ولهذا اكتفى فيها بضمير واحد وهو فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا نحو
ان قام يغضب عمرو والمحل لذلك المجموع فالرابط في الموضعين في الحقيقة هو الضمير فمعنى زيد يطير
الذباب فيغضب بيد لما يطير الذباب فيغضب نص عليه في المغني قال وهو بديع وسبقه الى ذلك ابن
الربيع وفي الارتشاف عن ابن الحاجب وجدت في الاسئلة التي سئل عنها ابن ولاد ما اسمحق الزجاج قال
لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن ابن عصفور ان الربط
بالفاء متفق عليه الثاني العطف بالواو عند الهشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام
وقعدت هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل
بدليل جواز هذا قائم وقاعد دون هذا زان يقوم ويقعد اذ في المغني الثالث الشرط المشتمل على ضمير هو
الرابط في الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام الرابع الى الثالثة عن الضمير هو قول
الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي
المأوى اي مأواه ومن منع قدر اي المأوى له تنبيه اختلفوا في الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربص على اقوال احدها انه النون والمقدر واذ واج الذين على حذف المبتدأ المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه هو الذين فالرابط النون العائد على المبتدأ المحذوف الثاني انه كلتهم
محذوفة هي وما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول
الاخفش وقيل المبرد واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقبل الاخفش الثالث انه الضمير
القائم مقام الظاهر المضاف للضمير والاصل يتربصن ازواجهم فجئ بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن
فامتنع ذكر الضمير الذي اضيف اليه الظاهر لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير
المذكور وقيل التقدير مما يتلى عليكم حكم الذين فالظرف خبر مقدم والمبتدأ هو المضاف المحذوف اي حكم الذين

يتوفون

٣٠٨ يتوقون منكم ثم ابتدأ بتر بعض تفسير المتلو فلا اخارج بالجملة حتى يحتاج لرابط ونقل الطيبي
حاشية الكشاف هذا القول عن سيبويه وضعف بما فيه من حذف خبر مقدم ومبتداء مؤخر و
تقديم تأخير وهو تكلف الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الحالية وهي الواقعة
حالا ومحلها من الاعراب النصب وشروطها ثلثة احدها ان تكون خبرية منسوبة الى الخبر فسبة الفرد
الى الكلية لانها خبر لكن هذا باعتبار الاصل دون الحال كما سيأتي فالنسبة على هذا على بابها ولا يجوز
ان يكون انشائية لانها وان كانت كخبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها بعد القيود تكون ثابتة باقية
مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج له بل يظهر له مع اللفظ ويزول بزواله فلا يظهر ربط للقيد واذا لا يقع
الانشاء شرطا ولا خبرا ولا صفة الا شاذا هكذا افرده الحديثي في شرح الحاجبية وقال الرضي انما وجب كونها
خبرية لان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت ووقوع مضمون الحال والانشائية اما
طلبية او ايقاعية والاستقبال الطلبية لا يستقيم حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت
حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وزوجت فغير منظور فيها الى الوقت يحصل في
مضمونها بل المقصود بها مجرد الايقاع وهو من القصديات لو وقع بل يعرف بالعقل الا من دلالة اللفظ
ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه انتهى وحكى ابن هشام الاجماع على ان الحالية لا تكون الا
خبرية قال واما قول الامين المحلي ولا تضجر مرطلب فانه الطالب ان يضجر ان لا ناهية والواو للحال فخطأ
والصواب انها عاطفة اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر منوتهم من الامر الثابت اي لكن من طلب
وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية للنصب مثله في قولك اسعى ولا اخيب
بالنصب وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل لا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية
والعطف مثله في ولعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى قال الدماميني والمتأمل يجوز ان يريد هذا
القائل ان جملة النهي خبر مبتداء محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبر المبتدء بالتأويل
غير منكر فالمعنى اطلب بها وانت منهي عن الضجر ولا بعد اذن في كون الواو للحال ولا ناهية على انه
اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتداء فلم لا يجوز وقوعها انشائية ما قوله بالخبر كما
يكون ذلك في خبر المبتدأ وكونها مفيدة للعامل ولا ينافي ذلك وقد صرح الفناري في شرح التلخيص
في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي حان من الليالي على تقدير الهوي
او كون الامر بمعنى الخبر وهذا الاخير عينها كان قلناه انتهى وقد صرح بذلك في شرح المفتاح ايضا وتبعه

في قوله الطلب

الشريف الجرجاني في شرحه على الكتاب المذكور تم دعوى الاجماع على ان الحالية لا يكون الا خبرا قد ح
فيها بما نقله صاحب البسيط وغيره عن الفراء من جواز وقوع الامر ونحوه حالا نحو وجد الناس خير
نقله واجيب بانه على تقدير وقوعه فيهم الشرط الثاني ان يكون غير مصدة بحرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن فلا يقال صرت بريد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم وذلك لمنافاة الحال والاستقبال في الظاهر
وان لم يكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال
اشار اليه الرضي واعترضه الشريف الجرجاني بان الحال الذي نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلثة
على السواء ولا يناسبه ما ذكر من معنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل
منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال كما لا يخفى انتهى
وقرره بوجوه اخر سيأتي انك تعلم مع ما فيه تنبيها ما الاولى ان يخرج بهذا الشرط الجملة الخبرية للشرطية
فلا تكون حالية كما قال المطرزي لا يقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاءني زيد ان يسئل يعط
فان اردت صحته فذلك جعلت الجملة خبرا عن الحال له فقلت وهو ان يسئل يعط ويكون الحال هي الجملة
الاسمية يعني فرق من تصدير الحال بدليل الاستقبال لان الحالية اثبات اتصاف صاحبها بمضمون
الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل فلا اشكال وقال صاحب الواني يجب
تصدير الشرطية بضمير في الحال الا عند ارادة معنى الشرط نحو ائتني ايتك ان اتيتني والا لم ائتك
اكرمك ان شتمك واطلبه ولو بالصين انتهى قال شارحه اذ المعنى في المثال الاول ايتك على كل حال
والا فكيف يصح ان يكون الشتم شرطا باكرمه متناقضين وكلمة ان في هذا الموضع لا يكون لتعليق
التعليق والاستقبال وكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي بل المراد معهما
بثبوت الحكم البتة انتهى والواو في المثالين الاخيرين قبل حالية والمعنى اكرمه ان كان الحال انه شتمك
واطلب العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فهما كالمثال الاول وصوبه ابن هشام في شرح بانت
سعاد وقيل اعتراضية وفيه نظر وفي البسيط ان الشرطية تقع حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد
وقيل تلزم الواو وقيل لا تلزم وهو قول ابن جني وفي البسيط من الخبرية الشرطية فيقع حالا
خلافا للمطرزي انتهى الشاني قال الهواري اذا نظرت الى قياس قولهم في الحال المقدرة انها بمعنى
صفة مستقبلة تفيد وقوعها انتهى فتدبر والشرط الثالث انه لا بد لها من رابط يربطها
بما جاءت حال منه لما عرفت ان الجملة الاسمية تربط بالواو والضمير جميعا او احدهما لان الربط بحسب ما يعلم

دلالتها

والفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد بالضمير وحده نحو جاء زيد يضحك

دلالتها على عدم ثبوت الذي هو من شان الحال وظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة الرابط نحو قوله انه الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او بأحدهما اى الواو وفقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة وجاء زيد والشمس طالعة وانما جعلت الواو في هذا الباب رابطة لانها تدل على الجمع والغرض احتمال الجملة الحال مع عامل صاحبها قاله في المغني ورد زعم ابن جني انه لابد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقد طلعت بجثته ثم حذف الضمير ودلت الواو عليه او العكس فقط نحو الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن الحاجب في الكافية بضعفه قال ابن مالك ردا على الزمخشري وهي من المسائل التي حرفته عن الصواب واعجزت ناصريه عن الجواب وقد تبعه في الكشاف نحوا قوله تعالى بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا في لا معقب لحكمه قال ابن مالك وانفراد الضمير عندك قليل لان الحال يشبهه بالخبر والنعت وليس شيء منها يربط بالواو انتهى وقد حكي عن الفراء مثل ما ذهب اليه الزمخشري وحكى ابو حيان ان الزمخشري رجع عن قوله ولا شك ان الربط بالواو فقط اكثر من الربط بالضمير فقط صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية نكتة قال ابن هشام في المغني قلت يوهم ما ورد في الجملة الاسمية الحالية بغير واو فيصح ان يخلفا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيمة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها انتهى وقد تخلو الجملة من الواو والضمير معا فيقتدر الضمير مخوم مرت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غلاما لطلب اللؤلؤ استصفت النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري وانما قدر الواو مع امكان تقدير الضمير حملا على الكثير في هذا الباب كما ترتب بمنع الواو في الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون فلا يقال او هم قائلون لكراهة اجتماع حرفي عطف صورة او في الجملة الاسمية المؤكدة بمضمون جملة نحو الم ذلك الكتاب لا ريب فيه فكما لا يدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى والواو تخل الواو ولكان في صورة عطف الشيء على نفسه قاله في الاوضح وشرحه وهو وارد على قضيته كلام المصنف والجملة الفعلية ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد فتربط بالضمير وحده نحو جاء زيد يسرع وقوله تعالى وانتم سكارى اي لا تقربوها لكونها تعد فعلا تعطيه كثيرا ويمنع الواو لانه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في الحركات والسكون فاجري مجراه في امتناع الواو واما ما اجامع الواو من نحو قمت واصك وجهه وقوله يجود وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا والواو داخلة على جملة اسمية اي وانا اصك وانا ارهنهم وقال الشيخ عبد القاهر

الواو

مع الواو وبحولم تؤدوني وقد تعلمون والامكان الاسمية والابتدا في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو بتقدير

الواو فيها تعطف لا للحال والاصل فيه ككتب ودخلت عدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع حكاية
لحال الماضية ومعناها ان يفرض زمانا كان من زمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر بلفظ المضارع وهما
اي مع قد فتربط بالضمير مع الواو وجوبا نحو قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة
تعلمون حال من الواو في تؤذونني والا لكن الجملة الفعلية مبدوءة بمضارع مثبت بل كانت مبدوءة بمضارع
منفي او بماض مثبت او منفي فكالاسمية في انها ترتبط بالواو والضمير معا او باحدهما وهذا يقتضي جواز الاقسام
الثلثة في ذلك كله وليس على اطلاقه فلا بد من بيانه اما المبدوءة بالمضارع المنفي فان كان النافي لا فهو كالمثبت
في لزوم الضمير والتجرد من الواو نحو وما لنا لا نؤمن بالله فارد به بالواو وقد ترد مجردة على الاصح كقوله ابن
دكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون نص على ذلك في التسهيل وجعل بعضهم ترك الواو اكثر واطرد
لعدم التاويل وان كان النافي غيرها جازت الاوجه الثلثة والمسموع من ذلك لم ولما وما والقياس يقتضي
الجواز ان واما الن فمختص باستقبال لا مدخل له هنا وقال الاندلسي المضارع المنفي تلزمه لا بدخول من الواو وكان مع
الضمير او لا قال الرضي ولعل ذلك لان تحوله ليصير ماض معنى كان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لما نفسه
للحال ظاهر احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يصح قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي انتهى وذكر في التسهيل ان المضارع المنفي بما لا يغني فيه
الواو عن الضمير في كلام غير المتمثل بجاءز يضحك ما تطلع الشمس واما المبدوءة بالماضي المثبت فان كان
تاليا الا لا نحو ما اتاهم من رسول الا كانوا به يستهزئون او مثلوا او كقوله كن للخليل نصيرا جارا وعدلا
ولا تشتم عليه جارا وبخلا او صلة لشرط نحو لا ضربنه ان اطاع وان عصى لزم الضمير والخلو عن الواو او
كانت الحال مؤكدة نحو زيد ابوك قد علمت تركت الواو ايضا وان كان غير ذلك جازت الاوجه الثلثة و
هذا التفصيل خلا عنه كثير من الكتب فاحفظه ولا بد في الماضي المثبت من ثبوت قد ولو بتقدير اي ولو كان
ثبوتا مقدرا اما المذكورة كقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير لها
المقدرة كقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو جاؤكم حصرت صدورهم هذا مذهب الفراء والمبرد
والفارسي وجماعة من محققي المتاخرين بل قيل جميع البصريين الا الاخفش وذهب الكوفيون والاخفش
الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظ الكثرة ووقوع الماضي حالا بدون قد والاصل عدم التقدير
لا سيما وانه اكثر استعماله واختاره ابو حيان ووجد بعضهم القول بانه قد انما اشترطت لتقريب الماضي من
الحال فيصلح اذ ذاك لوقوعه حالا وفيه بحث سيأتي في حديقة المفردات انتهى تنبيه كلامه في لزوم قد ليس

على اطلاقه بل فيه تفصيل وذلك ان الماضي ان كان تاليا او متلوا بواو كان ترك قد اكثر من ثبوتها نحو ما ثبتت الا اكرمني واضرب زيدا قام او قعد وقيل بل الترك واجب ان كان معه ضمير كان ثبوتها اكثر واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد قد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان عدم الضمير رفعت الواو وقد كقوله فجئت وقد فضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا وخرج عمرو وقال الرضي واجاز الاندلسي على ضعف حول قد في الماضي المنفي نحو ما قد ضربه ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ما لنفيه الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل الاعراب الجملة الواقعة مفعولا ومحلها من الاعراب النصب ان لم تنب عن الفاعل كما سيأتي وتقع مفعولا في ثلاث صور احدها ان تكون محكية بالقول ومعنى حكاية الجملة بالقول ان تحكى ومعناها القول لان الجملة اذا حكي بها القول فقد حكيت بنفسها مع مصاحبة القول قاله البدر بن مالك نحو قوله تعالى اني عبد الله فجملة اني عبد الله في محل نصب على المفعولية بحكيته بقال الكسائي بعد دخول قال وهل هو مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالفرفصاء فقد الفرفصاء اذ هو دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثاني لاخيار وابن خروف قال الدماميني عن الاكثرين انهم شرطوا ان يتعلق الجملة بالقول كتعلقه بعلم في علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى قال ابن هشام والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقوله كما يخبر عن زيد من ضرب زيدا بانه مضروب بخلاف الفرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقوله لانها نفس المقول واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا والتحقيق انه مقول وملفوظ انتهى تنبيهات الاول الاصل ان يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان يحكى على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمر ومنطلق فللسامع ان يقول قال زيد عمر ومنطلق وللسامع ان يقول قال زيد عمر ومنطلق او المنطلق عمر وان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول في قول زيد عمر وقائم بالرفع بالجر قال زيد عمر وقائم وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في العبرة فينبغي ان يلتزموه في الملحونة الثاني اذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فللسامع ان يحكيه بلفظه فيقول قال فلان انطلقت وانه انطلق وهو منطلق الثالث هل يلحق بالقول ما في هذا الباب مما يراد به كالدعاء والنداء وكل ما في معنى القول فاذا وقع بعد نادى ودعا ووصى ونحوها جملة كقوله ونادى نوح ابنه بانه

اركب معناد عوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا ووصى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بنى فهل هى
محكية بما قبلها من الافعال اجراء لها مجرى القول ام نصبت بقول مقدر ذهب الكوفيون الى الاول
والبصريون الى الثانى ويشهد لهم التصريح بالقول فى نحو وناد نوح ربه فقال رب ان ابنى من اهلى و
نحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال ربنا وهو العظيم متنى الرابع قال ابن باباشاذ فى شرح الجمل من احكام
هذه الجملة المحكية انه لا يجوز تغيير اسمائها ولا تاكيدها ولا العطف عليها لان هذا كله يخرجها
عن نفس الحكاية ويؤدى الى ايقاع التعقد التوكيد على غير معنى فيلبس ان ذلك داخل فى الحكاية تقول
لمن قال ان زيدا منطلق قال فلان زيدا منطلق ولا يجوز ان تقول قال فلان زيدا الظريف منطلق ولا زيدا
وعمرو منطلقان لان ذلك كله لم يقله المحكى عنه انتهى واما العطف على الجملة نفسها فجائز نحو كان
المعطوف مفردا او جملة فاذا كان مفردا انتصب لفظا نحو قال اما زيدا قائم ولفظا اخر واذا كان جملة
انتصب محلا كما سيأتى الخامس قال ابن هشام من الجمل ما الجملة المحكية وقد يخفى فمن ذلك بعد القول
نحو قلنا قولوا ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون عذابى ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن
انفسهم كما قال الا تراني يوم جر سويقة بكيت فادتني هنيدة مالي والاصل مالك فمنى فى المحكية
بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اى تدرسون فيه هذا اللفظ او
تدرسون قولنا هذا الكتاب الكلام وذلك انا ان كونوا لحظوا بذلك الكتاب على زعمهم والاصل ان
لهم لما تخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم الثالث قد تقع الجملة بعد القول غير محكية وهى
نوعان محكية بقول اخر محذوف كقوله تعم فاذا تامرون بعد قال الملاء من قوم فرعون ان هذا
لساحر عليم لانى قولهم تعم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون لبدليل قوله قالوا ارجه واخاه
وقول الشاعر قالت له وهو بعيشرضنك لا تكثرى لومى وعذلى عنك التقدير قالت له اتذكر
قولك لى اذا لومك فى الاسراف والانفاق لا تكثرى لومى فحذف المحكية بالمذكور واثبت المحكية
بالمحذوف وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو فى حائم انظن احدا يجهلا
فحذف المقول وهو حائم يجهل هذا ولا على جملة الانكار التى هى دونه وغير دالة عليها نحو والمتحرك
قولهم ان العدة لله جميعا والثانية ان تقع مفعولا فى باب ظن فتقع مفعولا ثانيا لباب ظن نحو
ظننت زيدا يقوم فجملة يقوم فاعله المستتر فيه فى موضع نصب على انها المفعول الثانى
لظن ووقوعها مفعولا فى هذا الباب كوقوعها خبرا فى باب كان وقد اجتمع وقوع الثانى فى باب ظن وخبر كان

٣٨٠ وان جملة في قولك ابى ذويب فان تزعمني كبرت اجهل بعدكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل ومفعولا الثاني
لباب علم نحو علمت بدا عمرا ابوه قائم فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما لم يقع
مفعولا ثانيا في باب علم لان مفعوليه الثاني مبتدأ في الاصل والمبتدأ لا يكون جملة والثالثة ان تقع معلقا عنها
العامل وقد مر معنى التعليق في باب افعال القلوب وانه لا يختص بها خلافا لابن عصفور بل هو جار في كل فعل قلبي
فهو عنى الجملة في موضع المفعولين ان تعدى العامل الى اثنين نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى في موضع مفعول
مقيد بالجار ان تعدى به نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها الزكى طعاما ايشلوون ايان يوم الدين
لا تنبقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول باللفظ الى المفعول به
من حيث المعنى طالبة على معنى ذلك الحرف في موضع المفعول الصريح الا ترى ان تعلق لواحد نحو كم مرة من ابوك الا انك
تقول عرفت زيدا ومنه على رأي ابن مالك ما ترى اي برقيه هنا الا ان الرؤية فيه عقلية كما تقدم وراى البصرية
وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية
لاثنين لان بينهما الجملة وقيل متعدية لواحد والجملة حال لما متعلقة بمسموع فتعدية لواحد اتفاقا والنحويون يسمعون
الصحيحة بينهما الاول اختلف في نحو عرفت زيدا من هو وذهب الفارسي الى ان الجملة في موضع المفعول الثاني عرف
على تضمنه معنى علمت واختاره ابو حيان وورد بان التضمين لا يقاس وهذا التركيب يفسر بذهب المبرد والاعلم
وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب على الحال وورد بان الجمل الانشائية لا تقع حالا وذهب السهيلي
وابن عصفور وابن مالك وابن الضائع وابن هشام الى ان الجملة بدل من المنصوب قال ابن عصفور ويبدل كل من
كل على حد زيدا مضى والتقدير عرفت قصة زيد او امر زيد ابو من هو ولجميع الى هذا التقدير لتكون الجملة هي
المبدل منه في المعنى وقال ابن الضائع هي بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير الثاني قال ابن هشام في المغني وقال جماعة
من المغاربة اذا قلت علمت زيدا ابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو فاعل في محلها النصب
على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر
العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطر بكلام الزمخشري في ذلك فحكم في
موضع من الكشاف بانه تعليق وقال في موضع اخر لا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما له صدر
مسدا معمولية جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفرق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيئه ما له الصدر
غيره ولو كان معلقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت زيدا منطلق قال الدماميني فان قلت
ما الذي يترجح القولين المذكورين قلت كون العامل معلقا بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة

المتن

الاستفهام نحو التي يراد بها طلب العلم لا المال انما ينعقد الى الثاني بالجار فلو كان وصولا لم يكن موصوفا
في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعدية الى اثنين بغير ذلك وهو ممتنع واذا ثبت انه معلق عن الثاني
بدليل عدم وجود الجار لم يكن ناصبا لعامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الآخر انتهى ففيه
نظر خامس الثالث فائدة الحكم على محل الجملة والتعليق بالنصب جواز ظهوره في التابع نحو قول علمت من زيد
وعلمت زيدا قائم وعمرا قاعد انتصب جزء الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخباز وفي منه قول كثير وما كنت
ادري قبل غزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب الموجعات بالكسر عطفا على محل قوله
ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت يروى بنصب موجعا بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا قال ابن
هشام رأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس اقمت مدة اقول القياس جواز العطف على الجملة بحمل المعلق عنها
بالنصب ثم رأيته منصوصا انتهى وتمن نقض عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم ان المعلق عامل في المحل
انتهى وابن النحاس المذكور هو ابو عبد الله محمد بن ابرهيم بن النحاس الحلبي النحوي المشهور بصاحب ابن مالك
واخذ منه جماعة من المشاهير منهم ابو حيان وابن سباته وغيرهما الرابع انما يعطف على الجملة المعلق عنها
العامل مفرد فيه معنى الجملة كما تقرر من نحو علمت من زيد وغير ذلك من امور ولا تقول علمت ان زيدا قائم
وعمرا الآن مطلوب بهذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان الكلام مفردا يؤدي معنى الجملة
صح ان يتعلق به والا فلا قاله في التصريح وقد تنوب الجملة الواقعة مفعولا عن الفاعل فيكون محلها من
الاعراب الرفع ويختص ذلك ببابي القول لان الجملة انما تقع نائبة اذا اريد بها لفظها كما سيأتي وهو
غير متصور الا في بابي القول نحو يقال زيد عالم فجملة زيد عالم في محل رفع على انها عن الفاعل وفي شرح
الجمل لابن بابشاذ اذا قلنا مقول زيد منطلق فموضع الجملة رفع لكونها مفسرة لقول مقدر كانه قد
قيل قول هو زيد منطلق ولم يجز زيد منطلق قيل لانه مفسر للفاعل اي نائبه وهو لا يتقدم على فعله
انتهى وكذا قال ابو البقاء في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا القائم مقام الفاعل مصدر وهو القول
اضمر لان الجملة بعد تفسيره والتقدير واذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا انتهى وزعم ابن عصفور ان ذلك
قول البصريين والصواب ما ذكره المصنف من ان النائب هي الجملة بعينها لانها كانت قبل حذف الفاعل في محل نصب
فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة فان قلت اليس الصحيح ان الفاعل ونائبه لا يقعان جملة
فكيف صح وقوع نائب الفاعل هنا جملة قلت الجملة هنا في حكم المفرد لان المراد بها لفظها دون معناها
ولهذا يقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كثر من يكتب في الحسنة وفي المثل زعموا مطية الكذب والجملة

قال

فط يصير بارادته اللفظ اسما وكل اسم مفرد فنائب الفاعل هنا في الحقيقة مفرد لا جملة وكذا المبتدأ
في المثالين المذكورين تنبيه ما ذكره المصنف من اختصاص النيابة بباب القول لما مر هو المشهور وقيل
تقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد وقيل في الجملة فط نحو علم قام زيد وهو مبني على
جواز وقوع الفاعل ونائبه جملة وفي المسئلة ثلثة اقوال احدها المنع فط وعليه الاكثر وهو المشهور كما ذكر
الثاني الجواز فط نحو يعجبني قام زيد وهو قول هشام وتغلب احتجا بقوله وما راعني الا يسير بشرطه
الثالث التفصيل وهو ان كان الفعل قلبيا وجد معلق عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد صح والا فلا وهو
قول الفراء وجماعة من الكوفيين ونسبوه الى سيبويه وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد فما راوا الا ابان ليجتنبن
ومنعوا يعجبني يقوم زيد على هذين القولين فراد بالجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا او نائبا عنه
ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في يسير ان على اضمار ان وفي بدا ضمير البداء
المفهوم منه او ضمير التجدد المفهوم من الفعل وقال الدماميني فاظر ان لقد امن الكوفيين ولا غرو هم
بنازع في ان من خصائص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان
المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى وغاية اقال التاويل هنا وقع بغير واسطة حرف
مصدري فهو كما يقول الكل في نحو قمت حين قام زيد فان الجملة وقعت مضافا اليها مع ان الاصل فيها
من خصائص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا ما اولة عندهم بمفرد اي حين قيام زيد ولا بدع فيهذا
لانه وجد مطردا في الاضافة في باب التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي
لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن فهشام مع من قال بقوله الحقوق
مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المضاف اليها
ومحلها الجر فعليه كان او اسمية قال الدماميني لا ينبغي ان تنظم هذه في سلك الجمل التي لها محل الاعراب
ضرورة ان المراد منها ما يكون جملة حقيقية ولا يكون في معنى المفرد بدليل وقعته موقعه والمضاف اليه لا يكون
جملة حقيقة وهو لا يكون الا اسما او ما هو في تاويل الاسم قال ابن الحاجب لان المضاف اليه في المعنى المحكوم
عليه لانه منسوب اليه او لان غلام زيد في معنى لزيد غلام او مالك غلام هذا كلامه فاذا قلت قمت حين
قام زيد فلم تضف في الحقيقة الا الى المفرد دون الجملة انتهى وقال الشمني لا نسلم ان المراد من الجمل التي
لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المفرد بل المراد منها ما هو اعم من ذلك وما ادعاه من القرينة ليس
بصحيح وقيل تقع الجملة المضاف اليها بعد ظروف الزمان مضافة اليها سواء كانت منبية او معربة منصوبة على

الظرفية

نحو والسلام على يوم ولدت اذكروا اذ انتم قليل وبعد حيث ولا يضاف الى الجمل من ظروف المكان سواها والاكثر اضافتها الى الفعلية

الظرفية تام لا نحو قوله تعم والسلام على ولدت فجملة ولدت في محل جر باضافة يوم اليها ونحو قوله تعم هذا يوم ينفع الصادقين واذكر الناس يوم يأتيهم العذاب ونحو قوله تعم واذكروا اذ انتم قليل فجملة انتم قليل في محل جر باضافة اذ اليها ومثلها اذ عند الجمهور ونحو قوله تعم اذ جاءتهم رسلهم وما عند من قال باسميتها نحو لما جاء زيد جاء عمرو وسيأتي الكلام على ذلك في حديقة المفردات انشاء الله والاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل اذ واذا فلا يضاف اليها غيرها الا اذا ساوياها في الابهام او قاربتاها في ما مضى او فيما يأتي وذلك لانها لا يختص بوجه كوقت وحين ومدة وزمان وما يختص بوجه دون كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا بالبنية كيوم وليلة لم يجز اضافته خلافا لابن كيسان لعدم السماع فلو كان غير مبني وقد دل على استحضاره ما تحته من العدد استحضارا اوليا كاسبوع وشهر وعام وجمعة فقد نص المغاربة على جواز الاضافة ونص غيرهم على المنع والجمع غير محدود فيجوز اضافته قال ان زمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان يميل بميلا وقال الاخر ليالي اقتاد الهوى ويقودني وتقع الجملة المضاف اليها بعد حيث من اسماء المكان مضافا اليها وجوبا نحو جلست حيث جلس زيد جالس وايضا الى الجملة من ظروف المكان سواها وقد مر وجه ذلك في باب الاضافة فليرجع اليه والاستعمال الاكثر اضافتها الى الجملة الفعلية ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه تمتمت وايضا الى الجملة سوى ما ذكر ستة اخر احدها اية بمعنى العلامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله الكنى الى سلمى باية اومات بكف خضيب تحت زند مدمع وقوله باية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا بما الزائدة عند سيبويه والمصدرية عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافية في قوله الكنى الى قومي السلام رسالة باية ما كانوا اضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابن جني انها انما تضاف الى المفرد نحو اية ملكة آتاك النابوت وان الجملة بعدها على تقدير ما المصدرية كانه رأى ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف وما اشبهها بوجه انه بعضة من الظرف واما قوله ما دام المقدرة المفهوم التقدير لان الفعل لم يرد منصوبا في وقتها ولانه لا يختص بالمستقبل فقد رد ابن مالك عليه بقوله باية ما كانوا اضعافا ولا عزلا قال الان تقدير ما المصدرية قبل ما المصدرية النافية ممنوع والذي رأى انها تضاف الى الجملة وجه ذلك بان الاية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لان الوقت حادث يضاف لما الحادث اخر كقولك اتيتك

طلوع الشمس البحر فضار طلوعها آية الاتيان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة اسماء الازمان وجوز اضافة
الى الجملة واما اشتراط الفعلية وتعرف الفعل وكونها منفيا او مثبتا او منفيا بما فمحال على السماع الثاني ذهب
اذهب بذلك الظلم والبأ في ذلك ظرفية وذو صفة اذ من محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب فالموصوف نكرة
اي اذهب في وقت صاحبه سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل انها موصولة بمعنى الذي على لغة طي واجريت
على لغة بعضهم فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في وقت الذي تسلم فيه ثم اتسع فيه
فحذف الجار وفضا الجملة ثم حذف الضمير فلا اضافة فيه الى الجملة قال المرادي في شرح التسهيل والى نحو
هذا كان يذهب ابن الطراوة قال ابن هشام ويضعفه ان استعمال ذي موصولة بطيء قلت لم يقل احد ان هذا
الاستعمال لبعضهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يمنع هنا الا الاعراب لحذف العايد المجرور وهو الى وفي
مجرور محذوف المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا
العايد لم يذكر في وقت انتهى وقد قالوا ايذ تسلم ما كان كذا مفتتحا به ويخلف فاعل اذهب تسلم بجعل
المخاطب فيقال اذهبي بذ تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذ تسلمون واذهبن بذ تسلمن والثالث و
الرابع لدن وديث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه
مع انه كقوله لزمنا الدن سالمونا وفاقكم فلا يلتفت منكم للخلاف جموح وقوله خليلي قفا ربيا قضى ابنه
من العرضات للذكرات عهودا وقد تضاف لدن الى الجملة الاسمية ايضا كقوله وتذكر نعماء لدن انت يافع
قال ابن مالك في شرح التسهيل اسما احق من ذلك لقرينتها الدن فانها تدل على مبتداء الغاية زمانا ومكانا
فاذا دلت على مبتدا الزمان فجريها مجرى الاسماء المبهمة ليس بشيء واما ريث فهو مصدر راث يريث اذا بطأ فعومل
في الاضافة الى الجملة معاملة اسما الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسما الزمان في التوقيت انتهى فالاصل
في مثل قولك انظرني ريث افعل انظرني مدة ريثي ان افعل ثم ابيت ريث عن المدة واضيفت الى الجمل كما يجوز
ذلك في المدة وذهب ابن مالك في الكافية وشرحها الى ان الفعل انما بعدها لاعلى ان يؤولها ظهورها مع لدن
في قوله ولبث ولم نقطع لدنا وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم والحامل الناس قول وقائل كقوله قول
بالرجال اليزع متامرين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى ملك ملكي عوذي
تبينها ان الاولى يشترط في الجملة المضافة اليها خبريتها فان كانت الجملة اسمية وصدرت بلا النبرئية بقي اسمها
على ما كان عليه من بناء او نصب فقولك يجيئك يوم لا حر ولا برد بالجر على اضافة يوم الى الاسم بعد لا وان
صدرت بلا وما العاملتين كليس لم يختلف حكمها كقوله وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

الخامسة الواقعة جوابا للشرط الجازم مقرونة بالفاء او باذا الفجائية ومحلها الجزم نحو من يضلل الله فلا هادي له ونذرهم
يعمهون بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون ونحو ان تقم اقم وان قمت حتى فالجزم للفعل وحده

الثاني لا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادرا قال ابن مالك كل مضاف الى جملة الى مفرد الاضافة الى
مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك
عد نادرا كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان والمعروف انه كان في الجملة ضمير
فحذف عن الاضافة وجعلت صفته كقولهم اتقوا يوما ترجعون فيه الى الله الثالث ما يجب اضافته الى
الجمل وقد مر ذكره في باب الاضافة يجب بناؤه وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على الاصل والبناء حملا على اذ
واذا فان كان ما وليه فعلا منتبا تعين البناء المناسب وان كان فعلا معربا او جملة ترجح الاعراب عند
الكوفيين ووجب عند البصريين وقد مر ذلك مستوفى الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب
الجملة الواقعة جوابا للشرط الجازم وهو واجوابها حالكونها اعني الجملة الجوابية مقرونة بالفاء او كونها
اسمية او فعلية خبرها ام انشائية او مقرونة باذا الفجائية ولا تكون الا اسمية ولاداة ان خاصة كما مر
ومحلها اي الجملة من الاعراب الجزم لانها لم تتصل بمفرد يقبل الجزم لفظا او محلا فالمقرونة بالفاء نحو قوله تعالى
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فجملة لا هادي له من لا واسمها وخبرها في محل جزم جوابا للشرط الجازم
وهو من ولهذا قرئ بجزم ويذرهم عطفا على الجملة والفاء المقدرة كالمذكورة نحو قوله من يفعل الخير
الله يشكرها والمقرونة باذا نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة هم يقنطون
في محل جزم لوقوعها جوابا للشرط الجازم وهو ان واما اذا اتصلت الجملة بمفرد يقبل الجزم لفظا نحو قولك ان
تقم اقم او محلا نحو قولك ان قمت قمت فالجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها وكذا القول
في الشرط بنيتها ان الاول قال الدماميني في شرح المغني الذي يظهر لي ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا
سواء كان اقترنت بالفاء ام لا مقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم او جوابا لشرط غير جازم لان
الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعها
مفردا اصلا ضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين فلا على انعقاد السببية او اللزوم بينهما فيكون
مضمونا ليلهما سببا وقوع مضمون الثانية او ما مضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم
الى جعل جملة الجواب فيما ذكر ذات محل هو المحافظة على توفير ما يقتضيه اداة الشرط اما لفظا او محلا
جوابه ان توفير ذلك انما يصح فيما يقبله والجملة ليست قابلة لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل
اذ ليست واقعة في موضع المفرد كما قدمناه انتهى وقال الجزم في يذرهم ونحوه بتقدير شرط محذوف دل عليه ما
قبله اي وان لم يفعلوا يذرهم قال بعضهم ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما

يكون

السادسة التابعة لمفرد ومحلها بحسب ما تخلو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ثم تخلو وهو الى الطبري فوقهم ضافات

يكون الجملة ذات محل من الاعراب اذا وقعت موقع المفرد وهذا اسهل من مخالفة كلامهم وتاول
بما ورد من ذلك تمحلا لاحاجة اليه الثاني صريح كلام المصنف المحل في جواب الشرط الجازم محكوم به
لمجموع الفاء وما بعدها وصرح ابن هشام في المغني انه قول الجميع لكن وقع له عند الكلام على هذه
الجملة ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء وتعقبه الشاب انه لا وجه له فان المجزوم لا محل له في هذا الوضع
وكيف وهذه الفاء مانعة من جزم ما بعدها قال وانما الذي ذكره الجميع فيما يتخيل على ما فيه وذلك
لان الفاء وما بعدها قالوا انها الذي لو وقع موقعها انما هو مصدر مضاف لجزم فيحكم على المجموع بانه
في محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضاف المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما
الواقع مجموع الجملة التي هو مصدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير ملاحظ فيه
بصحة للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا لهذا المعنى الامرى
اقا لو قعته جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم فانها يمكن ان تصيد
بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرم فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وهو باطل
وعلى ذلك فقس انتهى وقال الشمني اذا كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب الذي يقتضيه العامل
الثابت غير ملاحظ فيه ما يصححه لم يرد عليه هذا الذي اورده الجملة السادسة من الجمل التي لها
محل من الاعراب الجملة التابعة لمفرد ومحلها من الاعراب بحسب ما يجب متبوعها منصوبا كان او مرفوعا
او مجرورا على الجمهور فان احدهما المنعوت بها وهي في محل رفع في نحو قوله تعالى من قبل ان ياتي
يوم لا بيع فيه وجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع على انها نعت ليوم وهي في محل نصب في نحو قوله تعالى
واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في محل نصب على انها نعت ليوم وهي في محل جر في نحو
قوله تعالى ليوم لا ريب فيه في محل جر على انها نعت ليوم لتنبيه الجملة المنعوت بها على شروط نعت
المنعوت وهو ان يكون نكرة كما مر او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف اما ملفوظ كما مر او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها
شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات الثاني ان يكون خبرية فلا يجوز
مررت برجل اضربه والنوع الثاني المعطوفة بالحرف نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت
ويقضى فجملة يقضى في محل نصب عطفا على ضافات وهو حال من الطير تبعه في ذلك الزمخشري وابن

للجملة التابعة لمفرد

جنى وابن مالك وابن هشام الجملة المبدلة قال نعم واستروا النحويين الذين ظلموا ثم قال اهل هذا الا بشر
مثلكم انا نقول السحر قال الزمخشري هذا في محل نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في
قوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة اخرى
اي الى الله اشكو حاجتين تعذد التقائهما والجمهور لم يذكروا ذلك قال ابو حيان وليس كيف يلتقيان
بدلا بل استيناف للاستبعاد انتهى ولذلك لم يذكرها المصنف الجملة التابعة من الجمل التي لها محل
من الاعراب التابعة لجملة لها محل من الاعراب ومحلها اما التابعة بحسب المتبوع مرفوعة
كانت او منصوبة او مجرورة وتقع لعنى التابعة معطوفة نحو زيد قام وقعد ابوه بالعطف على الجملة
الصغرى وهي قام التي هي خبر في محل رفع واحترز بذلك من تقديرها معطوفة على الكبرى لانها لا محل
لها لعطفها على مستأنفة ومن تقديرها اولا محل لانها لا تكون تابعة وتقع بدلا بشرط كونها اولى من
الجملة الاولى بتأدية المراد المعنى نحو قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر و
الجهر مسلما فجملة لا تقيمن عندنا في محل نصب بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية
وهي اولى في بتأدية المعنى المراد من الجملة الاولى فائدة لانها على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى فان قلت هي انما تدل على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما
اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم
ولكن ضم لا تقيم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وخصوصه والتأكيد بالنون الى
على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا ولا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
بخلاف الاولى قاله التفتازاني في شرح التلخيص ثم انما يصح التمثيل بهذا البيت الجملة التي لها
محل بناء على قول علماء البيان من تمثيلهم به لان الجملة الاولى والثانية محكية تابعة لها لكن قاله
ابن هشام اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو منطلق مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب
والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب لا محل لواحدة منهما لان القول مجموعهما
كل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله
انتهى وهذا بعينه جار في البيت فان مجموع الجملتين فيه ومنها قوله ارحل لا تقيمن عندنا هو
المقول وكل واحد من الجملتين جزء له فلا يكون لها محل على مقتضى كلامه تنبيه ما ذكره المصنف
من انحصار الجمل التي لها محل من الاعراب في سبع جار على ما قرروا كما قال ابن هشام في المغني

تفصيل لخبرية ولحكم الاحل له المستأنفة وشبه المفتتح بها الكلام والمنقطعة عما قبلها نحو فلا يحزنك
قولهم ان العزة لله جميعا

٤٨٨ الحق انها تسع والذى اعلموه الجملة المستأنفة قال الدماميني لم يتعرض للتخصيص عليها احد قبل الزمخشري فيما اعلم فانه قال في قوله تعالى ليست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدأ ويعذبه الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع انتهى والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم الاية اذا اعرب سواء خبرا وانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع غالبا قائما مقام التسمع كان الجملة في نحو ويوم يسير الجبال ونحو سواء انذرتهم في تاويل المصدر وان لم يكن معها حرف سابك وزاد الدماميني عاشرة وهي التي تقع صلة لال اما مع القول بان ذلك لا يكون للضرورة مطلقا كما يقول الجمهور او مع القول بانه ذلك يجوز في السعة قليلا ان كانت فعلية مصدرة بمضارع كما يقوله الاخفش وابن مالك فان جملة الصلة في هذه الحالة تكون ذات محل من الاعراب لوقوعها موقع المفرد رده النقي الشمني بانا لا نسلم ان كل جملة واقعة موقع المفرد لها محل من الاعراب انما ذلك للواقعة موقع المفرد بطريق الاصالة والواقعة بعد ال الموصولة ليس للمفرد بطريق الاصالة لانهم قالوا ان صلة ال الفعل في صورة الاسم واذا تعمل بمعنى الماضي لو سلم فانما ذلك للواقع موقع المفرد الذي له محل والمفرد الذي هو صلة ال لا محل له والاعراب الذي فيه بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية فانها لما كانت في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها بطريق العارية كما في الا بمعنى غير وقد اعترف بذلك بعض الاندلسيين فقال احاجيتكم لتخبروا اما اسمان واول اعرابه في الثاني وذاك مبني بكل حال هذا للناظر كالعيان وفي حاشية الكشان للشفنيني والجمهور على ان اللام التي من الموصولات اسم موضوع بشرط الزوم دخول الاسم لكونه في صورة حرف التعريف واظهر اعرابه في ذلك فيها واسم في صورة الحرف صلة فعل في صورة الاسم انتهى هذا تفصيل اخر للجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة الاولى مما لا محل له من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب الجملة المستأنفة وتسمى الابتدائية ايضا والاول اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل وسمي الجملة المستأنفة نوعا ان احدها المفتتح بها الكلام اي الواقعة ابتداء لفظا ونية كقولك ابتداء زيد قائم وقام زيد وعنى بالجملة المفتتح بها السورة الواقعة لا لفظا نحو اتى امر الله فلا تستعجلوه والثاني المنقطعة عما قبلها اي التي قطع تعلقها بما قبلها لفظا ومعنى فالاول نحو قوله تعالى فلا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا فجملة ان العزة لله جميعا مستأنفة منقطعة عما قبلها لا محل لها من الاعراب وليست محكية بالقول لفساد المعنى اذ قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه وانما المحكي بالقول محذوف وتقديره انك مجنون او شاعر ونحو ذلك ومثلها قوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون وفي جعال القراء للتخاوي ان الوقف على قولهم في الاثنين

والجملة التي لا محل لها من الاعراب

واجود

وكذلك جملة العامل الملغى لتاخره اما الملغى لتوسطه فجملة معترضة الثانية المعترضة وهى المتوسطة بين شيئين
من شانهما عدم توسط اجنبى بينهما وقع غالبا بين الفعل ومعموله

٥٨٩

واجب والصواب انه ليس فى جميع القران وقف واجب بغير ان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم وكذلك
اى كالمذكور من الجملة المنقطعة جملة العامل الملغى لتاخره نحو زيد قائم اظن اما جملة العامل الملغى
لتوسط نحو زيد اظن قائم فجملة لا محل لها من الاعراب الا انها جملة معترضة لا منقطعة والثانى اكثر
التى قطع تعلقها عما قبلها معنى نحو قوله تعالى اولم يروا كيف يبدؤا الله الخلق ثم يعيده منقطعة عما قبلها
لان الرابط المعنوى مفقود اذ اعادة الخلق لم تقع بعد فيقدر وابرؤيتها مع ان الرابط اللفظى موجود
وهو حرف العطف نبه بها ان الاول يخص البيانيون الاستيناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى
هل اتيك حديث ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام فان الجملة القول الثانية جواب
لسؤال مقدر تقديره فما ذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها وفى قوله سلام قوم منكرون
ومنه قوله زعم العواذل انتى فى غمرة صدقوا ولكن غمرتى لا تنجلى فان قوله صدقوا جواب لسؤال تقديره
اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيمن بنى يسبح للمفعول الثانى قال ابن هشام
قد يحتمل اللفظ الاستيناف وغيره ونوعان هو احدهما اذا حمل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه
كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثانى انه لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا
نحو الجملة المنفية فى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودوا ما
عنتم قد بدت البغضاء من افواههم وما تخفى صدورهم اكبر قال الزمخشرى الاحسن والابلغ ان تكون
مستانفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت
صفتين اى بطانة غيرها نعتكم فسادا وبادية بغضائهم ومنع الواو لحكم هذا الوجه لعدم حرف العطف
المبلتين وزعم انه لا يتوقع لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذى يظهر ان التصفية تتعدد بغير عاطف
وان كانت جملة كما فى الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان انتهى ملخصا الجملة الثانية
من الجمل التى لا محل لها من الاعراب الجملة المعترضة وتسمى الاعتراضية وهى الجملة المتوسطة بين شيئين
متلازمين من شانهما عدم توسط اجنبى بينهما لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وفى البسيط
شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصود بحيث يكون كالتاكيد او التنبيه على حال من احوالها وان
لا تكون معمولة لشئ من اجزاء الجملة المقصود وان لا يكون الفصل بها الا بين اجزاء المتصلة بذاتها
بخلاف المضاف والمضاف اليه لان الثانى كالتنوين منه على ان قد سمع بينهما نحو لا اخا فاعلم لزيد انتهى
وتقع غالبا بين جزئى اسناد اما بين الفعل ومعموله سواء كان فاعله كقوله وقد ادركنى والحوادث جمة

جملة من حرف جر ومجرور الى قوله الثانية المقدر سلام عليكم انتم قوم منكرون

استئ

اسمه قوم لاضعفاء ولا غرا او مفعوله كقوله وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا التمائم
وبين المبتدأ وخبره كقوله وفيهن والايام يعثرن بالفتى نوادب لا يملللنه ونوائح ومنه الاعتراض
بجملة الفعل الملغى نحو زيد اظنه قائم وبجملة الاختصاص نحو قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث
قوله هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق او بينما اصله المبتدأ والخبر كقوله ان
سليمى والله يكلؤها ضنت بشئ ما كان يرزؤها وقوله ياليت شعري والمنى لا ينفع هل اغدون
يوما واحرى بجمع اذا قيل بان الجملة الاستفهام خبر على تاويل شعري بمشعور ليكون الجملة نفس المبتدأ
فلا تحتاج الى رابط واما اذا قيل ان الخبر محذوف اى موجود او ان ليت لا خبر لها هنا اذ المعنى ليتني
اشعر فالاعتراض بين الشعور ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وبين جزء صلة اما بين الموصول و
صلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل وقوله ماذا ولا عبت في
المقادر اما يخطبك بالنجح ام حزر وتضليل وافهم كلام ابن هشام المذكور في شرح التسهيل ان الفصل
ليست من الاعتراضية وليس كذلك بل هي نوع منها وفي الارتشاف عن نص الفارسية في الايضاح انه لا يجوز
الفصل بالاعتراضية بين الصلة والموصول واخطأ بين المبتدأ والخبر والفصل بالاعتراض بينهما والتتميم
بالوقوف عليه من كلامهم او بين اجزاء الصلة نحو الذي جوده والكرم وبين مبتدأ وبين القسم وجوابه
كقوله لعمر فالحق والحق اقول لاملئن جهنم الاصل اقسم بالحق لاملئن والحق اقول اعتراض وبين الموصوف
وصفته كقوله لعمر فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم فيهما الاعتراض
بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه انه
لقرآن كريم بجملة وانه لقسم لو تعلمون عظيم تتمة ويقع ايضا بين الشرط وجوابه كقوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وبين الجر ومجروره اسما كان نحو هذا غلام والله زيد
حرفا نحو اشتريته بوالله لقد ذم وبين الحرف ومدخوله ليت وهل ينفع شيئا ليت
شبابا بوعت فاشتريت وقوله كان وقد الى حولي جديد اقامن حمامات عشول وقوله وما ادري
سوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقوله اخالد قد والله اوطأت عشوة وقوله فلا والله ما
زالت عزيزة فوقعت في الاول بين الحرف وتوكيده وفي الثاني بين الحرف الناسخ ومعموله وفي الثالث
بين حرف التنفيس والفعل وفي الرابع بين قد والفعل وفي الخامس بين الحرف ومنفيه وكل ذلك يشمله
قولنا بين الحرف ومدخوله تنبيهات الاول يجوز الاعتراض باكثر من جملة خلافا للفارسي كقوله تعالى

قالت رب انى وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فالجملة
الاسمية وهي والله بما اعلم وضعت باسكان التاء والفعلية وهي وليس الذكر كالانثى معترضتان
بين الجملتين المصدقتين واعلم ان الثاني كثيرا ما تشبه المعترضة بالحالية وميزها منها امور احدها
انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا الثاني
انه يجوز كونها طلبية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان الثالث
انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كلن في قول نفعلوا وحرف التنفيس في وسوف اخال ادبي
الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المثبتي ياخادي
عذرها واحسني وجدمينا فسل افقدها فقا فليلا بها على فلا اقل من تطره اودها قوله
افقدها على ضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب الثالث للبنائيين في الاعراضات صطلاحها
مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في نخل له مسلوب يجوز ان يكون
حالا من فاعل يعبد ومن مفعوله لاشتمالها على ضميرهما وان يكون معطوفة على يعبد وان تكون
اعتراضية موكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون للتوحيد ويرد عليه مثل ذلك فلا يعرف العلم
كما بين توهما منه انه لا اعتراض الا ما بينه النحوي وهو لا اعتراض بين شيئين متطالبين قال في
المغني الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المفسرة وتسمى التفسيرية وهي
كما قال ابن هشام في المغني الفضلة الكاشفة لحقيقة ما قبلها قال احترزت بالفضلة من الجملة
المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد بوقوعها موضع الاجماع لانها خبر في
المعنى وفي الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سياتي وهو
هذا التقييد اهملوه ولا بد منه انتهى قال الدماميني وهذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة
الحالية في قولك اسرت الى زيد النحوي وهي ما جواء الاحسان الا الاحسان اذ هي فضلة كاشفة
لحقيقة ما قبلها من النحوي فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل ثم الجملة المفسرة في باب
الاشتغال لا تخرج بقيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد عمرا يضربه لانها هنا مفسرة للحال وهي
فضلة واجاب الشمني بان المراد بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب وهذه منظر فيكون قوله
ح الكاشفة لحقيقة ما قبلها فصل اخرج به ما عدا هذه الجملة من الجمل التي لا موضع لها قلت
قلت جملة الموصول كاشفة وموضحة للموصول قلت نعم لكنها لا توضح حقيقة بل تشير اليه بجهة

من احواله وبهذا ظهر ان ترك المصنف لفظ الحقيقة من الحد ليس بمجيد بل كان الاولى ذكره كما
فعل ابن هشام وغيره نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن
فيكون قال في الكشاف قوله خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم اى خلق ادم من تراب لم
يكن ثم اب ولا ام فكذلك خلق عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو لغير اب ووجد ادم لغير اب وام
قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع خصائص دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة شاركته
في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وبما في ذلك نظيران ولان
الوجود من غير اب ام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون
اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم
فقال لهم تصدقون عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيى الموتى قال
فحزقيل اولى لان عيسى احيا اربعة نفر وحزقيل احيى ثمانية الاف فقالوا لو كان يبرئ الاكمه والابرص
قال فجرجيس اولى لانه نشر واحرق ثم قام سالما انتهى كلام الكشاف وما وقع لابن هشام في المغني
من ان خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد جسد من
طين ثم كون بل باعتبار المعنى اى ان شان عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو
التولد بين الابوين ليس كما ينبغي بل خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم قطعا باعتبار ما يعطيه
ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري فلم يوف بالمقصود
كما نرى قال الزمخشري انما جعل الجملة مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج الى ان يقال
وجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه لفظها من تقدير ادم جسدا من طين ثم
تكوينه فان هذا ليس مشتركا بينه وبين عيسى وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن
مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا قد اشترك بينهما والاصح انه لا محل لها اى للجملة المفسرة
من الاعراب وهو مذهب الجمهور سواء كان ما يفسره له محل ام لا وقيل والقائل ابو علي الشلوبين
بفتح الشين المعجمة وسكون اللام وضم الموحدة وسكون المثناة التحتانية وبعدها نون
هكذا ضبط ابن خلكان الا انه جعل بدل الشين سينا فقال ابو علي عمر بن محمد بن عمر المعروف بالشلوبين
الاشبيلي انتهى وهو خلاف المشهور في الالسن ثم قال وهذه النسبة الى شلوبين وهي بلغة اهل
الاندلس الابيض الاشقر قال ان الجملة المفسرة يجب ما تفسره فان كان له محل من الاعراب فكذلك

والا فلا فالجملة في نحو زيد اضربته لا محل لها اذ المحذوف المفسرة مشافهة فكون المفسرة لها كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ويجوز زيد الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف في الاية خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما في محل رفع وكذلك مفسرتها ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز ياكله وقول الشاعر من يخن نوفل في منذ يبت وهو امن فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل بها تفسير انتهى وفي الهمع وهذا الذي قاله الشلوبين وهو المختار عندي وعليه تكون الجملة عطف بيان او بدلا بتنبيه المفسرة ثلثة اقسام مجردة من حرف التفسير كالاية ومقرونة باي كقوله وترميني بالطرف اي انت مذنب ومقرونة بان نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل اي لتقدم ما يشبه القول قبل ان فان فقدتها كانت ان مصدرية لا مفسرة الجملة الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة صلة الموصول اسميا كان او حرفيا فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة الموصول والموصول وحده له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في الدار وله اكرم ايهم عندك وامر بايهم هو افضل وفي التنزيل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وذهب ابو البقاء الى ان المحل للموصول وصلته معا كما ان المحل للموصول الحرفي مع صلته معا كما ان فرقا الاول بان الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل والثاني نحو عجبت مما قمت اي من قيامك وفي هذا القسم يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وكذا قيدت وحدها لا محل لها من الاعراب لانها صلة وتشترط كونها اي جملة صلة الموصول خبرية لان الموصول وضع صلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الذي قام ابوه ومن شرط الجملة الممنوعة منها ان تكون خبرية هذا مذهب الجمهور وجوز الكسائي الوصل بجملة الامر والنهي نحو الذي اضربه او لا تضربه وجوزه الماوني بجملة الدعاء اذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي يرحمه الله زيد قال ابو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل اولى لما فيها من صيغة الخبر وجوزه هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته او لعله منطلق زيد والذي عسى ان يخرج زيد قال وانى لارام نظره قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتاوله غيرهم على

اضمار القول اى اقول لعلى او الصلة اذ وهما وجر لعلى مضمر والجملة اعتراض ولقائل التعجب
فان قلنا انها انشائية لم يوصل بها او خبرية فقولان الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءنى الذى
ما احسنه والمنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه
بجملة القسم نحو جاءنى الذى اقسم بالله لقد قام ابوه وبجملة الشرط مع جوابه كما يجوز بهما نحو
جاءنى الذى ان قام عمرو قام ابوه ومنع قوم المسئلتين لخلو احد الجملتين فيهما من ضمير عليد على الموصول
واجيب بانهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل ان كل واحدة منهما لا يفيد الا بافترانها بالاخرى
فاكتفى بضمير واحد كما يكتفى فى الجملة الواحدة والصحيح ايضا جوازه بجملة الصدر كما كان وقيل
لا لانها غيرت الخبر عن مقتضاه وشرطه حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذى ان قام
قام ابوه منطلق وقيل لاجتماع الشرط فى والشئ لا يكون تمام نفسه ورد بان الثانى غير
الاول لا نفسه قاله فى الهمع تنبيه اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة مجاز من قبيل تسمية الشئ
باعتبار ما كان عليه لخلوها الان عن الافادة وكذا الكلام فى الجمل الخبرية الواقعة خبرا
للمبتداء او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك
لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات
انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا
كل جملة غير انشائية خبرا قاله السيد فى شرح المفتاح معلومة للمخاطب لانك انما تاتى بالصلة
لتعرف الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول او اضافة مضمون الصلة الا فى مقام
التهويل والتعظيم فيحسن ابهامها فالمعلومة كالذى قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
ولم يعتبر ابن مالك هذا الشرط قال فى شرح التسهيل المشهور عند النحويين تقييد الجملة
الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لانا الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته
معهودة كقوله نحمد الله الذى انعم علينا وانعمت عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته
كقوله كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصوف فيهم صلته كقوله قبل الذى
لا يبت يغلب ضاجعه مشتملة غالبا على ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتذكير وفروعهما كجاءنى الذى قام
ابوه والتى قام ابوها واللذان واللتان قاما ابواهما والذين قاموا ابوهم واللاتى قمن ابوهن وبقى هذا القيد
عليه اكثر ولا اشكال فى مطابقته للموصول لفظا ومعنى لمطابق لفظ الموصول ومعناه كالامثلة المذكورة فان

خالف لفظه معناه بان كان مفردا اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك كمن وما جاز في العايد وجهان مراعاة اللفظ
وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى وهو دونه نحو ومنهم من يستمعون اليك فالم يحصل
من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالك ولا يؤمن سالك او صبح نحو من يبحر امك فيجب حينئذ مراعاة المعنى
او يعضد المعنى نايو فيختار مراعاته نحو قوله وان من النسوان من سرني روضة يهيج الرياض فيها وتضوح و
يجوز الغيبة والحضور في ضمير المخبر به او هو موصوف غير حاضر مقدم لم يقصد تشبهه بالمخبر به والحاضر يشمل
المتكلم والمخاطب انا الذي فعلت وانا الذي فعل وانت الذي فعلت وانت الذي قال علي عمرا انا الذي سقتني
اتى حيدرة وقال الاخر انا الرجل الضرب الذي تعرفونه وقال وانت التي حبتك كل قصيرة الى ولم تقصر
بذاك القصائر وقال وانت الذي اثاره في عدوه ومن امثلة المخبر به موصوفا انت ادم الذي اخرجنا من الجنة
وانت موسى الذي اصطفاك الله ونقول انت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به
شيء واحد لكن اعتبار الخبر اكثر وانت هل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويتعين في ما عدا ذلك
الغيبة او لا قال ابو حيان الصواب الاول وزاد بعض اصحابنا ذو وذات الطايية والالف واللام وخالفه
بعضهم في جميع الموصولات قال وهو ومنهم منه فان تاخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور
نحو الذي قام انا والذي قام انت لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع وجاز الكسائي ذلك مع
التاخير ايضا ان قصد تشبهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وانت
في الشجاعة الذي قتل مرحبا يعني امير المومنين عليا ومذهب الاكثرين على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت
الغيبة واوجب قوم الغيبة مطلقا واوجبها قوم في السعة دون الضرورة وبها قولان واهيان يرد بها السماع
وعلى الجواز بشرطه ان وصل ضمير الجاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الاخر المعنى قال لحن الذين يابعوا محمدا
على الجهاد ما بقينا ابدا وقال انت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والارجى المهذب ومنع الكوفيون
فان الجملتين اذا لم تفصل بينهما نحو انا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وجرج واطلق البصريون والسماع
مع الكوفيين اذا لم يرد الامع الفصل بينهما تنبيهات الاول اذا اراد بعضهم على ما ذكر من الشروط في جملة الصلة
ان لا تشتمل على كلام قبلها كجملة حتى التي للغاية فلا يجوز جاءني الذي حتى ابوه قائم وجملة لكن الاسند اليه
فلا يتوجه الذي لكنه قائم فانها لا تقع صفة ولا خبرا ولا حالا الثاني قد تخلف الضمير المذكور اسم ظاهر
مفهوم مقامه كقوله سعد الذي اسمك جب سعادا واعراضها عنك استمرارا حكى ابو سعيد الذي
رويت عن الخدري اي عنه قال الاخر فيا ربة ليلى انت في كل موطن وانت التي في رحمة الله اطمع اي في رحمته

امر هنالك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا الثالث اجاز ابن الصائغ خلو جملة الصلة من الضمير اذا
عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو الذي يطير فينغضب زيد الذباب لحصول الارتباط بالفاء و
صيرورتها جملة واحدة الرابع الضمير العائد المذكور ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف
المعمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه يأتي او نحوه وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا او متصلا
فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت الا اياه وان كان متصلا فله احوال احدها
ان يكون منصوبا فان نصب بفعل او وصف جاز حذفه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وقوله الله
مولي فضل فاحمده به فالذي غير منفع ولا ضار اي موليكه او بغيره لم يجز نحو جاء الذي انه فاضل او كانه
قسم الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور احديها ان يجر باضافة صفة او ناصبة له تقدير نحو فاقض ما انت
قاض اي قاضيه فان جر باضافة غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن او باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي
انا ضاربه امس لم يجز حذفه خلافا للكسائي ثانيتها ان يجر مجرور جر ويجر الموصول او الموصوف بالموصول
بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى ومتعلقا فان لم يمتنع منه مانع نحو مررت بالذي وبالرجل الذي مررت اي به
وقوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه فان جر احدهما بغير حرف نحو جاء غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول
نحو جاء الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد في اللفظ كحلفت بالذي حللت به او ماثله
لفظا لا معنى كمررت بالذي مر زيد به على زيد او لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت بالذي فرح بك ثم يجوز
الحذف في الصور كلها وما سمع منه فيها فشاذ وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع وذلك
اذا كان عائد المجرور بحصور انحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو
مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت بدخاره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت
فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه والصحيح جواز هذا لان الحذف يدل على انفاق الحرفين
ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه انفاق الحرفين كما عرفت الحالة الثالثة ان يكون مرفوعا
فان كان فاعلا او نائبا عنه او خبر المبتدا والناسخ لم يجز الحذف نحو جاء الذي قام او ضرب او جاء
الذي الفاضل هو او ان الفاضل هو وان كان مبتدا جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي
نحو جاء الذي ما هو قائم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جاء الذي ما في الدار الا هو او الذي انما
في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو جاء الذي زيد وهو منطلق الرابع ان لا يكون
معطوفا عليه نحو جاء الذي هو زيد فاضل ان ولم يعتبر الفراء هذا الشرط فاجاز حذفه مررت بمن لم يسمع

بانه يودي الى وقوع حرف العطف صدر الخامسة ان لا يكون خبر جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى
الذين هم يراؤون وقولك جاءني الذي هو في الدار لانه لو حذف لم يبق احد من الكلام شيء الا ان ما
بعده من الجملة والظرف صالح لان تكون صلة الثالث ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون وليس بشرط
الكوفيون فاجازوا الحذف من قولك جاءني الذي هو فاضل اومرورية مقاما على الذي احسن بالرفع
اي هو احسن وقوله من يعرب الجملة لا ينطق بها سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم اي بما هو سفه بجعل
البصريون ذلك شاذا ومحل الخلاف في غير اي اما في فلا يشترطون فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى
الصلة والى الاضافة فكانت اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال اجتمعت فيه الشروط والطول
قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله اي هو اله الطيفة قال ابو محمد الجريري في درة الغواص من
اوهام الخواص انهم يقولون الحمد لله الذي كان كذا وكذا فيحذفون الضمير العائد الى اسم الله تعالى الذي تتم
الكلام وتنعقد الجملة وتنتظم الفايدة والصواب ان يقال الحمد لله اذا كان كذا وكذا بالطفه وبعونه او من
فضله او ما اشبه ذلك مما يتم به الكلام المنثور ويربط الصلة بالموصول وفي نوادر النحويين ان رجلا
فرغ الباب على نحوي فقال له من انت فقال الذي اشتريتم الاجر فقال له امنه قال لا قال له قال لا قال
اذهب فما لك في صلة الذي شيء انتهى الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها
القسم سواء ذكر فعل القسم وحرفه ام الحرف فقط ام لم يذكر فالاول نحو قولك اقسم بالله لافعلن
والثاني نحو قوله تعالى يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين والثالث نحو قوله تعالى لكم ايمان علينا
بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون فكل من جملة لافعلن وانك لمن المرسلين وان لكم لما تحكمون
لا محل لها من الاعراب لانها جملة يجاب بها القسم تبينها ان الاول انما يجعل الجواب وغيره قول الفرزدق
تعشو فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي انما جواب لعاهدتني كما قال
ادرك حرزا عاهدته ليوافقن فكان كسر اعزيته بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل والمفعول وكلها
فحلها النصب والاول ارجح لان المعنى على المعاهدة والحلف على ذلك لا على الحلف وهذه المقالة على شيء
اخر الثاني في منع تغلب من وقوع الجملة القسمية خبرا مفتقرا في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بني على
المبتدء فقيل زيد ليفعلن صار له محل قال ابن هشام وليس بشيء لانه انما وقع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة
هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا سبيل احدهما عن الاخرى وجملتا القسم
والجواب يمكن ان يكون لها محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده كون انما جملة القسم لا ضمن

الغواص

او يقال الحمد لله الذي كان كذا

الخامسة المجاب بها القسم

ومتى اجتمع شرط وقسم اكتفى بجواب المقدم منهما الا اذا تقدم ما يفتقر الى الخبر فيكتفى بجواب الشرط وقد

منهما فلا يكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست
تنشئ من الجملة الاولى ولهذا امتنع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة
الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب وعندك ان كلا من الجملتين ملغى اما الاولى فلان
الجملتين مرتبطتان ارتباطا صناعيا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل واما الثاني فلان الخبر الذي
شرطه احتمال الصدق والكذب من الخبر القسم الانشاء لا خبر المبتدء قال وزعم ابن مالك ان التمثيل
ورد بما سنعته تغلب هو قوله تعم والذين امنوا وعملوا الصالحات اندخلنهم في الصالحين والذين امنوا
وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو
ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان
خبر المبتدا المشبه جواب الشرط محذوفا للاستغناء عنه بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء
بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعم وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين
التقدير والله ليمسن الذين وان لم ينتهوا والليمسن انتهى ومتى اجتمع في الكلام شرط وقسم ملفوظا او
مقدرا اكتفى بجواب المقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمقدم فالشرط المقدم نحو
ان جاءني زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه و
القسم المقدم الملفوظ نحو والله ان جاءني زيد لاكرمنه والمقدر نحو قوله تعم لئن لم ينفعل ما امره ليسجنن
فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الاية وجواب الشرط فيهما محذوف وجوبا
لدلالة القسم في جوابه عليه جوز الفراء وقبل الكوفيون وتبعهم ابن مالك جعل الجواب للشرط وهو راجح
محتجين بقوله لئن كنت ملحدنه اليوم صائما اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا ومنع البصريون
وحملوا البيت على الضرورة او زيادة اللام وجعل ابن مالك جواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء
لدلالة على الاستيناف كقوله فاقسم حتى ادع على العصا فوالله لئن ليلقين بالمسالم ورده ابو
حيان بان القسم مع جوابه جواب الشرط ولهذا اقترن بالفا لانه محذوف دل عليه جواب القسم الا
اذا تقدمهما اي القسم والشرط ما يفتقر الى الخبر كالمبتدء والاسم في باب كان وان والمفعول الاول في
باب ظن والثاني في باب علم فيكتفى بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا سواء تقدم او تاخر بفضيلا
له بلزوم الاستغنا بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التاكيد نحو
زيد والله ان يقم اقم ونحو ان يقم والله اقم فالجملة الشرطية هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف

السادسة المجاب بها شرط غير جازم نحو اذا جئتني اكرمتك وحكمها المجاب بها شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا اذا نحو تقم اقم وان قمت قمت السابعة التابعة لما لا محل له نحو جاءني زيد فاكرمته

وقضيته كلامه لزوم الاكتفاء بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو ما صرح به ابن مالك في التسهيل الكافية وذهب ابن عصفور وغيره الى ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وعليه جرى ابن مالك في الخلاصة حيث قال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا والحذف اذا تقدم القسم وحده وما يفتقر الى الخبر والصلة فجاز البناء على اي هما شئت وان بنيت على المفتقر الى الخبر او الصلة فجواب القسم محذوف لدلالة الخبر والصلة عليه والا فهو جواب الخبر والصلة نحو زيد والله يقوم وجائني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجائني الذي والله ليقومن بتنبيهات الاول مقتضى اطلاق المصنف ان الجواب المتقدم من الشرط والقسم مطلقا وهو مذهب الجمهور كما نقله ابو حيان وفرق ابن مالك في التسهيل بين الشرط الامتناعي وغيره فاوجب جعل الجواب للامتناعي وان تاخر كما في صورة تقدم ما يفتقر الى الخبر نحو والله لو قام زيد لقمت والله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو ولولا عليه قال فاقسم ان لو التقيا وانتم لكان لنا يوم من الشر مظلم وقال امرؤ من العرب فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وقال ابن هشام في حاشيته والحق ان لو ولولا وجوابهما جواب القسم لم يعترض شرط على اقسم صلا الثاني الذي قرره ابن الحاجب لزوم الاكتفاء عن جوابه بجواب المتقدم اذا كان هو القسم فان كان المتقدم هو الشرط جاز الاكتفاء عن جوابه بجواب القسم وبالعكس قال بعض الائمة ولا اعلم له في ذلك موافقا بل القواعد في سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب للشرط وجواب القسم محذوفا الثالث حيث اغنى جواب القسم عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا لوقوعه كالمضارع المنفي بلم لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك كما مر فلا يجوز ان يقال والله ان لا يقم لاقومن ولا والله ان قام زيد لقمت الا اذا وقع الماضي موقع المستقبل كقوله تعالى ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا الظلوا اي ليظلن الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة المجاب بها شرط غير جازم وهو اذا ولو ولولا ولما وكيف نحو اذا جئتني اكرمتك ولو جاءني زيد لاكرمتك ولولا زيد لاكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك وكيف تصنع اصنع وفي حكمها اي الجملة المجاب بها شرط غير جازم المجاب بها شرط جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت فالاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم الجملة الثابتة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب الجملة التابعة لما لا محل لها من الاعراب نحو جائني زيد فاكرمته فجملة اكرمته لا محل لها لانها معطوفة على جملة جائني زيد فجملة اكرمته لا محل لها لانها

معطوفة

وجائني زيد اكرمته اذا لم يقدر الواو والحال بتقدير قد بتصرف في ذكر احكام الجار والمجرور والظرف اذا وقع
احدها بعد المعرفة المحضة حال

معطوفة على جملة جائني زيد وهي لا محل لها لانها مستانفة ومثلها نحو جائني زيد اكرمته اذا لم يقدر الواو
الداخلة على اكرمته للحال بتقدير قد فان قدرت الحال بتقدير قد فان الجملة في محل نصب على الحال من
زيد تنبيه قال الدماميني في شرح المغني اطلاقا لبقية على الجملة التي لا محل لها من الاعراب مشكل فان التابع
هو الثاني بالاعراب بنا نقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من الاعراب فان قلت لعله اراد من البقية
اللغوية قلت هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح اهل الفن لا يجدي شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى
اتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان الجملة الثانية لا محل لها لكونها بدلا من الصلة
وكذا في قولهم جلس زيد وذهب عمرو ان الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستانفة انتهى والاولى ان يقال في
الجواب ان اطلاق التابعية هنا مجاز لعلاقة المشابهة قال الشمني وينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي
لا محل لها لافادة ثبوت مضمون الجملتين لا نحو قولنا ضرب زيد اكرم زيد بدون عطف يحتمل الاضراب والجمع
عن الاول بخلافه اذا عطفت فقرعلى ذلك عبد القاهر تقرر يقولا المعربون على سبيل التقريب الجمل
بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسئلة مستوفاة ان يقال ان الجملة الخبرية التي لم يطلبها العامل
لزوما ويصح الاستغناء عنها ان وقعت بعد النكرة المحضة فهي صفة نحو قوله نعم حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه
فجملة نقرؤه صفة كتاب لا غير او بعد المعرفة المحضة فهي حال عنها نحو قوله ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر
حال من الضمير المستتر في تمنن المقدر بانت لا غير او بعد غير المحضة منها فهي محتملة لانها فتانها بعد النكرة قوله
نعم هذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر جملة انزلناه صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها لانها
قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة قال ابن هشام ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في
مبارك الا انه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال
كما وقعت الاشارة الى البعل في حال التبخوخته وهذا يعلى شيخا واما الثاني فلان مضمونه يقتضي ان البركة حالة
الانزال انتهى وقولها بعد المعرفة قوله نعم كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة
فيصح تقدير يحمل حالا ووصفا وخرج بتقدير الخبرية نحو هذا عبد بعتكه ترديد الجملة الانشاء وهذا عبدي
بعتكه كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا وبقيد عدم طلب العامل لها لزوما
جملة الخبر والمحكية بالقول ويصح الاستغناء عنها جملة الصلة فلا يجري عليها الحكم المذكور وهذه نبصرة في
ذكر احكام ما يشبه الجملة وهو الجار والمجرور والظرف وحكمها في التعلق وحكمها بعد المعارف والنكرات
حكم الجمل وذلك انه اذا وقع احدها بعد المعرفة المحضة وهي الخالصة من شائبة التنكير فهو حال نحو ان الهلال

٥٠٠

الجار والمجرور والظرف

في الافق

او النكرة المحضة بصفة او غير المحضة فيحمل لها ولا بد من تعلقها بالفعل او بما فيه معنى الفعل راجحة

٥١١

الى الافق او بهر السحاب حال لانه وقع بعد معرفة محضة او وقع بعد النكرة المحضة اى الخالصة مما يقربها من المعرفة
فهو صفة نحو رايت طائرا على غصن او فوق غصن فعلى غصن او فوق غصن صفة لو وقعا بعد النكرة المحضة او وقع
غير المحضة من المعرفة والنكرة فيحمل لها اى للحال والصفة فالواقع بين غير المحضة من المعرفة نحو يعجبني الثمر
لا الاغصان او فوق الاغصان لان المعرف الجنسي كالنكرة فيجوز في كل من الجار والمجرور والظرف ان
يكون حالا وان يكون صفة والواقع بعد غير المحضة من النكرة نحو هذا تمر يانع على الغصان او فوق اغصان
لان النكرة الموصوفة كالمعرفة فيجوز في كل الجار والمجرور والظرف ان يكون حالا وان يكون صفة اخرى ولا بد
من تعلقها الى الجار والمجرور والظرف بالفعل ماضيا كان ومضارعا او امرا او بما يشبهها وبما او ايما
يشبهها او بما فيه رائحة فمثال المتعلق بالفعل ويشبهه قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ضللين الاول
متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم الثاني متعلق بيشبهه وهو المغضوب ومثال المتعلق بما او ايما يشبه الفعل
قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اى وهو الذي هو اله في السماء ففي السماء متعلق باله وهو اسم غير صفة
بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود ومثال
التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق
بعض واذ بالاسم لتضمن العلمين لانا وابن ما اسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك المشهور او الشجاع او
الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود وانما لم يكن بد من تعلق الجار
والمجرور والظرف بما ذكر لان حروف الجر موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم فالذي وصل معناه هو
الذي يتعلق به الحرف كقولك سرت من البصرة فمن اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء و
هو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف او بما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا
الحرف معناه والظرف لما كان مفاد الجر في الجار كان حكمها واحدا في ذلك فان قلت تقع في عباءة بعضهم
الجار يتعلق بكذا وفي عباءة اخوين الجار والمجرور في عباءة اخوين المجرور فما هو المجرور من هذه العباءة
قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في حرف الجار واطلاقهم قال العامل في الجار
كذا تسامح وقولهم من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا مسلوح فيه ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور ويجعل
التعلق لهما معا والحق ما قدمناه اولا فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول بحسب المحل
اذ هو في محل نصب على مفعول الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما يقال ابدا مررت بزيد جاوزت
زيدا هذا اذا لم يصر الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلها اجمعا باعراب

هو

هو اعراب العامل فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جرور وفي زيد من الكرام رفع وفي
جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره الامام المحدث في شرح الحاجبية تنبيهات الاول اذا لم يكن شيء من الاربعة
المذكورة يتعلقان بها موجود اقدر كقوله تعالى وما خامنا ضالحا بقيد ارسلنا ولم يتقدم ذكر
الارسال لكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في سبع ايات الى فرعون ففي والى يتعلقان
باذهب مقدرا وبالوالدين احسانا اي واحسنوا بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا
حسنا ومنبها التبسملة كما تقدم الثاني هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع
من ذلك والصحيح انها كالتامة فالة عليه كما تقدم والمشهور منع تعلقهما واجرى المغاني فقط وقيل يجوز
مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان ناشئا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة للاصالة والا فلا وهو
قول ابي علي وابي الفتح زهما في نحو ما ليزيد ان الام متعلقة بثابت قالا اي عبد الله ان المنصب لها والذين
قالوا بالجواز مطلقا قال بعضهم في قولك عجبت مما يعذاة البين اذ رحلوا الا الغرض عضيض
الظرف محمول عذاة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كالضنى وقال ابن حاجب ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما للمنفي فان معنى النفي اي انتفى في
هذا اليوم النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفي مقيد وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان
قصدت نفي ضرب معلل فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للمنفي
وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل لاي انتفا والضرب كان لاجل
التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت اليوم لتاديبه
ما اهنت اليوم لكافاته لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي
جنون خاص انتهى ملخصا هو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فيتبع
على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه الثاني فان انتفى ذلك بنعمة ربك قاله في المغني الثالث يستثنى
من قولنا لا بد للجار من متعلق ستة امور احدها الزايد قط لانه انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
لايصال معنى الفعل الى الاسم واستثنى ابن هشام منه لام التقوية فحكم بانه يجوز القول بتعلقها لانها
ليست زايدة محضة كما انها ليست معدية محضة قال بعضهم والظاهر الجزم بالتعلق وفي كلامهم على لام
الجحود ما يؤيد ما قلته فتامله الثاني والثالث لعل في لغة عقيل لولاي ولولاك ولولاه على قول

سيبويه انها جارة للضمير لانها لم تدخل الا ايصال معنى عامل بلا افادة معنى الترجي والامتناع الرابع رب كما ذهب اليه الرماني وابن طاهر خلافا للجمهور لانها لم تدخل لتعدية عامل ايضا بل لافادة التكثير والتقليل قال ابن هشام والجمهور ان قالوا انها عدت العامل في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت فحطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا انها عدت محذوفا فتقدير محصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به وقف الخامس الجار المكفوف عن عمل الجر لانه لم يتوجه رب رجل بهيد من جهة المعنى فقط فلا عامل له كالا معمول له كما صرح به وممن صرح بذلك الفنازاني في حاشية الكشاف عند قوله تعم فاذكروه كما هديكم السادس حروف الاستثناء الثلثة وهي حاشا وخلا وعدا قال ابن هشام في المغني لانها لتجريد الفعل عما دخل عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ان يقال ذلك في الا وانما خصص بعض المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهما فعلا وحروفا قال الدماميني وفيه نظر لان ليس المراد من ايصال الحرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به على وجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه قد افصح هو في كتابه المذكور بهذا المعنى حيث قال في على الاستدراكية وتعلق هذا انما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج اما الاستدلال بانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة فساقط لانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر في جميع احكامه الا ترى ان الا التي هذا الحرف بمعناها لا يعد الجر وهذا الحرف يعمل انتهى وزاد الفارسي الاخفش تبعا وهو كاف الشبيه فذهب الى انها لا يتعلق بشئ كحروف الجر الزايدة وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل لزيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف نحو من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع حروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه يدل على الاستقرار قال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك او مصلت معنى استقرار هذا الشبه الى زيد على سبيل التشبيه ويجب حذف المتعلق اذا كان احدا اي الجار والمجرور والظرف صفة نحو او كصيب من السماء او صلة نحو او من في السموات والارض من عنده لا يستكبرون او خبر نحو زيد في الدار او عندك وربما ظهر في الضرورة كقوله للك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح المفصل لابن يعيش الظرف الواقع خبرا صح ان جئت بحوز اظهاره وعند انا ذا الحذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا من وضوحا فاما ان ذكرته او لا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو

عزيبا وحالا نحو فخرج على فرسه في زينته او رفع الاسم الظم نحو عندك احد فالله شك او استعمل مثلا
كقولهم للسعرس بالرفاء والبنين اى اعرست وحذف المتعلق على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت
فيه او كان المجاور حرف قسم غير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لاكيدن اصنامكم فلو صرح الفعل في
ذلك وجبت الفاء فهذه ثمانية مواضع يجب فيها حذف المتعلق تنبيهات الاول انكر الكوفيون والباطنيون
خروف تقدير المتعلق في الخبر من نحو زيد عندك وعمرو في الدار وقالوا بل الظرف والجار والمجرور
وهما انتبرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصب اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه قال الكوفيون
الناصب امر معنوى وهو كونها مخالفين للمبتدا والمعمول على هذين المذهبين الثاني قال ابن هشام في المغني
هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف لا خلاف في تعين الفعل في باب القسم لصلة لانهما لا يكونان الا جملتين
وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فلا يقدر منكم واما قوله كل امرئ مباعد ومدان فمنوط بحكم المتعلق
فان ورد اختلفت في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل العمل ومن قدر الوصف
فلانه الاصل في الخبر والصفة والحال الافراد لان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف قالوا ولا ترجيح في تقدير
المقدر اولى وليس بشئ لان الحق ان الم يحذف الضمير انتقاله الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف
كلاهما مفرد قال والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى وبيان التقدير بحسب المعنى
اما القسم فتقديره اقسم واما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واما في المثل
فتقدر بحسب المعنى واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضاعفها ان
اريد الحال او الاستقبال نحو الصوا اليوم او في اليوم والخبر غدا او في الغد ويقدر كان او استقر ووصفها
ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما التقدير اذ كان قائما ان اريد
المضي واذا اريد الاستقبال او الفرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه نصائح في الاكثر كلها وان كان
حقيقة في الحال انتهى ملخصا واعترضه الدماميني بانه كيف يقدر مع الجهل بما هو ظاهر في الحال الذي هو
من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت قال واذا قلت فماذا تصنع عند جهل المعنى قلت لا اقدم
على تقدير شئ معين بل ابرز الامر ويقال ان اريد المضي قدر كذا وان اريد الاستقبال الحال قدر كذا وان
اريد الاستقبال قدر كذا فخرج ح عن العهدة الثالث قال الفنري في حاشية الكشاف مما يجب التنبيه له
انه اذا قدر في اللفظ كان او كائن فهو من الناقصة بمعنى حصل ثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا انه قضية
الا كان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان اخرى وبالجملة ان الرابع الظرف المراد به ما عينا والجار

المجرور وقسمان مستقر بفتح القاف ولغو فالمستقر ما كان متعلقه خاصا عاما واجب الحذف كما مر واللغو
ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه كما في الاشتغال وغيره مما ذكر او جاز نحو يوم الجمعة جوابا للمقال
معنى قدمت ووجه تسميته الاول مستقرا والثاني لغوا انه لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير
الذي كان مستترا فيه الى المتعلق الخاص سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم
حذفت الصلة اختصارا لكثرة دورها بينهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الاخير ينتقل اليه ثقل
من متعلقه سمي لغوا او ملغى كأنه الغي قال البدر الدماميني والتحقيق بعد ذكره ذلك وهو الذي سمعته من
بعض شيوخنا ولا يخفى انه اولى مما قيل انه انما سمي مستقرا لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله اما اولا فلان
الظرف المستقر يلزم تقديره عاملا باستقر على الخصوص بل يجوز ان يقدر بحصل ثبت ونحو ذلك مما
يدل على كون العامل اسما مشتقا لا اسم فاعل مستقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف اللغو ايضا قولنا صمت
يوم الجمعة يصدق عليه انه مستقر اذ قد استقر في اليوم المذكور الصوم وان لم يكن متعلقه لفظ استقر
واجاب الشمني ابن يكفي في تسميته مستقرا بتعلقه بلفظ الاستقرار وما هو بمعناه لا بمعنى انه يلزم منه معنى الاستقرار
لانه الصورة التي ذكرها ثم المناسبة التي ذكرها عن بعض شيوخه لا تأتي على ما ذهب اليه السيرافي من ان
الضمير حذف مع المتعلق وانما تأتي على ما ذهب اليه وعلى ومن تبعه من ان الضمير انتقل عن المتعلق الى الظرف
الخامس قد تقوم قرينة على ان المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف مستقر
كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه بحسب القرينة تراكب فلهذا يجعل مستقرا لا لغوا
وعترض عليه الفناري في حاشية الكشاف حيث قال الزمخشري على معنى قبركما باسم الله اقرء فقال هو يعني
ان التقدير مبتدأ باسم الله ليكون المقدم من الافعال لكن المعنى يوجب القرينة على هذا فلهذا يجعل
الظرف مستقرا لا لغوا هذا كلامه قال الدماميني اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص فلم لم يقدر
ابتداء ويكون الظرف لغوا اي فائدة في تقدير العام ثم الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه
القرينة وقد قال هو قبل ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر عاما اذا لم
توجد قرينة الخصوص الثالث سلمنا ان الاصل ان يقدر المتعلق المحذوف مقدما عليها كسائر العوامل مع
معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي الحجابة فالاول كالمجرور في الدار زيد ان
المحذوف فيها هو الخبر والاصل ان يتأخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها الا مؤخرا
يلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ

واذا كان احدهما كذلك واعتمد على نفي واستفهم جاز ان يرفع الفاعل نحو ما الذي في الدار ابوه وما عندك احد وما في الله شك الحديقة الخامسة في المفردات الهمزة

قال ابن هشام في المغني وقال في موضع اخر يحتمل تقديره في نحو في الدار زيد مقدما المعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول واذا كان احدهما اي الجار والمجرور والظرف كذلك اي مخصصة او صلة او خبرا او حالا او اعتمد على نفي مجرور او فعل واستفهام جاز ان يرفع الفاعل ظاهرا كان او مضمرا نحو مررت برجل في كتابه او معه صقر ما الذي في الدار او عندك ابوه وزيد في الدار او عندك ابوه وجاز يد في كتابه او معه صقر وما او ليس في الدار او عندك احد وما في الله شك او عندك احد تنبيهات الاول في المرفوع بعد المجرور والظرف في المواضع المذكورة ثلثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف والمجرور ويجوز كونه فاعلا وكان وجه استضعاف عمل الظرف والثاني ان الارجح عدم التقديم والتاخير كونه فاعلا واختاره ابن مالك ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام الخضراوي عن الاكثرين قال وتعليل وجهه ما تقرر من ان الالباس محذور والمعاني عندهم بفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا الا بمبتدأ الثاني قال في المغني حيث اعربنا فاعلا فهل عامله الفعل او الظرف او المجرور لنيابتها عن استقر وقدرناها من الفعل الاحتمالان مبنيان على خلاف والمذهب المختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع كقولك فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر راجع فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مرفوع لاستقر لان التوكيد والحذف مشافيان ولا اسمان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قدر او اختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا ناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله انتهى وقد جرى المصنف على مذهب المختار كما ترى وهو مذهب المحققين كما قاله غير واحد الثالث اذا لم يعتمد الظرف والمجرور على ما ذكر نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور على وجوب الابتداء والاخفش والكوفيون يجوزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ويرد بجواز دخول ان ونحو على مثل هذا التركيب فينتصب الاسم او يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك انه مبتدأ في الاصل لا فاعل والا لم يدخل الناسخ قال بعضهم وللاخفش ان يجيب بانه لما وجد العامل الاقوى اعملته وهو ان وقال ابن جني للجمهور ان يقولوا لم نجد عاملين اعملا واحدا البتة بل يجوز ان تعملا ايهما شئت الحديقة الخامسة في المفردات وهي منها حروف ومنها اسما وظروف وتنقسم بعض الحروف ومنها ما يرد اسما حرفا والمصنف لم يتعرض جميعها بل اقتصر منها على ادوات كثيرة ورودها وتشتد الحاجة اليها وجملة ما اورده اربع وعشرون كلمة احديها الهمزة وهي اسم محدث للالف المتحرك واسمه الالف اسم الساكن لا والالف مشترك بينها وبين الالف كذا

قال

قال بعض المحققين وفي كلام بعضهم ما يقتضي ان الالف مختص بالساكن والهمزة بالمتحرك والحق ان الالف اسم للمتحرك والساكن لغة لكنه خص في عرف اهل هذا الفن بالساكن وخصت الهمزة بالمتحرك فما وقع في كلام بعضهم من اطلاق الالف على المتحرك حقيقة مبني على اللغة وما وقع من كلام اخرين من انه مجاز مبني على العرف وهو حرف يرد على وجوه احدها ان يكون حرف نداء موضوع لنداء القريب كقولك امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت للنوى صبرت فاجملي فان قلت ما المعين لحمل النداء هنا على نداء القريب قلت القرائن الموجودة في هذه المرثية تعين ذلك مع هذه المرثية تقول وقد مال الغبيط بنا معا عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل فقلت لها سيري وارخي زمامه ولا تبعدي عني فان مطاك الغبيط بالغين المعجمة والطاء المهملة كريف رحل يشد عليه هودج المرثية والجمع انجخ وانقطف من الثمرة عبر بها عن اللذة التي بنالها من هذه المرثية على طريق الاستعارة والمعلل الذي شبع والتعليل جني الثمرة مرة بعد اخرى والمتوسط اي ويرد لنداء وهذا لم يقل به احد انما هو عندهم لنداء القريب فقط نعم نقل ابن الخباز في شرحه على الدرة الالفية لابن معط عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان الذي للقريب يا والمصنف جمع بين القولين فجعلها للقريب والمتوسط معا قال ابن هشام وما نقله ابن الخباز خرق لاجماعهم قال ولو ذلك من وجه يجيز دعواه ان الهمزة للمتوسط وانما مرادهم عند نداء القريب والثاني كون القريب لم يوضع لنداء غير يا وقول المصنف ايضا خرق للاجماع لكنه من وجه احد قال الدماميني والفلاح بخرق اجماع النحاة مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر معين اتباعه ووقع فيه لبعض العلماء تردد وفي شرح مختصر ابن الحاجب الاصولي للشيخ بهاء الدين السبكي نقل بعض العلماء الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا الاطلاق الاشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني ما يدل على ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا لم يخالف المنصوص او المقيس على المنصوص والا فلا لانه لم يرد في كتاب ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء النص بذلك في كل الامة وانما هو علم متنزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليقا بنفسه الا انا لا نصح بمخالفة الجماعة التي طال بحثها انتهى ملخصا وفي الاشموني بعد كلام ابن جني في الخصائص قال غيره اجماع النحاة على الامور اللغوية معتبر خلافا لمن رد فيه خرقه ثم ومن ثم رد انتهى وذكر ابن هشام في شرح التسهيل ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب تبعا لابن الضائع في حواشي المغني قال في الهمع وما ذكراه مردود فقد وقف لذلك على اكثر من ثلثمائة شاهد وافردتها بالتاليف والثاني ان تكون للمصاقبة بفتح الراء المهملة مصدر صاقبه اي شابهه بخواقهم وآقعد فيل وهمزة المصاقبة في الاصل الف قلبت همزة لتعذر الابتدا بالساكن وهي في المضارعة

لربعة يجمعها قولك انيت وقد مر ذكرها في صدر هذا الشرح والثالث ان تكون للتسوية وهي الداخلة على جملة واقعة محل المصدر وهذا الحق من قولهم الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها الا ان الجملة هنا ما وله بالمفرد تاويلا مطردا فهي واقعة في محل المفرد نحو قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون اي سواء عليهم الانذار وعدمه فان قلت تاويل الجملة بالمفرد هنا مشكل لانه لا شابك في اللفظ فيلزم الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع على رواية الشابك هو الحرف المصدري وادعاء الشذوذ هنا باطل لان هذا تركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب بضمة بان مقدرة فيصير اسما معطوفا على الظرف على فعل وهو ممتنع لا عند التاويل فاحوجنا الى ان نتصيد من الفعل الاول مصدرا من غير شابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئت حين جاء زيد اي حين مجيء زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدري وليس شاذا لاطراده في بابه وهنا في باب التسوية اولت الجملة بالمفرد تاويلا مطردا بدون اداة فلم يعد شاذا قاله الدماميني في التحفة وافهم كلامه ان الشذوذ ينافي الفصاحة وكثرة الاستعمال وهو مم تنبيهات الاول اجرى في سواء الآية المذكورة كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها او مبتدءا وما بعدها فاعل على الاول ومبتدا على الثاني وخبر على الثالث قال في المغني وابطل ابن عمرون الاولين لان ما لا يستعمل الا بعامل لا يعمل فيما قبله والثاني بان المبتدا المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو فمعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لانا انما انذرتهم ان لم يقدر بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء واما شبهته فنجيب بانا ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته فلا يجب التقديم فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد بقي عليه استحقاق الصدارة بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مرادا هنا اذ المعنى علمت فلم اجاب بقول المستفهم ازيد قائم واما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا عن الثاني وربما توهم ان المراد بهمزة التسوية هي الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها بتخيل ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء وليس كذلك بل كما يقع بعدها يقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحو هن نحو ما ابالي اقمت ام قعدت وما ادري ارحت ام غدوت وليت شعري اسافر زيد ام اقام فان هذه الجمل كلها في محل المصدر وهو الضابط الثالث قضيته كلام المصنف ان الهمزة موضوعة لمعنى التسوية فيكون فتحا بان انها غير همزة الاستفهام وقال ابن هشام في المغني قد يخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لمعان وعد منها التسوية

وللاستفهام فيطلب بها التصور والتصديق بخواز يدفي الدار ام عمرو وافي الدار زيد ام في السوق

وهذا يقتضي ان استعمالها في التسوية وغيرها وضعت له فتكون من قبيل المجاز وهو الاولى والرابع ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما سئله عنه قال بعضهم ينبغي ان يكون المراد ان يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان الاستفهار الذي هو طلب المغفرة وهو السين اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ويكون الاستفهام لغير المخاطب ويكون المتكلم المجيب بالجواب فيسمعه من جهل فيستفيده وردّه ابن هشام بانه لو صح ذلك لم يطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف عن معناه الى معنى اخر غير الاستفهام ولو كان كما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به انتهى واستحالة حمله على الظاهر محل بحث فقد قال الشيخ بهاء الدين السبكي قولهم الاستفهام لا يكون منه تعالى حقيقة ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما في قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى في ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ليحصل لهم اليقين بذلك فيقر عندهم كذبهم فيما ادعوه انتهى فتامل ويراد من الاستفهام الاستخبار وقيل الاستخبار ما سبق له علم يفهم حق الفهم فاذا سئلت عنه ثانيا كان استفهاما حكاه ابن فارس في فقه اللغة والهمزة اصل ادواته وما عداها نائب عنها قاله ابن مالك في المصباح فبطلبها اي الهمزة التصور اي ادراك غير النسبة والتصديق اي ادراك وقوع النسبة وعدمه والتصديق الايجابي اولا وقوعها وهو التصديق التلبي فطلب تصور المسند اليه نحو ازيد في الدار ام عمرو وادبس في الاناء ام عسل فانك عالم بكون شخص في الدار وشئ في الاناء وانما تطلب تعيينه وطلب تصور المسند نحو اذا الدار زيد ام في السوق واذا الخابية دبس ام في الزق فانك تعلم بان ثم زيدا محكوم عليه بالكينونة في الدار او في السوق وان ثم دبسا محكوما عليه بالكينونة في الخابية او الزق وانما الملتبس تعيين ذلك هذا قول الجمهور وقال السيد الشريف الفرق بان الهمزة في مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبنيا على الظن موسعا التحقيق انها لطلب التصديق ايضا فان السائل قد تصور الدبس والعسل بوجه وبعد الجواب لم يزدد في تصورهما شئ اصلا بل بقي تصورهما على ما كان فما حاصل التصديق وحاصل حال السؤال فكيف يطلب اجيب بان الحاصل هو التصديق بان لاحدهما بعينه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل ان الظن هو تصور

المسند اليه او المسند وقيد من قيوده انتهى وطلب التصديق نحو اقام زيد او زيد قائم فانك قد علمت بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب تطلب بعينها ولعل المصنف انما لم يمثل للتصديق نظرا الى ذلك التحقيق تامل وما ومن العجيب ما وقع هنا لبعض المعاصرين من طلبة العجم من فهمه ان المثال الاول في كلام المصنف للتصور والثاني للتصديق على طريقة اللف والنشر المرتب وشرح كلامه بالفارسية على ذلك وهو وهم فاحش فاعلم تنبيه المستفهم عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضرب زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني القرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد او وقت ما لا استفهامها ان تعلم وجوه فتكون طلب التصديق ويحتمل ان يكون لطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف انه ضرب او اكرم وكالفاعل في نحو انت ضربت اذا كان الشك في الضارب وكالمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب وكذا سائر ما يظهر المتعلقات قاله التفتازاني في مختصر المطول بخلاف هل لاختصاصها بطلب التصديق فقط نحو هل قام زيد هل تعلم وزيد قائم وسياتي الكلام ان شاء الله وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك وايان يبتك ومتى سفرك وكيف حالك واين ذهبت الثانية ام بالفتح والتخفيف اي بفتح الهمزة وتخفيف النون تردف على وجهين امية وحرفية فالامية ضمير المخاطب كانت انما وانتم وانتن اذا بعدها هو والتاء حرف خطاب اتفاقا يفتح في المذكر ويكسر في المؤنث ويوصل بهم في الجمع المذكر عيم والف في المثنى ونون في جمع الاناث وبضم التاء في الثلاثة اجراء للميم مجراها ولفقدانها مخرجا وليس نقل الاتفاق على ذلك بصحيح بل هو مذهب الجمهور وقال الفراء انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها زعموها تستقل لفظا كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في اياك ونحوها وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا للنصب منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها قال الرضي وما ارى هذا القول بعيدا في الموضعين وقال بعض المتقدمين ان انا مركب من الف اقوم ونون نقوم وانت مركب من الف اقوم ونون نقوم وتاء تقوم ورده ابو حيان والبحث مع المتصرف ينقل الوفاق هنا واكثر كتب اللغة ناطقة بالخلاف وقد سبقه على نقله صاحب الوافي ايضا اعترضه الدماميني في شرحه بما ذكرناه ثم قال فان قلت لعل مراده اتفاق البصريين كما حمل عليه صنيع العباب عبارة اللباب حيث قيد وكذا اللواحق بانا اجمالا فقال المراد اجماع البصريين قلت هذا لا يدفع الاعتراض فان ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم هي التي في نحو قمت ولكنها

٥١١

كرت بان نقله جماعة من الثقاة عنه فلا يجاع من الكل ولا من البصريين تبيه قضية النصا المصرعلى ان
الاسمية ضمير المخاطب اتها لا تكون ضمير المتكلم فيكون اخبارا عنه انا ان الضمير هو المجموع وهو مذهب الكوفيين
واخاره ابن مالك بدليل اثبات الالف وصلا لغة ومذهب البصريين ان الضمير انما هو ان تقف وصلا وتبقى الالف
وقفا بيانا لحركة كما انك تقول هذا لعالم فاذا وقفت قلت هذا فزيدت الف وليست الالف من الضمير وقال الكوفيون
انما هي الف بدل من الالف التي حكى قطرب ان بعض العرب يقول ان فعلت بسكون النون وصلا ووقفا اي انا فعلت
الحرفية تقع على اربعة اوجه احدها ان تكون ناصبة للمضارع وقد ذكرها في الحديقة الثالثة فيما يتعلق بالافعال
والثاني ان تكون مخففة من ان المثقلة اي المفتوحة الهمزة المشددة النون فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته من
الظن ان يكون مجاب اسمها للعلم انذا امن اول الامر انها ليست ناصبة للمضارع لان اليقين وما نزل منزلته من المخففة
الملغى وانها التحقيق بحو فلا يرون الا يرجع اليهم قولا اعلم ان سيكون منكم مرضى وحسبوا ان لا تكون فتنة فعميوا وصموا
تكون وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر بطول سلامة يا مربع وسمي ثلثية الوضع وفي اخراها مذاهب
احدها انها لا تعمل شيئا لانها ظاهر ولا في مضمر فتكون حرفا مصدريا مهملا كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه
والكوفيون الثاني انها تعمل في المضمر في الظاهر كاصلها نحو علمت ان زيدا قائم وقرئ ان غضب الله عليها وعليه
جماعة من المغاربة الثالث انها تعمل جوازا في مضمر لا ظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فان قيل ما الذي حمل
من اتاها محذوفة وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان ترتب
جملة الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي ان يعتقد انها عاملة وكون الخبر يستتبع وقوع الافعال بعدها
الا بفصل انتهى وقد تقدم لانها تعليل اخر غير هذا في بحث المضمر ان الجمهور على انه يلزم ان يكون ذلك المضمر
المحذوف ضمير شان واختاره ابن الحاجب وابن هشام في القطر والاصح عدم لزوم ذلك وهو مذهب سيبويه وجماعة
واختاره ابن مالك فصل يمكن عوده الى حاضر او غائب معلوم كان وليس والذاهب سيبويه تقول ان ابا ابرهيم قد صدقت
المرؤها انك ولا يكون خبرها الا جملة اما اسمية مجردة من الواو نحو انا ابو النجم وشعري شعري او فعلية فعلها
او الخبر كقوله ان هالك كل من يحفى وينتعل ومقرونة بلا نحو وان لا الاه الا هو واما واذا شرط نحو واذا سمعتم
اياة الله ابرق كقوله تيقنت ان ترما حل خائبا امين وخوان يخال امينا او فعلية فان كان فعلها جامدا او
دعاء لم يحتج الى قد ان يشبه نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة ان تغضب الله عليها وان كان متصرفا غير
دعاء قرن غالبا بقد نحو فلا يرون الا يرجع اليهم قولا ان يجمع عظاما ان لم يره احد او بلو نحو لو انها اصبنا
او بقد نحو وعلم ان قد صدقنا او الخبر وهي بغير نحو علم ان سيكون وقد خلوها من جميع ما ذكر كقوله علموا ان يؤملون

فجادوا

٥-١٢

فجادوا قبل ان يسئلوا باعظم سؤل وخرج عليه قراءة من قرأ ان تم الرضاعة بالرفع وقوله ان نقول على انها تمت
وبحكما متخ السلام وان لا تجبر الحذاء وتيا عملت في ظاهر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقا لم
انجك وانت كريم وهو مختص بالضرورة على الاصح والثالث ان يكون مفسرة بمنزلة اي لكن تفارقها في انها لا تدخل
على مفرد لا يقوم بر جل ان صالح قال في الهمع وكانهم ابقوا عليها ما كان لها من الجملة وبهذا غير مختص بالفعل
بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان قم واوحينا اليه ان اصنع الفلك وشرطها التوسط بين
جملتين لها بمعنى القول وعدم دخول حاء عليها ولو زيد نحو قوله تعم واوحينا اليه ان اصنع الفلك وشرطها
ان لا تكون الجملة ومباشرة التوسط بين الجملتين غلط من جعل منها قوله تعم واخوه وعويم ان الحمد لله رب العالمين
لان المثقلة معها خبر جملة وانما المخففة من الثقيلة ومباشرة كون اوانها بمعنى القول رد ابو عبد الله
الزمخشري على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعم واوحى ربك الى النحل ان اتخذي من الجبال مفسرة قال الا ترى
قبله واوحى والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي بالحاذ الجبال
بيوتا وتعقبه ابن الصائغ بان الهام الله تعم لعباده بقوله وامره فلم يمتنع تفسيره بان المحدث عن الشيء
نظرا ما اقوالا فلان الالهام مفسر بالكتب الكلامية بالقاء معنى في القلب بطريق الفيض تعم قال الفشيري انه
الخاطر الوارد على الضمير لالقاء الملك وانه من قبيل الملك وامانا ثانيا فلان الالهام هنا لمن لا يفهم القول ولا
الامر وهو النحل انتهى واذا قلت كتبت اليه بان افعل بادخال حرف الجر كانت ان مصدرية لانها مع صلتها بحرف
الجر وجعلها ابو حيان زائدة وهو وهم منه فان حروف الجر واذ كان زائدة لا تدخل الا على الاسم بتنبيهات
الاول زاد بعضهم اشتراط ان لا يكون في الجملة السابقة حرف القول فلا يقال اردت ان افعل وفي شرح الجمل
الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول بالمعنى
بعضهم وحمل عليه قوله تعم فما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان تكون مفسرة للقول على
تاويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني ان اعبدوا الله قال ابن هشام وهو حسن على هذا فيقال في الضابط
ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول ما قاله لغيره انتهى وقد انتقد ابو حيان وصوبه غيره ومخرج الآية
على التفسيرية بان ما بعد الا مستثنى بها فلا بد ان يكون له موضع من الاعراب وان التفسيرية لا موضع لها
الثاني اذا ولي ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو اوحيت اليه ان يفعل كان فيه الرفع على انها حرف
تفسير والنصب على انها مصدرية او معه لا نحو اشرت اليه ان لا يفعل كان فيه الوجهان المذكوران والجزم ايضا على
النهي ويكون في فيه مفسرة الثالث انكر الكوفيون ان المفسرة البتة وهي عندهم الناصبة للفعل قال ابو

حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مضافة الى ما قبلها ولا يصح ان يكون المصدرية الا بتاويل بعيد انتهى
قال ابن هشام وقول الكوفيين عندي اوجه لانك اذا قلت كتبت اليك ان قم فليس قم نفس كتبت كما ان
الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اذهب وبهذا لو جئت بان مكان اي لوجدت الطبع غير قابل
لما انتهى واعترضه الدماميني بانه فهم الجماعة اراد وان قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله
بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو نفس ذلك الشيء
قال الرضي وان لا يفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دالا على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم
كذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا سوى قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر
لكتبت وقد يفسر المفعول بلفظ كقوله تعالى واوحينا الى ام موسى ان ارضعيه انتهى واجاب عنه السفاقسي
بما بطوله ذكره والرابع ان تكون زايدة وهي حرف مبني بسيط مركب من الهمزة والنون فقط وذهب بعض
الى انها من المثلثة حففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا يفيد عند غير الناكيد معنى الزمخشري
انه يجيء مع افادة التوكيد معنى اخر ففال في قوله تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وضاق ان ذهلت
القصة ولم تدخل في قصة ابرهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قابلها بالتاكيد
وان الاسائة كانت بعقب المجيء وهو مؤكد للاتصال والدوام ولا كذلك في قصة ابرهيم اذ ليس
الجواب عنه كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت عليها لتسبب وتاخر الاساءة كان لاجل المجيء لانها انما
تكون للتسبب في قولك جئتك ان تعطني اي للاعطاء قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا يعرفه كبراء
النحويين وتقع ان الزايدة غالبا بعد لما الوجودية نحو لما ان جاء البشير القاه على وجهه وبين لو
وفعل القسم مذكورا كان كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لنا يوما من الشر مظلم او متروكا كقوله
امالوا لله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق وزعم ابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف يربط
جملة القسم بجملة المقسم عليه الذي نص عليه سيبويه انها زايدة ونص في موضع اخر من الكتاب على انها
بمنزلة القسم الموطئة وقال ابو حيان الذي ذهب اليه في ان هذه غير هذه المذاهب الثلثة وهو انها
المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا وتقديره انه اذا قيل اقسم ان
لو كان كذا لكان كذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها على اسقاط حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلا
ان الشدة تدل على انها مخففة انتهى وتقع في غير الغالب في مواضع احدها ان يكثر الكلام بمجرورها او يطول
كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر ظبية الثاني بعد اذ ذكره ابن مالك في شرح العمدة

ان بالكسر والتخفيف ترد شرطية ونافية نحو ان الكافرون الا في غرور ومخففة من الثقيلة نحو
وان كلا لما جميع لدينا محضرون في قراءة التخفيف

٥٠١٣ دون غيرهم كسيبويه وتبعه ابن هشام في المغني والسيوطي في الهمع كقوله فانهلن حتى ان كانه معاطي يديه في لجة
البحر غامر الثالث بعد حتى نحو قد كان ذلك حتى ان كان كذا جزم به ابو حيان في الارتشاف وقال انه مطرد
ولم يذكر معه غيره الرابع بعد كي نحو جئت لكي ان اكرمك وهو شاذ وقاسه الكوفيون تبعا لمعنى كون
اللفظة لا بد ان اصل المعنى لا يختل بحذفه كذا قيل قال بعضهم وهذا البيان يوجب كون نحو ان ولام
الابتداء زايدا ولذا لم يكيف بالزائد مع انه لم يفد المعنى الذي وضعه الواضع له فكانه لم يفد شيئا
بخلاف ان واللام والفاظ التوكيد لسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له ويفهم من كلامه هذا
ان المعنى الذي تفهمه الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال الثالثة ان بالكسر والتخفيف اي بكسر الهمزة
وتخفيف النون الساكنة ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية وقدم الكلام عليها في حد تقيد
الافعال فلا وجه لاعادته والثانية ان تكون نافية وقد دخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان الكافرون
الا في غرور وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو ان زدنا الا الحسنى والمضارعية نحو ان يعدان الظالمون
بعضهم بعضا الا غرورا وذهب بعضهم الى انها اذا دخلت على الاسم فلا بد ان يكون بعدها الا كهذه
الايات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ وورد بقوله تعالى لما
اي ما كل نفس الا عليها حافظ وورد بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا اتقولون ما لا تعلمون ام بعيدها
تعلمون وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين واعمالها عمل ليس لغة اهل الحجاز حكى عنهم ان احدا
خير من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت
على قائم قال فاستثبته فاذا هو يريد ان انا قائما فترك الهمزة وادغم على احد لكنا هو الله ربي و
الاكثرون على اعمالها وقد تقدم نقل الخلاف في ذلك قال ابن هشام وتما يخرج على الاهمال ان قائم
واصله ان انا قائم فحذفت همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نون انا وحذفت الفها في الوصل
والثالث ان يكون مخففة من الثقيلة اي المكسورة الهمزة المشددة النون فتدخل على الجملة
فان دخلت على الاسمية الغيت غالبا لزوال اختصاصها بالاسما نحو قوله تعالى وان كلا لما جميع
لدينا محضرون في قراءة التخفيف اي في قراءة من خفف لما وهم من عدا ابن عامر وعاصم وحمزة وجاز اعمالها
في غير الضمير استصحابا للاصل خلافا للكوفيين نحو وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ناضع وابن كثير
بتخفيف ان ولما ولا يجوز انك قائم بالتخفيف الا في الضرورة وان دخلت على الفعلية وجب
اهمالها في الاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كاد ليفتنوننا ودون ان

يكون

وقد اجتمعت ان وما فالمتأخرة منهما زايدة ان بالفتح والتشديد حرف تاكيد
يكون مصدرا عاملا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ويقاس على النوعين اجماعا وقول ابن مالك ان
الثاني سماع لا يقاس عليه قال ابو حيان ليس بصحيح ولا اعلم له موافقا وندر كونه ماضيا غير ناسخ
كقولها شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد واندر منه كونه مضارعا غير ناسخ
كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشنك لهمه ولا يقاس على النوعين اجماعا في الثاني وعلى الصحيح
في الاول خلافا للاخفش واذا تأملت لم يظهر المعنى لزم الخبر بالبيوتيم كونها نافية ولذلك يسمى
الفارقة وهل هي لام الابتداء او لام اخرى اجتلبت للفرق خلاف قال ابو حيان وثمرة الخلاف يظهر
عند دخول عملت اخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقت ويجب تركها في موضع
لا تصلح للنفي كقوله انا ابن اباة الضيم من آل مالك وان مالك كانت كرام المعادن لان اللام ولو كانت
نافية كان هجوا ومع نفي الخبر كقوله ان المحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعلم خلاف المعاند وكذا
مع نفي خبر الناسخ الداخلة عليه نحو ان كان زيد لم يقم ومنه قول معتمد بن عبا اهلا بكم صحبتكم نحو
الديم ان كان لم يتجهم لكم حلم وقد خفي اعراب هذا البيت على بعض الفضلاء من المعاصرين فتوهم ان
ان فيه شرطية واستشكل بمعناه ومخبره في تقدير جواب الشرط حتى نبهته على ان هذه هي المخففة من الثقيلة
لا شرطية الرابع ان تكون زايدة واكثر ما تزاد بعد ما اذا دخلت على جملة فعلية كقوله
ما ان اتيت بشيء تكرهه اذا فلا رفعت سوط الي يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا
ودولة اخرينا وفي هذه الحالة تكف عما الحجازية كما في البيت وقد تزاد بعدها الموصولة الاسمية
كقوله برجل ما ان لا ترتاه وتعرض دون ادناه الخطوب وبعدها المصدرية كقوله ورجّ الفتى
للخير ما ان رايته على السن خيرا لا ينزال يزيد وبعد لا الاستفتاحية كقوله الا سري ليلى فبت كئيبا
احاذر ان تنأى النوى فيغضوبا واشار المصنف الى هذا الوجه بقوله وهو وهو زايدة بضابط
حسن هو قوله ومتى اجتمعت ان وما الحرفيتان فالمتأخرة منهما زايدة فان في نحو قوله ما ان اتيت بشيء
هي الزايدة وما نافية وما في نحو قوله تغم واما تخافن من قوم واما ينزغنك هي الزايدة وان شرطية
وسيأتي الكلام على ما الزايدة مستوفى في محله الرابع ان بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد
النون وهي حرف تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر كما تقدم واستشكل بعضهم فائدتها للتوكيد بانك لو صرحت
بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيدا فان اتم قاسم وليس هذا الاستشكال قال ابن هشام والاصح انها
فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للمخبر ان زيدا على ان اتم ما بالفتح يفيد الحصر كما تقدم وقد اجمعنا في قوله تعالى

وقوله معمولها مصدر من لفظ خبرها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا نحو بلغني انك منطلق وان هذا زيد اي هذا زيد وبالكسر والتشديد يجوز تاكيد نصب الاسم ثم رفع الخبر ونصبه لغة وقد تنصب ضمير شان محذوف

٥١٥ فلما انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس انتهى قال الدماميني وفيه نظر اذ لا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح واما ان السبب في جعل انما بالفتح للحصر كون المفتوحة فرعا عن المكسورة فوجه بحذ ش كما مر انتهى وكونها فرع المكسورة هو مذهب سيبويه والفراء والمبرد وابن السراج وعليه الجمهور وقيل انها اصل المكسورة وقيل هما اصلان وهو الظاهر من صنع المصنف هنا وفيما تقدم وتؤول اي تسبك وتفسر معمولها وهو الاسم والخبر اذ الاصح انها موصول حرفي ايضا مصدر من لفظ خبرها ان كان الخبر مشتقا وبالكون ان كان الخبر جامدا فالاول نحو بلغني انك منطلق التقدير بلغني انطلاقك ومنه بلغني انك في الدار والتقدير استقرارك في الدار الآن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من مثل مستقر او مستقر والثاني نحو بلغني انه هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا الآن كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كان زيدا ومعنى واحد قاله ابن هشام وغيره وقدره الرضي بقولك بلغني زيديته فان ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والصحابية والمضروبية ثم هذا التاويل اذا كان ما او ان مثبتا اتيت بلفظ عدم بدل اداة النفي واضفته الى المصدر الذي تقدره فتقول في نحو بلغني انك لم تنطلق بلغني عدم انطلاقك وفي نحو بلغني ان هذا ليس زيدا بلغني عدم كونه زيدا او عدم زيديته وزعم ابن الدهان انه يصح ان يقول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تاول بالحديث فاذا قلت بلغني انك زيد قائم فالمعنى بلغني هذا الحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد هذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون فلا يخرج بذلك عن المصدرية ولك تقديره بالاسدية كما قاله الرضي فيفيد معنى المصدرية الخامسة ان بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد النون ترد على وجهين احدهما ان تكون حرف تاكيد وافادتها للتاكيد بدليل ملقى الاسم المقسم بها تنصب الاسم وترفع الخبر كما مر في الحديقة الثانية فيما يتعلق بالامها ونصبها اي نصب ان للاسم والخبر لغة لبعض العرب كقوله اذا سود جنح الليل فلتات ولكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا وهذه اللغة ليست مختصة بان عند من اثبتها بل جارية في جميع الحروف المشبهة بالفعل نعم خصها الفراء بليت والجمهور على انكارها مطلقا وتاويل شواهدها كما مر مستوفى وقد تنصب ان ضمير شان محذوف وقد فتكون الجملة بعدها خبرها

كقوله

وعرف جواب كنعم وجعل المبرد من ذلك قوله انخ فان لساحران وقد باشتباه اللام في خبر المبتداء

كقوله من اشد النار عذابا يوم القيمة المصورون الاصل انا ای الشان والجملة خبره وخبر كنا
على زيادة من في اسم ان والبصريون غير الاخفش يابونه لان الكلام الايجاب والمجرور معرفة على الاصح
وهم يخالفون في التنكير ويشترطون كون المجرور نكرة وكونه بعد نفي او شبهه وضعف جماعة بان
حذف هذا الضمير ضعيف قال ابن الحاجب في شرح المفصل فلا يجوز في سعة الكلام ان زيدا قائم
فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع حذف فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا الا مستترا لان
الحرف لا يستتر فيه وفرق بين المحذوف والمستتر انتهى وانما قال وليس الموضع موضع حذف لما مر من
انه لا دليل عليه ولعدم علامته الا اختصاصا ان المختص من الكلام المصلية التعظيم والتفخيم فلو
حذف فات المقصد منه وخالفه الاكثر فاجازوا حذفه في السعة من غير ضعف قال الرضي وانما
جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم
فقط فهو كالزايد وقال ابن مالك يجوز حذف اسم المفهوم معناه نظما ونثرا سواء كان ضمير شان
او غيره ووقوع ذلك في الشعر اكثر واقل ما يكون المحذوف الا ضمير شان انتهى وقضيته عباقة
المصنف المحذوف لا يكون الا ضمير شان وهو مذهب بعضهم ثم حذفه ليس مختصا بان بل يجوز في
سايرا خواتها كما تقدم والثاني ان تكون حرف جواب كنعم فيقع تصديقا للخبر واعلما للمستخبر
وعد الطالب منهم ان في جواب من قال قام زيد ومن قال اذهب عمرا ومن قال اكرم خالدا هذه مذاهب
سيبويه والجمهور وهو الصحيح وانكر ابو عبيدة وقوعها في الكلام كذلك وحكى الاخفش عنه انه
قال في قولهم ان نعم انهم يريدون بها التاويل لانه في اللغة موضوع لذلك قال ابن هشام والشواهد
العربية قاطعة بثبوتها كقوله قالوا الخف فقلت اني وحيفتي مما ان ازال الى سنوطة رجلي وكقول
ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان نعم لعن الله ناقة حملتني اليك وجعل المبرد والاخفش
من ذلك قوله تعالى ان هذان لساحران في قراءة من قرأ بتخفيف النون واثبات الالف في هذان وهم
من عدا ابن كثير وابا عمرو وحفصا وتبع المبرد والاخفش على ذلك جماعة وردوا بما ولعلها ان يجيء
بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت الثاني باشتباه اللام ای لام الابتداء في خبر المبتداء وقد دخلت هنا
لان قوله هذان مبتدا وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في خبر المبتداء وقد دخلت هنا
لان قوله هذان مبتداء وساحران خبره وانما امتنعت لام الابتداء في الخبر لان اصلها التصدر ووقوعها
في الخبر المفرد منافان لذلك لخروجها عن التصدر واجيب عن هذا بانها لام زايدة وليست للابتداء او بانها

دخلت على مبتدء محذوف اي لهما ساحران وما انها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا
كما قال ترجح الفتى للخير ما ان رايته فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية قال
ابن هشام ويضعف الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة في الشعر والثاني ان الجمع بين لام التوكيد حذف
المبتدء كالجمع بين الشافيين الثالث من الامور ان ما قبل ان المذكورة لا يقتضي ان يكون جوابا بمعنى
اذ لا يصح ان يكون جوابا بالقول موسى ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقد خاب من
افترى ولا يكون جوابا بالقول فتنازعوا امرهم بينهم وهذا الرد حكاه بعضهم عن ابي علي الفارسي
قال الدماميني وهو حسن وتعقبه الشمني بانه لا حسن فيه فانه على هذا الحمل جواب لاخبار بعضهم
بعضا او لاستخبار بعضهم عند اسرارهم النجوى كما حكاه الله تعالى فليتامل فانه من المحاسن
ويؤيده قول صاحب الكشاف والظاهر انهم تشاوروا في السر وتجاذبوا اهداب القول ثم قالوا ان
هذان لساحران فكانت نجويهم في تلفيق هذا الكلام وترويره خوفا من غلبتهما وشبثا للناس
عن اتباعهما انتهى وقد مر لنا ويل هذه القراءة وجوه اخر في باب اسما الاشارة واستوفينا
الكلام عليها هناك فليرجع اليه السادسة اذ ترد ظرفا للزمن الماضي ولا تقع للاستقبال
عند الجمهور وقال جماعة منهم ابن مالك انها تخرج عن المضي الى الاستقبال واستدلوا بقوله
يومئذ تحدث اخبارها والجمهور يجعلون الآية ونحوها من باب ونفخ في الصور فعبر عن
المستقبل الواجب لوقوع منزلة ما وقع وقد يحتج قال ابن هشام لغيرهم بقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس
عليه فقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قال الدماميني وفيه نظر اذ لا مانع من ان يقال
اول به الجمهور الآية السابقة فيقال هذا من باب ونفخ في الصور وحرف التنفيس ليس بضاد
عن ذلك وقد دخل اذ على الجملتين الاسمية والفعلية لا معاملا على سبيل التناوب ودخولها
على احديهما واجب اذ لا تخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا تتعوض التنوين عن الجملة
المحذوفة كما مر وقد تخرج عن الظرفية فتقع اسما يضاف اليها اسم زمان وهو نوعان
غير صالح للاستغناء عنه نحو ومنا بعد اذ هدينا فالظرف هنا موتعد
لا يصلح للاستغناء عنه فيحذف لعدم ما يدل عليه لو ترك مع انه مقصود وصالح
للاستغناء عنه نحو حينئذ ويومئذ تقول اكرمتني فاثنيت عليك وهو مذ اليوم

والحق صالحان للاستغناء عنهما اذ يجوز ان يقول فانيت عليك اذ كرمتني والمعنى بحاله والاضافة
في مثلها الى التركيب قال ابن مالك من اضافة المؤكد الى التاكيد والظاهر انها من اضافة الاعم الى الاخص كشجر
الاراك وذلك لان اذ مضافا الى جملة محذوفة فاذا قلت جاء زيد واكرمته جاز فالمعنى حينئذ ان مجيئه والتاني
مختص بالاضافة الى المبني والاول غير مختص فلهذا لم يكن منه فلا يكون مؤكدا له نعم يكون مفسرا له فتبين
المراد به كما يتبين الاعم بالاخص فالاضافة فيه بيانية اي واكرمته جنابا وهو حين يجيء تامله تنبيه
المجهور على ان اذ لا تكون الا ظرفا او مضافا اليها كما هو مقتضى اتفاقا والمصنف على ذلك وذهب جماعة الى انها
قد تكون مفعولا به اي اذكروا بعد فعل الامر في اوائل القصص مثل اذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وتعقب
اذكر حيث لا يذكر مخوفا اذ قال ربك للملئكة واذ فرقنا بكم البحر قالوا وقع بدلا من المفعول به نحو واذكر
في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم والجمهور يخرجون الاول على انه ظرف لمفعول محذوف
نحو واذكروا نعمة الله اذ كنتم قليلا والثاني على انه ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اي واذكروا قصة
مريم يؤيد هذا القول التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للمخبر في
قوله بعضهم لمن منّ الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منة وقت بعثه
ويجوز كونه في محل رفع كاذ في قولك اخطبنا يكون الامير قائما اي لمن الله على المؤمنين وقت بعثه
قال ابن هشام فمقتضى هذا الوجه ان بعد بنا ولا نعلم بذلك قائلا والمتردد للفجاءة نحو عليه سيوفنا
وهي الواقعة بعد بينما وبينا كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير كقوله و
كنت كفي الغض بينا تطلبي ويجيء ان رضي عند الاخفش وانكر بعضهم وقوع اذ بعد بينا خاصة دون
بينما وجعله الحريري من الاوهام ذرة الغواص لتركه قال ابن مالك ترك اذ بعد بينا وبينما اقيس من
ذكرها وكلام العرب وقال الاصمعي وقوع اذ دليل في بيت بينا وبينما عرتي قال الرضي وكان الاصمعي لا يسمع
الا تركهما في جواب الكثرة بحيث جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على الكثرة وغير فصيح بل على ان الاكثر افصح
الا ترى الى قول امير المؤمنين علي وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقبلها في حياته اذ عقدها
الاخر بعد وفاته انتهى تنبيه اصل بينا وبينما بين وصلة ان يكون مصدرا بمعنى الفراق تقول بان عني زيد
بينا اي فارقني فراقا ومعنى جلست بينكما اي كلفرد منكما وفعلت بين خروجك ودخولك فعلت ما فارقت
خروجك ودخولك محذوفا واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما بينا تستعمل في الزمان والمكان وهو
الاصل لاضافة الى المفرد فلما قصد اضافته الى الجملة فالاضافة اليها كالاضافة الى الاسم الا ان الاضافة في المعنى

وهل ظرف أو حرف خلافا إذا ترد ظرفا للمستقبل فتضاف الشرطها وتنصب بجوابها

ليت اليها بل الى المصدر الذي تقتضيه زادوا عليها الكافة لانها التي تكف المضي عن الاقتضاء وتهيؤ الصحة فتولت الفعل ليدل على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كان قد وقف عليه الالف فيوقف به للوقف كما في انا وانظونا ويتعين ان لا يكون الا للزمان لما تقرر من انه لا تضاف الى الجمل من المكان الا حيث ويجيء تحقيقه مضافا الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف لقيام القرينة عليه هي غلبة اضافة اذ وشبهه الجمل دون الامكنة وغيرها فتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فاذا قلت بينا زيد قائم اقبل عمرو فكذا في قوله الرضي وهو مذهب الفارسي وابن جني واختاره ابن الباذش والجمهور على ان الجملة بعد بينا مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وانها في موضع جر ومقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة وكذا الالف وذهب قوم الى ان ما والالف كافتان والجملة بعدهما لا موضع لها من الاعراب والاول هو التحقيق وليت بينا محذوف منه ما بينهما والالف للتأنيث خلافا لزاعمي وهل هي بعيني اذ حينئذ اي حين اذ وردت للمفاجأة تعقب بينهما وبينا ظرف مكان او زمان او حرف يدل على المفاجأة في غيره او مؤكد اي مزيد فيه خلافا فاذا قلت بينا او بينما انا قائم اذا قبل عمرو وعلى القول بزيادته اذ يكون الفعل الواقع هو العامل في بينا وبينما كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجأة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وعلى القول بالظرفية فقال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينما وبينا محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل فيها ما يليها بين بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل ما في اسم الشرط فيه وقيل بينما خبر لمبتدء محذوف والتقدير في المثال بينا وقت قيامي اقبل عمرو ثم حذف المبتدأ وصدر الجملة عليه باقبل عمرو وقيل مبتدء واذ خبره والمعنى حينا قيامي اقبل عمرو وتبين بترداد للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي لن ينفعكم اليوم اشتراكم في العذاب لاجل ما ظلمتم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من فحوى الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذا ساء ولم يذكر وقتا اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان والجمهور على الثاني التابعة اذا ترد ظرفا للزمن المستقبل وفيها معنى الشرط غالبا فتضاف الى شرطها وهو الجملة التي بعدها الرفع او تنصب بجوابها عند الاكثرين وقيل بشرطها وعليه عامة من المحققين حملا لها على سائر ادوات الشرط وقيل بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف واجيبا بانها عند هو لا غير

مضافة

والمختص بالفعلية نحو اذا الشمس انشقت مثل وان احد من المشركين استجارك

مضافة كما يقوله الجميع اذ لجزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل قال الدماميني ويلزم عليه ان يكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قد قال ابن الحاجب ان تعين الفعل في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها وان لم يكن مضافا كما يحصل قولنا انها اطلعت مثلا الشمس قلت رده الرضي بانه انما يحصل التخصيص في المثال بما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة كافيا لتخصيصها لتخصصت متى في قولك متى قام زيد وهو غير مختص انتهى واما قول الاكثرين فاورد عليها امور منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين مربوط بينهما الا اداة على قولهم فصير الجملتان واحدة لان الشرط لما كان معمولا لاذا لكونها مضافة اليه اذا معمولا للجواب لزم دخول جملة الشرط في جملة الجواب لان المعمول داخل في جملة عامله فيلزم ح دخول جملة الشرط في جملة الجواب واجيب بان الاصل ذلك ولكنهما قد تضمنا معنى الشرط وجعل الاول سببا للثاني وفيها انه يلزمهما مع نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يجعل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمنين وقصد اذا المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم قال الرضي والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان جئتني اليوم يكون جزاء المجيء الماضي امس ومنها ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالجر في الناسخ نحو اذا جئتني فانت اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله واجيب بانهم انما يقولون ان العامل فيها جوابها اذا كان صالحا والم يكن ثم مانع كاذا الفجائية وان ونحوها فالعامل فيها ح مقدر دل عليه الجواب وقال الزجاج الاولى ان نفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا عرفت الشمس جئتك بمعنى حين وقت غروب الشمس فالعامل فيها هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة وهذا الاول الذي في محل الشرط اذ هو مختص بالظرف ويختص اذا بالجملة الفعلية على الاصح سواء كان صدرها مضارعا نحو اذا تاتيهم اباؤنا او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم الفراء اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد جمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع ولا تدخل على الجملة الاسمية واما نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت مما استند عليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول اذا على الجملة الاسمية فاول مثل هذا وبل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فالتمام فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل وان

استجارك

امتجاوزت احدا ان السماء سدت والفعل بعد فجره كما زعموا وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه
ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احدى
الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائية لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما
قاله غير واحد فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية قال في التصريح فتامل ولما
قول الشاعر اذا باهلي تحته حنظلية له ولدها فذاك المذرع فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها
والجملة بعدها خبرها التقدير اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي
فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وبهذا ان الظرف يدل
على المفسر فكانه لم يحذف تنبيهات الاول الجمهور على ان اذا لا تخرج عن الظرفية كما هو مقتضى اقتصاص المفتاح
وزعم قوم انها تخرج عنها فقال الاخفش وتبعه ابن مالك انها وقعت مجرورة بحتى في قوله تعالى حتى اذا جاءوها
وقال ابن جني في اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ واذا الثانية خبرها
والمنصوب بينهما العامل في الان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقوله الامر وتبعه ابن مالك على ذلك قال ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قولهم لغايته اذا لا علم اذا كنت على الصفة
واذا كنت على عضبي والجمهور على الترجيح في تلك الاية حرف ابتداء داخلة على الجملة بأسرها والعامل فيها وفيما
اذا وقعت الواقعة فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى اي انقسمتم
وكنتم ازواجا ثلاثة واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف هو مفعول به اعلم اي شاهدت معي ونحوه التالي
قد تخرج اذا عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان يجيء للحال وذلك بعد القسم نحو والليل اذا
يغشى لان الليل مقارن للغشيان والثاني ان يجيء للماضي كما حكاه ابو زيد من قولهم اخذت اهبتي اذا
الدين اذا ما انولك لمحلهم قلت لا لجدنك بعد الايمان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها انزلت
بعد الايمان واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها انزلت بعد الرؤية والانفضاض وقوله وقد اتوني يريد
الكاس صبا سقيت اذا تعورف التجوم ويجوز ان يكون سقيت بمعنى اسقني وهو دليل جواب اذا اي اذا اعرب
النجوم سقيته الثالث مختص اذا بما يتيقن وجوده نحو اتيك اذا احمر البسر ورجح نحو اتيك اذا دعوتني
بخلاف ان فانها يكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد ولا يدخل على
متيقن ولا راجح وقد تدخل على متيقن لكونه مبهم الزمان نحو افان مت فهم الخالدون ولكون اذا لما
للمتيقن والمظنون خالفت اداة الشرط فلم يجزم الا في الضرورة وقد تخرج عن معنى الشرط نحو واذا

فاعضبوهم

ما غضبوهم يقعرون والذين اذا اصابهم البغي ينتصرون فاذا في الاولين ظرف لخبر المبتداء بعدها ولو كانت
شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمارها مردود بانها لا يحذف الا في
ضرورة او ندور من الكلام وقول الاخران الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعد الجواب بعتسف وقول اخر ان جوابها
محذوف مدلول عليه بالجملة تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم
اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون التقدير اذا
يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لان القسم لانشاء لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت
والثابت لا يقبل التعليق اما بع قد يستعمل اذا مع جملتها الاستمرار الزمان في الاحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة
كما يستعمل الفعل المضارع لذلك ومنه اذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون وتنابهم ابدا ومثله كثير ويرد اذا للمفاجاة فيختص
بالجملة الاسمية على الاصح كما مر والفرق اللفظي بينها وبين الشرطية انها لما اختصت بالفعل لا تحتاج الى الجواب لعدم
تضمنها للشرط ولا يقع في صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها حصل بعد وجود ما
قبلها على سبيل المفاجاة فلا بد في حصول هذا الغرض من تقدم شيء عليها ومعناها الحال لا الاستقبال نحو
خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه اذا حيهلا بزيد اي حيهلا تسعى اذا لهم مكر في اياتنا والخلاف فيها كاختها يعني اذ في كونها
حرفا فاجاة او ظرف زمان او مكان فذهب الاخفش والكوفيون الى انها حرف وخالفهم ابن مالك قال
ابن هشام ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها انتهى وتقديره
ان العامل هنا منحصر فيما بعدها وان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا عامل سوى فكون فلا تكون اذا معمولة
فلا تكون اسما لان الاسم يستلزم المعمولية وانشاء اللازم يستلزم انشاء الملزوم وليس فيها معنى الحدث فيكون
فعلا فتعين ان تكون حرفا وذهب الزجاج المرادي الى انها ظرف زمان ونسب المبرد وسيبويه اخاه
الزمخشري وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور والتنوخي ابقاءها فاثبت لها وذهب الزمخشري ان عاملها فعل
مقدر مشتق من لفظ المفاجاة وقال التقدير في قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فاجاتم
الخروج في ذلك الوقت قال ابن هشام ولا يعرف هذا الفعل وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا
زيد جالس والمقدر نحو خرجت فاذا زيد يجلس والمقدر نحو خرجت فاذا زيد اي حاضر قال ولم يقع الخبر بها
في التنزيل الا مقدرا وذهب المبرد والفارسي وابو الفتح الى انها ظرف زمان وعزى الى سيبويه وتظهر فايدة
الخلاف اذا قلت خرجت فاذا الاسد فعلى الاول لا يتعين كونها خبرا لان الحرف لا يخبر به عند وكذا على الثاني

لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا ان يقدر مضافا اى فانا حضور الاسد ويصح على الثالث اى فنا الحضر الاسد
فان قلت فاذا الغال صحت جرتها عند غير الاخفش والكوفيين ويقول اخرجت فاذا زيد جالس ورجالا
فالرفع على الجرية واذا نصبت والنصب على الحالية والجر اذا ان قلنا انها مكان وألا فهو محذوف فان قلت
الجالس والقائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذى انكره سيبويه على الكسائى
لما مسئلة فى مجلس الذى جمعها بين يحيى خالد بن يحيى البرمكى فى مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهى قولهم كنت
اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى او فاذا هو اياها وكان من خبر ذلك ان سيبويه لما قدم على
البرامكة احتفل له يحيى وعزم على الجمع بينه وبين الكسائى فجعل ذلك يوما فحضر سيبويه واحضر الفراء و
خلف وغيرهما من جماعة الكسائى وكاده القوم كيدا واول من تقدم اليه خلف فساله مسئلة فاجاب فيها فقال له
اخطات ثم سئله ثانية وهو يقول له كلما اجاب اخطات وبذلك يخرق فى مزاح الثاب الغريب ويذهب فكر الفطن
الاريب فلم يزد سيبويه الى ان قال لخلف هذا اشوذب فاقبل اليه الفراء مضمرا ما اظهره وصاحبه مظهرا ما يضمره
فيما يقول ويستعمل الادب فيما يبديه ويعيده فقال ان فى هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فى كذا وسئله
مسئلة اخرى فاجابه فقال اعد النظر وهى كلمة تدانى كلمة صاحبها فادرك سيبويه ان مقصودهما الحامه وانه رضا
درجة شيخهما الكسائى عن مناظرته فان كانت الغلبة لهما قيل غلبه غلامه والا فان يغلبا خير عندهما من ان يغلب
شيخهما فقال سيبويه لست اكلمكما او يحضر صاحبكما يعنى الكسائى فحضر الكسائى فقال السائلى واسئلك فقال
له سيبويه سل انت فسئله عن هذه المسئلة الزنبورى فقال سيبويه فاذا هو هى ولا يجوز النصب فسئله عن
اشال ذلك مخوخرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع ولا يجوز النصب فقال له الكسائى
العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما فقال له الكسائى
هذه العرب ببابك قد سمع منهم اهل البلدين فيحضرون ويسئلون فقال يحيى وولده جعفر نصف فاحضر
فوافقوا الكسائى واستكان سيبويه واقبل الكسائى على يحيى فقال اصلح الله الامير انه وفد اليك من بلده
مؤملا فان رايت ان لا ترده خائبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج الى فارس يقال كانت سبب علته التى مات
فيها ويقال ان العرب لم تواطئ على ذلك وانهم علموا بمنزلة الكسائى عند الرشيد ويقال انهما قالوا القول
قول الكسائى ولم ينطقوا بالنصب ان سيبويه قال ليحيى مرهم ان ينطقوا بذلك فان السهم لا تطوع به
وهذه حكاية عجيبة وموعظة عزيزة وللاديب ابى الحسن خازم بن محمد بن خازم قصيدة طنانة وهى
من افراد ادباء المغرب امتدح بها المنصور حتى افرقيا ابا عبد الله محمد بن الامير ابى زكريا يحيى بن عبد الواحد

وضمنها مسائل من علم النحو ولعله انى فيها على جميع ابوابه والموجود منها نحو مائتين وعشرين بيتا ولقد
اجاد فيها نظم حكايته هذه الواقعة اللطيفة واول القصيد هذا الحمد لله معلى قدر من علما وجاعل
العقل فى سبل الهدى علما ثم الصلوة على الهادى نبينه محمد خير مبعوث برا عتصما ثم الدعا لامير المؤمنين
ابى عبد الاله الذى فاق الخيا كرما خليفة خلقت انوار عزته شمس الضحى ونداه يخلف الديما سالف فواضله
للمعتفى نعما صالت نوا صله بالمعتدى نقما مردى العداة بسهم من عزائمه كانه كوكب للقذف قد رجما
اذا م قوا نعم حتى اذا اطردت نعما له من غير وعد لم يقل نعما يا ايها الملك المنصور ملكك قد شب الزمان به من
بعد ما هرما فلو ترى من مضى ان فى مكارمكم لم يذكروا بالذى معنى ولا سما ان الليالى الاولى
بالسعد ملكت اصحت عبدا واما بذلت قفيزة من بيت ممتلح او مهدة مثلا فى رعيل الاما وكلتا بالدهر
عيسا غير غافلة من جود كفك ناسوا كل من كلما ومنها اما على اثر حمد الله ثم على اثر الصلوة على من بلغ
الحكما وما تلى ذاك من وصل الدعاء ومن فش الثناء على من اسبغ النعما فاسمع لنظم بديع قد هديت
فكرى له مفادة ملت اجز الغنما حديقة تبهج الاحداق بهجتها من نحوها ناسم للنحو قد نسما فاسمع
الى القول فى طرق الكلام وما علم اللسان به قد حد او رسما النحو علم باحكام الكلام وما من العبارة يعرو
اللفظ او الكلما والكلام كمال فى حقيقته فان ترد حده فاسمع منى نظما ان الكلام هو القول الذى حصلت
به الافادة تما تم والتما ومنها فى باب المعتدى لاثنين فباب اعطى كسى منه سعى كما تقول سقى الله
صوبا سما ومنه ولى والى مثل قولهم اولاك ربى نعيم العيش والنعما ومن المتعدى الى الثلثة وفاس بالنهج
الفضل ابن سعدة فى باب ظن وفيها خالف الفدما من باب كاز وما فى معناها تقول فاز زيد مفضلا اذا ما بحت
منك النجا بانوالى الجود والكرما من باب الاستثناء والقول فى باب الاستثناء متصلا منتع وقد تخالف
فيه جملة الزعما وقد تبلد قوم فيه لا سيما من عد يله فى الاستثنا ولا سيما من نواصب الفعل واعدت لكيلا
وكيلا ثم كى ولكى وليس تمنع من نصب بادهما من باب اذا الفجائية وهو مقصورا والعرب قد تحذف
الاخبار بعد اذا اذا عنت فجاة الامر الذى دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وبعد اذا وقوعا من بعدها
ربما فان توالى ضمير ان كنى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك لغيت على الاقوام مسئلة اهدت
الى بسيويه الحتف والغما قد كانت العرب ابوا جا الحبها قدما اشد من الزنبور وقع حما وفى الجواب عليها
هل اذا هويه او هل اذا هواتا ها قد اختصما وخطا بن زياد ابن حمزة فى ما قال فيها انا بشر بعد ظلما
وغاظ عمر وعلى فى حكومته ناليته لم يكن فى امره حكما كغيظ عمر وعلى فى حكومته ناليته لم يكن فى امر معكما

وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه بغيض وما فظل باكيا بمكظوما وقد كربت النفس
انفاسها ان تبلغ الكظما فقضت عليه بغير الحق طائفة حتى قضى هدرا ما بينهم هذا من كل الجو
حكما من سلم قضى عمرو بن عثمان تماما قد قضى بدما حتاده في الورى عمت وكلهم تلفيه منتقدا
للقول منتقما فما التهى دمعا بهم معانها ولا المعاف في اهل التهى ذمما فاصبحت بعده الانفاس
كامنة في كل صدر كان قد كظ او كظما واصبحت بعده الانفاس باكية في كل طرس كدمع سح وانسجما
وليس يخلو امرء من حاسد لهم لولا التنافس في الدنيا لما اضما والفتن في العلم اشجى محنة علمت وابرح
الناس شجوا عالم هضما قوله وربما يضبوا البيت اى ربما يضبوا على الحال بعد اذ وقوعها بعد او على
الخبرية وقوله ربما في اخر البيت توكيد لربما في اوله بالتكرير وفي بعض النسخ وربما بغير ما وربما
والمعنى انهم قد يضبون ما بعد اذا قليلا بغير وقوعه كثيرا فيكون بها الاولى للتقليل والثانية للتكثير والثالثة
للتوكيد وضما في اخر البيت الثالثة من ابيات هذه المسئلة بفتح الغين المعجمة كناية عن الاشكال والخفا
وضما في اخر البيت الرابع بفتحها جمع غمة وابن زياد هو الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي وسمه
علي وابا بوشر سيبويه واسمه عمرو والفظ ضمير الاثنين ابنيته للفاعل والاطلاق ابنيته للمفعول
وعمر الاولان سيبويه والكسائي والاخران عمرو بن العاص وامير المؤمنين ثم على وحكم الاول اسم والثاني
فعل وبالعكس فعالا ليظاء فزياد الاول والد الفراء والثاني زياد بن ابيه وابنه المشار اليه ابن مرجانة
لعنه الرسل في قتله الحسين ثم واضم كغضب فزاد ومعنى والوصف منه اضم كفرح فتبينهان الاول اما الجاب
سيبويه سؤال الكسائي وهو اذا هو مبتدأ وهو خبر والجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى وهو وجه الكلام مثل فاذا هي بيضاء فاذا هي حية وانما
فاذا هو اياها ان يثبت فخارج عن القياس والاستعمال الفصحاء الجر بلن فالنصب بلم والجزم بلما وسيبويه
واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان كلام بعض العرب وحكى الفرض عن الكسائي قال لا يجوز الا اياها
وكذلك حكاه الاندلسي في شرح المفصل الصواب ما حكيناه اقول من انه اجاز الوجهين فان الكسائي لو
انكر الرفع فكان لسيبويه سبيل من تخطئته والحال انه رآه في القرآن من الرفع وهو شايع فيه لم ينقل
ذلك فدل على ان الكسائي اجاز الرفع والنصب معا وقد ذكر في توجيه النصب وجهان احدهما ان اذا
ظرف فيه معنى وجد در ايت فجاز ان ينصب المفعول وهو معنى ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده قال
ابو بكر بن الخياط وهو خطاء لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وانما تعمل في الظروف والاحوال
ولانها تحتاج على نصبها الى فاعل والى مفعول اخر الثاني فان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر لدلالة

الكلام عليه ومثل هذا لئن ضربته لضربته السيد الشريف لكن وجود التي لضربته كائنا السيد الشريف
او موجود السيد باضمار كائن ونحوه فاذا حملت النصب في اياها على هذا المخرج قاله محمد بن يزيد ولا يخفى
عليه بطلانه وبعده عن المقيس عليه الثالث ان ضمير النصب يفيد ما يفيده ضمير الرفع قاله ابن مالك قال ابن
هشام ويشهد له قراءة الحسن البصري اياك يعبد بالياء المثناة من تحت مبنيا للمفعول ولكنه لا يأتي
فيما اجازوه من قولهم فاذا عبد الله القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على نعت مقطوع رفعا على ارادة
الواو ليكون ذلك مما يقاس من جهة تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على
ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد احظا لان وجد ينصب المفعولين ولان تجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو
قابل للتعريف المتأول الرابع انه على اسقاط الخافض والاصل فاذا هو كها او فاذا الزنبور كالعقرب الكوفيون
يجوزون ادخال الكاف على الضمير ويسمونه مخصوص المنذر بالضرورة وحذف كاف التشبيه وحذف انتصب الضمير
على نزع الخافض وليس شيء مما ذكر في باب الخامس انه مفعول به والاصل فاذا هو يليها او يشبهها ثم حذف الفعل
وانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب
فوجد او نرى عصبة السادس انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلمع لمعانها ثم حذف الفعل كما هو في
زيدا الاسرب الابل اي لا يسرب بشرب الابل ثم حذف المضاف من لمعانها واقيم المضاف اليه مقامه وانتصب انتصابه
عن المنصوب وانفصل لفقد ما يتصل به نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما رأيته السابع
ان اياها كناية عن الجملة والتقدير فاذا هو لمعانها فكني عن الجملة بقوله اياها وانتصب اياها
على الحال لكونها كناية عن نكرة قاله بعض النحويين وضعفه ط الثامن انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف
والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير فانتصب اللفظ على الحال على سبيل النيابة
كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب امالية قاله ابن هشام وهو وجه عربي اعني انتصاب
الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الفليل لخصوص الحاد بالرفع صفة لصوت وتقدير مثل واما سيبويه فقال
هذا بيت ضعيف وتمن قال بالجواز ابن مالك قال اذا كان المضاف الى معرفة كلمة مثل جاز ان تحملها المعرفة التي
تقول مررت برجل ذهير الخفض صفة للنكرة وهذا زيد ذهيرا بالنصب على الحال الثاني يلزم اذا الفجائية الفاء
داخلة عليها واختلف فيها فقال المازني وجماعة هي زائدة للتأكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت
في جواب الشرط موقع الفاء وقال ابن هشام هي عاطفة الجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين وابو حيان
بوقوع ثم موقعها في قوله تقتلون ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج هي للتعقيب المحض كقولك الجواب الثامن ان ترد

على وجهين احدهما ان تكون للعطف منقسمة الى قسمين متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المربوط ما بعدها بما قبلها بحيث لا يستغني باحدهما عن الآخر لانهما مفردان بتحقيق او تقدير او بنسبة الحكم عند المتكلم اليهما معا او الى احدهما من غير تعيين وبذلك سميت متصلة قال الدماميني وعلى هذا فالاتصال بين الثابوت والملحوق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين فسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون باعتبار هذا المعنى تسميتها اولى من الوجه الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في السبوقة بهمزة الاستفهام لانها بهمزة التسوية ينخرج الوجه الاول المشمول للموجهين وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية فيما اذا وقعت بعد همزة التسوية والاستفهام فيما اذا وقعت بعد همزة الاستفهام او وقع بعد همزة التسوية وقد مر معناها نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم والاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو والمراد بوقوعها بعدها على سبيل التناوب لا معا كما هو الظاهر من الفرق بين الواقعة بعد همزة الاستفهام من امرين وجه الاول والثاني ان الواقعة بعد همزة التسوية لا يتحقق فيها ان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته ويطلب بها ايها التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا قيل لزيد عندك ام عمرو وقيل في الجواب نعم او قيل عمرو او لا او لا نعم لعدم التعيين بالتصديق ولا تكذيب مع وجود الاستفهام لانه انشاء والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تاويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين كقوله ولست بآيلي بعد فقدي مالكا امو في ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون والاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها كما مر وبين جملتين في معنى المفردين فتكونان فعليتين كقوله وقلت للطيف مرتاعا فارقني فقلت امي سرت ام عاد في حلم وذلك على الادرج في اي ان فاعل محذوف تقديره ستر والتقدير اي شأنيك ام عاد حلمها اي اي هذين ي واسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل شعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره محذوفا للضرورة والمعنى ما ادري اي الشعيثين هو الصحيح ومختلفتين نحو سواء انتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك على الادرج في انتم مزكون فاعل كانه قيل ايشأنيك خلقه بتينهات الاول صحح ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام بانه يجب في المتصلة ان يتنبه احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل الاخر ليفهم السامع ان الامر المطلوب تعيينه نحو اذا استفهمت عن تعيين المبتدا الزيدان قائم ام عمرو وان شئت

لزيد ام عمرو قائم والاول هو الاكثر وتقول اذا استفهمت عن تعيين الخبر انما قائم زيد ام قاعد وان شئت قائم
مزيد في كتاب سيبويه ما قصد هذا ام اذا كان الكلام بها بمنزلة اتهما او ايهم وذلك قولك ازيد عندك
ام عمرو وان زيدا لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسأل
عن اللقاء وانما تسأل عن احد الاسمين في هذه الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين
وجعلت الاسم الاخير عديلا للاول قضى الذي لا تسأل عنه بينهما ولو قلت ألقيت زيدا ام عمرا لكان جائزا
حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولوي لا واجب كما قالوه ونص على ذلك ابن عصفور
في المقرب ايضا فقال والاحسن توسط الذي لا يسأل عنه ويجوز تقديمه ويجوز تاخيره وذكر ذلك ايضا
فقال اذا وليت المتصلة مفردا فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة
بتأويل اي والمفرد ان ما بعدها بتأويل المشتق اي فيجوز بحوز ازيد عندك ام عمرو بمعنى اتهما عندك وفي
التسوية زيدا ام في الدار انت في احد الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما وليا نحو أعندك زيد ام عمرو
ازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا واجوز ازيدا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن ثم
قال الرضي يجوز ان تاتي بعد سواء ونحوها ما ومجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت وقعدت ومنع
ذلك الفارسي قال لانه تكون سواء على احدهما ولا يجوز ذلك يعني ان لاحد الشيئين او الاشياء و
التسوية تقتضي شيئين فصاعدا فما تقتضيه او ف الما تقتضيه التسوية وتبعه على ذلك ابن هشام
في المغني فقال لا يجوز العطف بعد همزة التسوية قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان
كذا وكذا والصواب الاتيان بام قال وفي الصحاح تقول سواء علي قمت وقعدت وهو سهو في الكامل
للهذلي ان ابن محيص قرء من طريق الرعفراني اولم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان انتهى قال الرضي ورد
على الفارسي ويرد عليه ان معنى ام احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء علي قمت ام قعدت
سواء على ايهما فعلت اي الذي فعلت المجرد اي عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الرفع
ذلك في او ونحو ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتداء والوجه ان يكون سواء خبر مبتدء محذوف
تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله قمت ام قعدت والمعنى ان قمت وان قعدت والجملة
الاسمية المتقدمة دالة على جزاء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سواء علي انتهى وفي قوله ان معنى
ام احد الشيئين او الاشياء ما تحته اذ هي موضوعة لعطف احد الشيئين او الاشياء مرادا به من حيث
هو احدهما او احدها وليس معناها نفس احد الشيئين او الاشياء وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة

الاستفهام فلا بد من ام اسمين كانا او فعلين نحو سواء علي ازيد في الدار ام عمرو وسواء علي ا
قمت ام قعدت واذا كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام عطف الثاني با وتقول سواء علي
قمت او قعدت فقد تريد ان قمت او قعدت فيهما على سواء علي هذا سواء خبر مبتدء محذوف والاصل ان
سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر انتهى قال الدماميني وبذلك يتم صحة قول الفقهاء
وكان ابن هشام توهم ان الهمزة لا ترفع بعد كلمة سواء في اول جملتها وليس كذا انما نهى ولا خلاف في
العطف بأو بعد همزة الاستفهام فيما يكون الجواب عن الاستفهام بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل
ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك لا وان اجبت بالتعيين صح لا بترجواب زيادة ويقال
الحسن او الحسين افضل او ابن الحنيفة فعطف لا بأو الثاني بلم ويجاب عنها بقولك احدهما وعند
الكيسانية بابن الحنيفة ولا يجوز ان يجيب بقولك الحسن او بقولك الحسين لانه لم يسأل عن الافضل من
وابن الحنيفة ولا من الحسين والحسن وابن الحنيفة وانما جعل واحد منهما لا بعينه قرينا لابن الحنيفة فكانه
قال احدهما افضل ام ابن الحنيفة الثالث قد يحذف ام والمعطوف بها كقوله دعاني اليها القلب اني
لامرها سميع اي ام رشد طلابها اي ام غي قال ابن هشام والمختار ان يقول لا حاجة الى تقدير معادل في
البيت لصحة قولك هل طلابها رشد وامتناع ان يؤتى لهل بمعادل وقد يحذف المعطوف عليه بام
كقولك اقام زيد ام قعد اي ام قعد وقامت اناء الليل التقدير اكان خير ام هو وقامت اناء الليل واجتابعضهم حذف
معطوفها بدونها مثال في قوله افلا تبصرون ام ان الوقف هنا وان التقدير ام تبصرون ثم تبتدئ
انا خير وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا خير وما قولهم
افعل هذا ام لا فالحذف انما وقع بعد لا ولم يقع بعد العاطف وحرف الجواب تحذف الجمل بعدها
كثيرا وتقوم منى في اللفظ مقام تلك الجمل فكانت الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها والمنقطعة
هي التي لم ترتبط بما بعدها بما قبلها بل كل منهما مستقل بفائدته لانهما جملتان ليستا في تقدير المفرد
ولذلك سميت منقطعة وقد تسمى منفصلة وهي ثلثة اقسام مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل
الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام نحو
لهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي
والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير
ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الاضراب كبل نحو قوله تعالى هل تستوي

الظلمات والنور اى بل هل ولا يضارفها هذا المعنى والاكثر اقتضاها مع ذلك استفهاما
طلبيا كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اى شاء ومعناه انك رايت اشباحا من بعد فقلت
انها ابل على سبيل الجزم ثم حصل شك فى ذلك فقلت ام شاء بقصد الاضراب والاستيناف سؤالا
عن الشاء اى استفهما انكاريا بمحو ام له البنات ولكم البنون اى بل الله البنات اذ لو قدرت
للاضراب المحض لزم المحال وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وقد لا تقتضى البتة
فيكون للاضراب وحده كما مر ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين انها ابدا تمحض بل والهمزة جميعا ان
الكوفيين خالفوهم فى ذلك قالوا والذى يظهر قولهم ان المعنى بمحو ام جعلوا للتصير كاء ليس على الاستفهام
لانه يلزم البصريين دعوى التاكيد فى محو ام هل تستوى الظلمات والنور ام ماذا كنتم تعملون ام من هذا
الذى هو جندلكم وقع للدماميني انه اجاب عن الثانى باخذ ان كلام السعد التفتازانى فى حاشية الكشاف
بان ام الداخلة على الاستفهام ليست منقطعة ولا منفطعة وردّه بعض الائمة فقال له انه لا سلف له فى
ذلك وان النحاة مطبقون على انها لا تخرج عن القسمين البتة تنبيهات الاول قضية كلام المصنف ان بل
المنفطعة غاطعة ايضا وهو قول ابن جنى وابن جرم ابن هشام والجمهور على انها حرف ابتداء وقد مر بيانه الثانى
قد ترد ام محتملة للاتصال والانقطاع فمن ذلك قوله تعالى اتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده ام
تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشرى يجوز فى ام ان تكون بمعنى اى الامرين كائن على سبيل التقدير المحتوم
يكون احدهما ويجوز ان تكون منفطعة كانه قيل ذكر ابو زيد انام تقع زائدة وخرج عليه قوله انا لبصريون
ام انا خير قال التقدير انا لبصريون انا خير قال ابن هشام والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جوية يا ليت
شعرى ولا منجا من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم والثانى ان تكون حرف تعريف كال وهى لغة حمير
بكسر الهاء المهملة وسكون الميم وفتح التاء المثناة من تحت وبعدها راء مهملة ابو قبيلة من اليمن وهو حمير بن سبا
ابن يشجب بن يعرب واسم سبا عبد شمس سبا لقب له وهو يجمع قبائل اليمن غالبة والظاهر ان المراد بالحميريين هنا
الجميع على سبيل التغليب نقل هذه اللغة عن طى وهو قبيلة اخرى من اليمن وهو طى بن ادد وبن زيد
ابن كهلان بن سبا بن حمير ووقع لبعض الادباء وهذه اللغة التميم وهو سهو او محض واحدة قال ابن مالك
لما كانت الدام تدغم فى اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف العين الذى فاؤه همزة جعل
اهل اليمن وهم ذو انام بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا فى ميم انتهى وانشد سيبويه لان الميم لا تدغم الا فى مثلها
وانشد على هذه اللغة ذا الخليلى وذو بوا صلفى برمى ورايى بامهم اميه والحديث ليس من امبر امصيام فى

اما بالفتح والتشديد حرف تفصيل غالبا وفيها معنى الشرط للزوم الفاء

اصفر كذا رواه الهمز بن توليب وقال بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالاسما التي لا تدخل لام التعريف
اولها نحو غلام وكتاب بخلاف جل وفاس والناس قال ابن هشام وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع
بالجديد من يقول اخذام ريح واركبام فرس ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الى البيت الثابت
انها في الحديث دخلت على النوعين انتهى قلت وافت في اليمن اربعة عشر شهرا فلم ار من يفرق بين الاسما
التي تدخل في اولها لام التعريف وبين غيرها بل كلهم يبدل اللام ميما في جميع الاسما فيقول امرجل يقوم
ام غلام تغنيهات الاول قال الاندلسي وابن يعيش الرواية في البيت بالتهم بتشديد التا وادغام اللام
فيها وام سلمه بالميم الساكنة بعد الواو ونقلت عنهما في الفتح القريب اوجه الثاني قال الاندلسي الوجه ان لا تثبت
الالف في الكتابة لانها ميم وجعلت كالالف واللام ونقلت عنه في الفتح ايضا وفيه مخالفة لظاهر كلامهما الثالث
ذكر ابن الحاجب في الشافية ان هذه اللغة ضعيفة وتعقبه بعض الائمة فقال قد تكلم بها استيد الفصحا فالحكم
عليها بالضعف لا يوافق عليه التاسعة اما بالفتح والتشديد اي بفتح الهمزة وتشديد الميم وقد تبدل ميمها
الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى ايما
بالعشي فيخصر وهي حرف تفصيل غالبا لا اسم على ما يتوهم من تفسيرها بمهما يكن من شئ وكونها للتفصيل
يدل عليه استقراء موارد ها وعطف مثل عليها قال فمه واما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم
واما الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم
الاخر فالاول نحو ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل ويهديهم في المعنى واما الذين كفروا به فلم كذا و
كذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه اياته محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين
في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله وهديهم في المعنى واما غيرهم فهو مؤمنون
به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اي كل
من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وفيها
اي في مفهوم اما معنى الشرط للزوم الفاء بعدها كما مر ولا يجوز ان يكون الفاء للعطف لدخولها على
الخبر ولا يعطف الخبر على مبتدائه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزا وقال ابو حيان
هذه الفاء جائت في اللفظ حاجة عن قياسها لانها لم تجئ رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفرد على مثله

والتفصيل

وعوض بينهما عن فعلها جزء مما في حيزها اقوال

والتعليل بكونها في معنى الشرط ليس بجيد لان معنى اما كما قالوا مهما يكن من شئ وجواب مهما
يكن من شئ لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء لا ترفعه بعدا ما سواء كان ما
دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن الا ترى انه يقال مهما يكن من شئ لم ابالك ويمتنع ذلك في اما ويجب
ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء للضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك
قول محذوف كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف
المفعول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف وترتيبي ويصح سبعا ولا يصح استقلالا هذا
قول الجمهور وقال ابن هشام وزعم بعض المتاخرين ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان
الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وما
بينهما اعتراض وكذا قال في الاية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن اياتي الاية قال اصله فيقال
الم يكن اياتي ثم حذف القول واخرت الفاء عن الهمزة تنبيها لم يذكر المصنف معنى التوكيد لما وقل
من ذكره وقد اثبته جماعة من المتاخرين واحسن من عبر منهم الزمخشري فانه قال اما في الكلام ان يعطيه
فضل توكيد بقولك زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب قلت انه بصدد الذهاب وانه منه
عزيمة قلت اما زيد فذاهب فدل بذلك فان سيبويه في تفسيره مهما يكن من شئ فزيد ذاهب هذا الفن
مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى اما كونه في معنى الشرط فظاهر واما وجه التوكيد
فانه بمنزلة التعليق بوجود شئ لان معنى مهما يكن من شئ ان يقع هذا او ذاك فالمآل ما لا يحصل ما دامت
الدنيا باقية فلا بد من وقوع شئ فيها فيكون معنى ان زيدا ذاهب زيدا ذاهب البتة وعلى كل حال قال ابن
وليس مراد سيبويه من تفسيره اما بمهما انها بمعناها وكيف واما حرف ومهما اسم بل قصد الى معنى البحث
واما بمعنى اذ واصل اما زيد فقائم اما يكن من شئ فزيد قائم اي ان يقع شئ في الدنيا يقع فيها زيد انتهى و
الاولى حذف فعل اما الذي هو لشرط الجزء على طريق الوحدة وهو يكن ونحوه كما التزم حذف
متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثلا والتنبيه على ان المقصود بالحكم الاسم الواقع بعدها لا الفعل و
عوض بينهما اي بين اما والفاء اللازمة لما بعدها عن فعلها المحذوف فلزوما جزء مما في حيزها اي
حيزها كراهة دخول حرف الشرط على فاء الجواب نبه بقوله جزء على انه لا يعوض اكثر من واحد انتفاء
الاستكراه بواحد وفيه اي في الجزاء المذكور اقوال ثلثة احدها انه جزء من اجزائها الواقع بعد الفاء

وهو اما مبتداء نحو اما زيد منطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء سواء كان ما بعدها مما يمتنع
التقديم مع قطع النظر عن الفا نحو اما زيدا فاني ضارب اولم يكن نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
وذلك لان لاما اختصاصا في تصحيح التقديم لما امتنع تقديمه وهذا القول عزاه بعضهم لسيبويه وليس
بقوله وانما هو قول المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وابن مالك قال ابو حيان
وقد رجع المبرد عن هذا القول الى قول سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال ابن الحاجب رجوعه
عندي بخطه فان قلت هذا القول لا تشمله عبارة المصنف لان ما وقع عوضا بين اما والفاء على
هذا القول جزء من خبر الجزاء لا من خبر اما فكيف نفتها قلت ما خبر الجزاء في خبر اما ايضا الثاني انه
معمول الفعل المحذوف تقديره اي شيء كان مما بعد الفا مما يمتنع التقديم اولم يكن اذا العمل للمحذوف
المقدر في محله ولا عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يمتنع التقديم اولا فاذا قلت اما زيدا فمنطلق
فالتقدير مهما يذكر زيدا فهو منطلق واذا قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فالتقدير مهما يذكر
يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو كان كذلك لجاز النصب في الاول بتقدير تذكر بالبناء للفاعل
والرفع في الثاني بتقدير يحصل او يذكر بالبناء للمفعول ولم يجز اتفاقا واما ما سمع من قول بعضهم
اما العبيد فذو عبيد اما قريشا فانا افضلها بالنصب في الموضعين فقال سيبويه هي لغة جيدة
قليلة قال ومع ذلك فلا يجوز هذا النصب لضعيف في المعرفة الا اذا كانت غير معينة ليكون
في موضع النكرة كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع
كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك وانوك اما فلا بالك وما وقع لابن هشام في المغني من قوله
وفي ذلك دليل على انه لا يلزم ان تقدر مما يكن من شيء بل يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير
ههنا مهما ذكرت فليس شيء لان هذا المسموع الذي استند اليه لغة جيدة بنص سيبويه
فكيف يبنى عليه جواز التراكيب العربية هذا مع انها محتملة للتخريج على ما ادعاه واستشكل
الرضي مذهب سيبويه في نصبه على الحال وقال بل هو مفعول به لما بعد الفا لان معنى وعبيد
اي تملكهم وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي غلبهم في الفضل القول الثالث
انه ان لم يكن ما بعد الفاء مما يمتنع التقديم فهو جزء مما في خبر جزائها نحو اما يوم الجمعة فانا
مسافرون ان كان نحو اما اليوم فانا جالس فهو معمول للفعل المحذوف لان ان لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وهذا قول سيبويه المازني والجمهور ورد بان الفاء للجزاء وشيء مما بعده من عمل ما بعدها

في ما قبلها

في ما قبلها فالباب كله من هذا القبيل فلا معنى للتفصيل ولا يخفى أنهم لا يخالفون في أنها بعد الفاء
الجزاء لا يعمل فيما قبلها لكنهم أجازوه مع الفاء هنا دون غيرها من الموانع لما قاله سيبويه إنها ما جاز
عمله بعد حذف إما والفاعل فيما قبل وما الا فلا الا ترى أنك لو حذفت إما والفاء في قولك تقول وأما
اليتيم فلا تقهر وقلت اليتيم فلا تقهر لكان جائزا بخلاف نحو أما زيدا فاضرب لو حذفت
إما والفاء وقلت زيدا فاضرب لم يجز لأنه لا يجوز تقديم معمول خبر إن عليها وكذا لا يجوز أما
درهما فعندي عشرون إذ المميز لا يعمل فيما قبله قال ابن الحاجب والتحقيق من هذه الأقوال الثلاثة هو
الأول وهو أن الواقعة بعد أما والفاء جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء فقدم عليها الغرض العروضية
وذلك لأن وضعها التفصيل الأنواع وما ذكر بعدها أحد الأنواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق
به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على أنه هو النوع المراد تفصيل جنسه وكان
قياسه أن يقع مرفوعا على الابتداء لأن الغرض الحكم عليه بجملة بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء إذا
من أول الأمر بأن تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا
به أو ظرفا أو مصدرا أو غير ذلك لا ترى أنك تفرق بين الجملة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك
ضربت في يوم الجمعة وإن كان في الموضعين مضمرا فيه إلا أنه ذكر في الأول ليدل على أنه محكوم عليه و
لما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم أن الضرب واقع فيه وفي الثاني ليدل على أنه الذي وقع الضرب فيه
من أول الأمر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم أن يكون على معناه وإعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه
مفعول الفعل المحذوف مطلقا أو بشرط أن لا يكون هناك مانع وبين وجه ما قيل إن لا ما خاصة تصحيح
التقديم لما يمنع تقديمه وحاصله التنبيه على أن الواقع بعدها هو المقصد بالتفصيل التخصيص من بين ما
في الجملة الواقعة بعد الفاء تنبيه قد يقع بعد أما جملة شرطية بعدها جواب مقرون بالفاء كقولك تقم
وأما إن كان من المقربين فروح وريحان واختلف في هذا الجواب لأنه إما الأداتين هو قال أبو حيان والصحيح أنه
جواب أما وأداة الشرط جوابها محذوف دلالة جواب أما عليه ولذلك لزم أن يكون فعل الشرط بعد ان ماضيا
ولا يلزم مضيه إلا عند حذف الجواب كأنه قيل أما يكن من شيء فروح إن كان من المقربين فالفاء جواب الشرط
الذي تقدم وجواب إن محذوف وهذا مذهب سيبويه قال الرضي والدليل على أنه ليس جواب إن عدم
جواز أما إن جئتني أكرمك بالجزم لكثرة وجوبا أما أن أكثر من نحو إن ضربتني فأكرمك انتهى وزعم الأخفش
أن الجواب المذكور لأما وإن ما الأصل عنده ما يكن من شيء فإن كان من المقربين فروح ثم نابت أما منابها

والفعل

وقد تقدم التفصيل كالواقعة في اوائل الكتب اما بالكسر والتشديد

٥٣٠ والفعل الذي بعدها فصلا اما ان كان من المقترنين فرح ثم قدمت ان والفعل الذي بعدها على الفاء فصلا
اما ان كان من المقترنين فالتقت الفاء فاغنت احدهما عن الاخرى فصار فرح وقال ابو حيان وهذه كلها
تقادير عجيبة ومع ذلك فهي باطلة وقد ابطل ابو علي ظن كلام الاخفش بانه يجد الفا تكون جوابا للشيئين
قلت كلامه يابى انها لما كانت لاحدهما ولغت عن الثاني صلات كانها جواب شرطين قال الصفار جوز ابو
علي في قوله قال يفصل ابن اما والفا الا يجعل الجواب المذكور لاي وجواب اما محذوف وهذا لا يصح لانه متى
اجتمع طالبا جواب الجواب للاقرب منهما وقد قال بعضهم سيبويه وقال الجملة اذا لم يستقل صلات بمنزلة مفرد
قال وهذا هو الصحيح فاذا في المسئلة ثلثة مذاهب مذهب سيبويه ومذهب الاخفش ومذهب ابي علي في احد
قوليه وقد تقدم وامتا التفصيل فاتى مجردة عنه فكون للاستيناف وهذا غير الغالب الذي فهم من قوله انها
تفصيل غالبا كما ان الواقعة في اوائل الكتب والخطب هي المفصول بينها وبين فاتها ببعد مقطوعا عن الاضافة
غالبا نحو اما بعد فكذا واختلف في اول من قالها فقيل داود على نبينا وعليه السلم وقيل يعرب بن قحطان وقيل
قيس بن ساعدة وقيل سحبان بن وائل وهو المشهور وهو القائل وقد علم الحق اليماني وزانتي اذا قلت اما بعد
اني خطيبها قال الرضي وقد التزم بعضهم لزوم التفصيل اما وجواز السكوت على قولك اما زيد فقائم
بدفع دعوى لزوم التفصيل وفي حواشي التسهيل لابن هشام والظاهر ان اما زيد فقائم لا يقال الا اذا وقع
فهي ترددٌ بين شخصين فبيناهما او احدهما الى ذلك فهو على هذا للتفصيل اي ولما غيره فليس كذلك وهذا
مقتضى طلاق المصنف يعني ابن مالك غيره انها للتفصيل نعم الذي هو غير لازم التكرار انتهى والنحويون ذهب
اليه المصنف وعليه جماعة من المحققين انها للتفصيل غالبا وقد تقدم اذ لا معنى لتقدير تكرارها مع اما
الواقعة في اوائل الكتب تنبيه قد تحذف اما كثيرا بعد الاستعمال نحو قوله تعم وتعل فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وهذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وقبلها
منصوبا به او مفسرا به فلا يقال زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك ما زيد فوجد فالفا
زايدة وانما جاز بتقدير اما بالقيد المذكور لان الامر لازم الفعل فاعله والنهي لازم ترك الفعل فاعله
فناسبا لزام الفعل تركه للمفعول وذلك بان يقدما قبل المنصوب وتدخل فاتها على الامر والنهي فاذا
قيل اما ملزوم لما بعدها قال الرضي العاشرة اما بالكسر والتشديد اي بكسر الهمزة وتشديد الميم وفتح همزتها
لغة تميم وقيس واسد وانشد قطرب ساحمل نفسي على حالة فاما عليها واما لها بالفتح وقد تبدل ميمها
الاولى باء مع كسر الهمزة كقوله بالينما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى النار ومع فتحها كقول

الآخر فلحقها ايما شمال عربية وايما صبا جنح الظلام هبوب رواه الفراء بالياء وفتح الهمزة وهي مركبة عند سيبويه من اى وما وقد تحذف فاكتفى بقوله وقد كنت نفسا فالكنيها وان جزعا واما اجمال صبرا فاما جزعا واما اجمال صبر بتنوين هي بسيطة واختاره ابو حيان الان الاصل البساطة لا التركيب لا دليل في البيت لجواز كون ان فيه شرطية والجواب محذوف والتقدير وان كنت ذا جزع فالجزع وان كنت ذا جمال صبر فاجمل وهي حرف عطف على القول المتقدم والمراد اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو انكر بعض النحاة هي وابن كيسان كونها عاطفة وافقهم ابن مالك لملازمتها الواو والعاطفة غالبا ولا يدخل عاطف على عاطف قالوا لان موقعها بعد الواو ومسبوقة بمثلها شبه بموقع لا بعد الواو ومسبوقة بمثلها في لا زيد لا عمرو فيها ولا هذه غير عاطفة باجماع فليكن اما كذلك قال في شرح المفصل لابن الحاجب في مجموع قولنا واما مؤلفا عاطف فجاء اما زيد اما عمرو قال ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كبنما مع ابا وعلى هذا فلا يرد شيء مما احتجوا به فتامل وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما حكاه ابن الحاجب وجوزه وقال انه لا يبعد قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب اى غير موجود اورد عليه ايضا ان اما الاولى اذا لم يكن للعطف فكيف يصح عطف الثانية عليها بالواو المفيدة للجمع المستلزم لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في الحكم انتهى ولا خلاف في ان اما الاولى غير عاطفة لاعترضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تقم حتى انا راوها يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها وادعى ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف انتهى ولم يعدها المصنف في باب العطف من حروفه قال الجرجاني عدها من حروف العطف سهو ظاهر وذكر اما للتفصيل نحو قوله تقم فاهد نياء السبيل اما شاكرا واما كفورا والظاهر ان انتصابها على الحال من الها في هديناه والمعنى والله اعلم بينا له الطريق واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما يتنزله وبالكفر عدم العمل به والعمل بذلك وعدمه ليس مقارنا للتفصيل المتبين فاجيب الى الحكم بكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اى اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله تقم وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا واجاز الكوفيون كون اما هذه ان الشرطية وما الزائدة قال مكي ولا يجيز البصريون ان يلي الاسم اداة الشرط حتى يكون بعدها فعل يفسره نحو وان امرؤ خاف وعليه قول الشجري

التخيري بان المضمر هنا كان بمنزلة قوله قل فعلى ذلك ان حقا وان كذبا وترد للابهام على السامع وهو الذي يعبر عنه بالتشكيك كقوله تعالى واخرون مرجون لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم فان الله تعالى عالم بحقيقة الحال وما يؤول اليه ولكن ابرز الكلام في قالب لا يجزم السامع معه باحد الامرين تبينا ولكنه يشك والشك كقولك جاءني اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم انما جاء منهما والتخيير كقوله تعالى اما ان يعذبهم واما ان تتخذ فيهم حسنا فيخير بين تعذيبهم بالقتل على كفرهم وبين اتخاذ الحسن فيهم باسلامهم وتعليمهم الشرايع ويجوز ان يكون المراد بالتعذيب القتل وباتخاذ الحسن الاسر لانه ابلغ النظر الى القتل لما فيه من بقاء الحيوة مدة والاول اولى والشك انه لا بد للمتي للتخيير ان تكون واقعة بعد الطلب فيكون التقدير في الاية والله اعلم قل يا ذا القرنين افعل اما ان تعذب واما ان تتخذ فان وصلتها بعد اما الاولى في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف وما بعد اما الثانية معطوف على الاولى اي افعل اما تعذيبهم واما اتخاذ الحسن فيهم والاباحة نحو يعلم اما فقها واما نحويا او جالسا اما الحسن او ابن سيرين قال ابن هشام وانا ازع في ثبوت هذا المعنى لاما اجماعة مع اثباتهم اياه لاوتبينهما ان الاولى هذا المعنى المتجرد لا وانيط كما تقدم الآن اما يبنى الكلام معها من اول الامر على ما جيء به لاجله من شك وغيره ولذلك وجب تكرارها في غير الشعر واوجب الكلام معها على الجزم ثم قيطرح الشك وغيره قاله في المغني وفيه بحث قال الرضي مبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءني اما زيد او عمرو فالكلام مبني على ذلك وان لم تتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او يقصد ابهامه فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تات بحرف دال عليه او على الجزم وقد يجاب بان معنى افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه لا ان يكون للمتكلم بها ابتدا ان يكون جازما ثم يشك فتامله الثاني التحقيق ان اما لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة من نفس اما وانما يستفاد من غيرها مما يعتبر محل الكلام كما قالوا ذلك في او واما لانها قبل المعطوف عليه بها اي بانا العاطفة اي يلزم ان يكون قبل المعطوف عليه بها اما اخرى تقول قام اما زيد واما عمرو وانما ان من اول الامر بانا يبنى عليه الكلام من شك وغيره وقد سمع ترك اما الاولى كقوله تعلم بدا رقد نقادم عهدها واما باموا الخ خيالها والفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم

لاستغنت عن الواو غالبا اى بالفتح والتشديد ترد اسم شرط نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى واسم استفهام

واما بعد ويجريها مجرى او والبصريون لا يجيزون فيها الا التكرير وما سمع منها بغير تكرير فنادر ولا يقاس عليه ولا تنفك اما الثانية عن الواو غالبا والشك ان هذه الواو زايدة لتاكيد العطف وزعم الا لتباس بغير العاطفة على الشك من ابن اما عاطفة وقد علمت ان منهم من ذهب الى انها هى العاطفة وقضيته كلام ابن الحاجب فى شرح المفصل انها من سنخ الكلمة لا زايدة ولا عاطفة ومن يجيئها بدلا من الواو فى غير الغالب قوله لا تفسدوا ابا لكم ايمانا ايمالكم بفتح الهمزة وابدال الميم باء وقوله ايما الجنة ايما الى النار وقد يستغنى عن اما الثانية بواو نحو اما ان تتكلم بخير والا فاسكت وقول المثقب العبدى فاما ان تكون اخى بصدق فاعرف منك غثى من سمينى والا فاطرحنى واتخذنى عدوا اتقيك وتتقينى وبارز كقوله وقد شفعنى فى الابيات الى وعنى خيالك اما طارقا او مقابيا تنبيه ليس من اقسام اما التى فى قوله تعم فاما ترين من البشر احدا بل هذه ان الشرطية وما الزايدة ولذلك اكدت الفعل بالنون وجوابها قوله تعم فقولى انى نذرت للرحمن صوما وهو فظ المحادية عشر اى بالفتح والتشديد اى بفتح الهمزة وتشديد الياء ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون اسم شرط نحو قوله تعم ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى بدليل جزم تدعوا واذ خال فاء الرابطة على الجملة الاسمية وهى الجواب وقول الشاعر اوحين تلم بى تلوما تشت من الخير واتخذ خليلا والثانى ان تكون اسم استفهام ويستفهم بها عما يميز احد المتشابهين المتشاركين فى الاشياء المتشاركة فى امر هو مضمون ما اضيف اليه نحو اى الرجلين قام فالاستفهام هنا عما يميز احد المتشاركين فى الرجلية قال صاحب المفتاح يقول القائل عندى ثياب فتقول اى الثياب فتطلب منها وصفا يميزها عندك عما يشاركها فى التوبية انتهى وقد تخفف ياء اى هذه كقوله تنظرت نصر انشراحا والتماكير ايها على ام العنيث استهلت مواطره تنبيه اى الشرطية والاستفهامية بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة تقول اى غلام اتى واى غلامين اتيا واى غلمان اتوا واى رجل يقصدنى اضربه واى رجلين تضربا اضربهما واى رجال تضربا اضربهم كما اذا اضيف بلفظ كل مضافا الى النكرة وتقول اى الغلامين اتى واى الغلمان اتى واى الرجلين تضربا اضربه واى الرجال تضربا اضربه كما تقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض وبضيافان الى نكرة بلا شرط نحو اى رجل عندك واى رجل يقصدنى اضربه واى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع وقصد اجزاء او تكريرها معطوفة بالواو نحو اى الرجلين عندك وايهما عندك واى الغلامين اوايهما جاءك فاكرمه واى الرجال اوايهم عندك واى الرجال وايهم جاءك فاكرمه واى زيد احسن اى اجزائه واى زيد رايت اعجبنى تقديره اى اجزائه واى زيد واى عمر جاءك

دالة على معنى الكمال نحو مررت برجل اى رجل وصلة تنادى باللام نحو يا لها رجلا

اى بكر واى خالد جاءك فاكرمه لان المعنى حينئذ انهما جائتك كل ذلك ليصح فيها معنى البعضية والثالث
ان تكون دالة على معنى الكمال فيقع صفة لنكرة مذكورة غالبا ويلزم اضافتها لفظا ومعنى نحو مررت
برجل اى رجل قال ابن مالك ومعنى لا لفظا نحو مررت برجل اى اشاوفيل وانما قاله بمحض القياس ولا
يعلم فيه سماع قال الفارسى اذا قلت مررت برجل اى رجل فرجل الاول غير الثانى لان الاول واحد
والثانى جنس لانا يا بعض ما يضاف اليه انتهى ودلالتها على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت الى
مشتق من صفة يمكن المدح بها كقولك مررت بفارس اى فارس فهى للكمال فى الفروسية والثناء على الموصوف
خاصة بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق كما فى قولك مررت برجل اى رجل فهى للكمال فى الرجولية و
الثناء على الموصوف بكل ما يمدح به الرجل وفى شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد معنى قولك مررت برجل
اى رجل وصف الرجل بكمال الرجولية قيل فيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شئ خارج عن حد
اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد استبهم امره فيؤتى بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى فى كماله فى الرجولية
الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفائه سببه قال وعبارتهم فى تقرير معناه تدل على ان اى استفهامية لكن الاستفهام
لا يجامع الوصف فالوجه ان يحمل على ان اصلها انها فى الاصل استفهامية لانها الان استفهامية واشترط
ان تضاف الى مثل المنعوت لان المراد بها بيان كماله فى الخصلة التى هو وصف بها من الرجولية ونحوها
فلا يجوز جاءنى رجل اى عالم انتهى وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما
تضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة وقد يحذف موصوفها النكرة كقوله اذا حارب الحجاج اى منافق
اى منافقا اى منافق وهذا فى غاية الندور لان المقصد بالوصف بالى التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر
ابن مالك ان يا عند لا تنها على الكمال تقع حالا بعد المعرفة كقوله فاومأت اليها خفية الجبتر فقلت عيناك
حبرا اتما فتى انشده بنصب فتى على الحال قال ابو حيان ولم يذكر النحاة وقوعها حالا وانشد البيت
برفع اتما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اى فتى هو ولجواز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة
قياسا على مررت بما نحو مررت باى رجل والجمهور على منعه لعدم ورود السماع به والرابع ان تكون وصلة
لنداء ذى اللام نحو يا ايها الرجل وذلك انهم استكرهوا الجماع التى للتعريف وان كان فى احديهما من
الفايدة ما ليس فى الاخرى كما تقدم فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل ابهامه من مفسر
المنادى فى اللفظ ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المختصر الذى يزيل ابهامه ويعين الماهية فوجدوا
ذلك الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الان ايا

وهو صولة ولا يعرب من الموصولات سواها نحو جاءني الذي أكرمك بل حرف عطف ويفيد بعد اثباته صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

اقتضى بهذا الغرض لانها يحوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة وانما تزال ابهامها باسم
بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه كما يزال بالوصف يزال بالاشارة الحسية ايضا فلهذا جاءا
هذا ولم يجز ها اي والكاف وما بعدها هنا التنبيه تنبيها على ان المنادى الحقيقي ما بعدها قيل والمعوض
عن مضافها المحذوف وحكمها الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في لغة بني اسد وهزيل بالتبع لا انها
التاء وقيل ان هاء التنبيه في يا ايها الرجل ليست منفصلة بل هي منقولة من اسم الاشارة والاصل يا
اي هذا الرجل فاي مبتدأ ليس بموصول وهذا الرجل استيناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف ذا اكتفاء
بها منها لدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وزعم الاخفش ان اي لا يكون وصلة وان هذه موصولة حذف
صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل قال ابن هشام ويرده انه ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موجب
الالتزام كون صلته جملة اسمية ولا ان يجاب عنها بان ما في قولهم لاستيمازيد بالرفع كذلك انتهى والخلاف ان
تكون موصولة وقد تقدم الكلام عليها في باب الموصولات وان تغلب زعم ان اي لا تكون موصولة اصلا
فليرجع اليه ولا يعرب من اخواتها الموصولات سواها على اختلاف في اللذان واللتان وذو الطائية وانما
اعربت دون اخواتها لان شبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة معارض بلزومها الاضافة في المعنى والاضافة
من خواص الاسماء فبقيت على مقتضى الاصل في الاسماء من الاعراب لسلامتها من المعارض ولها اربع حالات
احديها ان لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو اكرم ايا اكرمك الثانية ان تضاف ويذكر صلتها نحو يعجبني
ايهم هو قائم الثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني اي هو قائم الرابع ان تضاف ولا يذكر
صدر صلتها نحو يعجبني ايهم قائم وبنيت ما عدا الحالة الرابعة معربة عند سيبويه وجمهور البصريين ومبنية
في الحالة الرابعة عند هم وطائفة من البصريين قالوا باعرابها مطلقا وهو قضية اطلاق المصنف هنا لكن
بانا لا عدها في المبنيات مع اخواتها قد قدمنا سلفنا الكلام على اعرابها وبنائها مستوفى هنا لك تنبيه
لا يستعمل اي مقطوعة عن الاضافة لفظا ومعنى لا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول اي رجل
هذا وجاءني رجلان فتقول ايان وجاءني رجال فتقول ايون وقطعها عن الاضافة في غير هذين البابين
انما هو بحسب اللفظ دون المعنى الثانية عشر بل وهو حرف عطف ويفيد بعد اثباتي الايجاب صرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا وافتقر الحكم بالقيام والامر
بالضرب عن زيد الى عمرو وصير المعطوف عليه مسكوتا عنه فلا يحكم عليه بشيء كان المتكلم قال احكم على
الثاني ولا اعترض للاول لانه منفي عن الحكم عليه قطعا وفي كلام ابن الحاجب انها تقتضي في نحو جاءني زيد

بل عمرو

بل عمر وعدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا كجاءني زيد لا بل عمر ونفيد عدم مجيء زيد قطعا ويفيد
بعد النفي او النهي تقرير حكم الاول وهو المعطوف عليه واثبات ضد الثاني وهو المعطوف نحو ما جاءني
زيد بل عمر ولا تضرب زيدا بل عمر فتقرر حكم النفي والنهي لزيد مثبتا ضده لعمر وكما لو قلت ما جاءني
زيد لكن عمر ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد تقرير عدم مجيء زيد والنهي عن الضرب له واثبات المجيء
له والامر بالضرب له واثبات المجيء له والامر بالضرب له وهذا ما ذكره الجمهور وقال الرضي ظاهر كلام
الاندلسي ان الاول مسكوت عنه كما في الايجاب ثم استظهره وبه جزم المولى سعد الدين او نقل حكمه
عطف على تقرير الحكم الاول اي يفيد بعد النفي او النهي نقل حكم الاول اليه او الى الثاني عند بعض
اي بعض النحاة وهو المبرد وتبعه عبد الوارث فاجاز مع موافقتها للجمهور فيما تقدم ان تكون
ما قبلها حكم مثلوها لتاليها كما اذا وقعت بعد الاثبات نحو قولهم يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب
وما زيد قائما بل قاعدا بالرفع ويختلف المعنى فمع النصب يكون القعود منفيا على معنى بل هو قاعد
ومع الرفع يكون مثبتا اي بل هو قاعد قال غير واحد من الائمة وما الجاز اه مخالف لاستعمال العرب ينبغي
الاول صريح كلامه ان بل يعطف بها مطلقا سواء كانت بعد الايجاب او غيره وهو مذهب البصريين ومع
ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه قال هشام نحو ضرب زيد بل اياك قال ابو حيان وهذا مما لم الكوفيون
اوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب ليل على انهم لم يسمع العطف بها في الايجاب او على قلته ولا
يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا الثاني مقتضيه اطلاقهم ان بل يعطف الجمل كما تعطف المفردات والصحيح
ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة الا اذا تلاها مفرد ومعناها الاضراب بقطع فان تلاها جملة
كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو
ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق والانتقال من غرض الى اخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى
بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا
وذكر ابن مالك في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه وهو منع في ذلك جماعة بدليل
ورودها للابطال في الايتين السابقتين قال الدماميني ومحل هذا الكلام عند ابن مالك انها لا تقع
بعقب في القرآن الا للتنبيه على انتفاء امر واستيناف غيره فلا يتم توهيم بيتيك الا بتقدير
اذ ليس الاضراب على وجه الابطال متعينا في شيء منهما لاحتمال ان يكون الاضراب فيهما عن القول لا عن
المقول المحكي ولا شك ان الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لانه اخبار الله الا بطال بوجه فيكون الاضراب

فيهما المجرد الانتقال من امر الى استيناف اخر انتهى وسبقه الى ذلك ابن القاسم فى حاشيته المغنى الثالث
تما تقرر ان بل تكون للاستدراك كما الاضراب قال ابن هشام المعنى والغرض يقولون ان بل
والصواب حرف استدراك واما اضراب فانما بعد النفى او النهى بمنزلة اكن وما الواو تزاد لا قبل بل التى
الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهات البدر لا بل الشمس لوامع يقتضى التشريك فى الحكم اولا ونفيه
فيما قبلها اعقد النفى والنهى بمعناها ابن عصفور والنهى قال لانه لم يسمع مجرد بقوله ولم يقم زيد لا بل
عمرو بعد نفى اخى لا الى الجحد وقوله لا تمش طاعة الله لا بل طاعة الله ما جيد استدلالها قال الفاكهى تبعا
لابن هشام فى المغنى وما ذكره من انها زائدة قبل بل التوكيد الاضراب بعد الايجاب يحتاج نظر وقد قال الرضى اذا
ضممت لا الى بل بعد الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو وضربت زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب
والامر المتقدم لا الى ما بعد فمعنى قولك لا بل عمرو ما قمت بل القيام عن زيد واثبته لعمرو ولم ترجع بلا الكلام
قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا فى ضربت زيدا لا بل عمرا ولو كانت لا للتوكيد
ان يكون اخر ضربت زيدا فان لا يكون مع ضربت عمرا وهذا كلام صحيح وقد تقدم فى ان لا الواقعة قبل بل فيما اذا كانت
زائدة بل فى انها للتاسيس معنى لم يكن قبل وجودها فالقول بزيادتها الذى يشتمل على ترجمة حاول النقض عن ذلك
يحمل الزيادة على معنى انها ليست للعطف فقد تحمل الثالثة عشر حاشا ترد للاستثناء حرفا جارا فيجر
المستثنى بعدها كما مر فى باب او فعلا متعديا جامدا قاصرا بعد لفظ الماضى فلا يتصرف ولا يضاف ولا امر له فمعنى
الا فينصب المستثنى بعده كما مر وفاعلها حينئذ ضمير مستتر عايد الى مصدر يصاغ مما قبلها شوا كان ما قبلها
فعلا نحو قام القوم حاشا زيدا المعنى جانب هو اى تنحيهم زيدا او كلما بتصيد منه مصدر يمكن عود الضمير عليه
نحو القوم اخوتك حاشا زيدا المعنى جانب هو اى تنحيهم زيدا عن اخوتك زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو
هو المقصد بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب لم يجاوز وغيره بانتساب الاخوة اليه وعبارة المصنف احسن
من عبارته غيره حيث قال حايد الى مصدر الفعل المتقدم عليها لشمولها ولذلك اورد تلك العبارة انه لا يطرد فيها
ذلك لانتقاضه بها اذا افاد الفعل كالصوغ الثانية او حايد الى اسم فاعل مفهوم منه ما تقدم عليها شوا كان
فعلا او كلاما كما تقدم فالمعنى على الاول فى نحو قام القوم حاشا زيدا جانب القائم منهم زيدا وعلى الثانى فى نحو
القوم اخوتك حاشا زيدا جانب المنتسب اليك بالاخوة زيدا فهذان قولان فى مرجع الضمير الاول للكوفيين و
الثانى لسيبويه ورد الاول بانه فيه تقدير ما لم يلفظ به فقط وذهب جماعة الى انه عايد على البعض
المفهوم من الكل السابق فالمعنى فى نحو قام القوم حاشا زيدا جانب بعضهم زيدا وحاوره ابن مالك فى متن التسهيل

وبخوحاشا الله وهل هي اسم بمعنى برأة او فعل بمعنى برئت او اسم فعل بمعنى ابرئ خلاف

وذكر في شرحه عنه وضعفه بانه يلزم من تقديم البعض ان يراد به البعض من سوى المستثنى فيلزم اطلاق البعض على الكل الا ولحذا هذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال ثم اختار مذهب الكوفيين وذهب الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له كفقد اشربته من معنى الا قال ابو حيان ويمكن القول في خلاف وعدا بذلك تبعيض هذا الخلاف في مرجع الضمير المذكور جار في الضمير الذي هو فاعل عدا وخلا وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وقد تقدم القواعد في باب الاستثناء بذكر هنا واذا ولحاشا مجرورا باللام نحو حاشا لله فليست للاستثناء وخرجت عن كونها حرفا بالاجماع وانما هي تنزيهية وهل هي حينئذ اسم مصدر بمعنى برأة اي تنزيها فيكون مراده فاله تنتصب انتصابا المصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله فمن قال حاشا لله فكانه قال تنزيها لله او فعل ماض بمعنى برئت والمعنى في نحو حاشا لله برئت لله اي لخوفه ومراقبته ومثل هذا التاويل لا يأتي في نحو حاش لله ما هذا بشرا لانه مقام تعجب لا تبرئة او اسم فعل بمعنى ابرء فمعنى حاش لله ابرء لله كما تقدم فيه خلاف والاول قول جماعة من المحققين منهم ابن مالك وابن هشام والرضي واستدلوا عليه بجواز تنوينها كقراءة ابي سماك حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرء ابن مسعود حاشا الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله قال ابن هشام وليسا اجارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء وتنوينها في القراءة الاخرى او لدخولها على اللام في قراءة التسعة والجار لا يدخل على الجار انتهى وانما ترك التنوين في قراءة البقية لبنائها من حيث شبهت حاشا الحرفية لفظا ومعنى لان معنى الحرفية الاستثناء ومعنى التنزيهية الابتعاد عن التدنس بما مقارفة وانما نونت في تلك القراءة لالغاء الشبه المذكور فهي معربة كما ان بني تميم اعربوا حذام كذلك وزعم البنيلي ان حرفية حاشا لا يتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب حروف الجر بقوله وعلى وعدا وحاشا للاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدا ان يقوم على الابتداء والخبر والمقدم والمتاخر كما تقوم على زيدا ان يقوم وهو خلاف الثابت والثاني قول المبرد وابن جني والكوفيين لكنهم قالوا المعنى في الآية جانب يوسف المعصية لاجل الله تعالى ولم يقولوا انها بمعنى برئت كما قال المصنف والمعنيان مختلفان فتدبر واستدلوا على فعليتها بادخالهم يا عليها على الحرف وتصرفهم فيها بالحذف قال ابن هشام وغيره وهذان الدليلان ينفيان الحرفية والاثبات الفعلية اي لان الاسم يشارك الفعل في كل منهما وقال الرضي استدل المبرد على فعليته بتصريفه بنحو حاشيت زيدا احاشيه كقوله وما الحاشي من الاقوام من احد ولبس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لو ليتا ذي قلت لولا ولا ليتا اي قلت لا والا وسبحان اي قلت سبحان الله ولبيك اي قلت لبيك

منا

هذا هو الظاهر لان المشتق الذي حاله بمعنى قولك للفظة التي اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله و
التسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشى زيدا قلت حاشا زيد واستدل
على فعليته بالتصريف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو
سوف في سوف افعل انتهى والثالث قول البعض النحويين قال ابن هشام وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه
ابرء او برئت وحامله على ذلك بناؤها وبرده اعرابها في بعض اللغات انتهى وعندي نظر اذ لا يلزم من كون
الكلمة مبنية كونها اسم فعل وقال ابن الحاجب هي اسم فعل بمعنى برء الله واللام زيدت في الفاعل كما في هيهات
هيهات لما توعدون بتنزيه زيد وحاشا التي بمعنى تنزيه ثلث لغات حاشا بإثبات الالف وحاش بحذف الالف الاولى وحاش
بحذف الالف الثانية وهو الغالب قال المرادي وقد ينوى التسهيل حاش بإسكان الشين وقد قرء بالاوجه في
حاشا لله قرء ابو عمرو وحاشا وقرء باقي السبعة حاش لله بحذفها وقرء بعضهم حاشا لله بحذف الاولى
المحض حاش لله وفيه جمع بين ساكنين على غير حده وظاهر كلام ابن مالك في الالفية ان اللغات الثلث في حاشا
الاستثنائية وقال غيره ان حاش لم يستثن بها الا في اربعة عشر حتى ترد على ثلث احدها ان تكون عاطفة
الجزء من المعطوف عليه او ما هو كجزئه فالاول نحو اكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو اعجبني الجارية حتى
كلامها الان كلامها ليس جزء منها لكن لما كان محل له نزلت منزلة الجزء فان عطفت ما يوهم انه ليس بجزء اولا
وجوبا كقوله الفى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها في رواية من نصب نعله بالعطف
على الصحيفة والزاد على تاويل القى ما يثقله حتى نعله فنعله بعض ما يثقله قال ابن هشام والذي يتبسط ذلك
انها ادخلت حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث تمتنع ولهذا لا يصح ضربت الرجلين الا افضلها انتهى و
قيل يرد على الاستثناء من اسمائها العدد قولك اقوى او اضعف صفة ان بجزء اي اقوى من بار لجزاء المعطوف
عليه نحو فات الناس حتى الانبياء او اضعف منه نحو قدم الحاج حتى المشاة وقد اجمعنا في قوله فهرناكم حتى
الكماة واسلم لتحثونا حتى بنينا الاصاغر قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيد فلا بد ان يكون زيد
ارفعهم او ادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعة او الرضاعة فان لم يكن زيد بهذه الصفة
لم يكن لذكره فائدة اذا كان قولك ضربت القوم تشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر زيد يفيد
ما ذكرناه وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد
عم الجميع لذلك لا تقول ضربت الرجال حتى النساء لان النساء لسن من الرجال ولا يتوهم دخولهن وانما يذكر
بعد حتى ما يشتمل عليه الاول ويجوز ان لا يقع عليه الفعل لرفعة او دناءة فبين بمجيء ان الامر قد انتهى اليه

بمهلة ذهنية وتختص الباطة عند بعض حرف ابتداء

٥٤٦ بمهلة ذهنية متعلق بباطفة اى بحسب الذهن لا بحسب الخارج كما فى ثم اذا المناسب بحسب الذهن فى
مخوفات الناس حتى الانبيا ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سايرالناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم تقدم ركبان الحاج على
رحالهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى الشاة وظهر بذلك
انه لا يعتبر فيها الترتيب الخارجى ايضا بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او
بالعكس وذهب جماعة منهم ابن الحاجب والزمخشرى انها تفيد الترتيب والمهلة لكن ذهنا لا خارجا كما بيناه وعليه جماعة من
المحققين وهو الوسط بين القولين وتختص حتى العاطفة بالظاهر عند بعض اى بعض النحويين
فلا تعطف المضمر فلا يقال ضربت الناس حتى اياك ولا انا مواخذ ذكره ابن هشام الانصارى فى المغنى
ولم اقف عليه لغيره وقال فى شرح اللمحة هو محقق حتى يشهد بصحته الاستعمال والقياس وقد اسلفنا
بعض احكام حتى هذه فى باب عطف النسق فليرجع اليه فايدة ابن هشام جماعة الاول عبد الملك بن
هشام صاحب السيرة والثانى محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى والثالث محمد بن احمد بن هشام اللخمى والرابع
الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الانصارى الحنبلى صاحب التصانيف المشهورة منها مغنى
اللبيب قال فى المزهر ولابن هشام الخضراوى كتاب فى النحو يسمى بالمغنى ايضا وكثيرا ما يقول الرضى فى
شرح الكافية قال ابن هشام فى المغنى فيظن من لا علم انه الانصارى وليس كذلك وانما هو الخضراوى
اذ لا يصح نقل الرضى عن مغنى ابن هشام الانصارى لان الرضى قدم منه زمانا فان الرضى توفى سنة
ست وثمانين وست مائة وابن هشام الانصارى ولد سنة ثمان وسبعمائة وتوفى سنة احدى وستين وسبع
مائة وانما نبهت على ذلك لان بعض الناس وقع فى هذا الوهم فاجبت التنبيه عليه هنا بمناسبة ذكر
الخضراوى والانصارى والثانى ان تكون حروف ابتداء اى حرف يبتدء بعده الجمل اى يستانف ولا يكون
لها تعلق بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب تعلقها به من حيث المعنى فتدخل على الجملة الاسمية
كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وعلى الفعلية التى فعلها مضارع
نحو حتى يقول الرسول بالرفع فى قراءة نافع والتى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا حتى اذا فشلتم

فتامل فتم

وجارّه ويختص بالظاهر خلافا للمبرد وقد ينتصب المضاف بعدها بان مضمرة لانها خلافا للكوفيين

٥٤٧ وانا نزعم وادعى ابن مالك انها جارة لا ان مضمرة في الاولى ولا اذا في الثانية والاكثرون على خلافه
قد دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية في قولهم سرت بهم حتى بكل جبان منهم وحتى الجبان ما يقدم
بالرفع على حكاية الحال الماضية كقولك مررت امس برجل يسرق فيمن رواه برفع تكلم والمعنى حتى كلمت لكنه جاء على حكاية الحال الماضية كقولك مررت امس برجل
يسرق يحتمل ان يكون للحال حقيقة بان يكون اخبر عن هذا في حال كلامه المطية كما تقول سرت الى المدينة
حتى ادخلها وانت في حال الدخول واما من نصب تكلم فهي حتى الجارة ولا بد على النصب من تقدير مضاف اي
الى زمان دخول مطيتهم والثاني ان تكون جارة بمعنى الى وقد تقدم ذكرها في جملة حروف الجر فتختص بالظاهر كما
ذكر فلا تجر المضمر خلافا للمبرد والكوفيين ولما قوله انت حتاك تقصد كل فج ترجى منها انها لا تجيب فضرورة
قال ابن هشام وانا اختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود
ضمير البعض على الكل قال ويرد انه قد يكون ضمير حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا
غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة قال
يرد انه لو دخلت عليه لقيل في العاطفة فاموا حتاه انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل
الا بعامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت قح فلا التباس نظيره انهم يقولون في توكيد الضمير المتصل
مررت بك انت وفي البدل منه مررت بك اياك فلم يحصل لبس قيل لو دخلت عليه قلبت الفها ياء كما في الى ورد عن
الى فلا تحتمل ذلك انتهى قال الدماميني ولم يرد هذا الوجه كما ورد القولين الاخرين كان هذا من قبل المرتضى عنده
وقد يقال غايته ان لا يرتكب التغيير بالقلب لاجل الفرعية ولا يلزم من ذلك امتناع دخولها على المضمر مع بقائها
الفا بدون قلب لكن قال ابن الحاجب حكمة ترك استعمال الضمير بعد حتى انها لو دخلت عليه فقيل حتاه لالتبسوا
مع المضمر الفا فيما غيرت الفا مثاله الى الياء كقولك اليه وعليه لديه وذلك كل الف اخر حرف واسم غير
متمكن ابدل به مضمر او قلبوها ياء لخالفوا القاعدة الاصلية في ان المضمر لا يغير الكلمة عن غير حاجة ههنا
لا حاجة لاستغنائهم عن حتى بالى انتهى وحاصله انه لما كان كل من قلب الالف وافرادها مع المضمر ملزوما
لمخالفة قاعدة اطرحوه فلم يدخلوه الا على الظاهر كذي تمثاله للاسم غير المتمكن بلدى نظر لانه معرب وكل معرب
متمكن وقد ينتصب الفعل المضاع بعدها اي بعد الجارة بان مضمرة وجوبا حتى ادخلها بنقدير حتى ان
ادخلها لانها اي حتى نفسها خلافا للكوفيين لانها قد عملت في اسما الجر نحو قوله لعم حتى مطلع الفجر فلو عملت
في الافعال النصب لزم ان يكون لها عامل واحد يعمل تارة في الاسماء وتارة في الافعال ولا نظير له في العربية فان
قيل انا قد نرى رجلا نصب اضرب عملنا في الجر في الفعل والجر في الاسم فان خافض المضاف اليه هو المضاف على الصحيح اجيب

آنهاذ

بان

٥٨٨

بان المراد ما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال من جهة عمله في الاسماء وعمل الجر في الاسماء ليس من جهة عملها الجر في الافعال فان عملها الجر في الاسماء من جهة اضافتها وعملها الجر في الافعال من جهة تضمنها معنى الشرط ثم ما ذكر من التعليل لم يمنع كون حتى ابتدائية بنفسها لا يوجب اعتراضا على جميع الكوفيين بل على القائل منهم بانها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا كما سيجيء بها الى وهو مذهب بعضهم لا جميعهم قال في الهمع وذهب الفراء منهم الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده ان الجر بعدها انما هو لنيابتها مناب الى وذهب الكسائي وهو امامهم الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز ابن الحاجب بعد ان الجر بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها الجار والمجرور بعدها قائلا والوقت لا سير حتى ان اصبح القادسية خاز وكان النصب بحتى وان توكيدا كما الجار وذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد يظهر في المعطوف على منصوبها لان القول الى تحمل ما لا يحتمله الاول كقوله حتى يكون عونا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دال قولهم ان اضمرت وبعدها ان تبتدئ قد يكون الموضع صالحا لاقامة حتى كقولك اكلت السمكة حتى رأسها فلك ان تنصب رأسها على ان حتى عاطفة وان ترفعه على ان حتى ابتدائية وان تجرها على انها جارة وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عنهم بالنصب حتى علوا نهم فكنت مالك ذي عمي وذي رغد وقوله حتى يقولها الا ان نبيها فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور وفي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين وما وجيوا اذا قلت حتى رأسها بالرفع ان تقول ما كول والثاني ان النصب في البيت الثاني من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير في البيت الاول من وجه واحد وهو الثاني في المغني الخامسة عشر الفاء وهي حرفان مهملان خلافا للكسائي في قوله انها ناصبة بنحو ما ابينا فحذفت والمبرد في قوله انها خافضة بنحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا المعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة بعد الفاء على وجهين احدهما ان تكون رابطة للجواب وجواب الشرط بالشرط منعلق برابطة الممتنع صفة للجواب جعله شرطا واما غير الممتنع جعله شرطا فلا حاجة فيه الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته وقوعه موقعه وحصر ذلك اي امتناع جعل الجواب شرطا في ستة مواضع تر ذكرها في حد تقيد الافعال فليرجع اليه فان قلت هذا الضابط الذي ذكر للفاء ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه اذ دخول الفاء على الجواب مع صحته جعله شرطا وبالمضارع المقرون بلا النافية جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان يدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن

ولربط شبه الجواب بنحو الذي يأتيني فله درهم وعاطفة فتفيد التعقيب والترتيب بنوعيه في الحقيقي نحو قام زيد فعمرو والذكري

برتبة فلا يخالف بخلاد ولا رهفا قلت قد اجابوا عن الأول بأن الفاء قد دخلت لتقدير الجملة الفعلية جزاء المبتدأ محذوف وخبر فالجواب جملة اسمية وهو أحد المواضع التي يمتنع جعل الجواب فيها شرطا والجواب عن الثاني بأن لا تستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي وعلى التقدير الأول لا يصح مجامعتها حرف الشرط فيحتاج الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها الحرف الشرط فتمنع الفاء كذا قيل وقد تقدم أن ابن مالك يقدر الجملة خبر المبتدأ محذوف في كل ما لم يمتنع جعله شرطا واقترانه بالفاء ولم يفرق بين الصناع المقرون بلا وغيره قال ومن قوله ذلك نعم من يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومثله قراءة حمزة ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى وكما ترد لربط جواب الشرط بالشرط ترد لربط شبيه الجواب وهو ما كان مضمونا لا رفا المذكور يشبه الشرط وهو ما كان مضمونه ملزوما المذكور وذلك في المبتدأ اذا كان موصولا بفعل نحو الذي يأتيني فله درهم او بظرف نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا باحدهما نحو رجل يسعى في نجاته فلن يخيب ورجل عنده حزم فسعيد او بالموصول باحدهما نحو الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان الموصول والموصوف مع اسم الشرط والصلة والصفة كالشرط والخبر كالجزاء الذي تدخله الفاء فظاهر كلام جماعة ان دخول الفاء حينئذ واجب وصرح ابن مالك في التسهيل بانه جائز ونص عليه الرضي ايضا فقال كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن لما لم يكن جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد التسبيه نحو الذي يأتيني له درهم انتهى فان قلت ما الذي يشعر بالتسبيه المقصود عند التجريد من الفاء قلت ترتب الحكم على الوصف قاله الدماميني والتحفة والثاني ان تكون عاطفة وقد تفيده عدها من حروف العطف فتفيد التعقيب هو وقوع المعطوف عليه من غير مهلة وتراخ لكنه في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين واعترض بقوله تعالى اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود ولجيب بوجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة فجعله غثاء احوى الثاني ان الفاء في ذلك نابت عن ثم كما جاء عكسه كقوله جرى ذا الى ثابت اصطربا فاضطربا قال بعضهم والجواب الاول لا يدفع الاعتراض فان مضي المدة لا تعقب ما قبلها وتفيد الترتيب بنوعيه الحقيقي والذكري فالحقيقي هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه حقيقة نحو جاء زيد فعمرو وخلقك فسويك والذكري هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا الا ان معنى الثاني وقع بعد ما ان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في

عطف

عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى لان موضع ذكر الله فيصل بعد ذكر الاجمال نحو قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين وقوله تعالى فقد سالوا موسى
اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ورجليه وتقول اجبته
فقلت لبيك وكان المصنف اشار باختيار الاولى الآية للتمثيل دون غيرها الى عدم الاحتياج الى ما اورده
الزمخشري في الكشاف فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء نفسه لجاء كما جاء قوله تعالى اذ نادى ربه نداء
خفيا قال رب بعهد فاء فاشار المصنف الى انه لا داعي لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء فان هذا
من قبيل عطف المفصل على المجمل وقال صاحب الانتصاف ويجوز وجه اخر لطيف الماخذ دقيق المسالك
وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على
نفسه بل هو من عطف المجموع على احد اجزائه وهما متغايران انتهى وقد تكون للترتيب الذكري في غير
ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض
نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره وانكر
الفراء افادتها الترتيب مطلقا قال غير واحد وهذا مع قوله ان الواو يفيد الترتيب عزيب لكن قال العيني
وما نسب الى الفراء من ان الواو يدل على الترتيب غير صحيح انتهى وسبقه الى ذلك السهيلي في وقال وقد اشار
ذلك في كتاب الفرائض واحتج الفراء بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا اذ يجيء الباس سابقا على الاهلاك
واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او هو على القلب والاصل جاءها باسنا فاهلكناها وجعلها الرضي من
قبيل عطف المفصل على المجمل فالفاء للترتيب الذكري وقال ابن هشام الانصاري في المغني الفاء تفيد
الترتيب والتعقيب في الامطار الا ترى الى قول الشاعر بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا اليوم
فنبتنا كذا فان كان كذا وان كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد وقيل الفاء هنا بمعنى الى وذهب بعضهم الى ان الفاء تقع تارة بمعنى ثم ومنه قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاءات في ذلك بمعنى ثم لتراخي
معطوفها وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل ومن زعم الاصمعي ان الصواب رويته بالواو لانه
لا يجوز جلست بين زيد فعمرو واجيب بان التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست
بين العلماء فالزهاد وقال بعض النحاة بين الاصل ما بين فحذف ما ودون بين كما عكس ذلك من
قال ما احسن الناس ما قرنا الى قدم اصله ما بين قرن فحذف بين وما واقام قرنا مقامها قال والفاء انابت

وقد تفيد ترتيب الاخير على سابقها فتسمى فاء التسبيب نحو فتصبح الارض مخضرة وقد يختص باسم التعقيب والتفريع

٥٥١

عن الى وصحت اضافة مابين الى الدخول لاشتماله على مواضع اولان التقدير بين مواضع الدخول قال ابن هشام وكون الفاء للغاية نزلة الى غريب قد يستانس له عند من يعنى عكسه نحو قوله وانت التى حببت شغبا الى واوطانى بلاد سواهما اذ المعنى شغبا فبلادنا موصوفتا وبذلك على ارادة الترتيب قوله بعد حللت بهذا حللته ثم حله بهذا فطاب الوادیان وهذا معنى غريب لا الى المراد من ذكره وقد تفيد اى الفاء الفاء ترتيب الاخير وهو المعطوف على سابقها وهو المعطوف عليه اى يتسبب عنه فتسمى فاء التسبيب ويغلب ذلك فى العاطفة جملا او صفة فالاول نحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مترتب على انزال الماء من السماء والثانى نحو قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فترتب على الاكل وقيل الفاء فى الآية الاولى بمعنى ثم لان المعنى معطوفون فيها والحق انها للتسبيبة قال الحاجب فى فاء التسبيبة ٧ ١٠ المتعقب بدليل صحة قولك ان تسلم تدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة والتحقيق انها مستلزمة للتحقيق وقد مر ان التعقيب فكل شئ بحسبه وهو هذا المعنى متحقق فى الآية نعم قد يأتى الفاء للجزاء والتسبيبة والربط لا غير نحو ان جئتنى فانا اكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وقول بعضهم وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب ان الفاء التسبيبة لا تستلزم التعقيب منظور فيه فانه انما قال ذلك جوابا عن الآية حيث تقتضى بما قولهم ان الفاء العاطفة للتعقيب من غير مهلة فاجاب بان الفاء فيها للتسبيبة وهى لا تستلزم التعقيب فكيف يصح حمل الطلاقة على ذلك فتدبر وجعل صاحب التحرير جملة فتصبح الارض مخضرة معطوفة على جملة محذوفة قال واذا كان الاخضرار متاخرا فتم جملة محذوفة اى فتهتز وتربو بدليل ذلك قوله تعالى فاذا انزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفى حاشية الشمنى على المغنى الظاهر ان تصبح على حقيقته فيكون الاخضرار فى وقت الصباح من ليلة المطر ويحتمل ان يكون بمعنى تبصر لا يلزم ذلك والاول اقوى عكره وهو موجود فى مكة ونواحيها وقال ابن عطية وقد شاهدت فى التوز الاقحوان ينزل المطر ليلا بعد ان حط فاصبحت تلك الارض الرملة تسقيها الرياح قد اخضرت بنبات ضعيف انتهى وقد يختص الفاء المذكورة اى حين اذا افادت ترتب الاخير على ما قبلها باسم التعقيب والتفريع فتسمى فاء التعقيب وفاء التفريع وجعل الشمنى ظاهر ولا يختص ذلك بالعاطفة بل فاء التسبيبة قط فتسمى بذلك اذ لا تلازم بين التسبيبة والعطف فقد تكون تسبيبة وهى غير عاطفة كما فى الجزاء وقد تاتى العاطفة جملا او صفة لمجرد الترتيب نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت فى غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فان لجزائه جزاء ان اثما ان ذكرا وقال الزمخشرى الفاء مع الصفات تلتبس احوالا احدها ان تدل على ترتيب معانيها فى الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآب

اى الدوف

وقد تبنى عن محذوف فيسمى فصيحة عند بعض نحو اضرب بعصاك الحجر فانفجرت

اى الذى صيح فغنم فاب والثانى ان تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاجمل فالافضل واعمل الاحسن فالاهم والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين وقد ينبئ اى الفاء السببية عن محذوف وهو السبب لما بعدها فتسمى فصيحة عند بعض اى بعض اهل العربية لافصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم تكن ذلك البلاغة مع حسن موقع ذوقا لا يمكن التعبير عنه نحو قوله تعم فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اى فضرب فانفجرت هكذا قدره المصنف وعين الحيوة واقتصر عليه تبعا للكاشف والمفتاح ثم قال وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كانه حصل عقيب هذا الامر وهذا التقدير هو الذى يقتضيه سياق كلامه هنا ايضا وقدره صاحب الكشاف بتقديرين فقال اى فضرب فانفجرت وان ضربت بعضرب فان ضرب فقد فانفجرت قال صاحب الكشف ويرجح الاول بانه اقل تقديرا وان الثانى يحتاج الى اضمار قد وهو ضعيف انتهى وهل تسميتها فصيحة على التقدير الاول احب وعلى الثانى فقط وعليها معظم المحققين ذهبوا الى الاول واجماعة قالوا انها على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وعرفوها بانها الفاء التى دلت على محذوف غير شرط هو سبب لما بعد الفاء وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح والمصنف عين الحيوة وكلامه هنا كالصريح فى ذلك لانه قيد فى قوله وقد تبنى عن محذوف عايد على الفاء السببية العاطفة لاطلق السببية فتدبر وكلام الزمخشرى فى الكشاف ظاهر فى الثانى حيث قال الفاء فى فانفجرت متعلق بمحذوف اى فضرب فانفجرت وان ضرب فقد انفجرت كما قلنا فى فتاب عليكم وبنى على هذا فاء فصيحة ظاهرة ان الفاء على التقدير الثانى فصيحة ثم قال ولا يبعد ان يقال ان المراد من قوله على هذا اى على انها مجملة لهذين المعنيين انتهى والاكثرون على الثانى وهو ان تسميتها فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف او وصفها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او كونها فصيحة لما فيه من تقليل الحذف وتوهم بعضهم ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الاول اذ على تقدير الشرط يكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع ولو مع ذلك موقع الحسن لا ينافى كونها جزائية فى اصلها كما لا ينافى كونها عاطفة وان التغاير بينهم فى الفاء الفصيحة مايقع هذا الموضع من الجزاء حتى جعلوا العلم فى ذلك قولك قالوا لخراسان اقصى مرادى منك فانى ارادتى منك القفول فقد جئتنا خراسانا اى ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئتناها فلو ادعى ان الفصيحة انما هى هذه لم يبعد انتهى ولا يلزم تقدير ان مع الشرط المحذوف بل يجوز تقدير اذا الشرط ايضا بل هو الغالب تقول زيد فاضل فاكرمه اى اذا كان كذا فاكرمه وفى التنزيل انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال

سف انظر ج

رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني وقال فانك من المنظرين اي اذا اخرت الدنيا على الاخرة فانك من المنظرين
قال فبغزتك لاغوينهم اي اذا اعطيتني هذا المراد فبغزتك لاغوينهم ومثله كثير في القرآن المجيد وغيره
تنبيه قد تكون فاء السببية بمعنى اللام السببية كقوله تعالى فاخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل
وهذا تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الفصيحة دخلت على ما هو الجزاء في المعنى في نحو زيد فاضل فاكرمه
اذ المعنى كما مر اذا كان كذا فاكرمه بعكسه هنا فتقول اكرم زيدا فانه فاضل ثم تمت ذهب بعضهم الى ان الفاء
مزايدة دخولها في الكلام كخروجه كقوله يموت ناس او يشيب فتام ويحدث ناس والصغير فيكبر وقوله ارى
اذا ما بت بت على هدف فثم اذا اصبحت اصبحت غارما وهذا لم يثبته سيبويه الا جاز الاخفش زيادة في الخبر فقط
وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والاعلم الجواز بكون الخبر امرا كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم اي نهيا
نحو زيد فلا تضربه والمانعون ماولون ذلك بتقدير هذه خولان في البيت وتقدير اما في المثال وما لا يحتمل
التاويل فضرورة وترد قبل وترد الفاء للاستيناف كقوله الم تسل الربع القوا فيطق اي فهو ينطق لانها
لو كانت عاطفة جزم ما بعدها او سببية نصب منه فانما يقول له كن فيكون بالرفع اي فهو يكون وقوله
يريد ان يعربه فيعجمه اي فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه وقد مر عن هشام ان التحقيق ان
الفاء في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وانما يقدر النحويون كلمة هو ليتبنوا
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف الثاني عشر قد ترد على وجهين اسمية وحرفية فالاسمية على وجهين
احدهما ان تكون اسما بمعنى حسب وتستعمل على وجهين منتبة وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية لفظا وكثير
من الحروف وضعا ويقال فيها قدني بدرهم بالسكون وقدني بالنون للمحافظة على بقاء البناء على اصله
الذي هو السكون خشية ان تزول عنه الى الحركة قال ابن ام قاسم وقد لا تلحقها النون فيقال قدي
معربة وهو قليل يقال قدي زيد درهم بالرفع كما يقال حسبي زيد وقد يغيرون كما يقال حسبي لزيد بالجر
اغرابها وانما هو مذهب كوفي قيل وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو كاف في تحكم البناء فما وجه
الاعراب فان قيل وجهه ملازمتها الاضافة ورد بانه لو صح دافعا للبناء لم يبن في قدي زيد درهم بالسكون وهي
حالتها الغالبة تنبيه ان الاول الحسبي في العربية استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف فتستعمل استعمالها
فتكون نعتا للنكرة كمررت برجل حسبك اي من رجل كافيك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك
من رجل واستعمال الاسما الجامدة فترفع على الابتداء نحو حسبهم جهنم وتنصب اسما لان نحو فان حسبك
الله وتجر بالحرف نحو يحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انه اسم فعل لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسما

الافعال

٥٥٤

الافعال بالاتفاق والثانى ان يكون بمعنى لاغير فى المعنى فيستعمل مفردة وهذه من حسب المنقدمة ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى ومدلولها للوصفية او الحالية او الابتداء وبناؤها على الضم تقول فى الوصفية رايت رجلا حسب فال الجوهرى كانك قلت جسلى وحسبك فاضمرت لك شواهى وتقول فى الابتداء قبضت عشرة فحسبك فمجيئى فى ذلك فالمعنى فى ذلك كله رايت جلا لاغير ورايت زيدا لاغير وقبضت عشرة لاغير قاله فى التوضيح وشرح الثانى توافق قد حسبى المعنى وفى الاستعمال مبتدأ والاضافة الى الضمير والتام كما رايت وتخالفها فى انها منبنية غالبا وفى ان نون الوقاية تلحقها وفى ان البناء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار احدا ذكر ذلك قال واقا انها تقطع عن الاضافة فعندى فيه نظر والثانى ان يكون اسم فعل بمعنى يكفى وهى مبنية على السكون وتلزمها نون الوقاية عند الاضافة الى ياء المتكلم نحو قدنى درهم وقد زيدا درهم اى يكفى زيدا درهم وقوله قدنى من نصر الخبيبين قدى يحتمل قدا لا ولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البنا وان يكون اسم فعل واما الثانية فتحتمل الامرين وهو واضح والثانى على ان يكون النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للمناسبة قاله فى المغنى تنبيه جعل المصنف قد بمعنى يكفى تبعه فيه ابن هشام فى المغنى قال شارحه ولا ادرى لم جعلها بمعنى المصاع مع ان فى مجئى اسم الفعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يابى ذلك وقد صرح ابن ام قاسم انها بمعنى كفى انتهى قلت جعل اسم الفعل بمعنى المصاع وعدمه مبنيى على الخلاف فى سبب بنائه فمن قال هو مشابهة الامر او الماضى فى المعنى كما ذهب اليه ابن الحاجب لا يحسن جعله بمعنى المصاع لانه لو كان بمعناه لعرب ومن قال هو مشابهة الحرف بلزوم النيابة عن الفعل وعدم مضاجعة العوامل كما ذهب اليه ابن مالك اجاز كونه بمعنى المصاع كما فسروا اوه واف بمعنى اتضجر واتوجع دون تضجرت وتوجعت ولعل ابن هشام انما جعل قد بمعنى يكفى اشارة الى الرد على من انكر مجئى اسم الفعل بمعنى المصاع فانه قال فى شرح الشذور بعد اثباته انكر بعضهم هذا النوع وفسر اوه واف بتوجعت وتضجرت وقال غيره مراد على من انكر ذلك مجئى اسم الفعل بمعنى المصاع تحقق لاثنينية والحرفية يرد حرف تقليل مع الفعل المصاع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهو على التقليل ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يغير الجواد وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اى انه عالم بما انتم عليه هو قليل معلوما له سبحانه وزعم بعضهم انها فى هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل فى المثالين الاولين لم يستفد من قبل من قولك الجواد يغير والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على اثر صلة رد ذلك فيها

مشابهته

قليل

وتحقيق مع الماضي غالبا قيل وقد تقرير من الحال ومن ثم الترمت في الحالية المصدقة به وفيه بحث مشهور

قليل كان فاسد الاول فاخر الكلام بناقض اوله وحرف تحقيق مع الفعل الماضي غالبا نحو قد افلح من تزكى اما قد افلح المؤمنون
ومع المضارع قليلا كما مر ان بعضهم حمل عليه قوله تعم قد يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم بوقوع
ذلك الى توكيد الوعيد وصرح الرضي بان قد اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم نبه على
في بعض المواضع انها معان اخر اذا دخلت على الماضي او المضارع قيل وقد تقرب اي الماضي من الحال ان لم يكن حالا وذلك
لانه دخل على نعم وبئس لانهما للحال ولا معنى لقربه بقولك قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد فاذا قلت وقد قام اختص
بالقريب ومن ثمة اي ومن اجل انها تفيد تقريب الماضي من الحال الترمت في الجملة الحالية المصدقة اي بالماضي لفظا او
تقديرا عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين كما مر وذلك لان الحال يدل على حصول صفة مقارنا لها
جعلت الحال قيدا له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قربت منها فحسن وقوعه حالا هكذا
قالوا وفيه بحث وهو ان قد انما تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما
يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضيا وقد تكون حالا وقد
تكون مستقبلا كما لا يخفى كما ذكروه غلط فاحش اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف وشرح المفتاح و
الجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا للحال اختصت بالحال او زمنه كان قضيها واستقبالها وحاليتها بالنسبة الى ذلك
المقيد لا الى زمن التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرنا فان صرحوا بان
ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني
زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب فقد ركب قبل زمان المجيء ففهم
مقارنته اياه كان ابداء الركوب متقدما الا انه قارن المجيء في القدوم واذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما
وح تظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين وسوف
اذ لو صدقت بها لسابق منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها واما ما يقال من انهم استبعدوا ان يقع الماضي
القريب حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى آخر اعني زمان التكلم فاجتلب الى ادخال
قد المقرب الى الحال المنكسرة وذلك التنافي فيزول الاستبعاد فمما لا يلتفت اليه وطبع سليم الى هنا كلامه قال
الدماميني بعد نقل هذا الكلام اقول اشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح الكافية قبل ما
قرره هو وارتضاه وان كان بعضه ماخوذا من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف فلي فيه نظر وذلك لانه قال
بعد اللتيا والتي ان قد قربت الماضي الواقع قيدا من زمان العامل ففهمت مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة
وهي المطلوب لا ما ذكره من التقريب المذكور وهو لا يدل عليه بوجه قال وقد يرد عليه مثل جاء زيد وقد يضحك اذ مقتضى

٥٥٥

تصويره ان مضى هذا الفعل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو حاله ويفهم منه عدم تقدم الفعل على المجئ فلا تقارن العامل عاملها وجوابه ان الناء في هذا المثال ونحوه قرائن دل على انتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس لكنه يضحك اليوم الغرض عدم هذه القرينة فاذن الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا الاعتبار وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال من قال يحتاج الى قيد المقارنة من الحال ليفهم المقارنة وقد عرفت ما عليه الاعلم ما ذهب اليه الاخفش والكوفيون في المسئلة والمقارنة مفهومة من قيد الحالية لانسياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شئ من التعليلات فان قلت لا شك في جواز اقتران الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي مقارنا من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم لوجود الدافع في مثل جاء زيد قد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنة للعامل الماضي وقد يقتضي قربه زمانه منه لا اقترانه به قلت لا دافع لانا لا نسلم ان قد حرف التقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها للتقريب لكن لا نسلم الدافع اذ لا مانع من ان يكون زمان الركوب المفيد للمجئ الماضي كان مقارنا بسبب دليل وقد تم قارنه بدليل به لوقوعه حالا والحاصل انا ان وجدت قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما قربت على كل واحد ما يقتضيه فلا اشكال انتهى قلت وفيه نظر فان قد في بعض الصور لا تفيد اجماعا فلا نخلو اما ان تكون للتحقيق او للتقريب اما الاول فلا وجه للمرور بها هنا واما الثانية فعلى مقتضى ما قرره ينبغي ان لا تكون لا نفيه والاجماع على لزومها تنبيه كان المصنف انما اتى بصيغة التمريض في قوله قيل وقد تقرر من الحال نظر الى البحث المذكور وليس في محله فان قد تقرب الماضي من الحال بالاجماع والبحث انما يرد على تعليل التزامها انها في الحالية المصدقة بذا كان الصواب ان يحكي بقيل قوله ومن ثم لبيحة التمريض الى البحث وقد ذكرنا في صدر الكتاب لقد شنه معان فلا نطول بالاعادة السابعة عشرة قط ترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون اسم فعل مبنيا على السكون واختلف في معناها فقال الزمخشري في المفصل والقتازاني في المطول وتبعهما المصنف هو بمعنى انته وقال الجوهري ومعنى بكفى كما قالوه وقد حتى اختلفوا هل هما كلمتان مستقلتان والدال في قد بدل من الطاء وقد هب الى كل جماعة والاول اشهر ويقال فيها قطني بنون الوقاية وكثيرا ما يجئ بالفاء ترتيبا للفظ نحو قام زيد فقط قال القتازاني وكانه جزاء شرط محذوف وعلة وفي نحو ضرب زيدا فقط اذا ضربت زيدا فانه عوض عن ضربي غيره قال وانما قدرنا الشرط بصحيح اللفا انتهى والتقدير في نحو قام زيد فقط اذا علمت قيام زيد فانه عوض عن طلب الحكم بشيء غيره وقضيته كلامه في شرح التلخيص وكلام المصنف هنا انما يجئ بدون الفا لكنه قليل وصح غير واحد من النحويين ان قط في

المثال

المثال المذكور بمعنى حسب المقطوعة عن الاضافة فالمعنى فيه قام زيد لا غير وهو الظاهر لقيام حسب مقامها من غير تكلف قال ابن هشام في حواشي التسهيل ولم يسمع بعض قط في نحو المثال المذكور الا مقرونا بالفا وبعض زيدا لازمة عندي قال وكذا القول في قولهم مخبات الفاء زيدت انتهى قال الدماميني ولا ينبغي ركاب الزيادة ما وجد عنه مندوحة وقد قال ابن السيد في كتاب المسايل قط مفتوحة القاف ساكنة الطاء بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجزاء به وهي عند البصريين مضافة الى ما بعدها كما قدمنا ان حسب في قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع كما ان مع ظرف والكوفيون يجرون ما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه كفى عبد الله درهم ولا يكفيه ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفي كقولك اخذت ديناقط وما اخذت دينا قط وهذه هي التي يأتي معها الفاء لان معنى اخذت دينا قط اخذت دينا فاكتفيت به انتهى قال الجعل الفاء غالطة لا زايدة كما قال ابن هشام ولا اجزائية كما قال الفاراني والظاهر انه خبر من قولهم جميعا انتهى فتامل والثاني ان تكون ظرفا للاستغراق الماضي اي لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية حال كون الماضي منفيا نحو ما رايته قط اي في جميع الازمنة الماضية ونظر ابن مالك في التسهيل والرضي في شرح الكافية على انه يستعمل دون نفي زائدا معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة رضه قصرنا الصلوة مع رسول الله صه ونحن اكثر ما كنا قط وامنه والثاني كما في الحديث ايضا ان ابيا قال لعبد الله كاين تقرء سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلثا وسبعين انه فقال فقط اي ما كانت كذا فقط قال في القاموس وفي مواضع من البخاري جا بعد المثبت منها في الكسوف اطول صلوة صليتها قط وفي مسند ابي داود توضا ثلثا قط وانبته ابن مالك في الشواهد لغة قال وهي مما خفي على كثير من النحويين انتهى والمشهور على ان كل ذلك نادر لا يقاس عليه وفيها اي وفي قط التي ترد ظرفا للاستغراق الماضي حسب لغات احديها قط بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وهي افصحها واشهرها قال ابن السيد واشتقاقها من قولك قططت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع عن هذا وفصل فيه وقال في المغني معنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي منقطع عن الحال والاستقبال الثانية قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة على اصل التقاء الساكنين الثالثة قط بضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة الرابعة قط بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة فبقيت المضمومة الخامسة قط بفتح القاف وسكون الطاء لغة في التخفيف حذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة وهي مبنية بجميع لغاتها قبل الصفة لها معنى هذا والى الان معنى ما فعلته قط هذا ان خلقت الى الان

قططت ظ

الآن وقيل لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي
لانها لزمانه وبنيت على الاشهر على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة لشبهها بقبل وبعد ولانه لو
فتح لتوهم النصب بمقتضى الظرفية ولو كسرت لتوهم الجر بهذا المضمنة معناها ولا بجامع فعلا
مستقبلا وامّا قول العامة لا افعله قط فلحن ولا يلتفت اليهم لان استعمالها هنا مع نفي الفعل الماضي قد
ثبت عند اهل اللغة ولم يثبت مع نفي المضارع عندهم وكفى في ذلك استقراء كلامهم وكتبهم ولا يقال لا
يلزم ان يكون خطاء لجواز ان يكون مجازا وعدم نقل هذا الاستعمال عن ائمة اللغة لا يمنع الجواز ان
يوجد مع عدم نقله عنهم لانا نقول قد ثبت ان استعمالها الثاني في قول العامة وهو يلحق باصوات
الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يعتبر اصلا حقيقة او مجازا ولهذا لا يستدل باقوالهم والثالث من
وجوه قط ان يكون بمعنى حسب هذه المفتوحة القاف بخفقة الظاء والغالب بنائها على السكون
لوضعها على حرفين وتضاف الى الاسم الظاهر والى ياء المتكلم وكاف الخطاب نحو قط زيد درهم وقطي
وقطك ثلثون وقد يعرب وهو قليل يقال قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسب زيد درهم ويجوز ان يلحقها
نون الوقاية اذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال قطني كما يقال قدني لمحافظة البناء على السكون وايده
تقابل قط ظرفا للاستغراق الماضي منفيا عوض ظرفا للاستغراق المستقبل منفيا نقول في المستقبل
لا افعله عوض كما نقول في الماضي ما فعلته قط لكن عوض قد يرد للماضي ايضا كقوله فلم ارغامًا
عوض اكثر منها لكا وهو مبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما يأتي من الزمان وبناؤه
امّا على الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين فان اضيف
الى العائضين كقولهم لا افعله عوض العائضين اي دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه
الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر او اضيف اليه كقوله ولولا نيل عوض في حضماتي او وصالي لعرض
في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسما الثامنة عشر اكم على وجهين خبرية
بمعنى كثر واستفهامية بمعنى اي عدد وهي مبسطة بوجهيها خلافا للكسائي والفراء في زعمهما
انها بوجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفا لفها كما تحذف مع سائر حروف
الجر نحو بم ولم وعم وكثر الاستعمال اياها فاسكنت للتخفيف وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي
كان لكل واحد من مفرديها كما قاله النحويون في لولا وهلا وبيشتركان اي الخبرية والاستفهامية
وبمانية امور احدها البناء اما بناء الاستفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا

٥٥٩

كم رجلا عندك معناه التعرض لرجل عندك واما بناء الخبرية فلشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فمن جهة ان كلا منهما العدد مبهم وان شئت قلت بنيت بوجه ما لشبهها بالحرف وضعا وهو الاقرب والثاني لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر الافتقار الى التمييز لكان وضعها على الابهام ولشدة افتقارها اليه لم يجز الا لدليل كما اذا جرى ذكر العبيد فقلت كم عندك اى كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في الخبرية بحسب ما يقتضيه المقام بخلاف غيرها من الاعداد فانها تدل على الكمية المعينة فيجوز ان لا يؤتى بها بتمييز البتة لان فيها فايدة من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان عمم جنسها والثالث لزوم التصدير على غير الجار حرفا كان او اسما لان ما قبلها اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيها واخفض ذلك لان ناصر الجار والمجرور ممنوع لضعف عمله فجوز تقديم المجرور عليها على ان يجعل الجار اسما كان مجرورا مع المجرور بكلمة واحدة مستحقة للتصدير حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ملكت ويكون الاعراب المضاف كاعراب لو لم يكن مضافا اليه وانما الذي لا يعمل فيها متقدما الفعل وشبهه لاستحقاقها الصدر لان كلتيهما للانشاء وكل ما تضمن معنى الانشاء لزم تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديره ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه والا فلو تاخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى المضمن او الى شئ غيره الى فيتشوش ذكره وكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر واما الخبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على التكثير اما تحقق الوضع وهو من الاستغراقية او رب ان قلنا بدلالتها على التكثير اما قصد الوضع ان سلم عدم دلالة هذين الحرفين على التكثير فمن هذه الحيثية لزمت كم الخبرية فان قيل كيف يتاتى ان تكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتبار ان لها بازاء صدق والا فكذب والاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل له بسببه خبرية انما هو باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الواقع في الامر الخارج كان صدقا وان لم يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندك فله جهتان احديهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون خبرية هذا معنى ما قرره ابن الحاجب وقد تقدم نظيره في باب افعال المدح والذم ومرتزاع الرضى له في ذلك فليرجع اليه والرابع من الامور التي تشترك فيه كم الخبرية والاستفهامية الاسمية خلافا لمن زعم ان الخبرية حرف للتكثير والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها نحو بكم درهم اشتريت وبكم ثوب احسن الليث والاضافة اليها نحو غلام

فارجع

كم رجل

كم رجل ملكت ووصل كم جيب ظرفت ووقعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا اخاك وكم ملك
احسن اليك ومعنى لا لفظا نحو كم عبدا اعتقت وكم حر اعتقت فان المفعول به مسند اليه بحسب المعنى اذ تولك
ضربت بدا في معنى زيد ضربته ولا معنى لاسناد الفعل اليه انكاره مع انه قد يكون نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد
فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به على ما صرح به ابن الحاجب في الخامس الايهام
وهو وهم لانهما وضعا كذلك والثاني جواز حذف تمييزها بدليل كما مر في الفاعل من حذف تمييز الخبرية مع
الاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها
كناية عن عدد مبهم عند المخاطب مقصود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك العدد المبهم فقط وهو
ذلك يحصل بالنكرة فلو عرف وبقي التعريف ضايعا الثاني من امتناع كون مميزها منفيا لانه يقال كم لا رجلا اخاك
ولا كم لا رجل صحت خلافا لمن اجازه نص عليه سيبويه وتختص كم الخبرية بوجوب جر المميز اي مميزها باضافتها
اليه كما في عشرة ومائة لا بمن مقدرة خلافا للفراء وقيل الكوفيين قاطبة بدليل انه متى فصل كان نصبه باحملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل مفردا كان مميزها
او مجموعا تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال تعلوك نادبا ملكهم وبغيم سوقه بادا وكونه مفردا اكثر في الاستعمال
وباطنه في المعنى حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في المفرد
ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني قاله في التصريح وانما كان مميز الخبرية مجرورا مفردا لانها كانت للتكثير
صار مميزها كمميز عدد الكثير وهو المائة والالف وجاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصحيح لان في لفظ العدد
ما ينبئ عن كمية الكثرة صار بجر كم الخبرية ليست مثله في التصريح فجعل جمعه كانه نائب عن مفرد في التصريح
مثله وحكى عن تميم نصبه مطلقا وبه قرأ الفرزدق كم عمة لك يا جرير وخالة فدعا قد حلبت علي عشاري
بالنصب اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقدير ها استفهامية استفهام توبيخ كما اذا اخبر بعد انك
وخالك اللذين لا ذكر يحمد منهما فقد افسدته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت فاعراب الضمير حملا على لفظ كم او
على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت هو وبالجر على قياس تمييز الخبرية وبالرفع على
انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه وصف بالك وبعد ها بمعنى وقعه محلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد بتخصيص
الحالة بوصفها بالقبح كما حذفت لك من صفة خالة استدلالا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من
تقدير قد حلبت اخرى لان الخبر عنه فيه بهذا الوجه بعد لفظا ومعنى وبنظيره اذ يجب هنا قامت وكم على
هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز محذوف اي كم وقت وحلبة واذا نصب التمييز بفعل او بغيره فصل اجازه كوفيون

مفردا او جمعا كما اذا جوهذا مذهب الجمهور وذهب ابو علي والشلوبين وابن هشام الخضراوي الى التزام
الافراد لان العرب التزمته في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا ورد
بان ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجرّه وهل يجوز جرّه مع الفصل بمن وصلة بحرور
مذاهب اصحها الاول فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ثم الا في ضرورة كقوله كم يجود مقرف
نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه يونس بناء على ان رايه من جواز الفصل بين المتضايفين
في السعة بذلك والكوفيون بناء على رايهم ان المجرور من مقدرة وانما جوزوا عمل الجار المقدر هنا وان
كان غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول على تمييز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والثاني اذا عرف في
موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا وهو ما لا يفهم
بمجرد ذكره وذكر معموله مما يتعلق به نحو كم يوما خوذا ثانيا وكم اليوم جاءني والمنع ان كان تاما
وعزى الاول في هذا القول الى يونس وردّ بان العرب لم يفرقوا بين الظرف التام والناقص في الفصل
بل يجري بهما مجرى واحدا ومن الفصل بالمجرور التام قوله كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة
ماجد نفاع فان كان الفصل بجملة لم يجز الجر في كلام ولا شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين
المتضايفين لا يجوز البتة وجوزه الكوفيون بناء على ان المجرور من لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر
فقط وروى قوله كم نالني منهم فضل على عدم بالجر واذا فصل بين كم الخبرية وميزها بفعل متعد جيء
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله كم ترك لنا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية
ويختص كم الاستفهامية بوجوب نصب ما يميزها وظاهره انه لا يجوز جره مطلقا وهو قول
لبعضهم وذهب الفراء والزجاج وابن السراج واخرون الى جواز جره مطلقا حملا لها على الخبرية وفصل قوم
فقالوا ان جرت بمن المجرورة نحو بكم من درهم اشتريت جاز الجر والا فلا ومع ذلك فالنصب هو الكثير
والجر من مقدرة حذف وصاحرف الجر الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه
والفراء والجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من وردّه ابو الحسن بانهم حين خفضوا
بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فلكونهم لم يتعدّوا هذا دليل لقول الجماعة ويختص بوجوب رفع
افراده اي افراد ميزها خلافا للكوفيين في جواز جمعه وما اوهمه يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا فاذا
قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم رفيقا استقر لك غلمانا فحذف التمييز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف
المستقر والعامل فيه الظرف وعامله المحذوف فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج الا على راي الاخفش

في نحو

٥٠٢ في مجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك وذهب الاخفش الى جواز جعفر ان كان السؤال
عن الجماعات محكوم عليها بالنار اذا اردت اصنافا من الغلمان قالوا وانما كان تمييز الاستفهامية مفردا
منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عباة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى مائة وجعل
تمييزها كتمييزه لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان محكما وترجيحا من غير مرجح لتساويهما في الطرفية
بخلاف الوسطية اذ لا فرد اوسع شيئا منها التاسعة عشر كيف وقد قالوا في سوف سوقال
كيف تجنحون الى سلم وما ثرث قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم ويمتاز لدخول الجار عليها بلا تأويل قولهم
على كيف تبيع الاجمر اى اللحم والعمز ولا بدال اسم الصحيح منها كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع مباشرة
الفعل نحو كيف كنت فيما الاخبار بها انتفت الحرفية ومباشرة الفعل انتفت الفعلية وترد على وجهين
احدهما ان تكون شرطية فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا تجوز كيف تجلس
اذهب باتفاق ومجزم فعلين عند النحاة الكوفيين وقطرب من البصريين فط وقيل بشرط اقترانها
بما نحو كيفما تكن اكن قالوا ومن ورود ها شرطية قوله تقي فيفوق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف
يشاء فبسطه في التسهيل كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها قال ابن هشام و
هذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب بما تلته شرطها انتهى قيل لقائل ان يقول لا اشكال لان
نقدر الجواب فعلا مثل الذي قبلها والتقدير كيف يشاء الامور يشاء الاتفاق اى لا فرق بين الشيئين
الا بالتعلق فصدق ان شرطها مماثل لجوابها وان جوابها محذوف لدلالة ما قبلها لان ما قبلها فعل
اختياري والافعال الاختيارية لها دلالة على المشيئة واستلزام لها وكثيرا ما تطلق وتراد بها
كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة اى اردتم القيامها والثاني ان تكون استفهامية وهو الغالب فيها
ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته قال الراغب وانما يسئل بها عما يصح ان يقال جاء زيد فيقال
كيف استفهاما عن هيئته بحيث يرى على حاله جاء زيد قال ابن هشام وعندي انها تأتي في هذا
النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف ومثل مررت به فهو كيف ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل انتهى اى
لان في ذلك وصف تعالى بالكيفية وهو ممتنع تنبيها ان الاول عن سيبويه ان كيف ظرف وانكره
الاخفش والسيرافي وقالا بل اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف امورا احدها ان موضعها عند
سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها في نحو كيف
زيد اصحيح زيد وفي نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد الثالث الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال

٥٤٣

على خبر وبحوه هذا ان اجيب على اللفظ وان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سيبويه لو عندنا
على العكس وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك
على اى حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق
عليها مجازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال في البدل كيف انت اصحيح ام
سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب الثاني زعم قوم ان كيف فاعل عاطفه وممن زعم ذلك عيسى
ابن موهب في كتاب العلل وانشد عليه اذا قيل ما حال المرء لانت قائله وهان على الادنى فكيف الاباعد
وخطاء هذا الاقتران الفاء وانما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل ان الاباعد مجرور باضافة مبتدا
محذوف اي فكيف حاله الاباعد على حد قراءة ابن جبار والله يريد الاخرة او تقديره فكيف الهوان على الاباعد
فحذف المبتدا والجار او هو مجرور بالعطف بالفاء وكيف تحجز بين العاطف والمعطوف لافادته الاولوية بالحكم
فلا يكون لها محل العشرون لو ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون شرطية امتناعية فتقتضي شرطا وجوابا
وتفيد في نحو لو جاءني زيد لاكرمته ثلثة امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين الثاني
تقييد الشرطية بالزمان الماضي وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان ذلك العقد السببية والمسببية في
لهذا قالوا الشرط بان ثابت على الشرط بلو وذلك لان الزمان المستقبل ثابت على الزمان الماضي الا ترى
انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك قال في التصريح وفي
الاستيفاء من الارتشاف خلاف قال الرازي والنحويون قول الزجاج ان المقدم من المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا الثالث الامتناع واختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على اقوال احدها
انه لا يفيده بوجه وهو قول السلوبين وابن هشام الخضراوي زعما انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع
الجواب بل على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم يدل الاجماع على امتناع ولا ثبوت
قال ابن هشام الانصاري وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل
من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فيقول لو جاءني زيد لاكرمته لكنه
لم يجئ الثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو القول الذي الجاري على السنة المعربين و
عباراتهم لو هو ان امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط وقد يعدم امتناع الجواب في مواضع
كثيرة كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات ربي و
قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم النفاد محكوم بنفيه وجزاء الشرط لم لا وعدم العصيان

الله

محكوم

محكوم به سواء وجد الخوف ام لا ولجيب بان امتناع انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فيهما فلا ينافي ثبوت الجواب لهما مع انتفاء الشرط في بعض المواضع والثالث هو مختار المصنف وفاقا لابن مالك واختاره جماعة من محققي المتاخرين ايضا انها تفيد امتناع شرطها وانما ثبت كان او مضى واستلزامه اي شرطها لجوابها من غير تعرض لامتناع الجواب ولا ثبوته فاذا قلت لو قام زيد قام عمرو فمعناه امتناع قيام زيد لامتناع قيام عمرو وهل لعمرو قيام اخر غير اللازم عن قيام زيد او ليس له لا تعرض في الكلام لذلك وعبارة ابن مالك في التسهيل لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه قال ابن هشام وهذه اجود العبارات ثم الجواب ان لم يكن لسبب غير ذلك الشرط بحيث لم يخلفه غيره لزم امتناعه ايضا لامتناعه شرعا او عقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى في بلعم ابن باعور ولو شئنا لرفعناه بها قلوهنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا الملتبس منتفية ويلزم من انتفائها ان يكون رفع الملتبس منتفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فيكون منتفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منتفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي السموات والارض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الالهة للموجود على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد غيره فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الاية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي ان كان للجواب سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته اذ لا تعرض لها الا امتناع الجواب او لا ثبوته تارة يكون ثبوته بالاول نحو قول عمر لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان ليس بسبب الخوف فقط بل بسبب اخر وهو الحياء والمهابة والاجلال والاول وظيفة العوام والثاني وظيفة الخواص والمراد انهم بما من قسم الخواص وانه لو قد خلوه من الخوف لم تقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما اراد بذلك ان على انتفا

٥٢٥

الجواب هيهنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا لا تدل مفهوم
الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض
هذا المفهوم فان قدم مفهوم الموافقة وتارة يكون بالمساواة كقوله ص في قوة بنت ام سلمة لما علمت
تحدث النساء انه يريد ان ينكحها انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لانها ابنة اخي من الرضاعة فان
حلها له ص منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاعة
وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالاولى كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت
اخوة الرضاع لما حلت لي للنسب فان حلها منتف من وجهين لو انفرد كل منهما حرمت له اخوة
الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع اقوى من حرمة النسب لتبيح كثير من كتب العربية لسبب هذا
الكلام وهو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه الى عمر بن الخطاب وقال القاضي بهاء الدين السبكي
في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي هذا الكلام الى النبي ص ولم ار في شيء من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي ص ولا عن عمر مع شدة الفحص قال الدماميني في التحفة كذا نسبه القرافي في الفروق
الى النبي ص وقد سألت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم
وقفت في العلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب
قال سمعت رسول الله ص يقول ان نعم العبد صهيب لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتختص
لو بالماضي لانها انما يقيد الشرط فيه فلا يكون الشرط والجزاء معها الا ماضيين فمن حقها ان لا تدخل
الا على الماضي ولو كان مؤولا كقوله تعالى ولو يرى اذ المجرمون لانه لصدوره ممن لا يكذب متحقق
الوقوع فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في التحقيق وماض يجب تاويل كانه قيل قد انقضى
هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا فظيعا بجيبا تنبيه اختلف في عد لو المذكورة من حروف
الشرط قال الزمخشري وابن مالك لو حرف شرط ولابي قوم قسمتها حرف شرط لان حقيقة الشرط انما
يكون في الاستقبال ولو انما هي للتحقيق في المضي فليست مرادوات الشرط قاله المرادي في الجنى
الداني والاول هو الحق ولذا سماها المصنف شرطية والثاني من وجوه لو ان تكون حرف شرط في
المستقبل بمعنى ان الشرطية وليست جازمة الا انها لا تجزم على الحق كقوله ولو يلقى اصداؤنا بعد
موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كان رمة لصوت صدى ليلى
يهش ويطرب وقوله لا يلفك الا ربعك الا مظهرا خلقا الكرام ولو يكون جديدا واذا ولها حينئذ من

اود بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا وقيل نود توبته ولو ان ليلى الاخيلية سلمت على ودقى
جندل وصفاح لسلمت ثم اليم البشاشة اوزقى اليها صدى من جانب القبر صائح نقابزاه وقاف
صاح والصدى هنا طائر يخرج من رأس المقتول اذا بلى بزعم الجاهلية ويتصحف على كثير نقاه بزاء
مهملة والصواب ما ذكرناه ومن عزيب ما يحكى ان ليلى الاخيلية هذه مرت بقبر توبة صاح بها هذا
الشعر فوقفت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك فايوبة كاذبا الست القائل ولو ان ليلى الاخيلية
البيتين قد سلمت فان ما قلت غبنا ما كذلك انا طائر كان هناك فاحش بالبعير فنفر طائرا بصيح فنفر البعير
وسقطت ليلى من عليه ميتة ودفنت الى جانبه وانكر ابن الحجاج مجيئها للتعليق في المستقبل قال في نفد
على المقرب والقاطع بذلك انك لا تقول لو يقوم زيد يقم عمرو منطلق كما تقول ان يقم زيد يقم عمرو منطلق وقال
بدر الدين بن مالك عندي انها لا يكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت لا حجة فيه لصحة حمله على المعنى وورد بان الحمل على المعنى ممكن في
بعض المواضع دون بعض فما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الاية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت
فيما مضى انك تخلف ذرية ضعافا فاشفقت عليهم لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى وقد لا يمكن فيه ذلك
قوله وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين فيما مضى ما انت بمصدق لنا لكنا لم نصدق قال ابن هشام
وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحويين في نحو وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين لنظهر على الدين كله و
لو كره المشركون قال لا يستوي الخبيث والطيب ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبتكم ولو اعجبكم ولو
اعجبن حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله فوالله لو ان الحارث بن هشام ذو مقة في الناس
ولو بات باظهار واما نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو شاء اصبناهم وقول كعب اري واسمع ما
لو تسمع العنل من القسم الاول لان هذا القسم لان الصناع في ذلك عراد به المضي ويحرر ذلك ان تعلم
ان خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها
غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال وعلى
هذا قوله ولو بات باظهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل اما استقباله فلان جوابه
محذوف دل عليه شدا وشد استقبل لانه جواب اذا واما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية
للاستقبال والاحتمال ولان المقصد تحقيق ثبوت الظهر لا امتناعه واما قوله ولو تلتقي البيت و
قوله ولو ان ليلى البيت فيحتمل ان لو فيهما بمعنى ان على ان المراد بجر الاخبار بوجود ذلك عند وجود الاخبار

في المستقبل

في المستقبل ويحتمل انها على بابها وان المقصد فرض هذه الامور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم
وقوعها والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصد فرضه الان او فيما مضى فهي بمعنى لو ومتى
كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الان او في ما مضى فهي الامتناعية والثالث ان يكون للتمني
بمعنى ليت الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو قوله نعم لو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين اي فليت لنا كرة وقيل و
لهذا نصب فيكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في قوله نعم يا ليتني كنت معهم فافوز قال ابن
هشام ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في نكون بتقدير ان الاوحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول
محبوب البس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف يعني ان يكون منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك
منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المنصوب المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فنكون نحن المؤمنين
وهل لو هذه قسم برأسها لا يحتاج الى جواب بجواب الشرطية او هي الشرطية اشربت معنى التمني او انها المصدرية
اغنت عن متمنى فعل التمني لكونها لا تقع الا بعد مفهم التمني ثلثة اقوال اظهر كلام المصنف الاول قال ابو حيان
وهو الظاهر المنقول عن سيبويه ونص عليه شيخنا ابو الحسن الصائغ وابو موسى وان عبيد بن عمر وبن هشام
الخضراوي في شرح قصيدة ابن دريد ولخطاب وابو حيان الثاني قال والذي يظهر انها لا بد لها من جواب لكنه
التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه متى امكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير
القواعد وادعاء الاشتراك لانه يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى والى
القول الاخير ذهب ابن مالك وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد يجيء لو في معنى التمني نحو لو اتيتني فتحدثني
فقال ان اراد ان الاصل ودت لو اتيتني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى
التمني وكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه معنى الجمع بينها وبين
فعل التمني كالا يجمع بينه وبين ليت يعني واللازم باطل فانه يجمع بينهما كما تقول اتمنى لو قام زيد اتمنى
الدنيا معي والظاهر ان هذا الوجه الذي ابطله هو مذهب الزمخشري فيكون مذهبا له لو قد ترد مفيدة
للتمني بحسب الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني لا يرد عليه فانها عند مجامعتها
لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا
الى ثبوت ان الزمخشري موافق على مجيء لو مصدرية والرابع ان تكون مصدرية بمعنى ان نحو ودوا لو تدهن فيدهنون
وقد مضت مشروحة في باب الموصول فليرجع اليه وانقضى قضاؤه ومحال الوعد على هذه الوجوه الاربعة انها
لا ترد لغير ذلك وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل بنا فنصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي انها

تكون

تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وخرج عليه قوله تعم ولو على انفسكم وفيه نظر لجواز ان
يكون في الموضعين وبخوبها بمعنى ان او يقال التقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو تمت تشتمل على
مسائل تتعلق بلو الشرطية احديها انها خاصة بالفعل كالمصدرية وقد يليها اسم مرفوع معمول
لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في النظم مبتدء وما بعده
خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو المس ولو
خاتما من حديد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري واختلف فيه
فقيل هو على ظاهره وان الجملة الاسمية ولينها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها قيل
وهو مذهب الكوفيين وتاوله الفارسي من البصريين على ان حلقي فاعل فعل محذوف والاصل لو شرق
حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتداء اخرا وفيه تكلف وقاوله ابن خروف على انها كان الثانية
واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبرها وقال المتنبي فلو قلم القيت في شوك راسه من التقم ما غيرت
من خط كاتب فقيل نحو لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم وقال ابن هشام روي بنصب قلم ورفعهما
صحيحان والتقدير اوجه بتقدير ولو لا يثبت قلما كما يقدر في نحو زيدا جلت عليه والرفع بتقدير فعل
دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لو بر قلم وعلى الرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاولى تعليلية
على كل حال متعلقة بالقيت لا تغيرت لوقوعه في حيزها الثانية الثانية يجوز في لها ان كثيرا نحو
لو انهم صبروا ولو انهم امنوا وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه رفعها
بالابتداء ولا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت ان من بين سائر ما يتولى
بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وقيل الخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما
على المبتداء اي ولو ثابت صبرهم على حد قوله انا لهم ان احلنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل
اي ولو صبرهم ثابت وذهب المبرد والكوفيون والزجاج والزمخشري الى انه على الفاعلية والفعل
مقدر بعدها بدليل لان لانها تعطي معنى الثبوت والتقدير ولو ثبت انهم صبروا كما قال الجميع في لا اكلمه
ان لم يتب ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وبعده ان الفعل لم يحذف بعد
لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله ابن هشام في شرح
قصيدة كعب قال الزمخشري واذا وقعت ان بعدها وجب كون خبرها فعلا ليكون عوضا عن الفعل
المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك في الخبر

المشتق لا الجامد كالذي في الآية وفي قوله ما اطيب العيش لولا الفتى جر تبنو الحوادث عنه وهو
معلوم ورد ابن مالك قول هؤلاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لولا حياء مدرك الفلاح ادركه
ملاعب الرماح قال ابن هشام في المغني وقد وجدت آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم ينتبه
بها الزمخشري كما لم ينتبه لآية لقمن ولابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل
بالشعر وهي قوله تعم بودوا لو انهم بادون في الاعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا
ذكرا من الاولين انهى قال الدماميني في شرحه هو الصواب بعصور نظر هؤلاء الائمة وتنبيح
بالاهتداء الى ما لم يهتدوا اليه ثم بان ما اهتدى اليه دونهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الآية
التي اوردها ليست نما الكلام فيه لانها مصدرية او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية قال الرضي
في شرح الحاجبية اما قوله تعم بودوا لو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى المصدرية وليست شرطية
لجيئها بعد فعل دال على التمني وقال ابن الحاجب في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس
من هذا الباب انتهى قال السيوطي في الاتقان واعجب من ذلك ان مقالة الزمخشري سبقه اليه السيرافي و
هذا الاستدراك وما استدرك به منقول قديما في شرح الايضاح لابن الخباز لكن بغير مطنة فقال
في باب ان واخواتها قال السيرافي تقول لو ان زيدا قام لاكرمته ولا يجوز لو ان زيدا حاضر لاكرمتك
لم تلفظ بفعل مستدل ذلك الفعل هذا كلامه فقد قال الله تعم وان بايات الاخرب بودوا لو انهم بادون
في الاعراب فاوقع خبرها صفة ولهم ان يفرقوا بان هذه للتمني فاجريت مجرى ليت كما تقول ليتهم بادون
الثالثة جوابها في الغالب اما مضارع منفي بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه وماض مثبت والغالب
اقترانه باللام نحو لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ومن غير الغالب لو شاء جعلناه
اجاجا او ماض منفي بما والغالب خلوه من اللام نحو لو شاء ربك ما فعلوه ولو شاء الله ما اشركنا
ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لاخيار مع الليالي وقد يقترن باذن نحو لو
جئتني اذن لاكرمتك وندر اقترانه بقد والفاء كقوله لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم
مجدن غليلا وقوله لو كان قتل باسلام فراجة لكن فررت مخافة ان وسر قيل وقد تكون جوابها جملة
اسمية مقرونة باللام كقوله تعم ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وهو قول الزجاج و
قيل الجملة مستانفة وقيل جواب قسم محذوف معترض عن جوابها وليس بجوابها وهو الصحيح وجواب لو
محذوف لدلالة ما بعد عليه وتقديره لاثيبوا وقوله لمثوبة تقديره والله لمثوبة الرابعة تحذف

جوابها

لولا ويرد على امتناع جوابها لوجوب شرطها ويختص بالاسمية ويغلب معها حذف الخبر ان كان كونا مطلقا

جوابها الدليل وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال نعم ولو ان قرانا سيرت به الجبال الآية اي لكان هذا القرآن قال ابو حيان ويحسن حذفه في الكلام الطويل والفاصل لو لا حرف بسيط لا مركب كما افاده الفواكه في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب قيل مركب من لو ولا ترد على ثلثة اوجه احدها ان يكون لربط امتناع جوابه لوجود شرطه ويختص بالدخول على الجملة الاسمية على الصحيح كما سيأتي نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فافادت لولا ربط امتناع الاكرام الذي هو الجواب بوجود زيد الذي هو الشرط واما قوله صلعم لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم اي ايجاب والا انعكس المعنى اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قال غير واحد قال بعضهم وللسائل ان يقول لو ابقي على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والوجود الندب وهو لا يطلق على الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول انتهى فان قلت وما تصنع بقوله تعم ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك فانه وجد الهم منهم قلت اجيب بان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال قال البيضاوي ليس القصد في جواب لولا هنا الى نفي همهم بل الى نفي تاثيره وليس المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف خلافا للكسائي ولا مبتدا لولا لنيابتها عنه خلافا لجماعة من المتقدمين ولانها اصالة خلافا للفراء بل هو مبتدا مرفوع بالابتداء وفاقا لسيبويه والجمهور ويغلب معها اي لولا حذف الخبر ان كان كونا مطلقا هكذا وقع في غير نسخة هذا المتن والصواب ويجب معها اذ لا خلاف في وجوب حذفه معها في هذه الصورة والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زايد على الوجود ويصح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زايد على وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر مع لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضاها اذ هي دالة على امتناع الوجود والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك ذو فهم في وجود زيد ممنع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زيد على الوجود وجب ذكره اذ لم يعلم نحو لولا زيد لسالما اما سالم ومنه الحديث لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابراهيم ويجوز الامران علم نحو لولا انصار زيد لهموه فسالم فيجوز اثبات همه الذي هو الخبر وحذفه لفهم

معنا

معناه من الكلام ومنه قول المعرى يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فلو قبل لو
لا الغمد لسال لانقطع وهذا التفصيل مذهب الرمانى وابن الشجرى والثلوبين وابن مالك وقال الجمهور لا
يكون الخبر الا كونا محذوفا فاما اوجب الكون المقيد وجب جعله مبتدأ فتقول فى لولا زيد لسالنا ما سلم
لولا مسالمة زيد اياتانا اى موجودة وكذا فى لولا انصار زيد لهموه وناولولا ما ورد بخلافه وقالوا الغمد
مروى بالمعنى ونحو المعرى قال ابن هشام وليس اللحن بمحقق لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على الاصل
ان يمسكه ثم حذف ان وارتفع الفعل او يمسكه جملة معترضة وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن
فى الخبر اى فلولا الغمد موجودا حال كونه يمسكه ورد بنقل الاخفش عن العرب انهم لا يأتون بالحال بعد
الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ ويرده انه لا رابط
بينهما بذينك الاقوال اذا ولى لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع قليلا لولا
ولولاك ولولاه خلافا للمبرد قال الثلوبين اتفق ائمة البصرة على انهم يقولون ذلك فانكار المبرد هذا
ثم قال سيبويه والجمهور وجاءة للضمير واختصت مجرره وكما اختصت الكاف وحتى مجر الظاهر ولا يجوز ان
يكون مرفوعا لانها ليست مضمرا يرفع ولا منصوبا والا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء التكلم كالياء
المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم قطعا لاختصاصها به لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص
بالفعل مراد وان الشرط لربط جملة بجملة فالمراد والتنبيه على موجب العمل فجروا بها المضمر ولا تتعلق
بشئ وموضع المجرور بما رفع فى الابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش والكوفيون الضمير مبتدأ ولولا
غير جارة ولكنهم اتابوا الضمير المجرور عن المرفوع كما عكسوا فقالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد بان اتابة
ضمير عن ضمير انما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها فى استقلالها بالاسماء الظاهرة واذا عطف عليه
اسم ظاهر نحو لولا انت وزيد يتعين فى بعد لانها لا تجر الظاهر الثانى يجوز ان يليها ان الثقيلة او المخففة
منها او الناصبة نحو فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون
الناس امة واحدة لجعلنا قال فى المغنى وتصير وصلها مبتدأ محذوف وجوبا او مبتدأ لا خبر لها او فاعلا
لثبت محذوفا على الخلاف الثانى يتوفى لولا الثالث جوابها كجواب لو اما مصاع منفى بلم كقوله ولولا ان لم
يعرض لاحسانا حسان او ماض منفى بما ونحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او ماض
مثبت ولم يجئ فى القرآن بغير اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمسكم فيما افضتم واختلف كلام
ابن عصفور فى حذفها منه وقرره قال لانه ضرورة خاص بالشعر وقرة قال بانه جائز فى قليل من الكلام كقوله

ولو التوبيخ مختص بالماضي للتحضيض والعرض فمختص بالمضارع ولوما وليلا

لولا الحياء ومافي الدين عتبكما ببعض مافيكما اذ عبتما عوري هذا ان لم يتقدم القسم فان تقدم فلابد من اللام كقول قتلة المرءة فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وجاء جوابها مقرونا بقد مع اللام وبدونها كقوله لولا الامير ولولا خوطاعنه لقد شربت دما لحلى العسل وقوله كانوا ثمانين وزادوا ثمانيته لولا رجاؤك قد قتلت اولادي الرابع يجوز حذف جوابها لدليل كما حذف جواب لو قال نعم ولولا فضل الله عليكم ورحمته والله تواب رحيم اي لواخذكم وفي الديوان للنبوي لامير المؤمنين علي ع فلم ادر كالدنيا بها اغتر اهلها ولا كالذي يقتنيها استوحش الدهر صاحبها امر على رسم الغرب كانما امر على قبر امرء ما اناسبه فوالله لولا انني كل ساعة اذاشك لاايتك امرء ما تاصاحبه قال المصنف في الكشكول جواب لولا محذوف تقديره لما خفت حزني وقد وقع في شعر الحماسة التصريح بهذا المحذوف في شعر نهشل وهو وعذلته عن خليلي انني اذاشك لاايتك امرء ما تاصاحبه قال وشارح الديوان الفاضل المسكي جعل لولا في هذا البيت للتحضيض فخبط خبط عشواء والثاني ان تكون للتوبيخ والتنديم على الشيء فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالماضي تقول لولا اكرمت زيدا على معنى انك تلوم المخاطب على ترك الاكرام وتوبخه وتندمه عليه في الماضي ومثله قوله تعالى لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا ضربهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ومنه لولا اذ سمعتموه قلتم الآن الفعل الحق والاصل لولا قلتم اذ سمعتموه وقد يكون الفعل مضمرا بعد لولا عليه تما بعدها نحو لولا زيدا كرمته او ابتدائية كقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا عدتم قال ابن هشام وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ المراد ان تحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن والثالث ان تكون للتحضيض مهملة ومعجمتين والعرض بفتح العين واسكان الراء المهملتين والفرق بينهما ان التحضيض طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين ومناوبة فتختص بالدخول على الجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع ولوما وليلا اي ما ولا فالتحضيض نحو قوله تعالى لولا تستغفرون الله اي استغفروه ولابد ومثله لولا انزل عليه ملك فانزل ما وليها بالمضارع اي ينزل والعرض نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا ومثله لولا اخرتني الى اجل قريب فاخرتني ما وليها بالمضارع اي تؤخرني وانما اختصت في ذلك بالفعلية لانها للطلب الفعل وكذا اذا كانت للتوبيخ في الماضي اذ لا توبيخ على ترك شيء الا وهو مطلوب فيكون للطلب قطعا فاشبهت لام الامر فاختصت بالفعل كما اختصت لام الامر لكونها للطلب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته

كان

مستحيل

مستحيل فلا يكون فيها اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فالجواب انها لا تنفك عن افادة معنى
الطلب في الوقت الذي كان صالحا واما اذا وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك قد وجد حتى انقضى
وقته فصار كالتوبيخ واللوم على ترك المطلوب واقتضى امتناع المقصود بمعنى لولا على هذا الوجه الثالث
انها لا ترد لغيره وقال الهروي انها ترد للاستفهام وحمل عليه قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب لولا انزل
عليه ملك ونافيه بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت والجمهور لم يثبتوا ذلك والظاهر انها
في الاولى للعرض وفي الثانية للتخصيض كما تقدم وفي الثالثة للتوبيخ على ترك الايمان قبل مجيء
العذاب اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك وهو
تفسير الاخفش والكسائي والفراء وعلي بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم من هذا المعنى
النفي لان التوبيخ يقتضي عدم الوقوع تنبيه ليس زيدا قائما لولا الواقعة في نحو قوله الا زعمت اسماء ان
لا تجها مطيت بلى لولا اينا زعني شغلي لان هذه كلمتان بمنزلة قولك لولم والجواب محذوف اي لولا
اينا زعني شغلي ويقال بلى هي الامتناعية والفعل بعدها على اضمار ان المصدرية على حد قولهم وتسمع
بالمعيدي خير من ان تراه قاله في المعنى الثانية والعشرين لما ترد على ثلثة اوجه احدها
مضمون جملة بوجود مضمون اخرى فتقتضي جملتين نحو قولك لما قمت قمت فافادت لما ربط
قيام المتكلم الذي هو مضمون الجملة الثانية بقيام المخاطب الذي هو مضمون الجملة الاولى ويقع
فيها حرف وجود لوجود ووجوب لوجوب والمعنى قريب المقصد انها تدل على تحقق شئ لتحقق غيره
فهو واجب اي ثابت وواقع اي موجود وهل هي ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن
هشام وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة او حرف ترد لربط امتناع بامتناع خلافا و
القول بالظرفية مذهب ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة وردّ عليهم ابن خروف بجواز لما
اكرمني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون في امس و
اجيب بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى اثبت اني
كنت قلته وكذا هذا المعنى لما تثبت اليوم اكرامك امس اكرمتك والقول بالحرفية مذهب سيبويه
وقال بعضهم هو الصحيح ورجحوه بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته
وقوله تعالى فلما نجيهم الى البر اذا هم يشركون وما بعدها النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها
ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جا البشير ولو كانت ظرفا

٥٧٤

والجملة بعدها في موضع خفض بسبب الاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان بينهما الاول
ظاهر كلام المصنف الخلاف انما هو في حقيقته لما في معناها وليس كذلك فانها عند القائل بالظرفية
انما تدل على مجرد الوقت وعند القائل بالحرفية تدل على الارتباط وايضاحه انا اذا قلنا لما جاءني زيد جاء عمرو
ولم يقتض هذا اللفظ عند القائل بالظرفية ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند
وجود الاول وهل ذلك لمجيء عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض في اللفظ لذلك واما القائل بالحرفية فيقول
بالسببية الثاني يختصر لما هذه الخ اقول لفظا ومعنى ويكون جوابها كذلك اتفاقا فاما نحو فلما نجيكم الى البر اعرضتم
وجواب ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء نحو فلما احسوا بأسنا اذا هم منها يركضون فلما
نجيهم الى البر فمنهم مقتصد ابن عصفور كونه فعلا ماضيا عاريا نحو فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى
يجادلنا الثالث قال في المغني من مثل لما هذه قول الشاعر اقول لعبد الله لما سقانا ونحن بوادي عبد شمس
هاشم فقال اين فعلاها والجواب لما سقانا فاعل بفعل محذوف يفسره وهي بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل قوله اقول وقوله شم امر من قولك شممت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقانا قلت لعبد الله
شم انتهى قال الدماميني ولا يخفى انه انما يحتاج الى الجواب على رأي القائلين بان الملحوظ شرطها بانها ظرف بمعنى
حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل يجعل متعلقه ما قبل الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين سقانا
سقانا انتهى والاولى تفسيرها هنا بمعنى تحرك وانشق قال في القاموس سنى كوعد وولى تحرك وانشق واستنى
رباطه وكان حقه ان يكتب في البيت بالياء لانه فعل ثلاثي من ذوات الياء لكن كتب بالالف لاجل الاقواء في الروي
معنى البيت اقول لعبد الله لما سقانا وهي اي ضعف ونحن بهذا الوادي شم اي شم البرق عسى معقبة المطر وقريبة
هاشم لعبد شمس بعد فهم المراد والثاني ان تكون حرف استثناء بمنزلة الا الاستثنائية في لغة هذيل حكاه
الخليل وسيبويه والكسائي فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد
وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة وابي جعفر فان نافية ولما بمعنى الا والمعنى والله اعلم ما كل نفس الا عليها حافظ وهو
قراءة ابن مسعود وان منا لما له مقام معلوم اي الا له وتدخل على الماضي لفظا لا معنى نحو نشدتك الله لما فعلت
كذا اي ما اسألك الا فعلك وقد تحذف نحو نشدتك ونحوها فيقال بالله لما فعلت كذا اي سألتك اي
نشدتك بالله الا فعلت قال الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين غنثت بالغين
المعجمة وبعد النون ثاء مثلثة مثل غنثت وهو ان يشرب ثم تنفس وغيره رد لقول الفراء وابي عبيد الجوهري
ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة قال ابو حيان وهي قليلة الدور في لغة كلام العرب لا ينبغي ان لا يتسع فيها بل يقصر

على الاكثر

وغايرهما للمصاع ويضربان في خمسة امور ما مر واسمية وحرفية فالاسمية ترد موصولة ونكرة موصوفة تحصر بن

نعما ما يجب لك

٥٧٥

على التراكيب التي وقعت في كلامهم وزعم الزجاجي انه يقال لم يات من القوم لما اخوك ولا من القوم لما زيد ويبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحو ما لم تثبت سماعها او سماع نظائرها من كلام العرب والثالث ان تكون جازمة للفعل المضارع المجازة له كما تقدم في الجوازم ويضربان في خمسة امور كما مر فالاسمية ترد على خمسة اوجه احدها ان تكون موصولة وقد مرت مشروحة في باب الموصولات والثاني ان تكون نكرة وهي نوعان موصوفة ولشبهها ناقصة وغير موصوفة ولشبهها تامة فالموصوفة اما ان توصف بمفرد نحو قولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقولك لما نافع تسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا او بجملة كقوله ربما تكره النفوس من الامر وله فرجة كحل العقال اي ربّ شيء تكرهه النفوس فحذف العايد هو الظرف ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول تكره محذوفا اي شيئا وغير الموصوفة تقع في ثلثة ابواب احدها التعجب في نحو ما احسن زيدا عند سيبويه وجمهور البصريين وهو الصحيح كما مر الثاني في باب نعم وبئس على خلاف فيه قال المرادي في الجنى تلخيص القول فيما بعد نعم وبئس انه ان جاء بعدها اسم نعم نعما زيد وبئسما عمرو ولا مهر فيها ثلثة مذاهب اولها انها نكرة موصوفة نصبت على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص قبلها وهو مذهب البصريين قلت ليس هو مذهب جميعهم وثانيها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر قول سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو احد قولي الفراء وثالثها انها ما وكبت مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم منهم الفراء واذا جاء بعدها فعل نحو بئسما اشترى ونعما صنعت

نفسه

فيشتمل مذاهب أولها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والفعل صفتها والمخصوص محذوف وثانيها ان ما نكرة منصوبة على التمييز والمخصوص ما الخبرية نكرة محذوفة والفعل صفتها وثالثها ان ما اسم تام وهي معرفة وهي فاعل نعم والمخصوص محذوف والفعل صفته ورابعها انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف وخامسها انها موصولة وهي المخصوص وما الخبرية غير محذوف والاصل نعم ما صنعت وسادسها ان ما تمييز والمخصوص ما الخبرية موصولة محذوفة والفعل صلة وسابعها ان ما مصدرية ولا حذف في الكلام وتأويله نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول اظن بنيابك وثامنها ان ما فاعل وهي موصولة تكتفي بها وبصلتها عن المخصوص وتاسعها ان ما كافة لنعم كما كفت قد وطالت تدخل على الجملة الفعلية وعاشرها ان ما نكرة موصوفة مرفوعة بنعم والمتم من هذه المذاهب الثلثة الاول انتهى الثالثة قولهم اذا اردوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار عن فعل كالكتابة مثلا ان يريدوا ما ان كتب اي انه مما عرف كتابة اي انه مخلوق مما يعرف ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى ممن له خلق الانسان من عجل جعل الكثرة عجلته كانه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدء والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام في المغني ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث ان تكون صفة لنكرة ويقيد الابهام وتاكيد التنكير ويعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام التعظيم نحو قولهم لامر ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم وقصير هذا هو ابن سعد صاحب جذيمة قيل فيه هذا المثل لما جدع انفه للحيلة في طلب دم جذيمة من الزباء والقصة مشهورة والتعميم كاعطه شيئا ما اي اي شيء كان والتحقير نحو اعطاني شيئا ما اي حقيرا والنوعية كاضربه ضربا ما اي نوعا من الضرب يختلف معناها بحسب المقامات وما ذهب اليه المصنف من ان ما هذه اسم هو راي قوم من النحويين منهم ابن السيد وابن عصفور واختاره ابن الخباز وانه اذا وقعت بعد منكر على وصف لا يقال بالمحل فيكون نحو فالا اسما واختاره ابن مالك وابطله ابن عصفور بقلة زيادة ما في الاوايل والاواخر وبانها لو كانت زايدة في الكلام لم يكن ما يفيد معنى التعظيم ونحوه وزيف ابن مالك القول بالاسمية بان زيادة ما عوضا عن محذوف ثابت في كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت وحيثما تكن اكن فزادوها في الاول عوضا عن كان وفي الثاني عوضا عن الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوفة بها جامدة جوتما الا وهي معرفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل ما رجل اي برجل رجل وطعنا شاة ما شاة فالحكم على

ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه والرابع ان تكون شرطية
وهي نوعان زمانية وغير زمانية فالزمانية نحو قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي يستقيموا
لهم زمان استقاموا لكم وغير الزمانية نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومجيئها للزمان اثبته
الفارسي وابو البقاء وابن شاذان وابن مالك واستدل عليه ابن مالك بقوله فما بان بامير المؤمنين
فينا فما ظلما نخاف ولا افتقارا وقال ابن هشام وليس بقاطع لاحتماله للصلة اي المفعول المطلق
فالمعنى اي كون تكون فينا طويلا او فضيلا انتهى وقول يثبت الزمانية حمل الآية ايضا على المفعول المطلق
والمعنى اي استقامة استقاموا لكم فاستقيموا لهم والخامس ان تكون استفهامية بمعنى اي شيء ويسأل
بها عن اعيان ما لا يعقل واجناسه صفاته واجناس العقلاء وانواعهم وصفاتهم نحو ما هي لونها فاولتيم
ما تلك بيمينك وما الرحمن ولا يسأل بها عن اعيان اولي العلم خلافا لمن اجازه واما قول فرعون وما
رب العالمين فانه قال ذلك جهلا ولهذا اجابه موسى بالصفات قاله الاتقان ويجب حذف ألفها اذا جر وجاز بقاؤها
الفتحة دليلا عليها سواء كان الجار اسما نحو بمجيء مرجت وهذه الهاء لا ينطق بها وصلا وانما كتبته
لاجل انها يجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار الا الاستفهامية اسما كما هو مقرر في التصريف
قاله الدماميني والمنهل وكان الجار حرفا نحو فيم والعلم وعلام وقال فلان ولاة السوء قد طال مكثهم
فحتام حتام العناء المطول وربما ثبتت الفتحة الالف وهو مختص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم
خلفتني لهموم طارقات وذكر واختلف في علة حذف الالف فقال ابن عقيل او غيره التخفيف لكثرة
الاستعمال وقال الجماعة علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فاظرة
بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت فيما المتكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يومنون بما
انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس لان ما الموصولة اكثر فاجري التكثير على
الاصل من الاثبات وقال الرضي ان علة ثبوت الالف في الاستفهامية صدر الكلام ولم يكن تاخر الجار عنها فقدم
عليها وركب معها حتى صار المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر
وجعل حذف الالف دليل التركيب لو حذف آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا الآخر
اي لجر بهما مجرى الصحيح وتحمل الحركات انتهى وثبوت الالف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة بعكم وعليه
عامة يائلون واما قول حسان على ما قام تشتمني لئيم كخيزر تمرق في دمان فضرورة والدمان
كالرمادة زنة ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه وهذا رد الزمخشري على من زعم

ان ما في قوله تعم فيما العوتيني استفهامية لكنه نا فص هذا حيث جوز هو كونها في بما لغفر لي ربي
استفهامية وانما لم تحذف الالف في نحو لما ذا فعلت لان الالف هنا صار حشوا بالتركيب فاشبهت
الموصولة والحرفية ترد على اربعة اوجه احدها ان تكون نا فيه مشبهة بليس وتعمل عملها في لغة الحجازيين
وقد مضت مشروحة في النواسخ والثاني ان تكون مصدرية وتسمى موصولا حرفيا وهي نوعان زمانية
وتسمى ظرفية ووقتية لنيابتها عن ظرف زمان نحو ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا فحذف الظرف و
نابت سنة ناد صلها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر واتيتك قدوم الحاج وليس معنى كونها
زمانية انها تدل على الزمان بذاتها لانها لو كانت كذلك لكانت اسما ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت
وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان طرب شاديه والغانون ومنا المرد والشيب فقال معناه حين طرب شاديه
قال ابن هشام وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية كقوله ورجح الفتى للخير ما ان رايته والاولى تقديرها
في البيت نافية لان زيادة ان ح قياسية ولان فيه سلافة قول الاخباريين الزمان عن الجثة ومن اثبات معنى و
استعمال العالم يثبتانها كونها للزمان مجردة وكونها مضافة انتهى تنبيهان الاول تعبير المصنف بالزمانية احسن
من تعبير غيره بالظرفية لشمولها نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا محفوف اي كل وقت اضاءته
والمحفوف لا يسمى ظرفا نبه عليه في المغني الثاني قال في الايشارات في النيابة عن الزمان ان خلافا لابن جني وحمل عليه
قوله والله ما ان رايت نهلة ام واحد باوجد مني ان رايتها ان صغيرها اي وقت ان رايتها ان صغيرها وتبعه على ذلك
الزمخشري وخرج عليه ان ايته الله الملك الا ان يصيد قوا اي وقت ان ايته الله وحين ان يصيدقوا ومعنى التعليل
في البيت والاية ممكن وهو متفق عليه فلا تعدل عنه وغير زمانية نحو غرني عليه فاعتنم اي عنتكم وضاقت
عليكم الارض بما رحبت اي برحبها وتوصل الاولى في الغالب بفعل ماض اللفظ مثبت كما مر وضاع منفي
بلم كقوله ولم يلبث الجهال ان يتهضموا اخا العلم ما لم يستعن بجهول وندر قوله نطوف ما نطوفن ثم
ناوى ذوو الاموال منا والعديم ولا يجوز كونها فيه غير زمانية لانه يلزم عليه ان يكون شيء ما بعدها
مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك في توصل النائبة بفعل متصرف غير امر والاكثر كونه ماضيا وشذ قوله بما
لستما اهل الخيانة والعذر والاصح وصلها مطلقا بجملة اسمية وفاقا للسيرافي والاعلم وابن خروف وابن مالك
كقوله واصل خليلي ما التواصل ممكن فلانت وهو غرب ترحل وقوله كما وما وكم تشفي من الكلب و
جعل الجمهور وما في هذا كافة قال ابن مالك والحكم عليها بالمصدرية اولى لانها اذا كانت مصدرية كانت هي و
صلتها في موضع جر فلم يصر شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بان ما كافة وزعم التسهيلي ان صلة ما لا بد ان يكون

فلا غير خاص بل بهما يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلت ولا ما تجلس لان الجلوس نوع خاص ليس
بهما فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون اخر الكلام مفسرا اوله وانما لم يجز ما ذهب الا زيد
ورد بقوله تعالى ما امنوا كما امن الناس وضاقت عليهم الارض بما رحبت وقول الشاعر تيمم ما ذهب الليل او
كان ذهابه بمنزله ذهاب الليل بخرقية ما هو ما ذهب اليه الجمهور واذا على اخر وقف بالاتفاق عليه
وليس كذلك بل ذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم موصول يفتقر الى ضمير عايد عليها اسوة امثالها من
الموصولات فاذا قلت اعجبني ما صنعت فالتقدير الذي صنعته وقد عليها بقوله تعالى اهل
الخيانة والعذر لانه لا بيان في منه تقدير ضمير يعود عليها والثالث ان تكون صلة او زايدة قال التنخاوي
من النحاة من قال في حروف الزيادة انها خلت صلة لانها قد توصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زايدة
ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد والى بعضهم الاهذا ولم يجز فيها الا ان يقال صلة ولا لغو
لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة
لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها وقال الاندلسي اكثر ما تقع الصلة في الفاظ الكوفيين
ومعناه انه يصل بكلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى كذا في الاشباه والنظاير وقال صاحب
العباب تسمى حروف الزيادة الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة الفصاحة واستقامة وزن شعر وحسن
سجع او تزيين لفظ او غير ذلك من الفوايد اللفظية وما الزايدة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين
احدهما في قولهم اما انت منطلقا انطلقت والثاني نحو قولهم افعل هذا امالا فامها عوض عن كان محذوفة
لزوما كما مر وغير العوض تقع بعد التواقع كقولك شتان ما بين زيد وعمرو وقوله مهلهل نوبا بانبج احبها
ترهل ما انف خاطب بدم وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم على الاعمال وبعد الجازم نحو ولما
يزغنك ايا ما تدعوا امينا تكونوا وقول الاعشى متى شاجه عند باب ابن هاشم تراجى وتلقى من فواضله ندى وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وقوله وما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة
مجلاء او اسما كقوله نعم اخي الاجلين قضيت فلا عدوان علي وقول الشاعر نام الخلي وما احس رقادي و
الم مختصر لدى وساسم من غير ما سقم ولكن شفني تم اراه قد اصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل اي ولا مثل يوم وقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقيل الخافض في قول بعضهم ما خلا زيدا
ما عدا عمرا بالخفض وهو نادر وبعد اداة الشرط جازمة نحو حتى اذا ما جاؤها شهد عليهم سمعهم وابصارهم
وبين المتبوع وتابعه نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زايد للتوكيد عند جميع البصريين انتهى ويؤيده

قرأته ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لشيئا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وزادها
الاخفش مرتين في قوله انا آتينا احفاة لا بغال لنا انا كذلك ما نخفي وننتعل واقيمت ابن ابي الصلت
ثلث مرات في قوله سلع ما ومثل عشرها عامل فيها وغالت البيقور وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا
ادري ما معناه ولا رأيت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا اراد وا الاستسقاء في سنة الجدب عقدوا
في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها
النار وصعدوا بها الجبل الوعر وعلوا اصواتهم بالدعاء قال الجاحظ انت ببقورا مسعلة ذريعة لابن الزبير الله
والمطر ومعنى غالت البيقور ان السنة اقلت البقر فما جعلها من السلع والعشر قال في المغني والرابع ان
تكون كافة ولم يجعلها منه درجة تحت الزيادة وان لم يكن معنى لانها كما قال الرضي تأثيرا قويا وهو منع
الفاعل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وهي ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا
تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن بربّ ولا يدخل الا على الجملة الفعلية
جملة فعلية حتى بفعليتها كقوله فلما بلغن الليب الى ما يورث المجد داعيا وبجبا واما صدرت قوله
واطول الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فضرورة وزعم المبرد ان ما زائدة وصال
فاعل لا مبتدء وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة والثانية الكافة عن عمل النصب
والرفع وهي المتصلة بان واخواتها كما مر وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الاحرف اسم
نكرة مبهم بمنزلة ضمير الشان لما فيها من التفخيم والابهام والجملة التي تعدها في موضع الجزء لها مفسرة
لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك استعملت مع جميع النواسخ كضمير الشان والثانية
الكافة عن عمل الجر وتتصل بأحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي
كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف جنسه و
المستقبل مجهول وقليلها المضارع نحو ربما يود وقيل هو ما قابل بالماضي وقليلها الجملة الاسمية
خلافا للفارسي كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار والثاني الكاف نحو كن كما
انت وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقوله الم تر ان الصقل
تتبع الفه كما غام رالليوم مؤتلفان وقيل لا تكف الكاف بها وان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة
الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن ضربت لا بجرحوا لعبا وانت حطيب ذكره ابن مالك وان
ما مع الكافة احدثت مع الباء معنى التقليل كما احدثت في معنى الكاف التقليل في نحو واذكروه كما هداكم قال

ابن هشام والظاهر ان الباء والكاف للتعليل وان ما معهما مصدرية وقد سلم ان كلا من الباء والكاف قد تأتي للتعليل مع علم ما نحو فبظلم من الذين هادوا ولحرمنا عليهم طيبات وبكانه لا يفلح الكافرون وان التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرون ثم المناسب معنى التكثير في البيت لا التقليل الرابع من كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم قاله ابن الشجري والظاهر انها مصدرية وان المعنى مثلية خلق الانسان من عجل واما الظروف فاحدها بعد كقوله اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس وقبل ما مصدرية قال في المغني وهو الظاهر لان فيه ابقاء بعد على اصلها من الاضافة ولانها لو لم تكن مضافة لنونت انتهى وما استظهره مبني على القول بجواز كون صلة جملة اسمية وهو الصحيح كما تقدم والجمهور على خلافه والثاني بين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله وقيل في ما هذه غير ذلك كما مر والثالث والرابع حيث واذ ضمنا معنى ان الشرطية فيجزم ان فعلين كما مر في حديقة الافعال الرابعة والعشرين هل ويقال فيها الا بابدال هائها همزة وهي حرف استفهام موضوع لطلب التصديق وقيده ابن هشام في المغني بالايجابي قال فلا يكون في التصور ولا للتصديق التسلبي وتبعه على ذلك السبكي في جمع الجوامع وهو كما قال المحلي سهو سرايته من ان هل لا تدخل على النفي فلا يقال هل لم يقم الصواب انها لطلب التصديق وقطعا ي لطلب الحكم هو نفي او اثبات كما قال اهل البيان يوقف في جواب هل قام زيد ولا ويفترق هل عن الهمزة بعشرة اوجه احدها اختصاصها بطلب التصديق وحده دون التصور والهمزة يطلب بها التصديق والتصور معا كما مر والثاني عدم الدخول على العاطف وانما يقع بعده محذوف فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث هل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد وقال ايت شعري هل ثم هل اتيهم بخلاف الهمزة فانها تدخل على العاطف نحو افلم يسيروا افلا تعقلون اثم اذا ما وقع بعد ثم بل الهمزة وهذا حكم اختصت به الهمزة دون سائر اخواتها بنيتها على اصالتها وباقي الادوات كهل فلا تدخل على العاطف بل تاخر عنه كما هو قياس جميع اجزاء الجملة المعطوفة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فاين تؤفكون فاي الفريقين فالكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في المواضع المذكورة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تاخير فنقدر ونحو افلم يسيروا فيها افلا تعقلون امكثوا افلم يسيروا اتجهلون فلا تعقلون قال ابو حيان وهو تقدير ما

والشرط واسمه بعده فعل والاختصاص بالايجاب فلا يقوم هل قيام زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح لك صدرك

لا دليل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام بضعفه لما فيه من التكلف وانه غير مطرد والثالث عدم الدخول على الشرط بخلاف الهمزة بدليل افاومن فهم الخالدون والرابع عدم الدخول على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في خبرها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة خلافا للكسائي في تجويزه اياه اختيارا قال الشاعر ام هل كبير بكى لم تقض عبرته قال ابو حيان ويمتنع ان يكون مبتدأ وخبرا بل يجب حملها على الهمزة فاضل قال الرضي وغيره وسبب ذلك ان اصل هل ان يكون بمعنى قد فيقال اهل كقوله اهل عرفت الدار بالعزبين وكثر استعمالها كذلك فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بالفعها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تهل الى على الانسان او فتاى قد مخصته بالفعل فكذلك هل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام المختصة بها عوضت عنها واختصاصها بالفعل فاختصت بمرفوعها ان كان خبرها لانه اذا ولي خبرها فاذكرت حمود ام الحي وحنت الى الالف المألوف وما نقدم لم يعترض بالاسم بينهما واذا لم ترد في خبرها ذلك عند ذا هلة انتهى بخلاف الهمزة فيدخل على اسم بعده فعل اختيارا بدليل قوله تعالى استغفرت لهم او لم تستغفر لهم واحد انتصب وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر والخامس تخصيص المضارع بالاستقبال نحو هل تقوم بخلاف الهمزة نحو انت قائما وامقاتل ابن سيدة في شرح الجمل لا يكون المستفهم عنه الا مستقبلا فهو وقال تفهل وجدتم ما وعدربكم حقا والشاذ سرعدم الدخول على ان بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى انت لانت يوسف الثاني وقوعها بعد ام قال تعالى هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور والثامن ارادة النفي بها في الاستفهام ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان والتاسع قوله الا هل اخو علبش لدينا بدائم بخلاف الهمزة والتاسع انها تكون بمعنى قد وذلك مع الفعل بقلة جماعة منهم ابن عباس والكسائي والفراء والمبرد قولهم تفعل هل اتى على الانسان حين من الدهر وانكره قوم منهم ابو حيان قال ولم يقم على ذلك دليل واضح والعاشر الاختصاص بالايجاب فلا تدخل على نفي لا يقال هل تقم زيدا هل قام زيد بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب نحو اشهد وخلفهم والنفي نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الم نربكم والهمزة في ذلك للانكار الابطالي وهي التي يقتضي اثر ما بعدها غير واقع ومن ثم لزم ثبوته هنا لان نفي النفي اثبات والمعنى شرحنا وكفاكم الله والله سبحانه وتعالى اعلم وهنا انتهى غرض المصنف من هذا التصنيف الشريف وبانتهائه انتهى عرضنا ايضا من الشرح وقد جاء بحمد الله سبحانه شرحا حافلا وبابا زاخرا بجملة المعاني والفوائد كافلا ولله الحمد في تحقيق مسائله وتحرير براهينه والله

اللهم اشرح صدرنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقايق اللطايف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين

٥٨٣

فاسبا كل قول الى قائله ومعانيا كل نقل الى ناقله غير غامط ولا جاحد فضل احد فبشر المرء من عظ وجد قد قيل من بركة العلم وشكره عزوه الى قائله واثبات ذكره وسلكت في هذا النهج الذي رضيه الفضلاء وان سخطه الجهلاء واثبت به على الوجه الذي يقصده الماهرون وان انحرف عنه القاصرون غير مبال بالمعارض الفاسدين ولا عائبي بابكار المعاندين والمسئول ممن كرمت شيمته وعلت في سوء الانصاف قيمته ان يغفر ما يعثر عليه من زلل ويستر ما يراه فيه من خلل وان يمن باصلاح الفساد وترويج الكساد واجر على من يضيع لديه عمل ولا يخيب فيه امل لا اله غيره ولا مرجو لاخيره وقد ختم المصنف كتابه هذا بدعا وقع ان يقع موقع الاجابة وقرنت سهامه المسددة بالاصابة فقال اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف ونور قلوبنا بحقايق اللطايف واجعل ما اوردناه في هذه الورقات خالصا لوجهك الكريم وتقبله منا انك انت السميع العليم فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين وآله المعصومين صلوات عليهم اجمعين والحمد لله رب العالمين قال المصنف وكان الفراغ من تسويد الاصل ضحوة يوم الاثنين سابع شهر شوال سنة خمس وسبعين وتسع مائة ومن محاسن الاتفاقات ان سابع شهر شوال هو تاريخ الاتمام وقد نظمه رحمه الله فقال وسابع شهر شوال جنيا ورد اكمامه وسابع شهر شوال عدا تاريخ اتمامه والحمد لله على الاتمام والصلوة على خير الانام محمد وآله عليهم افضل الصلوة والسلام قال الناسخ عفا الله عنه عند تبيضه وكان الفراغ من تبيض هذا النسخ المبارك مع تشويش البال وكثرة الهم والبلبال وكون ذوي قرباني وبلادي قد كدت بنهاسوقا الفضل طلابه وقامت دولة الجهل واخواته فلم يعرف من العلم الا اسمه لم يبق منه اثر ولولا ان خشيت المبالغة قلت الا رسمه صبيحة يوم الاثنين لثلاث عشرة خلون من جمادي الاخرى احدى شهور سنة تسع وسبعين والف احسن الله ختامها واكمل على احسن نسق نظامها وذلك بالديار الهندية وانا اسئل الله جل جلاله من فضله انعامه اتم النعمة بقبوله كما من بابتدائه وان يجعله خالصا لوجهه عز وجل ورضوانه وان ينفع به طالبيه بكرمه وجوده وكتبه مؤلفه الفقير الى ربه الغني على صدر الدين احمد بن حمد نظام الدين الحسيني العمري عفا الله عنهما وبلغهما امنيتهما والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ما ذر شارق ولمع بارق آمين وقد تم على يد اقل العباد محمد رضا شهر بالحسين الرجوي وطبع في دار طبعتنا اشرف الحاج والمعتمرين وعمدة التجار المعتبرين حاجي ابرهيم آقاي التبريزي وقد بلغ قتالا كاملا بليغا

يا مبغاني نظر شيخنا الاعظم وقبلنا الاكرم جناب الفاضل المدرس اتقى

سلمها الله تعالى في شهر جمادي الاولى سنة ١٣٠٠

VETVS
NOVVM
NOVVM
TESTA
MENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

Princeton University Library
32101 073838300